

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232516

UNIVERSAL
LIBRARY

۱۲۵

فتاویٰ قاضی خان

در فقه حنفی باعانت تصحیح مولوی محمد مراد مفتی سوپریم کورٹ مولوی حافظ احمد کبیر
امین مدرسہ کینیڈا ہمارو مولوی محمد سلیمان مریدی مولوی جبریل کینیڈا مولوی
غلام عیسیٰ متعلق صدر دیوانہ و مولوی تمیز الدین ارزانی پچہار جلد قالب طبع بلوچ

مطبع

اسپاٹک لینہو کرافٹ ٹامس بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد ثانی

از کتاب الطلاق تا کتاب البیع پانصد و سی و ہشت صفحہ

س ۱۲۵ نہ عیسوی

فهرست جذبی ثانی فتاوی قاضی خان

- کتاب الطلاق ۲
- فصل ل في الكنايات والمدلولات ۳۸
- فصل ل في طلاق من لا يعقل ۳۳
- فصل ل في الطلاق بالكناية ۳۳
- باب التعليق ۳۶
- مسائل تعليق الطلاق بالتزوج ۹۸
- فصل ل في تحريم الحلال ۱۰۹
- فصل ل في الطلاق الذي يكون من الوكيل
- او من المرأة ۱۱۱
- باب الخلع ۱۲۴
- فصل ل في الخلع بالفراصة ۱۴۰
- باب الظهار ۱۴۴
- باب الايلاء ۱۴۷
- فصل ل في الفرقه بين الزوجين
- بملك احدهما صاحبه وبالكفر ۱۰۵
- فصل ل في اللعان ۱۵۳
- باب العدة ۱۵۵
- فصل ل في انتقال العدة ۱۵۸
- فصل ل فيما يحرم على المعتدة ۱۶۱

- فصل في المعتدة التي تترث ١٩٣
- كتاب العتاق ١٩٩
- فصل في صريح العربية ١٩٩
- فصل فيما لا يقع به العتق ١٩٩
- إذا لم ينو وما لم يقع به العتق وإن نوى ١٩٩
- فصل في التعليق والإضافة ١٩٩
- فصل في الاستيلاء ١٩٥
- فصل في المكاتب ١٨٩
- فصل في الاعتاق عن الغير ١٩٣
- فصل في العتق بدعوى ١٩٣
- النسب وملك ذى الرحم المحرم ١٩٣
- فصل في العتق المبهم ١٩٥
- فصل في اعتاق الحربي ١٩٥
- كتاب الإيمان ١٩٦
- فصل في الفاظ اليمين بالفارسية ٢٠٢
- فصل في عقد اليمين على فعل الغير ٢٠٣
- فصل في عطف الشرط على اليمين ٢٠٥
- فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوى ٢٠٥
- الحالف غير ما ينوى المستحلف ٢٠٦
- فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك ٢١١

- ٢١٣ فصل في الكفارة
- ٢١٤ فصل في يمين الفضولي
- ٢١٥ فصل في يمين الموقته
- ٢٢٠ فصل فيما يكون على الفور وعلى الأبد
- ٢٢٠ باب من الإيمان
- ٢٢١ فصل في التزويج
- جملة المسائل التي يبحث الحالف
- ٢٢٢ فيها بالمباشرة والتوكيل
- ٢٢٠ مسائل اليمين على الترك
- ٢٢١ مسائل في السرقة والاخذ والغصب
- ٢٢٥ والعقود التي تتعلق حقوقها بالعاقدة
- ٢٥١ فصل في الأكل
- ٢٩٥ فصل في اليمين على الشرب
- ٢٩٥ فصل في اللبس والكسوة والخياطة
- ٣٥٥ فصل في تعيين المحلوف عليه
- ٣٥٦ فصل في الدخول
- ٣٨٦ فصل في الخروج
- ٣٩٥ فصل في المساكنة والسكنى والكون
- ٣٩٠ فصل في الركوب
- ٣٩٣ فصل في الكلام والقرأة

٣٠٦	مسائل في القراءة والصلوة
٣١٠	فصل في مسائل الصلوة
٣١٣	فصل في المعرفة والرواية
٣١٣	فصل في القيمين على الشتم
٣١٣	والقذف
٣١٣	فصل في الضرب والقتل
٣١٣	نحو ذلك
٣١٨	كتاب الميوع
٣١٨	باب السلم
٣١٨	فصل فيما يجوز فيه
٣١٩	السلم وما يجوز
٣٣٠	كتاب البيع
٣٣٤	فصل في البيع الباطل
٣٣٩	باب البيع الفاسد
٣٤٠	فصل في الشرط للمفسدة
٣٤٣	فصل في احكام البيع الفاسد
٣٨٠	فصل في البيع الموقوف
٣٨٤	باب الخيار
٣٩٤	فصل في خيار الرثية
٣٩٣	فصل في العيوب

فصل في ما يرجع بنقصان

العيب ولا يرد ٢٢٠

فصل في البراءة عن العيب ٢٢٨

فصل في الرد بالعيب ومن

له حق الخصومة فيه ٢٣١

مسائل الاقالة وجود البيع ٢٣٤

فصل في الاستحقاق

ودعوى الحرية ٢٣٦

فصل في مسائل الغرر ٢٣٧

باب ما يدخل في

البيع من غير ذكر وما لا يدخل ٢٣٩

فصل في ما يدخل في بيع

الحيات والكنائس ٢٤٩

فصل في ما يدخل في بيع

الكرم والاراضي وما لا يدخل ٢٤٠

فصل في ما يدخل في بيع

المنقول من غير ذكر ٢٤٤

فصل في بيع الثمار والزرع ٢٤٦

باب الصرف ٢٤٢

باب قبض المبيع وما يجوز

٢٧٨	من التصرف قبل القبض وما لا يجوز
	فصل في القبض على
٢٩٠	سوم الشراء
٢٩١	فصل في قبض الثمن
٢٩٥	فصل في الأجل
٢٩٦	ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة
٢٩٨	فصل في الأقاله والاستحقاق
	باب في بيع مال الربوا
٥٠٥	بعضها ببعض
٥١٠	فصل فيها يكون فرار عن الربوا
	فصل فيما يخرج عن
٥١٢	الضمان في البيع الفاسد والمكروه
	فصل فيها يتضرر به
٥١٨	الجيران ويخاصمه في ذلك
٥١٩	باب في بيع غير المالك
٥٢٣	فصل في بيع الوصي وشراؤه
٥٢٤	فصل في تصرفات الوكيل
٥٢٥	باب الاستبراء

كتاب الطلاق

يشتمل هذا الكتاب على ابواب .. الباب الاول يشتمل على فصول الفصل الاول في صريح الطلاق وما يقع به واحدة او اكثر . رجل قال لامرأته طلقك اوانت مطلقة او شئت طلاقك او رضيت طلاقك او اوقت عليك الطلاق او قال خذي طلاقك او قال وهبت لك طلاقك ولم ينو شيئاً يقع طلاق واحد ولو قال اردت طلاقك لا يقع امرأته قالت لزوجها فطلق فلان امرأته فطلقني فقال الزوج فانت اطلق منها فمهي طالق وكذا لو قال فانت اطلق من فلانة رجل قال لامرأته المدخولة انت بائن انت طالق انت بائن ان نوى بالاولي طلاقاً فمهي ثلاث وان لم ينو بالاولي طلاقاً يقع ثلثاً ولو قال لامرأته انت بائن وفرق القاضي بينهما ثم قال كنت قلت لها امس انت بائن فانه يقع الاول والى والثانية ولا يصدق في ابطال ما اوقعه القاضي رجل قال لغيره اطلقت امرأتك فقال نعم بالهجاء او قال بلى بالهجاء ولم يتكلم به يقع الطلاق رجل قال لامرأته كل امرأة اتزوجها فمهي طالق وانت طالق تطلق امرأته الساعة . ولو قال غيبت به التعليق لا يصدق قضاء ولو قال كل امرأة اتزوجها فمهي طالق وانت ان نوى وقوع الطلاق عليها لم يقع والا فلا كما ذكر في المنتقى ولو قال فلانة التي اتزوجها غداً فمهي طالق وانت يقع الطلاق عليها الساعة ولا يقع على التي يتزوجها ولو قال المرأة التي اتزوجها غداً فمهي طالق وانت لا يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوجها غداً الا ان ينوي ولو قال كل امرأة اتزوجها فمهي نسائي طالق وقع الطلاق على نسائه الساعة ولو قال لامرأتين له هذه طالق هذه لامرأته اخرى طلقنا جميعاً

وكذا لو قال وهذه او فهاهنا بكذا العتق كذا ذكر في السنجي . رجل قال لامرأته طالق ولم يسم
وله امرأة معروفة طلقت امرأته استحسانا فان قال لي امرأة اخرى واياها عنيت
لا يقبل قوله الا ان يقيم البينة ولو قال امرأة طالق وله امرأتان كلتاها
معرفتان كان له ان يصرف الطلاق الي ايتها شاء . رجل قال لامرأتي علي
الف درهم وله امرأة معروفة فقال لي امرأة اخرى والدين لها كان القول قوله
ولو قال امرأتي طالق ولها علي الف درهم فالطلاق والدين للمعروفة ولا يصدر
في الضرر لغيرها وكذا لو بدأ بالمال فقال لامرأتي علي الف درهم وهي طالق وكذا لو قال
امرأتي طالق ثم قال لامرأتي علي الف درهم ثم قال لي امرأة اخرى واياها عنيت
صدق في المال ولا يصدر في الطلاق ولو كان له امرأتان لم يدخل بهما فقال امرأتان
امرأتان بانيات وان قال ردت واحدة منهما لا يصدق وكذا لو قال امرأتي طالق وامرأة
طالق وكذا لك العتق ولو كان دخل بهما فقال امرأتي طالق امرأتي طالق كان له
ان يوقع الطلاقين على احدهما امرأة قالت لزوجها طلقني فقال فعلت طلقته
فان قالت زدني فقال فعلت طلقته اخرى ولو قالت المرأة لزوجها طلقني
ثلثا فقال فعلت او قال طلقته ثلاثا ولو قال محبيها طلقها انت طالق او
قال انت طالق يقع واحدة رجل قال لامرأته طلق نفسك فقالت انا حرام
عليك او قالت انا بائن او قالت انا حلية او برية طلقته كل لفظ يكون
الزيج طلاقا اذا اجابت المرأة بذلك يقع الطلاق رجل قال لامرأته عمرة بنت
طالق وامرأة عمرة بنت حفص لانية له لا تطلق امرأته فان كان صحيح زيج لم امرأته وكا
تسب ليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأته او لا يعلم طلق امرأته ولا
يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع الطلاق ان كان يعرف نسبها و

ان كان لا يعرف يقع الضم فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امرأته في هذه الوجهة
 طلقت امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى رجل قال امرأته الحبشية طالق وامرأتها
 ليست بحبشية لا يقع الطلاق ولو كان له امرأة بصيرة فقال امرأته هذا العبياء طالق
 وأشار الى البصيرة تطلق البصيرة ولا تقبل التسمية والصفة مع الإشارة رجل له امرأتان
 عمرة وزينب فقال يا زينب فاجبته عمرة فقال انت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي
 اجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لانه اخرج الطلاق جوابا للكلام التي اجابت
 وان قال نويت زينب طلقت زينب ولو قال يا زينب انت طالق فلم يجبه احد طلقت
 زينب ولو قال لامرأة ينظر اليها ويشير اليها يا زينب انت طالق فاذا هي امرأة له
 اخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة يعتبر الإشارة ويبطل التسمية رجل قال لامرأته قد
 دخل بها اذ اطلقتك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقان وكذا لو قال ان طلقك او
 طلقك او متما طلقك فكذا لو قال كلما طلقك فانت طالق ثم طلقها واحدة يقع عليها
 طلاقان ولو قال كلما يقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها واحدة طلقت ثلثا رجل قال
 لامرأته المدخولة بها انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصدق قضاء ان قال نويت
 بالثانية الخبر وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك او قال انت طالق قد طلقك يقع طلاقا
 ولو قال انت طالق فقال له رجل وامرأة ماذا قلت فقال قد طلقتهما او قلت
 هي طالق يقع واحدة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى رجل قال لامرأته
 انت طالق عامة الطلاق او جل الطلاق يقع طلاقان ولو قال انت طالق
 كل الطلاق يقع الثلث ولو قال انت طالق اكثر الطلاق ذكر
 في الاصل انه يقع ثلث ولو قال اقل الطلاق يقع واحدة ولو قال
 انت طالق لا قليل ولا كثير اختلف فيه الاقوي لم يلاخلاف الروايات

قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقع طلاقان وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقع واحدة وقال الفقيه ابو النصر محمد بن سلام رحمه الله يقع ثلث والاطهر ما قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ولو قال انت طالق عدد اذكوا بن سما رحمه الله انه يقع ثنتان . ولو قال انت طالق حتى يستكمل ثلث تطليقات ذكر بشير بن الوليد رحمه الله يقع ثلث وان نوى غير لا يدين في القضاء ولو قال انت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال انت طالق كل تطليقة طلقت ثلثا لم يدخل وكذا لو قال انت طالق بعد كل تطليقة او مع كل تطليقة او قال انت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلثا ولو قال لامرأته انت طالق مع كل امرأة لم يله اربع نسوة طلقن جميعا فان نوى في هذه المسائل بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق وقضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى . ولو قال انت طالق ثلثة ايضا تطليقة يقع ثنتان . ولو قال ثلثة ايضا تطليقتين يقع الثلث . ولو قال انت طالق نصفي تطليقة فهي واحدة . ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة فهي ثلث . ولو قال نصف تطليقة وربعها وسدسها فهي واحدة ^{جل} قبل له ان فلا تطلق امرأتك او اعتق عبدك فقال نعم ماصنع او بشما صنع احتلصوا ^{فيه} قال الشيخ الامام الاجل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يقع الطلاق فيما اجل قال لغير طلقت امرأتك فقال احسنت او قال سات على وجه الانكار لا يكون اجازة ولو قال احسنت يرحمك الله حيث خلصتني منها او قال في اعتاق العبد احسنت تقبل الله منك كان اجازة رجل قال لامرأته انت طالق تعبد شعرا بلبيس يقع واحدة ^ل بعد الشعر الذي على فرك وقد كانت طلت وليس عليه شعر قال محمد بن يحيى كما لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كعب وقد طلى ولو قال بعدد الشعر الذي على

وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية فقال طلقت
 احديكما طلقت امرأته ولو قال احديكما طالق ولم ينو شيئاً لا تطلق امرأته
 وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما انها تطلق ولو جمع بين امرأته وما ليس بمحل للطلاق
 كالبعينة والحجر قال احديكما طالق طلقت امرأته في قول الجنبية وأبي يوسف
 رضي الله عنهما وقال محمد رحمهما لا تطلق ولو جمع بين امرأة الحية والميتة وقال
 احديكما طالق لا تطلق الحية ولو قال فلانة طالق ثلثة وفلانة معها امرأة
 له اخرى طلقتا ثلثا وكذا لو قال فلانة طالق ثلثا ثم قال اشركت فلانة معها
 طلقت كل واحدة ثلثا ولو قال لسانه الاسربع بينكن تطلقه طلقت
 كل واحدة تطلقه وكذا لو قال بينكن تطلقات او قال ثلثا وبربع الا
 ان ينوي شمة كل واحدة بينهما فتطلق كل واحدة ثلثا ولو قال بينكن
 خمس تطلقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمانى تطلقات
 فان زاد على الثمان طلقت كل واحدة ثلثا وكذا لو قال اشركتكن في
 تطلقه فهذا او ما لو قال بينكن تطلقه سواء رجل قال كنت طلقت امرأتي
 وكنت طلقت احدي نسائي او قال كنت طلقت امرأة لي يقال لها زينب او
 كنت طلقت زينب وزينب للحال امرأته يقع الطلاق على امرأته للحال ولا يصدر
 في صرف الطلاق الى غيرها ولا في الاسناد ولو قال طلقت اول امرأة تزوجتها
 او قال طلقت امرأة كانت لي او قال كانت لي امرأة فاشهدوا انها طالق طلقت
 امرأته للحال في هذه المسائل الا ان يقر بطلاق ما مضى في كساح ما مضى
 نحو ان يقول كنت طلقت امرأة كانت لي او قال كانت لي امرأة
 فطاعتها او قال كنت طلقت اول امرأة تزوجتها او قال كنت

طلقت امرأة كانت لي يقال لها زينب او قال كنت طلقت امرأة
 تزوجتها لا يقع الطلاق على التي تكون في نكاحه في هذه المسائل اذا قال غيب
 غيرها رجل قال لامرأته انت طالق كل سنة ثلثا يقع الثلث من ساعته وكذا
 لو قال لامرأته يوم الخميس انت طالق يوم الخميس او قال انت طالق في يوم الخميس
 يقع الطلاق عليها الحال رجل قال لامرأته بالفارسية اگر امسال من خواهم فحي
 فتزوج امرأة قبل ان يسلخ ذي الحجة من هذه السنة طلقت رجل طلق امرأة
 ثم قال لها في العدة قد طلقتك او قال بالفارسية غرا طلاق دادم يقع
 تطليقة اخرى ولو قال قد كنت طلقتك او قال بالفارسية طلاق
 داده ام ترا لا يقع اخرى رجل قال لامرأته انت طالق او لا يقع الطلاق
 في قولهم ولو قال انت طالق ثلثا او لا او قال انت طالق واحدة او لا او
 او لا شيء يقع واحدة في قول محمد وابي يوسف الاول ثم رجع ابو يوسف
 وقال لا يقع شيء ولو قال انت طالق او لا شيء روى ابو سليمان رحمه الله
 انه لا يقع ولم يذكر فيه خلافا وذكرني رواية ابي جعفر ان علي بن قول محمد رجع يقع
 واحدة وعلى قول ابي يوسف رجع لا يقع شيء امرأة قالت لزوجها مرا طلاق ده فقال
 الزوج داده كبر او قال كبره كبره او قال كبره بادا خلع الشاخ فيه الصبح انه
 ينوي ان نوى الايقاع يقع واحدة رجعية وان لم ينو لا يقع شيء ولو قال الزوج
 داده است او قال كبره است او قال داده شده است او قال كبره شده است
 يقع واحدة رجعية نوى او لم ينو وان قال ما نويت به طلاقا لا يصدق قضاء
 ولو قال الزوج داده انكرا او قال كبره انكرا لا يقع الطلاق وان نوى كانه قال
 لها بالعريضة احسب انك طالق وان قال ذلك لا يقع وان نوى ولو قال لها كبره

طالق او اطلق يقع الطلاق ولو قالت المرأة لزوجها امرد فقل الزوج ناد استكبر
 قالوا ان نوى الايقاع يقع والافلا ولو قالت دست ارم بازدار فقال الزوج باز
 كبر فمك ذلك ان نوى الايقاع يقع والافلا ولو قال لامرأته في غير مذاكرة الطلاق
 راست برو هزار بار طلاق دادر ثم قال لم ارد طلاقها كان القول قوله ولو قال
 لامرأته لست لي بامرأة او قال ما انت لي بامرأة او قال ما انا بزوج لك قال ابو حنيفة
 رح ان نوى وقوع الطلاق يقع والافلا وقال صاحباه لا يقع وان نوى التوقيف
 له هل لك امرأة فقال لا ذكر بعض المشايخ رح انه لا يقع الطلاق في قولهم
 وذكر الكرخي رح انه على هذا الخلاف ايضا ولو قال والله ما انت لي بامرأة
 او قال عي حجة ان كنت لي بامرأة او قال ما كنت لي بامرأة او قال ان كنت من حجتك
 لا يقع الطلاق وان نوى رجل قال كل امرأة لي طالق او قال امرأتني طالق لا تدخل
 فيه المعتدة عن البائن ولو قال لها انت طالق يقع وكذا الوقال للمختلعة
 اين زن من بيه طلاق يقع الثلث رجل اضاف الطلاق الى بعض المرأة
 ان اضاف الى جزء شائع نحو ان يقول نصفك طالق او ثلثك او ربعك طالق
 او جزء من الف جزء منك يقع الطلاق وكذا الواضاف الى بعض جامع نحو ان
 يقول براسك طالق او فرجك طالق او رقبتك طالق او وجهك او روحك طالق
 او جسديك يقع الطلاق ولو قال دمك طالق فيه روايتان ولو قال بطنك
 او ظهرك قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح عندي لا يقع الطلاق
 وان اضاف الى جزء معين غير جامع نحو ان يقول شعرك طالق او صدر
 او فخذك او رجلك او يدك او دبرك وما اشبه ذلك لا يقع الطلاق
 ولو قال هذا الراس طالق و اشار الى راس امرأته الصحيح انه يقع

كما لو قال راسك هذا طالق ولهذا الوفا الغيرة بعت منك هذا الراس بالف درهم
 وأشار إلى راس عبده فقال المشتري قبلت جاز البيع رجل قال الغيرة أخبرهم
 بطلاقها أو بشرها بطلاقها أو أحمل إليها طلاقها أو أخبرها أنها طالق أو قل
 لها أنها طالق طلقت للحال ولا يتوقف على وصول الخبر إليها ولا على قول المأمور
 ذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع الطلاق ما لم يقل لها المأمور ذلك ولو قال
 اكذب لها طلاقها ينبغي أن يقع الطلاق للحال كما لو قال أحمل إليها طلاقها وكما
 لو قال اكتب إلى امرأتي أنها طالق رجل قال لامرأته أنت طالق مثل نسخة
 دانت وقع واحدة ولو قال مثل نسخة دانت ونصف يقع تطبيقان وكذا
 لو قال مثل درهمين يقع واحدة ولو قال مثل ثلث دراهم يقع طلاقان فالأصل
 أنه إذا شبه الطلاق بما يوزن بسبعة واحدة يقع واحدة وإن شبه بما
 يوزن بسختين يقع تطبيقان وإن شبه بما يوزن بثلاث سجات أو أكثر
 يقع الثلث فالدانت يوزن بسبعة واحدة وكذلك الدرهمان ودانت ونصف
 دانت يوزن بسختين وكذا ثلثة دراهم فعلى هذا يخرج هذا الجنس من المسائل
 إذا جمع بين امرأتين أحدهما صحيح النكاح والآخرى فاسدة النكاح فقال أحدهما
 طالق لا تطلق صحيح النكاح كالوجه بين منكوبة واجبية وقال الآخر كما طالق
 ولو كان له امرأتان اسم كل واحدة منهما زينب وأحدهما صحيح النكاح و
 الآخرى فاسدة النكاح فقال زينب طالق طلقت صحيح النكاح فإن قال غيت
 به الآخرى لا يصدق قضاء كما لو قال زينب طالق وامرأته زينب طلقت امرأته
 فإن قال غيت زينب اجبية لا يصدق قضاء وكذا لو قال إحدى امرأتين
 طالق طلقت صحيح النكاح ولو جمع بين صحيح النكاح وفاسدة النكاح

فقال طلقت احديكما طلقت صحيحة النكاح كما لو جمع بين منكوحة واجنبية فقال
 طلقت احديكما طلقت منكوحة النائم اذا طلق امرأته فاخير بذلك بعد
 الانتباه فقال اجزت ذلك الطلاق لا يقع وكذا الصبي اذا طلق امرأته او طلقها
 اجنبية فاجاز بعد البلوغ ولو قال النائم بعد الانتباه او قت ذلك الطلاق
 او قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا يقع الطلاق وكذا الصبي اذا قال ذلك
 بعد البلوغ رجله امرأتان فقال لاحدهما انت طالق او باق قالت الثلث
 يكفيني فقال الزوج او قت الزيادة على فلانة لا يقع على فلانة شيء وكذا
 لو قال الزوج الثلث لك والباقي لصاحبتك لا تنطلق الاخرى رجل قال
 لامرأته انت طالق واحدة او ثنتين يقع واحدة ولا يخير رجل قال لامرأته قد
 طلقك الله او قال لعبد اعطتك الله ذكر في الوقعات انه يقع نوى او لم ينو
 وذكر في العيون والبقا ان نوى يقع والا فلا الا اذا سأل العبد وقال طلقت
 امرأتك فقال طلقها الله فم يقع وكذا العتق رجل قال لامرأته في غضب
 او خصومة اي هرا طلاقه برو طلقت ثلثا وكذا لو قال اي طلاق داه
 طلقت ولو قال اي سه طلاقه طلقت ثلثا ولو قال لها بالعربية اذهب
 مرة ينوي الطلاق طلقت ثلثا رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم
 قال بعد ذلك جعلت تلك التولية بائنة او جعلتها ثلثا اختلفت
 الروايات فيه والصحيح ان علي قول لا يخيفه رحمه الله يصير بائنا وثلثا
 وعلي قول محمد لا يصير بائنا ولا ثلثا وعلي قول ابي يوسف رح يصح
 جعلها بائنا لا يصح جعلها ثلثا ولو طلق امرأة بعد الدخول بها واحدة ثم
 قال في عدة الزمت امرأتى ثلث تطليقات تلك التولية او قال

^{١٣}
 الرّمها تطليقتين بثلث الطليقة فهو على ما قال وان قال الرّمها ثلثا فهو
 ثلث وان قال الرّمها تطليقتين فهو ثلثان ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال
 جعلت تلك النطليقة بائنة لا تصير بائنة لا يملك ابطال الرجعة ولو قال
 لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بائن او هي ثلث تطلقها واحدة فانه
 يملك الرجعة لا يكون بائنا ولا ثلثا لانه قدم القول قبل دخول الطلاق ولو قال
 لها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه النطليقة بائنة او قال
 جعلتها ثلثا قال هذا المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه لان
 النطليقة لم تقع عليها اذا قال لامرأته بعد الدخول ترايك طلاق ترايك
 طلاق ترايك طلاق يقع الثلث كما لو قال لها يا عربية انت طالق انت
 طالق انت طالق فانه يقع الثلث ولو قال لامرأته ترا طلاق او قال ^{مت} داد
 طلاق ونوي الثلث صحّت نيته رجل قال لامرأته ترا طلاق فمذهبة
 الناط احدىها هذه والثانية ترا طلاع والثالثة ترا اذك والرابعة
 طلاك والخامسة ترا تلغ نقل عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
 انه يميز بين العالم والجاهل فقال اذا كان عالما لا يقع وان كان جاهلا
 يقع ثم يرجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها ولا يفرق بين العالم ^{هل} والجاهل
 لان العوام يزعمون الكل طلاقا ولا يميزون من الناس من لا يحسن الكلام
 وقد يقصد الطلاق ويحرم على لسانه ذلك في الغضب والخصومة قيل
 فان كان الرجل غريبا قال وان كان عربيا فكذلك لان من العرب من يذكر
 الكاف مكان القاف فان قال نعمت بذلك كيلا يقع الطلاق لا يصح
 قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يشهد قبل تلفظ

فيقول للشهود ان امرأتي تطلب مني الطلاق وانا لا اريد فانا
 اتلفظ بهذا قطعا خصوصتها ثم تلفظ بذلك ويسمع الشهود ذلك فامتن شهد
 ذلك عند القاضي فح لا يقضى القاضي بالطلاق وعن الشيخ الامام هذا قال
 استغثت عن تركي قال لامرأته ترا فلاق وفي التزكية يقال للحال فلاق
 وقال الزوج اردت الطحال وما اردت به الطلاق فقلت يقع الطلاق ولا يصح
 في القضاء لان هذا ما يجري بلسان الناس خصوصا في الغضب والخصومة فكيف
 الطلاق واقعا ظاهرا ولا يصدق قضاء رجل طلق امرأته او اعتق عبدا ^{او ذرا}
 بالعربية وهو لا يعلم ان كان يعلم ان هذا يقع الطلاق والعناق ولكن
 لا يعرف معنى اللفظ يقع الطلاق والعناق ويصح التدبير وان كان
 لا يعرف معنى اللفظ وان كان لا يعلم ان هذا طلاق او عناق الا ان الرجل
 لقن ان يقول طلقت امرأتي او امرأتي طالق فقال ذلك فكذلك
 الجواب يقع الطلاق والعناق وان باع بالعربية وهو لا يعرف معنى
 اللفظ لا يصح البيع والشراء وان لقنت المرأة ان تقول ابرأت زوجي
 عن المهر فقالت ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر وسيأتي جنس هذا في فصل
 الخلع ان شاء الله تعالى ولو قال لامرأته انت طالق ان شاء الله وهو
 لا يعرف معنى قوله ان شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع
 الاستثناء باطل وعلم البرء وجهله فيه سواء قالوا هذا كسكوت
 البكر لما جعل رضا شرعا ولا يفرق بين العلم والجهل وهذا الجواب ظاهر
 فيهما اذا علم ان الاستثناء اذا اقترن بالطلاق يبطل الطلاق ومن
 لم يعلم ذلك فكذلك الجواب وان كان يعرف ذلك وقصد ايذاء الطلاق

فجرى الاستثناء على لسانه من غير قصد لا يقع الطلاق ايضا وروي
عن شداد بن حكيم انه قال اختلفت انا وخلف بن ايوب في هذه المسئلة
فقلت الاستثناء صحيح والطلاق باطل وقال خلف رج الاستثناء
باطل والطلاق واقع قال خلف رحمه الله فرايت ابا يوسف رج في المنام
فقلت له اختلفت انا وشداد في المسئلة فقال لي ابو يوسف رج
سل فسألت فقال يصح الاستثناء فقلت له لم قال رايت لو قال لها
انت طالق فجرى على لسانه او غير طالق اكان يقع الطلاق
قلت لا قال هذه كذلك وروى هشام عن محمد رحمه الله
رجل اراد ان يقول لله علي صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر
قال محمد رحمه الله عليه صوم شهر ولو اراد ان يقول شيئا
فجرى على لسانه النذر او الطلاق او العتاق قال الفقيه ^{جعفر}
رج في النذر يلزمه المنذور به بلا خلاف وفي الطلاق والعتا
ق يقع الطلاق والعتاق في قول محمد رج وقال ابو يوسف رج لا يقع
الطلاق بينه وبين الله تعالى ويقع العتق عن ابنة رج على
عكس هذا يقع الطلاق ولا يقع العتاق والظاهر من قول جعفر
رج وقوع الطلاق والعتاق كما قال محمد رحمه الله . ولو
جرى على لسانه كلمة كفر لا يكفر بلا خلاف . رج قال لامرأة انت
طالق لعنين طلقت ثنتين ولو قال انت طالق ثلثة الوا
ن طلقت ثلثا اذا قال لامرأة انت طالق انت او قال انت طالق وانت
قال ابو يوسف رج يقع واحدة وقال محمد رج يقع ثنتان . ولو قال

ذلك لامرأتين فقال انت طالق انت للمرأة الاخرى او قال فانت او قال وانت
 يقع الطلاق عليهما امرأة قالت لزوجها طلقني فابي فقالت داري
 فقال دادم الكان في قوله دادم ادني تنقيلا يقع الطلاق رجل قال لمرأته
 اذهبي الف مرة ينوي الطلاق طلقت ثلثا ولو قال لامرأته المدخول بها انت
 طالق انت طالق يقع ثلثان وان نوى التكرار صدق ديانة لا قضاء ولو قال
 ذلك لغير المدخول بها تقع واحدة ولو قال لغير المدخول بها انت طالق واحدة
 لابل ثنتين طلقت واحدة رجل قال لامرأته ترا طلاق او قال طلاق ترا
 مني طالق ولا فرق بين القديم والتاخير ولو قال بالفارسية دامت
 بك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق وسه طلاق طلقت ثلثا ان كان ذلك
 بعد الدخول ولو قال تراين طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق طلقت ثلثا
 ولو قال دو طلاق بغير حرف العطف ان نوى العطف طلقت ثلثا وان
 لم ينو لا يقع الا واحدة رجل قال لامرأته تراسه ذكر في النوازل
 انها لا تطلق وقال الصدر الشهيد رح عندي انها تطلق قال لامرأته انت
 واحدة ونوى به الطلاق يقع واحدة اعرب الواحدة او لم يعرب ولو قال
 لامرأته توبسه في حال مذاكرة الطلاق او الغضب طلقت ثلثا ولو قال لها
 في غضب او خضومة اي هرا طلاقه بر وطلقت ثلثا وكذا لو قال اي سه
 طلاقه ولو قال اي طلاق داه يقع واحدة واذا جرت الخضومة بينهما وبين
 زوجها فقامت لتخرج فقال الزوج سه طلاق باخو ليشنن ببر قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان نوي لا يقع يقع فان لم يكن له نية فكذلك
 لانه يقع ظاهر فانت المرأة لزوجها امر امدان فقال الزوج ناد اشته كبر

ونوى الطلاق طلقت ولو قال مراسه طلاق ده فقال الزوج كفته لير قال الشيخ
 الامام هذا لا يقع الطلاق وان نوى ولو قال لامرأته تراسه طلاق ^{سقط}
 لا يقع لانه ذكر لا يقع دون الوقوع رجل طلق امرأته فقبله اشق نميكنه
 فقال مراي شايك لا يكون اقرارا بالثلاث رجل طلق امرأته تطليقتين ثم
 تزوجها وادها مهرها واخرجها من منزله فقال له رجل لم لا تعيدها
 الى منزلك وهي بعد امرأتك بتطليقة فقال الزوج دو طلاق خود شده است
 و اين طلاق ديكر شده قال الشيخ الامام هذا رحمه الله ان اراد به
 الايقاع يقع وان اراد به الاخبار فهي امرأته فيما بينه وبين الله تعالى وفي
 القضاء يقع اخرى رجل قال لامرأته انت طالق اكثر من واحدة واقبل من ثنتين
 قال الشيخ الامام هذا من القياس ان يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء
 انه يقع الثلث رجل قال احدى امرأتي طالق وليس له الا امرأة واحدة طلق
 امرأته رجل قال لامرأته انت طالق انت طالق وقال عنيت
 بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ديانة وفي القضاء
 طلقت ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق وقال عنيت به الطلاق عن الوفاق
 صدق ديانة لا قضاء ولو قال ما عنيت به الطلاق عن السكاح لا يصح
 اصلا وان صدقه المرأة في ذلك لا يلتفت الى تصديقها ولو قال انت
 طالق من عمل كذا طلقت قضاء رجلا قال له غيرك الك امرأة غير هذه فأجاب
 وقال كل امرأتي طالق ذكر في النوازل انه لا تطلق امرأته امرأة قالت
 لزوجها اتريد ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت نفسي
 قال الفقيه ابو جعفر سرح قوله نعم يحتمل الرد يعني طلق ان استطعت ويحتمل

التفويض فاي شيء نوى صحت نيته وكذا لو قال رجل لغيره اترديان اطلق
 امرأتك فقال خوام او قال هلا بده فيه علي هذين الوجهين رجل قال لغيره خوام
 تارنت راطلاقكم فقال الروح خوام فقال الرجل ادمر سه طلاق
 قال بعض المشايخ لا يقع شيء في قول بجنفة رج وجعل هذا بمنزله ما لو قال
 لامرأته طليقي نفسك فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء في قول بجنيفة
 رحمه الله ولو قال ذلك الرجل ادمر طلاق يقع واحدة وانما يصح هذا
 الجواب اذا اراد الزوج تفويض الطلاق اليه اما اذا اراد به الرب لا يقع
 الطلاق رجل عرف انه كان مجنونا فقالت له امرأته طلقني المباحة
 فقال الروح اصا بنى المجنون ولا يعرف ذلك لا بقوله كان القول قوله
 وطلاق المعتوه غير واقع كطلاق المجنون وتكلموا في الفاصل بين المعتوه
 والمجنون قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا والعاقل
 ضده والمعتوه من يخلط كلامه وافعاله فيكون ذلك غالبا وهذا
 غالبا فكنا سواء وقال بعضهم المجنون من يفعل الاعمال القبيحة عن
 قصد والعاقل من يفعل ما يفعله المجانين في الاجانين لكن لا عن قصد
 وانما يفعل عن ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعل المجانين في الاجانين
 لكن عن قصد بفعل ذلك مع ظهور وجه العناد رجل طلق امرأته
 وهو صاب برسام فلما صح قال قد طلقت امرأتي ثم قال اني كنت ظن
 ان الطلاق في تلك الحالة كاف واقعا اما مشاخصا رج حير ما اقر
 بالطلاق ان مرده الي حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتني في حاله
 البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الي حالة البرسام فهو ما خوذ به

قضاء وقال الفقيه ابو البيث رحمه الله كذلك اذا لم يكن اقراره بذلك
 في حال مذاكرة الطلاق رجل قال لامرأته انت طالق كل يوم مرة وكل
 يومين مرتين يقع عليها في اليوم الاول واحدة وفي اليوم الثاني ثلث
 ان كان الطلاق يزيد على الثلث . رجل قال لامرأته طلقك اخر
 تطليقات ذكر في المنتقى انها تطلق ثلثا . ولو قال انت طالق اخر
 تطليقات لا يقع الا واحدة . رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة
 يقع الطلاق بعد سنة في قول يحنيفه ومحمد رح . رجل قال لامرأته
 في حال مذاكرة الطلاق هـزار طلاق بدامنت دركردم طلقت ثلثا
 ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع يمينه رجل
 وقعت الخصومة بينه وبين امرأته فقالت المرأة ضع ثلث
 تطليقات ههنا وهناك ثلث قصبات صغار كما يكون للمحائك .
 بلا عزل فابان الرجل باصبع رجله واحدة وقال هذا طلاقك ثم وثم
 حتى نجاها عن اماكها ثم قال ادفعيه الى الحائك لينسجه في ثوبك
 قالوا ينبغي ان لا تطلق امرأته لانه جعل القصب طلاقا . رجل قال نساء
 العالم او نساء الدنيا طوالق لا تطلق امرأة . ولو قال نساء هذه البلدة او
 هذه القرية طوالق وفيها امرأة طلقت . وعن ابي يوسف رحمه الله
 لو قال نساء بغداد طوالق وفيها امرأة لا تطلق . وقال محمد رح تطلق
 رجل قال لامرأته انت طالق في قول الفقهاء او في قول القضاة او في
 قول المسلمين او في القرآن او في قول فلان القاضي او فلان المفتي
 طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينور رجل

طلق امرأته واحدة او ثنتين ففسى ولا يدري انه طلقها واحدة او ثنتين
 او ثلثا فقال وي مرانثا يد تاروي ديكري نه بنيد ثم نزع انه تحله ان يزوجها
 قالوا لا يصدق قضاء . رجل قيل له اين فلانة زن تو هست فقال هست ثم
 قيل له اين زن توسته طلاقه هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله
 سه طلاقه وانما سمع اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء . رجل قال لامرأته
 قولي فاطمات لا يقع مالم تنقل . ولو قال لغيره قل لها انها طالق طلقت للمحال
 قال لامرأته انت مني ثلثا ان نوى الطلاق طلقت ثلثا وان قال لم او الطلاق
 ان كان ذلك في حال مذكرة الطلاق لم يصدق قضاء وان يكن في حال
 مذكرة الطلاق قالوا بخشي ان لا يصدق قضاء امرأة قالت لزوجها طلقني
 فاشارة اليها بثلاثة اصابع ونوى به ثلث تطليقات لا تطلق . لم تلفظ
 به وذكر في كتاب الطلاق اذا قال لامرأته انت طالق و اشار اليها
 بثلث اصابع ونوى به الثلث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة رجل
 راي شخصا و ظن انها عمرة فقال يا عمرة انت طالق ولم يشر الى هذا الشخص
 فاذا الشخص غير عمرة وامرأته عمرة تطلق امرأته لان المعية عند عدم
 الاشارة هو الاسم وقد وجد رجل قال لامرأته جه طلاق كرده جه
 لا تطلق امرأته ولو قيل للرجل اطلقت امرأتك فقال عدها مطلقة
 واحسبها مطلقة لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجها طلقني فقال است
 بامرأه قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية امرأة قالت
 لزوجها طلقني فقال لها انت واحدة طلقت واحدة . رجل طلق امرأته واحدة
 او ثنتين تدخلت عليه ام امرأته فقالت طلقها ولم تحفظ حواشيها وعاتبته

في ذلك فقال الزوج هي ثانية او قال الزوج هذه ثالثة يقع اخرى ولو عاتبه
 ولم تذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الا بالثانية رجل قال الامرا^ة
 انت طال ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولو قال انت طاق لا يقع شئ وان
 نوى لان حذف اخر الكلام معناد في العرب وقال الفقيه ابو القاسم رح لو ان
 عجيباً قال ذلك بالفارسية وحذف حرف الاخر لا يقع وان نوى لانه غير معناد
 في العجم ولهذا لو قال لعبد تواز ولم يذكر الدال لا يفتق وان نوى قال الصّد
 الشهيد رحمه الله لا فرق بين العربية والفارسية اذا نوى صحته
 وهذا كله اذا قال انت طال لا بكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق
 وان لم ينو ويكون الاعراب قائماً مقام الحرف هذا اذا لم يكن في حال المذكور
 الطلاق ولا في حال الغضب وان كان ذلك في حال مذكرة الطلاق او في
 حالة الغضب يقع الطلاق وان لم ينو ولو قال انت طاو سكت او اخذ انسان
 فيه لا يقع الطلاق وان نوى لان العادة ما حثت بحذف حروف من الكلام
 ولو قالت المرأة لزوجها طلقني فقال دائماً كان ذلك في موضع يكون ذلك
 عندهم يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج توخود
 سراً باي طلاق كرهه قالوا ان نوى الطلاق يقع والا فلا قال مه لا نارضى الله^{عنه}
 وينبغي ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه انت بجميع
 اجزائك مطلقة ولو قال ذلك يقع الطلاق وان لم ينو كما لو قال
 انت مطلقة رجل اراد ان يقول لامرأة انت طالق ثلثاً فلما
 قال انت طالق اخذ انسان فيه او مات يقع واحدة ولو قال انت طالق ثلثاً ومات
 المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلثاً لا يقع شئ وكذا لو قال انت

طالق واحدة فصادفها قوله انت طالق وهي حية وصادفها قوله واحدة وهي
 ميتة لا يقع شيء رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون تفويضا ان
 طلقت نفسها في المجلس يقع والا فلا بخلاف قوله وهبت لك طلاقك وقد
 ذكرنا اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فقالت المرأة هب لي طلاق فقال هب
 يريد به ترك الطلاق والاعراض عنه فهو امرأته رجل قال لامرأته انت طالق
 وانا بالخيار ثلثة ايام يقع الطلاق ويبطل الخيار رجل سمي امرأته مطلقة
 فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها فيما بينه وبين الله تعالى لا القضاء
 رجل قال لامرأته انت طالق عدد النجوم او عدد التراب او عدد البحار طلقت
 ثلثا وكذا لو قال انت طالق مثل الثلث ولو قال انت طالق واحدة مثل
 الثلث يقع واحدة بائنة ولو قال انت طالق مثل الاساطين او مثل الجبال
 او مثل البحار يقع واحدة بائنة في قول ابى حنيفة وزفرج قال ابو يوسف
 يقع واحدة رجعية وهذا الجنس بائي في فضل التشبيه ان شاء الله تعالى
 رجل قال لامرأته قبل الدخول بها انت طالق احدهم عشرين طلقت ثلثا عندنا
 وقال زفرج يقع واحدة ولو قال واحدة وعشرين او واحدة والفاقع واحدة
 في قولهم الابن رواية عن ابى يوسف رج ولو قال احد عشر طلقت ثلثا ولو قال
 واحدة وعشر طلقت واحدة رجل قال لامرأته المدخولة انت طالق فقا
 لا اكفي بواحدة فقال دوكر ان نوى اثبات الطلاق طلقت ثلثا رجل قال
 لامرأته ان تكوني امرأتى فانت طالق ثلثا قالوا ان لم يطلقها تطليقة بائنة
 عند فرائعه من اليمين طلقت ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق مع كل شيء
 لم تطلق حتى يشرب ولو قال انت طالق مع كل تطليقة وكان ذلك

بعد الدخول طلقت الحال ثلثا رجله بنات ذوات انواع فقال زوج
واحدة منهن دخترت ايك طلاق وادم يقع الطلاق على امرأته رجل قال لامرأته
ترايكي او قال تراسه قال الصدر الشهيد رحمه الله طلقت ثلثا ولو قال
تويكي او قال توبسه قال ابو القاسم رحمه الله لا يقع الطلاق قال مولانا خيصة الله
عنه ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال مذكورة
الطلاق او في حالة العضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنية كما
لو قال بالعربية انت واحدة ولو قال اين زن كه مراست بيه قال ابو نصر
الدبوسي رحمه الله لا يقع وقال ابو بكر العياضي راجح ان نوى الطلاق يكون
طلاقا ولو قال لامرأته انت بثلث قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان نوى يقع رجل قال لامرأته دست بازدا شمتت بيك
طلاق فقالت المرأة بازكوي ناكو اهان بشوند فقال الزوج دست بازدا
شمتت بيك فلما افتروا قالت له اجنبية زن راد دست بازدا شمتت فقال
دست بازدا شمتت بيك طلاق قالوا وقال في المرة الثانية والثالثة
دست بازدا شمتت بكون انشاء فتطلق ثلثا الا اذا قال غيبت بالثانية
والثالثة الاخبار ولو قال دست بازدا شمتت ام يكون اخبارا حل
قال لامرأته توبسه طلاق باش ان نوى ايقاع الطلاق يكون طلاقا ولا فلا
هذا الكلام محتمل بمحمل انه اراد بذلك توليه طلاق ملك مني فلا بد
من النية وكذا لو قال انت بثلث تطليقات يحتمل ذلك ايضا الا انه غلب
استعماله في ايقاع الطلاق حتى لو ظهر ما يدل على انه اراد به الملك لا يقع
رجل قال لامرأته انت طالق كذا كذا طلقت ثلثا لان كذا يستعمل في العذر

واقل المدين ليس بينهما حرف العطف احد عشر فتطلق ثلثا رجل قال لامرأته انا
 استنكف منك كالزنا في الغم فقالت المرأة فان كنت تستنكف عنها فامام
 بها فقال الزوج تف تف ورمي بالزنا وقال رميت ونوى به الطلاق
 لا تطلق لانه لو قاء ونوى به الطلاق لا تطلق فكذا اذا بزق ونوى به الطلاق
 رجل قال له غيره تزوجت امرأة اخرى فقال نعم فقال له لم طلقت الاولى فقال
 بالفارسية از برای تو ولم یکن تزوج امرأة اخرى ولا كان طلق الاول ولم يرد
 به الطلاق لا تطلق امرأته قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال الزوج بئك
 هـ ر ا ر طلاق لا تطلق امرأة لانه كلام محتمل رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار غير
 اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها
 ولم له حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله سهمل له اربع نسوة فقال الواحدة
 انت ثمانيت للمرأة الاخرى ثم انت للمرأة الاخرى ثم انت طالق للرابعة
 طلقت الرابعة لانه جعل للطلاق ثمانا للرابعة رجل قال طالق فقيل له من عنت
 فقال امرأتي طلقت امرأته رجل قال امرأة طالق او قال طلقت امرأة ثلثا وقال لمن
 امرأتي يصدق ولو قال عمرة طالق وامرأته عمرة وقال لمن امرأتي طلقت
 امرأته ولا يصدق قضاء وكذا لو قال بنت فلان طالق ذكر اسم الاب ولم
 يذكر اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لمن امرأتي لا يصدق قضاء
 وتطلق امرأته كما لو ذكر اسم امرأته ولو قال عمرة طالق وامرأته
 عمرة طلقت امرأته ولا يصدق قضاء في صرف الطلاق عنها
 وكذا لو لم ينسبها الى ابيها وانما نسبها الى امها او الى
 ولدها تطلق امرأته وكذا لو اخذته ام امرأته وقالت

لأدعك تخرج الى السفر حتى يطلق ابنتي فقال دختر ترأسه طلاق
وقال لم انو امرأتى طلقت امرأته قضاء رجل قال لامرأته في الغضب
ارتوزن من سه طلاق وحذف الباء لا تطلق امرأته لأنه ما اضاف
الطلاق اليها رجل بين يديه امرأة متلفعة فقيل له هذه المتلفعة
امراتك ثم قيل له احلف بثلث تطليقات ان لم تكن لك امرأة سوى
هذه فحلف بثلث تطليقات ان ليست له امرأة سوى هذه و
كانت المرأة المتلفعة اجنبية اختلفوا فيه والفتوى على انه
تطلق امرأته قضاء . وكذا لو تزوج امرأة ببلخ فذهبت المرأة تغير
علمه الى ترمذ ثم حلف ان كانت له امرأة بترمذ فهي طالق طاعت امرأته
رجل اكل خبزا وشرب خمرا ثم قال نان خورديم ونبيذ خوريم زان ما به
ثم قال له رجل بعد ما سكنت به طلاق فقال الرجل به طلاق لا تطلق
امرأة لأنه لما فرغ من الكلام وسكت بهاعة كان هذا ابتداء كلام ليس
فيه اضافة الى شيء . رجل قال لمديونه امرأتك طالق ان لم تقض حق
اليوم فقال المديون نعم ولم يرد به الجواب فقال له رب الدين قل نعم فقال
نعم يري به جوابه كانت اليمين لازمة لأنه اذا لم يتجمل بينهما شيء طويل
ولم ياخذ في كلام اخر كان الكل كلاما واحدا . رجل قال لغيره زن اذيق
بسه طلاق كه اين كار نكرده . فقال بهذا رطلاق يكون جوابا حتى لو لم يكن
هذا الشخص فعل ذلك الامر لا يقع الطلاق . رجل قال له غير هالك امرأة
الا طالق فقال لا طلقت امرأته ولو قال نعم لا تطلق لان في المسئلة الاولى يكون
قالا ليست امرأتى الا طالق ولو قال ذلك طلقت امرأته . واما المسئلة الثانية صارت

امرأتى غير طالق ولو قال كذلك لا يطلاق رجل حتى يمين رجلان دخلت
 الدار فامرأتى طالق فلما انتهى الحياكى الى ذكر الطلاق خطر بها له امرأة قالوا
 نوى عند ذكر الطلاق ترك الحكاية واستيناف الطلاق وكان كلامه
 يصلح ايقاعا للطلاق على امرأته وان لم ينو الاستيناف لا يقع ويكون
 كلامه محمولا على الحكاية رجل قال لامرأته انت طالق وسكت ثم قال ثلثا
 ان كان سكوتة لا ينقطع النفس تطلق ثلثا وان لم يكن لا ينقطع النفس
 تقع واحدة لان السكوت لا ينقطع النفس لا يفصل رجل قال لامرأته انت
 طالق وسكت فقيل له كم فقال ثلثا قال ابو يوسف رج تطلق ثلثا قالوا
 يحتمل ان هذا قول ابى يوسف رج خاصة فان عنده اذا قال الرجل لامرأته
 انت طالق ونوى الثلاث صحت نية ويحتمل ان هذا قول يحنيفة رج
 فان عنده اذا طلق الرجل امرأة ثم قال جعلتها ثلثا يصير ثلثا رجل
 قال لامرأته انت طالق واحدة فقالت له هزارد فقال هزارد ينوي الايقاع
 فهو على ماوى . رجل قال لامرأته انت طالق ما لا يقع عليك او ما
 لا يجوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال انت طالق ثلثا لا يقع
 عليك ولا يحرج طلقت ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق فى مكة
 وهما فى غير مكة طلقت للحال وكذا لو قال انت طالق فى ثوب كذا بغير
 فى ثوب اخر يقع للحال ولو قال انت طالق فى الليل والنهار طلقت واحدة
 ولو قال انت طالق فى الليل والنهار يقع ثنتان ولو قال لامرأته فى
 الليل انت طالق فى ليلىك ونهارك طلقت للحال ولو قال لامرأته
 فى الليل انت طالق فى نهارك فليلىك طلقت عدا ولو قال انت

طالق غدا اليوم طلقت غدا ويطلق ذكر اليوم . ولو قال أنت طالق اليوم غدا طلقت
في الحال الاصل فيه انه اذا ذكر وقتين ليس بينهما حرف العطف يقع الطلاق
في الوقت المذكور ولا ويطلق ذكر الثاني . ولو قال لها انت طالق اليوم واذا جاء
عذيق الحال واحدة فاذا جاء عذوق هي في العدة يقع اخرى . رجل قال في شعبان
انت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو
قال انت طالق في عذ تطلق حين تطلع الفجر من العدة ولو قال انت طالق في الصيف
او في الشتاء او في الربيع او في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور وتكلموا
في معرفة هذه الاوقات قال بعضهم الصيف ما لا يحتاج فيه الى الحشو والوقود
والشتاء ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود والربيع والخريف ما يحتاج فيه الى
الحشو ولا الى الوقود الا ان الربيع يكون في آخر الشتاء والخريف يكون في آخر الصيف
وقال بعضهم الصيف ما يكون فيه على الاشجار اوراق وثمار والربيع ما يكون فيه
عليها الاوراق دون الثمار وكذا الخريف . رجل اشترى منك حته لا يقع
عليها الطلاق معلقا كان او منجزا مادامت مملوكة له وكذا لو كان الى منها
ثم اشتراها ثم انتهت مدة الابلاء لا يقع عليها الطلاق ولو اعتقها بعد
ما اشتراها وقع طلاقه عليها معلقا كان او منجزا ولو علق العبد طلاق امرأته
الحرية بشرط او قال لها انت طالق للسنة ثم ملكت المرأة زوجها فطلقها او جلد
من شرط الطلاق المعلق او جاء وقت السنة يقع عليها الطلاق مادامت في العدة
رجل قال لامرأته انا منك طالق ونوى به الطلاق لا يقع ولو قال انا منك بائن او
انا عليك حرام ونوى به الطلاق يقع المرتد اذا التحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع
فان عاد مسلما وهي في العدة يقع المرتد اذا التحق بدار الحرب فطلقها زوجها

ثم عادت الى دار الاسلام مسلمة قبل المحضر عند ابي حنيفة رح لا يقع طلاقه عند
 صلحيه رحمه الله يقع والله اعلم

فصل في الكنايات والمدلولات

المكناية ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مدكورا نصاؤه
 ثلثة اقسام والاحوال ثلثة حالة مطلقة وفي حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق
 وهي ان تسأل المرأة طلاقها او يسأل غيرها طلاقها وحالة الغضب والخصومة
 ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكنايات الا بالنية ولو قال لم عن
 به الطلاق كان القول قوله وفي حالة مذاكرة الطلاق يقع الطلاق بثمانية
 الفاظ ولو قال لم انو الطلاق لا يصدق قضاء وهي قوله انت خلية بريبة بنة
 بآن حرام اعتدى امرك بيدك اختارى وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلثة
 من هذه الثمانية واذا قال لم انو الطلاق لا يصدق قضاء وتلك الثلثة اعتدى
 امرك بيدك اختارى وفي الخمسة الباقية من الثمانية عند ابي حنيفة رح اذا قال لم انو
 الطلاق لا يقع ويصدق قضاء لانها تصلح للشتم فتعمل على الشتم في الغضب والخصومة
 وقال ابو يوسف رح اذا قال لم انو الطلاق لا يصدق كما لا يصدق في حالة مذاكرة
 الطلاق وعن ابي يوسف رح في الاملاء انه الحق بهذه الخمسة اربعة اخرى لا ملك
 عليك لا سبيل عليك خليت سبيلك الحقى باهلك لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق
 او في الغضب قال لم انوبه الطلاق يصدق قضاء في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
 رح لا يصدق وفيما سوى ذلك من الكنايات نحو قولك حبلك على غاربك تصيب
 تخمرى استبرئ قومي اخري اذهبي انتقلين تطلقين لانكاح لم عليك
 وهبتك لاهلك قبل الامل او لم يقبل لا يقع الطلاق الا بالنية واذا قال لم انو^{الطلاق}

كان مصداقا. وعن ابى حنيفة رح لو قال وهبتك لابيك او لامك او للارواح ونوى
 الطلاق يقع ولو قال وهبتك لخالك ولاخيك او لاختك او لفلان الاجنبي لا يقع
 الطلاق وان نوى وكذا لو قال لاحاجة لى بك وعن محمد رح لو قال لها افلحى ونوى
 الطلاق يكون طلاقا. ولو قال فى حالة مذكرة الطلاق فارقتك او بايقتك او ابتنتك
 او بنت منك او لاسلطان لى عليك او سرحتك او وهبتك لنفسك او تركت
 حلاقك او خلعت سبيل طلاقك او سبيلك او انت سائبة او انت حرة او انت اعلم
 بشانك فعالت اخترت نفسى يقع الطلاق. وان قال لم انو الطلاق لا يصدق قضاء. ولو
 قال لها الانكاح بينى وبينك ما قال لم يبق بينى وبينك نكاح. او قال فسخت نكاحك
 يقع الطلاق اذ انوى. ولو قالت امرأة لزوجها لست لى بزوج فقال الزوج صدقت ونوى
 به الطلاق يقع فى قول ابى حنيفة رح. ولو قال لها تو مرا حيرى نباشى وكر ذلك لا يكون
 طلاقا وكذا لو قال تو مرا كسنة. ولو قال لم يبق بينى وبينك عمل يقع الطلاق اذ انوى
 وكذا لو قال انا بريء من نكاحك يقع الطلاق اذ انوى ولو قال لاحاجة لى بك ونوى
 الطلاق لا يقع. وكذا لو قال مرا بك انيسى وكذا لو قال ما ريدك. ولو قال لها بعدى عني
 ونوى الطلاق يقع ولو قال لها اذهبي فيبعي هذا الثوب او اذهبي ففقعى او قومي فكلى
 ونوى الطلاق بقوله اذهبي وبقوله قومي لا يقع الطلاق. ولو قال لها اربع طرة عليك
 مفتوحة ونوى الطلاق لا يقع الا ان يقول اربع طرق عليك مفتوحة فتخذى ثيابي
 طريق شئت فخرج يقع الطلاق اذ انوى. ولو قال چهار راه بر تو كشاد لا يقع الطلاق
 ما لم ينو. ولو قال توبه بارايدون وقال لم انو الطلاق كان التوب قول له. ولو قالت
 المرأة لزوجها طلقنى فقال لا افعل فقالت ان لم تطلقنى اذ صبت وانزوج فقال الزوج
 خواهي شوى كن وخواهي دوست لا يقع الطلاق لان هذا الجار قلة المبالاة. ظن

الرجل ان ينكح امرأته وقع فاسدا فقال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين
امرأتي ثم ظهر ان نكاحهما كان صحيحا لا تطلق امرأته. ولو قال لامرأته انا بري من
طلاقك لا يكون طلاقا. ولو قال برئت اليك من طلاقك يقع الطلاق نوى او لم ينو
ولو قال انا بري من ثلث تطليقاتك قال بعضهم يقع الطلاق اذا نوى وقال بعضهم
لا يكون طلاقا وان نوى وهو الظاهر. قالت له امرأته كرا نخرಿದೆ عیب بازده. فقال
بازدادم قالوا لا يقع الطلاق. ولو قال اب المرأة لزوجها كرا نخرಿದೆ از من بمن
بازده فقال بتو باز دادم يقع الطلاق اذا نوى كانه قال لها الحق باهلك. ولو قال
لها انت السراح فهو كما لو قال لها انت خلية قالت المرأة لزوجها طلقني فقال
الزوج ان شئت الف مرة لا يقع شيء. ولو قال بيزارم از زن و از خواسته ان
نوى طلاقا يكون طلاقا والا فلا. والواقع بالكنايات بائن عندنا الا الواقع
بثلاثة اعتدى استبرأ رجلك انت واحدة فانه يقع بها واحدة رجعية وان
نوى الثلث بالكنايات يصح نيته الا في اربعة اعتدى استبرأ رجلك
انت واحدة اختارى فقالت اخترت نفسي فانه لا تصح نية الثلث في هذه
الاربعة. ولا تصح نية الثنتين في الكنايات. ولو اوقع الطلاق بالفارسية
فقال دست باز داشتمت ونوى الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خلعت
سبيلك لا يقع الطلاق ما لم ينو اذا نوى يقع واحدة رجعية وقال بعضهم
هو تفسير قوله طلقك يقع الطلاق بلا نية ويكون رجعية وقال الفقيه
ابو الميثم والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج يقع واحدة بائنة ولا يصدق
انه لم ينو والطلاق عليه الفتوى. ولو قال ياى كشاده كردمت يقع واحدة
رجعية في قولهم ولا يحتاج الى النية لانه تفسير قوله طلقك. ولو قال

بيك طلاق دست باز داشتتم بكون رجيا ولا يصدق انه لم ينو الطلاق. ولو
قال چنگ باز داشتتم از تو نوى الطلاق قال الفقيه ابو جعفر رج يقع واحدة بائنة
وقال غيره يقع واحدة رجعية والاول اصح وفي فتاوى النسفي لو قال لها ترايله كردم
اورها كردم او دست باز داشتتم او قال ترا هاشتم لا يقع الطلاق مالم ينو. وكذا لو
قال دست باز داشتتم اورها كردم. ولو نوى الطلاق في قوله رها كردم
اويله كردم يقع واحدة بائنة. وفي قوله دست باز داشتتم يقع واحدة رجعية
وان قرن الطلاق بهذه الالفاظ نحو ان يقول دست باز داشتتم بيك طلاق يقع
واحدة رجعية ويكون العمل للطلاق. كما لو قال امرك بيدك في تطلقه او اختارى
نفسك في تطلقه او اختارى نفسك بتطلقه فاختارت نفسها يقع واحدة رجعية
ولو قال بهشتم او بهشتم از زني لا يقع الطلاق في قول ابي حنيفة رج وان كان ذلك في
ذكر طلاق او خصومة. واذ انوى الطلاق يقع واحدة رجعية. وعن ابي يوسف رج انه
حين خالط العجم رجدا هذا صريحا في العجم فقال يقع الطلاق وان لم ينو في اي حال كان
ولا يدين قضاء انه عيظه الترك للخروج وان نوى بائنا او ثلثا فهو على ما نوى لانه يحتمل
ذلك في لغتهم. رجل قال لئن كوتحت الامة انت بائن ونوى الثنتين صحت نيته. ولو
قال ذلك محررة طلقها واحدة ونوى الثنتين يقع واحدة. رجل قال لامرأته اعتدى اعتد
اعتدى وقال نويت بالكل تطلقه واحدة دين فيما بينه وبين الله تعاوذا القضاء تطلق
ثلثا. ولو قال عنيت بالاولى الطلاق لم اعن بالباقيتين شيئا طلقت ثلثا. ولو قال لم اعن
بالاولى شيئا ونويت بالثانية والثالثة الطلاق فهما تطلقتان رجعتان. ولو قال لم اعن
بالاولى والثانية شيئا ونويت بالثالثة الطلاق فهي تطلقه رجعية. ولو قال لم اعن
بالاولى والثالثة شيئا ونويت بالثانية الطلاق طلقت ثنتين. ولو قال عنيت بالاولى

الطلاق وبلبا. اقيتين العدة صحت نيته ولو قال عنيت بالاولى والثانية الطلاق
وبالثالثة العدة صحت نيته ايضا. ولو قال اعتدى وكرر ذلك مرارا وقال عنيت
به الحيز يصدق قضاء. ولو قال انت طالق فاعتدى وقال عنيت به العدة صحت
نيته وان عزم به تطليقة اخرى او لم ينوشيا نهي تطليقة اخرى. وكذلك لو قال
واعتدى او قال اعتدى بغير حرف العطف وعن ابي يوسف رح لو قال انت طالق
فاعتدى ولم ينوشيا نهي واحدة. ولو قال واعتدى او قال بغير حرف العطف يقع
اخرى. رجل قال لامرأتي في وسط النهار انت طالق اول هذا اليوم اخره نهي واحدة
ولو قال اخر هذا اليوم واو له طلقت ثنتين لان الطلاق الواقع في اول اليوم يكون
واقعا في اخره فلا يقع الا واحدة. اما اذا بدأ باخر اليوم والطلاق في اخر اليوم لا يكون
واقعا في او له فيقع طلاقان. وكذا لو قال انت طالق غدا واليوم يقع طلاقان. ولو قال اليوم
وغدا لا يقع الاطلاق واحد. ولو قال انت طالق اليوم وامس يقع طلاقان. ولو قال امس
واليوم يقع واحدة. ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلقت ثنتين في قول ابى حنيفة
وابى يوسف رح. رجل قال لامرأته انت طالق كالف ان نوى ثلثا فثلث وان لم ينوشيا
نهي واحدة باثنة في قول ابى حنيفة وابى يوسف الا خرج. وقال محمد رح هي في القضاء
ثلث. ولو قال انت طالق واحدة كالف ونوى الثلث او لم ينو فهي واحدة باثنة في
قولهم ولو قال انت طالق كعد دالاف او كعد د الثلث فهي ثلث في القضاء ولو قال انت
طالق كثلث فهي ثلث. ولو قال انت طالق حتى يتم ثلث فهو ثلث ولو قال حتى اكمل لك ثلثا
او حتى اوقع عليك ثلثا فهي واحدة. ولو قال انت طالق ملأ البيت ولم ينوشيا نهي
واحدة باثنة. ولو قال انت طالق مثل الجبل او صلبة خردل فهي واحدة باثنة في قول
ابى حنيفة رح وفي قول ابى يوسف رح واحدة رجعية ولو قال مثل عظم الجبل وكظم

الجل او شبه بصغير او كبير في واحدة باثنية وان نوى ثلثا ثلثت. ولو قال
 انت طالق هكذا وأشار باصبع واحد فمضى واحدة. وان أشار باصبعين فمضى
 ثنتان. وان أشار بثلاث فمضى ثلث والمعتبر فيه الاصابع المنشورة دون المضمومة
 فان قال عنيت الكف او المضموم لا يصدق قضاء. ولو قال انت طالق مثل هذا
 وأشار الى ثلاثة اصابع ونوى ثلثا ثلثت وان نوى واحدة فواحدة

فصل في طلاق من لا يعقل

طلاق المكره واقع عندنا خلافا للشافعي رح وكذا طلاق السكران من الخمر ^{النبذ} اذا
 قال الكرخي والطحاوي وهو احدث قولي الشافعي رح طلاق السكران غير واقع ولو
 اكره على شرب الخمر او شرب الخمر لضرورة وسكر وطلق اختلفوا فيه والصحيح
 انه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه. وعن محمد رح اذا شرب
 النبيذ ولم يوافقده فارتفع بخامره وصدع وزال عقله بالصداع لا بالشرب
 فطلق امرأته لا يقع ولو زال عقله بالشرب او ضرب هو على راسه حتى زال
 عقله فطلق لا يقع طلاقه وان شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والفوا
 والعسل اذا طلق او اعتق اختلفوا فيه. قال الفقيه ابو جعفر رح الصحيح
 انه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه وطلاق اللاعب والمهازل واقع ^{من}
 زال عقله بالبيع او لبن الرمال لا ينفذ طلاقه وعتاقه

فصل في الطلاق بالكناية

الكناية على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة ان يكون
 مصدر امعونا مثل ما يكتب الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدا
 معنونا وهو على وجهين مستقبلية وغير مستقبلية فالمستقبلية ما يكتب ^{الصيغة}
 على وجهين مستقبلية وغير مستقبلية فالمستقبلية ما يكتب على

والخائط والأرض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء
والماء وشيئ لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى ان
كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والأفلا فان كانت
مرسومة يقع الطلاق نوى او لم ينوثر المرسومة لا يخلو اما ان ارسل الطلاق بان يكتب
اما بعد فانت طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة
وان علق طلاقها بحجى الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فان لم يحجى
اليها الكتاب لا يقع وان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وكتب بعد هذا
حواشي فجاءها الكتاب وقرأت او لم تقرأ يقع الطلاق. وان بدأ له بعد ما كتب
فحما الحواشي وترك اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فجاءها الكتاب وقع الطلاق
لان قوله كتابي هذا اشارة الى ما كتب قبل الطلاق واذا وصل اليها ذلك وقع
الطلاق. وان بدأ له بعد ما كتب فحما اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وترك
الحواشي فوصل اليها ذلك لا يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ان يصل
اليها ما كتب قبل قوله هذا فاذا محاذ لك لم يصل اليها ما يتعلق به الطلاق هذا
اذا كتب الحواشي بعد الطلاق فان كتب الحواشي او لا ثم كتب بعد ما اذا جاءك
كتابي هذا فانت طالق ثم محاذ الحواشي وترك اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق
فجاءها ذلك لم يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ههنا وصول ما كتب من الحواشي
قبل قوله اذا جاءك كتابي هذا ولم يصل اليها ذلك. وان محاذ قوله اذا جاءك
كتابي هذا وترك ما قبله ووصل اليها ذلك وقع الطلاق. فالخامس ان ما كتب
قبل قوله كتابي هذا حصل وما بعده تبع والعبرة بالأصل دون التبع ولاز الكتاب
ينسب الى المهم والمهم ما يبدأ بذكره. ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب

قبله وبعد حاجج ثم محال الطلاق وبعث الكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل
الطلاق اقل واكثر وقال ابو يوسف رح كذلك ان كان ما قبل الطلاق اكثر وان كان
الاكثر ما بعد الطلاق لا تطلق وان كان فصل الطلاق في اخر الكتاب فصلا ما قبل
الطلاق او محال اكثر ما قبل الطلاق من الكلمات وترك فصل الطلاق لا تطلق رجل
كتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك عيم فلانة طالق ثم محال اسم فلانة وبعث الكتاب اليها
لا تطلق فلانة ولو كتب الى امرأته ما بعد انت طالق ثلثا انشاء الله ان كان موصولا
بكتابته لا تطلق وان كتب الطلاق ثم فتر فتره ثم كتب ان شاء الله طلقت امرأته لان
الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب في الحاضر وفي الخطاب يعتبر الاستثناء موصولا
ولا يعتبر مفصولا ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب
اليها فافخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع
امورها فوصل الكتاب اليها في بلدها وقع الطلاق لان رسول الكتاب الى الاب وهو
متصرف في امورها كوصول الكتاب اليها وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل
اليها وان اخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو مزرق
ان كان يمكن فهمه وقراءته يقع الطلاق عليها والا فلا رجل اكره بالضرب والخس
على ان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته طاهرة بنت فلان بن
فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة
الاخرى اذ كان لا يكتب وله اشارة معروفة في التصرفات في القياس لا ينفذ شيء من
تصرفاته من الطلاق والعناق والبيع ونحوه كما لا ينفذ من لم يرض الذي ثقل لسانه
بمرضه وهو قول مالك وابن ابي ليلى رح وعندنا ثبتت هذه التصرفات باشعاره
المعهود كما ثبتت بكتابته لانه لا يرجي منه العبارة في مقام الاشارة مقام العبارة

كإيقام الكتابة مقام العادة والله اعلم

باب التعليق

رجل قال لامرأته ان اطلقك فقالت نعم فقال لها اكرتوزن ميثاك طلاق
وسه طلاق وهو اطلاق قومي واخرجني من عندي وهو ينعم انه لم يرد به الطلاق
كان القول قوله لانه لم يصف الطلاق اليها. رجل قال لامرأته اكرتوبجانه مادري
تراطلاق فذهبت الى باب دارها ولم تدخل اختلف المشايخ فيه والصحيح انها
لا تطلق لانهم يريدون بهذا المنع عن الدخول فلا تطلق بدونه. رجل قال لامرأته
اكرتوباكسيه حرام كني فانت طالق فابانها ثم جامعها في العدة قالوا على قياس قول ابي
خليفة ومحمد بن تطلق امرأته. وجعلوا هذا فرعاً لما لو قال لامرأته كل امرأة اتزوجها
فهى طالق ثم ابانها ثم تزوجها طلقت عندهما العموم اللفظ. ولا تطلق عند ابي يوسف
رج وبه اخذ الفقيه ابو الليث رج لان الظاهر انه لا يريد ما بهذا اليمين. رجل قال
لغيره زن ذى ارمى بسه طلاق اكرتوبمان من نساء قال الفقيه ابو جعفر رج هذا تعليق
صحيح كانه قال ان لم تحبني اذ صيغاً فامرأة طالق وكذا لو اتهم امرأته برفع شيء فقال توار
من بسه طلاق اكرتوبان نه برداشته اى ولم تكن رفعت تطلق ثلثاً لانه تعليق
الطلاق بعزم الرفع عرفاً. رجل قال اكرم اجز فلانه زن باشد هرا رطلاق دادم او قال لاضحية
اكرجرا توزن كنم او قال اكرجرتو مرازن باشد في طالق فتزوج امرأة ثم تزوج اخرى
طلقت الاولى دون الثانية لانه اذا لم يقل مرزني لم يجرى تزوجاً لا بدخل في هذا اليمين
الا امرأة واحدة فاذا تزوج الاولى حث ووقع الطلاق وانتهت اليمين فلا تطلق الثانية
وكذا لو قال اكرم ابدن جهان زن بود سه طلاق فتزوج امرأة طلقت فان تزوج اخرى
لا تخاطم الثانية لانه في اليمين لم يتناول الا امرأة واحدة. رجل قال لامرأته نو هرا

طلاق اكر فلان كار كفي واراد به التعليق قالوا لا يتعلق ولا يكون تنجيزا ولو قال اكر فلان
 كار كفي مزار طلاق واراد به التعليق كان تعليقا. وعند المتأخرين يتعلق في
 وجهين لانه انما جعل تعليقا في تقديم الشرط باضمار الخطاب فيه فينبغي ان
 يجعل تعليقا في تأخير الشرط باضمار الخطاب ايضا. رجل قال اكر من هرگز
 كشت كنم بهذه القرية فامرأته طالق قالوا ان زرع فيها رزعا او دليرا او قطنا كان
 حاشا وان سقى زرع او حصده لا يكون حاشا. وكذا اذا كرب ولم يبد ولا يحش
 ولو دفع الى غيره خراطة او استاجرا جيرا فزرع اجيره ان كان الحالف ممن يباشره ذلك
 بنفسه لا يحش الا ان يعنى ان لا يامر غيره بذلك فيكون حاشا. وان زرع غلاظه
 او اجيره الذي كان يعمل له ذلك قبل اليمين حش في يمينه الا ان يعنى عمله
 بنفسه. رجل قال لامرأته انت طالق كه اين كار كرده ام او قال كه اين كار كرده ام
 وهو صادق فيما يقول اختلف المشايخ فيه قال عامة منهم منهم الشيخ الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل رح هذا تنجيز وليس بتعليق الا ان يكون ذلك في موضع
 لا يكون تعليقه الا بهذا اللفظ. وقال بعضهم هو تعليق والذي يصحح هذا القول
 ما روي عن ابي يوسف رح. رجل قال لامرأته انت طالق لدخلت الدار فهو يمين
 كانه قال دخلت الدار ان لم اكن دخلته فامرأته طالق. وتفسير ذلك بالفارسية
 زن از وی بطلاق كه اين كار كرده است فان كان فعل ذلك الفعل لا يحش وان
 لم يكن فعل حش في يمينه. وفي عرفنا يستعمل هذا في التعليق فان القاضى يحلف المدعى
 عليه بالله كه ترا اين مال دادى نيست بوى. رجل قال لامرأته انت طالق لدخلت
 الدار فهو كقوله انت طالق ان كنت دخلت الدار. ولو قال انت طالق دخلت
 الدار طلقت للحال لانه لم يوجد منه ما يكون تعليقا. رجل قال لامرأته انت

امرأته طالق

طالق لو دخلت الدار اطلقت ثم هو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت
 الدار كانه قال اذا دخلت الدار اطلقت فانت طالق فان دخلت الدار يلزمه
 ان يطلقها فان لم يطلقها حتى تموت المرأة او يموت الزوج يقع الطلاق وهو
 بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدى حران لم اضربك رجل قال لامرأته
 ادخلي الدار وانت طالق فدخلت طلقت. وكذا لو قال لعبد اد الى الفاء وانت حر كان تعليقا
 الواو بحواب الشرط بحرف الفاء. ولهذا لو قال لعبد اد الى الفاء وانت حر كان تعليقا
 باداء الالف رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه كه من اين كار كنم فكذلك فهداه
 جملة الفاظ الفارسية هروقت وهرگاه وهرچه كه وهرزمان وهمي وهميشه و
 هر بار في واحدة منها يتكرر الحنث بتكرار الفعل في قولهم وهو قوله هر بار كما لو قال
 بالعربية كلما دخلت الدار فاعمرته طالق فدخل الدار مرارا يتكرر الطلاق بتكرار
 الدخول وفيما سواها من الفاظ هر زمان وهرگاه لا يتكرر الحنث بتكرار الفعل ^{بحيث} لا
 الامر واحدة كما لو قال متى دخلت الدار ومتى ما دخلت الدار فاعمرته طالق فانه
 لا يحنث الامر واحدة وقال بعضهم في قوله هر زمان وهرگاه يتكرر الحنث بتكرار
 الفعل لان قوله مر تفسير قوله كل وكلما فيوجب الاحاطة والتعميم وقال بعضهم
 لا يتكرر الحنث الا في قوله هر بار وعليه الاعتماد. وذكر محمد بن مقاتل الرازي في
 ترجمة قوله هر بار وهر زمان وهرگاه شبيه بكل مرة وبكلما فيحنث في كل مرة وقوله
 الكروارة مثل قوله ان دخلت الدار ولو دخلت فلا يحنث الامر واحدة وقوله هي
 على وزن متى فلا يحنث به الامر. وكذا قوله هميشه مثل قوله هي ومعناها واحد
 كما ان متى ومتى واحد لا يحنث فيهما الامر واحدة رجل قال كلما قعدت عندك
 فاعمرته طالق فقعد عند ساعة طلقت ثلثا لان الدوام على القعود وعلى كل ما

يستد أم بمنزلة الانشاء ولو قال كلما ضربتك فانت طالق فضر بها يدي به
 جميعا طلقت ثنتين وان ضربها بكف واحد لا تطلق الا واحدة وان وقعت
 الاصابع متفرقة لان في اليدين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضربة
 على حدة فكان ذلك بمنزلة الضرب بضغث واحدة. اما في الوجه الثاني لم يتكرر
 الضربة لان الأصل في الضرب هو الكف والاصابع تابع لها فلم يتعد الضرب
 رجل قال لامرأته كلما طلقتك فانت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقان طلاق
 بالتطبيق وطلاق بقوله كلما طلقتك فانت طالق. ولو قال كلما وقع عليك
 طلاق فانت طالق فطلقها واحدة طلقت ثلثا. ولو قال اذا طلقتك واحدة فهي
 بائن او قال فهي ثلث فطلقها واحدة بعد الدخول طلقت واحدة رجعية في قوله
 فهي بائن. وكذا في قوله فهي ثلث. ولو قال اذا طلقتك فانت طالق واذا لم اطلقك
 فانت طالق فلم يطلق حتى مات طلقت ثنتين في آخر جزيء من اجزاء حيوته لانه
 لما يطلق صار حاشا في اليمين الثانية فيقع عليها طلاق واحد. واذا حث في اليمين
 الثانية صار حاشا في اليمين الاولى فيقع عليها تطليقة اخرى. ولو قال اولا اذا لم
 اطلقك فانت طالق ثم قال واذا اطلقتك فانت طالق فلم يطلق حتى مات وقعت
 تطليقة واحدة باليمين الاولى وما يقع باليمين الاولى وهو سابق على اليمين الثانية
 لا يصلح شرطا للمحث في اليمين الثانية لان الشرط تراعى في المستقبل لا في الماضي
 فلا يقع الاطلاق واحد. رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثم
 اراد ان لا يطلق امرأته ولا يصير حاشا قالوا الحيلة في هذا ما روى عن ابي حنيفة
 ر. وعليه الفتوى ان يقول لامرأته في اليوم انت طالق ثلثا على الف درهم فاذا
 قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا قالت المرأة ذلك ومضى اليوم كان الزوج

بآرائه عينه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلثا وانما لم يقع الطلاق عليها برء المرأة
 وبهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون تطليقا. الا ترى ان محمدا رح قال في الكتاب قال ^ط
 لامرأته طلقك ثلثا على الف درهم فلم تقبل فقالت المرأة قبلت لكن القوله قول الزوج ولا
 يقع عليها الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطليق نوعان
 تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف
 التعليق لان المعلق بالشرط علم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدما قبل وجود
 الشرط اما قوله انت طالق على الف تطليق في الحال لان كلمة على لا تقتضي عدم المذكور
 اولا بل تقتضي وجوده. تقول لرجل اكرمتك على ان تكرمني فيقتضيه ذلك وجود الاكرام
 منه اولا. ولو قال اكرمتك بان تكرمني لا يقتضيه ذلك وجود الاكرام منه وانما يقتضيه ذلك
 وجود الاكرام منه بعد اكرام المخاطب ويصير كانه قال ان اكرمتني اكرمتك. ولو قال لامرأة
 ان سألتي الليلة طلاقك فلما اطلقك فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان لم اسألك
 الليلة الطلاق فجميع ما املك صدقة على المساكين فسالت المرأة طلاقها في الليلة
 وقال لها الزوج انت طالق ان شئت فقالت المرأة لا اشاء ومضت الليلة لا تطلق
 ويكون الزوج بارا. ولو سألته طلاقها في الليلة فقال الزوج انت طالق ان دخلت
 الدار رفضت الليلة ولم تدخل طلقت لان التعليق بمشيئتها تفويض الطلاق اليها
 ولهذا يقتصر على المجلس والتطليق رفع القيد وفيما يرجع الى رفع القيد لا فرق بين
 ان يطلق وبين ان يفوض الطلاق اليها ولا كذلك التعليق بدخول الدار ونحوه لان
 ذلك ليس بتفويض ولهذا لا يقتصر على المجلس فاذا لم يصير الطلاق بيدها لا يصير
 الزوج مطلقا فيصير حائنا. رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلاقك فعبدى حرثم قال
 ان شئت فانت طالق فقالت لا اشاء قال بعضهم يعتق عبدا لان شرط العتق التكلم

بطلانها وقد وجد. وكذا لو قال لغيره ان تكلمت بقدرتك فعبدى حر ثم قال انت
 زانوا انشاء الله تعالى يعتق عبدي. وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك
 اعظم عظيم وقال الحسن رح ينوى في جميع ذلك وله ما نوى فان لم ينو شيئا فلا
 اراه حاشا قال الفقيه ابو الليث رح القول الاول احب الي وبعضهم اخار
 قول الحسن رح رجل قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها
 ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله تعالى لا يحث في يمينه ولا تطلق امرأته
 لان الاستثناء في آخر الكلام يبطل حكم ما قبله واذا بطل الطلاق بطل اليمين ^{اليمن} ^{لأنه}
 لا يتبع بدو الجزاء ولهذا لو قال ان اقررت لغلان بعشرة دراهم فامرأتي طالق ثم قال
 لغلان علي عشرة دراهم الادرها لا يحث في يمينه لانه ما اقرله بعشرة
 وانما اقرله بتسعة. ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها انت
 طالق انشاء الله طلقت امرأته في قول ابي يوسف رح ولا تطلق في قول محمد رح لان على
 قول ابي يوسف رح قوله انت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط والجزاء
 على قول محمد رح ليس يمين. وثمرة الاختلاف تظهر في مسائل منها هذه المسئلة
 ومنها لو قال ان شاء الله انت طالق يقع الطلاق في قول ابي يوسف رح لان
 الشرط اذا تقدم على الجزاء لا يتعلق الطلاق بالجزء فانه لو قال لا مؤثر
 ان دخلت الدار انت طالق يكون تنجيذا وعلى قول محمد رح يصح الاستثناء
 تقدم او تاخر لان عند الاستثناء ابطال وليس بتعليق فيصح على كل حال
 رجل قال لغيره لي اليك حاجة افتقضيها فقال الرجل نعم وحلف بالطلاق او
 العتاق انه يقضيها له فقال الرجل حاجتي اليك ان تطلق امرأتك ثلثا فله
 ان لا يصدقه لانه متهم. رجل حلف رجلا ان يطيعه في كل ما يامر به وينهاه

عنه ثمرها عن جماع امرأته فجامع الحالف لا يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل عليه لان الناس لا يريدون بهذا النهي عن جماع المرأة عادة كما لا يراد به النهي عن الاكل والشرب
حلف رجل بطلاق امرأته ان لا يطلق امرأته فالى منها ومضت المدة وقع عليها الطلاق بالايلاء فانه يقع عليها طلاق آخر بحكم اليمين ولو حلف ان لا يطلق امرأته وهو عنين ففرق القاضيه بينهما بالعنة لا يحنث في يمينه لان وقوع الطلاق بحكم الايلاء يضاف اليه ولا كذلك الطلاق بتفريق القاضيه بسبب العنة وان كان كل واحد منهما طلاقا. وقال الفقيه ابو جعفر راج لا يحنث في الايلاء وفي اللعان في قياس قول ابي حنيفة ومحمد راج يحنث ولا يحنث في قياس قول ابي يوسف راج وقال الفقيه ابو الليث راج ويجوز ان لا يحنث في اللعان اجماعا وانه تأخذ كما لا يحنث في لعنين اذا فرق القاضيه بينهما وان كان ذلك طلاقا رجل قال الكرمي بن زن رادست بازدارم تا اين فرزند زنده است فعبد حرثم خلعها حث في يمينه. رجل حلف ان لا يطلق امرأته فخلعها فضولي فبلغه الخبر انا اجاز خلع الفضولي باللسان حث في يمينه. وان اجاز بالفعل بان لم يقل شيئا بلسانه الا انه اخذ بدل الخلع قالوا لا يحنث في يمينه وعليه الاعتماد وهذا واجازة نكاح الفضولي سواء رجل حلف بايمان مغلظة ان لا يطلق امرأته ثم اراد الخلاص منها من غير ان يكون حائشا فالحملة في ذلك ان يتزوج رضيعا ويأمر اخت امرأته او ام امرأته ان ترضعها حتى تصير الرضيعه بنتا لاخت امرأته او تصير بنتا لام امرأته فيصير جامع بين الاختين او جامعاً بين المرأة وخالتها فيفسد نكاحهما جميعا. رجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت هذا الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى فان دخلت احلى الدارين

طلقت وان دخلت الدار الثانية وهي في العدة لا يقع طلاق آخر. وكذا لو قال ان
 دخلت الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار الاخرى. ولو قال انت طالق
 واحدة ان دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان الساعة واحدة اذا دخلت الدار
 وان لم يقل واحدة ولكن قال انت طالق ان دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان اذا
 دخلت الدار مرة واحدة. ولو قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت ثنتين
 فان شاءت ثنتين فهي واحدة. ولو قال انت طالق ان دخلت الدار طالق يقع
 واحدة للحال والاولة اذا دخلت الدار. ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلثا
 يتصرف الثلث الى الطلاق الا ان ينوي الدخول. ولو قال انت طالق ان دخلت
 الدار عشر فهذا على الدخول عشر مرات لا الى الطلاق. ولو قال انت طالق ان دخلت
 الدار طالق طالق وكان ذلك قبل ان يدخل بها طلقت للحال واحدة بالوسطى
 واذا تزوجها فدخلت الدار طلقت بالاولى. رجل قال لامرأته طالق ثلثان
 دخل الدار اليه فشهد شاهدان انه دخل فقال الحالف عبدى حر انك ان رأيتني
 دخلت الدار لم يعق عبده بقولهما رأيتاه دخل الدار حتى يشهد شاهد آخر
 الاولين ان الاولين رأياه دخل الدار. وكذا لو قال الحالف للاولين عبدى حر
 ان يكونا شهدا علي بزور لا يعق عبده. رجل قال لامرأته اخبريني بامر كذا فقلت
 لا فقال الزوج ان لم تخبريني فانت طالق ثلثا قال محمد رح هذا يكون على الابد
 الا ان ينوي الفور. رجل قال لامرأته انت طالق ان كلمتك سنة اذ هي مع عدة
 الله قال قد كلمها وحث في ميمنه. رجل قال لامرأته اذا قلت لك يا زانية فانت
 طالق ثم قال لابنها يا ابن الزانية طلقت امرأته. فان نوى ان يواجهها دين
 فيما بينه وبين الله تعا ولا يدين في القضاء. رجل قال لامرأته قبل الدخول

اذاحضت فانت طالق فقالت حضت وتزوجت من سلعتهما ماتت قال محمد
 رح ميراثها للزوج الاول دون الثاني وقال لاندي كان ذلك حيضام لا رجلا
 له امرأة بفت اربع عشرة وغلام ابن اربعة عشر فقال للمرأة اذاحضت فانت طالق
 وقال للغلام اذا حملت فانت حر فقالت الجارية قد حضت وقال الغلام قد حملت
 قال يصدق الجارية ولا يصدق الغلام قال لان في الغلام يمكن ان ينظر كيف يخرج
 منه المنى اما خروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض ولا يقف عليها غير ما قبل قولها
 امرأة قالت لزوجها طلقني طلقني فقال الزوج نلت ان نوى واحدة فواحدة
 وان نوى ثلثا فثلث ولو قالت طلقني طلقني فقال الزوج طلقت فهي ثلث
 وكذا لو قالت خير في خير في خير في فقال قد فعلت فطلقت نفسها في واحدة وان
 قالت خير في خير في خير في فقال قد فعلت وطلقت نفسها في ثلث رجل قال
 لامرأته بوطئت ما دمت معي فانت طالق ثلثا ثم اراد الحيلة قال محمد رح يطلقها
 تطليقة بائنة ثم يزوجه من ساعته فيطأها فلا يحنث رجل قال لامرأته انت
 طالق وان دخلت الدار طلقت للحال ولو قال ان دخلت الدار انت طالق او قال
 فان دخلت الدار انت طالق طلقت للحال في هذه المسائل ولو قال انت طالق
 ان ولم يزد عليه تطلق للحال في قول محمد رح ولا تطلق في قول ابي يوسف رحمه الله
 وكذا لو قال انت طالق ثلثا او لا او قال ولا او قال ان كان او قال ان لم يكن لا تطلق
 في قول ابي يوسف رح وبه اخذ محمد بن سلمة رح رجل به فافاة او ثقلي في لسانه
 لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة فحلف بالطلاق وذكر الشريط او الاستثناء
 بعد تردد وتكلف ان كان معروفا بذلك جازا استثناء ثم وتعليقه رجل قال
 بالفارسية امرأته طالق اكر من وقطع الكلام قال ابو القاسم رح لا يقع الطلاق

كما قال ابو يوسف رح. رجل قال لامرأته انت طالق ابداما خلا اليوم طلقت
للحال كأنه قال انت طالق تطليقه لا يقع عليك اليوم. رجل قال كل امرأة لطلق
الاهذه وليس له امرأة سواها لا تطلق امرأته. امرأة قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال
الزوج انت طالق فهي واحدة الا ان ينوي ثلثا ولو قال قد فعلت طلقت ثلثا.
وكذا لو قال قد طلقتك ولو قالت للمرأة طلقني فقال الزوج قد طلقك ينوي ثلثا
فهي واحدة. ولو قال لامرأته طلق نفسك فقالت قد فعلت والزوج ينوي ثلثا فهي
ثلث. امرأة ادعت على رجل انها امرأته فحلف الرجل بطلاق امرأة له اخرى ما هي باعرة
له فقامت المدعية البينة انها امرأته فقال الزوج قد كانت امرأته فطلقها قال لا يثبت
في يمينه. رجل ادعى قبل رجل ما لا يحلف المدعى عليه بطلاق امرأته ما للمدعى
عليه شيء وشهد شاهدان ان على المدعى عليه الف درهم وقضى القاضي عليه
بالف درهم للمدعى فالدعى عليه يقول ما له على شيء حث الحالف في قول ابي يوسف
صح ولا يثبت في قول محمد رح. ولو شهد شهود المدعى ان المدعى اقضه الف
وقضى القاضي عليه بالف لا يثبت في قولهما. رجل حلف بطلاق وحث في يمينه
ولا يدري انه كان حلف بواحدة او بثلث قال ابو يوسف رح يتحرى في ذلك و
يعمل بما يقع عليه التحري وان استوى ظنه ياخذ بالاكثر احتياطا. رجل قال لامرأته
ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال لامرأة له اخرى وانت طالق تطلق
الثانية للحال ويتعلق طلاق الاول بالدخول. ولو قال لاجنبية ان تزوجتك
فانت طالق ثم قال لامرأة له وانت طالق طلقت امرأته للحال ولو قال
لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وهذا. كان على النكاح كله
رجل قال لامرأته المدخول بها انت طالق وانت او قال انت طالق انت

او قال انت طالق فانت طلقت المرأة واحدة الا ان ينوى بالكلام الثاني طلاقاً آخر
 فيلزمه ذلك. ولو قال انت طالق وانت لامرأة له اخرى وانت او فانت طلقتا
 جميعاً. فان قال لم اؤبأ بالكلام الثاني طلاقاً لا يدين في القضاء ولو قال انت طالق و
 انتم اؤبأ اليها امرأة له اخرى طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة اذا ضم اليها
 من يلزمها الطلاق لزماً الاولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبتهما في الكلام الثاني
 وكذا لو قال ثم انتم اؤبأ او قال فانتما. ولو قال لهما انت طالق لا بل انت فبي طالق واحدة
 بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاقاً آخر الا ان ينوى. ولو قال انت طالق
 لا بل انتم الزم الاولى تطليقتان والاخرى واحدة. رجل له ثلث نسوة فقال لواحدة
 اذا طلقتك فالأخريان طالقتان ثم قال للأخرى مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل
 ذلك ثم طلق الاولى واحدة فانه يقع على الآخرين واحدة واحدة. ولو لم يطلق
 الاولى ولكنه طلق الوسطى واحدة فانه يقع على الثالثة والاولة واحدة واحدة
 ثم يعود على الثالثة وعلى الوسطى وعلى كل واحدة تطليقة اخرى ولا يقع على
 الاولى شيء سوى الطلاق الاول. ولو لم يكن يطلق الاولى والوسطى ولكنه طلق
 الثالثة فانه يقع على الثالثة ثلث تطليقات وعلى الوسطى والاولة على كل واحدة
 ثنتان. رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال عمرة طالق الساعة او زينب طالق اذا دخلت
 الدار لم يقع الطلاق على احد منهما حتى يدخل الدار فاذا دخل خير في ايقاعه على ايتيها
 شاء. رجل قال لامرأته انت طالق اولست برجل او انا غير رجل فهي طالق لانه رجل و
 هو كاذب في كلامه. ولو قال انت طالق او انا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأته. رجل
 قال لامرأته اسمها عمرة ان دخلت الدار يا عمرة فانت طالق ويا زينب فدخلت
 عمرة اليه اطلقت ويسال عن نيته في زينب فان قال نويت طلاقها ايضاً

طلقت ايضاً. ولو قال ذلك بغيره او فقال نويت طلاقهما مع عمرة طلقتهما جميعاً. و
 لو قدم الطلاق فقال يا عمرة انت طالق ان دخلت الدار ويا زينب قد دخلت
 عمرة الدار طلقتهما جميعاً. ولو قال لم اؤطلاق زينب لا يقبل قوله. ولو قال انت يا عمرة
 طالق ويا زينب لم تطلق زينب الا ان ينويها. قال الا يرى انه لو قال لك يا فلان على
 الف درهم ويا فلان كان المال للاول. ولو قدم المال فقال لك الف درهم على يابن
 وياسا لم كان المال لهما جميعاً. ولو قال يا عمرة انت طالق يا زينب فعمرة طالق دون
 زينب الا ان ينويها. ولو قال انت طالق يا عمرة يا زينب لم تطلق زينب الا ان ينويها
 ولو قدم اسمهما فقال يا عمرة يا زينب انت طالق لم تطلق الا ان ينويها. رجل قال
 لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق فهذا على دخلة واحدة. ولو
 قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت فهذا على دخلتين. رجل قال لامرأته
 ان قلت لك انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقك تطلق ثنتين
 واحدة بالتطليق واحدة باليمين. رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق
 وان تزوجت امرأتين فهما طالقان فتزوج امرأتين معافهما طالقان
 واحدة واحدة واحد هما تطلق ثنتين. رجل قال لامرأته انت طالق
 انت طالق انت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة
 واحدة قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا يقع شيء. ولو قال شئت
 اربعاً فذلك لك في قول ابي حنيفة رحمه الله. وعلى قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله يقع الثلث اذا قال شئت اربعاً. امرأة اتهمت بالسرقة
 فامرت زوجها حتى يحلف بطلاقها انهما لم تسرق فحلف الزوج فقالت
 المرأة قد كنت سرقت وصرت حاشا فيما حلفت كان

للزواج ان لا يصدقها لانها متناقضة. رجل حلف بالطلاق على اني ان تزوجت
 ثيبا قط وقد تزوج بكر افوجد هاثيبا قالوا ان صدقته المرأة انها كانت ثيبا
 كان لها عليه مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول
 بحكم اليمين وليس لها نفقة العدة والسكنى لانها معتدة بالوطء عن شبهة
 وان كذبته المرأة وقالت كنت بكر افلها مهر واحد وعليه النفقة والسكنى.
 رجل حلف بطلاق امرأته ان سرقت امرأته من دراهمه الى سنة ثم دفع الزوج
 اليها دراهم لينظر اليها فاخذت ثم ردت الى زوجها ورفعت قطعة من غير علم
 الزوج فقال الزوج هل رفعت منها شيئا فقالت نعم لاعلى وجه السرقة ورددت القطعة
 قال للفقهاء ابو بكر الباقر رحمه الله اخاف انهما تطلق وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله
 ان لم تغارقه ولم تنكرينبغي ان لا تطلق. رجل حلف ان لم يكن بمجامع
 امرأته الف مرة فهي طالق. قالوا هذا على المبالغة والكثرة دون العدة
 ولا تقديري في ذلك والسبعون كثير. حلف الرجل ان يطأ امرأته الليلة
 كالدرفس ثم لم يجد رحمه الله فقال لا ادرى هذا. وقال ابو يوسف
 رحمه الله هذا على المبالغة في الجماع. رجل حلف ان لا يعطى امرأته من
 دقيقه احد او نوى بذل لك امهلا خاصة قال ابو القاسم رحمه الله ان قال امر
 كسره رادهي صدق الزوج ديانة فيما نوى. وان قال اركس رادهي لا يصدق فيما
 نوى. رجل حلف وقال ان غسلت امرأته ثيابا به فهي طالق فغسلت
 لفافتة قالوا لا يكون حاشا الا اذا نوى ذلك. ولو اوصى بثيابا تدخل
 اللفافة في الوصية. رجل حلف ان لا ياكل من مال خنثى شيئا فخبزت
 المرأة لايها وجعلت في ذلك العجين من دقيق زوجها قالوا لا يكون حاشا

حلف الرجل ان لا يقرأ القرآن فقرأ التسمية لا غير قال ابو القاسم رح ان قرأ الذي
 في سورة النمل حنث والا فلا. رجل حلف ان لا يكون ابنه في منزله وان يفارقه
 بعد اليوم فلما اصبح الابن تحول بنفسه وثيابه وعياله قال ابو القاسم رح ان
 كان للابن في داره بيت معلوم ففرغ البيت عن جميع متاعه لا يحنث في يمينه
 رجل حلف ان لا يدخل دار امرأته قط فباعته المرأة الدار من رجل ثم استلجها
 الحالف ودخلها قال ابو القاسم رح ان كان يمينه لملك المرأة لا يحنث. وان
 حلف لاجل الدار حنث. رجل دعا امرأته الى الفراش فابت وقالت انك تعذبي
 فحلف ان لا يعذبها فدخلت في فراشه فجامعها ان جامعها كرها بغير مرادها
 حنث وان جامعها برضاها لا يحنث. رجل ادعى دابة في يد رجل انها له
 وحلف على ذلك بالطلاق وذو اليد يقول الدابة لي ييقين قال الفقيه ابو
 جعفر رح لا يحنث الحالف في الحكم وعلى المرأة ان تحتاط وتحلفه على ذلك
 فان حلف اقامت معه وان ابا ان يحلف ترفع الامر الى القاضي حتى يحلفه
 بالله ما هي بطالق فان نكل فرق بينهما. رجل حلف ان لا يشرب المسكر
 الى سنة فشرب في غير مجلس الشرب وراؤه سكران وهو يحسد شرب
 المسكر فشهد واعند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم رح للقاء
 ان تحتاط ولا يقبل شهادة من لا يباين الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في
 المفارقة بالغداء. رجل قال لامرأته اكراري كرده تؤسود وزيان من در ايد فانت
 كذا فعملت في البيت من خبز وطبخ لا يحنث في يمينه. رجل وضع دراهمه في يد
 امرأته ثم قال لها اكرزين درم برداشته فانت طالق ثم تبين انها رفعت فقال الزوج انما
 قلت ذلك بطريق الاستفهام والتخويف قال الفقيه ابو جعفر رح ان لم ينو شيئا يحنث

في يمينه وان نوى الاستفهام كان القول قوله مع يمينه. قال مولا نارض ويذبحي ان
 لا يصدق قضاء لانه يمين ظاهر. رجل قال لامرأته اكرتو فرد زن من باشي فانت
 كذا فلما جاء الغد قالت من زن تو غي باشم فخلعها في صبيحة الغد قال بعض
 مشائخنا رح ان لم يكن له نية فخلعها قبل غروب الشمس من الغد كان بارافان
 زوجها بعد غد كانت امرأته بتطليقتين وان نوى بقوله ان كنت امرأته غدا
 في شيء من الغد واخر الخلع الى ما بعد طلوع الفجر من الغد كان حاشا. ولو قال
 لامرأته ان تكوني امرأتي فانت طالق ثلثا فان لم يطلقها واحدة بائنة متصلة
 بيمينه تطلق ثلثا. ولو قال لامرأته ان انت امرأتي فانت طالق ثلثا طلقت
 ثلثا. ولو قال ذلك للمعدة عن طلاق الرجعي فكذلك. وان قال ذلك
 للمبانة في العدة فان اراد به النكاح المطلق اذا لم يكن له نية لا يقع
 عليها طلاق آخر وان نوى به الزوجية التي تكون بعد البائن في العدة
 طلقت اخرى. رجل قال لامرأته ان تكوني امرأتي غير غد فانت طالق ثلثا
 ثم طلقها واحدة بائنة قبل الغد ومضى الغد بطل اليمين وله ان يترجها
 بعد ذلك. امرأة تخاصم ختها فقال لها زوجها اكرتوني زباوى داوري كني
 بديك يا بيد فانت كذا ثم قالت المرأة لختها اما ان تطلقها واما ان تمسكها
 وتشفة عليها قال ابو القاسم رح ان لم يكن ختها استشارها في ذلك الامر بل
 ابتدأت المرأة بهذا الكلام اخاف ان يحنت الحالف. رجل قال اكر من امشب
 درين سراي باشم فامرأته كذا وتوجه من ساعته للخروج فحى وصار بحال لا يمكنه
 ان يخرج حتى اصبح قال ابو القاسم رح حنت في يمينه فليل له لو حبس كرها فتفكر
 ثم قال يذبحي ان لا يحنت في قول ابي خنيفة ومحمد رح و فرق بينه وبين الحمي فقال

في الحى يمكنه ان يستاجر من يحمله ويخرجه ويستعين بغيره في ذلك قال
 مولا نارض وينبغي ان لا يحنث في الحى ايضا في قول ابي حنيفة رح لان عنده
 القدرة بالغير لا تعتبر كما في الصلوة والحج والتميم وغير ذلك. رجل قال لامرأته
 اكرتوزن من بورى يا باشي فانت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا فان تزوجها بعد ذلك
 لا يحنث مرة اخرى لان اليمين انحلت باحد الشرطين فلا يحنث مرة اخرى كما
 لو قال لاجنية ان تزوجتك او خطبتك فانت طالق فخطبها ثم تزوجها لا يحنث
 بالتزويج. رجل رأى امرأته تعانق اختها وتقبلها فقال انك تحبينها اكثر مما
 تحبينني قالت نعم فقال الزوج اكرحين است فانت طالق طلقت امرأته لان
 المحبة لا تعرف الا بقولها. رجل قال لامرأته اكريش يرون شوى تامن نفر مايم فانت
 طالق قال ابو بكر الاسكاف رح ان نوى الاذن في كل مرة صحت نية وان نوى
 الاذن مرة واحدة فذلك وان لم يكن له نية فهذا على مرة واحدة ثم قال الا انه اخاف ان
 يكون مراد الناس خلاف هذا. رجل قال لامرأته شوقو وكيل من باش هرچه خوا
 بكن فقالت اكر وكيل توام خود را دست باز داشته پس طلاق فقال الزوج ما اردت
 التوكيل بذ لك قال ابو القاسم رح ان كان ذلك حال طلب الطلاق لا يقبل قول
 الزوج ويقع واحدة رجعية وان لم يكن ذلك حال طلب الطلاق كان القول قول الزوج.
 قال مولا نارض وينبغي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ. رجل هو يبغض اذ فقال امرأته
 طالق ما لم اخرج الى الكوفة فمكث ساعة الا انه بما كس في تلك الساعة
 مع المكارى في الكراء قالوا لا يحنث في يمينه وعليه الفتوى الا اذا مكث ولم
 يشتغل بما اخرج فحينئذ يحنث في يمينه. ولو اشتغل بالوضوء للصلوة المكتوبة و
 نحوها فهذا عذر واصلوة التطوع والاكل والشرب ليس بعذر فيكون حاشا. امرأتان

لزوجها الاطاعة لي بالكيفونة معط جائعة فقال الزوج ان كنت جائعة فيبيتي
 فانت طالق قالوا ان لم تكن جائعة في غير الصوم لا يكون حاشا امرأة خرجت الى
 ضيافة فقال الزوج ان مكثت هناك اكثر من ثلاثة ايام فانت طالق فرجعت في
 اليوم الثالث الى قرية زوجها ثم ذهبت الى تلك الضيافة ومكثت هناك اياما قال
 الفقيه ابو الليث رح ان دخلت عمران قرية زوجها حين رجعت ثم ذهبت بعد ذلك
 لا يحنث وان لم تدخل عمران قرية زوجها يحنث ان يحنث رجل قال لامرأته اكرسيما
 توبكار برم يابكار ايد مرا فانت طالق فاستبدل غزلا لها بغزل اخر او كرا باسانج بغزلا
 بكرا بس اخر فلبس ذلك قال ابو بكر البلخي رح لا يحنث في يمينه ولو قال اكرسيما
 توبكار برم فلبس ثوبا من غزلها قال ابو بكر لا يحنث في يمينه. فقيل اكر بكار ايد فقال
 اخاف ان يكون حاشا باللبس. رجل قال ان اتقمت بهذه الخطة فامرأته طالق
 فباعها وانتفع بثمنها قال لا يحنث في يمينه. ولو قال اكر رشة توبرتن من ايد
 فانت طالق فوضع يده على غزله او خاط بغزلا ثوبا ولبس او اتكا على مرفقة من
 غزله او نام على فراش من غزله قالوا يمينه تقع على اللبس خاصة لا يحنث
 في هذه الوجوه. رجل حلف وقال اكر كسر رانبيذ درهم فسقي رجلا او
 اهدي الى رجل قال ابو القسم رحمه الله ان نوى السقي او الدفع فهو على
 ما نوى وان لم ينوشيا كانت يمينه على السقي والدفع. رجل قال لامرأته اكر ازرني
 من برد اري فانت طالق فرفضت المرأة دراهم زوجها في منديل فاعطت امرأة
 اخرى وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفضت ثم دفعت اليها قال القاسم ومحمد بن
 سلمة رحمه الله تطلق امرأته. رجل قال لامرأته اكر من باتو خسيم فانت طالق
 ولم ينوشيا قالوا يمينه تقع على الجماع ويكون موليا وان نوى به النوم فهو

حقا نزلت معه لاعلى الجماع فلا يكون موليا. رجل قال اكر فلان بخانه من يبايد
 امراة طالق فد عافلانا الى بيته ليتعشيه فتعشه فلان ثم جاء الى الداعي
 والداعي ينتظره فاكل معه قالوا لا يكون حاشا في يمينه. رجل قال لامراة
 اكر اين جامه برتن من آيد فامراة طالق وكان ذلك قميصا فحملة على كتفه
 قالوا يمينه يقع على اللبس المعتاد في ذلك الثوب فلا يحث بدونه. رجل اتهم
 امرأته بالسرقة فقال لها انك تسرقين من دراهمي كذا اكر پس ازين ازسيم من
 برداري فانت طالق فرفعت بالمكنسة في كنس البيت ووضعت في ناحية واخبرت
 زوجها بذلك قالوا ان رفعت لا للحبس عن زوجها يرجي ان لا يكون حاشا
 امرأة خرجت الى قرية فقال لها الزوج اكر بيش ازسه روز باشه فانت طالق فانصرفت
 في طريقها الى قرية اخرى ثم ذهبت الى القرية التي خرجت اليها ومكثت هناك اياما
 قالوا ان انصرفت من الطريق وذهبت اليها ثم انصرفت الى القرية الاولى لا يحث
 في يمينه. رجل قال لامراة اكر ترانيزرود بر من چنانكه تاكون رفت فانت طالق
 قالوا ان كان لكلامه مقدمة ينصرف اليمين الى المقدمة وان لم يكن ولم ينو
 شيئا ان كان ينكر عليها فيما زلت ولا يغض شيئا لا يكون حاشا ولا يكون حاشا
 رجل قال لامراة اكر بيشته تويكا كار كرده تو بسود وزيان من در ايد فانت طالق
 فغزلت المرأة وكست نفسها وصبيانها لا يحث الرجل. وكذا الوقضت بذلك دينا على
 زوجها وانما يحث اذا دخل ذلك في ملكه لا غير رجل قال لامراة اكر برك توت تو
 بسود وزيان من در ايد فانت طالق فاخذت من تلك الاوراق والقت على دوده
 بغير امره لا يحث كما لو علفت دابته ذلك بغير امره. رجل دفع الى رجل
 مصحفا ليصلحه فقال اكر بسود وزيان من در ايد فكذا فقرأ الحالف فيه

قالوا يحنث في يمينه قال رضا اراد به اذا حلف الدافع اكر اين مصحف ^{بثمة} في بيته
من در ايد. ولو وهب من الآخر لا بشرط العوض ثم عوض الموهوب له لا يحنث
ولو باعه حنث. قال مولانا رضا ويذبح ان لا يحنث اذا قرأ فيه لانه لا يراد باليمين
ذلك. قال رضا لان العوض اذا لم يكن مشروطا في العقد لم يكن انتفاعا بالمصحف
بخلاف البيع لانه بدله فيكون قائما مقامه. رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه
الدار فانت طالق فدخلت كوما بابا به في دار ليس له باب غير ذلك اختلفوا
فيه. قال بعضهم يحنث في يمينه. وقال بعضهم ان كان الكرم صغيرا يعد من الدار
ويغرم بذلك الدار لا يحنث في يمينه ولا يكون حائطا. رجل قال لامرأته ان دخلت دار
اخى فانت طالق فسكن اخ الحالف دارا اخرى ودخلت المرأة تلك الدار ^{محنة}
قال بعضهم ان كان يمينه لغيب لحقه من تلك الدار الاولى لا يحنث في
يمينه وان كانت يمينه لاجل الاخ حنث في يمينه وان لم يكن له في يمينه
بحنث في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله. فان دخلت المرأة الدار التي كانت ^{خه} لا
رقت ليمين ان كانت الدار في ملك اخيه الا انه لا يسكن فيها حنث في يمينه
وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليمين ببيع او هبة او غير
ذلك لا يحنث. وان مات الاخ وصارت داره ميراثا لورثته فان دخلت بعد ما
صارت ملكا لاحد الورثة بالقسمة لا يحنث وان دخلت قبل القسمة اختلفوا فيه و
اصح ان لا يكون حائطا. وان مات صاحب الدار وعليه دين مستغرق قد دخلها حنث في
يمينه. رجل قال لامرأته ان ذهبت القرية كذا فانت طالق فذهبت القرية اخرى الا انها
موت فيضاع تلك القرية قالوا ان لم تدخل في عمرانها لا يحنث في يمينه. رجل قال لامرأته
ان لم اشبعك من الخبز فانت طالق حكى عن الفقيه ابي حفص البخاري رح انه قال جامعها

حتى انزلت فقد اشبعها رجل قال لامرأته ان حلت التكة بالحرام منذ كنت
امرأة فانت طالق فقالت اخذني رجل وجامعني كرها قالوا انك انت بحال لا تقدر
على المنع لا يحنث. وان قدرت حنث اذا صدقها الزوج في ذلك. رجل قال لامرأة
ان لم اقل عنك مع اخيك بكل قبيل في الدنيا فانت طالق قالوا ان قال مع اخيها عنها
بما هو من اخلاق الليام وللصوص والحادعين والقاتلين يصير بارا في يمينه ويأثم
بذلك ويمينه هذه تقع على الكثير من ذلك واقوله ثلثة انواع من القبح وقال الفقيه
ابو الليث رح ينبغي للحالف ان يقول عند الاخ بعد ما قال من القبايح انما قلت
ذلك لأجل اليمين وهي بريئة عن ذلك فيكون هذا الكلام توبة عنه عما قال
فيها ويكون بارا رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأته طالق فعانق اجنبية فامنه
واغتسل قالوا يرجي ان لا يكون حاشا ويمينه يكون على الجماع. رجل قال ان ادخلت
فلانا في بيته فامرأته طالق لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلان بامر الحالف. ولو قال
ان دخل فلان بيته فدخل فلان باذن الحالف او بغير اذنه بعلمه او بغير علمه كان
الحالف حاشا في يمينه. ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيته فدخل فلان بعلم
الحالف فلم يمنع حنث في يمينه والا فلا. رجل قال لامرأته ان كلمت فلانة فانت
طالق فدعيت امرأة الحالف الى عرس فجاءت المرأة التي حلف الزوج عليها مستقبلة
وقالت لامرأة الحالف اين الشاة فقالت امرأة الحالف شاة ولم ترد على ذلك
ثم رفعت المستقبلة نقابها قالوا ان قصدت جوابها فقد كلمتها وحنث الحالف
رجل قال لامرأته ان اكلت من لبن بقرتك او من مصلها فانت طالق فبعت
المرأة بقرتها من زوجها ثم جلبت واكل الحالف لا يحنث في يمينه
قال مولا نارية الله عنه وهذا اذا كانت اليمين لملك المرأة. رجل قال لاسنان

يقول شيئاً يقول هذا من السكر فقال امرأته طالق ان قلت هذا من السكر ولست
 بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطاً وبعد سكران عند الناس يكون حاشاً
 في يمينه. سكران دعا امرأته الى فراشه فابت فقامت فقال لها ان امتثلت امرى
 وساعدتني والافانت طالق فساعدته بعد ما دعاهما في المستقبل بعد
 اليمين لا يحنث في يمينه فان دعاهما في المستقبل ولم تساعد حث قال مولا
 رضي الله عنه ويدبغى ان يحنث اذا لم تساعد. وان لم يجد دال دعاء لان
 الناس يريدون بهذا الامثال للامر السابق. سكران اعطى امرأته درهماً
 فقالت المرأة انك اذا صحوت تاخذ مني فقال ان اخذت فانت طالق ثم
 اخذ وهو سكران لا يحنث في يمينه لان شرط الحث الاخذ بعد الصبح
 جماعة من النساء اجتمعن يغزلن لغيرهن على جهة القرض فغضب زوج
 واحدة وقال لها ان غزلت لأحد او غزلت أحد لك فانت طالق فبعثت
 امرأة الى بيت هذه المرأة قطناً لتغزل لها فغزلت ام هذه المرأة قالوا انك
 المرأة تغزل بنفسها فغزلت غيرها لا يقع الطلاق عليها بغزل غيرها سكران
 قال لامرأته وهبت دارى هذه لك ثم قال ان لم اقل هذا من قلبي فانت طالق
 ثلثا ثم افاق ولا يدكر شيئاً من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لان الظاهر ان
 ما يقول في تلك الحالة يقول من قلبه. سكران قالت له امرأته سر بر
 زمين نه فقال اكر من سر بر زمين نه ثم تطلق وتنفس. فقال مكر براد خوش
 قالوا ان كان سكوته لانقطاع النفس يصح الاستثناء ويخرج وضع الرأس
 على الارض بمراده من ان يكون شرط الحث. وان كان سكوته لانقطاع النفس
 لا يصح الاستثناء فان قال السكران لست اذكر من ذلك شيئاً كانت يمينه

يمين فور لأنه يريد به الفور ظاهراً. رجل قال لامرأته اذا دخلت الشام فاذا
لم افارقك فانت طالق فهذا على الابد. ولو قال وان لم افارقك يكون على الفور
حين يدخل. رجل دفع الى امرأته درهما ثم قال لهما ما فعلت بالدرهم قالت
اشتريت اللحم فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع
الدرهم من يد القصاب قالوا لم يعلم انه اذيب ذلك الدرهم وسقط في البحر
لا يحث. رجل قال لامرأته ان غسلت ثيائي فانت طالق فغسلت كمه او ذيله
اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث وابوسلمة رح لا يحث في يمينه. رجل ابان امرأته
فقيل له انك تراجعها بعد شهر فقال الزوج ان راجعتها فهي طالق ثلثا تزوجها في
العدة او بعد انقضاء العدة حث في يمينه وان كان الطلاق رجعياً تزوجها لا يحث في
يمينه. رجل قال لامرأته ان اغسلت عن جنبابة ما دمت امرأتي فانت طالق ثلثا وذكر
هذا القول مرتين او ثلثا وكانت المرأة حاملاً فلم يجامعها حتى وضعت حملها ان
وضعت حملها بعد ما مضت اربعة اشهر من وقت اليمين بانت بواحدة بحكم
الايلاء وتنقض عدتها بوضع الحمل فان وطئها بعد ذلك كان واطئاً للاجنية
وعليه التوبة والاستغفار ولها عليه مهر مثلها ان لم يعلم الزوج ان كلامه كان ايلاء
وانها حرمت عليه وبطل اليمين فان تزوجها بعد ذلك كانت امرأته بتطليقتين
ولا يحث بوطئها بعد ذلك. امرأة قد فها رجل بالزنا فقال له زوجها ان لم تثبت زنا
اليوم فهي طالق ثلثا فهو كما قال ان لم تثبت زناها اليوم تطلق ثلثا واثبت ذلك
يكون باقرار المرأة او باربعة من الشهود. رجل قال لامرأته في غضب ان فعلت
كذا الخمسين سنة تصيري مطلقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف بطلاقها
يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلاقها وقال ذلك على وجه التخويف لم يقع

ويكون القول قول الزوج اية قلت ذلك على وجه التخويف. رجل قال لامرأته ان
بت الليلة الا في حجرى فانك طالق ثلثا فكانت في فراشه تلك الليلة الا ان الزوج
لم يكن ادخلها في حجره لا يحنث في يمينه. ولو قال بالفارسية اكر بكنار من اندر نيائى قالوا ينبغي
ان يكون حاشا لان هذا الكلام لا يتناول الحقيقة الحجر. رجل قال لامرأته ان لم اب
معك الليلة مع قميصك هذا فانك طالق ثلثا وقالت المرأة ان بت معك قميص
هذا فجارتى حرة فلبس الرجل قميصها وابتا لا يحنثان لان شرط الحنث في جانب
المرأة ان تبت معه وهي لابسة قميصها وشرط البر في جانب الرجل ان يبيت معها
وهي لابسة قميصها وقد وجد. رجل قال لامرأته ان لم اطالك مع هذه المقنعة فانك
طالق ثلثا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانك طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان
يطأها بغير مقنعة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة وهما حيان فان مات احدهما
او هلك المقنعة حنث في يمينه. رجل حلف لا يجامع امرأته فيما دون الفرج
فلا عبها ومس ذكره احدى فخذها او دخل ذكره باطن احدى ركبتيهما وانزل لا يكون
حاشا في يمينه ويكون يمينه على المباشرة. رجل حلف ان لا يحل تكتة بجلال
او حرام في الغربة فجامع امرأته من غير حل التكة بان لم يحل سراويله او لم يكن
له سراويل او امر غير. حتى حل تكتة فان كان نوى حقيقة حل التكة
لا يحنث ويكون مصداق في ذلك قضاء وديانه لانه نوى الحقيقة و
ان كان نوى بذلك الجماع حنث في يمينه. حلف ان لا يفتح سراويله
على امرأته وادبه الجماع يكون موليا. وان لم ينوبه الجماع لا يكون
موليا وان فتح سراويله لاجل البول ثم جامعها لا يحنث لان فتح السراويل
عليها ان يفتح لجماعها فان فتح السراويل لجماعها لم يجمع قالوا ينبغي ان يكون

حاشا لوجود شرط الحنث وهو فتح السراويل لجماعها. حلف أن لا يغتسل
عن امرأته هذه عن جنابة فجامع هذه، ثم جامع أخرى أو على العكس يحنث في
يمينه لأن يمينه وقع على الجماع. ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك لأنه اغتسل
عنها وعن غيرها فيحنث كما لو حلف أن لا يتوضأ من رعا فتنوضأ من رعا ف
غيره يحنث في يمينه. وكذلك لو حلفت امرأة بهذا اليمين ثم أصابها زوجها وحاضت
ولو قال لامرأته ان اغتسلت منك عن جنابة فانت طالق فجامعها وقع الطلاق وإن
لم يغتسل. رجل قال لامرأته ان اغتسلت منك إلى شهر فانت طالق فجامعها في
المفازة ويتم حنث في يمينه لأن يمينه وقعت على الجماع. ولو حلفت امرأة أن لا تغتسل
راسها عن جنابة زوجها فطاوعت زوجها الجماع حنث في يمينها لأن يمينها يقع على
التمكين عن اختيار وإن جامعها مكرهة بحيث لا يمكن دفعه لا تحنث في يمينها. رجل قال
لامرأته ان لم اجامعك على رأس هذا المرح فانت طالق فماداما حينين والمرح قائم لا تحنث
رجل قال لامرأته ان لم اجامعك نهرا في وسط السوق فانت طالق ثلثا وطلب الحيلة
في ذلك فجعلوا الحيلة أن يحملها على العمارة ويدخل السوق فيطأها. رجل قال لامرأته
الكرام كريمة، ترأسه طلاق وقد كانت قبلت رجلا غير محرم أو جامعها الجني فيمادون
الفرج لا يحنث في يمينه لأن يمينه يقع على الجماع عفا. ولو قال لامرأته بالفارسية الكرياكسي تو
حرام كني فانت طالق ثلثا فطلقها بائنة ثم جامعها في العدة. قالوا في قياس قول أبي حنيفة
ومحمد بن يحيى وتطلق ثلثا وفي قول أبي يوسف رج لا تطلق لأنها يعتبران عموم اللفظ
وأبو يوسف يعتبر الغرض امرأة حلفت بالله كرهام نكروا ستم وعنت انهما لم تحرم الزنا
وانما حرمة الله تعالى وقد كانت زنت لا تحنث في يمينها. وكذا لو حلف الرجل بهذا اليمين
وعني به ذلك لأنه نوى ما يحتمل لفظه إن كان الخالف بالطلاق والعناق لا يصدق قضاء

رجل قال لامرأته ان فعلت حراما فانت طالق ثلثا ثم انهما تكلمت بالكفر ولم يعلما بالحرمة
 واقاما على ذلك اياما لا يحنث في يمينه لان يمينه وقعت على الزنا وانه وطئها عن شبهة
 ملا يحنث. كما لو حلف ان لا يفعل حراما فتزوج امرأة نكاحا فاسدا وجامعها لا يحنث
 لان يمينه يقع على الحرام المطلق. ولو حلف بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حواشي فظهر
 الى وجه اجنبية لا يحنث. ولو نظر الى فرجها من وراء ستر رقيق او نجاج او في ماء
 حث في يمينه لانه نظر الى فرجها. ولو نظر في حموة لا يحنث لانه نظر الى عكس فرجها. امرأة
 اتهمت زوجها بغلام فحلفت ان لا ياتي من الرجال فقبل غلاما او مسه بشهوة
 لا يحنث فان جامع الغلام في الفرج او في غير الفرج يحنث وان لم ينزل لانه هو المراد
 عرفا. رجل قال ان اتيت حراما فامرأته طالق فاته بهيمة لا تطلق امرأته لانه لا يراد
 باليمين الا اذا كان الحالف رستا قيا من الجهال يمشي خلف الدواب. رجل اتهم
 بصبي فقال بالفارسية اكر باوى نا حفاظي كرده ام فامرأته طالق وقد كان نظر الى هذا
 الصبي وقبله حث في يمينه لان هذا يسمى نا حفاظيا. رجل حلف لا يقبل فلانا
 فقبل يد او رجلا اختلفوا فيه. قال بعضهم لا يحنث وقال بعضهم يحنث في الملتح
 وقال بعضهم ان عقد اليمين بالفارسية لا يحنث ما لم يقبل وجهه ملتجيا كان
 او امرد. وفي العربية فرق بين الملتح وغيره وهو الصحيح. رجل له تليذ فاتهمه والد
 التليذ به فحلف الاستاذ انه لم يفعل شيئا مما اتهمه به ولم يتفكر في ذلك فقال والد التليذ
 ان هذا التليذ الاخر يقول رأيت يسرعه فقال الاستاذ ان را هذا التليذ اسرعه فامرأته
 طالق وقد كان التليذ راه يسارة في شيء من اموره بان يشتري شيئا او يحل
 الى منزله شيئا لا ينبغي له ان يعلم بذلك غيره. قالون رجوان لا يكون حائنا
 لان يمينه يقع على المسارة في النوع الذي اتهمه والد التليذ به فلا يحنث بدونه

كالواتهمته المرأة بجارية فقال الرجل اكرسها وميرافانت طالق ثم ضرب
 الجارية لايحنت لان يمينه انصرف الى المس الذي تكره المرأة. وكذا لو حلف
 الرجل وقال ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضر بها ووضع يده عليها
 لايحنت في يمينه ان كان يمينه لاجل المرأة او لغيره يدل على انه يريد به الوضع
 في غير الضرب. رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم
 جالسا في موضع من الدار والمرأة قائمة في ناحية اخرى فلما خرج الزوج والرجل
 للمتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلان مع امرأتك فحلف
 الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلان مع امرأته لايحنت في يمينه لان اخذ
 المتهم مع المتهم عرفا ان يجد مع المرأة في عمل بما وطئ او معافاة او كراهة فلا يحنت
 بدون ذلك. امرأة قالت لزوجها انك غمت مع الجارية فقال الزوج ان غمت
 مع الجارية فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان كان في يمينك هذه معنى فان طالق
 فقال الزوج نعم فان كان للزوج لم يعن معنى سواء انطق به لايحنت والا يكون
 حاشا وتطلق امرأته. قيل لرجل انك تتفعل بفلانة كذا وكانت تلك المرأة
 على السطح وامرأة اخرى على سطح آخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والليلة
 مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرأتها طالق ثلثا ولم يسمها
 اشار بيده الى امرأة اخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة التي
 اتهم بها طلقت امرأة الخالف قضاء لان قوله في اليمين تلك المرأة انصرف
 الى المرأة المذكورة او لا ولا تطلق ديانة لانه اشار الى غيرها. وكذا لك رجل ادعى
 على رجل ما الا فانكر فحلفه القاضى بالله ما لم عليك هذا المال فحلف واشار باصبعه
 في كفه الى رجل اخر ليس عليه حق لايحنت ديانة امرأة كانت ثلثتتم زوجها

فقال الزوج ان شمتي في فانت طالق ثلثا فقالت المرأة لولدها الصغير منه اى بل فيه
بجه قال الفقيه ابو جعفر ح ان قالت المرأة ذلك لشئ كرهت من الولد لا تطلق و
ان قالت لشئ كرهت من ابيه تطلق ثلثا. رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان
وفلان يدخل في دارك فانت طالق فدخلت المرأة دار فلان وفلان لم يدخل دارها
حت في يمينه لانه يراد باليمين احدهما دون الجمع. رجل قال لامرأته لم لا تغسلين
هذه القصعة فقالت المرأة غسلتها فقال الزوج ان لم تكوني غسلتها فانت طالق ثلثا
وكانت المرأة امرت خادمها بذلك وغسل خادمها. قالوا ان كانت المرأة لا تغسل نفسها
عادة وانما تامر خادمها لا يحث الزوج وان كانت المرأة تغسل بنفسها عادة وعنه الزوج
ذلك وقع الطلاق. رجل قال لامرأته ان نمت على ثوبك فانت طالق فانتكاع على وسادة
من وسائد ها او اضطجع على فراشها او وضع راسه على عرقها قالوا ان وضع جنبه واكثر
بدنه على ثوبها حث. وان انتكاع على وسادة او جلس عليها لا يحث. رجل قال لامرأته
اكر من ازيدك كرم كرهت توخو برم فانت طالق فسخت قدرا طنجما غيرها واكل الحالف
لا يحث لانه يراد بهذا الطنج. رجل قال لامرأته ان اكلت من القدر التي تطبخين
فانت طالق فوضعت المرأة قدرا في تنور فيه نار قد اوقدت المرأة فاكل الحالف
من ذلك طلقت. وان كان قدرا قد غيرها تكلموا فيه. والصحيح انها تطلق ايضا لان
التنور لو كان في سكة توقد فيه النار امرأة وتضع كل واحدة فيه قدرها كان
ذلك طبخا من كل واحدة. وان لم تكن في التنور نار فوضعت قدرها في التنور
ثم اوقدت هي النار طلقت اذا كان اكل الحالف من ذلك. وان اوقد غيرها
لم تطلق لان وضع القدر في التنور الذي ليس فيه نار لا يسمى طبخا وكذا
الكانون على هذا الوجه. امرأة قالت لزوجها تعال حتى تتغدى فحلف ان

لا يتغدى الا ان تطبخ غداء في قفيز من ملح قالوا تطبخ البيض في قدر رفيق
من ملح ثم يتغدى ولا يحنث. رجل قال لامرأته انك تفسدين كل طعام فان دخلت
عليك طعاما الى شهر فانت طالق فادخل الحالف الحما للاجراء ليحمل اليهم لا يحنث
في يمينه لان يمينه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة. رجل قال لامرأته
ان لم تجيئي بمشاع كذا غدا فانت طالق فبعثت المرأة بذلك المشاع على انسان
فان كان الحالف نوى وصول المشاع اليه غدا لا يحنث لانه نوى محتمل
لفظه وان لم ينو شيئا او نوى حملها بنفسها حنث ولا يكون اليمين على
الوصول الا بالنية. امرأة كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الي غيرها لتغزل
لها فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق فرفعت من ماله شيئا
واشتريت بذلك شيئا من الغامى حواشي البيت او كانت جارة لها تخبز في
بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطتها او اقترضتها خبز ان كان الزوج لا يكره
ذلك منها لا يحنث في القرض واعطاء الدقيق. واما في شراء ما يحتاج اليه في البيت فكانت
هي تتولى الشراء من الغامى لا يحنث لان الزوج لا يكره ذلك ولا يريد باليمين وان لم
تكن هي تتولى الاشراء بنفسها حنث اذا اشترت بذلك شيئا من الغامى. رجل قال
لامرأته اذا رفعت من شعيري تبعثين به الى الغامى فانت طالق وكانت في منزله دابة
تربي بالشعير ويبين يديها شعير قد فضل من اكلها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك
الشعير مع شعيرها الى الغامى فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في يمينه لان ذلك
القدر لم يدخل في اليمين عادة. وان كان الزوج يرضن بذلك ويعتبره حنث في يمينه
رجل قال لابنه ان سرقت من مالي شيئا فامك طالق فسرقت من دار الاب اجرة روي
عن ابي يوسف رحمه الله سئل عن هذه فقال رح ان كان الاب يخل بذلك عن الابن

طلق امرأة. وسئل محمد بن عمن هذه فلم يجبه فقيل له ان ابا يوسف رح اجاب
 كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا ابو يوسف رح. رجل قال لامرأته ان اعطيتك
 درهمًا تشتري به شيئًا فانت طالق فدفع اليها درهمًا وامرها ان تعطي فلا تشتري
 به شيئًا للمرأة ثم تذكر الرجل يمينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء
 بنفسها لا يحنث وان كانت لا تشتري بنفسها حنث لان شراءها ان تاخر غيرها بذلك
 اذ لم تكن هي تشتري بنفسها وهي نظير ما ذكرنا اذا قال لامرأته ان غزيت لاحد فانت
 طالق فامرت غيرها بذلك كان على هذا التفصيل. رجل قال لامرأته ان تبعثين من هذه
 الدار الى تلك الدار شيئًا فانت طالق ثم ان الحالف امر جاريتها ان تعطي اهل تلك
 الدار كلما طلبوا فجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئًا فابت الجارية فعلم المولى
 بذلك فكره وغضب فقالت امرأة الحالف للجارية اذهبي واحمل من دار المولى
 باوجود من ذلك الى تلك الدار فحملت الجارية. قالوا ان علمه بالدليل انها فعلت
 ذلك لاجل المولى لا لاطاعة مولاتها لا يحنث الحالف وان علم انها فعلت ذلك
 طاعة لمولاتها حنث الحالف وان لم يكن هناك دليل تسأل الجارية ويقبل قولها انها
 فعلت ذلك طاعة لمولاتها ولا لاجل المولى هكذا ذكر في الكتاب قال مولا نارض ويحتمل
 ان يكون صورة المسئلة اذا سأل اهل تلك الدار من الجارية شيئًا فابت ولم تعط
 فاخبر المولى بذلك فكره فقالت امرأة الحالف للجارية ارضعي من دار المولى باوجود
 من ذلك واحمل الى تلك الدار ثم المسئلة الى اخرها. رجل قال لامرأته ان اكلت^ت والد
 من مالي شيئًا فانت طالق ثلثا فطحن المرأة قدرها وجعلت فيها شيئًا من مال
 زوجها من الخواج فاكلت والدتها من ذلك القدر ان فعلت المرأة ذلك برضا
 صاحب القدر ورضا زوجها لا يحنث لانه صار ملكا لصاحب القدر. رجل قال

لأمراته أن أعطيت من خطبة أحد فانت طالق وقال نويت بذلك أمها صدق ديانة
 لأقضاء لأنه نوى تخصيص العام وذلك جاثر فيما بينه وبين الله تعالى وعلى قول الخصاص
 رج صحت نيته في مثل هذا مطلقا قالوا هذا إذا قال بالعربية. فان قال بالفارسية
 لا يصح نيته لأن تخصيص العام من كلام العرب والصحيح أنه لا فرق بين العربية
 والفارسية ويصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى هذا إذا لم يكن الخائف مظلوما
 فان حلفه ظالم كان له أن يأخذ بقول الخصاص رج ونوى الخصوص. رجل قال
 لأمراته أن رفعت من كيس دراهم فانت طالق فحلت المرأة رأس الكيس وامرت
 ابنتها بالرفع فرفعت قالوا يخاف عليها وقوع الطلاق لأن رفع الاثنين الدراهم
 قد يكون بهذا الطريق ولهذا لو دخل جماعة دار انسان للسرقة وأخذوا متاعا
 وحمل المتاع أحدهم وأخرج كان الكل سراقا. امرأة رفعت من كيس زوجها درهما فاشتت
 به نهما فخلط اللحم الدرهم بدراهمه وقال لها الزوج إن لم تردى على ذلك
 الدرهم اليوم فانت طالق فمضى اليوم وقع الطلاق لوجود شرطه. وإن أراد
 الحيلة للخروج عن اليمين تأخذ المرأة كيس اللحم وتسلم إلى الزوج. رجل قال
 لأمراته أن لم تردى على الدينار الذي أخذته من كيس فانت طالق فاذا الدينار
 في كيسه لا تطلق امرأته حلف الوكيل أو الأكاران لا يسرق فأخذ
 العنب والفواكه فأكل أو حمل للاكل لا يحنث لأنه لا يعد سرقة وإن حمل لا
 للاكل وأصلح الكرم نصيب في ذلك ولم يخبر لصاحب الكرم بذلك ولم
 يكن من رأيه أن يخبره بذلك حنث لأنه يعد سرقة. وفيما كان من الجوب
 وغلة خيار إذا أخذ شيئا من ذلك لأعلى وجه الحفظ بل ليتفرد به حنث
 فيمينه. وغير الوكيل والأكاران إذا حمل شيئا من جميع ذلك على وجه الخفية

حنث في يمينه لانه سرقة. رجل اتهم بسرقة شيئ فحلف انه لم يسرق ذلك الشيء ولم يره
 وقد كان رآه قيل ذلك الا انه لم يسرقه قالوا يمينه يتقيد بالرؤية عند السرقة دلالة
 ولا يحنث في يمينه. رجل له ثوب فسرق منه او غصبه غاصب فحلف صاحب الثوب
 وقال ان كان لي ثوب كذا وسمى ذلك الثوب فامرأته طالق قالوا ان عرف ان ذلك الثوب
 كان هالكاً وقت يمينه لا يحنث وان عرف انه كان قائماً ولم يعرف حاله حنث في يمينه
 لان القيام اصل هذا كالرجل اذا باع ثوب الغير غير امر المالك وسلمه الى المشتري
 فاجاز صاحب الثوب بيعه ان علم ان الثوب كان قائماً وقت الاجازة ولا يدري انه
 قائم او هالك صححت الاجازة وان علم انه كان هالكاً وقت الاجازة لا تصح. رجل دفن
 ماله في منزله فطلب ولم يجد فحلف بالطلاق انه ذهب ماله قالوا ان لم يأخذ انسان
 يخاف عليه الحنث لا يظلم يذهب الا اذا فوى الذهاب عن طلبه. قصار ذهب عن
 حافوته ثوب لغيره فاتهم القصار اجيره وحلف الاجير بالفارسية وقال اكرمن ترا
 زيان كرده ام فامرأته طالق وقد كان رفع الثوب حنث في يمينه لان مقصود الحالف من
 اليمين الحنانية عليه فيما كان في يده لا ازالة ملكه. رجل دخل منزل رجل وسرق منه
 ثوباً فلم يطالبه حتى دفع السارق الى المسروق منه دراهم فحنث المسروق منه دراهمه
 وحلف قال ابو القاسم رح ان كان الثوب ذهب من يد السارق لا يحنث المسروق منه
 لانه صادق وان كان قائماً فلا قول ان المسروق منه يحنث لان على قول بعض الناس
 للمسروق منه وللغصوب منه ان يحبس عن الغاصب والسارق ماله حتى يأخذ حقه
 قال رضي لا بد من النظر في هذا الجواب وينبغي ان يحنث لان الثوب اذا كان قائماً فحق
 للمسروق منه في ثوبه لا في قيمته. ولهذا لو ظفر صاحب الدين بعين من اعيان المديون
 ليس له ان يأخذ باتفاق الروايات تاماً من له الدراهم على انسان اذا ظفر بدنانير

مديونه كان له ان ياخذ الدنانير فعدواية كتاب العين والدين لان الدراهم مع
 الدنانير جعل جنسا واحدا في بعض الاحكام لاتحاد المقص منها وهو الثمنية اما
 الاعيان لم تجعل جنسا للثمن لاختلاف الصورة والمقصود. وذكر في الكتاب جل
 رهن عينا بدين ثم جاء الراهن واراد ان ياخذ عينه من المرتهن وجحد دين المرتهن
 واراد ان يحلف المرتهن ماله هذا العين في يده كان للمرتهن ان يحلف بالله
 ماله عندى هذا العين الذي يدعى وينوى بذلك ماله عندى هذا العين
 الذي يجب عليه تسليمه اليه ولا يحلف من غير هذه النية. هذا اذا كان الثوب
 قائما فان كان الثوب هالكا عند السارق ففي هذا الجواب ايضا نظر لان على
 قول ابي حنيفة رجح حق المسروق منه في الثوب بعد هلاكه قائم. ولهذا الوصلح
 من الثوب على اضعاف قيمته جاز الصلح عنده. وانما ينتقل حقه عن الثوب
 الى القيمة بالقضاء ولعل القاضيه يقضيه بالقيمة من الدنانير لا من الدراهم
 رجل حلفه بالصوص بالطلاق الثلث ان ليس معه دراهم غيرها اخذ وامنه
 فحلف بالطلاق على ذلك. قالوا ان كان معه اقل من ثلثة دراهم لا يمحت لانه
 ذكر في اليمين الدراهم واسم الدراهم لا يتناول ما دون الثلث. وان كان معه
 ثلثة او اكثر فان كانت اليمين بالطلاق وقع الطلاق علم الحالف ما كان عنده
 او لم يعلم وان كانت اليمين بالله تعا فان كان الحالف عالما بها كان عنده من
 الدراهم لا كفارة عليه لان يمينه كانت غموسا وان لم يعلم بذلك لا كفارة
 عليه ايضا لان يمينه كانت لغوا وان حلف بالفارسية وقال اكر يا من
 درمى هست وكان معه دراهم او اكثر ففي اليمين بالطلاق يقع الطلاق
 وفي اليمين بالله كان الحكم ما قلنا. ولو قال اكر يا من سيم است ان كان معه

مالو علم السارق بذلك أخذ وامنه حث والافلا لان يمينه يقع على ما يطلبون
منه. جماعة قطعوا الطريق على رجل واخذ وامنه ماله وحلفوه بالطلاق ان
لا يخبر احدا بخبرهم فاستقبله القافلة فقال للقافلة على الطريق ذباب ففهم
القافلة وانصرفت قالوا ان اراد بالذباب اللصوص طلقت امرأته لانه اخبر بامرهم
وان اراد حقيقة الذباب ليرجعوا لا يثبت لانه لم يخبر بخبرهم جماعة دخلوا في الليل
على رجل وذهبوا بكل شيء وحلفوه بان لا يخبر باسمائهم وهم في السكة يراهم فالحيلة
فيه ما نقل عن ابي حنيفة ر.ح ان يكتب اسمي جيرانه يا مخرجي عرض عليه فيقال
هل كان السارق هذا فيقول لا حتى ينتهي اليهم فيسكت او يقول لا ادري فيظنهم
السارق ولا يثبت الحالف رجل قال لامرأته بعد ما أصبح ان لم اجامعك الليلة
فانت طالق ولم ينو شيئا ان كان يعلم انه أصبح كانت يمينه على الليلة القابلة و
ان نوى الليلة الماضية لا ينعقد يمينه في قول ابي حنيفة ومحمد ر.ح رجل قال
لامرأته ان وضعت جنبت الليلة حتى ضربك فانت طالق فلم يقدر على ضررها
تلك الليلة ولم تضع جنبها ونامت فاعدا لا يثبت فيمينه رجل قال لامرأته ان
مشطت احدا فانت طالق فانت امرأة اخرى قد سرحت راسها فعدت شعرها
قالوا تطلق المرأة قال مولا نارضو في هذا الجواب نظر لان ذلك لا يعد مشطا
رجل قال لامرأته ان كان فلان دخل هذه الدار اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن
فلان دخل هذه الدار اليوم فعبد. حر طلقت امرأته وعق عبده لان كل
يمين اقرار منه بالحدث في اليمين الثانية امرأة حملت ثوبا من ثياب زوجها فقال
لها الزوج ان لم تردي الثوب اليوم فانت طالق فمبت لترد فلحقها زوجها وهي
تأخذ من الحيلة لترد على الزوج فاخذ الزوج من الحيلة او منها قل ان تدفع

إليه لا يثبت استحقاقا وبه اخذ الحقينة ابو الليث رح. رجل ادعى على غيره الف
 درهم فقال المدعى عليه امرأتك طالق ان كان لك على الف درهم وقال المدعى
 ان لم يكن لي عليك الف درهم فامرأتك طالق فاقام المدعى بيئته عليه وقضى القاضي
 به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته. وهذا قول ابي يوسف رح واحدى الروايتين
 عن محمد رح وعليه الفتوى فان اقام المدعى عليه البيئته بعد ذلك انه كان اوفاه
 الف درهم قبل دعواه يبطل تفريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته
 وتطلق امرأة المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه الف درهم
 وان اقام المدعى البيئته على اقرار المدعى عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القاضي
 بين المدعى عليه وبين امرأته. قال مولانا راض وهذا مشكل لان الثابت بالبيئته
 كالثابت عيانا ولو عاينا اقرار المدعى عليه على نفسه بالف درهم للمدعى فرق القاضي
 بينه وبين امرأته. امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلثا وهو ينكر ولا تقدر المرأة
 على منع نفسها منه وسعها ان تقتله لانها عجزت عن دفع الشر عن نفسها فيباح
 لها القتل. ولكن ينبغي ان تقتله بالدواء لا باله القتل لانها لو قتلتها باله جارية
 تقتل قصاصا. رجل قال لامرأته ان فعلت كذا فانسائي طوالق ففعلت وقع
 الطالق عليها وعلى غيرها لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فصار
 كانه قال بعد الشرط نسائي طوالق. رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجيا احسن من
 فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجيا احسن من فرجك فجاريتي حرة
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كانا قائمين عند المقالة بوبت
 المرأة وجنت الزوج ولو كانا قاعدين بزوج وحنت المرأة لا فرجها حالة القيام
 احسن من فرج الزوج والامر على العكس في حالة القعود وان كان الرجل قائما

والمرأة قاعدة قال الفقيه ابو جعفر لا اعلم هذا ويذبح ان يحث كل واحد
منهما لان شرط البر في كل يمين ان يكون فرج احدهما احسن وعند التعارض
لا يكون احدهما احسن فيحث كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم
يكن فلان اوسع دبرامنك مات طالق قال ابو بكر الاسكاف رح هذا
شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحث رجلان قال كل واحد منهما صاحبه
ان لم يكن راسه اثقل من راسك فامرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك انهما اذا
ناما دعيا فافيهما كان اسرع جوابا فراس الآخر يكون اثقل منه رجل حلف ان
فلاتا ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعند الحالف ثقيل لا يحث في يمينه الا
ان ينوى ما عند الناس لان يمينه يقع على ما عند رجل ~~محدود~~ رجل سلطان
فقال المهددان كنت اخاف من السلطان فامرأته طالق قالوا ان لم يكن به ساعة
حلف خوف من السلطان ولا كان له جهة الخوف من جنابة يخاف على نفسه
بسببها من السلطان يرجى ان لا تطلق امرأته رجل تشاجر مع اخيه واخذت فقال
لها بالفارسية اكر من شمارا يكون خراوند رنكنم فامرأته طالق تكلموا في ذلك قال
بعضهم لا يحث مادام موافا الاحياء وقال بعضهم يحث للحال لانه عاجز عن ذلك ظاهر الا
ان ينوى بذلك القهر والتضييق عليهما فلا يحث مادام موافا الاحياء فان مات
الحالف او احد الاخرين قبل ان يفعل ذلك حث وعليه الاعتماد امرأة قالت
لزوجها يا سفله او قالت يا قريظان او يا كشيخان او يا ثقال او شيئا من الشتم فقال
الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق ثلثا اختلفوا في ذلك قال الفقيه ابو جعفر و
ابو بكر الاسكاف رح تطلق المرأة كما قال كان الزوج كما قالت او لم يكن وعليه الفتوى
لان كلامه محمول على المجازة ظاهر لانها زوجها فان قال الزوج نويت به

التعليق قال ابو بكر الاسكاف رح دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين
 في القضاء لانه محمول على المجازاة ظاهراً. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رح ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على المجازاة. ولا يصدق في
 نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوى في ذلك فان قال
 نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلا. واختلفوا
 في معنى هذه الالفاظ. اما السفلة عن ايحيفة رح المسلم لا يكون سفلة وانما
 يكون السفلة هو الكافر. وبه اخذ المشائخ رح وعن ابي يوسف رح السفلة
 هو الذي لا يبال بما يقال له من وجوه الذم والشتم وعن محمد رح السفلة هو الذي
 يلعب بالحمام ويقامر. وقال خلف بن ايوب رح السفلة هو الذي اذا دعي
 الى الطعام يحمل شيئاً من المائدة وقيل هو الطفيل. وقيل هو الخائث والحجام
 والد باغ وقيل هو الذي يختلف الى القضاة. واما قرطبان قال ابو بكر الاسكاف
 رح القرطبان هو الذي اذا رأى اجنبياً مع امرأته او اهلها او محارمه يدعه ولا
 يتعرض. وقال ابو القاسم الصفار رح هو المسبب للجمع بين اجنبى واجنبية
 لا رمز موم. وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ او فرارعه الى الضيعة
 او ياذن لهما في الدخول على امرأته عند غيبته. واما ثقال فهو القرطبان
 سواء واما كشتخان فهو حكي ان امرأة جاءت الى ابي عصمة المروزي وقالت
 ان زوجي يا امرئ كل يوم بالطبخ فنقلت له يوم اي كشتخان اليمته الطبخ فقال لي
 ان كنت كشتخانا فانت طالق قال ابو عصمة رح ان كان زوجك اذا سمع ان
 رجلا يمد يده اليك بسوء ولا يبال به فهو كشتخان وان لم يرض بذلك وضربك
 على ذلك فهو ليس بكشتخان واما الما حن قال شمس الائمة المحلوي رح هو

الذي لا يبلد بما يسمع ويقع بالفارسية تيب شيب امرأة قالت لزوجها انتك
 قوطبان فقال الزوج ان علمت اني قوطبان فانت طالق ثلثا فانها لا تطلق ما لم
 تقل علمت لانه علق الطلاق بعلمها وعلمها لا يقف عليه غيرها فتعلق بالاخيار
 عنها. ولو قالت لزوجها يا كوسج فقال الزوج ان كنت كوسجا فانت طالق ثلثا
 ونوى به التعليق عن اي خيفة رج انه قال يعد اسنانه ان كانت ثمانية وعشرين
 طلقت لانه كوسج وان كانت اسنانه ثلثين او اكثر فليس بكوسج. وفي عرفنا
 الكوسج من كانت شعور تحتية على الذقن دون الخدين او كانت على الذقن
 والخدين الا انها طباقات متفرقة غير متصلة وان كانت شعور الخدين متصلة
 بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج. امرأة قالت لولدها
 بالفارسية اي بلدي زاده فقال الزوج ان كان هو بلدي زاده فانت طالق
 ثلثا فان نوى المجازاة طلقت وان نوى التعليق ان علمت المرأة انه من الزنا
 تطلق ثلثا لوجود شرط الطلاق ولا يسمعها المقام معه وان علمت انه ليس من
 الفجور لا تطلق. رجل قال لامرأته ان شمت احدى اذكريها بسوء فانت طالق
 ثم قال لامرأته كانت امك سلام عليك فقالت المرأة لا بل امك قالوا
 ان كان ذلك في بلد يعدون هذا ذكرا بسوء كبلح وغيره طلقت امرأته
 لان في عرفهم هذا عبارة عن المكذبة. اما في عرفنا فهو عبارة عن افشاء السلام
 فلا يكون هذا ذكرا بسوء فلا تطلق. رجل قال ان شمت احدنا فامرأته طالق
 فشمتم ميتا طلقت امرأته. اذا قال لامرأته اذا شمتني فانت طالق وان
 لعنتي فانت طالق فلعنته تقع واحدة. ولو قال لها ان شمتني فانت طالق
 فلعنته طلقت امرأته. رجل قال لوالده بالفارسية اكرتو مرا بركي امروز

فأمرته طالق فخرج من المنزل فقالت والدته مه تو يا بش ومه زن تو يا تو فسمع
الحالف ذلك طلقت امرأته. رجل قال لامرأته ان اغضبتك فانت طالق
فضرب صبيها فغضبت قالوا ان ضربه لشيء ينبغي ان يؤدب الولد على ذلك
لا تطلق لان هذا ليس موضع الغضب فلا يعتبر غضبها وان ضربه في موضع لا
ينبغي ان يؤدب الولد تطلق امرأته. اذا قال لامرأته ان سررتك فانت طالق فغضبها
فقالت سررتي قالوا لا تطلق امرأته لاننا نتيقن بكذبها. قال مولا نرضي الله تعالى
عنه وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق
بخبيرها ويقبل قولها في ذلك وان كنا نتيقن بكذبها كما لو قال ان كنت تحبين
ان يعذبك الله تعالى نار جهنم فانت طالق فقالت احب يقع الطلاق عليها و
لو اعطاها الف درهم فقالت لم تسرني كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال
انها طلبت الالفين فلا يسرها الالف. ولو قال لها ان اذيتك فانت طالق فاشترى
جارية وتسراها ان كان كلامه بناء على مقدمه يصرف معنى الاذى اليها سوى
ما فعل لا تطلق لان اليمين انصرفت الى تلك المقدمة وان لم يكن تطلق لان
هذا معنى يعد اذى. رجل اراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت
جارية فتدخل عليك من ذلك غيري فانت طالق ثلثا فاشترى جارية ودخلت
عليها الغيرة قالوا ان دخلت الغيرة عقيب الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد
الشراء يزومان لا تطلق لانه علق الطلاق بدخول الغيرة عقيب الشراء بلا
فصل وانما يعلم ذلك بكلامها من اللجاج والتكلم بالقيح. اما اذا دخلت الغيرة
ولم تتكلم بها لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر. كن حلف
لا يعادي فلانا فعاداه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يحث في مینه. رجل قال

لامرأته لمست تحيينني فقالت له ان لم احبك فانت طالق ثلثا فقال لها الزوج
 بالفارسية خود توئی فقالت لا احبك ان قالت لا احبك قبل الافتراق عن المجلس
 طلعت ثلثا وان فارقت قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله خود توئی ينصرف
 الى كلامها من وصف الزوج بالطلاق المعلق فصار الزوج قائلا بل انت طالق
 ثلثا ان لم تحييني رجل دعى امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي ويكفيك فلا
 لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق تكلموا في ذلك الصحيح
 انها لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها رجل قال لامرأته ان لم تكوني على اهون من
 التراب فانت طالق ان كان يستهينها استهانته فاحشة يقول الناس انها اهون
 عليه من التراب لا تطلق رجل قال لامرأته ان قد فتك فانت طالق ثم قال
 لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا يعد قذ فالمرأة وان كان في الحقيقة
 قد فالامها رجل قال لامرأته ان شتمتك فانت طالق ثم قال لها لا بارك الله
 فيك لا تطلق لانه لو علق عتق عبد بشفته ثم قال لا بارك الله فيك لا يعتق عبد
 فكذا الطلاق رجل اتخذ ضيافة اقوم فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم
 اذبح على وجه القادم بقر من بقوري فامرأته طالق فذبح بقره قبل ان يرجع القاد
 من بقور وبر في يمينه ولا يحنث وان ذبح بقره امرأته يحنث لان شرط البر ذبح
 بقره من بقوره الا اذا كان بينه وبين امرأته من الانبساط ما لا يمر كل واحد
 منهما اماله عن مال صاحبه ولو تناول احدهما من مال صاحبه لا يجري المجادلة
 بينهما ولو ذبح بقره من بقوره لكن ما اضاف به بلحمها حتى رجع القادم قالوا انك
 القرية التي انتقل اليها القادم قريبة لا يحنث في يمينه وانك انت بعيدة بحيث يعد
 سفر الخاف عليه الحنث لان في مدة السفر يتخذون الضيافة لاجله بعد الذبح

فيصرف اليمين اليه. امرأة قالت لزوجها انك تغيب ولا تخلف في نفقة فتغضب
الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فتغضب فقال
الزوج ان لم يكن عظيما فانت طالق ثلثا واراد به التعليق دون المجازاة قالوا ان كان
الرجل محترما ذا قد ر يكون مثل هذه الشكاية امانة له لا تطلق لان شكايتهما
بالذهاب بلا نفقة لعياله يكون عظيما وان لم يكن محترما ذا قد را طلقت
رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم اختنه فامرأته طالق قال الفقيه ابو
الليث رح اذا خر الختان عن عشرين سنين ينبغي ان يحنث لان عشرين سنين نهاية
وقت الختان فان الصبي اذا بلغ عشرين سنين يضرب على ترك الصلوة فيوم
بالتختان حتى يكون ابلغ في التطهير وغيره من المشايخ قال لا يحنث ما لم يؤخر الختان
عن ثني عشرة سنة وعليه الفتوى لان هذا اذ في مدة يتصور فيها بلوغ
الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ قال احتمت يقبل قوله ويحكم ببلوغه
وقبل ذلك لو قال احتمت لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه. رجل قال لعبد.
ان احتمت فانت حر فقال الغلام احتمت وهو مشكل قبل قوله لان
احتلامه لا يقف عليه غيره فيقبل قوله في ذلك كما لو قال لامته وهي مشكلة
الحال اذا حضت فانت حرة او قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فقالت
حضت يقبل قولها وعن محمد رح انه لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الجارية
والمرأة لان الاحتلام امر يقف عليه غيره في الجملة. ولهذا اجازت الشهادة
على الاحتلام بخلاف الحيض. رجل قال لامرأته وهي حائض اذا حضت
فانت طالق فهو على حيض في المستقبل. ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق
وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد ان دام الى ان يطلع لفجر

من الغد طلقت لأن الحيضة الثانية لا يتصور حمل وثم هاء الغد فيحمل على الدوام
إذا علم وكذا لو قال لامرأته المريضة إذا مرضت فانت طالق فهو على مرضه للمستقبل
ولو قال ان مرضت غدا فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا. ولو قال لصحيحة إذا صححت
فانت طالق يقع الطلاق كما سكت عن اليمين لأن الصحة امر يمتد وفي مثله للدوام
حكم الابتداء فحلت الحال كما لو قال لقائم إذا قمت ولقاعد إذا قعدت وللصير إذا
أبصرت وللملوكة إذا ملكتك فانت حرة فإنه يحث كما سكت عن اليمين لأن للدوام
حكم الابتداء. والحيض والمرض وإن كان مما يمتد أيضا إلا أن الشرع لم يعلق بالجملة أحكاما
لا يتعلق ذلك بكل جزء من أجزائه فقد جعل الكل شيئا واحدا. رجل قال لامرأته أكر
من ترازكار كردة خویش پوشانم فانت طالق فدعت المرأة غزلها إلى زوجها لينسج لها
باجرة معلومة ودفعت إليه الأجر فنسج الزوج ولبست المرأة لا يحث لأن الكرياس
كسب المرأة لا كسب الزوج ولأن الشرط هو الالباس ولم يلبسها وما لبست هو بامر
فلا يحث. وإن كان القطن من الزوج فكذلك لا يحث أيضا للمعنى الثاني إذا قال لامرأته
انت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين تطلع الفجر. ولو قال انت طالق في
صلوئك لم تطلق حتى ترك وتسجد لأنه جعل الصوم والصلوة شرطا لفارق كما لو ذكر
حرف الشرط. ولو قال انت طالق لدخولك الدار أو قال يحضك تطلق في الحال
ولو قال انت طالق بدخولك الدار أو يحضك لا تطلق حتى تدخل وتحيض
وكذا لو قال في دخولك الدار أو في حيضك لا تطلق حتى تدخل وتحيض امرأة ذهبت
إلى منزل والدة لها في قرية أخرى فتبعها زوجها وسألها العود إلى منزله فابتغلف
الزوج بطلاقها إن لم تذهب إلى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها
إلى منزله قبل انفجار الصبح. قالوا إن كان أكثر الليلة في تلك القرية يخاف عليه

الحث وان ذهبت قبل ان يقضي اكثر الليلة برجي ان لا يكون حاشا للصحيح
 انه لا يحث اذا ذهبت معه قبل مضى الليلة. امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها
 فقال لها زوجها اذهبي معي فابت فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق فلما فخرج
 الزوج وخرجت هي على اثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعد بحث لا يعد
 ذلك خروجا معه حث. رجل قال لامرأته ان لم تقومي الساعة وتجيئي الى دار والدي
 فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم
 رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت هي ايضا وانت دار والدي بعد ما اتاها
 الزوج لا يحث لان المرأة لما قامت تنهيا للخروج لا ينقطع الفور فانها لو اخذها
 البول فبالت لم لبست الثياب للخروج لا يحث. الا ترى انه لو قال لها ان لم
 تجيئي الى فراشي الساعة فانت طالق وهما في التشاجر فطال الكلام بينهما
 لا ينقطع الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحث. وان خافت فوت الصلوة
 فصلت قال نصير بن يحيى حث الزوج لان الصلوة عمل اخر بخلاف ما اذا
 كانا فيه. وقال بعضهم لا يحث. رجل اراد ان يجمع امرأته فلم تطاوعه فقال
 لها ان لم تدخلي معي البيت فانت طالق فلم تدخل في الفور ودخلت بعد قالوا
 ان دخلت بعد ما سكنت شهوته طلقت. رجل دعا جاريته الى فراشه فانت فقال
 ان لم تجيئي الليلة فانت حرة فجاءت من ساعتها فلم يجمعها لا تعتق. وكذا لو قال لك
 لامرأته. وكذا لو قال لعبد ان لم تاتني الليلة حتى اضربك فاته ولم يضربه حث في قول
 ابي يوسف ر. وقال محمد ح لا يحث وعليه الفتوى. ولو قال لامرأته ان لم تاتيني
 لاحامك فانت طالق فجاءت ولم يجمعها لا يحث رجل قال لجماعة بالفارسية اكرهنا
 من مهمان برويد فامرأته طالق فذهبوا الى بيته ولم ياكلوا شيئا لا يحث في يمينه

رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا فجلست ولم
 تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت الفور قال بعضهم لا يصدق قضاء
 وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح لان يمينه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها
 من غيرنية الزوج فاذا نوى الفور كان اوله ان يكون مصداقا. رجل قال لامرأته
 ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارفعت بعض السلم لا يحث في يمينه هو الصحيح
 ولو قال لها ان ارتقيت هذا السلم او وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت
 احدى قدميهما على السلم ثم تذكرت فرجعت طلقت لان الحث تعلق بوضع القدم
 على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرأته طالق فوضع احدى قدميه
 في الدار لا يحث في يمينه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يحث
 الا بالدخول. اما في هذه المسئلة لما ذكر الارتقاء ووضع القدم على السلم فقد بالغ في
 يمينه فتعلق الحث بوضع القدم هذا كما لو قال ان خرجت من هذه الدار او وضعت
 رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حث. ولو ذكر
 الخروج ولم يذكر معه وضع القدم في السكة فوضعت احدى قدميهما في السكة
 لا يحث. رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته
 لان من المشركين من لا يعذب فلا يحث. رجل قال ان زرت فلان حيا او ميتا فامرأته
 طالق فشيع جنازته قالوا لا يكون حاثا لان الشيع لا يسمى زيارة وعن ابي
 يوسف رح انه يحث. رجل قال ان انفقت من مال امرأتي فهي طالق فاحرق
 المرأة سرقينا لما تحت قدر ابرسيم له بغير امره لا يحث في يمينه. رجل قال ان عمرت
 في هذا البيت فامرأته طالق فخرّب حائط بين هذا البيت وبين جاره فعمره وقصد
 به عمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا لا يحث في يمينه وقصده باطل. رجل

قال لأصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأتي طالق فذهب بهم
 بعض الطريق فاخذهم اللصوص وجلسهم قالوا لا يحنث في يمينه. وهذا
 الجواب يوافق قول أبي حنيفة ومحمد ر.ج. أصل المسئلة اذا حلف ليضمن
 الماء الذي في هذا الكوز اليوم فاهراقه قبل مضي اليوم لا يحنث عندهما
 رجل قال ان ركبت فامرأته طالق فهو على ركوب الدواب من الفرس والجمل والحمير
 والبغل ونحو ذلك لا على ظهر انسان وحائط. ولو قال لا اركب مركبا فركب ظهر
 انسان قال بعضهم يحنث في يمينه وقال بعضهم لا يحنث وهو الصحيح لان الأدي
 لا يسمى مركبا. رجل قال ان كذبت فامرأتي طالق فسئل عن امر فحرك رأسه بالكذب
 لا يحنث في يمينه ما لم يتكلم. رجل قال ان ضرطت فامرأتي طالق فخرج منه ريح
 اختياره لا يحنث في يمينه كما لو حلف لا يدخل دار فلان فادخل مكرها. رجل قال ان
 زنت فامرأتي طالق فشهد عدلان على اقراره بالزنا طلقت امرأته ولا يحد. وان شهد
 عدلان بمعاينة الزنا لا يحنث في يمينه ولا تطلق امرأته وان شهد اربعة فعدل منهم
 اثنان لا تطلق ايض. رجل قال لامرأته ان فارقت فكل امرأة اضع رأسه مع رأسها
 على المرفقة فهي طالق ففارقها وتزوج امرأة ووضع رأسه مع رأسها على المرفقة تطلق
 لانه ما اضاف الطلاق الى الملك ولا الى سبب الملك. رجل قال لعجوز انك امي فقالت
 لست امك فقال الزوج ان لم افتخر بامومتك فامرأته طالق قالوا لا يحنث في يمينه
 ما لم يقل بلسانه لا افتخر. رجل قال لامرأته وفي يد هاتح فيه ماء فقال لها ان
 شربته فانت طالق وان وضعت فانت طالق وان صببت فانت طالق قالوا
 ترسل فيها ثوبا حتى ينشف الماء. قال مولانا رضي الله عنه لا حاجة الى هذا التكاف فانه
 لو اخذ منها غيرها او دفعت الي غيرها لا يحنث في يمينه. رجل قال لامرأته ان

اشترت جارية او تزوجت عليك فانت طالق واحدة فقالت لا ارضي
 بواحدة فقال لها فانت طالق ثنتين ان فعلت شيئا من ذلك فقالت
 لا ارضي بثنتين فقال فانت طالق ثلثا ان لم ترضي بثنتين ولم يقل في هذه المرة
 ان فعلت شيئا من ذلك قال ابو نصر بن سلام رح الكلام الثلث بناء على
 ما تقدم ظاهره رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلثا وغاب
 فلان واقامت امرأة الحالف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد يمين زوجها
 قال ابو نصر الدبوسي رح لا تقبل هذه البينة وهو الصحيح لانها قامت على
 شرط حقهافيما يتضرر به الغائب. وهذا بخلاف ما لو علق طلاق امرأته بدخول
 فلان الدار فاقامت امرأة الحالف البينة ان فلانا دخل الدار فانها تقبل
 ويقضى بطلاق الحاضرة لان هذه بينة قامت على شرط حقهافيما لا ضرر
 للغائب. رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان واستردى منه كذا واحمله الى
 الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم
 استردت منه في اليوم الثاني وحملت اليه قالوا يبحث في يمينه لان قوله احمله
 الى الساعة تنصيص على الفور. رجل قال لامرأته ان وطئت امتي فانت طالق
 فقالت الامة انه وطئني وكذبها المولى كان القول قول المولى فان
 علمت المرأة بذلك لم يسعها المقام معه ولا ان تدعي مجامعها. وان قال المولى
 انكر كرده ام خوش آورد. ام كان ذلك اقرارا منه ويبحث في يمينه سكران
 ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند
 العصر فعادت اليه عند العشاء قالوا يبحث في يمينه لان يمينه يقع على الفور وان
 قال لم انوالفور لا يصدق فضله. وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت

فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يحنت في يمينه رجل قال ان
كنت فعلت كذا اين زن كه مرا بخانه است طلاق وقد كان فعل لان امرأته لم تكن
في بيته وقت اليمين حنت في يمينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكحة ولو كان
قال اين زن كه مراد اين خانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي عينه لا طلق
امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكحة صبي قال ان شربت فكل امرأة
اتزوجها فهي طالق فشرِب وهو صبي فتزوج وهو بالغ وظن صهره ان الطلاق واقع
فقال هذا الباطل آرى حرامست بر من قالوا هذا اقرا منه بالحرمه فيحرم امرأته ابتداء
وقال بعضهم لا يحرم امرأته وهو الصحيح لانه ملاقرا بالحرمه ابتداء وانما اقرا
بالسبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل رجل قال لامرأته انا اشتريت
بالخبز ماء فانت طالق فاشترت من السقاء ماء حملا من الوادى تطلق امرأته وان
دفعت الخبز الى السقاء وقالت احمل الماء اليها بهذا الخبز قال بعضهم لا يحنت
في يمينه لان هذا استيجار وليس بشراء امرأة كانت تبكي في بيته صاف قال زوجها
لصهرته ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت تبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم
دخلت وبكت قال الفقيه ابو الليث رح ان كان يسمع بكائها في البيت احد
طلعت اذا بكيت لانه انما منعها من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذا لك فاذا
خرجت قبل ان تبكي بعد اليمين بطل اليمين فلا يحنت ببكائها بعد ذلك
امرأة قالت لزوجها ان خبزت حتى تاكل فجاريته حرة فخبزت لمجار لها
فاكل منه الزوج لا تحنت لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا لم تخبز
لاجله لا تحنت رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان بغير مرادى وهو اثنى
فانت طالق فارادت ان تذهب الى دار فلان فقال لها توعمى روبر من

چه می آید هذا وعید لیس باذن فان دخلت یحنت رجل قال لاحد امرأته
 حين سألت منه طلاق ضرتهای لوطلقتهافانك تطلقين فقالت رضیت فطلق
 ضرتهایثم قال لهذه استبرئی ثم انكر الطلاق قالوا لا یسع لهذه المرأة المقام معه فلان
 ارادت ان ترجع الیه ولم یکن طلقهائنتین قبل ذلك یحلف بالله ما ارادت
 بكلامك الذی تكلمت اكثر من واحدة فان ایه ان یحلف لم ترجع الیه وإن حلف
 رجعت الیه بنكاح جدید امرأة كانت مع زوجها فی بیت قریب لها فقال لها فی اللیل
 ان بت اللیل فی هذا البیت فحلل الله علی حرام فخرجت من ساعتها وابتت فوضع
 اناها زوجها قالوا ان اراد الزوج تحویلها بنفسها لا یحنت والقول فی ذلك قوله
 وذكر فی الجامع الصغیر رجل قال لامرأته بالفارسیة اگر تو لمشب در خانه باشی ما
 كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وابتت معه فی منزله قالوا ان اراد
 بذلك ان تنقل بمتاعها وقماشها یحنت ان ترك قماشها ثمه .
 وان اراد النقل بنفسها لا یحنت . وان اشكل علی المرأة حلقة فان حلف
 فحسابه علی الله تعا وهذا ظاهر فیما اذا وقت فقال اگر دین روز اینجا باشی
 وان وقت بسنة كان ذلك علی الانتقال بنفسها ومتاعها وان لم یوقت ولم یكن
 له نية وقت الیمین یحمل علی الانتقال بنفسها . رجل اراد السفر فحلفه
 صهره وقال ان غبت بعد هذا عن امرأتك فلم ترجع الیها عند راس الشهر فامرأتك
 طالق فقال الخن بالفارسیة هست ولم یزد علی ذلك ثم غاب اكثر من شهر
 طلق امرأته لانه اجاب كلام الصهر والجواب یتضمن اعادة ما فی السؤال
 فتطلق امرأته . رجل حکیمین رجل فلما بلغ الی ذکر الطلاق خطر به باله طلاق امرأته
 ان نوى عند ذکر الطلاق استیناف الطلاق وكان كلامه موصولا یصلح

للإيقاع على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم ينوطلاق امرأته لا تطلق امرأته وانك
 يصلح للإيقاع على امرأته لانه اذا كان موصولا كان محمولا على المحكاية. رجل له أربع
 نسوة دخل بهن فقال كل امرأة لم اجامعها منكن الليلة فالأخريات طوالق فجامع
 واحدة فطلع الفجر طلقت التي جامعها ثلثا لانه جعل ترك جماع الواحدة شرطا لوقوع
 الطلاق على البوابة بكلمة توجب تعميم النساء وفي التي جامعها وجد شرط طلاقها ^{ثلث}
 مرات وهو ترك جماع الثلث فتطلق هي ثلثا اما في غيرها وجد في حق كل واحدة شرط الطلاق
 مرتين بترك جماع غيرها فطلق مرتين. رجل قيل له ألك امرأة غير هذه فقال كل امرأة
 لى فهي طالق لا تطلق امرأة بهذا بخلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها انت تريد ان تتزوج
 على فقال ان تزوجت امرأة فيه طالق فابانها ثم تزوجها تطلق مرة اخرى. وكذا لو قالت له
 امرأته انت تزوجت على امرأة فقال كل امرأة لى طالق تطلق المخاطبة الا في رواية عن
 ابي يوسف ربح. والفرق ان كلام الزوج في هاتين المسئلتين بناء على كلام المرأة فتدخل
 في كلامه ما دخل في كلام المرأة والمذكور في كلام المرأة في المسئلتين امرأة وهذا
 الاسم يتناول اية امرأة كانت فتدخل المخاطبة في كلام الزوج اما في المسئلة الاولى
 قول السائل لك امرأة غير هذه لا يتناول هذه المرأة بحال ما فلا يتناولها جواب
 الزوج. رجل قال لامرأته انت طالق غدا اذا دخلت الدار يلغو ذكر الغد ويتعلق
 الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في اى وقت كان تطلق. ولو قدم الشرط فقال
 ان دخلت الدار فانت طالق غدا يتعلق الطلاق في الغد بدخول الدار لانه جعل
 طلاق الغد جزاء الدخول. ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق
 وطالق ان كلت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث
 يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار تطلق فثنتين ولو تكلمت فلانا طلقت واحدة

ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جزء
 الدخول حتى لو كلمت قبل الدخول في الدار ثم دخلت الدار لا يقع شيء. رجل قال
 لامرأته انت ومن دخلت الدار من نسايت طالق طلقت المخاطبة للحال فان دخلت
 الدار وهي في العدة طلقت اخرى لان الدخول في الخطاب الخاص لا يمنع الدخول في الخطاب
 العام. وكذا لو قال كل امرأة من نسايت تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال
 فان دخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى. وكذا لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق
 وفلانة لامرأة له اخرى طلقت فلانة للحال ولا ينتظر التزوج فان تزوجها بعد ذلك
 طلقت اخرى. ولو قال لامرأته انت طالق وفلانة ان تزوجها لا تطلق امرأته حتى
 يتزوج فلانة. ولو قال انت وفلانة طوالت ان تزوجتها لم يقع الطلاق على واحد حتى
 يتزوج فلانة ولو قال انت وفلانة طوالت ان دخلت فلانة الدار لا يقع الطلاق حتى
 تدخل فلانة. ولو قال كل امرأة لي طالق وانت طالق لزومها ثنتان وليسائر النساء ^{حدا}
 واحدا. ولو قال انت ومن دخلت الدار من نسايت طوالت في طالق حين سكنت وان
 دخلت الدار وهي في العدة لزمتها اخرى. ولو قال لعبدك انت حر ومن دخل الدار
 من عبيدي عتق المخاطب للحال فان قال عنييت تعلق عتقه بالدخول لا يصدق ^{تضاه}
 رجل قال لامرأته كل امرأة اتزوجها ما دمت حية فهي طالق لا تدخل المخاطبة في ^{اليمين}
 وكذا لو قال كل امرأة اتزوجها ما دامت فلانة حية لا تدخل فلانة في اليمين. ولو قال كل
 امرأة اتزوجها باسمك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند
 اليمين كما لو قال كل امرأة اتزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل في اليمين وان نواها رجل
 قال لامرأته لن تزوجت عليك ما عشت فحلل الله عليه حرام ثم قال ان تزوجت عليك
 بالطلاق على واجب فتزوج عليها يقع على كل واحدة طلاقه ويقع تطليقه اخرى

يصفونها اليه ما شاء لان قوله فحلل الله على امرأته بطلان كل من كانت
في نكاحه وكلام الثاني يمين بطلاق واحدة من نسائه بغير عينة ما اذا تزوج امرأة انحلت
اليمينان فيقع على كل واحدة منهما تطليقة باليمين الاولى وبالكلام الثاني على قول من
يصح هذه اليمين يقع طلاق آخر على واحدة بغير عينة ما يصر فيه اليه ما شاء قال مولانا
رضوي في هذا الجواب نظر لان الكلام الثاني يمين بطلاق واحدة بغير عينة ما وكما تزوج امرأة
وقعت على كل واحدة منهما تطليقة فبانت الحديثة لا العدة فكيف يملك صرف
الطلاق الثاني اليها. رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم
طلق واحدة بعينها تطليقة بائنة ثم دخل الدار وهي في العدة طلقن جميعا. رجل قال
كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستفيد ما بعد ذلك
لا يقع على من يستفيدها. رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فكلتم ثم
تزوج لا يقع الطلاق عليها. ولو كلمتم ثم تزوج ثم كلمتم طلق المتزوجة بعد الكلام
الاول ذكرها القدوري رح. ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا
فتزوج ثم كلمتم ثم تزوج اخرى ثم كلمتم لا تطلق الثانية. ولو قال كل امرأة اتزوجها
فهي طالق كلما كلمت فلانا فتزوج امرأة فكلتم طلق فان تزوج امرأة اخرى ثم
كلمت ثانيا طلق النكحة الاولى تطليقة اخرى بهذا الكلام ان كانت في العدة ولا تطلق
النكحة الثانية. رجل قال لامرأته ان لم تكوني حاملا فانت طالق ثلثا فحملت
بولد لاقل من سنتين بيوم من وقت اليمين لا تطلق في الحكم فان جاءت
لاكثر من سنتين بيوم طلق وان حاضت بعد اليمين لا يقربها الا احتمال
ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي له ان يقربها حتى تضع. رجل قال
لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت طالق فقال قد طلقك تطلق

اخرى في القضاء فان عطلا فابذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى
 رجل قال لاجنبية ان طلقك فعبدى حريصم ذلك وبصير كانه قال ان
 تزوجتك وطلقك فعبدى حرو لو قال ان طلقك فانت طالق ثلثا لا يصح هذه
 اليمين اذا قال للمنكحة نكاحا فاسدا ان طلقك فاليمين على الطلاق باللسان
 رجل حلف ليطلق فلانة اليوم ثلثا وفلانة اجنبية وامرأة طلقها هو ثلثا
 فيمينه على ان يطلقها باللسان وهو كما الحلف ليتزوجن فلانة اليوم وهي منكحة
 الغير ومدخولته كانت اليمين على النكاح الفاسد. رجل قال لامرأته ان دخلت
 الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة
 واحدة طلقت استحسانا. وكذا لو قال ان تزوجتك ان تزوجتك فانت طالق
 فتزوجها مرة واحدة طلقت وان قال ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك او
 قال اذا دخلت الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار لا تطلق ما لم تدخل مرتين
 ولا تطلق ما لم يتزوجها مرتين. رجل قال لامرأته طلق اية نسائي شئت ليس لها ان
 تطلق نفسها في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح لها ان تطلق نفسها. وكذا لو قال
 نسائي كلهن طوالت ان شئت فقالت شئت يقع الطلاق عليها وعلى غيرها في قول
 ابي يوسف رح ولو قال لها امر نسائي بيدك قالوا ليس لها ان تطلق نفسها وعن ابي يوسف
 رح لها ان تطلق نفسها. ولو قال نسائي كلهن طوالت ان دخلت الدار فدخلت طلقت
 هي وغيرها. ولو قال اية نسائي شئت طلاقها في طالق شئت طلاق الكل لا تطلق الا
 واحدة. ولو قال اية نسائي شئت الطلاق في طالق نشئ طلقن. رجل قال لامرأته
 انت طالق غدا ان شئت كانت المشيئة اليها في الغد. ولو قال ان شئت فانت طالق
 غدا كانت المشيئة للحال في قول محمد رح. وقال ابو يوسف رح المشيئة اليها في الغد

في الفصلين وهو رواية عن ابي حنيفة ر.ج وقال زفر بن جريح المشيئة اليها في الحال في الفصلين
 وكذا قال ابو حنيفة ر.ج اذا قال الرجل لامرأته اختاري غدا ان شئت او امرأتي بيدك
 غدا ان شئت او قال ان شئت فاختراري غدا او قال ان شئت فامرك بيدك في الغد
 كانت المشيئة في الغد. وكذا لو قال ان شئت فطلق نفسك غدا لم يكن لها ان تطلق
 نفسها حتى يجيء الغد. وكذا لو قال انت طالق اذا دخلت الدار ان شئت قال ابو يوسف
 ر.ج وهو قول ابي حنيفة ر.ج المشيئة بعد الدخول. ولو قال انت طالق راس الشهر ان
 شئت كانت المشيئة لها راس الشهر. رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا ان شئت فقل
 انا طالق فهو باطل. وان قالت انا طالق ثلثا فهي ثلث. رجل قال لامرأته طلق نفسك
 عشرة ان شئت فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء. ولو قال طلق نفسك واحدة ان
 شئت فقالت قد شئت ثلثا لا يقع شيء في قول ابي حنيفة ر.ج وقال ابو يوسف ر.ج
 يقع واحدة ولو قال لها طلقى نفسك ان شئت وطلقي فلانة امرأة له اخرى
 ان شئت فقالت فلانة طالق وانا طالق او قالت انا طالق وفلانة طالق
 طلقنا جميعا. قال محمد ر.ج وكذا لو قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت
 وانت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين
 اذا وصلت فهي طالق ثلثا. وكذا لو قال طلقى نفسك ان شئت واعتقى
 عبدي ان شئت فبدأت بطلاق نفسها واعتاق عبده صح. قال اذا
 كان الطلاق والعتاق من قبل الزوج فهما امر واحد لا يخرج الامر من يدهما
 بيهما بدأت. ولو قال لها زوجها طلقى نفسك ان شئت وقال لها
 رجل اخر اعتقى عبدي ان شئت فبدأت باعتاق العبد قبل الطلاق
 خرج الامر من يدها قال من قبل انهما اخذت في عمل غير الطلاق. رجل قال

لامرأته انت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا يشاء لا تطلق
 لان له ان يشاء في اليوم. قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت
 نصف واحدة لا تطلق. قال لامرأته طلق نفسك واحدة بائنة ان شئت فطلقت
 نفسها واحدة رجعية لا يقع شيء في قول ابي يوسف رج وهو قياس قول ابى حنيفة رج
 ولو قال لها طلق نفسك واحدة املك الرجعة ان شئت فطلقت نفسها واحدة بائنة
 يقع واحدة رجعية في قول ابي يوسف رج لان في مشيئة البائنة مشيئة اصل الطلاق
 ولا يقع شيء في قياس قول ابى حنيفة رج لانها ما انت بمشيئة فوض اليها فلا يقع
 كما لو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلثا لا يقع شيء في قول ابى حنيفة رج
 رجل قال لغيره طلق امرأتها شاء الله تعالى وشئت فطلقها المخاطب لا يقع. وكذا لو قال
 لامرأته انت طالق ان شاء الله وشئت لا يقع شيء. رجل قال لامرأته انت طالق ان
 شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلث مرات شئت
 ولو قال لامرأته انت طالق متى شئت فقالت في المجلس او بعد لا يشاء لا يخرج الأمر
 من يدها. وكذا لو قال انت طالق متى ابيت فقالت لا ابي. ولو قال لها طلق نفسك
 ثلثا ان شئت فقالت انا طالق لا يقع شيء. ولو قال لها طلق نفسك ان شئت
 فقالت قد شئت ان اطلق نفسي كان باطلا. رجل قال لامرأته طلق نفسك اذا
 شئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رج كل شيء يملك
 الزوج ان يرجع عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه
 لا يبطل بالجنون. رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت واحدة وان شئت
 ثنتين فقالت قد شئت ثلثا طلقت ثلثا ولو قال انت طالق ثلثا وفلانة
 واحدة ان شئت فشئت واحدة لفلانة طلقت فلانة واحدة ويبطل

عنها الثلث رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشأني فانت طالق. فهذه المسئلة
 على وجه. منها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق وقد
 الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان لم تشأني. او وسط الطلاق فقال ان
 شئت فانت طالق وان لم تشأني. وكل ذلك على وجهين. أحدهما اذا اعاد كلمة
 الشرط فقال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق. او لم يعد وذكر حرف العطف فقال
 ان شئت ولم تشأني فانت طالق. والالفاظ ثلثة المشيئة والاباء والكراهة. فان
 لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلثة قدم الطلاق على
 المشيئة او اخر او وسط لان عند حرف العطف يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة
 كما لو قال ان اكلت وشربت فانت طالق فان الطلاق يتعلق بهما جميعا. والجمع بين
 المشيئة وعدم المشيئة لا يتصور فلا يقع الطلاق ابدا. وان اعاد كلمة الشرط وقد
 المشيئة فقال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق لا يقع الطلاق ابدا لان عند تقديم
 الشرط يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة جميعا. كما لو قال ان اكلت وان شربت
 فانت طالق يتعلق بهما فلا يصح اليمين. وكذا لو قال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق
 الكراهة مكان الاباء. وان قدم الطلاق على المشيئة فقال انت طالق ان شئت وان
 لم تشأني فقالت في مجلسها شئت طلقت لوجود المشيئة. وكذا لو قامت عن مجلسها
 قبل ان تقول شيئا طلقت لان عند تقديم الطلاق يتعلق الطلاق باحد هما
 كما لو قال انت طالق ان اكلت وان شربت فاذا قالت شئت طلقت
 لوجود المشيئة. وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم
 المشيئة. وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأني
 فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين بل اعرف في الجامع الكبير. وان

ذكر الالباء وقدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان ابيت فقالت شئت او
 قالت ابيت يقع الطلاق لان الشرط احدهما. وان قامت عن مجلسها قبل ان تقول
 شيئا لا يقع لان الشرط احدهما ولم يوجد. واما المشيئة فظاهرة للعرف. وكذا الالباء لان
 الالباء فعل الفعل يعرف بحاجته بخلاف عدم المشيئة وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه
 والكرامة بمنزلة الالباء. وان وسط الطلاق فقال لان شئت فانت طالق وان ابيت
 فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق. قال محمد رح هذا لم ينوشيا فان نوى وقوع الطلاق دون
 التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على الشرط او اخر او وسط لانه اذا نوى
 الايقاع يصير كأنه قال انت طالق شئت او لم تشأني او قال انت طالق شئت او ابيت
 ولو قال لها انت طالق متى شئت وابيت فهو على المجلس وغيره ولا تطلق حتى تقول شئت
 وابيت بخلاف قوله انت طالق ان شئت وابيت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا ^{تكلم}
 باحد هما يخرج الامر من يدها اما كلمة متى للوقت فلا يخرج الامر من يدها اذا تكلمت باحد
 الامرى انه لو قال لها انت طالق متى شئت فقالت في مجلس او بعد لا اشاء لا يخرج
 الامر من يدها وان تشاء بعد ذلك. وكذا لو قال متى ابيت. ولو علق الطلاق
 بمشيئة الله تعالى فقال انت طالق ان شاء الله تعالى. او قال ان احب او
 رضي او اراد او قدر لا يقع الطلاق. وكذا لو قال انت طالق ما شاء الله او قال
 الا ان يشاء الله او قال ان لم يشأ الله. ولو قال انت طالق كيف شاء
 يقع الطلاق واحدة رجعية. وكذا لو قال انت طالق وان شاء الله
 ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم. ولو قال ان شاء الله انت
 طالق لا تطلق في قول ابي يوسف رح وتطلق في قول محمد رح والله والفتوى على
 قول ابي يوسف رح وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق واختلف ابو يوسف

ومحمد رح ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون
 يمينا قال ابو يوسف رح يكون يمينا حتى لو قال لامرأته ان علفت بطلاقك فعبد
 حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عندهما بحيث في قول
 ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يكون يمينا ولا يحنث. وعلى هذا لو قال لامرأته انت
 طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كلمت فلانا ان شاء الله على قول محمد
 ينصرف، الاستثناء الى الطلاق والعناق جميعا. وعلى قول ابي يوسف رح ينصرف
 الاستثناء الى اليمين الثانية كما لو ذكر مكان الاستثناء شرطا. ولو قال انت
 طالق بارادة الله تعالى او بحبته او بمشيئته او برضاه لا تطلق. وكذا لو ذكر
 مكان حرف الباء كلمة في فقال انت طالق في مشيئة الله او في ارادته
 او في حكم الله او في امره او في قضائه او في قدرته او في تقديره لا تطلق
 ولو قال انت طالق في علم الله او في معلومه تطلق ولو ذكر حرف
 الايم فقال انت طالق لمشيئة الله او لحبته او لقضائه او غيرها
 في الفاظ تطلق. ولو قال انت طالق بعون الله او بحكم الله او
 بقضائه او بعلمه او بقدرته تطلق. ومن شرط صحة الاستثناء
 عند مشا شخارح ان يكون الاستثناء مسموعا بحيث لو قرب انسان
 اذنه الى فيه يسمع ويصح استثناء الاصم. ومن شرط صحة الاستثناء
 ايضا ان يكون موصولا ولا ينقطع بالتنفس ولا بالعطاس والجشء ولا يتخلل النداء
 بين الاستثناء وبين ما قبله حتى لو قال انت طالق يا عمرة انشاء الله صح الاستثناء
 وكذا لو قال انت طالق يا زانية انشاء الله يصح الاستثناء وكذا لو قال انت طالق
 يا فلانة الواحدة يصح استثناء الواحدة ويقع ثنتان. ولو قال انت طالق حتى

يطيب قلبك ان شاء الله يكون فاصلا فيقع الطلاق ولا يصح الاستثناء. رجل
 قال لامرأته انت طالق انشاء الله انت طالق عندنا ينصرف الاستثناء الى الاول ويقع
 واحدة بالكلام الثاني وعلى قول زفرح ينصرف الاستثناء اليهما ولا يقع شيء. ولو قال انت
 طالق ثلثان شاء الله انت طالق طلقت للحال واحدة. ولو قال انت طالق واحدة انشاء
 الله وانت طالق ثنتين ان لم يشأ الله قالوا لا يقع شيء وهذا الجواب على قول محمد رحمه ظاهر
 لان عنده الاستثناء ابطال تقدم او تاخر وقوله انشاء الله وقوله ان لم يشأ الله كل واحد منهما
 استثناء فيبطل الكل وعلى قول ابي يوسف رج الاستثناء تعليق فالطلاق الاول يتعلق بمشيئة
 الله والثاني يتعلق بعدم مشيئة الله ومشية الله غيب عنا لا نعرف وجودها ما لم تظهر فلا يمكن
 بوقوع الطلاق ولان بالكلام الثاني يتعلق الطلاق بعدم المشيئة فلو قلنا بوقوع الطلاق يظهر
 مشيئة الله تعاقب بطل من حيث يصح فلا يصح. ولو قال لامرأته انت طالق اليوم واحدة انشاء
 الله وان لم يشأ ثنتين فمضى اليوم ولم تطلق قال ابو يوسف رج يقع ثنتان لان الله تعالى
 لو شاء وقوع الواحدة لا يجري على لسانه الطلاق في اليوم فاذا مضى اليوم ولم تطلق
 انعدمت المشيئة. وان طلقها في اليوم واحدة لا ينزل اكثر من ذلك. ولو قال
 انت طالق ثلثا وثلثان شاء الله على قول ابي حنيفة رج تطلق ثلثا. وكذا لو قال
 لعبده انت حر وحر ان شاء الله يعتق العبد عند ابي حنيفة رج لان الايجاب
 الثاني وقع لغوا فيصير فاصلا بين الاستثناء وبين ما قبله وقال صاحباه ^{استثناء} لا
 صحيح ولا يقع الطلاق والعناق. وعلى هذا الخلاف لو قال انت طالق ثلثا و
 واحدة ان شاء الله عند ابي حنيفة رج يقع الثلث. ولو قال انت طالق واحدة
 وثلثان ان شاء الله صح الاستثناء في قولهم رجل طلق امرأته ثلثا فشهد عند
 عدل ان انك استثنيت وجبوا وهو لا يذكرك ذلك قالوا لكان الرجل في النكاح يصير

بحال يجزى على لسانهما لا يريد ولا يحفظ ما يصحى جازله ان يعتمد على قولهما والا
 فلا اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها انت طالق انشاء الله فكذلك
 المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج. وعند
 بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابينة. ولو قال الزوج طلقك امس
 وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج. وذكر في النوادر
 خلافا بين ابيوسف ومحمد بن فقال على قول ابيوسف رج يقبل قول الزوج
 ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد بن يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد
 والفتوى احتياطاً الامر الفرج في زمان غلب فساد الناس. ولو خالغ امرأته
 ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء. وان ذكر
 البذل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام.
 وغيره انه لا يصدق قضاء اذا اخذ على الخلع جعلاً واراد باخذ الجعل ذكر البذل
 في الخلع لاحقيقة الاخذ وكما لا يصدق القاضيه فيما ذكرنا لا يصدق
 المرأة. وان شهد الشهود بخلع او بطلاق بغير استثناء قال في السير
 الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول
 النصارى وقالت المرأة لم تقل قول النصارى كان القول قول الزوج
 مع عينه. فان جاءت المرأة بشهود فقاً لو اسمعنا يقول المسيح ابن الله
 ولم يقل شيئاً آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الا انهم لم يسمعو فان القاض
 يجيز شهادتهم ويفرق بينه وبين المرأة وان قال الشهود لاندري قال ذلك
 لا الا ان اسمع منه شيئاً غير قوله المسيح ابن الله لا يقبل القاضيه شهادتهم حتى
 شهد والله لم يقل معها غير ما جعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق كذلك قال شمس

الأئمة السخريه من هذه المسائل التي يقبل فيها الشهادة على التيق. ولو جرى الاستثناء
 على لسانهم غير قصد، أو استثنى ولا يعرف معنى الاستثناء قد مر قبل هذا.
 رجل قال لأمرأته أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله يصح الاستثناء ولا يقع
 شيء ولو قال أنت طالق وطالق وطالق أن شاء الله قالوا في قياس قول أبي حنيفة
 صح يقع الثلث لأنه تداخل بين الثلث وبين الاستثناء ما الأحكام له فيلغو
 فلا يصح الاستثناء كما لو سكت بعد الثلث قبل الاستثناء وعلى قول أبي يوسف
 ومحمد صح لا يقع شيء قال رضي ولو قال لأمرأته أنت طالق ثنتين وثلثين الواحدة
 طلقت ثلثا. ولو قال أنت طالق ثنتين وثلثين الاثنتين يقع ثنتان. ولو قال
 أنت طالق ثنتين وثلثين الاثلاثا طلقت ثلثا لأنه لا وجه أن يجعل هذا استثناء
 الثلث من الثلثين لأن الثلثين الأولين ولأن الآخرين ولا وجه أن يجعل هذا
 استثناء الثلث منهما جميعا فيكون مستثنى من كل ثنتين واحدة ونصفها فيبطل
 الاستثناء ضرورة. إذا قال لأمرأته أنت طالق اربعا الاثلاثا يقع واحدة. وكذا لو قال أنت
 طالق عشرة الاثلاثا كانت تطليقة واحدة. ولو قال أنت طالق ثلثا وثلثا الا اربعا قال أبو
 حنيفة صح يقع الثلث لأن الثلث الثاني وقع لغوا فصار فاصلا بين الاستثناء
 وبين الأول. وقال محمد صح يقع ثنتان لأنه جمع بين الثلث الأول والثاني بحرف
 الجمع فصار كأنه قال أنت طالق ستا الا اربعا فيقع ثنتان. ولو قال أنت طالق ثلثا الواحدة
 واثنين عن أبي حنيفة صح أنه قال يقع الثلث كأنه قال أنت طالق ثلثا الا ثلثا وقال أبو
 يوسف صح يقع ثنتان فيصح استثناء الواحدة ويبطل الباق. ولو قال أنت طالق واحدة وحدا
 واحدة الا ثلثا طلقت ثلثا كأنه قال أنت طالق ثلثا الا ثلثا. وكذا لو قال أنت طالق واحدة
 وواحدة وواحدة الواحدة وواحدة وواحدة طلقت ثلثا. ولو قال أنت طالق

ثلثا الواحدة وواحدة وواحدة طلقت ثلثا لأنه جمع في الاستثناء بحرف الجمع
 كأنه قال أنت طالق ثلثا الإلثا وقال أبو يوسف رحمه الله ويقع واحدة ويصح استثناء
 الواحدة والثانية لأنه استثناء البعض ولا يصح استثناء الباقي كيلا يؤدي إلى
 استثناء الكل ولو قال أنت طالق ثلثا الواحدة واثنين ومات قبل البيان ذكر
 في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله يقع واحدة ويقع ثنتان في قول محمد رحمه الله وعلى
 قول أبي يوسف رحمه الله يكثر الاستثناء ويقال لواقع وعلى قول محمد رحمه الله يقل الاستثناء
 فيقع ثنتان. وذكر في الوصايا أنه إذا وقع الشك في الاستثناء يقل الاستثناء في
 قول أبي يوسف رحمه الله لأن على قوله الاستثناء أخرج فإذا وقع الشك في الاستثناء
 لا يخرج إلا القدر المتيقن وعلى قول محمد رحمه الله الاستثناء تكلم بالباقي بعد الشيء
 فالشك في الاستثناء يكون شكا في الإيجاب فلا يثبت إلا القدر المتيقن وذكر في
 الأقرار إذا قال الرجل لغيره لك على ألف الأمانة وخمسون ذكر في نوادر أبي سليمان
 رحمه الله يلزمه تسعمائة وخمسون. وذكر في رواية أبي حفص رحمه الله يلزمه تسع مائة
 وهو الصحيح. رجل قال لامرأته أنت طالق ثلثا الأشياء طلقت ثنتين قضاء إذا قال
 لامرأته أنت طالق ثلثا الواحدة غدا أو قال الواحدة إن كلمت فلانا لا يقع شيء قبل
 مجيء الغد والكلام وعند الكلام ومجيء الغد يقع ثنتان لأن الأصل أن يكون المستثنى
 منه من جنس المستثنى فإذا كان المستثنى معلقا ومضافا إلى الغد كان المستثنى منه
 معلقا ومضافا إلى الغد. إذا قال لامرأته أنت طالق يا زانية ثلثا قال أبو حنيفة رحمه الله تطلق
 ثلثا واحد عليه ولا عان وقال أبو يوسف رحمه الله هي طالق واحدة وعليه الحد لأن حكم القدر
 أشد من حكم المطلق فيصير فاصلا بين الثلث والطلاق فيقع واحدة. ولو قال لغير
 المدخول بها أنت طالق طالق ثلثا لا يقع الواحدة. رجل قال لامرأته أنت طالق

ثلثا فاعلم ان شاء الله صح الاستثناء. ولو قال انت طالق ثلثا اعلم ان شاء الله
 او قال اذ هي ان شاء الله طلقت ثلثا وبطل الاستثناء. رجل حلف بالطلاق
 واراد ان يقول في آخره ان شاء الله فاخذ انسان فمه فان ذكر الاستثناء بعد
 ما رفع يده عن فمه موصولا يصح الاستثناء كما لو تخلل بين الطلاق وبين الاستثناء
 عطاس او جشأ. رجل اراد ان يحلف رجلا فخاف ان يستثنى الحالف فالحيلة
 له ان يامر الحالف حتى يقول عقيب اليمين موصولا سبحان الله واستغفر الله او
 كلاما لا يصح الاستثناء بعد رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله
 قالوا في اليمين بالطلاق يكون مستثنياد يانه. رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا
 او لا فارسيته يانه لا يقع شيء. وكذا لو قال انت طالق والافارسيته ومكرو. وكذا
 لو قال انت طالق ثلثا ان كان وفارسيته اكرهه وكذا لو قال انت طالق ثلثا ^{سنة} وفارسيته
 اكرهه وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان لم وفارسيته اكرهه وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان لم
 يكن وفارسيته اكرهه لان هذه الالفاظ الفاظ الشرط والشرط اذا اتصل بالجزاء
 يخرج منه ان يكون ايقاعا. رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم فلانا الا ناسيا فكله
 ناسيا ثم كلفه اذا اراد حاشا لانه استثنى الحلام ناسيا من مطلق الكلام فيبقى ما وراءه
 داخلا. ولو قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلانا الا ان اسى وكلمه ناسيا ثم كلفه
 اذا اراد ان يكون حاشا لان كلمة الا ان للغاية قال الله تعا ولستم باخذيه الا ان تغضوا فيه
 واراد به للغاية فاذا كلفه ناسيا انتهت اليمين فلا يحنث بعد ذلك. رجل قال لغيره لا ^{حيثك}
 العشرة ايام الا ان اموت ونوى بقلبه ان لم يميت ابدا فان كانت يمينه بالله لا يحنث وان كان
 بطلاق او عتاق لا يصدق قضاء. رجل قال لامرأته انت طالق ثنتين وواحدة الا واحدة
 يقع ثنتان لان الجمع بين الواحدة والثنتين بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فصار كأنه قال

أنت طالق ثلثاً الواحدة فيقع ثنتان. ولو قال لامرأته أنت طالق ثلثاً غير ثلث ثنتين
 قال محمد رج يقع ثنتان. ولو قال أنت طالق عشرة الاتسعا الواحدة يقع ثنتان
 والأصل في تحريم هذا المسائل أن يأخذ العدد الأول يمينه ثم الثاني يساره ثم الثالث ^{يمينه}
 ثم يطرح ما في يساره عما في يمينه فما بقى في يمينه بعد الطرح فهو الواقع. ولو قال أنت طالق ثلثاً
 الواحدة ونصف واحدة يقع الثلث لأنه أوقع الثلث في المستثنى فكان المستثنى هو الأقل كأنه
 قال أنت طالق ثلثاً الأنصف واحدة. وكذا لو قال أنت طالق ثلثاً الواحدة أو شيئاً يقع الثلث
 لأنه لم يستثن. إذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين وثنتين وثنتين الأربعة طلقت ثنتين
 ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة يقع الثلث. وكذا لو قال أنت طالق ثلثاً
 الواحدة وواحدة وواحدة طلقت ثلثاً. رجل قال لامرأته أنت بائن وبينى بذلك ثلثاً إلا
 واحدة طلقت ثنتين بائنتين. وقال محمد رج طلقت واحدة. وكذا لو قال أنت طالق ثلثاً أو
 الواحدة طلقت ثنتين بائنتين. ولو قال أنت طالق ثلثاً بائنة الواحدة أو قال ثلثاً البتة
 الواحدة يقع رجعتان. وكذا لو قال أنت طالق ثلثاً الواحدة بائنة أو واحدة بتة يقع
 تطليقتان رجعتان. ولو قال أنت طالق ثلثاً حراماً الواحدة طلقت ثنتين يملك الرجعة
 رجل قال لامرأته إذا دخلت الدار فانت طالق ثلثاً لا يقع عليك إلا بعد كلام فلان
 قد خلت الدار طلقت ثلثاً وكلام فلان باطل. ولو قال أنت طالق اليوم ثلثاً يقع
 عليك غدا فهي طالق اليوم ثلثاً. ولو قال أنت طالق اليوم إن شاء الشيطان أو إن شاء
 الملك لا يقع شيئاً. ولو قال أنت طالق ما شاء الله كان لا يقع شيء. وكذا لو
 قال أنت طالق إلا ما شاء الله أو قال إلا إن يشاء الله لا يقع شيء. إذا قال لامرأته
 أنت طالق ثنتين لأبل واحدة طلقت ثلثاً. ولو قال أنت طالق لأبل طالق
 طلقت ثنتين وكذا لو قال أنت طالق واحدة لأبل واحدة. وكذا لو قال

انت طالق واحدة لابل طالق واحدة. رجل قال لامرأته انت طالق ولا شيء كان باطلا
فان قال انا وقع الطلاق الذي قلت طلقت الساعة. وهو نظير ما لو طلق رجل امرأته
فقال رجل اخر انا وقع طلاق فلان الذي وقع على امرأته طلقت امرأة القائل. رجل قال
لامرأته انت طالق واحدة لابل غدا طلقت للحال واحدة فاذا انشق الفجر من الغد وهي
في العدة يقع اخرى. رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا الانصفها يقع ثنتان ولو قال الا
انصافهن يقع الثلث. رجل قال لامرأته انت طالق لولا ابوك او قال لولا خنتك او قال
لولا اني احبك فهو استثناء ولا تطلق شيئا المبطل للاستثناء خمسة. احدها ان يزيد
المستثنى على المستثنى منه كقولك انت طالق ثلثا الاربع الا يصح الاستثناء. والثاني
استثناء بعض الطلاق نحو ان يقول انت طالق الانصفها طلقت واحدة. والثالث ان
يكون المستثنى مثل المستثنى منه نحو ان يقول انت طالق ثلثا الا ثلثا. والرابع السكوت
لا للتنفس والعطاس ونحو ذلك من غير ضرورة وان قل وفي بعض الروايات اذا سكوت
مقدار التنفس وله بد من ذلك لا يقطع الاستثناء. والخامس ما يؤدي الى تصحيح بعض
الاستثناء وبطل البعض كما قال انت طالق ثنتين وثنتين الا ثلثا والله اعلم بالصواب.

مسائل تعليق الطلاق بالتزوج

رجل قال ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأة فتزوج امرأة ثم فعل ذلك
لا يحنث في يمينه. ولو قال ان تزوجت امرأة او امرت انسانا ليتزوج لي امرأة فهي
طالق ثم امر غيره ان يتزوج له امرأة ففعل المأمور لا تطلق امرأة الخالف لانه حنث
بالامر لا بالجزاء. وهو نظير ما روى عن ابي يوسف رحمه الله اذا قال رجل ان
تزوجت فلانة او خطبتها فهي طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يحنث في يمينه لانه
حنث بالخطبة. اذا قال للاجنبية او للمبانة اكرنا خواهند ككنم او قال خوارك

كنم وقل بنحوهم خواستن او قال اكر بنحوهم تراطلاق فتزوجها قالوا لا تطلق امرأته لانه يحث
 بالارادة قبل النكاح فلا يحث بالنكاح قال مولانا رض وهذا الجواب ظاهر فيما اذا قال قبل النكاح
 بنحوهم كه فلانه رابنحوهم فان لم يقل كذلك وكان يمينه اكر ترا بنحوهم او بنحوهم خواستن فهذا
 الجواب مشكل لان الارادة من افعال القلب بمنزلة المشيئة والرضا فلا يؤخذ ما لم يتكلم به رجل
 قال اكر فلانه رابن بنزله بد هند او راطلاق قالوا لا يصح هذه اليمين حتى لو تزوجها لا تطلق وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح تصح هذه اليمين وتطلق وكذا لقال لوالديه ان زوجتني
 امرأة فهي طالق فزوجاه امرأة بامر قالوا لا يصح هذه اليمين ولا تطلق وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رح يصح وتطلق وهو الصحيح لان التزويج لا يتم الا بالتزويج ولو قال اكر وخترا فلان
 بمن دهند او راطلاق فزوجوها لا تطلق ولو قال اكر ما بد هند بنزله تطلق ولو قال اكر فلانه رابن
 بنزله داده شود قالوا لا يصح قال مولانا رض وينبغي ان يصح على قول الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله ولو قال اكر فلانه رابنزله كنم او راطلاق فتزوجها تطلق ولو قال لمنكوحته
 ان تزوجت او قال اكر ترا بنزله كنم ينصرف ذلك الى العقد وكذا لو قال اكر ترا نكاح كنم
 ينصرف الى العقد وهو الصحيح ولو قال بالعربية ان نكحتك يقع على الوطى ولو قال
 للمطلقة طلاقا رجعيا اكر ترا بنزله كنم ينصرف الى العقد فان نوى الرجعة صححت نيته
 وعند الاطلاق ينصرف الى العقد فصوله زوج رجلا امرأة ثم حلف الرجل ان لا يتزوج
 امرأة ثم اجاز الخالف نكاحا باشره الفضول قبل اليمين لا يحث في يمينه لان الاجازة ليست
 بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الفضول ان لا يتزوج امرأة ثم تزوجه الفضول امرأة واجاز
 الخالف نكاحه بالقول حث في يمينه وان اجاز بالفعل من سوق مهرا ونحوه
 اختلفوا فيه واكثر المشايخ على انه لا يحث ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة ثم
 حلف ان لا يتزوج فزوج الوكيل امرأة حث في يمينه لان عقد الوكيل

انتقل الى المؤكل بقوله فيبحث. كما لو اجاز نكاح الفضولي بالقول. ولو ان بكرا
حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها وليها فسكت روى عن محمد بن ربح انه قال ^{حش}
في ميمها جعل الاجازة بالفعل حشا. رجل حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة نكاحا
فاسدا ذكره الكتاب انه لا يحنث. قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد بن واما علي قول
ابي حنيفة بن محمد والصحيح جواب الكتاب. رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ونوى من بلد
كذا ونوى امرأة حبشية او غيرها لا يكون مصداقا لفظ الرواية قضاء. ولو قال كل امرأة
اتزوجها ابدا او قال الى ثلثين سنة فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج
امرأة بعده طلق كل امرأة يتزوجها في تلك الدة. فان لم يكن اليمين موقته بان قال كل امرأة
اتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلق التي
تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام. وقد حرت المسئلة قبل هذا
ولو قال ان كلمت فلانا فكل امرأة اتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل
الكلام كانت اليمين مطلقة او موقته. فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج
قبل الكلام صحت نيته لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على
المتزوجة قبل الكلام بنيته. وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ فيقع الطلاق
عليها جميعا. رجل قال اية امرأة اتزوجها فهي طالق كانت اليمين على امرأة واحدة الا
ان ينوي جميع النساء. ولو قال بالفارسية هر كدام زن كه بزني كنم وطلاق فهذا
على كل امرأة يتزوج. وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجعلوا هذا
الكلام فارسية قوله اية امرأة اتزوجها والصحيح هو الاول. ولو قال بالفارسية
هر كدام زن كه در نكاح من آيد ينبغي ان يكون هذا على كل امرأة
يتزوج في قولهم جميعا لانه حصل النكاح صفة للمرأة فتعم بموم الوصف

ولو قال هرچه زن كنم يقع على كل امرأة محرمة واحدة الا ان ينوي به التكرار. ولو قال هر بار
كه زن بزنم كنم يتناول كل امرأة ويتكرر المطلاق على كل امرأة بتكرار التزويج. ولو قال هرچه
زن كنم بطلاق يقع على امرأة واحدة لا غير. ولو قال اگر فلانه را بخواهم او قال هر زن
را بخواهم ان كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزويج يقع المطلاق. وان كان
ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يصح اليمين ولا يقع المطلاق عند التزويج
وفي عرفنا يراد بهذا اللفظ التزويج دون الخطبة. رجل قال بالفارسية اگر جزا زن
زن كنم لو قال اگر جزا تو مرزا زن باشد في طالق او قال هر از طلاق داده فتزوج امرأة
غيرها ثم تزوج اخرى طلقت الاولى دون الثانية لان قوله زن لا يتناول الا امرأة
واحدة. ولو قال اگر مرايد بن جهان زن بود بسه طلاق فتزوج امرأة طلقت فان تزوج
اخرى لا تطلق لما ذكرنا ان هذا اللفظ لا يتناول الا امرأة واحدة. امرأة قالت لا حبي
زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت طالق طلقت. ولو قال انت طالق لا تطلق ولا
يكون هذا الكلام قبولا للنكاح لان هذا الكلام اخبار اما في المسئلة الاولى جعل طلاقها
جزاء لنكاحها وطلاقها لا يكون جزاء لنكاحها الا بالقبول فيكون كلامه قبولا للنكاح
ثم يقع المطلاق بعده. رجل قال كل امرأة اتزوجها ابدا في قرية كذا فهي طالق ثم اخرج امرأة
من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لانه لم يتزوجها في قرية كذا. وكذا لو لم يخرجها من
تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحث لان شرط الحث النكاح في تلك القرية
ولو قال كل امرأة اتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حث حيثما تزوجها
رجل قال كل امرأة تكون لي بختا فهي طالق فتزوج امرأة بختا وطلقت. وان تزوجها
في غير بختا ثم نقلها الى بختا اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم تطلق وقال بعضهم لا تطلق وهو
الصحيح لان في العرف يراد بهذا التزويج بختا. رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق

وليس لفلان وقت اليمين بنت ثرجاء له بنت فتزوجها الحالف قالوا لا يحتث في
يمينه وليشترط قيام البنت وقت اليمين ولا يدخل في اليمين ما يحدث بعد اليمين.
كما لو حلف ان لا يتزوج من اهل هذا الدار وليس لتلك الدار اهل ثم سكنها قوم فتزوج الحالف
منهم امرأة لا يحتث في يمينه وليشترط وجود اهل وقت اليمين الا ان هذا الجواب يوافق
قول محمد رح. اما في قياس قول ابي حنيفة واية يوسف رح يدخل في هذه اليمين ما كانت
موجودة وقت اليمين وما يحدث بعد كما لو حلف ان لا يكلم ابن فلان وليس لفلان
ابن ثم ولد له ابن وكله الحالف يحتث في قول ابي حنيفة واية يوسف رح ولا يحتث
في قول محمد رح. ولو قال والله لا تزوج امرأة من اهل الكوفة فتزوج امرأة من اهل الكوفة
ولدت بعد اليمين حث. فرق محمد رح بين هذا وبين بنت فلان لان اهل الكوفة
قوم لا يحصون فلم يكن الحامل على اليمين غيظ لحقه من جهة الاهل بل الحامل على
اليمين معني في الكوفة فيدخل في هذه اليمين الموجود بعد اليمين ووقت اليمين بخلاف
بنت فلان لان ثمة الحامل على اليمين غيظ لحقه من جهة بنت فلان فيدخل فيه
للموجود لا الحادث ولو حلف ان لا يتزوج من نساء اهل البصرة فتزوج جارية ولدت
بالبصرة ونشأت بالكوفة واوطئت بها حث الحالف في قول ابي حنيفة رح لان عنده
المعتبر في هذا الولادة رجل حلف بالفارسية ان لا يتزوج من نساء فلان فتزوج
ابنة بنت فلان قالوا يحتث في يمينه لان هذا الاسم في العرف يتناول بنت البنت
كما يتناول بنت الابن. ولو حلف ان لا يتزوج من اهل بنت فلان فتزوج بنت
بنت فلان لا يحتث لان هذا الاسم لا يتناول اولاد البنات. رجل قال ان تزوجت
امرأة ما دمت بالكوفة فهي طالق ففارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج امرأة لا تطلق
لان اليمين كانت موقفة ما دام بالكوفة فاذا فارق الكوفة انتهت. وان فارق

الكوفة بنفسه وبقي وطنه بها لا يبحث ايضا الا ان ينوي دوام وطنه بها رجل قال لا يوي
 ان تزوج امرأة مادماحيين فهي طالق فتزوج امرأة في حيوتها طلقت وان تزوج أخرى
 في حيوتها لم تطلق لما ذكرنا ان قوله امرأة لا يتناول الا امرأة واحدة ولا قال كل امرأة اتزوجها
 مادماحيين او قال بالفارسية هر زن كه بخوام طلقت كل امرأة تزوجها في حيوتها وان
 مات احد الابوين فلو كان نوى ان لا يتزوج في حياة احدهما فهو على ما نوى. وكذا الو نوى
 ان لا يتزوج في حيوتها جميعا كان على ما نوى وان لم يكن له نية ينبغي ان لا يقع اليمين بعد
 موت احدهما كما لو حلف ان لا يتكلم اخوة فلان وكلم احدهم لا يبحث. رجل حلف ان
 لا يتزوج امرأة فتزوج صبية فحلفت في يمينه. ولو حلف ان لا يكلم امرأة وكلم صبية لا يبحث
 في يمينه رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته بائنا ثم تزوجها
 لا تطلق لان الحامل على اليمين غيظ لحقه من جهة الزوج فكان اليمين على غيرها. وكذا
 لو حلف ان لا يوطأ امرأة ووطئها رجل كان له ان يوطأ نساءه واملاءه. رجل حلف لا يتزوج
 سرافتزوج امرأة بشهادة شاهدين يكون سر لان النكاح لا ينعقد بدون الشاهد^{ين}
 فلا يعد هذا جهر لا جرم لو تزوج بشهادة ثلثة من الرجال كان حاشا. رجل قال لا امرأتين
 ان خطبتكما او تزوجتكما فانهما طالقان فخطبها ثم تزوجها لا يبحث لما ذكرنا في المرأة
 الواحدة وكذلك في المرأتين. رجل يعلم انه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري
 انه كان بالفاوكت اليمين او لم يكن فتزوج امرأة لا يبحث في يمينه لانه شك في صحة اليمين
 فلا يبحث بالشك. رجل قال ان تزوجت امرأة الخمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في
 السنة الخامسة طلقت لان اليمين لا ينتهي قبل مضي السنة الخامسة. الا يرى انه لو
 أجروا الخمس سنين كانت السنة الخامسة داخلة في الاجارة. رجل قال ان ملكت من خبز
 والدي ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق فاكل ثم تزوج فاطمة طلقت

لأنه لما اكل قبل نكاح فاطمة صار قائلاً عند الأكل كل امرأة تزوجها فهي طالق فإذا
 تزوج فاطمة بعد الأكل طلقت. ولو قال كل امرأة تزوجها ما لم تزوج فاطمة فهي طالق
 فماتت فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت. أما في الغيبة
 لأنه تزوج غيرها فاطمة حال بقاء اليمين فيموت في يمينه وفي الموت لا يموت في قول البخيفة
 ومحمد رح لأن عدلها يمينه تبطل بالموت فلا يموت بعد ذلك. رجل قال إن تزوجت
 فلانة فهي طالق فتزوجها منه فصولاً غير أدنها ثم أجاز المرأة بعد ذلك طلقت. وقيل
 ينبغي أن لا تطلق لأنه حث بمقتضى الفصول والمرأة ليست في نكاحه قبل الإجازة فتحل
 اليمين لا الجزاء فلا تطلق. والصحيح أنها تطلق لأن نكاح الفصول لا يتم قبل الإجازة
 فلا يموت قبل الإجازة. ولهذا لو حلف أن لا يتزوج امرأة تزوجها منه فصولاً
 لا يموت قبل الإجازة. رجل حلف أن لا يتزوج فلانة أو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج
 امرأة نكاحاً فاسداً ثم فارقها ثم تزوجها نكاحاً جائزاً كان حاشاً لأن بالنكاح الفاسد لم يموت
 فيموت بالنكاح الصحيح. رجل حلف أن لا يتزوج امرأة ثم جن فزوجه أبوه امرأة لم يموت
 المخالف بخلاف ما لو وكل رجلاً بالنكاح ثم حلف أن لا يتزوج ثم زوجه وكيله امرأة كان
 حاشاً. رجل قال أكرمن دختر خولش رابكس دهم بزني يار وادرم تاويرا بكسي دهند فعليه
 كذا فالجيلة في ذلك أن يوكل البفت رجلاً بالنكاح أن كانت بالغة فزوجه النوكيل
 ويقول الأب لا يجوز ما يصنعون فيجوز النكاح فلا يموت الأب. رجل حلف أن لا يتزوج
 ابنته الصغيرة تزوجها فصولاً فجاز الأب بالفعل لا يموت كما لو حلف أن لا يبيع
 فباعه بغير امره غيره وقبض الخالف الثمن لا يموت في يمينه. رجل قال لأمرته كل امرأة
 تزوجها فقد بعت طلاقتها منك بدوهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عند حين
 علمت بنكاح غيرها قبلت أو طلت طلقها أو قالت اشتريت طلاقتها طلقت التي تزوجها

ولم تبال التي كانت عند قبل ان يتزوج الاخرى قبلت لا يصح قبولها الا في ذلك قبول
قبل الإيجاب. رجل قال هرز في كه ورا بود قاصد سال ازوى بطلاق ونوى ما يستفيد
بعد اليمين ولم ينو شيئا لطلاق التي كانت عنده وقت اليمين لان المراء من هذا في العرف
ما يستفيد بعد اليمين. قال الفقيه ابو الليث روح قوله كل امرأة تكون له وقوله كل امرأة
اتزوجها سواء وان نوى من كانت في نكاحه ومن يتزوجها بعد اليمين في تلك المدة
صحت نيته لانه نوى من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت اليمين معقولة وان
نوى التحالية غير ما يستفيد بعد اليمين دخلت الحالية في يمينه بحكم امية ومن يتزوجها
بعد ذلك بحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا فلا يملك تعريف
اليمين عما يستفيد. وكذا لو قال هرز في كه ورا بود ولم يوقت. ولو قال هرز في كه ورا بود
باشد قال مشائخنا ومشائخ بلخ راجع هذا الاول في الوجوه سواء لان قوله باشد ^{كأن}
لا فائدة للفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول وقال مشائخ سمرقند راجع لا ينعقد هذا اليمين
لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما افاده الاول فيلغو ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والخبر
فينبغي ان لا يصح اليمين في قول ابى حنيفة رضي. كما لو قال لعبد انت حر وان شاء الله
او قال لامرأته انت طالق ثلثا وثلثا رضاء الله يصير المكرر فاصلا بين الاستثناء
وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء ويغزل الطلاق والعنان. والصحيح ما قال
مشائخنا راجع لا يصحح الكلام واجب ما امكن وامكن تصحيحه بان يجعل الثانية تأكيدا
لما افاده الاول ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا لا يرى ان الرجل اذا قال لامرأته
الحاضرة انت طالق يا فلانة ان دخلت الدار يصح اليمين ولا يصير النداء فاصلا ولو
قال هرز في كه بخا امد ووجود وباشد بطلاقه فلان كان نكدا. قالوا ههنا احد الالفاظ
الناشئة يكون لغوا ويصير فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم ينو باحد اللفظين الاخرين

المحالية فان نوى ذلك ينبغي ان يصح نيته ويصح اليمين. وفي موضع الذي يصح
 تعليق الطلاق بالتزوج لو اراد ان تدخل في نكاحه امرأة ولا تطلق فله طريقان أحدهما
 نكاح الفضولي والاجازة بالفعل. والثاني فسخ اليمين والاول في زماننا اوله وهذا ظاهر
 وان اراد الحالف ان يزوجه فضولي فجاء الى عالم وقال من سوكتد خورده ام برين بد^{نق}
 وبنكاح فضولي حاجت است مرا فروجه العالم امرأة فاجاز الحالف بالفعل لا يحث
 وكذا لو قال الحالف لجماعة مرا بنكاح فضولي حاجت است فروجه واحد من الجماعة
 امرأة واجاز الحالف بالفعل وكذا لو قال لجماعة كسي مي بايد كه مرا زني خواهد سجو ولا
 يكون ذلك توكيلا لان التوكيل للمجهول باطل. ولو قال لرجل ابراي من عقد
 فضولي كن قالوا يكون ذلك توكيلا اذا زوجه المامور يحث. وان اراد الحالف
 ان يحيز عقد الفضولي بالف حل يحيزه بسوق مهر لا بتقيل ولا بلمس كيلا يكون
 ابتداء الفعل قبل نفاذ النكاح. وان بعث اليها بعتية او هدية لم يكن اجازة
 حتى لو اجاز بالقول بعد ذلك تطلق. وان بعث اليها بالمهر ثم اجاز بالقول بعد ذلك
 لا تطلق لان بعث الهدية والعطية ليس من خصائص النكاح واحكامه فلم يكن
 اجازة بخلاف سوق المهر. ولو قال لمستوتة او لاجنبية اكر كسي تران زني كند ومن
 يمشد تر اطلاق كان باطلا لانه ما اضاف الطلاق الى سبب الملك فلم يصح
 اليمين. ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فروجه فضولي فاجاز الحالف
 بالفعل قالوا هذا وقوله كل امرأة اتزوجها سواء لان لدخول المرأة في النكاح سببا
 واحد وهو النكاح فكان ذكر الحكم كذا السبب. وهو نظيره الوادعي ولد حرة او
 اقرب نسب ولد حرة كان ذلك اقرارا بنكاح الام اما طريق فسخ اليمين لو ان
 حفي المذهب قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلثا ثم جاء الى القاضي فطلب منه

فسخ اليمين فان كان القاضيه حنيا لا ينبغي له ان يفسخ يمينه لانه قضاء بخلاف
رأيه لكن ينبغي للقاضيه ان كان ماذونا في الاستخلاف ان يبعث الحالف الى
شفعوى المذهب ولا يامر بالمبعوث اليه بفسخ اليمين لانه كما لا يجوز للقاضيه
ان يقضيه بخلاف رأيه لا ينبغي له ان يامر غير بذلك لكن يامر بالمبعوث اليه ان
يسمع خصومته ما ويقضيه بينهما فبعد ذلك ان كان القاضيه الاول والثاني
اخذ لك ما لا يصح فسنحه عند الكل ولا ينفذ قضاؤه وان اخذ القاضيه
اجرا الكتابه ان اخذ زيادة على اجر المثل فذلك لك وان اخذ بمقدار اجر المثل
فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاول ان لا ياخذ. واذا جاء الحالف الى القاضي الثاني
بكتاب القاضيه الاول لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ الا بمحض من الخصم فيحضر
مع نفسه المرأة التي تزوجها فتدعي المرأة على الحالف انها امرأته وانه تزوجها بما
دينار وعليه اداء مهرها والقيام بمواجب النكاح من السكنى والنفقة وغير ذلك
فيقول الرجل نعم تزوجتها بمائة دينار الا انه كنت حلفت قبل نكاحها ان تزوجت
امرأة فهي طالق فتزوجها ووقع عليها الطلاق قبل الدخول باليمين السابقة فاذا
سمع كلامها وطلبت المرأة من القاضيه الحكم ببقاء النكاح يقول القاضيه حكمت
ببطلان اليمين التي ذكرتها وبقاء النكاح بينكما فينفذ قضاؤه وتحل المرأة
للحالف ولا يحتاج فسخه الا مضاء القاضيه وان امضيه كان احوط وان كان الحالف
عقد على هذه المرأة ايمانا بان قال لها مرارا ان تزوجتك فانت طالق او قال كلما
تزوجتك فانت طالق او قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق قال ذلك مرارا فاذا
حكم بقيام نكاح هذه المرأة يفسخ الايمان كلها في قولهم ولو كان قال لامرأة اذا تزوجت
فانت طالق ثم قال لامرأة اخرى اذا تزوجتك فانت طالق فتزوج واحدة منهما

نفسح القاضي اليمين في واحدة وحكم بقيام نكاحها لم يكن ذلك فسخا في حق غيرها
حيث لو تزوج أخرى تطلق في قولهم. وكذا لو كان ذلك في نسوة. وإن عقد يميناً
واحدة على كل النساء بأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق نفسح اليمين في امرأة
واحدة جعلوا المسئلة على الاختلاف قياساً على مسئلة ذكرها في المنتقى. رجل قال
كل عبد ملكه فهو حر فملك عبداً فاقام العبد بينة على يمينه وحكم القاضي بيمينه
وبسحق العبد ثم ملك عبداً آخر هل يحتاج العبد الثاني الى اقامة البينة على اليمين
قال على قول محمد رح لا يحتاج وعلى قول ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة
رح يحتاج واكثر المشائخ رح في مسئلة الطلاق على قول محمد رح هذا كما لو ادعى رجل
على رجل انه وكيل فلان الغائب في جميع حقوقه وخصوماته مع الناس وللغائب
على المدعى عليه كذا واقام البينة على ذلك وقضى القاضي بالوكالة العامة فانه
لا يحتاج الى اثبات الوكالة على غيرهم آخر رجل قال لامرأة اذا تزوجت فانت طالق
فتزوجها وطلقها ثلثا ثراها رفعت الامر الى القاضي ليفسخ اليمين فان القاضي لا يفسخ
لانه لو فسح تطلق ثلثا بالتنجيز بعد النكاح فلا ينفذ. ولو ان خفياً علق الطلاق
بالزوج فتزوج امرأة فلم يرفع الامر الى القاضي لكن سال شفيع المذهب فافتاء بعد
وقوع الطلاق لا ينبغي للمخالف ان ياخذ بفتواه ويترك مذهبه لان عليه الاخذ بقول
علمائنا لا يقول اصحاب الشافعي رح وفتواهم لا يكون حجة في حقه. ولو ان
امرأة مع الرجل حكما رجلا ليحكم بينهما في هذه الحادثة ان كان الحكم خفياً لا ينفذ
حكمه وان كان شفيعاً او اختلفوا فيه. قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة
الفتوى. والصحيح انه ينفذ حكمه عليهما مكن اذ كرشمس الائمة الحلوا في رح ان حكم
الحكم في المجتهدين نحو الكنايات والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ وليس لاحد ما

ان يرجع عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله وهذا مما يعرف ولا يفزع كيلا يتجاسر اليه العامة
ولاجل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جوارحكم الحكم وان حكما رجلا ولم يعلمه
انهما احكام في هذه الحادثة الا انهما الخصما اليه فحكم الحكم بينهما فعلى قول من
يجوز حكم الحكم يجوز ذلك لان التحكيم يثبت بغير العلم ولو ان الخالف تزوج امرأة
ولم يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجت المرأة بزوجه آخر من غير علم الزوج الاول ثم رفا
الامر الى القاضي واختصما اليه فقضى القاضي بطلان اليمين وعدم وقوع الطلاق
لا ينفذ حكمه لان نكاح الزوج الثاني يمنع من القضاء للاول وليس فسخ عين الخالف
اول من ابطال نكاح الثاني والله اعلم

فصل في تحريم الحلال

رجل قال كل حل علي حرام او قال كل حلال او قال كل حلال الله او قال حلال المسلمين
وله امرأة ولم ينو شيئا اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقهاء
ابو جعفر وابو بكر بن الاسكاف وابو بكر بن سعيد رحمه الله تعالى تبين منه امراته بتطليقة واحدة
وان نوى ثلثا فثلث وان قال لم انوبه الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفا
لهذا لا يخلف به الا الرجال فان كانت له امرأة واحدة تبين بتطليقة واحدة وان
كن ثلثا او اربعاً يقع عليه واحدة واحدة باثنية وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا
وقد كان فعل وله امرأة واحدة ونسوة من جميعا وان لم يكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه لا يعمل
يمينا بالطلاق ولو جعلناه يمينا بالله فهي غموس وان حلف بهذا على امر في المستقبل ففعل
ذلك الفعل وليست له امرأة كانت عليه كفارة اليمين لان تحريم الحلال يمين ولهذا
لو قال لغيره حرام استمر ابا تو سخن كفتن ثم كلفه كانت عليه كفارة اليمين كما لو قال
والله لا اكلم فلانا وان كانت له امرأة وقت اليمين فماتت قبل الشطرا وبانت لا الى عدة

ثم باشر الشرط لا يلزمه الكفارة لان يمينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان
لم يكن له امرأة وقت اليمين فتزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه
ابو جعفر رح تبين المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان يمينه جطلت
يمينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقا بعد ذلك. ولو قال هرجه بدست
راست كيرم فهو يمين بالطلاق وان لم ينو. ولو قال هرجه بدست جب كيرم
لا يكون طلاقا الا بالنية لانه لا عرف فيه وفي الخلاصة لا يكون طلاقا وان نوى لانه
لا عرف فيه. ولو قال هرجه بدست راست كرفته ام بر من حرام قالوا هذا كقوله
هرجه بدست راست كيرم. ولو قال هرجه بدست كيرم اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يكون طلاقا الا بالنية. وقال بعضهم هو في العرف كقوله هرجه بدست راست
كيرم رجل قال لامرأته انت علي حرام وعند الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق وطلقت
امرأته لانه لما كان طلاقا عند كان ناويا به الطلاق. ولو قال لامرأته انت معي في الحرام
فهو كقوله انت علي حرام يحرم عليه امرأته. ولو قال لامرأته ان فعلت كذا فانت ايجي
ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء. رجل قال زن من حرام است واكرنه حرام ^{ست}
دي كافرست ولم ينو شيئا قالوا يكون موليا وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب ^{الكاتب} فان في جواب
افعال لامرأته انت علي حرام يكون موليا وفي العرف هذا طلاق فلا يكون موليا. رجل قال
لامرأته مرتين انت علي حرام ونوى بالاول الطلاق وبالثانية اليمين فهو على ما نوى لان
عند تعدد اللفظ يمكن تصحيح النية. ولو قال لامرأته له انت علي حرام ونوى الثلاث في
احدهما والواحدة في الاخرى فهما طالقان ثلاثا في قول ابي يوسف رح. وقال ابو خنيفة
رح هو على ما نوى وعليه الفتوى. قال مولانا راض ويبغي ان يكون قول محمد رح كقول
ابي خنيفة رح. اصل المسئلة اذا نوى بالنذر اليمين والنذر جميعا. ولو قال نويت

الطلاق في أحد ههما في الأخرى اليمين عند أبي يوسف رج يقع الطلاق عليهما عند ما
ينبغي أن يكون كما نوى ولو قال ثلث أنتن على حرام ونوى الثلث في الواحدة في الثانية
اليمين وفي الثالثة الكذب قالوا اطلق ثلثا قال رضا وينبغي أن يكون هذا على قول
أبي يوسف رج اما في قياس قولهما فهو على ما نوى رجل في بدراهم نقال هذا الداهم
على حرام ثم اشترى بهاشيا حث وان وهبها او تصدق بها لا يباحث لانه لا يراد بهذا
التقدير بتحريم جميع التصرفات وانما يراد به ما يختص بالدراهم غالبا وهو الشراء ولو
قال هذا الحرام على حرام ثم شر بها الخلف فيه ابو حنيفة وابو يوسف رج قال احدهما
يلزمه الكفارة وقال الآخر لا يلزمه لانه اخبر عما هو صادق فيه والفتوى على انه ينوي
في ذلك ان اراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وان اراد به اليمين تلزمه وعند عدم
النية لا يلزمه الكفارة رجل قال حلال الله على حرام ثم قال وهرجه بدست راست
كريم بر من حرام اكر فلان كار كرده ام وقد كان فصل ذلك قالوا بانته منه بواحدة
لان التعليق بامر في الماضي تنجيز فاذا بانته بالاولى لا يلحقها الثانية وان كان
التعليق بامر في المستقبل ثم باشر الشرط يقع عليها طلاقا رج قال لامرأته في حالة الغضب
او الرضا انت على حرام فاخترع من يقع عليها واحدة باثثة في الطلاق او لم ينو ولو
قال لامرأته مشته مشته حرامى حرامى وقال ما اردت به الطلاق لا يصدق قضاء
لان قوله مشته وحرامى طلاق فلا يصدق قالوا تطلق ثلثا لان الواقع بقوله
مشته رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلث بقوله حرامى حرامى
فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل او من المرأة

رجل جعل امرأته بيد ما في الطلاق فقالت لزوجها طلقتك كان باطلا
كما لو اضاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قالت في المجلس انت على حرام او قات

انت ميثاثن اوقالت انك عليك حرام اوقالت انا بائن عنك بانت بتطبيقه كما لو
اضاف الزوج الحرمة الى نفسه ولو قالت انت بائن ولم تغل مني اوقالت انت حرام
ولم تغل علي كان باطلا لان بينونة المرأة والحرمة عليها غالب الا تكون الابزوال ملك
النكاح فيقع به الطلاق بخلاف البينونة المطلقة والحرمة المطلقة. ولو قالت
دست بازداشتم ولم تغل خوشتن را لا تطلق كما لو قال لها اختاري ونوى الطلاق
فقال اخترت لا يقع به الطلاق. ولو قال لها اختاري فقالت اخترت ثم قالت عني
نفسه ان كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت وان قالت بعد القيام عن المجلس
لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تملك الانشاء مادامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف
ما بعد القيام عن المجلس. رجل جعل امرأته بيد ما لا يصير الامر بيد ما لم تعلم
حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع. رجل قال لامرأته امر نسائي بيدك اوقال لها
طلق اية نساء شئت فطلقت نفسها لا يقع وقد ذكرنا. رجل قال لامرأته امر تلت
تطبيقات بيدك ان ابراتي عن مهرك وقالت وكلني علي ان اطلق نفسي فقال لها انت
وكيلي لطلعت نفسي فقامت عن مجلسها خرج الامر من يدها حتى لو طلقت نفسها
لا يقع لان توكيل المرأة بطلاقها تفويض فيقتصر على المجلس وان طلقت نفسها في
المجلس ان ابرأتها عن المهر او اطلقت وان لم تبرأ لا تطلق لان التوكيل كان معلقا
بشرط البرأة. رجل قال لامرأته امر لبيدك العشرة ايام يكون الامر بيد ما من وقت
التكلم العشرة ايام بالساعات لان الامر بيد ما مما يحتمل التوقيت وكانت كلمة
في للغاية بخلاف ما لو قال انت طالق العشرة ايام فانها تطلق بعد عشرة ايام لان
الطلاق مما لا يحتمل التوقيت فكانت كلمة الى بمعنى بعد. ولو قال امر لك بيدك
العشرة ايام ونوى ان يصير الامر بيد ما بعد عشرة ايام صححت نيته فيما بينه وبين

الله تعالى لانه نوى ما يحتمل لفظه الا انه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء و
كانت لو قال لغيره امر امرتك بيدك الى سنة كان الامر بيدك الى سنة ولا يمتنع بعد
مضي السنة علم بذلك او لم يعلم ولو جعل امرها بيدك ما شهر او سنة فردت الامر
او اختارت زوجها او قالت لا اختار الطلاق بطل الامر بيدك ما. وقال ابو يوسف
رح يكون الامر بيدك ما في مجلس آخر. ولو قال لها امرتك بيدك اذا شئت او متعشئت
كان الامر بيدك ما مرة واحدة في تلك المجلس وغيره ولو اختارت زوجها خرج الامر من
يدك ما ولا يبطل بالقيام عن المجلس. ولو قال لها امرتك بيدك كلما شئت كان الامر بيدك
كلما شئت حتى يتم الثلث فان تزوجت بعد الثلث بزواج آخر ثم عادت الى الاول
لا يكون الامر بيدك ما. ولو شئت مرة واحدة وطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها
للمشيئة فيما بقي من الثلث ولو شئت مرة واحدة وطلقت ثم تزوجت بزواج آخر بعد
انقضاء العدة ثم عادت الى الزوج الاول كان لها المشيئة في ثلث تطليقات مستقبلات
في قول ابى حنيفة واى يوسف رح هي مسألة المدم. ولو قال لها امرتك بيدك في هذه
السنة نطلقت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها الخيار في قول ابى يوسف رح قال ابو يوسف
رح وفي تياس قول ابى حنيفة رح لها الخيار. ولو قال لها امرتك بيدك في هذه السنة ثم
طلقها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة كان لها الخيار في قول ابى حنيفة
رح رجل قال لامرأته امرتك بيدك اليوم وغدا وبعد غد فردت في اليوم بطل كده وليس
لها ان تختار نفسها بعد ذلك وذكر في الواقع لما ان تختار نفسها في الغد والعصم هو
الاول. ولو قال لها امرتك بيدك اليوم وبعد غد فردت في اليوم كان لها الخيار بعد غد
في قول ابى حنيفة رح. وكذا لو قالت في اليوم ما بطلت كل ذلك. ولو قال لها امرتك بيدك
اليوم وغدا فردت في اليوم بطل الامر لان المختار هو الوقت الذي تغو به ولا يفسد

بالرد كما لو قال انت طالق اليوم غدا كان ايقاعا للحال رجل قال لامرأته امرتك بيدك
وامرأته فلانة بيدك فقالت طلقت فلانة ثم طلقت نفسها صرح لان الكل تفويض
ولحد خبايتهما بدأت لا يبطل الآخر رجل جعل امرأته بيد ما فقالت اعطيني
كذا ان طلقني فقال الزوج لا ادري هذا فقالت المرأة ان جعلت امرى بيدى تفويض طلقت
نفسى لا تطلق لانهم لما اشتغلت بطلب المال بطل الامر رجل قال لامرأته فقلت تطليقي
بيدك فقالت المرأة لم لا تطلقني بلسانك لم يكن ذلك ردا وكان لها ان تطلق نفسها
رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فامرأته بيدك فدخلت وطلقت نفسها ان
طلقت نفسها حين وصلت الى مكان تصير منخله في الدار ولم ترائل ذلك المكان
طلقت وان مشيت عن ذلك المكان خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق رجل جعل امر
امرأته بيد ما وخيرها وهي راكبة فنزلت او كانت نازلة فركبت بطل خيارها وكذا
لو كانت جالسة فاضطجعت للنوم وان كانت قائمة فقعدت او كانت متكئة فاستوت
قاعدة لا يبطل خيارها ولو كانت قاعدة فانتكأت لا يبطل خيارها في قول زفرج وهو واحد
الروايتين عن ابي يوسف رح لان القعود والاتكاء يكون كجمع الراى لا للاعراض ولو قرأ
شيئا قليلا لا يبطل خيارها ولو دعت بطعام فاكلت او امتشطت او اغتسلت او
اختضبت او جامعها زوجها او قامت عن مجلسها بطل الخيار وكذا الوقت تحت الصلوة
وان كانت في صلوة الغرض لا يتم الامر حتى تتمها وان كانت في التطوع لا يبطل الا ان تقوى
الى الشفع الثاني ولو اجتمع اولياء المرأة وطلبوا طلاقها فطال كلامهم فقال الزوج لا ب المرأة
ما تريد منى افعل ما تريد وخرج الزوج فطلق الاب ابنته في المجلس لا تطلق لان
كلام الزوج محتمل يفويض الطلاق اليه ويحتمل غيره فلا يكون تفويضا بالشك
امرأة قالت لزوجها في الخصومة ان كان علي قيدك فليدعى استنقذت نفسها فقال

الزوج الذي في يدي في يدك فقالت المرأة طلقت نفسي ثلثا فقال لها الزوج قول مرة
 أخرى فقالت طلقت نفسي ثلثا فقال الزوج لم أوافقك بطلاق بقولي الذي في يدي
 فانها تطلق ثلثا بقول المرأة في المرة الثانية طلقت نفسي ثلثا حتى لو لم يقل لها
 الزوج قول مرة أخرى كان القول قوله قضاء وديانة ولا تطلق امرأته رجل قال
 لامرأته قول لا طلاق لا يقع الطلاق ما لم تقل المرأة ذلك بخلاف ما لو قال الرجل
 قل لامرأتي انها طالق فانها تطلق للحال وقد ذكرنا رجل جرى بينه وبين
 امرأته كلام فقالت المرأة اللهم بخني منه فقال الزوج تريد من النجاسة مني
 فامرت بيدك ونوى به الطلاق ولم ينو العدة فقالت طلقت نفسي ثلثا
 فقال الزوج نجوت لا يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله لأنه إذا لم ينو الثلث
 صار كأنه قال لها طلق نفسك ولم ينو العدة فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء
 في قول أبي حنيفة رحمه الله ويقع واحدة في قول صاحبيه رحمه الله ولا يقال قول الزوج بعد
 قولها طلقت نفسي ثلثا نجوت لم لا يكون اجازة لفعل المرأة لانا نقول قول الرجل
 نجوت يحتمل الاستهزاء فلا يجعل اجازة بالشك امرأة قالت لزوجها من
 ويكل توهمتم فقال هيته فقالت طلقت نفسي ثلثا فقال الزوج بالفارسية توهم
 حرام كشيت ما راجد بايد شد فتفرقا ثم اراد الزوج ان يراجعها قالوا يسأل عن نيت ان
 قال عنيت به التوكيل بالطلاق ولم ينو العدة تبين بواحدة فهذا الجواب انما يصح على
 قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى امرأة قالت
 لزوجها اتريد ان اطلق نفسي فقال نعم فقالت طلقت نفسي ان كان الزوج نوى تفويض الطلاق
 اليها طلق واحدة وان عني بذلك طلق نفسك ان استطعت لا تطلق رجل قال لغيره اتريد ان اطلق
 ثلثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقت امرأتك ثلثا قالوا تطلق ثلثا صحيح لهذا وما تقدم سواه انما يقع

إذا اراد الرجل تفويض الطلاق إليه رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلثاها
الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلث طلقت ثلثاها وإن لم ينو الثلث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة
صح رجل قال لغيره طلق امرأته رجعية فقال لها الوكيل طلقك بائنة يقع واحدة رجعية ولو
قال الوكيل ابنتها لا يقع شيء وكذا لو قال للوكيل طلقها تطليقة بائنة فقال لها الوكيل
طالق تطليقة رجعية يقع واحدة بائنة رجل قال لغيره طلق امرأته بين يدي أخيه فلان
فطلقها بغير محضر من المخ يقع الطلاق لأن قوله بين يدي أخيه خرج على وجه المشورة
فلا يتعلق به الطلاق كما لو قال طامعها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود
يقع وهو كما لو وكل غيره ببيع عبده وقال بعه بثلثه هود فباع بغير شهود جاز بخلاف
ما لو قال لا تبعه إلا بثلثه هود فإنه لا يجوز البيع إلا بثلثه هود رجل قال لغيره لا أنهماك عن
طلاق امرأته لم يكن ذلك توكيلا ولو قال نعبده لا أنهماك عن التجارة يكون اذنان التجار
لأن قوله للعبد ذلك لا يكون بعدون ما رآه يبيع ويشترى ولم يسه وثمه يصير ما ذونا في
التجارة فهما أولى ولو رأى انسانا يطلق امرأته فلم ينهه لا يصير المطلق وكلا لا يقع
الطلاق فكذلك فهما رجل قال لامرأته امرأتي بيدك فقالت اخترت نفسي طوا فيه قال
بعضهم يقع الطلاق لأن هذا الكلام تفويض الطلاق إليها وهذا الجواب إنما يصح إذا
تفويض الطلاق إليها فإن جعل امرأته لا يكون تفويضاً للطلاق
إلا بالبائنة إذا جعل امرأته بيد مجنون أو صبي يعقل صح
وليس للزوج أن يرجع عنه رجل جعل امرأته بيد مجنون
لا يتفرد أحدهما بالطلاق رجل قال لامرأته امرأتي بيدك
في هذه السنة ثم طلقها زوجها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في
السنة ذكر الكرخي رجح أن الأمر يكون بيد ما في تلك السنة في قول أبي

خيفة رج رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه قال
 بعضهم لا يقع الطلاق كله وكل رجلا بطلاق فجن الوكيل وطلق والصحيح انه
 يقع الطلاق رجل قال آخر وكلت في جميع اموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه
 والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء ايجعفر رج رجل قال لغيره وكلت في جميع
 اموري واقمتك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان امر الرجل مختلفا ليست له
 صناعة معروفة فالوكالة لها ظله وان كان الموكل تاجر اينصرف التوكيل الى التجارة
 قال رج لو قال وكلت في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في
 البياعات والاجارات والانكحة وكل شئ وعن محمد رج لو قال هو وكيل في كل شئ
 جائز صنعته كان وكيل في البياعات والهبات والاجارات وعن ابي حنيفة
 رج انه يكون وكيل في المعاوضات دون الهبة والعنق وقال مولا نازم وهذا
 كله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق فان كان في حال مذاكرة الطلاق يكون
 وكيل في الطلاق رجل اكرهه السلطان لي وكله بطلاق امرأته فقال الرجل
 مخافة الضرب والحبس انت وكيل ولما يزد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم
 قال الموكل لم اؤكله بطلاق امرأته قالوا لا يسمع منه ذلك ويقع الطلاق لانه
 اخرج الكلام جوابا في خطاب الامر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال رجل قال
 لغيره طلق امرأته هذه او اعتق عبدي هذا فبره فقبل الوكيل وغاب الموكل
 لا يجبر الوكيل على الطلاق والعنق وغيره الا في فضل رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب
 الى فلان فانه يجبر الما مور على دفع الثوب لان في الثوب والشئ للعين يجوز ان يكون
 الثوب امانة عند الامر فيجب عليه تسليم الامانة اما في الطلاق والعنق وغير
 ذلك انما امره بالتصرف في ملك الامر وليس على الامانة لاق والعتاق فلا يقع

على الوكيل رجل أراد السفر فوكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزلها بغير محضر من المرأة
ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة صح عزله وان كان بطلب المرأة قال بعضهم لا يملك عزله
الا بمحضر منها كما لو وكل رجلا بالخصومة بطلب الخصم فانه لا يملك العزل بغير
محضر من الخصم. وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الصحيح انه يملك
عزل الوكيل بالطلاق وان كان بطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة
فيملك الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق وقال كلما
عزلت فانت وكيل قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع وهو
الزام ما ليس بلامم وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله لانه كلام غير متجدد الوكالة
وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الصحيح انه يملك العزل ثم اختلفوا
في طريق العزل قال الشيخ الامام هذا رح اذا قال عزلت عن جميع الوكالات ينعزل
وينصرف ذلك الى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلت كما وكلتك. وقال
بعضهم يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلت عن الوكالات المطلقة مستوتة
وكلت زوجها المطلق ليراجعها بنكاح جديد فقال الوكيل بمحضر من الشهود
فلانه رابا زاور ديمائة دينار قال ابو القاسم الصفار رح يصح النكاح قال وقوله
بازا ورد وقوله باز اورد دم سواء رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلق
احدهما طلقت لانه ان بعض ما امر به رجل وكل رجلا ليطلق امرأته للسنة
فطلقها في غير وقت السنة لا يقع للحال ولا اذا جاء وقت السنة ولا ينحج عن
الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق رجل وكل رجلا
بطلاق امرأته ثم طلقها المؤكل باثنا اورجيا ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل
راقع مادامت في العدة ولا ينعزل بابانه المؤكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بهال

فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل
 يقع طلاقه عليها. فان كان الموكل تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل
 لا يقع طلاق الوكيل. وكذا لو ارتد الزوج او المرأة والعياذ بالله ثم طلقها الوكيل
 فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة. وان لمحق الموكل بدار الحرب مرتدا
 وقضى القاضي بلحاظه بطلت الوكالة حتى لو عاد مسلما وتزوجها ثم طلقها
 الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة
 وان لمحق بدار الحرب الا ان يقضى القاضي بلحاظه لان قضاء القاضي بالحاق
 بمنزلة الموت. رجل قال لغيره اذ تزوجت فلانة فطلقها وتزوجها كان
 للوكيل ان يطلقها لان تعليق الوكالة بالشرط جائز. ولو وكل غائبا بطلاق
 امرأته فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة لا تثبت
 قبل العلم. رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فرد الوكيل ثم طلقها لا يقع طلاقه
 وان سكت الوكيل ولم يقبل ولم ير دحيه طلق الوكيل يقع طلاقه استحسانا
 رجل قال لغيره انت وكيل في طلاق امرأتي اذ شاءت او هويت او ارادت لم يكن وكيل
 حتى تشاء المرأة في مجلسها لانه علق التوكيل بمشيئتها فيقتصر على مجلس العلم
 كما لو علق الطلاق بمشيئتها واذا شاءت في المجلس يصير وكيل وان قام الوكيل
 عن المجلس قبل ان تطلق تبطل الوكالة. وقال بعض العلماء رج لا تبطل
 لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كما لم يسل فيصير كانه قال بعد مشيئتها
 انت وكيل في طلاقها فلا يقتصصر على المجلس قالوا الصحيح جواب الكتاب لان
 ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المشيئة ومشيتها تقتصر على
 المجلس فكذلك الوكالة. ولو قال لغيره انت وكيل في طلاق امرأتك ان شئت

فتشاء في المجلس فهو جاز وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشاء بطل التوكيل لان
تعليق الوكالة بالمشيئة يكون تمليكا بتعليق الطلاق بالمشيئة. رجل قال لغيره انت
وكيلي في طلاق امرأتي علي اني بالخيار ثلثة ايام جازت الوكالة وبطل الخيار. وكذا لو شرط
الخيار لغيره في الوكالة جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا لو وكل بما سوى الطلاق وشرط
الخيار في الوكالة صححت الوكالة وبطل الخيار. رجل له اربع نسوة فقال لغيره طلق امرأتي
فطلق الوكيل احدى نسائه بغير عينها او قال طلقت امرأتك جاز ويكون البيان الى
الزوج لا الى الوكيل وكذا لو طلق الوكيل احدى نسائه بعينها جاز فان قال الزوج لم اعن
هذا لا يقبل قوله وهو كما لو قال لغيره بيع عبدا من عبيدي فباع الوكيل عبدا بعينه من
سبي. جاز فان قال الموكل لم اعن هذا لم يقبل قوله. رجل قال لغيره امرأتي بيدك فطلقها
فقال لها المامور في المجلس انت طالق او قال طلقتك تقع تطليقة بائنة الا اذا نوى
الزوجه ثلثا فتلت. وكذا لو قال الرجل لغيره طلق امرأتي وامرها بيدك وهذا او الاول
سواء لو قال لغيره امرأتي بيدك في تطليقة او بتطليقة فطلقها فطلقها المامور في
المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال لغيره طلق امرأتي فقد جعلت ذلك اليك فهو
تفويض يقتصر على المجلس واذا طلقها في المجلس يقع واحدة رجعية. وكذا لو قال جعلت
اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس ويكون رجعيا. ولو قال لغيره طلق امرأتي فانها
او قال ابنتها فطلقها فهو توكيل لا يقتصر على المجلس وللزوج ان يرجع عنه. واذا
طلقها الوكيل يقع تطليقة بائنة وليس لهذا الوكيل ان يقع اكثر من واحدة. ولو قال
لغيره طلق امرأتي وقد جعلت امرها بيدك او قال جعلت امرها بيدك وطلقها كان الثاني
غير الاول لان الواو للعطف. فاما حرف الفاء يكون في هذا الموضع لبيان السبب
فلا تملك الا واحدة. واذا ذكر بحرف الواو فطلقها الوكيل في المجلس تبين بتطليقتين

لان الواقع بحكم الامر يكون باثنا فاذا كان احدهما باثنا كان الآخر باثنا ضرورة انه
 لا يملك الرجعة وان طلقها الوكيل بعد القيام عن المجلس يقع واحدة رجعية لان
 التفويض بطل بالقيام عن المجلس وبقي التوكيل بصريح الطلاق. وكذا لو قال امرأ
 بيدك وطلقها ولو قال طلقها وابنتها او قال ابنها وطلقها في المجلس او في غيره يقع تطليقتان
 لانه وكلمه بشيئين بالابانة والطلاق والتوكيل لا يبطل بالقيام عن المجلس فيقع
 طلاقان. رجل فوض طلاق امرأته الى صبي قال في الاصل ان كان ممن يعبر بحوز ولو حمل
 طلاق امرأته بيد رجل فجن المجهول اليه وطلق قال محمد رح ان كان لا يعقل ما
 يقول لا يقع طلاقه. ولو جن الموكل بالطلاق ان جن ساعة ثم افاق فالوكيل على
 وكالته ولو جن زمانا دائما بطلت وكالته. وذكر ابن سماعة عن محمد رح انه قد
 الدائم ولا يوثق ثم رجع وقال ان جن شهرا يخرج وان جن دون ذلك لا يخرج
 ثم رجع وقال لا يخرج حتى يحسن سنة وابو حنيفة رجع لم يقدر ذلك وقتا. رجل قال
 لغيره طلق امرأته تطليقة للسنة فقال لها الوكيل انت طالق للسنة ان كانت
 المرأة في طهر لم يجامعها فيه ولا في حيضها طلقت واحدة وان كانت حائضا او كانت
 في طهر جامعها فيه بطل كلام الوكيل ولا يقع به الطلاق ولا للحال ولا اذا
 حاضت وطهرت لان الوكيل لا يملك الاضافة فان الرجل اذا قال لغيره طلق
 امرأته اذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل اذا حاضت وطهرت فانت طالق
 كان باطلا وكذا لو قال لغيره طلق امرأته غدا فقال لها الوكيل انت طالق غدا
 كان باطلا. وكذا لو قال طلق امرأته فقال لها الوكيل انت طالق اذا دخلت
 الدار فدخلت لا يقع شيء. ولو قال لغيره طلق امرأته ثلثا للسنة فقال لها
 الوكيل في طهر لم يجامعها فيه انت طالق ثلثا للسنة يقع للحال واحدة وبطل

الباقية وقيل على قياس قول أبي حنيفة رَجَّحَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقَعَ شَيْءٌ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِإِقْبَاعِ
 الْوَاحِدَةِ فِي كُلِّ طَهْرٍ وَعِنْدَ الْمَأْمُورِ بِالْوَاحِدَةِ إِذَا وَقَعَ الثَّلَاثُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَقَعُ
 وَاحِدَةٌ فِي كُلِّ طَهْرٍ بِالْإِخْلَافِ لِأَنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَّحَ يَعْتَبَرُ الْمَوَافَقَةُ مِنْ حَيْثُ الْمَلْفُظُ
 فَإِنْ رَجَلَ إِذَا قَالَ لغيره طَلَّقَ امْرَأَتِي ثَلَاثًا فَطَلَّقَهَا الْفَالْأَصَحُّ وَكَذَلِكَ قَالَ لغيره طَلَّقَ
 امْرَأَتِي نَصَفَ تَطْلِيقَةٍ فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ تَطْلِيقَةً لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَهِيَ نَاجِدَةٌ فِي الْمَوَافَقَةِ
 مِنْ حَيْثُ الْمَلْفُظُ فَيَقَعُ وَاحِدَةٌ. رَجُلٌ قَالَ لغيره طَلَّقَ امْرَأَتِي ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ بِالْفِ قَالَ لَهَا
 الْوَكِيلُ فِي وَقْتِ السَّنَةِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ بِالْفِ فَقَبِلَتْ يَقَعُ وَاحِدَةٌ بِثَلَاثِ
 الْآلِفِ فَإِنْ طَلَّقَهَا الْوَكِيلُ فِي الطَّهْرِ الثَّانِي تَطْلِيقَةً بِثَلَاثِ الْآلِفِ فَقَبِلَتْ يَقَعُ أُخْرَى
 بغيرِ شَيْءٍ وَكَذَلِكَ طَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ فِي الطَّهْرِ الثَّالِثِ. وَلَوْ طَلَّقَهَا الْوَكِيلُ أَوْ لَا تَطْلِيقَةً ^{بِثَلَاثِ}
 الْآلِفِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الرَّوْحَ ثُمَّ طَلَّقَهَا الْوَكِيلُ تَطْلِيقَةً أُخْرَى بِثَلَاثِ الْآلِفِ يَقَعُ الثَّانِيَةُ
 بِثَلَاثِ الْآلِفِ وَكَذَلِكَ الثَّالِثَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. إِذَا وَكَلَ رَجُلَيْنِ بِالطَّلَاقِ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا أَنْ يَطْلُقَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ بِمَالٍ وَلَوْ وَكَلَهُمَا بِالطَّلَاقِ وَقَالَ لَا يَطْلُقُ أَحَدُكُمَا
 بِدُونِ صَاحِبِهِ فَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا ثُمَّ طَلَّقَ الْآخَرُ وَطَلَّقَ أَحَدُهُمَا وَاجَانَا الْآخَرَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ
 وَلَوْ وَكَلَهُمَا بِالطَّلَاقِ بِمَالٍ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا وَكَذَلِكَ فِي الْعَتَقِ سَوَاءٌ كَانَا
 وَكَيْلَيْنِ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ أَوْ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ. وَلَوْ قَالَ لِرَجُلَيْنِ طَلَّقَا هَا جَمِيعًا ثَلَاثًا
 فَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا وَاحِدَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا الْآخَرُ تَطْلِيقَتَيْنِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ حَتَّى يَجْتَمَعَ عَلَى الثَّلَاثِ
 الْوَكِيلُ بِالطَّلَاقِ إِذَا لَمْ يَكُنِ بِمَالٍ لَا يَنْعَزِلُ بِطَّلَاقِ الْوَكِيلِ طَلَّقَهَا الْمُوَكَّلُ بِأَثْنَاءِ
 أَوْ رَجْعًا وَيَكُونُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَطْلُقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ. وَإِذَا انْقَضَتْ
 عِدَّتُهَا يَنْعَزِلُ حَتَّى لَوْ تَزَوَّجَهَا الْمُوَكَّلُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا الْوَكِيلُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ
 وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الْمُوَكَّلُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا الْوَكِيلُ يَقَعُ. رَجُلٌ قَالَ لغيره طَلَّقَ

امرأة تطليقة بالف درهم ثم طلقها الزوج بالف درهم فقبلت طلقت واحدة بالف درهم
 وكان ذلك غرلاً للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل او لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل
 بعد طلاقه ثم طلقها الوكيل تطليقة بالف فقبلت لا يقع شيء لانه ان غرلاً بطلاق الموكل
 رجل طلق امرأته تطليقة بائنة ثم قال لغيره طلقها بالف فلم يطلقها الوكيل حتى
 تزوجها الزوج في العدة ثم طلقها الوكيل بالف فقبلت طلقت بالف وان لم يتزوجها
 الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة واحدة بالف فقبلت يقع عليها
 تطليقة بغير شيء بخلاف ما اذا وكل بطلاقها بالف ثم طلقها الزوج بالف ثم طلقها
 الوكيل بالف لا يقع شيء من طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الزوج يكون
 توكيلاً بطلاق يوجب المال فاذا طلقها الموكل بالف بعد التوكيل لا يتصور طلاق
 يوجب المال فينزل الوكيل ضرورة اما اذا وكل رجلاً ليطلق المبانة بالف فانما وكله
 بطلاق يذكر فيه العوض لا بطلاق يوجب العوض لان الزوج لا يملك ذلك وقت
 التوكيل فاذا اتى الوكيل بما امر به يقع كما لو وكل رجلاً ببيع عبده فجن الوكيل جنونا
 يعقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينفذ بيعه ولو وكل رجلاً مجنوناً بهذه الصفة
 ببيع عبده ثم باع الوكيل نفذ بيعه لانه اذا لم يكن مجنوناً وقت التوكيل كان التوكيل
 ببيع يكون العهدة فيه على الوكيل وبعد ما جن الوكيل لو نفذ بيعه كانت العهدة
 فيه على الموكل فلا ينفذ اما اذا كان الوكيل مجنوناً وقت التوكيل فلما وكل ببيع
 يكون العهدة فيه على الموكل فاذا اتى بذلك نفذ بيعه على الموكل رجل وكا غير
 بالطلاق او العتاق فوكل الوكيل رجلاً آخر فطلق الثاني والاول حاضر او غائب
 لا يجوز وكذا لو وكل رجلاً بالطلاق او العتاق فطلقها الحبيب فاجاز الوكيل ذلك
 لا يجوز وفي الخلع والنكاح اذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني محضرة الاول او فعل

اجنبية فاجاز الوكيل جاز. وعن محمد رح في رجلين لكل واحد منهما عبد فوكل
كل واحد من المولين رجلا ليعتق عبده فقال الوكيل اعتقت احد هما ثم مات
الوكيل قبل البيان قال في القياس ان لا يعتق واحد منهما ولكن استحسن ان
اعتقهما جميعا ويسع كل واحد منهما في نصف قيمته. الوكيل بالعتاق اذا اقرنه
اعتقه امس وكذبه الموكل لا يقبل قول الوكيل لانه اقر بالاعتاق بعد خروجها
عن الوكالة. وكذا الوكيل بالطلاق

باب الخلع

الخلع والطلاق بمال بمنزلة اليمين في جانب الزوج وكذا العتق بمال في جانب الموكل
وهو معاوضة في جانب المرأة والعبد في راعي احكام اليمين في جانب الزوج حتى
لو قال خالعتك على كذا ثم رجع قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا الوقاء الزوج
قبل قبول المرأة صح قبولها ويصح كلامه وان كانت المرأة غائبة واذا بلغها الخبر كان لها
خيار القبول في مجلسها. وكذا الوقاء الزوج اذا جاء غدا فقد خالعتها على الف. او قال
اذا قدم فلان فقد خالعتها على الف يصح ويكون القبول الى المرأة بعد مجئ الغد والقدر
في مجلسها. ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في اليمين
من كل وجه. ويراعى احكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة
بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها ولو لم يعلم ويبطل كلامها
بقيام احد هما بما قام لا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذا لم يقبل احد وكلام المرأة
والعبد لا يقبل التعليق والاضافة ولو اختلفت وشرطت الخيار لنفسها صح شرطها
في قول ابي حنيفة صح وقال صاحباه رح لا يصح. ثم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون
بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعتها

على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت المرأة يازرها البذل وأما حكم المهر فان كانت المرأة
مدخولة وقد قبضت المهر يلزمها البذل ولا يرجع احد على صاحبه بشئ في قولهم. وإن
لم تكن المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها عند ابئخيفة رج يرجع الزوج عليها با بذل
لا غير وعند صاحبه رج يرجع الزوج عليها بالبذل ونصف المهر. وإن لم يكن المهر مقبوضا
عند ابئخيفة رج لا ترجع المرأة عليه بشئ من المهر وعند صاحبه رج ترجع المرأة عليه
بنصف المهر. وإن خالعهما على مهرها فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها رج الزوج
عليها بمهرها. وإن لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع احد على صاحبه
بشئ. وإن لم تكن المرأة مدخولة فان كانت قبضت مهرها وهو الف رجع الزوج عليها في
الاستحسان بالالف وفي القياس يرجع عليها بالف وخمسائة الف بحكم البذل وخمسائة
بالطلاق قبل الدخول. وإن لم تكن قبضت مهرها في القياس يرجع الزوج عليها بخمسمائة
وفي الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ. وإن خالعهما على بعض مهرها
بان خالعهما على عشر مهرها ومهرها الف ان كانت المرأة مدخولة والمهر مقبوض رجع الزوج
عليها بمائة درهم ويسلم لها الباق في قولهم. وإن لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل
المهر في قول ابئخيفة رج وفي قول صاحبه رج يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه
بتسعمائة. وإن لم تكن المرأة مدخولة فان كان المهر مقبوضا رجع الزوج عليها بعشر
نصف المهر وذلك خمسون لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر
فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباق وعند صاحبه رج يرجع عليها
بخمسين لما قلنا ويرجع ايضا بخمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول. وإن لم
يكن المهر مقبوضا برأي الزوج عن جميع مهرها في قول ابئخيفة رج وعند صاحبه
رج سقط عن الزوج خمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم

البدل وترجع عليه باربعمئة وخمسين. وإن كان الخلع بلفظ المبرأة فالجواب عند
 أبي حنيفة رجع ما ذكرناه في الخلع عنده. وعند محمد رجع الجواب فيه أيضا ما ذكرناه في
 الخلع عنده وعند أبي يوسف رجع الجواب في المبرأة ما ذكرناه في الخلع عند أبي حنيفة رجع
 فإن طلقها بمال أو مهرها عند أبي يوسف ومحمد رجع الجواب فيه كالجواب في الخلع
 عندهما. وعن أبي حنيفة رجع فيه روايتان في رواية الجواب فيه ما ذكرناه في الخلع عنده
 وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لأبي يوسف ومحمد رجع وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته
 قبل الدخول بمهرها على الف درهم ومهرها على الزوج ثلاثة آلاف درهم سقط الف و
 خمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي الف وخمسمائة وللزوج عليها بحكم البذل
 الف درهم فيصير الف قصاصا بالالف ويبقى لها عليه خمسمائة ولا يسقط ذلك
 وكذا لو تزوج امرأة على الف درهم ولم يدخل بها ولم يقبض المرأة شيئا حتى خالعهما على
 الف درهم قال أبو حنيفة رجع يلزمها الف ولا شيء لها وقال أبو يوسف ومحمد رجع تعطيه
 خمسمائة وتصير خمسمائة من البدل قصاصا بخمسمائة من المهر. وإن كان الخلع بلفظ البيع
 والشراء قال أبو يوسف ومحمد رجع الجواب فيه كالجواب في الخلع. واختلف المشايخ
 رجع فيه على قول أبي حنيفة رجع. قال بعضهم الجواب فيه عنده كالجواب في الخلع. وقال بعضهم
 الخلع بلفظ البيع والشراء عند أبي حنيفة رجع لا يوجب البراءة عن المهر إلا بذكر المهر ^{فيها} هو عند
 وهو الصحيح وفيما إذا كان الخلع بلفظ الخلع هل يقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند
 أبي حنيفة رجع لا يقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا يقع البراءة عن نفقة العدة
 في الخلع والمبارات والطلاق بمال إلا بالشرط في قولهم. وكذا لا يقع البراءة عن نفقة
 الولد والرضاع من غير شرط. وإن شرط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جازوا
 وإذا تجاوزت البراءة عند بيان الوقت والشروط فان مات الولد قبل تمام اللدة

كان للزوج ان يرجع عليها بمحصة الاجر الى تمام المدة. فان ارادت المرأة ان لا يكون عليها
 حق الرجوع قالوا الحيلة في ذلك ان يقول الزوج خالعتك على ان يرجع من نفقة
 الولد الى سنتين فان مات الولد قبل تمام المدة فلا يرجع اليه عليه. وجنس
 هذه المسئلة يأتي في فصل على حد ان شاء الله تعالى. رجل قال لامرأته ان دخلت
 الدار فقد خلعتك على الف فدخلت الدار يقع الطلاق بالف يريد به اذا قبلت
 عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج يمين فيصح تعليقه بالشرط. امرأة قالت
 لزوجها اختلعت منك بكذا وهو ينسحب كرباسا فجعل ينسحب وهو يخاصمها ثم قال
 خلعت قالوا ان لم يطل فهو جواب لان المجلس لا يتبدل بقليل عمل كان فيه وان
 اطال ذلك ينقطع للمجلس فلا يكون جوابا. رجل قال لامرأته خلعتك فقالت قبلت يقع
 طلاق بائن. وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خلعتك فان قال الزوج
 بعد ذلك لم انوبه الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال مذاكرة الطلاق. ولو
 قال خلعتك على كذا وسمى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل. كما لو قال لها طلقتك على
 الف درهم لم يقع الطلاق ما لم تقبل فان قال الزوج بعد قبول المرأة لم انوبه الطلاق لا يصدق
 قضاء لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق ظاهرا. ولو قال لها اخلعي نفسك او قال اختلعتي ^{لمسئلة} فاقول
 على وجه ثلاثة. احدها ان يقول اخلعي نفسك بمال ولم يقدر فقالت خلعت نفسي
 بالف درهم ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج اجزت لان جهالة البدل تمنع
 صحة التوكيل. والثاني ان يقول لها اخلعي نفسك بالف درهم فقالت خلعت في رواية
 لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج اجزت كما في الوجه الاول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم
 وان لم يقل الزوج اجزت وهو الصحيح. والوجه الثالث ان يقول لها اخلعي نفسك
 ولم يزد عليه فقالت اختلعت ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكون خلعا. وكذا

لو قال لغيره اخلع امرأته ليس له ان يخلعها الا بمال لان الخلع غالبا يكون بعوض
 وروى ابن سماعه عن محمد بن حنفية انه اذا قال لها اخلع نفسك فقالت خلعت يقع
 طلاق بائن بغير بدل كانه قال لها ابيني نفسك وبه اخذ اكثر المشايخ رجحوا انكا
 الخطاب من قبل المرأة فقالت اخلعني او بارئني فقال الزوج فعلت فهذا واما لو
 كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سواء رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر
 ثم ظهر انه لم يكن لها عليه شيء كان عليه ما رد المهر كما لو باع شيئا بدين له عليه ثم
 تصادق ان لا دين له كان البيع بمثل ذلك الدين في ذمة المشتري وكما لو قال خالعتك
 على عبدك الذي في يدي او على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها في يد
 شيء كان الخلع به مهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج
 ردت على الزوج ما قبضت من مهرها ولو خلعها على مهرها او طلقها تطليقة بمهرها الذي عليه
 فقبلت والزوج يعلم انه لا مهر لها عليه يقع تطليقة بائنة بغير شيء في الخلع وفي الطلاق
 بمهرها يقع تطليقة رجعية لان الزوج اذا كان يعلم انه لا مهر لها عليه كان قاصدا لرفع
 الطلاق فيقع الطلاق بغير بدل كما لو خلعها على خمر او خنزير او شيء لا قيمة له وكما لو
 خلع امرأته على ما لا يفيد البيت من المتاع والزوج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه
 يقع الخلع بغير شيء وكذا لو باع شيئا بدين له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذكر الشيخ
 الامام المعروف بنحو امر زاده رجح انه لا يصح هذا البيع رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم
 طلقها بائنة بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها برئ الزوج
 عن المهر الذي يكون في النكاح الثاني دون الاول وكذا لو قالت بالفارسية خويشتن
 خريد از تو بكاين ديهمه حقه كه مرا بر تو است فان الزوج لا يبرأ عن المهر الاول اذا ذهب
 من زوجها نصف الصداق او اقل او اكثر ثم اختلعت منه بمال معلوم قبل الدخول

بها كان للزوج بدل الخلع ولا يرجع احدهما على صاحبه بشئ في قول ابي حنيفة ربح
 وعلى قول صاحبيه ربح الخلع في حكم المهر بمنزلة الطلاق. ولو وهبت نصف الصداق
 قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع احدهما على صاحبه بشئ فكذلك في
 الخلع. وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف من الزوج ودفعت اليه ثم
 طلقها قبل الدخول بها رجع الزوج عليها بنصف المهر فكذلك في الخلع يرجع عليها
 بنصف المهر ولو تزوج امرأة على الف درهم ثم وهبت نصف المهر اقل او اكثر وقبضت
 الباقية ثم اختلفت منه بمال مجهول كما لو اختلفت بثوب او حيوان في الذمة جاز الخلع
 ويرجع الزوج عليها بما قبضت من بقية مهرها ولا يرجع بما وهبت لان بدل الخلع اذا كان
 مجهولا كان الواجب عليها بحكم الخلع رد المهر فيما وصل الى الزوج بسبب الهبة من مهرها
 يجعل واصلا للهبة الخلع فيرجع عليها بما قبضت ولا تبرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول
 ابي حنيفة ربح لان بدل الخلع لم يسلم للزوج بحكم الجهالة فكان عليها رد منفعة البضع
 وقد عجزت عن ذلك بحكم الطلاق فكان عليها رد قيمتها وهو المهر. رجل خالع امرأة
 على ان ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منه او وهبت
 من انسان ودفعت اليه حتى تغدر وعليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض
 ان كان المقبوض من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك رجل
 خلع امرأته على عبد ما فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد. وكذا لو خالع امرأته على
 عبد الغير ولم يحضر صاحب العبد. ولو خالعها على ما في بيتهما من المتاع فان كان اهما فيه
 متاع فللزوج ذلك وان لم يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر وان خالعها على ما في
 بيتهما من شئ فان لم يكن في البيت شئ كان الخلع واقعا عندنا بغير بدل ذكر الشئ بالالف
 واللام او بدونها. وكذا لو خالعها على ما في بيتها وليس في البيت شئ. ولو اختلفت على

ما في نخيلها من الثمار جاز الخلع ويكون له ما على النخيل من الثمار قل ذلك او كثر فان
 لم يكن على النخيل ثمار كان عليه هارد المهر ولو ظمها على ما يتم نخيلها العام جاز الخلع وكان
 ابو يوسف رحمه الله يقول ان اثمرت فله ذلك وان لم تثمر جاز الخلع بغير شيء كما لو
 خالعهما على ما في بطن جاريةها او غنمها وشمه ان كان في البطن ولد يقع الخلع عليه وان
 لم يكن يقع بغير شيء ثم رجع عن هذا وقال عليه هارد ما ساق من الصداق ولا سبيل له على
 الثمر لان الاشارة لغت لعدم المشار اليه فصار كما لو خالعهما على مال فيلزم هارد المهر
 في فصل الولد لغت الاشارة ايضا لعدم الولد وبقيت تسمية ما في البطن وما في البطن
 يتناول المال وغير المال ولو اختلفت على ما في يد ما من الدرهم يجوز ثم ينظر ان كانت في
 يد هاتلثة دراهم او اكثر كان له ذلك وان لم يكن في يد هاد دراهم كان عليها ثلثة دراهم كما لو
 خالعهما على الدرهم وان كان في يد هاد درهم او درهمان يكمل ثلثة دراهم وهذا بخلاف
 ما لو تزوج امرأة على درهم فانه ثمة يجب لها مهر المثل وان خالعهما على عبد او ثوب فان كان
 معيناً جاز ويكون للزوج ذلك وان لم يكن العبد معيناً يستحق عبد او سطاو في الثوب ^{الحوا}
 يقع الطلاق ويلزم هارد المهر رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا اذا اعطيتني الف او متى اعطيتني
 الفاقبلت لا يقع الطلاق قبل الاعطاء وان اعطت في ذلك المجلس او غيره يقع الطلاق
 ولو قال انت طالق ان اعطيتني الفاي تعلق الطلاق بالاعطاء في المجلس امرأة قالت لزوجها
 وقد كان طلقها ثنتين طلقني ثلثا على ان لك على الف درهم فطلقها واحدة كان عليه كل
 الف امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بالف درهم وقال لها الزوج انت طالق واحدة و
 واحدة واحدة يقع الثلث واحدة بالف وثلثان بغير شيء عند الكل ولو قالت ^{طلقني}
 واحدة بالف فقال انت طالق ثلثا طلقث ثلثا بغير شيء في قول ابن حنيفة رحمه الله وقال صاحب
 يقع واحدة بالف وثلثان بغير شيء ولو قالت طلقني واحدة بالف وقال لها الزوج انت طالق

ثلثا بالف يتوقف ذلك على قبول المرأة ان قبلت يقع الثلث بالف وان لم تقبل لا يقع
 رجل قال لامرأته اختلعي واخلي نفسك مني بالمهر ونفقة العدة ثم لقنها بالعربية حتى قالت اختلعت
 منك بالمهر ونفقة العدة وابرأتك عن المهر ونفقة العدة وهي لا تعلم معنى الكلام اختلعتوا فيه
 قال بعضهم ان قال الزوج بعد ما قالت اختلعت بالمهر ونفقة العدة وابرأتك عن المهر
 ونفقة العدة اجزت ذلك او قبلت صح الخلع فان لم يقل الزوج ذلك لا يصح الخلع لكن
 يبرأ الزوج عن المهر ونفقة ماضية لان قول الزوج للمرأة اختلعي بالمهر والنفقة تفويض او
 توكيل فلا يثبت بدون علم المرأة فاذا قالت خلعت نفسي منك بالمهر والنفقة كان
 ذلك ابتداء كلام من المرأة والجهالة لا تمنع ذلك لان الجهالة لا تمنع صحة الأبراء كما لا تمنع
 وقوع الطلاق والعتاق والتدبير بالعربية وان كان لا يعلم معناه فاذا قبل الزوج
 بعد ذلك صح وان لم يقبل لا يقع شيء. وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا يبرأ الزوج
 عن المهر والنفقة وان قبل الزوج اذا لم تعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة
 المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كالبيع ونحو ذلك والبراءة عن المهر
 والنفقة تحتمل الفسخ وتبطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعتاق. رجل
 قال لامرأته خلعت نفسك مني بكذا فقالت خلعت او قالت فعلت اختلفوا فيه
 قال بعضهم يصح ذلك. وقال بعضهم لا يصح اذا لم يقبل الزوج. والخيار انه ان
 الزوج التحقيق لا السوم يصح والا فلا لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق والظاهر
 انه سوم فاذا نوى التحقيق يصح والا فلا لانه اذا نوى التحقيق يصير كأنه قال خلعت
 نفسك مني بكذا فانه خلعتك فاذا قالت خلعت ثم الخلع امرأة قالت لزوجها خلعت
 على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون
 جوابا ويتم الخلع. وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعا والخيار ان يجعل

جوابا لانه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم اعن به الجواب كان القول قوله
 ويقع الطلاق بغير شيء. وكذا لو قالت المرأة لنزجها اختلعت منك فقال لها طلقك
 قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما. وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم
 يسأل الزوج عن النية ان قال نويت به الجواب كان جوابا وفي المسئلة الاولى ينبغي ان
 يسأل الزوج عن النية ايضا. مدخولة سأل طلاقها فقال الزوج ابرأيتني كل حق لك على حدة
 اطلقت فقالت قد ابرأتك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في فور ذلك
 طلقك واحدة قالوا يقع واحدة بائنة لانه طلقها عوضا عن الابراء ظاهرا. امرأة اختلعت
 عليها بعد الدخول ثم زادت في البذل بعد الخلع لا يصح امرأة اختلعت من زوجها بكل حق
 لها عليه كانت لها النفقة ما دامت في العدة لان نفقة العدة لم تكن حقها عند الخلع. قوم جاؤا
 الى رجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاع فخالعها معهم على الف درهم ثم انها انكرت التوكيل
 فان كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانها لما انكرت التوكيل بقى هذا
 خلع الفضولي والفضولي اذا خالط الزوج في الخلع ضمن البذل يكون اصيل اذ يتم الخلع بقوله
 وان كان القوم لم يضمنوا بديل الخلع كان الخلع موثوقا على اجازة المرأة وقبولها ولم يوجد
 فان كان الزوج ادعى انها وكلتهم كان الطلاق واقعا باقراره ولا يجب المال. هذا اذا خالعوها
 وان باع الزوج منهم تطليقة بالف درهم اختلفوا فيه قال ابو القاسم الصفار رح يقع الطلاق
 ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة. وقال ابو بكر
 الباخي رح هذا الخلع سواء وهو الصحيح. رجل قال لغيره طلق امرأته فخالعها المأمورا و
 طلقها
 بمهرها ونفقة عدها قال الفقيه أبو جعفر رح يجوز كانت المرأة مدخولا بها او لم تكن. وقال
 ابو بكر الاسكاف رح لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفصل بين المدخولة وبين غير المدخولة
 وعنه انه قال ان كانت مدخولا بها لا يجوز وان لم تكن مدخولا بها جاز وهكذا قال ابو القاسم

الصفار ربح وهو المختار لأن طلاق غير المدخول بهما يكون بائناً فإذا رضى الزوج بالابانة بغير
 بدل كان راضياً بهما البدلي بطريق الأولى. أما في المدخلة الطلاق بغير عوض لا يكون بائناً ^{طعاً}
 للتحاكم فلا يكون راضياً بالابانة فلا ينفذ على الأمر. رجل قال لغيره طلق امرأتك على شرط لا يخرج
 من المنزل شيئاً فظلمتها المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد اخرجت شيئاً من المنزل
 وقالت المرأة لم اخرج ذكر في النوادر ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا الجواب
 صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها انت طالق ان لم تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها
 المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لأنه ينكر
 شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج قال للمأمور قل لامرأة انت طالق على ان لا تخرجي من المنزل
 شيئاً فقال لها المأمور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً لا يقبل قوله
 لأن في هذا الوجه الطلاق يتعلق بقبول المرأة فاذا قبلت يقع الطلاق للمحال اخرجت من
 المنزل شيئاً او لم تخرج. كما لو قال لامرأته انت طالق على ان تعطيني الف درهم فقالت قبلت
 تطلق في الحال وان لم تعط الف وكذا لو قال لامرأته انت طالق على دخولك الدار فقبلت
 تطلق للمحال وان لم تدخل لان كلمة على لتعليق الايجاب بالقبول لا للتعليق بوجوب
 المقبول. رجل قال لامرأته انت طالق بعد غد على الف درهم وغدا على الف درهم واليوم
 على الف درهم فقالت قبلت فانها تطلق للمحال واحداً بالف ويقع الثانية والثالثة
 في وقتها بغير جعل. رجل قال لامرأة لا يملكها انت طالق على مائة درهم ان تزوجتك
 يوماً من الدهر فقالت المرأة قبلت لا يقع الطلاق في قول ابى حنيفة ربح ولا يلزم ^{مها}
 المال. وقال ابو يوسف ربح هي طالق والمال واجب. ولو انها قالت حين تزوجها ^{جها}
 قبلت الطلاق الذي جعلت اليه بالف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال في قول
 ابى حنيفة ربح. الوكيل بالخلع لا يتخاطب بالبدل ويكون البدل على المرأة رسول

المرأة اذا قال للزوج طلقها او امسكها فقال الزوج لا امسكها او اطلقها فقال الرسول برأتك
 عن جميع ما لها عليك فطلقها فطلقها الزوج ثم قالت المرأة ما كنت وكلت به بالابراء وادعى الزوج
 انها قد امرته بالابراء يقع الطلاق ويكون حق المرأة على زوجها. وان لم يدع الزوج توكل المرأة
 فهو على وجهين ان كان الرسول قال للزوج برأتك عما لها عليك على ان تطلقها فاطلقها ^{ذلك} على
 لم يكن الطلاق واقعا ويكون حقها عليه لان الطلاق بالابراء عن المهر يتوقف على اجازة
 المرأة فاذا لم تتجز لا يقع الطلاق. وان كان الرسول قال للزوج طلقها وقد برأتك عن مهرها يقع
 الطلاق ويكون حقها على الزوج. ويكل المرأة بالخلع اذا قبل الخلع يتم الخلع وهل يطالب
 الوكيل ببدل الخلع فالمسئلة على وجهين ان كان الوكيل ارسل البدل ارسل الابان قال
 للزوج اخلع امرأتك بالف درهم او على هذا الالف واشار الى الالف للمرأة كان البدل على المرأة
 ولا يطالب به الوكيل. وان اضاف الوكيل البدل الى نفسه اضافته ملك او ضمان بان قال
 اخلع امرأتك على الفيه هذا او على هذا الالف واشار الى الف نفسه او على الفيه او قال على الف على
 ان ضمان كان البدل على الوكيل لا يطالب به المرأة والوكيل ان يرجع على المرأة قبل الاداء
 وبعد ان لم تكن المرأة امرته بالضمان بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج اذا ضمن المهر
 للمرأة ولم يكن الضمان بامر الموكل فانه لا يرجع على الموكل. اذا طلق الرجل امرأته على جعل في
 العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب المال. وكذا لو جعل الزوج مهرها اثلاث فطلقها تطلقه
 بثلاث مهرها وثانيا وثالثا كذلك يقع ثلث وسقط ثلث المهر وترجع المرأة على زوجها بثلث
 مهرها. رجل قال لامرأته خالعتك فقبلت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه
 وان لم يكن لها عليه مهر كان عليه مهر ما ساق اليها من الصداق. كذا ذكر الحاكم الشهيد
 رحمه في الاقراء من المختصر بالشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاده رحمه به اخذ الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه وهو يؤيد ما ذكرنا عن ابي يوسف رحمه ان الخلع لا يكون الا

بعض رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم
الخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب اوله فان خالع الاب على صداقتها وضمن
ثم الخلع انما هو بمنزلة ان اجازت المرأة تصح اجازتها ويسقط المهر وان لم تجز كان صداقتها
على الزوج ويرجع الزوج على الاب بدل ذلك بحكم الضمان ان كان الاب قال له خالع على صداقتها
ان اجازت وان لم تجز فعلى مقدار ذلك وان كانت البنت صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع
بقوله ويكون صداقتها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب فان لم يضمن الاب لا يجب المال
على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع
كما لو كان الخلع مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق
لاختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج
وام الصغيرة ان اضافت الام البديل الى مال نفسها اوضعت يتم الخلع كما لو كان الخلع
مع الاجنبي وان لم تصف لم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في الخلع الاب لا رواية فيه والصحيح
انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن البديل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت
الصغيرة تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت
الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقتها يقع طلاق بائن ويسقط الصداق ولو
وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع
بقول الوكيل كما يتم بقول الصغيرة وفي رواية اذا رضى الوكيل البديل لا يقع الطلاق كما
لو كان الخلع من الاجنبي وذكر الخصاص في الحيل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة
على صداقتها ان علم الاب ان الخلع خيرا لها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على
صداقتها على قول مالك لا يرجع يسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك نفذ
قضاؤه لانه قضى في موضع الاجتهاد ونحو الرهن والكفالة سدل الخلع وكذا الناجيل

فان اجل الى موت فلان او الى قدوم فلان يجب البذل للحال ويبطل الاجل فان اجل الى الحصاد
والدياس صح التأجيل اذا خلع الاب على ابنه الصغير لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول
فلا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب وخلع السكران جائز
وكذلك سائر تصرفاته الا الرد والاقرار بالحد ود والاشهاد على شهادة نفسه
وقال داود الاصم في رج لا ينفذ منه تصرف وبه قال الحسن بن زياد وابو الحسن الكرخ
وابو القاسم الصفار وهو احد قولي الشافعي رج. وقال ابو نصر بن محمد بن سلام رج ان كان
معد ورا في الشرب بان كان مضطرا لمكرها لا يقع الطلاق ولا ينفذ تصرفاته وان لم يكن
معد ورا يقع طلاقه وينفذ تصرفاته وفي رواية قياس واستحسان في الاستحسان
لا يصح وفي القياس يصح وعن ابو يوسف رحمه الله انه كان ياخذ بالقياس فان قضى
القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاؤه. رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على ان يكون
الولد عند الاب سنين معلومة صح الخلع ويبطل الشرط لان كون الولد الصغير
عند الامام حتى الولد فلا يبطل بابطالها. امرأة اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة
عندها وعلى ان تمسك الولد بنفقة ما سنين معلومة فامسكت الولد سنة او
سنتين ثم ردت الولد على الزوج فانها تجبر على ان تمسك الولد بنفقة ما بقيت
المدة. ولو انها هربت ووردت نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت رجع الزوج عليها ببقية
نفقة الولد في المدة التي لم تمسك الولد. وكذا لو طلق الرجل امرأته على ان تمسك المرأة
الولد بنفقةها الى بلوغ الولد وعلى ان تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انها ابت
ان تمسك الولد فانها تجبر على ذلك فان لم تفعل كان عليه اجرامساك الولد الى بلوغه
امرأة اختلعت على انها بريئة من النفقة والسكنى ثم الخلع وتبرأ عن النفقة ولا يبطل
السكنى. وان اختلعت على ان مؤنة السكنى عليها كان عليها ان تكثرى بيتا من زوجها

او من غيره وتعتد فيه. امرأة اختلعت من زوجها على نفقة ولد له منها ما غاش قال
 ابو خيفة تر عليها ان ترد المهر الذي قبضت. امرأة اختلعت من زوجها على ان توضع
 ما في بطنها سنتين حتى يفطم ونفقة الولد بعد الرضاع عشر سنين على انها ان رلدت
 ميتا فلا شيء للزوج عليها وان ولدت حيا فارضعت سنة ثم مات فلا شيء عليها قال
 ابو يوسف رح الشروط كلها جائزة وهي بريئة عما بقى من الرضاع والنفقة ان مات
 الصبي او ولد ميتا. وقال زفر رح الشروط كلها فاسدة وعيها ان ترد المهر على زوجها
 امرأة اختلعت من زوجها على ان جعلت صداقها الولد ها وعلى ان تجعل صداقها
 لفلان اجنبيه قال محمد رح الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا للاجنبيه. امرأة
 اختلعت من زوجها على ارضاع ولد ها ولم يسم وقتا قال محمد رح يجوز ذلك على سنتين
 وان حلقها على ارضاع الولد سنتين وعلى نفقة هذا الولد عشر سنين قال محمد رح
 يجوز ويتحمل مثل هذه البهالة في الطلاق. امرأة وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل
 رجوعها اذ لم يعلم الوكيل بذلك. وان ارسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت
 قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وان لم يعلم الرسول برجوعها. رجل قال لرجلين
 اخلاعا امرأة على غير جعل فخلعها احدهما لم يقع الطلاق. ولو امر رجلين ان يخلعا امرأة
 بالف فقال احدهما خلعتها بالف وقال الآخر قد اجزت ذلك قال ابو يوسف رح
 لا يجوز. ولو قال احدهما خلعتها بالف وقال الآخر خلعتها بالف فهو جائز. امرأة وكلت
 رجلا بان يخلعها من زوجها بالف درهم ووكله الزوج ايضا بان يخلعها منه بالف
 فخلع الوكيل بالف ذكر في موضع انه لا يتم الخلع ما لم تقبل المرأة بعد خلع الوكيل او
 يقبل الزوج او يميز. قال ولا يكون وكلاهما جميعا قال الحاكم الشهيد رح وهذا باوثر رواية ^{صل}

فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء

أذا قال الرجل لامرأته ابتعت مني واشتريت مني ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك
فقلت اشتريت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت لان هذا
الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق فلا يتم الخلع بقولها اشتريت وقد مر مثل هذا في قوله لها
اختلفت. ولو قال لها اشترى ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقلت اشتريت
يتم الخلع بينهما لان لفظة الامر تفويض اليها والواحد يصلح عاقد من الطرفين في
الخلع اذا كان البذل معلوما في الصحيح من الرواية والبذل مهنا معلوم. اما اللفظ
الاول ليس بتفويض فلا يصير الواحد عاقد من الطرفين فيحتاج الى قول الزوج بعد ذلك
بعت. رجل قال لامرأته كل امرأة اتزوجها فقلت بعت طلاقها منك بدوهم ثم تزوج امرأة
كان لامرأته القبول بعد التزوج في مجلس علمها فانما قالت بعد التزوج قبلت او قالت
اشتريت او قالت طلقتهما يقع الطلاق بما سمي من البذل. وان قبلت قبل التزوج لا يقع
شيء لان كلام الزوج مضاف الى ما بعد التزوج فيعتبر القبول بعد التزوج. رجل قال لامرأته بعت
منك ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت المرأة بعت ولم تقل اشتريت قال
ابوبكر الاسكاف رح يقع تطليقة باثثة كانها قالت بعت مهر ونفقة عدتي بتطليقة. وقال
القيمي ابو الليث رح لا يقع شيء وهو المختار لان كلام المرأة ابتداء وليس بحجاب امرأة قالت
لزوجها بعت منك مهري ونفقة عدتي اشتريت فقال الزوج اشتريت خيرو فقامت
وذهبت قالوا لا تطلق ظاهرا لان الزوج لم يبيع منها نفسها ولا طلاقها وانما اشترى مهرها
وشراء المهر لا يكون طلاقا قالوا والاحوط تجديد النكاح ان لم يكن طلقها ثنتين قبل ذلك
رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك فقالت بجان خريدم يقع
الطلاق لان هذا الكلام يذكر على وجه المبالغة وهو كما قالت بارزو خريدم. ولو قال لها
بعت منك طلاقك بمهر الذي لك علي فقلت طلقت نفسي فانها تبين بواحدة

بمهرها لان هذا يصلح قبولا لكلام الزوج فيجعل قبولا. وقيل يقع واحدة رجعية وهو
نظير ما لو قالت المرأة اخلعني على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه
والصحيح انه يجعل جوابا لكلام المرأة فكذلك ههنا. ولو قال لامرأته بعت منك
تطليقة ولم يذكر البديل فقالت اشتريت يقع واحدة رجعية. ولو قال بعت ^{نفسك}
منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن لان بيع الطلاق تمليك الطلاق فاذا لم
يذكر البديل يصير كأنه قال ملكتك الطلاق فيكون رجعيا. اما بيع نفسها
تمليك النفس من المرأة وتمليك النفس لا يحصل الا بالبائن فيكون بائنا
رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلث
مرات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج اردت التكرار والاختيار
عن الاول بالثانية والثالثة لا يصدق قضاء ويقع ثلث تطليقات ويلزمها
ثلاثة آلاف درهم لانه لما قال او لا بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم و
قبلت وقعت تطليقة بثلاثة آلاف درهم فلا يجب المال بالثانية والثالثة
بقه الثاني والثالث صريحا وصريح الطلاق يباحق البائن. رجل قال لامرأته بعت
منك امرأك بالف درهم فقالت في المجلس اشترت نفسي يقع الطلاق بالف درهم
ولو قال لها بعت منك هذا الثوب بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت
ثم طلقها يقع تطليقة رجعية وبيع الثوب بالنفقة باطل لجهالة النفقة. رجل
باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وبجميع مالها في البيت غيرها عليها من القميص
فقالت اشتريت وعليها حل وثياب كثيرة يقع طلاق بائن بما يكون في البيت
وجميع ما يكون عليها من الثياب والحل يكون للمرأة لان لفظة ما في البيت
لا يتناول ما عليها من الثياب والحل فلا يستحقها الزوج. رجل باع من امرأته

تطليقة بما لها عليه من المهر والزوج يعلم انه لامر لها عليه يقع واحدة رجعية
 بغير بدل امرأة قالت لزوجها اشتريت نفسي منك بما اعطيت او قالت اشترى
 نفسي منك بما اعطيت وارادت الايجاب لا العدة فقال الزوج اعطيت يقع
 الطلاق لان مطلوب المرأة من الزوج الطلاق فكان تقدير كلامها كأنها قالت
 اشتريت نفسي فاعطى الطلاق فاذا قال اعطيت صح ان ذلك جوابا لكلام
 المرأة. قوم قالوا لامرأة اشتريت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال
 من المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فقالوا للزوج بعت انت فقال نعم قالوا
 الخلع ويبطل الزوج عن المهر وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك منه لأنها لا تشتري نفسها
 الا من زوجها. امرأة ارادت الخلع فاجتمع قوم وقالوا للمرأة اشتريت نفسك بجميع
 الحقوق التي عليه فقالت اشتريت وقالوا للزوج بعت فقال بعت وفي ضميره بيع
 متاع البيت فانها تطلق قضاء لانه قال بعت جوابا لكلامهم والجواب يتضمن اعادة ما
 في السؤال والله اعلم

فصل في الخلع بالفارسية

رجل قال لامرأته كل شئ سألني الله تعامن اجلك بسبب المهر وغيره ترافر وختم
 بأن طلاقه كه أن تو است فقالت المرأة اشتريت قالوا الا يقع الطلاق لانه باع منها
 ما هو حقها فلا يصح. كما لو قال لغيره بعت منك خادمك هذا بعيدى هذا. امرأة
 سألت الطلاق فقال الزوج مرا فر وخذ اين زرد سراى بدان طلاق كه ترا سوى منست
 فقالت فرو ختم فقال الزوج خريدم طلقت ثلثا لان الطلاق الذي لها عند الزوج ثلث
 يقع جميع ما عنده من الطلاق كما لو قال لها خويشتن خريدى بما لك عندى من الودعة
 يدخل فيه كل ودعة كانت لها عندك. رجل قال لامرأته خويشتن را زين شوى بهر

كابين كه تراست بر وی و مهر هزینة عدة كه واجب شود ترا بر وی بسبب طلاق
 اخیه فقالت اختم ثم قيل للزوج انه يجدي فقال انه يجديم يتم الخلع بينهما
 لانهما صرحا بما هو فارسية الخلع رجل طلق امرأته رجعيًا ثم اراد الخلع فقالوا للمرأة
 خويشتن را ازین مرد بکابین و هزینة عدة بیک طلاق انه يجدي فقالت انه يجديم
 فقيل للزوج تویك طلاق دادی فقال دادم قال بعضهم يقع تطليقة رجعية وقال
 بعضهم يقع واحدة بائنة وهو الصحيح لان قول الزوج خرج جوابا للكلام المرأة قوم قالوا
 لامرأة دخل بها زوجها بهر حق كه زنان را بر مردان بود بیک طلاق خويشتن خريدی فقالت
 خريدم فقال الزوج بیک طلاق سنت دادم يقع واحدة رجعية لأن البائن لا يكون سنيا فيكون مبتدئا
 وهذا الجواب على رواية الأصل اما رواية الزيادات البائن سيفي فينبغي ان لا يكون مبتدئا
 رجل قال لامرأته بهر حق كه زنان را بر كردن مردان بود تو خويشتن را از من خريدی فقالت
 خريدم فقال الزوج و اكون لا يقع الطلاق لان هذا الكلام قد يذكركم للرد فلا يجعل ايقاعا
 بالشك رجل قال لامرأته خويشتن از من خريدی فقالت خريدم فقال الزوج فروختم
 يقع واحدة بائنة وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم ان كان عليه مهر يبرأ وان
 لم يكن عليه شيء لا شيء عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه وقد ذكرنا هذا فيما
 اذا اختلفا بلفظة البيع والشراء بالعربية فكذا اذا كان الخلع بلفظة البيع والشراء بالفارسية
 رجل قال لامرأته خالعتك ونوى به الطلاق يقع به الطلاق ولا يبرأ عن المهر لا نقول به
 خالعتك من الكنايات وفي غيرها من الكنايات يقع واحدة بائنة ولا يبرأ عن المهر فكذلك
 مهنا ولو قال لها خويشتن از من بخر فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يقع الطلاق
 وكذا لو قال بالعربية اشتري نفسك مني ولو قال لها اختلي فقالت اختلعت يقع
 الطلاق عليها عند أكثر المشايخ رج والفرق ان قوله اختلي امر بايقاع الطلاق بلفظ

الخلع فاذا اريد كرا البديل صار كانه قال لها ابني نفسك ولو قال لها ابني نفسك فقالت
 ابنت يقع الطلاق. واما قوله اشترى نفسك منه وقوله بالفارسية خويشتن بخرا من امر بالمعاوضة
 فاذا اريد كرا البديل لم يصح الامر بالمعاوضة بقى كلام المرأة فلا يقع الطلاق. ولو قدر
 البديل فقال خويشتن بخرا كابين ونفقة عدت او قال لها بالعربية اشترى نفسك
 مني بمهرك ونفقة عدت فقالت بالعربية اشتريت او قالت بالفارسية خريدا
 يتم الخلع. امرأة قالت لزوجها بالفارسية خويشتن خرمي بما اعطيت فقال الزوج
 اعطيت يقع الطلاق ولا تنوي المرأة. ولو قالت خويشتن خرمي بما اعطيت فقال
 الزوج اعطيت لا يصح الخلع ولا تنوي المرأة لان قولها بالفارسية خويشتن
 خرمي ايجاب لا يحتمل العدة وقولها خويشتن خرم عدة لا يحتمل الايجاب انما
 يد كوفي الايجاب خويشتن مي خرم كما يد كوفي الشهادة كواهي ميدهم ولا يقع
 كواهي دهم. واما قولها بالعربية اشترى نفسي محتمل الايجاب والعدة وتنوي في
 ذلك. ولو قالت لزوجها خويشتن ار تو خرمي بهري ونفقة عدت دادى فقال الزوج
 اري يقع الفرقة بينهما لان قولها خويشتن خرمي ايجاب بمنزلة قولها خريدم وقول
 الزوج اري جواب كانه قال دادم. ولو قال الزوج اري بيديم لا يقع الطلاق لان
 هذا ليس بقبول. رجل خلع امرأته ثم قالت بالفارسية ديكر بده فقال الزوج دادم
 يقع تطليقه اخرى لان قولها ديكر بده طلب للطلاق وقول الزوج دادم يصلح جوابا
 وقال بعضهم يقع الثلث كانهما قالت اوقع الباقي. والصحيح هو الاول. رجل باع
 من امرأته تطليقة بمهرها ونفقة عدتها فاشترت ثم قال الزوج من ساعته هر سه
 هر سه قالوا يخاف ان يقع الثلث لان قوله هر سه ينصرف الى الطلاق كانه قال اوقت
 الثلث. رجل خالع امرأته بتطليقة فقال له رفقاؤه لم فعلت هذا فقال بالفارسية

رويته باد لا يقع بهذا الكلام شيء آخر وقد مر هذا في قوله طلاق داهه باد رجل
 خالع امرأته فقيل له كم نويت فقال ما تشاء ان لم ينو الزوج شيئاً طلقت واحدة
 لان الزوج لم يوقع الطلاق وانما فوض اليها المشيئة فلا يقع به طلاق آخر امرأة
 قالت لزوجها اخلعني وقالت بالفارسية سه خواهم فقال الزوج سه باد خلعها
 بتطبيقه يقع واحدة لان قول الزوج اولاهه باد ليس بايقاع. امرأة قالت لزوجها
 خويشتن از تو بكايين وهزينه عدى خريدم فقال الزوج دست كوتاه كردم قال
 بعضهم لا يقع شيء. ولو قالت خويشتن از تو بهمه حقه خريدم فقال الزوج دست
 بازداشتيم حكمه عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه قال يتم الخلع
 لان الناس يريدون بهذا ومثله الجواب امرأة قالت لزوجها وهبت منك حقه
 چنگ از من باز دار فقال چنگ از تو بازداشتيم قال ذلك ثلث مرات قال بعضهم
 يخاف انها تطلق ثلثا وقال الفقيه ابو الليث رح يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير
 قوله خلعت سبيلك والواقع به بائن والبائن لا يلحقه البائن. امرأة قالت لزوجها
 بعت طلائي او وهبت او قالت ملكك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع
 شيء لانها لا تملك الطلاق فلا تملك بيع الطلاق وهبته. رجل قال نخسته ياك طلاؤم خريدم
 بمن فروختي بدان كايين كه اورا بر تو است فقال الزوج فروختم ولم يقل الاب قبلت
 لا يقع شيء. امرأة قالت لزوجها كايين ترا بخشيدم چرا چنگ باز دار قالوا ان طلقها
 سقط المهر وان لم يطلق لا يسقط. رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بمهر ك
 ونفقة عدتك بمثل ما جاء جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت. امرأة ابرأت
 زوجها عما الها عليه على ان يطلقها فطلقها جازت البراءة والا فلا ولو ابرأت عما لها

عليه على أن لا يتزوج عليها امرأة فالبراءة جائزة والشرط باطل. قال الحكم أبو الفضل ر ج
كل شيء يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه جائزة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه
الجعل فالبراءة جائزة والشرط باطل والعبة والصدقة مثل البراءة. رجل قال لامرأة
طلاق توادد خريدي خويشتن رافقت خريدم خويشتن رابسه بارازني هشتم فقال
الزوج رسيه ان اراد الزوج بقوله رسيه اجازة لما قالت المرأة يقع الثلث وان لم يرد به الا
لا يقع الا واحدة رجعية والله اعلم بالصواب

باب الظهار

الظهار تشبيه المذكوحة بالمحرمة على سبيل التأييد بنسب او رضاع او صهرية وحكمه
حرمة الوطى والدواعى الى غاية الكفارة. رجل قال لامرأته انت على كظهر امي ولم ينوشيا
او نوى به الطلاق او التحريم او الظهار يكون ظهارا. وقال أبو يوسف ومحمد ر ج ان نوى به
التحريم بالطلاق يكون طلاقا. وان قال عنيت به الكذب لا يسع لها في القضاء ان تصدقه
ويمكنه ويسعها فيما بينها وبين الله تعالى. وهذا جملة مسائل احلها هذه. والثانية
ان يقول لها انت مثل امي ولم يقل على ولم ينوشيا لا يلزمه شيء في قولهم. ولو قال
انت على كاحي او مثل امي ونوى به البر والكهنة لا يلزمه شيء وان نوى الظهار
كان ظهارا وان لم ينوشيا لا يلزمه شيء في قول ابي حنيفة ر ج. وقال محمد ر ج هو
الظهار وعن ابي يوسف ر ج في رواية لا يلزمه شيء كما قال ابو حنيفة ر ج. و
في رواية يكون يمينا ان تركها اربعة اشهر ولم يقربها بانت بتطليقة وان نوى
الطلاق او الظهار فهو على ما نوى وان لم ينوشيا لا يلزمه شيء في قول ابي حنيفة ر ج
وقال محمد ر ج وهو رواية عن ابي يوسف ر ج انه يكون ظهارا. وفي رواية اخرى
عن ابي يوسف ر ج انه يكون ايلاء. وان نوى به التحريم اختلفت الروايات فيه

والصحيح انه يكون ظهارا عند الكل. والمسئلة الثالثة اذا قال انت حرام كامي ونوى به الطلاق او الظهار او الایلاء فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يكون ظهارا في قول محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف عن ابي حنيفة رح يكون ايلاء. وذكر الخصاص رح الصحيح من مذهب ابي حنيفة رح ما قال محمد رح والرابعة اذا قال لها انت علي حرام كظهر امي فانه يكون ظهارا. وقال ابو يوسف ومحمد رح ان نوى الطلاق او الایلاء فهو على ما نوى الا ان عند محمد رح اذا نوى الطلاق يكون طلاقا لا غير وعند ابي يوسف رح يكون طلاقا وظهارا وهو كما لو طلق ثم ظاهر او ظاهر ثم طلق فانه يكون طلاقا وظهارا. ولو قال لامرأته انت علي كالميتة والدم لحم الخنزير اختلفت الروايات في هو الصحيح انه اذا لم ينو شيئا يكون ايلاء وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهارا. ولو قال لها انت علي كفخذ امي او بطنها او فرجها يكون ظهارا. والاصل فيه انه اذا اشبهها بما لا يحل النظر فيه من اعضاء الام يكون ظهارا ان شبهها بما يحل النظر اليه كالشعر والوجه والراس واليد والرجل لا يكون ظهارا. ولو قال انت علي كركبة امي فالقياس يكون مظاهرا ولو قال لها فخذ لك علي كفخذ امي او براسك علي كراس امي لا يكون ظهارا. ولو قال لها انت علي كظهر امك يكون ظهارا. ولو قال كظهر ابنتك ان كان دخل بها يكون ظهارا والا فلا وان شبهها بامرأة الاب او الابن يكون ظهارا كما لو شبهها بالام ولو شبهها بمزينة الاب او الابن قال محمد رح لا يكون ظهارا وقال ابو يوسف رح يكون ظهارا وهو الصحيح. ولو شبهها بامرأة او ابنة امرأة قد زنى بها يكون ظهارا ولو قبل اجنية بشهوة ولو نظر الى فرجها بشهوة ثم شبه امرأته بام تلك المرأة وابنتها لا يكون ظهارا في قول ابي حنيفة رح قال ولا يشبه هذا الوطى. ولو شبهها بغير امرأة

لا تحل له في الجملة كالمجوسية والمردة ومنكوحة الغير لا يكون ظهارا. وكذا التشبيه
بالرجل اي رجل كان. ولو قال انت علي كظهر امي ان شاء الله لا يكون ظهارا كما لا يكون طلاقا
ولو قال انت علي كظهر امي ان شاء فلان. او قال انت علي كظهر امي ان شئت فهو على المشيئة
في المجلس. ولو ظاهر من امته او ام ولدن يكون باطلا لا يحرم عليه وطئها. والمرأة اذا ظهرت
من زوجها كان باطلا لا يلزمها الكفارة كما الواضات الطلاق الى زوجها. قال ابو يوسف
يلزمها الكفارة. اذ اكرار الظهار على امرأة يلزمه بكل ظهار كفارة. وكذا الوطأ من اربع نسوة يلزمها
بكل امرأة كفارة. وظهاره الاخرس بالكتاب والاشارة المعروفة لازم. ولو ظاهر موقتا بان قال
انت علي كظهر امي اليوم والشهر والسنة يصير مظاهرا في الحال فاذا مضى ذلك الوقت بطل. ولو قال
الاجنبية اذ اتزوجتك فانت علي كظهر امي فتزوجها يكون مظاهرا. ولو قال اذ اتزوجتك فانت طالوة
ثم قال اذ اتزوجتك فانت علي كظهر امي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانهما يقعان في
حالة واحدة. وكذا لو قال اذ اتزوجتك فانت علي كظهر امي وانت طالق فتزوجها لزماه جميعا
ولو قال اذ اتزوجتك فانت طالق وانت علي كظهر امي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار
في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه ر. لزماه جميعا. وهذا بناء على ان الترتيب في التعليق يوجب
الترتيب في النول عند ابي حنيفة ر. وقال صاحباه ر. لا يوجب فاذا وقع الطلاق او لا
عند ابي حنيفة ر. والمباني لا تكون محلا للظهار فلا يلزمه الظهار اما اذا انال الظهار او لا
سبق الظهار لا يخرجها من ان تكون محلا للطلاق فيقع الطلاق ايضا. اذا ظاهر من امرأته ثم
طلقها ثلثا ثم تزوجها بعد زوج آخر كان مظاهرا لا يحل له وطئها قبل التكفير لان وقوع الفرقة لا ^{يبطل}
الظهار وكذا لو ارتدت. والعياذ بالله ثم اسلمت فتزوجها وان ارتد امعا والعياذ بالله
ثم اسلم فمعا على الظهار في قوا ابي حنيفة ر. وكذا الوطأ من امرأته وهي امه ثم اشترها لا يحل
له وطئها قبل التكفير وكذا لو اعتقها ثم تزوجها ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت علي

كظهره ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار في العدة لا يلزمه الظهار لانه لو منجز الظهار
في هذه الحالة لا يصح فكذا اذا صار المعلق منجزا عند الشرط. وكفارة الظهار مذكورة
في كتاب الله تعالى. المظاهر الذي يكفر ورفع الامر الى القاضي يحبس به القاضي حتى يكفر او يطلق ^{الله} ^{العلم}

باب الایلاء

الایلاء منع النفس عن قربان المنكوحة منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى او غير من طلاق او عتاق
او صوم او حج ونحو ذلك مطلقاً او موقتاً باربعة اشهر في الحرائر وشهرين في الاماء من غير ان
يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث فان تخلل لا يكون مولياً. وصورة ذلك ان
يقول للحره والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوماً او قال سنة الا يوماً فانه لا يكون مولياً
ما لم يوجد اليوم المستثنى. وكذا لو قال والله لا اقربك حتى يقدم فلان لا يكون مولياً
لانه يتوهم قدومه في المدة. وكذا لو قال والله لا اقربك حتى تموت فلان لا يكون
مولياً لاحتمال الموت فلان في المدة. ولو حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال او حتى تطلع
الشمس من مغربها يكون مولياً استعسافاً. ولو قال والله لا اقربك حتى اعتق عبدي هذا
او حتى اطلق فلانة يكون مولياً في قول ابي حنيفة ومحمد. ولو قال والله لا اقربك حتى تموت
او حتى اموت او حتى تقتل او حتى اقتل يكون مولياً ولا يكون مولياً الا بالحلف على الجماع
في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون مولياً. رجل قال لامرأته والله لا لمس
جلدي جلدي لا يكون مولياً لانه يحنث في يمينه بالمس بدون الجماع في الفرج. ولو قال
لا لمس فرجی فرجک يكون مولياً لانه يراد بهذا الكلام الجماع. ولو قال اكربا توخسپم فانت
طالق ولم ينوش شيئاً يكون مولياً لان مراد الناس من هذا الجماع فان نوى المضاجعة لا يكون
مولياً فان ضاجعها ولم يجامعها كان حاثاً. ولو قال اكر من دست بزن فراز كنم تا يكسال
نعلی كذا ولم يقربها اربعة اشهر تبين بتطبيقه لانه يراد به في العرف الجماع. ولهذا الوجها

فالسنة فيما دون الفرج لا يحث في يمينه. ولو قال لامرأته ان قربتك او دعوتك الى
 فراشي فانت طالق لا يكون موليا لانه يمكنه قربانها من غير وقوع الطلاق بان يدعوها
 الى الفراش فيحث ثم يقربها بعد ذلك من غير ان يحث بالقربان. ولو قال لامرأته ان
 اغتسلت من جنابتي ما دمت امرأتى فانت طالق ثلثا واعاد هذا القول وكانت المرأة
 حاملا ولم يقربها بعد هذه المقالة حتى وضعت حملها بعد اربعة اشهر فصاعد فانها
 تبين بولادة عند انقضاء اربعة اشهر لانه كان موليا وينقض عدتها بوضع الحمل فان
 تزوجها بعد ذلك لا يكون موليا ولو قربها لا يحث لان اليمين كانت موقفة الى بقاء
 النكاح وبعد ما وقعت تطليقة بالايلاء لا يقع عليها طلاق آخر وان مضت مدة ايلاء
 اخرى قبل وضع الحمل لان المبانة بالايلاء لا يقع عليها الطلاق بحكم ذلك الايلاء وان
 كانت في العدة ما لم يتزوج ههنا وان تكرر الكلام الا ان مدة الكل واحدة وفي المدة
 الواحدة لا يقع الاطلاق واحد. ولو قال لها ان قربتك الى سنة فانت طالق ثلثا
 واراد حيلة ان لا يقع الثالث فالحيلة له ان يدعيها اربعة اشهر حتى تبين
 بتطليقة ثم يمكث ثمانية اشهر تمام السنة ثم يتزوجها نكاحا مستقبلا فاذا
 قربها لا تطلق فلا يقع الثالث لانها لا تطلق ثلثا قبل السنة لعدم القربان و
 بعد تمام السنة لا يبقى اليمين. ولو قال لها ان قربتك ابدا فانت طالق ثلثا فلا
 حيلة له في هذا لانه ان قربها تطلق ثلثا وان لم يقربها يقع عليها بمضي اربعة اشهر
 تطليقة فاذا تزوجها بعد ذلك يكون موليا. رجل قال لامرأته والله لا اقربك سنة
 فمضت اربعة اشهر وبانت بتطليقة ثم تزوجها فمضت اربعة اشهر اخرى من وقت
 التزوج يقع عليها تطليقة اخرى لان اليمين باقية فان تزوجها مرة اخرى مضت
 اربعة اشهر اخرى لا يقع عليها طلاق آخر لان اليمين كانت موقفة الى سنة ولم

لم يبق بعد هذا التزوج الى تمام السنة اربعة اشهر فلا يقع عليها طلاق آخر رجل قال لامرأته ان
 قريبك فبدي هذا فمضت اربعة اشهر وخلصته الى القاضي ففرق بينهما ثم اقام العبد^{البينة}
 انه حر الاصل فان القاضي يقضيه بحريته ويبطل الايلاء ويرد المرأة الى زوجها لانه تبين
 انه لم يكن موليا. رجل قال لامرأته والله لا اقربك في هذا البيت لا يكون موليا. رجل قال
 لامرأته انك لو ابدت ربا ثم افاضت طالق واراد به خطرا لجماع على نفسه يكون موليا وان لم يرد به
 خطرا لجماع وانما اراد به انه لا حاجة له الى جماعها لا يكون موليا. وكذا لو لم يفوشيا لا يكون موليا.
 رجل الى امرأته ثم قال اشركت في ايلائك هذه لامرأة له اخرى لا يكون موليا من الثانية ولو اشركا
 في الظهار صح اشراكه لان الكلام الاول قد تم فلا عليك تغييره وفي الظهار باشتراك الثانية لا يتغير حكم
 الاول وفي الايلاء يتغير لانه لو صح الاشراك في الايلاء يتعلق الحث بقربانهما جميعا فلا يصح اشراكها
 رجل قال لامرأتين له والله لا اقربكما يكن موليا منهما حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب يقع
 على كل واحدة تطليقة. ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما كان موليا من واحدة حتى لو مضت^{اربعة}
 اشهر يقع الطلاق على احدتهما. رجل الى امرأته ثم طلقها ثلثا ثم تزوجها بعد زوج آخر لا يكون موليا
 وليس الايلاء كالظهار لان الايلاء تعليق الطلاق بعدم القران فيتعبد بالملك القائم
 وبالطلقات الثلث يبطل ذلك الملك بخلاف الظهار لانه محرم الغاية وليس بطلاق وعلى
 قول زفرج لا يبطل الايلاء بالطلقات الثلث رجل الى امرأته ثم طلقها تطليقة بائنة ان
 مضت اربعة اشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقت اخرى بالايلاء وان انقضت^{تتها} عدتها
 ثم تمت مدة الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء فعدة الطلاق ومدة الايلاء كفرسي رهان ايها
 سبق كان الحكم له. رجل الى امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلاء
 على حاله حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الايلاء يقع عليها تطليقة
 اخرى بحكم الايلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان موليا

لكن يعتبر مدة الإيلاء من وقت التزوج. رجل آمن امرأته بعدما طلقها تطليقة بائنة
لا يكون موليا. رجل آمن امرأته وبينهما مسيرة أربعة أشهر وأكثر وهو مريض
لا يقدر على الجماع كان فيث به باللسان عندنا يقول فئت اليها فان فاء بلسانه ثم برأ
في أربعة أشهر يبطل ذلك الفئ ولا يكون فيثه إلا بالجماع. وان كان للمولود محبوبا بحق لا يعتبر
الفئ باللسان وان كان محبوبا ظلما بغير حق جاز ان يكون فيث به باللسان ويكون بمنزلة
الغائب والمريض. ولو فاء المريض بقبيله لا بلسانه لا يعتبر المولود اذ جامع امرأته فيما
دون الفرج لم يكن ذلك فيثا والله اعلم

فصل في الفرقة بين الزوجين بملك احد هما صاحبة بالكفر

رجل اشترى امرأته او شيئا منها بطل النكاح فان طلقها قبل ان يمضي مدة تنقض فيها
العدة لا يقع الطلاق لان الطلاق لا يقع الا في النكاح او في عدة النكاح والمملوكة تصلح لولاها
بملك اليمين فلم يكن عليها العدة لا بحق المولى ولا بحق الشرع. ولو اعتقها بعد اشتراها
ثم طلقها قبل ان يمضي مدة تنقض فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول محمد رح وابي يوسف
الاول رح ثم رجح ابو يوسف رح عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر رح وعليه الفتوى. رجل
قال لامرأته الامة انت طالق المسنة ثم اشتراها فجاء وقت السنة لا يقع الطلاق. وكذا
لو اءل منها ثم اشتراها فانقضت مدة الإيلاء وكذا لو علق طلاقها بشرط ثم وجد الشرط
بعد ما ملكها لا يقع الطلاق. وان اعتقها بعد ما اشتراها ثم جاء وقت السنة وانقضت
مدة الإيلاء او وجد الشرط يقع الطلاق في قول محمد رح وفي قياس قول ابى يوسف رح
لا يقع وعليه الفتوى. حرة اشترت زوجها او شيئا منه بطل النكاح فان اعتقت
زوجها ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق في قول ابى يوسف رح الاخر وتطلق في قوله
الاول وهو قول محمد رح ولو قال العبد لامرأته الحرة انت طالق المسنة ثم

ملكت زوجها فجاء وقت السنة يقع عليها الطلاق لان الحرة لا تحل لعبد ما فيظهر وجوب
 العدة وتكون محلا للطلاق بخلاف الفصل الاول منكوحه ارتدت والعياذ بالله ^{حكم}
 عن ابي نصر وابي القاسم الصفار رحمهما الله لا يقع الفرقة بينهما حتى لا تنصل الى مقصودها
 ان كان مقصودها الفرقة. وفي الروايات الظاهرة يقع الفرقة وتحبس المرأة حتى تسلم ويحدد
 النكاح سد لهذا الباب عليها. رجل علق طلاق امرأته بدخول الدار ثم ارتدت والعياذ بالله
 وبحق بدار الحرب ثم دخلت الدار لا يقع الطلاق عليها في قول ابي حنيفة رحم. وكذا لو اly منها
 وبحق بدار الحرب ثم انقضت مدة العدة لا يقع الطلاق. ولو طلقها بعد للحاق بدار الحرب
 لا يقع الطلاق فان عاد الى دار الاسلام مسلم او هي في العدة وطلقها بعد ما خرج من دار الحرب
 لا يقع الطلاق في قول ابي يوسف رحم. الا في يقع في قوله الاول وهو قول محمد رحم. والمرأة اذا ارتدت
 والعياذ بالله وكفحت بدار الحرب وظلقت زوجها ثم عادت الى دار الاسلام مسلمة لا يقع الطلاق
 في قول ابي حنيفة رحم لسقوط العدة عنها بالحقوق بدار الحرب وفي قول صاحبيه رحم يقع الطلاق
 لبقاء العدة وانما لا يقع قبل العود الى دار الاسلام لاختلاف الدارين. الصغيرة المسلمة اذا
 كانت تحت زوج ارتد ابوها عن الاسلام والعياذ بالله لم تبين من زوجها فان لحقها بها بدار
 الحرب بانت وان ارتد الاب والعياذ بالله وبحق بها بدار الحرب وامها ماتت في دار
 الاسلام مسلمة او مرتدة لم تبين الصغيرة من زوجها. نصرانية صغيرة تحت مسلم
 تمجس ابوها وامها نصرانية قد ماتت او هي حية لم تبين الصغيرة من زوجها
 تمجس الابوان بانت من زوجها وان لم يلحقها بدار الحرب مسلمة بالغلة ثم
 مسلم صارت معتوهة فارتد الابوان وكقباها بدار الحرب لم تبين من زوجها
 تزوج نصرانية صغيرة لها ابوان نصرانيان فبلغت وهي لا تعقل النصرانية
 من الاديان ولا تصف بانت من زوجها. وكذا الصغيرة المسلمة باسلام الابوان

اذا بلغت وهي لا تعرف الاسلام ولا تصف تبين من زوجها كانها ارتدت ولهذا اختار
 الاتقياء والصلحاء استيصال المرأة وهو حسن لكن ينبغي ان يكون الاستيصال على وجه
 الاستفهام تيسير الوصف عليها فان قالت انا اعقل الاسلام واقد رعى الوصف
 ولا اصف قالوا تبين من زوجها انها تركت ركن الاسلام وهو الاقرار باللسان عند
 الحاجة من غير عند فتكون مرتدة فان قالت انا اعقل الاسلام ولا اقد رعى الوصف اختلفوا
 فيه قال بعضهم تبين من زوجها لان الجهل ليس بعذر وقال بعضهم لا تبين لان ردة
 السكران لا تصح استحسانا مع ان سببها معصية باشرها عن اختيار فلان لا تعتبر ردة
 هذه كان اول الصبي الذي يعقل ارتدادها يصح ويوجب الفرقة في قول ابي حنيفة ومحمد
 وكذا ارتداد الصبية التي تعقل اذا بلغ الصبي عاقلا وهو لا يصف الاسلام يكون مرتدا
 الا انه لا يقتل كالمرءة على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد يصح رده ولا يقتل صبي نصراني في روجه ابو
 نصرانية فاسلمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام فاذا عقل يعرض عليه
 الاسلام فان اقر بالفرق القاضي بينهما كما لو كان بالغيا يعرض الاسلام عليه فان اقر بفرق بينهما زوجان
 مسلمان ارتد افعال يقع الفرقة بينهما استحسانا حتى لو اسلم اكان النكاح قائما بينهما الذي
 اذا انتقل من دين الى دين لا يتعرض له وقال الشافعي رح يؤمر ان يسلم او يعود الى دينه
 الاول فان لم يفعل حتى مضت ثلث حيض تبين امرأته حربة خرجت اليها مسلمة
 وترك زوجها الحربي في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا لو خرج الحربي اليها مسلما
 وترك امرأته كافرة في دار الحرب يجب عليها المدة الا انها ان خرجت مسلمة مراغبة فلا عدة عليها
 في قول ابي حنيفة رح قال صاحباه رح يجب عليها العدة وكذا لو خرج احدهما ذميا يقع
 الفرقة وان خرج احد هما مستأمن لا يقع الفرقة وان خرجا بائنا فاسلمت المرأة في
 رواية هي امرأته حتى تحيض ثلث حيض وفي رواية يعرض الاسلام على الزوج فان

اي فرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام عليه لا يقع الفرقة حتى تمحيض ثلث حيض
 اذ اسلم احد الزوجين في دار الحرب يتوقف الفرقة بينهما على مضي ثلث حيض
 ذمية اسلمت في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها فان اسلم والا فرق القاضي
 بينهما ويكون طلاقا في قول ابى حنيفة ومحمد رح. وقال ابو يوسف رح لا يكون طلاقا
 وان اسلم الزوج وامرأته حرية او مجوسية يعرض الاسلام عليهما فان اسلمت و
 الا فرق بينهما ولا يكون طلاقا. وان كانت كتابية يبقى النكاح بينهما على حاله
 وردة احد الزوجين لا تكون طلاقا. وقال محمد رح ردة الزوج طلاق قيا ساعدا اباء
 الزوج والله اعلم

فصل في اللعان

اللعان لا يجري الا بين زوجين حريين مسلمين عاقلين بالغين غير محمد ودين
 في قذف لان اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالايان فلا يجري اذا لم يكونا من
 اهل الشهادة او لم يكن احدهما من اهل الشهادة ومع اهلية الشهادة يراعى العفة
 والاحصان في جانب المرأة. ويجري اللعان بين الفاسقين والاعمى لانهما من اهل
 الشهادة ينقصد النكاح بحضرتيها. وسبب اللعان قذف الزوجة قذبا يوجب الحد
 في الاجانب فاذا تحقق السبب وامتنع اللعان لمعنى من قبل المرأة بان كان الزوج
 حرا عاقلا مسلما بالغ غير محمد ود في القذف والمرأة امة او كافرة او صغيرة او مجنونة
 او خرساء او غير عفيفة او موطوءة بشبهة لا يجري اللعان ولا يجب حد القذف
 على الرجل. وان امتنع اللعان لمعنى من قبل الزوج ان كان الزوج اهلا لوجوب الحد
 كان عليه حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو قائم مقام حد
 الزنا في جانب المرأة. وان كان محمد ودين في قذف كان عليه حد القذف وان لم يكن الرجل

أهلاً لوجوب الحد عليه كما لا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرائط اللعان
 فيهما ثم طلقها بائناً وثلاثاً سقط اللعان ولا يجب الحد وكذا لو تزوجها بعد ذلك و
 ان طلقها رجعياً لا يسقط اللعان. وصورة اللعان ما نص الله تعالى كتابه. رجل قد
 امرأته وهما من أهل اللعان ولم ترفع الأمر إلى القاضي فيه امرأته وان رفعت الأمر إلى القاضي
 بين القاضي بالرجل فيحلفه كما ذكر الله تعالى كتابه. وروى الحسن بن روح عن أبي حنيفة
 رحمه الله يشرط لفظه الوجه فيقول فيما ريتك من الزنا. وذكر الكرخي رحمه الله إذا ذكر لفظ المغايب
 وأشار كقولهم يحلف المرء وإيهما نكل عن اللعان يحبس القاضيه حتى يلتعن كما التعن صاحبه.
 وقال الشافعي رحمه الله إذا اقترنت المرأة بعد لعان الزوج يقام عليها حد الزنا. وإن ادعت المرأة
 على زوجها القذف وأكراه الزوج ما قامت البينة على القذف لا عن القاضي بينهما عندنا لأن
 الثابت بالبينة كالذات عياناً. وإذا التعنوا وفرغ من اللعان ففرق القاضي بينهما ويكون طلاقاً
 ولها النفقة والسكنى ما دامت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما فهي امرأته عندنا. ولذا
 نفى الرجل قبل امرأته وقال هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال فإن جاء
 بولد ستة أشهر فذلك لا احتمال أن الولد حدث بعد النفى وإن جاءت به لأقل من
 ستة أشهر فذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه رحمه الله لا عن القاضي بينهما ويلزم
 الولد أمه. امرأة ولدت ولدين في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفى الثاني يلزمه الولد ^{عنها} واليلا
 في الثاني الاول وأقر بالثاني لزماه وعليه حد القذف. وإن نفاهما ثم ماتت أحدهما قبل
 اللعان لا عن علي بن الحجي وهما ولداه وكذا لو ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاها الزماه ولا عن
 علي بن الحجي منهما. وإن ولدت ولداً فنفاها ولا عن القاضي بينهما ثم ولدت من الغد ولد آخر لزمه
 الولد لأن جميعاً واللعان ماضٍ فإن قال بعد ذلك هما ابناي كان صادقاً لأحد عليهما وما دام
 المتلاعنان على اللعان ليس له أن يتزوجها فإن الكذب المشاعل عن نفسه بعد اللعان كان له

ان يتزوجها في قول ابي حنيفة ومحمد رحم. وكذا لو صارت المرأة بعد اللعان بصفة لو كانت عليها
لا يخرج اللعان بينهما بان زنت او ما اشبه ذلك كان له ان يتزوجها. ولو صدقت المرأة
زوجها قبل اللعان سقط اللعان ولا يجب الحمد واذا التحن الزوج ثلث مرات والمرأة كذلك
ففرق القاضيه بينهما لجار تفرقه ويقام الاكثر مقام الكل ويكون تارك اللسان وان فرق قبل
اكثر اللعان بينهما كانت الفرقة باطلة والله اعلم

باب العدة

الاعتدات ثلث المطلقة والموطوءة عن شبهة والمتوفى عنها زوجها. والاعتداد قد يكون ^{بالحض}
او ^{بالبعد} بالاشهر وقد يكون بوضع الولد وباسقاط سقطة سفلان خلقه او بعض خلقه ام
المطلقة رجل تزوج امرأة نكاحا جائزا وطلقها بعد الدخول او بعد الخلوة الصحيحة كان
عليها العدة ونفسير الخلوة الصحيحة في كتاب النكاح. وان كانت الخلوة فاسدة فان كان
الفساد لامر شرعي مع التمكن من الوطئ حقيقة كصوم الفرض وصلوة الفرض والاحرام كان عليها
العدة وان كان الفساد لمجرد عن الوطئ حقيقة لا يجب عليها العدة. وكذا لو طلقها قبل الخلوة وعدة
الطلاق تارة تكون بالحيض وتارة تكون بالشهور وتارة تكون بوضع الحمل. فان طلقها في حيضها
كان عليها الاعتداد بثلاث حيض كوامل ولا تحتسب هذه الحيضة من العدة كما لا تحتسب
من الاستبراء. ولو كان النكاح فاسدا ففرق القاضيه بينهما ان كان فرق قبل الدخول لا يجب
العدة وكذا لو فرق بعد الخلوة. وان غرق بعد الدخول كان عليها الاعتداد من وقت الفرقة
لا من وقت الوطئ. وكذا لو كانت الفرقة بغير قضاء. ولو كانت المطلقة صغيرة او ايسة وهي حرة
فعدتها ثلثة اشهر واختلفوا في حد الایاس قال بعضهم ان كانت بنت خمس وخمسين
سنة ولا تحيض فهي ايسة رومية كانت او غير رومية وعليه الفتوى. والتي لم تحض قط فهي
بمنزلة الصغيرة تصد بالاشهر. فان طلقها زوجها غرة الشهر تصد ثلثة اشهر بالاهلة. وان طلقها

في خلال الشهر قال ابو حنيفة ربح تعتد ثلثة اشهر بالايام كل شهر ثلثون يوما وقال صاحباه
 ربح تعتد بعد ما مضت بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالاهلة ويكمل الشهر الاول
 ثلثين يوما بالشهر الاخر وحسب هذا المسائل كثيرة وان كانت المعتدة عن الطلاق او الوطئ
 عن شبهة او الموت حاملا فعدها بوضع الحمل سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة او
 جلت بعد الوجوب فان خرج منها اكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعا ينقطع حق الرجعة
 ولا يعمل لها ان تزوج احتياطا وان ولدت ولدين في بطن واحد ليس بينهما ستة اشهر
 تنقص عدتها بالولد الثاني لا بالاول وان كانت المعتدة مملوكة امة او مدبرة او مكاتبة
 او ام ولد وهي من ذوات الحيض فعدها في الطلاق والوطئ حيضتان وان كانت من ذوات
 الاشهر فعدها شهر ونصف شهر وان كانت حاملا فعدها بوضع الحمل واما الولد اذا اغتنتها
 مولاه او مات عنها تعتد بثلث حيض وان حرمت على مولاها بسبب لا يجب عليها العدة
 حتى تعتق لكن يزول فراش المولى عنها بالحرمه حتى لو ولدت ولدت الستة اشهر من وقت الحرمه
 لا يثبت النسب من المولى ما لم يدع مكاتب اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز
 المكاتب بقيا على النكاح لانها صار ملكا للمولى وان ادى الكتابة فعتق يفسد
 النكاح ولا عدة عليها لانها تحل لزوجها بملك اليمين وان مات المكاتب بعد
 ما اشترى اها ان مات عاجلا تبطل الكتابة ويصير ان مملوكين للمولى فله رجل ما
 عن امراته الامة فيلزمها الاعتداد بشهرين وخمسة ايام دخل بها ولم يدخل
 وان مات المكاتب عن وفاء ففسد النكاح لانه يعتق في اخر جزء من اجزاء حياته ^{وقته} ^{ملك}
 امراته فان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه
 تعتد بثلث حيض لانها المولود عتقت بموت السيد وان لم تكن ولدت منه كان
 عليها الاعتداد بحيضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على

الحرة اربعة اشهر وعشرا وحكي عن الشيخ الامام الاجل ابي بكر محمد بن الفضل رح انه
 قال تعتد اربعة اشهر وعشر ليال لان الله تعالى ذكر العشر منكر اوجع الميالي يذكربلفظ
 التذكير وجمع الايام يذكربلفظة التانيث فعلم قوله يزيد عدتها بلييلة واحدة
 وهذا اقرب الى الاحياط فان كانت المرأة امة فعدها شهران وخمسة ايام وان كانت
 حاملا فعدها بوضع الحمل حرة كانت او امة صبر مات وامرأته حامل ظهر حملها
 كانت عدتها بوضع الحمل استحسننا وقال الشافعي رح تعتد بالشهور وهو
 رواية عن ابي يوسف رح ولو جعلت بعد موته تعتد بالشهور في قولهم والمتوفى
 عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت تترث زوجها المطلق تعتد بابعد الاجلين
 وتفسير ذلك انها تعتد اربعة اشهر وعشر افيها ثلث حيض حتى لو اعتدت اربعة
 اشهر وعشر اولم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلث حيض ولو حاضت ثلث حيض
 قبل تمام اربعة اشهر وعشر لا ينقض عدتها حتى يتم المدة وقال ابو يوسف رح ينقض
 عدتها امرأة الفار بثلث حيض وسند كرمسائل الفار بعد هذا في فصل على حدة
 وكذا الرجل اذا طلق احدى امرأتيه بعينها بعد ما دخل بهما وهما من ذوات الحيض
 ثم مات ولا يعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة يستكمل فيها
 ثلث حيض وكذا لو طلق احدى امرأتيه ثلثا بغير عينها في صحته ثم مات قبل البيا^ن
 يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض وكذا لو قال لامرأ^{تين}
 له احد بكما طالق ثلثا ثم بين المطلاق في احدتهما في عرضه ومات قبل انقضاء
 العدة كان عليها الاعتداد بربعة اشهر وعشر يستكمل فيها ثلث حيض العدة ثان
 تنقضيان بمدة واحدة عندنا كانتا من جنس واحد او من جنسين صورة
 الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر وطئها الثاني ففرق بينهما

فحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني ان يتزوجها لانقضاء عدة الاول
وليس لغيره ان يتزوجها حتى تمحيض ثلث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني
في حق غيره. وان كان طلاق الاول رجعيا كان للاول ان يرجعها قبل ان تمحيض حيضتين
بعد تفريق الثاني لانها في عدة الاول ولا يبطأ حاجته تنقضي عدة الثاني وان حاضت ثلث
حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدتان جميعا. وصورة الثانية المتوفى عنها
زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدتان الاولى باربعة اشهر وعشر والثانية
بثلث حيض تراها في الاشهر

فصل في انتقال العدة

المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فانها تستقبل العدة
بثلث حيض ميتوته كانت او رجعية. وكذا الأيسة اذا اعتدت ببعض الشهر
ثم حاضت او حبلت تستقبل العدة في الحيض بثلث حيض وفي الحمل بوضع الحمل
ولو اعتدت المطلقة بحبضة او حيضتين ثم ارتفع حيضها لا تخرج من العدة ما
لم يتأسس فاذا ليست استقبلت العدة بالاشهر ولو اعتدت الأيسة بالاشهر ففرغت
من العدة وتزوجت بزواج آخر ثم حاضت او ولدت فعلى القول الذي للاياس حد
مقد وما ترى من الدم لا يكون حيضا لا يفسد نكاحها مع الثاني. وعلى القول الذي
ليس للاياس حد مقد وما ترى الأيسة من الدم يكون حيضا يفسد نكاحها
مع الثاني. رجل طلق منكوحته الأمة ثم عتقت في العدة فان كان الطلاق رجعيا تستكمل
عدة المحرث عند نالانه اذ ادخلها حال بقاء النكاح فازداد العدة وفي الطلاق البائ
عن
لا يزداد عدتها بالعق. وعند الشافعي رح لا يتغير عدتها في الوجهين. وان مات زوج
الأمة وعتقت في عدة الوفاة فعدها شهران وخمسة ايام لا تتغير كما لا تتغير بالعق

في الطلاق البائن والحرة المطلقة اذ مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعياً
 ينقلب عدتها عدة الوفاة. وان كانت مبتوتة فان كانت لا ترث زوجها لا ينقلب
 عدتها عدة الوفاة. وان كانت ترث تجمع بين الاشهر والحيض المتوفى عنها زوجها
 اذا ولدت لأكثر من سنتين من وقت الموت يحكم بانقضاء عدتها قبل الولادة
 بستة اشهر وزيادة فيجعل كأنها تزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة وحملت
 من الثاني. أم ولد مات مولاه وهي في نكاح رجل لا يلزمها عدة موت المولى فان
 طلقها زوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحرائر وان اعتقها وهي في العدة عن
 طلاق رجعي تتغير عدتها. وان كان الطلاق بائناً لا تتغير فان انقضت عدتها طلقها
 ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى ثلث حيض. وقال الشافعي رح حيضة واحدة
 وان كانت لا تحيض فثلثة اشهر وان كانت حائضاً فوضع الحمل ولو قسيت ابن
 مولاه فذلك ان اذ مات المولى وان مات زوجها ام ولد ومولاه ادين موتها اقل من شهرين
 وخمسة ايام لا يعلم ايها مات او لا اعتدت اربعة اشهر وعشرون ايام كان بين موتها
 شهران وخمسة ايام او اكثر اعتدت اربعة اشهر وعشرون ايام وان لم يعرف ما بين
 موتها ما يجمع بين عدة الوفاة وثلث حيض في قول ابي يوسف ومحمد رح. وقال ابو حنيفة
 رح تعتد اربعة اشهر وعشرون ايام لا يشترط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعياً ثم مات المولى
 فذلك ولا ترث هذه المرأة من زوجها. وقد يجب على المرأة اربع عدد. صورتها الامة الصغيرة
 طلقها زوجها رجعياً فانها تعتد بشهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت ينقلب عدتها
 الحيضتين فان اعتقها المولى في العدة تصير عدتها ثلث حيض. فان مات زوجها المطلق
 في العدة ينقلب عدتها اربعة اشهر وعشرون ايام الكافية اذا كانت تحت مسلم فعدها عدة
 المسلمة في الطلاق والوفاة. الحرة كالحرة والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها

في الموت والفرار في قول ابى حنيفة ربح الا ان تكون حاملا فتنتع من الزوج حتى تضع حملها
 وقال ابو يوسف ومحمد ربح عليها العدة المهاجرة لعدة عليها رجل اقرانه طلق امرأته
 منذ خمس سنين ان كذبته في الاسناد وقالت لا ادري كان عليها العدة موقت
 الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان عليها العدة
 من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر ان قصد يقها الا في
 افعال النفقة. أمحرمة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا تصدق في اقل من
 شهرين هو المختار المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او موته يعتبر عدتها من وقت
 الموت والطلاق عندنا الا من وقت الخبر رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت و
 ظهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق
 الاول. امرأة الغائب اذا خبرها رجل بموته واخبرها رجلان بحيوته فان كان الذي
 اخبرها بموته شهيدا عليه عاين موته او جنازته وكان عدل مؤسدا بها ان تستد وتزوج
 هذا اذا لم يقدح فان ارجاها تاريخ شهرين الحيوة متأخر شهرا فاما اوله رجل تزوج
 امرأة ودخل بها ثم قال كنت حائضا ان تزوجت فليبا قط في يدي باللق ثلاثا ولم اعلم انها ثيب
 يقع الطلاق باقراره ثم ان مدخله المرأة كان لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول و
 مهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطئ ولا نفقة لها لانها قد صدقت في وقوع
 الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في اليمين فله مهر واحد ولها النفقة والسكنى
 لانها تزعم ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول. رجل طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت
 حيضتين جامعها مكرهة ان جامعها وهو ينكر طلاقها يلزمها عدة مستقبلية وان كان
 مقرا بالطلاق وجامعها على وجه الزنا لا تستقبل العدة. وكذا الرجل اذا طلق امرأته باثنا
 او ثلاثا ثم اقام معها زمانا ان اقام وهو ينكر الطلاق لا ينقض عدتها وان اقام وهو مقر

بالطلاق تنقضي عدتها برجل طلق امرأته ثلاثا وكنتم عن الناس إلى الحاضت حيضين ^{طهر}
 فحبلت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها. رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجت
 من ساعته رجلا ودخل بها الثانية ثم فرق بينهما ما كان عليها الاعتداد بثلاث حيض
 منهما ونفقةها وسكنها على الأول بخلاف المنكوحة إذا تزوجت رجلا ودخل بها
 الثانية ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الأول نفقة ما دامت في العدة لأنه حين زوجت
 نفسها وجب عليها العدة من الثانية صارت ناشرة فلا تستحق النفقة. أما المبتونة
 لم تمنع نفسها بالتزوج في العدة لأنها كانت ممنوعة قبل التزوج رجل تزوج امرأة ^{كافرا}
 فأسدا ودخل بها وفرق بينهما ما كان عليها العدة بثلاث حيض من وقت الفرقة صغيرة
 بلغت فوأت يوما دما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعتداد
 بثلاثة أشهر لأن الدم إذا لم يبق ثلاثة أيام لا يكون حيضا فبقيت من ذوات الأشهر
 رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت عدتها بالأشهر جاز
 الصالح لأن زمان العدة معلوم وإن كانت عدتها بالحيف لا يجوز لأن المد غير معلوم
 ولا يمكن أن يجعل الصالح ابراء عن البعض لأن ابراء عن النفقة بعد الطلاق لا يصح
 كما لا يصح حال قيام النكاح وأوصا كخته عن اجر رضاع الولد بعد البيوتة على
 شيء جاز الصالح وإن صا كخته من السكنى على درهم لا يجوز والله اعلم

فصل فيما يحرم على المعتدة

الحرة المسلمة في عدتها لا فرق سوى الموت لا تخرج ليلا ولا نهارا الا لضرورة من
 خوف انهدام او حرق او ضياع مال. والمتوفى عنها زوجها لا تخرج بالنهار لحاجتها الى
 النفقة ولا تبني الا في بيت زوجها. وعن محمد بن ابي ان لها ان تبني في غير بيت زوجها
 اقل من نصف الليل. والمعتبر في ذلك المكان الذي تسكن فيه قبل الفرقة. أما

التوفيق عنهما ونوجها ان كان يكفيها نصيبها من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها
فان كان في الورثة من لا يكون محرما ان امكنها ان تسترا وتأخذ بينهما وبين الورثة حجابا تسكن
في ذلك. وان كان لا يكفيها كان لها ان تخرج لهذه الضرورة. وكذا اذا خافت على متاعها في ذلك
البيت ثم لا تخرج بعد ذلك عن المكان الذي انتقلت اليه. ولو طلق امرأته وهي معه في الخيمة
والزوج ينتقل من موضع الى موضع للكلاء والماء ان كان لا يدخل عليه ضررين في نفسه او في
ماله يتركها في ذلك الموضع وليس له ان ينتقل بها ولا لها ان تنتقل من ذلك الموضع. و
ان كان يدخل عليه ضررين في نفسه او ماله لو تركها في ذلك الموضع كان له ان ينتقل
بها بحكم الضرورة. المعتدة اذا كانت في منزل ليس معها احد وهي لا تخاف من اللصوص ولا
من الجيران ولكنها تفرغ من امر البيت ان لم يكن الخوف شديدا ليس لها ان تنتقل من ذلك
الموضع لان قليل الخوف يكون بمنزلة الوحشة. وان كان الخوف شديدا كان لها ان تنتقل
لانها لو لم تنتقل يخاف عليها من ذهاب العقل ونحوه. امرأة اختلعت من زوجها على نفقة
عدها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة تكلموا فيه قال بعضهم لها ان تخرج بمنزلة المتوفى
عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار لانها اطلقت حقها عن اختيار فلم يكن
ذلك لها عذرا. المعتدة لا تسافر نكح ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر بن زفر في الطلاق
الرجعي له ان يسافر بها. وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير رجعا. وان سافر بها واشهد
على الرجعة جاز له ان يسافر بها وان سافر قبل الطلاق ثم ابانها او مات عنها ان كان في المنزلة
اقل من مدة السفر عادت اليه وان كان الى منزلها مدة سفر والمقصود ما اقل من مسيرة سفر مضت
في سفرها وان كان الى كل واحد منهما مدة سفر وكان ذلك في المفازة سارت الى اذن البقاء الامنة
اليها وان كانت فعما من تربصت فيه عند اي خيفة رج وقال صاحبها رج اذا وجدت محرما خرجت
معه الى ايها شاءت وان كان الطلاق رجعي لم تفارق زوجها على كل حال. والمعتدة الخروج

الى صحن الدار فان كانت الدار مشتملة على بيوت وفي كل بيت اهل لا تخرج الا صحن الدار
 وان كانت في بيت بالكراء كان الكراء على الزوج فان كان الزوج غائبا وطلب منها صاحب
 الدار الاجرة ادت وسكنت فان لم تجد الاجرة كان لها ان تنقل وكذا لو اخرجها اهل
 الدار وان كانت المعتدة صغيرة كان لها ان تخرج الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا تخرج الا باذن
 الزوج والكأبية بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت المعتدة مملوكة قنة او مكاتبة او ام ولد
 كان لها ان تخرج اذ اليسوعها المولى بيتا فان بواها المولى بيتا لا تخرج الا اذا اخرجها المولى
 وتجتنب المعتدة كل زينة مخو الكحل والحناء والخضاب والدهن والتحل والتطيب ولبس
 المطيب والمصبوغ بالزعفران والعصفر الا اذا كان غسيلا لا ينقض ولبس الخمر والقصب
 وعن ابي يوسف رحمه الله لا بأس بلبس الخمر والقصب فان كانت المعتدة عن طلاق رجعي لاحد
 عليها. هذا اذا اكتحلت للزينة فان اكتحلت لا للزينة كان لها ذلك. وكذا اذا لبست الحرير
 وادهمت لاجل الوجع لا للزينة. وان امتشطت قالوا ان امتشطت بالطرف الذي اسنانه
 منفجة لا بأس به وانما يكره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة. وكذا لو لم يكن
 لها الا ثوب واحد كان لها ان تلبس وان كان مصبوغا ولو تزوج امة ثم ملكها بعد الدخول
 وقد ولدت منه فسد النكاح بينهما ولا حد عليهما. وان اراد ان يزوجهما غيره لا يجوز
 حتى تحيض حيضتين. فان اعتقها كان عليها عدة فان عدة فساد النكاح وفيها الحد وعدة
 العتق ولا حد فيها. فتجد في حيضتين دون الثالثة. ولو اعتقها بعد ما حاضت حيضتين
 بعد فساد النكاح كان عليها ان تعتد بثلاث حيض ولا حد فيها. والمعتدة عن النكاح
 الفاسد تخرج ولا حد عليها كما لا يجب عليها عدة الوفاة ولا حد عليها الكأبية والله اعلم

فصل في المعتدة التي تترث

رجل طلق امرأته رجعيا ثم مات وهي في العدة تترث كان الطلاق في الصحة او في المرض

وكذا الوصية للمرأة في العدة ورثتها الزوج. وإن أبانها في الصحة ثم مرض ومات وهي
في العدة لم ترث وإن أبانها في المرض إن أبانها بسواها لم ترث أيضا وإن أبانها بغير
سواها ثم مات وهي في العدة ورثته عندنا وإن مات بعد انقضاء العدة لم ترث
وقال مالك وابن أبي ليلى رح لها الميراث. والأصل فيه أن أحد الزوجين إذا باشر
الفرقة بعد ما تعلق حق الآخر به ورثه الآخر وإنما يتعلق الحق إذا صار بحال
كانه الغالب من حاله الهلاك بمرض أو غيره لا بأصل المرض لأن الأدمي لا يسلم عن
المرض وليس كل مرض يفضي إلى الهلاك. ولا بد من حد ضابط قالوا إن كان المريض
رجلا أضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بالمصالح الخارجية
ويزداد كل يوم مرضه بتعلق حق الآخر به لأن الغالب من حاله الهلاك فإذا طلق
امرأته في هذه الحالة يكون فارا. وإن كانت المرأة مريضة قال بعضهم إن كانت لا تقدر
أن تصل قائمة ولا تدب إلى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في
جانبيها العجز عن المصالح الداخلية وفي جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجية
أما الذي يدب ويخرج في حوائجه ويحم كل يوم فهو كالصحيح والمقعد والقولج
الذي لا يزيد مرضه كل يوم فهو كالصحيح. وكذا أصاحب الجرح والوجع الذي
لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح. وإن طلق صاحب الفراش امرأته ثم قتل
أو مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فار والذي يكون موازيا للعد وفيه صف
القتال إذا طلق امرأته لا يكون فارا. وإن خرج للبراز وطلق يكون فارا وعن أبي حنيفة
رج في النوادر أنه لا يكون فارا. والمحسوس بقصاص أو جرم إذا طلق لا يكون فارا وإن
أخرج ليقول فطلق يكون فارا وراكب البحر إذا انكسرت السفينة وبقي على لوح فطلق
يكون فارا. وإن طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فارا. ولو كان

صاحب فراش وطلق صح ثم مرض ومات في العدة لا يكون قارا. ولو قال المريض لامرأته
 كنت طلقك ثلثا في صحته فكذبته المرأة ثم مات وهي في العدة ورثت المرأة. ولو طلق المريض
 امرأته بعد الدخول طلاقا بائنا ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلثا ثم تزوجها في
 العدة طلقت ثلثا فان مات وهي في العدة فهذا موت في عدة مستقبله في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رح فيبطل حكم ذلك الفرار بالتزوج. وان وقع الطلاق بعد ذلك الا ان
 التزوج حصل بفعلها فلا يكون قارا وعلى قول محمد رح عليها اتمام العدة الاولى
 فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت. وان كان الطلاق الاول في الصحة لم ترث
 اذا ارتد الرجل والعياذ بالله فقتل او محق بدار الحرب او مات في دار الاسلام
 على الردة ورثته امرأته. وان ارتدت المرأة ثم ماتت او محقت بدار الحرب انكأ
 الردية الصحة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسانا. وان
 ارتد امعاهم اسلم احدهما ثم مات احدهما ان مات المسلم منهما لا يرثه المرتد وان ملئت للمرتد
 ان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة. وان كانت المرتدة قد ماتت
 فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث. اذا طأ
 المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحسانا. امرأة طلقها زوجها
 ثلثا وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت العدة كان الطلاق في الصحة كان
 القول قول المرأة ولو كانت المرأة امة قد اعتقت ومات زوجها فادعت المرأة المقتق
 في حيوة الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة. فان قال
 مولا الامة كنت اعتقها في حيوة زوجها لا يقبل قول المولى. وكذا لو كانت المرأة كنية
 تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فقالت اسلمت في حيوة الزوج وقالت الورثة
 لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة. مريض طلق امرأته ثم قتلت زوجها

لا توث. ولو قال للمريض لامرأته الامه اذا اعتقت فانت طالق ثلثا فاعتقها
مولاهما ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث. ولو قال لامرأته الامه انت
طالق ثلثا عدا وقال لها مولاهما انت حرة عدا او بدا المولى ثم الزوج فجاء غدا يقع الطلاق
والعتاق ولا توث المرأة ولو قال المولى لامته انت حرة عدا او قال زوجها انت طالق ثلثا
بعد غدا ان علم الزوج بكلام المولى يكون فارا او افلا رجل اعتق امته وهي تحت زوج
ثم طلقها الزوج ثلثا في مرضه وهو يعلم بعقبتها او لا يعلم يكون فارا. اذا قال المسلم المريض
لامرأته الكتابية اذا اسلمت فانت طالق ثلثا فاسلمت ثم مات الزوج كان فارا. امرأة
ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلثا فنجد وحلفه القاضي فحلف ثم صدقته المرأة
ومات ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث. وان رجعت الى تصديقه
بعد موته لا يصح تصديقها. مريض قال لامرأتين له ان دخلتما الدار فانتما طالقان
ثلثا فدخلتا الدار معا ثم مات وهما في العدة ورثتا. وان دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت
الاولى دون الثانية. رجل قال لامرأته في صحته اذا شئت انا وفلان فانت طالق ثلثا
فمرض فشاء الزوج والاجنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات الزوج لا توث
فان شاء الاجنبى ولا توث الزوج ورثت. واذا وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض المرأة بفعلها
ثم ماتت في العدة ان كانت الفرقة طلاقا كالفرقة الواقعة باختيارها بسبب الحب واللعنة
واللعان في قول ابى حنيفة رح لا يرثها الزوج وان لم تكن طلاقا كالفرقة الواقعة بتخيير البلوغ
من الصغيرة وخيار العتق وردة المرأة ورثها الزوج رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلثا
فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة. وقال ابو القاسم الصفار رح لا توث والصحيح
هو الاول. امرأة قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها ثلثا ثم مات وهي في العدة كان لها الميراث
لانه صار مبتدأ فلا يبطل حقها عن الميراث كما لو قالت طلقني تطليقة رجعية فابانها

المسكول اذا طلق امرأته وقد طال ذلك ولم يرضه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد
 والفالج قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قد بما فهو بمنزلة المريض فيكون فاراد
 ان كان قد بما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة فزمنة وليست بقائمة وتكلم المشايخ
 فيه قال محمد بن سلمة رح ان كان يبرج برؤه بالتداوي فهو بمنزلة المريض وان كان لا يبرج فهو بمنزلة الصحيح
 وقال ابو جعفر الهندواني ان كان يزداد كل يوم فهو مريض وان كان يزداد مرة وينقص اخرى
 ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل سنة فهو بمنزلة
 المريض وروى ابو نصر العراقي رح عن اصحابنا رح انه ينظر ان كان يصل على قاعد فهو بمنزلة
 المريض وان كان يصل مضطجعا فهو بمنزلة الصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز
 عن القيام بمصالح خارج البيت وهو يقدر على القيام بمصالح داخل البيت قال مشايخنا
 بلح رح اذا قدر على القيام بجوانبه سواء كان في البيت او خارج البيت فهو بمنزلة
 الصحيح وقال مشايخنا رح اذا عجز عن مصالح خارج البيت يعتبر مريضا وقد ذكرنا
 مريض طلق امرأته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدي كان القول قولها
 مع اليمين فان تكلمت لا توث وان حلفت ورثت ولو انهما لم تقل شيئا حتى تزوجت
 قبل موت المريض بعد زمان تنقض فيهما العدة ثم قالت لم تنقض عدي لا يقبل
 قولها ولو انهما لم يتزوجا لكانتا قالت بعد الطلاق انست ثم مات زوجها بعد ما
 ثلثة اشهر من قت اقرارها لاميراث لها وان تزوجت بنوح اخر وولدت من الزوج
 الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول ويفسد النكاح الثاني ولو انهما لم تلد بعد التزوج
 ولكنها قالت مضت كان للزوج الثاني ان يصل قها ولا يفسد النكاح الثاني وتضمير
 كالعدة اذا اقرت بانقضاء العدة ثم تزوجت ثم انكوت اقضاء العدة لا يصح انكارها ^{والله اعلم}

فصل في النسب

اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسته اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا. رجل تزوج امرأة فجاءت بولد فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة اشهر وقالت منذ ستة اشهر كان القول قولها وهو ابن الزوج. رجل تزوج امته فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت به لسته اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان طلقها سنتين يثبت النسب الي سنتين من وقت الطلاق والله اعلم بالصواب

كتاب العتاق

اسباب العتق كثيرة. منها الاعتاق. ومنها دعوى النسب. ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت يد الكافر عنه. وصورته الحر اذا دخل دارا بامان واشترى عبدا مسلما فدخل به في دار الحرب يعتق في قول المحنفين. وقال صاحباه رج لا يعتق. ولو اسلم العبد الحر في دار الحرب لا يعتق في قولهم ومنها اذا اقر بحرية عبد انسان فم ملكه. والاعتاق على وجهين. مرسى ومضاف اليه ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى نوعين ببدل وبغير بدل والفاظ العتق ضربان صريح يعمل بدون النية وكناية لا يعمل الا بالنية من الفارسية والعربية

فصل في صريح العربية

رجل قال لعبد اعقتك حررتك انت حر انت عتيق انت مولاي. لو ناداه فقال يا حري اعتيق يا مولاي او قال هذا عتيق وهذا مولاي فان قال انت مولاي وقال عنيبت به في الدين لا يصدق فضله. وكذا لو قال انت حر وقال عنيبت من العمل لا يصدق فضله. ولو قال انت حر لوجه الله تعالى عتيق. ولو قال انت حر من عمل كذا او قال

أنت حر اليوم من هذا العمل يعتق في القضاء. ولو قال وهبت لك نفسك أنت
 منك نفسك أو تصدقت عليك نفسك عتق نوى العتق أو لم يقبل العبد
 أو لم يقبل ورد. ولو قال وهبت لك عتقك وقال عنت به الأعراس عن العتق
 في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ربح لا يعتق. ولو قال لعبد الذي حل له دمه
 بقصاص اعتقتك ثم قال عنت به عن القتل عتق في القضاء ويسقط عنه الدماء
 بأقراره. ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتق فلان عتق قضاء. ولو قال اعتقتك
 فلان عن أبي يوسف ربح أنه لا يعتق. ولو قال رأسك حر أو بدنك حر أو يضاف إليهما
 يعبر به عن البدن يعتق كما في الطلاق. ولو أضاف العتق الجزء شائع بأن قال نصفك
 حر أو ثلثك حر يكونا عتقا لذلك القدر خاصة في قول أبي حنيفة ربح بخلاف الطلاق
 ولو قال سهم منك حر فهو على السدس ولو قال جزء منك حر أو شيء منك حر يعتق منه
 ما شاء المولى في قول أبي حنيفة ربح. ولو قال فرجك حر قال للعبد وللأمة عتق بخلاف الذكر في ظاهر
 الرواية. ولو قال لأمة فرجك حر من الجماع عن أبي يوسف ربح أنها تعتق في القضاء. ولو قال
 رأسك رأس حر بالنصب أو رأسك رأس حر بالرفع أو رأسك رأس حر بالنسب ولم ينو
 شيئاً عن أبي يوسف ربح أنه لا يعتق وعن محمد ربح أنه يعتق في الوجه الثالث واستحسن ذلك
 أبو يوسف ربح. ولو قال لرأس مملوك هذا رأس حر عن أبي يوسف ربح أنه لا يعتق. ولو قال
 هذا الرأس حر قال بعضهم لا يعتق وإنما يعتق عند الإضافة. وقال القاضي الإمام أبو الحسن عليه
 السلام ربح الإطلاق والإضافة فيه سواء وحكم المطلق حكم المضاف لا فرق بين قول القائل
 بعتك رأس هذا العبد وبين قوله بعتك هذا الرأس. ولو قال لعبد أنت حر أو قال لأمة
 أنت حر يعتق في الوجهين. هكذا روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ربح رجل له خمسة عبيد
 فقال عشرة من مملوكي الواحد أعتقوا جميعاً. ولو قال بماليك العشرة أحراراً الواحد يعتق

اربعة لو قال ثلثه انتم احرار الا فلانا وفلانا فقلنا ناعتقوا جميعا وبطل الاستثناء. وذكر
 في الطلاق لو قال لامرأته انت طالق ثلثا الا واحدة واحدة واحدة واحدة ووقع الثلث وبطل
 الاستثناء وقال ابو يوسف رح يصح استثناء الاول والثانية ويقع الثالثة وبطل
 استثناءها فعلى قياس تلك الرواية عن ابي يوسف رح وجب ان لا يعتق الاول والثاني
 ويعتق الثالثة اذا قال لعبد يا سيدي ارقا يا مالكي او قال لامته يا سيدي لا يعتق وليس
 هذا بشيء بل هو لطف. وحكي عن ابي القاسم الصفارح انه سئل عن رجل جاءت جارية
 بسراج فوقفت بين يديه فقال ما اصنع بالسراج ووجهك ضوء من السراج يا من انا عبدك
 قال هذه كلمة لطف لا يعتق بها. هذا اذا لم ينو العتق وان نوى عن محرم فيه روايتان رجل
 اشهد علي ان اسم عبدك حر ثم دعاه يا حر لا يعتق. ولو بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا
 استقبلت احدا فقل انا حر فاستقبله رجل فقال العبد انا حر ان كان المولى قال له حين بعثه
 سميتك حرا فاذا استقبلك احدا فقل انا حر فقال العبد لمن استقبله انا حر لا يعتق وان
 لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له اذا استقبلك احدا فقل انا حر وقال العبد
 لمن استقبله انا حر يعتق قضاء وما لم يقل العبد انا حر لا يعتق كما لو قال لعبد قل انا حر لا
 يعتق ما لم يقل انا حر. ولو قال لغيره قل لغلامي انك حر. او قال انه حر عتق للحمال. ولو قال
 للمامور قل لغلامي انت حر لا يعتق ما لم يقل المامور له ذلك. رجل قال لام ولد ايا حرة او
 قال لها قومي يا حرة وقال لم انوبه العتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدن في القضاء
 رجل قال لعبد يا حر او قال لامته يا حرة وقال قد قلت ذلك كذا باعتق في القضاء. ولو قال
 اردت به اللعب يعتق قضاء وديانة عبد دخل على مولاة فقال المولى اي حر دخل علينا
 لا يعتق العبد. ولو قال المولى لثوب خاطه مملوكه هذه خياطة حر لا يعتق بمملوكه. رجل
 قال حر فقبل له من عنت فقال عهدي عتق عليه عبده. رجل قال عبدي اهل بلخ

احرار او قال عبيد اهل بغداد ولم ينو عبده وهو من اهل بغداد او قال كل عبيد
 اهل بلخ حر او قال كل عبيد اهل بغداد حر او قال كل عبيد في الارض او قال كل عبيد
 في الدنيا قال ابو يوسف رج لا يعتق عبده وقال محمد رج يعتق. وعلى هذا الخلاف
 الطلاق. ويقول ابي يوسف رج اخذ عصام بن يوسف رج. ويقول محمد رج اخذ
 شدا رج والفتوى على قول ابي يوسف رج ولو قال كل عبيد في هذه السكة حر
 وعبد فيها او قال كل عبيد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف. ولو قال كل
 عبيد في هذه الدار حر وعبيد فيها عتق عبده في قولهم. ولو قال ولد آدم كلهم احرار
 لا يعتق عبده في قولهم رجل قال لعبده او لامته قد اعتقتك الله عتق وان لم ينو
 هو المختار. ولو قال لعبده العتاق عليك يعتق. ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق
 رجل له عبدي في يده فقبل له اعتقت هذا العبد فاومي براسه بنعم لا يعتق لانه
 قادر على العبارة فلا يقوم الاشارة مقام العبارة. ولو كان في يده صبي فقبل له هذا
 ابنك فاومي براسه بنعم ثبت نسبه منه لان اثبات النسب لا يتعلق بالعبارة
 فجاز ان يثبت بالاشارة. رجل قال لامته انت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق امته الا
 ان ينوي العتق. وكذا لو قال للحررة انت مثل هذه الامنة لا تعتق امته الا ان ينوي
 ولو قال للحررة انت حرة مثل هذه واشارة الى امته عتقت امته. ولو قال للحررة فاما انت حرة مثل
 هذه لامته لا تعتق امته رجل تزوج بامته المعروفة واقر بنكاحها لا يجوز ولا ^{تعتق}
 التجارية. رجل قال لعبده ما انت الا حر عتق العبد. رجل امر عبده بشئ فامتنع
 فقال فانت اذا احرا او قال ما انت اذا الا حر لا يعتق للحال وهو تعليق. رجل قال ^{لعبده}
 شئت عتقتك عتق ولو قال اردت عتقتك لا تعتق. ولو قال انت حرامس وانما
 ملكه اليوم عتق بخلاف الطلاق. رجل قال لعبده انت حر على انه ان يرد اليه ^{تلك}

حق العبد ويبطل الشرط. ولو جمع بين عبد وبهيمة وقال احدكم احرا وقال
 هذا حرا وهذا البهيمة عتق العبد في قول ابي حنيفة رح. امة قائمة بين يدي
 مولاهما فسلها رجل امة انت ام حرة فاراد المولى ان يقول ما سؤا لك عنهما امة ام
 حرة فعجل في القول وقال هي حرة امة عتقت الامة في القضاء لا فيما بينه وبين
 الله تعالى. رجل قال لعبد انت اعتق من فلان عبد اخر من عبيد وقال عنتيت
 به القدم دين فيما بينه وبين الله تعالى ويعتق في القضاء. ولو قال لعبد انت
 اعتق من هذا في ملكي او قال في السن لا يعتق في القضاء ويدين. ولو قال انت حرة
 بعني في الحسن لا يدين في القضاء. ولو قال انت عتيق وقال عنتيت به في الملك
 لا يدين في القضاء. ولو قال انت عتيق في السن لا يعتق. ولو قال انت حر النفس بعني
 الاخلان عتق في القضاء. رجل قال لعبد ان ملكتك فانت حر عتق في الحال
 وما بعد اليمين فهو ملك حادث. رجل قال لعبد انت عبد الله لا يعتق. وكذا
 لو قال انت لله لا يعتق في قول ابي حنيفة رح وان نوى. وقال محمد رح ان اراد
 العتق فهو حر وان اراد الصلقة فهو صدقة وان اراد به كلنا لله لا يلزمه شيء رجل
 قال لغيره اليس هذا حرا واثار العبد نفسه عتق في القضاء. رجل قال عبيدي
 احرار وهم عشرة عتق عبيد وان كانوا مائة رجل قال لمملوك انت غير مملوك لا يكون ذلك
 عتقا منه وليس له ان يدعيه وان مات ليرثه بالولاء. رجل قال لعبد نسبك حر
 او قال اصلك حر ان علم انه سبي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حر ولو قال ابوك حر ان
 لا يعتق لاحتمال انها عتقا بعد ما ولد. رجل قال لامته العلقمة المضغة التي في بطنك
 حرة يعتق ما في بطنها. رجل قال لعبد تصبغ غد احران للعتق مضافا الى الغد. ولو قال
 يقوم حرا ويقعد حرا يعتق للحال صحيح قال لعبد انت حر من ثلثي يعتق من جميع المال

رجل قال لعبد في موضه انت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله في حصه او في موضه
 او في وصيته وقال لم انا العتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر
 رجل قال لعبد افعل في نفسك ما شئت فان اعتق نفسه قبل ان يقوم من مجلسه
 عتق ولو قام قبل ان يعتق نفسه لم يكن له ان يعتق نفسه بعد ما قام عن المجلس وله ان
 يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه على من شاء يجوز جميع ذلك. رجل عابه
 امرأته في جارية له فقال لامرأته امرها بيدك فاعتقها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا
 فلن هذا يكون على البيع. ولو قال لها امرك فيها جائز فهذا على العتق وغيره. رجل قال كل عبد
 حر وله عبد بينه وبين غيره لا يعتق. ولو كان له عبد ولعبد عبيد فقال كل عبد لحر عتق
 عبدا سواء كان عليه دين او لم يكن. ولما عبى عبدا لا يعتق في قول ايحيى بن حنيفة رح اذا كان
 على العبد دين يحيط برقبته نوى المولى عتقهم او لم ينو وان لم يكن على العبد دين عتقوا اذا
 نوى المولى عتقهم والافلا. وقال ابو يوسف رح ان نواهم عتقوا والافلا كان على العبد دين
 او لم يكن. وقال محمد رح عتقوا جميعا في الاحوال كلها. رجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى
 لعبدا ابنك ابن حر عتق الابن ولا يعتق الاب. ولو قال ابنك ابن حر عتق الاب
 ولا يعتق الابن. رجل قال لعبده يا نيام ازاذا قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبده نصفك
 عند ايحيى بن حنيفة رح يعتق نصفه وعند صاحبيه يعتق كله. رجل قال لعبده تاتو
 بندي بودي بعباد تواتر بودم اكنون كه نيسي بعباد تواتر دم قالوا هذا اقرار
 منه بالعتق فيعتق في القضاء. رجل قال لعبده تواتر اذ ترا مني ان نوى العتق عتق
 والافلا كما لو قال لامرأته انت اطلق من فلانة وثمة على قول اي يوسف رح ان نوى
 الطلاق تطلق والافلا عبدا وضع تحت نفسه منديل المولى فقال مولا بالفارسية
 بار خدای مراد ستار من می باید تا بستم نام لا بعتق لان هذا كلام يدكر التعظيم كانه قال

برك مرافق لا يعتق عبد قال المولاه ازادی من پیدا کن فقال المولاه ازادی تو پیدا اگر دم معتق
 لانه محتمل التعليق والتدبير وغير ذلك امة قالت لمولاه اعتقني فقال لها بالافارسية
 اي دون گیر که ازاد کردم ولم ينو العتق لا تعتق كما لو قال لامرأته خولشتن بخبرفت قالت
 خرید گیر او قال لغيره بعت منك هذا العبد بكذا فقال خرید گیر فان ذلك لا يكون
 جوابا عبد اخذ مولاه في موضع خال فقال له ان انت اعتقني والاولى لك فاعتقه
 مخافة القتل فانه يعتق ويسعى في قيمته لمولاه لان المولاه كان بمنزلة المكروه من عبد
 والمكروه يرجع على المكروه رجل قال لعبد يا ازاد مرد او قال يا ازاد مرد من او قال لامنه يا ازاد
 زن او قال يا ازاد زن من او قال ياكد بانو او قال ياكد بانوی من او قال يا سيد
 او قال يا سيد في اختلفوا فيها قال بعضهم ان اضاف النفسه يعتق والافلا والمختار
 ما اختاره الفقيه ابو الليث رح انه ان نوى الاعتاق يعتق والافلا لان هذه كلمات
 لطف ظاهر فلا يقع بها العتق اذ لم ينو ولو قال لعبد يا ازاد مرد لا يعتق وان نوى
 رجل اشهد ان اسم عبد حر ثم دعاه يا ازاد يعتق لانه دعاه بغير اسمه وكذا الوسماء
 بالافارسية ازاد ثم دعاه يا حر يعتق رجل قال لعبد يا بار خدای او قال يا با خدا می
 و لم ينو لا يعتق كما لو قال يا برك من رجل قال لعبدین له یا سالم انت حر یا مبرا
 فهر على الاول ولو قال یا سالم انت حر یا مبارك على الف درهم كان على الاخير واد اتم
 الكلام قبل ان يدعوا بالآخر فهو على الاول رجل له جارية حامل فقال لها المولاه
 بعد ما خرج منها بعض الولد انت حرة ان كان خرج اكثر الولد النصف مع الرأس
 او الرأس لا يعتق الولد وان كان الناح اقل عتق الولد لان اعتاق الامه لا يكون اعتاقا
 للولد المنفصل والاكثر حكم الكل فلا يعتق الولد باعتاق الام رجل اعتق جارية انسا
 فاجاز المولاه اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد رجل قال ان اشتریت مملوكین

فيها حران فاشتري حاملا لا يعتقان. ولو قال لامته كل مملوك لي غيرك حر لا يعتق حملها
 بجل قال لامته الحامل في صحته انت حرة او ما في بطنك فولدت من الغد غلاما ميتا
 استبان خلقه عتقت التجارية في قياس قول ابي حنيفة رح. ولو لم تلد حتى ضرب انسان
 بطنها فالقت من الغد جنينا ميتا استبان خلقه فهو بالخييار ان اعتق الام يعتق
 المجنين بعقدها. وان لم تكن حاملا عتقت التجارية. رجل قال لاخر انا مولد ابيك اعتق
 ابوك ايه وامي لم يكن القائل عبد المقتله. وكذا لو قال انا مولد ابيك ولم يقل اعتقني ابوك
 فانه يكون حرا. ولو قال انا مولد ابيك اعتقني فهو مملوك. اذا جحد الوارث اعتناق الاب
 الا ان يات المقيدين رجل اعتق عبده وله مال فماله لمواه الاثوبيا وارى العبد اي ثوب
 شاء المولى. رجل قال لعبد انت حر البتة فمات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت
 عبدا. رجل قال لام ولدت انت حرة من العمل ومن دخول البيت وقال لم انا العتق لا يدين في القضاء
 ولا يسعه ان يقر بها. وقال ابو يوسف رح يدين فيما بينه وبين الله تعالى. رجل قال لعبد واسطع اسن
 الحرا وبنك بدن الحرا لا يعتق لانه تشبيه. وكذا لو قال انت مثل الحرا رجل قال لجاريته يا مولدا
 لا تعتقك قال يا ابن الحرا يا ابن الحرة

فصل فيما لا يقع به العتق اذا لم ينو وما لم يقع به العتق وان نوى

بجل قال لعبد لا سبيل لي عليك او قال لا ملك لي عليك او لارق لي عليك او خرجت عن
 ملكك لم خليت سبيلك ان نوى العتق عتق والا فلا. ولو قال لا سبيل لي عليك لا سبيل الولاء
 وقال لم اؤيه العتق عن محمد رح يعتق ولا يصدق قضاء. ولو قال لا سبيل المولاة وقال لم
 ار دبه العتق دين في القضاء. رجل قال كل ما لي حر ولد عبد فقال لم انا العتق لا يعتق عبدا
 رجل قال لامته اطلقتك ونوى العتق لا تعتق قال ابو يوسف رح تعتق. ولو قال لما فوجك
 علي حرام ونوى العتق لا تعتق. ولو قال لعبد بالحق ان ت ح وان نوى العتق عتق والا فلا

وكذا الطلاق ولو قال لعبد أسلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال و
إني شئت لا يعتق وإن نوى. ولو قال لأمته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو ممتة
أو أنت خليفة أو برة أو اختاري فاختارت أو قال أخرجي أو استبري ففعلت ذلك
لا تعتق عندنا وإن نوى المعتق. وكذا لو قال لست بأمه له أو قال لا حولي عليك لا تعتق
وإن نوى والله أعلم

فصل في التعليق والإضافة

رجل قال لأمته إذا مات والدي فانت حرة ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها إذا مات
والدي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالد كان محمد رج يقول أو لا تعتق ولا تطلق ثم رجع
وقال لا يقع طلاق ولا عتاق ثم قال أنا أقف في ذلك حتى أنظر. رجل تشاجر مع أمه فقال
بند من أذا دأركم من أزشهر نروم تا قوا زغم من بمیری فخرج هو من البلد ثم رجع قبل موته
قالوا يكون باراً في يمينه ولا يعتق عبده. رجل قال لعبد إن بعثك في هذا البلد أبداً فانت حر
فباعه بيعاً صحيحاً لا يعتق لأنه كالحث زال العبد عن ملكه فلا يعتق. وإن باعه بيعاً
فاسد ان سلّمه إلى المشتري أو لا ثم باعه لا يعتق أيضاً لأنه كما تم البيع بينهما ملكه المشتري
وإن باعه بيعاً فاسد ان سلّمه إلى المشتري عتق لأن شرط الحث قد وجد والعبد باق على ملكه
فيعتق. ولو قال إن اشتريت عبداً فهو حر فاشتري عبداً شرطه فاسد لا يعتق لأنه لم يملك قبل القبض فأنحلت
اليمين لا الجزل. وإن اشترى عبداً شرطه جازاً بعد ذلك أو اشترى ذلك العبد شرطه جازاً
بعد ما تنازكا البيع الفاسد لا يعتق لأن اليمين انحلت بالبيع الفاسد لا الجزاء فلا تنحل
مرة أخرى. ولو قال لعبد الغيران وهبك فلان مئة فانت حر فوهبه منه إن كان العبد في
يد الواهب لا يعتق لأنه حث قبل الملك وإن قبل بعد ذلك وقبض. فإن كان العبد في يد
للو هوب لم يبدأ الواهب فقال وهبته لك لا يعتق وإن بدأ الطالب فقال هبه منه فقال

وهبت عتق رجل قال ان اشتريت عبد من فها حران فاشترى عبد اشراء صحيحا ثم اشترى
عبد من شراء صحيحا يعتق الخالف اى العبد من شاء. ولو قال اول عبد من اشترى فها
حران فاشترى عبد اثم عبد من لا يعتق واحد منهم. ولو اشترى عبد اثم اشترى عبد
او امة تعتق العبدان. رجل قال لعبد ان شئت منك فانت حر ثم قال له لا بارك الله
فيك او قال اللهم العنه لا يعتق لان شرط الحث الشتم وهذا دعاء وليس بشتم
رجل قال لمكاتبه ان انت عبدى فانت حر لا يعتق لانه ليس بعبد له مطلقا
رجل قال لعبد انت حر على ان تدخل الدار فقبل فهو حر دخل او لم يدخل. رجل اثم
غلامه في بحام ضاع فقال المولى ان اقلعت عنك الضرب حتى تصدقنى فعلى كذا
فضربه فقال العبد لم اخذ ثم قال اخذت وترك الضرب لا يحنث لانه لا يخلو اما ان كان
اخذ او لم يأخذ وقد قال لهم اجمعوا فيصير بارا رجل قال ان اشتريت عبد من في عقدة
فها حران فاشترى ثلاثة اعبد في عقدة واحدة يعتق اثنان منهم وله الخيار بوقعة
اثنين منهم. وكذا لو قال ان اشتريت عبد من معا فاشترى ثلاثة اعبد في عقدة واحدة
يعتق اثنان منهم وله الخيار. رجل قال لكل جارية اشترىها ما لم تشتري فلانة فهي حرة
فغابت المحلوف عليهما او ماتت فاشترى اخرى ففي الغيبة تعتق لانه اشترى غيرها
حال بقاء اليمين وفي الموت لا تعتق في قول ابى حنيفة ومحمد. رجح لان عندهما بموتها بطلت
اليمين. رجل قال لامته ان وطئتك مادمت في هذه الحجرة فانت حرة فتحو لا عنها و
وطئها في حجرة اخرى او لم يطأها ثم رجعا الى هذه الحجرة ووطئها فيها لا تعتق لان اليمين
انتهت بالتحول عنها. رجل قال لمالك ايكم تبشرني بقدم فلان فهو حر فعلم واحد
منهم بقدم فلان وامر اخر ان يذهب الى المولى برسالة فجاء الرسول الى المولى
ان قال ايها المولى ان عبدك فلان يقول ابشر بك بقدم فلان او قال ان عبدك

فلما أرسله اليك بطلب للبشرى بقدره فلان عتق المرسل دون الرسول لان
 المرسل هو الذي بشره فلو كان بلسان غيره وان قال الرسول ايها المولى ان فلانا قد
 قدم وارسلني عبداً فلان اليك لا بشرى عتق الرسول دون المرسل لان البش^{رة}
 وجدت من الرسول. رجل قال لفلان علي الف درهم ولا تضدي حرثم انكر للمال
 ان قال ليس له علي شيء لا يحنث لان شرط الحنث عدم المال عليه وقت اليمين و
 لم يثبت ذلك وان قال لم يمكن له علي شيء وقت اليمين حتى لا نكرا الوجوب وقت اليمين
 فقد اقر بشرط الحنث. رجل قال لعبده انت حر قبل الفطر والا ضحي بشهر يعق في اول رمضان
 رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر الى سنة فاشترى عبد الا يعق حتى ياتي عليه سنة
 من وقت الشراء. ولو قال كل عبد اشتريته الى سنة فهو حر فكل عبد يشتري من الساعة
 التي حلف الي تمام السنة يعق عند الشراء لان في الصورة الاولى ادخل السنة في العتق فيصير
 قائلاً عند الشراء للذي اشتراه انت حر الى سنة فيعتق بعد سنة. وفي الصورة الثانية
 ذكر السنة بعد الشراء فكانت السنة احراراً لليمين. رجل قال لعبدا ان مت الي ما تقي
 سنة فانت حر قال ابو يوسف رح هو مدبر مقيد. قال الحسن بن زياد رح هو مدبر مطلقا
 لان علي قول اصحابنا رح اذا ذكر وقتا طويلا يعيش الى تلك المدة او لا يعتبر الوقت ولا يكون
 ذكر هذا الوقت بمنزلة التابيد وعلي قول الحسن رح اذا ذكر وقتا لا يعيش اليه يكون ذكر
 الوقت للتأبيد والعمر اصله ما عرف في كتاب النكاح. اذا تزوج امرأة الى وقت يكون متعة عندنا
 طال المدة او قصرت وعلي قول الحسن رح اذا ذكر وقتا لا يعيشان اليه لا يكون متعة ^{صحيح}
 قال لعبده انت حر قبل موته بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعق من ثلث ماله .
 وقال بعضهم يعق من جميع المال وهو الصحيح لان علي قول ابى حنيفة رح يستند العتق الى
 اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت. رجل اوصى بوصايا واكتب في وصيته

ان عبد فلا تلحق بعد موته ولم يسمع ذلك منه احد ثم مات فجعلت ورثته تدبيره .
 يستخلف الورثة على علمهم ان اقر الوارث بما كان في كتاب الوصية عتق العبد اذا كان يخرج
 من ثلث ماله ويلزمه السعاية فيما زاد على الثلث اذا كان لا يخرج . وكذا لو كان على الميت دين
 يحيط بماله يعتق ويسع في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمته
 لو كان قناراً قال بعضهم قيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قناراً قال بعضهم ينظر بكم يستعمل هذه
 عمره من حيث الحر والظن فيجعل قيمته ذلك وقال الفقيه ابو الليث رح قيمة المدبر نصف
 قيمته لو كان قناراً . وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمية لان للقتل منفعتين . منفعة
 البيع وما شاكلها من التملك بالدين والامهار وغير ذلك . والثانية منفعة الاجارة والاستئجار
 وبالتدبير فتوفت الاولى وتبقى الثانية فكانت قيمته نصف قيمته لو كان قناراً لو كان التدبير
 مقيداً يقوم قناراً . رجل قال في مرضه اعتقوا عني فلا تبا بعد موته ان شاء الله او قال هو حر بعد موته
 ان شاء الله في القياس يصح الاستثناء فيهما وفي الاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو حر
 ان شاء الله تعالى ولا يصح في الامر باعتاق . مرضى قال لقوم معلومين ابن بند كان موأبده مهليت
 ينبغي لهؤلاء ان يعتقوهم . رجل قال لعبد لاسبيل لاحد عليك بعد موته قالوا يصير مدبراً . رجل
 قال لملوكه اخدم ورثتي بعد موته سنة ثم انت حر فمات بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت
 السنة من وقت الموت يعتق . رجل مات وترك جارية وعليه دين يحيط بماله قال نصير رجلاً
 لا يحمل للوارث وطئ الجارية قبل له ان يكن الدين محيطاً قال وان كان الدين قليلاً فكذلك
 ولو ترك الميت عقاراً وجارية وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في العقار واحبس الجارية
 روي عن محمد رح انه قال له ذلك قيل له لو كان دين الميت قدر قيمة الجارية وله مال سوى
 الجارية فاعتق الوارث الجارية ثم هلك تلك الاموال قال الجارية حرة وبضمن الوارث
 قيمتها للفرهاء . رجل قال لعبد ان مت فانت حر لو قال مت ميت او مت ما مت او قال اذا حدث

باب الموت فانت حر فهو مدبر مطلق لا يجوز بيعه فان باعه وقضى القايض
 بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون ذلك فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر
 بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق. ولو قال ان مت من مرضه هذا او في بلد كذا او قال ان
 حدث بي حدث من مرضه هذا او سني هذا فانت حر جازي بيعه وان مات المولى قبل
 البيع يعتق من الثلث. رجل قال لامته عند الوصية اذ احدثت ابني وابنتي هذا
 حية استغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين اتخذ مهما حية تزوج الجارية
 ويصيب الابن ثمن الجارية وان كانا صغيرين اتخذ مهما حية يدركا لان استغناء
 الكبيرين والصغيرين يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبقي الابن
 اتخذ مهما جميعا لان شرط العتق خدمتهما حية يستغنيا فلا يعتق عند استغناء احدهما
 وكذا لو كان صغيرين فادرلوا احدهما اتخذ مهما جميعا حتى يدرك الآخر وان مات احدهما
 قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما وقد وقع الياس عن ذلك
 رجل قال لعبدين له احد كما حر بعد موته وله وصية مائة درهم ثم مات عنهما
 اعتقا لهما وصية مائة درهم بينهما لانه لما مات شاع العتق فيهما جميعا فتشيع
 الوصية. ولو قال لكل واحد منكما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان احدهما
 عبد فلا يصح له الوصية. رجل قال في وصيته اعتقوا عدي الذي هو قد ^{الصحة}
 تكلموا في قديم الصحة قال اكثرهم قديم الصحة من صحبه سنة واخذوا ذلك
 من قوله تعالى حتى عادكا لعرجون القديم والعرجون نبت على النخلة ويقطع في كل سنة
 والذي يبقى سنة يكون قديما. رجل قال لله علي ان اعتق هذا العبد فقتل العبد
 خطأ واخذ المولى قيمته لا يلزمه التصديق بالقيمة. ولو قال لله علي ان تصدق بهذا
 لعبد فقتل العبد خطأ واخذ المولى قيمته كان عليه ان يتصدق بقيمته لان في

الوجه الأول التزم الاعتاق فيتعبد بحمل الاعتاق وهو العبد. وأما في الوجه الثاني
التزم الصدقة والقيمة تشارك العبد في قبول الصدقة. رجل قال لعبد أنت
مدبر على ألف قال أبو حنيفة رج لا يعتبر قبول العبد قبل الموت ولو قبل كان للمولى
ان يبيعه فان لم يبيعه حقيقتا المولى وهو في ملكه فقبل الألف عتق. وقال أبو يوسف
رج ان لم يقبل حين قال المولى ذلك ليس له ان يقبل بعد الموت وان قبل حين قال
المولى كان مدبرا وعليه الألف اذا مات المولى. ولو قال الرجل لعبد أنت حر بعد موته
على ألف درهم يعتبر قبول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية. واذا قبل بعد الموت قالوا
لا يعتق إلا باعتاق الوارث. ولو قال أنت حر على ألف درهم بعد موته يعتبر القبول في الحال
واذا قبل يصير مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يستوجب
على عبد مالا. ولو قال لعبد ان شئت فانت حر بعد موته قال محمد رج كانت المشيئة
بعد الموت. وكذا لو قال اذا جاء غد فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع
الفجر من الغد. وكذا لو قال أنت حر غدا ان شئت كانت المشيئة اليه في الغد. ولو
قال ان شئت فانت حر غدا كانت المشيئة اليه في قول أبي يوسف ومحمد رج وظاهر
الرواية عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف رج. وفي رواية الأمازيغ ان قدم المشيئة يعتبر المشيئة
للحال وان أخر يعتبر المشيئة في الغد وعن أبي حنيفة رج في رواية المشيئة اليه في الغد في
الفصلين وكذلك في التدبير عند يعتبر القبول بعد الموت على كل حال. رجل قال
أنت حر يوم اموت ونوى باليوم بياض النهار دون الليل لا يكون مدبرا يصير كأنه قال
أنت حر بعد موته في النهار فلم يكن العتق معلقا بمطلق الموت وكان له ان يبيعه. ولو قال
أنت حر بعد موته يوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه. ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق
من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق إلا باعتاق الوارث. رجل قال كل مملوك لي بعد

موة حر فما كان في ملكه يوم المقالة يكون مدبرا وما يملك بعد المقالة لا يكون مدبرا. ولو قال
 اذا ملكت فلانا فهو حر بعد موة في ملكه كان مدبرا لانه على الحرية بموته مطلقا الا انه على
 تلك الجملة بشرط وهذا لا يخرج من ان يكون مدبرا. كما لو قال بعد اذ اكلت فلانا فانت
 حر بعد موة وكله يصير مدبرا. رجل قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غد يدخل في ذلك
 المدبر واما الولد وولدها ولا يدخل فيه المكاتب ويدخل فيه من كان تنازعت المقالة
 ثم يصير مكاتب قبل مجي الغد ولا يدخل في ذلك من يملكه بعد اليمين ولو قال كل
 مملوك املكه اليوم حر يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وما استفاده
 في يومه وكذا الوفاق هذا لا يفي هذه السنة. ولو قال كل مملوك املكه الساعة فهو
 على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاده من ساعته. فان عني به الساعة الزمانية التي
 يذكرها النجوم يصدق في ادخال ما يستفيد بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق
 عما كان في ملكه. ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد رح يعتق من كان
 ملكه للحال ومن يملكه الى الغد وغدا. وقال ابو يوسف رح يعتق ما يستفيد في الغد لا غير
 لو قال كل مملوك املكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه يوم الجمعة في قول ابو يوسف رح.
 ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة
 ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غد فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم. ولو قال كل
 مملوك املكه الى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف
 ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة. وعلى هذا اذا قال الى سنة او سنة او ابدا او الى
 ان اموت يدخل فيه ما يستفيد في تلك المدة دون ما كان في ملكه. ولو قال اردت بقولي
 سنة من يبطل في ملكي سنة لا يدخل في القضاء ويدخل فيما بينه وبين الله تعالى. ولو قال
 كل مملوك لي حر ان دخلت الدار او قدم الشطر فقال ان دخلت الدار فكل مملوك املكه

حر فهو على ما كان في ملكه وقت المقالة ويعتق عند وجود الشرط ولو قال ان فعلت
 كذا فكل مملوك املكه يومئذ فهو حر فهو على ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال
 كل مملوك اشتريه فهو حر ان كلمت فلانا فهو على ما يشتريه قبل الكلام. ولو قال ان كلمت
 فلانا فكل مملوك اشتريه فهو حر فهذا على ما يشتريه بعد الكلام. ولو قال كل مملوك
 اشتريه اذ اكلمت فلانا فهو حر فهو على ما يشتري بعد الكلام. ولو قال كل جارية اشتريها
 فهي حرة الى سنة فاشترى جارية قال محمد رح لا يعتق حتى يتم السنة. رجل قال لعبد اذا
 اديت الى الفا او متي اديت الى الفا او متي اديت الى الفا فانت حر لا يعتق قبل الاداء
 ولا يكون مقصرا على المجلس. ولو قال ان اديت لا يعتق قبل الاداء ويقصر على المجلس
 وله ان يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد بالالف او ببعض الالف يجبر على القبول فان
 وضعها في موضع يقدّر المولى على قبضها كان ذلك قبضا ويعتق العبد. ولو حلف المولى انه
 لم يؤد اليه الالف حنث في يمينه. ولو قال لا جنبي اذا اديت الى الفا فعبدني هذا حر فجاء
 الاجنبي بالالف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد. ولو حلف
 المولى انه لم يقبض من فلان الفا لا يحنث فان كان المال للمخالف فقال صاحب المال
 ان ادى الى فلان الالف التت الى عليه فعبدني حر فجاء فلان بالالف الى المخالف ولم
 يقبل حنث في يمينه. ولو هلك من الالف هلك من مال المخالف. ولو قال لعبد ان ادت
 الى الفا فانت حر فقبل العبد ثم قال للمحط عنه منها مائة او قال خذ مني مائة دينار وكان
 الف درهم فحط عنه مائة درهم وادى اليه تسعمائة فانه لا يعتق. ولو ادى اليه الفا من مال
 اكتسبه قبل هذه المقالة يعتق ويرجع المولى عليه بمثلها ولو ادى اليه الفا من مال اكتسبه
 بعد هذه المقالة لا يرجع المولى عليه بمثلها. ولو مات العبد قبل اداء الالف وترك مالا فله
 لمولاه ولا يكون هو بمنزلة المكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى اليه الطامعق ويجبر المولى على

القبول في قول اليوسف رح ولا يجبر في قول محمد رح ولو قال لعبد في مرضه اذا ادبت
 الى الفاقانت حرو قيمته الف فادى اليه الفامن مال الكسبه بعد هذه المقالة يعنى
 من جميع ماله استحسننا ولو قال انت حر على الف درهم تؤديها الى بنحو مكل شهر
 كذا يكون كتابه رجل قال لرجلين دبر اعبدى فلانا فذبره احدهما جاز المدبر
 اذا جنى جناية موجبة للمال كان عقل جنائته على المولى يضمن الاقل من قيمته
 ومن ارش الجناية في ماله حالة ولا يكون على بقلته وان جنى على المولى او على ماله كان
 هدر الا ان يقتل مولا خطأ فيسغى في قيمته المدبرة اذا ولدت من سيدها
 ولد انصيرام ولد له

فصل في الاستيلاء

كل مملوكة ثبت نسب ولد لها من يملكها او يملك بعضها كانت ام ولد لمن
 ثبت نسب ولد لها منه وكذا التجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بنكاح او
 وطئ بشبه ثم ملكها من ثبت نسب ولد لها منه نصيرام ولد له عندنا وان
 ملك ولد منها عتق عليه وان ملك ولد لها من غير يكون ملكا له ان يبيعه ولو قال حمل جارية
 هنيئة منى او قال ما في بطنها من ولد فهو منى فاسقطت سقطا استبان
 خلقه او بعض خلقه نصيرام ولد له وان لم يستبين لا نصيرام عندنا ولو قال حمل
 هذا التجارية منى او قال ما في بطنها من ولد فهو منى ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم
 يكن ولدا فصدقته الامه في ذلك او كذبت كانت ام ولد له ولو قال ما في
 بطنها منى ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان ربحا فصدقته الامه لم تكن ام ولد له
 رجل قال تجارية قد ولدت هذه ام وليا ان كان القول في الصحة نصيرام ولد له
 سواء كان معها ولد او لم يكن وان كان القول في مرض الموت فان كان معها اولد

تصير أم ولد له تعتق من جميع ماله. وأن لم يكن معها ولد تعتق من الثلث. وأم الولد تعتق بموت
المولود من جميع ماله ولا سعاية عليها على كل حال. ولا يجوز إخراجها عن ملكه إلا ببيع أو هبة أو
صدقة أو إهمار أو وصية. فإن باعها وقضى القاضيه يجوز بيعها لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات
ولا تضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي حنيفة رحمه الله وإنما تضمن بما
يضمن الحر الجارية المشتركة إذا ولدت ولدا فادعياءه مع أم ولد لها فإن اعتقها أحدهما
أومات عتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله. وقال صاحب
رج إذا مات أحدهما تسع في نصيب الآخر. وإن اعتقها أحدهما يضمن المعتق نصف قيمتها
إن كان موسرا وتسع للآخر في نصف قيمتها إن كان معسرا. جارية ولدت من رجل بنكاح ثم
اشتراها مع آخر تصير له ولله يضمن قيمتها الشريك موسرا كان أو معسرا. وإن لم يشتر الجارية
ولكن ملك الولد بهبة أو شراء أو نحوه لعتق الولد ويسعى للآخر في نصيبه ولا ضمان عليه
في قول أبي حنيفة رحمه الله. وقال صاحب رج يضمن إن كان موسرا ويسعى العبد إن كان معسرا
وتكاملوا في قيمة أم الولد. قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها إن كانت ثمة. رجل اعتق
أم ولد على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت. فإن ابت أن تزوج نفسها منه
لا سعاية عليها ولو اعتق أمته على أن تزوج نفسها منه كان عليها السعاية في قيمته
رجل قال لجاريته إن كان في بطنك غلام فهو مني وإن كانت جارية فليست بي. ثبت
نسب الولد منه غلاما كان أو جارية. ولو قال إن كان في بطنك ولد فهو مني إلى
سنتين فولدت لأقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه. ومن ولدته لا
من ستة أشهر لا يثبت والمتوقيت باطل أم ولد الذي إذا أسلمت تخرج إلى الحرية
بالسعاية. وإذا قضى القاضيه عليها بالسعاية كان حالها كحال المكاتب ما لم يؤد السعاية
حتى يخرج إليها أم ولد له لا يكون له أن يبيعها. رجل تزوج أمته من عبده فولدت وادعاه

المولى لا يثبت النسب من المولى ويكون من الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره. رجل
 استولد جارية ولد لتصير الجارية ام ولد له ويعزم قيمتها ولا يعزم عقرها. واذا تزوج
 الرجل جارية ولد الصغير فولدت منه لتصير الجارية ام ولد له ويعتق الولد بالقرابة
 واذا اراد الرجل ان يطأ جاريته ولا تصير ام ولد له لو ولدت فانه يبيعها من ولد الصغير
 ثم يتزوجها. واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وابوه كان الولد من المولى ولو وطئ
 جارية امرأته او جارية ولد او جد فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويد راعنه
 المحلل للشبهة. فان قال احلها المولى لا يثبت النسب الا ان يصدق المولى في
 الإحلال وفي ان الولد منه فان صدقه في الامرين جميعا ثبت النسب وإلا فلا
 وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر ثبت النسب. رجل في يديه غلام
 صغير لا يعبر فقال هو عبدي كان القول قوله فان ادرك الغلام وقال انا حر لا يقبل
 قوله. وان اقام البينة قبلت بينته. وان كان الغلام كبيرا فقال الذي في يديه هو عبدي
 وقال الغلام انا عبد فلان كان القول قول الذي في يديه ولو لم يقل انا عبد فلان
 ولكن قال انا حر الاصل كان القول قوله رجل في يديه صبي يقول هو عبدي فاعتقه
 ثم جاء اخر واقام البينة انه عبد قبلت بينته ويقضى له بالعبد ويبطل اعتاق الاول
 رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان اعتقه او دبره لا يقبل قوله. ولو ادعى انه ابنه علق من
 مائه ثبت النسب ويبطل البيع. رجل فخر بامه فولدت ثم اشتراها لتصير ام ولد
 استحسانا وان اشترى الولد عتق عليه. رجل اشترى امه لها ثلثة اولاد ولد تمام
 في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولد ثبت نسبه منه والباقيون ادعاء له
 جارية بين رجلين ولدت ولدا فادعاه احد الشريكين واعتقه الآخر خرج الكلام
 منهما معا كانت الدعوة اولى من الاعتاق لان الدعوة تستند الى حالة العلوق

والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتقا وولد ام ولد الغير اذا اراد الرجل ان
يزوج ام ولد ينبغي له ان يستبرئها بمحيضة ثم يزوجها فان زوجها قبل ان يستبرئها
جاء النكاح ولو اعتقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى ينقض عدها بثلاث حيض فان زوجها
قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة الام يعتق بموت المولى من
جميع المال عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك.
وتفسيره ام الولد اذا اعتقها مولاها وارثت ولحق بدار الحرب ثم سببت واشتراها
المولى فانها تعود ام ولد له. كذا لو ملك ذات رحم محرم وعتق عليه ثم ارتدت ولحق
بدار الحرب ثم سببت فاشتراها عتقت عليه وكذلك ام الولد ولو
اشترى جارية قد ولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية ام ولد ليس له ان يبيعها
وله ان يبيع الابنة فان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له ان يبيع هذه
الابنة لانها ولدت الابنة بعد ما صارت ام ولد له بعد الشراء فان اعتقهن ثم اشترى من
بعد السبي والردة عدن كما كن في قول ابي يوسف يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية
ولا يحرم بيع البنت الاولى. وقال محمد رح يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين. ام الولد اذا
ولدت ولدا كان الولد من المولى الا ان ينفي. اذا حرمت ام الولد على مولاها بمصاهرة او
نحوها نجاءت بولد لسته اشهر لا يلزم للمولى الا ان يدعى. ولو اعتق ام الولد ثم جاءت
بولد يثبت النسب اليه بنتين ولا يجوز نفية رجل له جارية كان وطئها ويعزل
عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لتسعة اشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى
من كان متما بها وكان اكبر رايه انها فنجرت فهو في سعة من نفى ولدها وان لم يظهر
منها فجور واكبر رايه انها عفيفة لا ينبغي له ان ينفي هذا الولد. وينبغي ان يشهد
انها ام ولد له كيلا يسترق ولد بعد موته. ام ولد اعتقها مولاها ووجبت عليها

احد لا يمكن لها نفقة على المولى. أم الد إذا جنت جنابة موجبها المال كان موجب
 جنابتها على المولى في ماله حالاً كجنابة المدبر أم الولد لا تغسل مولاها بعد الموت
 ولا تملك بالأسر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان تسافر بغير محرم ويصله
 بغير قناع وان قتلت سيدها خطأ لا يجب عليها السعاية. وان قتلت عمداً للمولى
 وليان فعفا احد هما ينقلب نصيب الآخر ما لا وتسعى في ذلك. وكذا لو كان لها ولد
 من المولى سقط القصاص وتسعى في جميع قيمتها. جارية ادعت على مولاها انها ام ولد له
 فانكر لا يستخلف المولى في قول ابي حنيفة رج. وللمولى ان يحجر ام ولد على النكاح و
 يملك تزوج الامه عليها ولو تزوجت ام الولد بغير اذن المولى ثم اعتقها المولى فان كان
 الزوج دخل بها قبل العتق جاز ذلك النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتاق وان لم
 يدخل بها يجب عليها عدة العتق ويتأكد فراش المولى فلا يجوز ذلك النكاح رجل
 قال لجارية كل ولد تلدينه فهو حر فما ولدته في ملكه عتق ولا يعتق ما في بطنها ام
 تلد فان مات المولى وهي حبله من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه
 بالموت. وكذا الوبا عها ثم ولدت. ولو ضرب انسان بطنها فالقت جنيماً ميتاً كان على
 المضارب ما في جنين الامه. ولو قال كل ولد تحبلين به فهو حر والمسئلة بحالها
 كان على المضارب ما في جنين الحرة. وان باعها فولدت بعد البيع لاقل من ستة
 اشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل. ولو ولدت بعد البيع لستة اشهر وصاعداً
 الاكثر من سنتين من وقت اليمين او اقل فالبيع جائز. وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر
 فولدت لاقل من ستة اشهر عتق وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يعتق

فصل في المكاتب

الكتابة مستحبة لمن علم فيه خيراً انى علم امانته ورشده في التجارة وقدرته على الكفا

كان البدل حالا او مؤجلا منجما او غير منجّم عند ناكل ما يصلح مهر في النكاح يصلح بدلا في الكتاب
 رجل كاتب عبد على الف درهم ولم يقل اذا ادبت الى الفاقنت حرفا دى اليه الالف عتق
 ولو كان البدل منجما فاخل بنجم رده في الرق في قول ابي حنيفة ومحمد رجع يصح رده برضا العبد
 ولا يتوقف على القضاء. وقال ابو يوسف رجع لا يرد ما لم يخل بنجمين. للمكاتب ان يسافر
 بغير اذن المولى. ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة. وان كاتبه على عين لغيره من
 مكمل او موزون او عروض فيه روايتان. والظاهر هو الفساد للمولى ان يفسخ الكتابة الفا^{سة}
 فان كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى ادى القيمة فقبل المولى عتق. ولو كاتب امته على الف درهم
 علم انه يطاها مادامت مكاتبه فسدت الكتابة. واذا ادت البدل قبل الفسخ عتقت ولو
 كاتبه على ثوب في الذمة لا يصح الكتابة. فان ادى اليه ثوبا وقبل لا يعتق. ولا يتحمل عبد
 الكتابة جهالة الوصف ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدر. المكاتب اذا كاتب عبده
 جاز استحسانا فان ادى الثاني قبل الاول عتق ولا يؤذيه يكون للمولى. وان ادى الثاني بعد
 ادله الاول فالاول للمكاتب الاول. واذا كاتب امته وهي حامل فولدها بمنزلتها.
 وان كاتبها واستثنى ما في بطنها فسدت الكتابة. ولا تصح الكفالة ببدل الكتابة. ولو كاتب
 عبد بن كتابة واحدة على ان كل واحد منهما مكفل عن صاحبه جاز استحسانا. المكاتب اذا
 مات من غير وفاء ولم يدع ولدا بطلت الكتابة. وتكلموا انها تبطل بموته او بعد ما قضى القاض
 بعجزه. قال بعضهم تبطل بموته حتى لو تبرع انسان باداء بدل الكتابة لا يقبل منه ولا يعتق
 وقال الفقيه ابو الليث رجع لا تبطل ما لم يقض القاض بعجزه حتى لو تبرع انسان ببدل الكتابة
 يجوز ويعتق. وان مات المكاتب عن وفاء يؤدى كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل. وان
 ترك المكاتب ولدا حرا او ولدا كان مكاتبامعه كتابة واحدة او ترك ولدا اشتراه في كتابته
 وقد ترك المكاتب وفاء كان ميراثه لولده. المكاتب اذا اوصى بوصية فهو على وجه ثلثة

اوصيه بوصية ثم مات عن ولاء لا يصح وصيته لانه يعتق قبيل الموت في ساعة لا يسع فيه كلمة
 الايصاء. والوجه الثاني ان يقول المكاتب اذا اعتقت فقد اوصيت مالي لفلان ثم ادى
 بدل الكتابة وعتق ثم مات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم. والثالث اذا اوصى
 بوصية ثم ادى فعتق ثم مات صحته وصيته في قول ابي يوسف ومحمد رح. وقال ابو حنيفة رح
 لا يصح الوصية الا ان يجد دها بعد العتق المولى لا يملك اكتساب المكاتب ولا استغداً
 ولا يجب على المولى صدقة قطره ويجوز شرط الخيار في الكتابة. المكاتبه اذا تزوجت باذن
 المولى شرعتت كان لها خيار العتق. واحكام المكاتبه في النكاح والعدة احكام القنة. المكاتب
 لا يملك وطئ امته فان وطئها اثر استحققت الامة يؤخذ المكاتب بعقرها في الحال. اذا مات
 المكاتب عن ولاء فقد فاته انسان لا يجد قاذفه. المكاتب اذا تزوج ابنة مولاة ثم مات المولى
 لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ترك ولاء لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان
 ذلك قبل الدخول لا يجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الا ^{عتد}
 بثلاث حيض ويجب المهر ان كان معها وارث اخر. المكاتب اذا اشترى منكوحته
 لا يفسد النكاح. ويجب على المكاتب نفقة زوجته. ولا يجب عليه نفقة ولده
 كالعبد الا ان يكون ولد من امته. ونفقة ولد المكاتبه تكون على ^{المكاتبه} المكاتبه
 تستحق النفقة على زوجها وان لم يبيوها المولى بيتاً بخلاف المدبرة وام الولد
 المكاتبه اذا ولدت من المولى ثبت لها الخيار وان شاءت ادت الكتابة فعتقت
 بالكتابة وان شاءت لم تؤد وتعجز نفسها فعتقت اذا مات المولى المكاتب اذا تبرع بالخط
 او الابراء لا يصح الا عن عيب. المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى
 بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويشترك ويكاتب عبده ولا يملك خمس
 خصال لا يعتق عبده بجعل ولا بغير جعل ولا يزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا ^{يتصدق}

ولا يجازي محاباة حشدة كالعبد الماذون. المكاتب اذا اشترى اياه وابنه يتكاتب
 عليه. وان اشترى اخاه لا يتكاتب عليه في قول ابي حنيفة ربح اذا مات المكاتب و
 ترك ولدا ولدا في كتابته سعى في نجومه فان كان الولد مشترى يقال له اما ان تؤدى
 الكتابة حالا ولا ترد في الرق. وان ترك المكاتب ذارحم محرم عند ابي يوسف ومحمد ربح يقوم
 مقامه في نجومه. المكاتب اذا جن جنائيه موجبة للمال كان جنائيه عليه يجب الاقل
 من قيمته ومن الارش. وان جن المكاتب على مولاه او رقيق المولى كانت جنائيه معتبرة
 ولذلك جنائيه المولى على المكاتب او رقيقة المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها ^{محصنة}
 ثم عتق حل له وطهرها. وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى
 وان اشترى المكاتب ابنته او امه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجزئ بما حاضرت
 عند المكاتب قبل العجز وان اشترى اخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء على المولى في قول
 ابي حنيفة ربح لانها لا تصير مكاتبه بخلاف الام والابنة. المكاتب اذا عجزت لا يجب ^{استبراء} الا
 على المولى. المولى اذا وهب المكاتبه من المكاتب يعتق في الحال لان المكاتب ملك ما في
 نعمته قبل القبول لان هبة الدين ممن عليه الدين تصح قبل القبول. فان قال المكاتب
 لا اقبل يعود المكاتبه ويكون المكاتب حرا لان هبة الدين ترد بالرد الا ان العتق بعد
 وقوعه لا يحتمل الرد فيعود المكاتبه ويبقى العتق كالطالب اذا وهب الدين من الديون
 وبه كفى فرد الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل. مكاتب بين رجلين ^{قبض}
 احدهما نصف المكاتبه لا يعتق المكاتب فان ابرأ الشريك الآخر عن نصيبه او وهب ^{نصيبه}
 عتق المكاتب ويسلم للاول ما قبض. ولو كانت المكاتبه الفا فقبض احدهما ستمائة وابراه
 الآخر عن اربعمائة قال محمد ربح يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والمبرئ على
 ستة. رجل وهب نفس عبده من عبد عتق العبد وان لم يقبل لان تملك نفس العبد

من العبد اعتاقه بغير قبول. رجل قال لعبد اشتر نفسك بالف درهم فقال العبد قبلت عتق لان بيع نفس العبد من العبد اعتاق. ولو قال لعبد انت حر عتاقك درهم فقال العبد قبلت عتق كذلك همنا. عبد ماذون قال للمولى اشتريت حارية فقال المولى لك اصنع بهما شئت فاعتقهما الماذون لا يعتق لانه لا يراد بهذا الامر اعتاق. عبد دفع الى رجل مالا وقال اشترني من مولاي بهذا او اعتقني تكلموا فيه. والصحيح انه ينفذ البيع والاعتاق وعلى المشتري الثمن مرة اخرى ما اخذ للمولى ولا يسلم للمولى اذا قال لعبد ادخل الدار وانت حر يتعلق العتق بالدخول وكذا الطلاق.

فصل في الاعتاق عن الغير

رجل قال لغيري جاريته هذه لك على ان تعتق عني عبد ل فلانا فقبل فلان ذلك و قبض الجارية لم يكن الجارية له حتى يعتق العبد عن الامر لانه ملك الجارية بازاء تملك العبد منه في ضمن الاعتاق والتعتيك اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيـل ذلك الفعل وما لم يوجد تملكيا للعبد لا يتم تملك الجارية. رجل اعتق عبدا له عن ابيه الميت جاز ويكون الولاء له لانه هو المعتق وللأب ثواب الاعتاق ان شاء الله تعالى.

فصل في العتق بدعوى النسب وملك ذى الرحم المحرم

رجل قال لعبد هذا ابني او قال لجاريته هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولد له وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد اعجميا جليبا او مولدا. وان كان العبد يصلح ولد له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب. وان كان العبد لا يصلح ولد له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابي حنيفة رج. وقال صاحب رج لا يعتق. ولو قال لعبد هذا ابنتي او قال لجاريته هذا ابنتي ذكر في الاصل انه لا يعتق. اختلفوا المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب

قولها الما قول ابن حنيفة رج يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال على وجه النداء
يا بني لا يعتق، وروي الحسن عن ابن حنيفة رج انه يعتق والصحيح هو الاول، ولو
قال لعبد يا بني او قال لامته يا بنية لا يعتق وان نوى، كما لو قال يا ابن او قال
يا بنت ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى ولو قال لعبد هذا اي او قال
لجاريته هذا اي ومثلها تلد مثله عتق فان لم يكن له ابوان معدون فان وصدقاه ثبت
نسبه منهما والا فلا، قال بعض مشائخنا رج في دعوى البنوة ايضا لا يثبت النسب
الا بتدقيق الغلام، والصحيح انه لا يشترط تصديقه، ولو قال لعبد هذا اخي
لا يعتق وروي الحسن عن ابن حنيفة رج انه يعتق، ولو قال هذا اخي لاي او قال اخي لاي
يعتق ولو قال لعبد اي كوجه من اختلفوا فيه، والصحيح انه لا يعتق، ولو قال هذا اخي
ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق، كل من ملك شخصا لا يجوز نكاحه
على التبايد بسبب القرابة كالامخ والاخذ والغم والحال يعتق عليه صغيرا كان
المالك او كبيرا عاقلا كان او مجنونا، وقال الشافعي رج لا يعتق الامن له ولا اذا اشتد
امة وهي حبل من ابيه بنكاح او وطئ عن شبهة يعتق ما في بطنها لانه اخوه، وله ان
يبيع الامة اذا وضعت لان الامة لم تصرام ولد لابيه، رجل اقر في مرضه لابنه بالف
درهم وليس له وارث سواه، ولم يدع مالا الا مملوكا هو اخ ابن لامه وقيمة المملوك
مثل الدين ثم مات قال محمد رج يعتق المملوك لان الاقرار في المرض للوارث وصيته فاذا
ملك اخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه لم يملك المملوك بالدين
رجل وكل رجلا بان يشترى له مملوكا في عتقه عن ظهاره وسمى له التمن فاشترى
اب الموكل قال ابو يوسف رج عتق كما اشتراه الوكيل لانه صار ملك للموكل ولو
وكل رجلا بان يشترى له اباه في عتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق

كما اشتراه ويخرج عن ظهار الأمر والله اعلم

فصل في العتق للمبهم

رجل قال لامتيه احد بكاحرة فقيل له هل عنيت هذه لاحدى الامتين بعينها فقال لا عتقت الاخرى فقيل له بعد ذلك هل عنيت هذه الاخرى فقال لا عتقت الامتان جميعا لان قوله الاول لم اعن هذه اقرار منه بتوقع العتق على الثانية وقوله للاخرى بعد ذلك اعن هذه اقرار منه بتوقع العتق على الاولى فعتقا جميعا وكذلك في الطلاق ولو قال لعبدى له احد كاحر فقيل له اياهما عنيت فقال لم اعن هذا واشار الى احد هما عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم اعن الاخر عتق الاول ايضا وهذا الاول سواء ولو قال لاحد هذين الرجلين على الف فقيل له اموه هذا فقال لا لا يجب المال للاخر لان الاقرار بالمال للجهول باطل فلا يستحق عليه البيان فنفع احد هما لا يكون تعيينا للاخر اما ايقاع الطلاق والعتاق في المبهم صحيح لان الكلام المبهم بمنزلة المعلق بالبيان وتعليق الطلاق والعتاق بالشرط جائز فاذا صح ايقاع يستحق عليه البيان ولا كذلك تعليق الاقرار بالشرط رجل قال امة وعبد من ذقتي احرا ثم مات قبل البيان فان كان له عبدان وامة عتقت الامة ومن العبد من كل واحد منهما نصفه ولو كان له امة وثلاثة اعبد عتقت الامة ومن العبيد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلثة اعبد وثلاث اماء عتق من اماء من كل واحدة ثلثها ومن العبيد كذلك ولو كان له ثلثة اعبد وامتان عتق نصف كل امة وثلاث كل عبد

فصل في اعتاق الحرية

حرية اسلم عبد الحرية وخرج الى دار الاسلام مراغما لمولاه عتق وله ان يوالى من احب لانه من اهل الارض ليس لاحد عليه ولاء وان اسلم عبد الحرية ولم يخرج اليها لا يعتق لان الاسلام لا يمنع بقاء الرق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبد يكون عبد له

قولها اما قول ابي حنيفة رج يعقق ومنهم من قال لا يعقق عند الكل ولو قال على وجه القضاء
 يا ابني لا يعقق. وروى الحسن عن ابي حنيفة رج انه يعقق والصحيح هو الاول. ولو
 قال لعبد يا بني او قال لامته يا بنية لا يعقق وان نوى. كما لو قال يا ابن او قال
 يا ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعقق وان نوى ولو قال لعبد هذا اليه او قال
 لجاريتك هذا امي ومثلها تلد مثله عتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداقاه ثبت
 نسبه منهما والا فلا. قال بعض مشائخنا رج في دعوى البتة ايضا لا يثبت النسب
 الا بصديق الغلام. والصحيح انه لا يشترط تصديقه. ولو قال لعبد هذا اخي
 لا يعقق وروى الحسن عن ابي حنيفة رج انه يعقق. ولو قال هذا اخي لابي او قال اخي لامي
 يعقق ولو قال لعبد اى كوجه من اختلافوا فيه. والصحيح انه لا يعقق. ولو قال هذا عمي
 ذكر في بعض الروايات انه يعقق والصحيح انه لا يعقق. كل من ملك شخصا لا يجوز نكاحه
 على التبايد بسبب القرابة كالاخ والاخت والعم والخال يعقق عليه صغيرا كان
 المالك او كبيرا عاقلا كان او مجنونا. وقال الشافعي رج لا يعقق الامن له ولاد. اذا اشترى
 امه وهي حرة من ابيه بنكاح او وطئ عن شبهة يعقق ما في بطنها لانه اخوه. وله ان
 يبيع الامه اذا وضعت لان الامه لم تصرام ولد لابيها رجل اقر في مرضه لابنه بالف
 درهم وليس له وارث سواء ولم يدع مالا الا مملوكا هو اخ الابن لامه وقيمة المملوك
 مثل الدين ثم مات قال محمد رج يعقق المملوك لان الاقرار في المرض للوارث وصية فاذا
 ملك اخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعقق لانه لم يملك المملوك بالدين
 رجل وكل رجلا بان يشتري له مملوكا فيعتقه عن ظهاره وسعى له الثمن فاشترى
 اب الموكل قال ابو يوسف رج عتق كما اشتراه الوكيل لانه صار ملكا للموكل ولو
 وكل رجلا بان يشتري له اياه فيعتقه بعد شهر عن الظهار فاشتراه الوكيل يعقق

كما اشتراه ويحرى عن ظهار الأمر والله اعلم

فصل في العتق للمبهم

رجل قال لامتيه احد بكاحرة فقيل له هل عنيت هذه لاحدى الامتين بعينها فقال لا عتقت الاخرى فقيل له بعد ذلك هل عنيت هذه الاخرى فقال لا عتقت الامتان جميعا لان قوله الاول لم يعن هذا اقرار منه بوقوع العتق على الثانية وقوله للاخرى بعد ذلك ^{اعن} هذه اقرار منه بوقوع العتق على الاولى فعتقا جميعا وكذلك في الطلاق ولو قال لعبدى له احد كما حرر فقيل له ايها عنيت فقال لم يعن هذا وأشار الى احدهما عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم يعن الاخر عتق الاول ايضا وهذا الاول سواء ولو قال لاحد هذين الرجلين على الف فقيل له اموه هذا فقال لا لا يجب المال للاخر لان الاقرار بالمال للجهول باطل فلا يستحق عليه البيان فنفع احد هما لا يكون تعيينا للاخر اما ايقاع الطلاق والعتاق في المبهم صحيح لان الكلام المبهم بمنزلة المعلق بالبيان وتعليق الطلاق والعتاق بالشروط جائز فاذا صح ايقاع يستحق عليه البيان ولا كذلك تعليق الاقرار بالشروط رجل قال امة وعبد من ذقتي احرا ثم مات قبل البيان فان كان له عبدان وامة عتقت الامة ومن العبدان كل واحد منهما نصفه ولو كان له امة وثلاثة اعبد عتقت الامة ومن العبيد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلثة اعبد وثلاث اماء عتق من اماء من كل واحدة ثلثها ومن العبيد كذلك ولو كان له ثلثة اعبد وامتان عتق نصف كل امة وثلاث كل عبد

فصل في اعتاق الحرية

حرية اسلم عبد الحرية وخرج الى دار الاسلام مراغما مولاه عنق وله ان يوالى من احب لانه من اهل الارض ليس لاحد عليه ولاء وان اسلم عبد الحرية ولم يخرج اليها لا يعتق لان الاسلام لا ينفى بقاء الرقة فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فبعد يكون عبد له

ولو اسلم عبد الحر في فباعه مولاة من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه
المشتري في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه ر. لا يعتق. وكذا الوباة من ذي حر في
له عبد كافر اسلم العبد ثم خدم مولاة كان الخدمة امانا للمولى. ولو اعتق الحر
الحر في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول ابي حنيفة ر. خلافا لصاحبيه ر. وقيل ينفذ
الاعتاق عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولأء العتق عند ابي حنيفة ر. لا يثبت
وعند هما يثبت. ولو اعتق عبد المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم ويكون
الولاء للحر. وعن ابي حنيفة ر. انه لا ولاء له. حر في دخل دارا بامان ومعه
مدبره او مكاتبه كاتبه في دار الحرب فباعهما الحر في جازيعة. ولو كان معه
ام ولد لا يجوز بيعهما. ولو ملك الحر في قريه ودخل الينا بامان عتق عليه ولو عا
الحر في دار الحرب وخلف ام ولد او مدبر او مدبر في دار الاسلام حكم بعتقهما اذا مات
الحر او قتل او اسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته اذا مات المولى عبد
مسلم اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب فابق منهم عتق لانه استولى على ملك الحر
فملك نفسه فيعتق كما لو اسلم عبد الحر في دار الحرب فابق الى دار الاسلام فانه يعتق
رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول انا عبد ثم اسلم الهندي
قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا. وقول الهندي انا عبد
يكون باطلا لانه اقرار الحر على نفسه بالرق وان اخرج مكرها كان عبدا له والله اعلم بالصواب

كتاب اليمان

اليمين على نوعين يمين بالله تعالى وبين غيره اما اليمين بالله تعالى فهو ذكرا سم الله تعالى
بجرف القسم مقرونا بالخبر. واليمين بغيره ذكرا شرط صالح وجزاء صالح يحلف به وحكم
اليمين بالله تعالى عند الحنث وجوب الكفارة. وحكم اليمين بغيره عند الحنث لزوم الحلف

بعد كلاما قد يكون بالعربية وقد يكون بالفارسية وغيرهما من اللسان لما الأول .
 رجل قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعل في الروايات الظاهرة يلزمه ثلث كفارات
 ويتعد اليمين يتعد الاسم اذا جعل الاسم الثاني نعتا للاول وروى الحسن عن ابي حنيفة
 رج ان عليه كفارة واحدة وبه اخذ مشايخ سمرقند لان الواو بين الاسم الاول والثاني
 وبين الثاني والثالث والواو القسم لا والواو العطف فلم يتصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر
 النجدة عقب الثالث اقتصر الخبر على الثالث فكان يميناً واحدة واكثر المشايخ على ظاهر الرواية
 ولو قال والله والرحمن لا افعل كذا ففعل يلزمه كفارتان في قولهم ولو قال والله والله لا افعل
 كذا يتعد اليمين في ظاهر الرواية . وروى ابن سماعة عن محمد رج ان في الاسم الواحد
 لا يتعد اليمين ويحمل الثاني على التاكيد والتكرار ولو قال والله لا ادخل هذه الدار ثم قال
 والله لا ادخل هذه الدار فدخلها مرة يلزمه كفارتان . وكذا لو قال لامرأته والله لا اقربك ثم
 قال في مجلسه والله لا اقربك فخرجها مرة يلزمه كفارتان . وحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن
 الفضل رج انه قال اذا قال الرجل والله لا اكلم فلانا ثم قال مرة اخرى والله لا اكلم فلانا فكل مرة
 ينوي ان ينوي بالثاني التكرار والتاكيد يلزمه كفارة واحدة . وان نوى به المبالغة او لم ينو شيئا
 يلزمه كفارتان . رجل قال والله لا افعل كذا فهو يمين واحدة لانه جعل الاسم
 الثاني تبع الاول فكانت يميناً واحدة كما لو قال والله الغريب لا افعل كذا . ولو قال بالله
 لا افعل كذا وسكن الهاء او نصبها او فعهما يكون يميناً لانه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم
 والخطاء في الاعراب لا يمنع صحة اليمين . ولو قال الله لا افعل كذا وسكن الهاء او نصبها
 لا يكون يميناً لانعدام حرف القسم الا ان يعربها بالكسر فيكون يميناً لان الكسر يقتضي
 سبق حرف الخافض وهو حرف القسم . وقيل يكون يميناً بدون الكسر ولو قال بالله
 لا افعل كذا قالوا لا يكون يميناً لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا عربها بالكسر وقصد

اليمين. ولو قال والرحمن لا افعل كذا واراد به سورة الرحمن روى بشرح لا يكون يمينا
ولو قال والحق لا افعل كذا او قال بالحق لا افعل كذا لا يكون يمينا لان الحق من اسماء الله تعالى
ولو قال حقا لا افعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون يمينا والصحيح انه ان اراد
اسم الله تعالى يكون يمينا. ولو قال بسم الله لا افعل كذا لا يكون يمينا. ولو قال بصفة الله لا افعل
كذا لا يكون يمينا لان من صفاته ما يدرك في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا كرا لاسم. ولو قال
بحق الله لا افعل كذا لا يكون يمينا لان الناس يخلفون به. ولو قال بحق الله لا افعل كذا لا يكون
يمينا في قول ابى حنيفة ومحمد رحم. واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحم. وعن ابي يوسف في
رواية يكون يمينا وهو قول الشافعي رحم. ولو قال وعزة الله لا افعل كذا لا يكون يمينا. وكذا لو
قال وجلال الله او عظمه وكبريائه او قال وملكوته وقدرته ونوى اليمين او لم ينبو يكون يمينا
ولو قال وعلم الله لا افعل كذا عندنا لا يكون يمينا. وقيل اذا نوى اليمين يكون يمينا. ولو قال
ورحمة الله لا افعل كذا لا يكون يمينا في قول ابى حنيفة ومحمد رحم. ولو قال وعذاب الله او
او غضبه او قال ورضاء الله وثوابه. او قال وعبادة الله لا يكون يمينا. ولو قال وامانة الله
يكون يمينا وذكر الطحاوي رحم انه لا يكون يمينا وهو رواية عن ابي يوسف رحم. ولو قال وعهد
الله او قال وذمة الله لا يكون يمينا. ولو قال وسلطان الله لا افعل كذا لا يكون يمينا وان نوى به القدرة
يكون يمينا. ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا او قال عليه عذاب الله او قال امانة الله ان فعل
كذا لا يكون يمينا. ولو قال اشهد ان لا افعل كذا او اشهد بالله او قال احلف او احلف بالله
او اقسم او اقسم بالله او اعزم او اعزم بالله او قال عليه عهد الله ان لا يفعل كذا او قال عليه
ذمة الله ان لا يفعل كذا لا يكون يمينا وكذا لو قال عليه يمين او يمين الله او عليه ايم الله او ايمن
الله او قال لعن الله او قال عليه نذر او قال عليه نذر الله ان لا يفعل كذا لا يكون يمينا. ولو قال هو
يهودي او نصراني او مجوسي او برئى من الاسلام او برئى من الله ان فعل كذا عندنا لا يكون يمينا

وأما فعل ذلك الفعل هل يصير كافرا فهو على وجهين ان حلف بهذه الالفاظ وعلق الكفر بامرها
 وقال هو يهودي ان كان فعل كذا وقد كان فعل وهو الموقت اليمين انه كاذب اختلفوا فيه
 قال بعضهم يصير كافرا لان التعليق بالماضي تنجز فيصير كانه قال هو يهودي ونصراني وقال بعضهم
 لا يكفر ولا يلزمه الكفارة لانها غموس وان حلف بهذه الالفاظ على امر في المستقبل ثم فعل ذلك
 قال بعضهم لا يكفر ويلزمه الكفارة والصحيح ما قلنا له بعض المشايخ انه ينظر ان كان في
 اعتقاده الخالف انه لو حلف بذلك على امر في الماضي يصير كافرا في الحال فيصير كافرا وان
 حلف على امر في المستقبل وفي اعتقاده انه لو فعل ذلك يصير كافرا اذا فعل ذلك يصير كافرا
 وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت اليمين على امر في المستقبل او في الماضي
 ولو قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم
 لا يصير كافرا وهو رواية عن ابي يوسف رح لانه قصد به ترويج الكذب دون الكفر ولو قال
 عصيت الله ان فعلت كذا او قال عصيت الله في كل ما افترض علي لا يكون يمينا ولو قال
 بحق الرسول او بحق الايمان او بحق القرآن او بحق المساجد او بحق الصوم والصلاة لا يكون
 يمينا وكذا لو قال ودين الله او طاعة الله او حذره او شراعه او بالقران او بالمصحف او
 بسورة من القران او بالكعبة او بملائكته او بانبيائه او بالصيام او بالصلاة لا يكون يمينا
 ولو قال لا اله الا الله لا يفعل كذا او قال سبحان الله ما فعل كذا لا يكون يمينا الا اذا نوى ولو
 قال بسم الله لا يفعل كذا لا يكون يمينا ولو قال لله علي ان لا افعل كذا عن ابي مخنف رح انها
 لا يكون يمينا الا اذا نوى ولو قال ان دخلت الدار والله لا يكون يمينا ولو قال لا ادخل الدار
 والله يكون يمينا وهو بمنزلة ما لو قال والله لا ادخل الدار ولو قال ان كنت فعلت كذا فهو
 بري من القران وهو يعلم انه كاذب ذكر في النوافل انه يخاف عليه الردة والاعتماد في جنس
 هذه المسائل على ما ذكرنا انه ينبغي الحكم على اعتقاده رجل قال والله ان الامر كذا وهو كاذب في

غوس الكفارة فيها وفي اليمين بالطلاق والعتاق والنذر وما شبه ذلك اذا كان كاذبا
يلزمه المحلوف عليه رجل قال ان فعلت كذا فهو بري من الله وبرئ من رسوله ^{كان عليه} وحنت
الكفارة. ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ورسوله وحنت فهو يمين واحدة
يلزمه كفارة واحدة. ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله وبرئ من رسوله فهما
يمينان ان حنت يلزمه كفارتان. ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله وبرئ من
رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل يلزمه اربع كفارات. وعن محمد بن لوقا هو
يهودي ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان. ولو قال هو يهودي هو
نصراني ان فعل كذا ففعل فهو يمين واحدة. ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله
الاربعة ففعل فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة. وكذا لو قال هو بري من القرآن
ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من التوراة وبرئ من الانجيل وبرئ من الربور
برئ من القرآن ففعل يلزمه اربع كفارات. ولو قال انا بري عما في المصحف فهو يمين واحدة
وكذا لو قال هو بري من كل آية في المصحف فهي يمين واحدة. ولورفع كتاب الفقه او
دفترا الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال انا بري عما فيه ان فعلت
كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال انا بري من بسم الله الرحمن الرحيم. ولو قال ان
فعلت كذا انا بري من القبلة او بري من الصلوة او من صوم رمضان
ففعل كان عليه الكفارة كما لو علق الكفر بالشرط. وعن بعض المشايخ البراءة من القبلة
لا تكون يميناً. ولو قال انا بري من المؤمنين قالوا لا يكون يميناً لان البراءة من المؤمنين
تكون لانكار الايمان. ولو قال ان فعلت كذا انا بري من الحج التي حججت. او قال
من الصلوة التي صليت ففعل لا يلزمه شيء. ولو قال انا بري من القرآن الذي تعلمته
يكون يميناً لانه تبرأ من القرآن والتبرأ عن القرآن يكون كفراً. ولو قال ان فعلت

كذا فانما يري من هذا التلشين يوما يعني شهر رمضان قالوا ان اراد به البرءة عن
 فرضية ها يكون يمينا. وان اراد البرءة عن الاجر والشك لا يكون يمينا. وان لم يكن له
 نية لا يكون يمينا بالشك والاحتياط في ان يكفر. ولو قال لا فعلن كذا بحياة راس فلا
 لا يكون يمينا. ولو قال ما قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يمينا لانه علق
 تكذيب الله بالفعل وذلك بمنزلة تعليق الكفر بالشروط. ولو قال ان فعلت كذا
 فاشهد واعلي بالنصوانية تكون يمينا بمنزلة ما لو قال ان فعلت كذا فهو نصراني
 ولو قال ما فعلت من صوم او صلوة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون يمينا. ولو قال اللهم
 انا عبدك اشهدك واشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ففعل لا يلزمه الكفارة ^{لها}
 ليست بيمين. ولو قال ان فعلت كذا فلا اله الا في السماء يكون يمينا. ولو قال الطاهر
 الغالب ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة لانه يمين عرفا خصوصا عند اهل
 بغداد فانهم يحلفون به. ولو قال هو يا كل الميتة او يستحل الدم او الخمر ان فعل
 كذا لا يكون يمينا. ولو قال لله على صوم او صلوة او حجة او عمرة او ما اشبه ذلك ما
 هو طاعة ان فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية يلزمه الوفاء بما سمى ولا يخرج عن
 العهد بالكفارة. وقال الشافعي رحمه هو بالخيار ان شاء كفر وان شاء فم عن ابي حنيفة
 رحمه انه رجح في اخيوته وقال هو بالخيار ان شاء فعل ما سمى وان شاء كفر عن يمينه
 وبه اخذ مشايخ بلخ وبعض مشايخ بخارا منهم الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 وشمس الأئمة السرخسي رحمه هذا اذا كان شرطا لا يوجب كونه فان كان شرطا يريد
 كونه لجلب منفعة او دفع مضرة كالفرج من الشدة وقدوم الغائب وشفاء المريض يلزمه
 عين ما سمى رجل له على الآخرين وعند انه لو حلف بالله يحلف لو حلفه بطلاق
 لوعتاق يقر ولا يحلف لم يكن له ان يحلفه الا بالله فان قال المدعى سو كذا بخداي

مخوام لا يكون قرا اليمين بالله تعاملا بمحتمل التعليق مخوان يقول اذا جله غد فوالله
 لا ادخل هذا الدار ويحتمل التوقت ايضا كاليمين بغير الله مخوان يقول والله لا ادخل هذا
 الدار السنة ينتهي اليمين بمضى السنة رجل قال لغيره والله لا اكلت يوما ويوما فهو
 كقوله والله لا اكلت يومين ينتهي اليمين بمضى اليومين. ولو قال والله لا اكلت يوما
 يومين فهو كقوله والله لا اكلت ثلاثة ايام. ولو قال لا اكلت يوما ولا يومين ينتهي اليمين
 بمضى اليومين. ولو قال والله لا اكلت فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه
 في الليل لانها ايمان ثلاثة. ولو قال والله لا اكلت فلانا اليوم غد او بعد غد لا يكلمه في الايل
 لانها يمين واحدة بمنزلة قوله لا اكلت ثلاثة ايام فيدخل فيه الليالي. ولو قال والله لا اكلت
 كل يوم من ايام هذه الجمعة وكله في الجمعة مرة خت. ولو قال والله لا اكلت في كل يوم
 من ايام هذه الجمعة وكله في كل يوم وترك كلامه في يوم من ايام الجمعة لا يحث. وان
 كلمه بي كل يوم لا يلزمه الاكفارة واحدة

فصل في الفاظ اليمين بالفارسية

رجل قال سوكند خورم كه اين كار كنتم قال بعضهم لا يكون يمينا وقال بعضهم يكون يمينا. ولو قال
 سوكند ميخورم كه اين كار كنتم يكون يمينا لان هذا الكلام يدل كرا للتحقيق دون الوعد كقول
 الرجل كواهي ميدهم. ولو قال سوكند خورده ام فهو اخبار ان كان صادقا وفعل يلزمه الكفارة
 والا فلا. ولو قال سوكند خورم بطلاق كه اين كار كنتم لا يكون يمينا لانه وعد وتخييف بخلاف
 اليمين بالله تعا عند البعض فانه يكون تحقيقا. ولو قال سوكند خورمي يكون يمينا بمنزلة قوله
 سوكند ميخورم ولو قال برمن سوكند است كه اين كار كنتم فهو اخبار ان اقتصر على هذا فهو اقرار
 باليمين بالله تعا وان زاد عليه هذا فقال برمن سوكند است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك
 كذا بادفعنا تعرض المجلس عن ذلك لا يصد وقضاء. ولو قال سوكند خانه است كه اين كار كنتم فهو

اترار باليمين بالطلاق. ولو قال بالله العظيم كه برد كتر از بالله العظيم نيست كه اين كار كنم
يكون يمينا كما لو قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادة تكون للتأكيد فلا تصير فاصلا ولو
قال مصنف خدائي بدست وى سوختن كراين كار كند لا يكون يمينا. ولو قال ار خدا
بيزار است واز لا اله الا الله بيزار واز اشهد ان لا اله الا الله بيزار است كراين كار كند
فى ايمان ثلثة. ولو قال هرايمد يكه بخدائى دارم نو ميدم كراين كار كنم يكون يمينا لان
الياس من الله كفر وتعليق الكفر بالشرط يمين. ولو قال مسلمان نكرده لم خدا ترا كراين كار
بكتم ففعل قال الفقيه ابو الليث ربح ان اراد بذلك ان الذي فعل من الصادات لم يكن
حقا يكون يمينا والافلا. ولو قال هرچه مسلمان نكرده ام بكافوان دارم كراين كار كنم ففعل
لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة. ولو قال هرچه خدائى گفت دروغ است كراين كار بكتم قيل
هذا لا يكون يمينا وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالعربية فكذلك بالفارسية رجل قال والله
كه بافلان سخن نگويم يك روز دودوزينتهى اليمين بمضى ثلثة ايام. ولو قال والله كه بافلان
سخن نگويم نه يك روز دودوزينتهى يمين واحدا يمينتهى بمضى اليومين. رجل قال پذيرفتم خدا
كه فلان كار كنم يكون يمينا كما لو قال نذرت ان لا افعل كذا. ولو قال خدا ترا پيغامبر را پذيرفتم
كه فلان كار كنم لا يكون يمينا لان قوله پيغامبر را پذيرفتم لا يكون يمينا فاذا انحلل بين ذكر الله
تعاوين الشرط ما لا يكون يمينا يصير فاصلا فلا يكون يمينا

فصل في عقد اليمين على فعل الغير

رجل قال لاخر الله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استحلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه
فلا شيء على واحد منهما اذ لم يفعل المخاطب ذلك. وان نوى القائل الحلف بذلك يكون
حلفا. وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الحلف وان
اراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما. ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا

الحاق الشرط باليمين بعد السكوت وبه اخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان
 السكوت يمنع تعلق الجراء بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا اذا كان الشرط على الحالف
 وان كان الشرط للحالف بان كان فيه تخفيفا على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين
 بعد السكوت في قولهم جميعا رجل قال لامرأته ان اغتسلت ثيابه فغبدى حرقا فمرت
 امرأته امرأة اخرى ان تغسل فقال الرجل وان اغتسلت هي ايضا ثم غسلت المأمورة لا
 الزوج لانه لم يصح العطف والحاق الشرط وان كان فيه تشديد عليه رجل قال لامرأته
 ان دخلت هذه الدار فانت طالق وسكت سكتة ثم قال وهذه لامرأة اخرى يعني وان دخلت
 الثانية فانت طالق قال ابو يوسف رح يصح الشرط وايتهما دخلت وقع الطلاق على الاولى
 لانه تشدد على نفسه وكذا لو قال للاولى انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال و
 ان دخلت هذه الدار لدار اخرى فدخلت المرأة الدار الاولى او الثانية طلقت وكذا لو قال انت
 طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لامرأة اخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى
 والثانية وكذا العتق ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لدار
 اخرى فدخلت الدار الاولى طلقت فلا يصح عطف الثانية على الاولى لانه تخفيف

فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف

رجل حلف رجلا فحلف ونوى غير ما يريد المستحلف ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق
 ونحو ذلك يعتبر نية الحالف اذ المرينوا الحالف خلاف الظاهر طالما كان الحالف او مظلوما
 وان كانت اليمين بالله فان كان الحالف مظلوما كانت النية نية الحالف وان كان الحالف ظالما
 يريد بيمينه ابطال حق الغير يعتبر نية المستحلف وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح رجل اخذ
 اللصوص فاخذوا ماله وحلفوه ان لا يخرجوا احد الا يخرجهم فحلف فاستقبله غير فقال للغير على الطريق
 دباب نفهم الغير كلامه وانصرفوا قال الفقيه ابو جعفر رح ان نوى بالذباب نفس اللصوص

حث في يمينه وان لم ينو ذلك وانما نوى الكذب ليرجع الغير لا يبحث في يمينه
 لانه ما اخبر عن حالهم سلطان اخذ من رجل ما اظلم وحلفه ان لا يخاصمه
 في المال الذي اخذ منه قالوا الحيلة في ذلك ان يخاصم عنه غيره بغير امره وصاحب
 المال يذهب معه ما حتى يصل الى القاضي ويقول المظلوم للقاضي قد حلفني بكذا
 وكذا حتى يفهم القاضي ان غيره لماذا يخاصمه وهو لا يخاصم بنفسه في امر القاضي
 برده المال عليه رجل خلفه اعوان السلطان ان لا يعمل غدا عملا ما لم يات فلان او ياخذ
 بيده فاصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول راس الميت من مكانه قبل
 ان يذهب قال محمد بن سلمة ربح ارجوان لا يكون حاشا ويمينه يكون على غير هذا العمل
 رجل حلفه السلطان ان لا يشتري الطعام للبيع فاشترى الحالف طعاما لنفقته ثم
 بدله فباعه لا يبحث في يمينه لانه ما اشترى للبيع رجل خرج مع الامير في سفر فخلفه
 الامير ان لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كيسه فرجع لذلك لا يبحث في يمينه لان يمينه
 لم يقع على هذا الرجوع رجل ساع يضرب الناس بالسعايات وفي الخيليات فحلف وقال
 اكره ان يمشي كسرة رايادة ازده درم زيانكم فامرته طالق زن حوش رايان كرد زياده
 ازده درم ذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي ربح لا تطلق امرأته قال لان يمينه
 وقعت على النكرة لان قوله اكره ان يمشي رايانكم والمرأة صارت معرفة باضافة الطلاق
 اليها فلا تدخل تحت النكرة وهو نظير ما ذكر في الجامع رجل قال ان دخل دارى
 هذا احد فعدى حردخل هو بنفسه لا يبحث في يمينه لانه معرفة فلا يدخل تحت
 النكرة قال مولانا رضي الله عنه في هذا الجواب نظر لان المرأة صارت معرفة في الحزاء
 وكونها معرفة في الحزاء لا يمنع دخولها في النكرة التي هي في موضع الشرط الا يرى ان الرجل
 اذا طلق امرأته ان دخل دارى هذا احد فانت طالق فدخلت هي طلقت وان صارت

معرفة في الجزاء. وكذا لو قال لأمرأتين له أنه حلفت بطلاق واحدة منكما فهذه طالق
 لأحد ٢ ما بعينه ما ثم حلف بطلاقها حثت في يمينه أما المعرفة في الشرط لا تدخل تحت
 النكرة في الجزاء وفيما إذا قال إن دخل داري هذا أحد صار هو معرفة في الشرط
 والمعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكرة في الجزاء. هذا إذا قال الحالف أكره بشي كره
 رازيان كنم فان قال أكره بشي هيج كس رازيان كنم وزن خویش رازيان كرد ثم قال أغنيت
 غيرها صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء لأن قوله هيج كس را
 عام فاذا نوى التخصيص لا يصدق قضاء في ظاهر الرواية. وعلى قول الخصاف نية
 التخصيص صحيح. وجنس هذه المسائل يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى السلطان
 إذا قال لرجل مال فلان أمير نزدك تو است فانكر فحلف بالطلاق ليس عندك
 مال فلان فحلف وكان عند الحالف أموال بعثتها امرأة فلان أمير اليه والذي جاء
 بالمال زعم أن المال كان مال امرأة فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك
 المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف حتى يقر الحالف
 بذلك أو يقضه القاض بذلك باليمين بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حائثا. رجل
 جلب عشرين شاة من بلد إلى بلد وأدخل جملة الغنم في بلده غير أنه أظهر عشرة في
 حانوته فحلفه أمير الخطيرة أنه ملجاء الأبعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فحلف
 ونوى ملجاء الأبعشرة أي في السوق وما ترك شيئا في الخارج أي خارج السوق قالوا
 لا يحثت في يمينه لأنه نوى ما يحتمله لفظه لكن لا يصدق قضاء. رجل أراد أن يحلف
 غيره ليس له أن يحلفه بالطلاق والعناق والإيمان المغلظة من المشايخ من رخص
 ذلك وبه افتى بعض مشايخ سمرقند صيانة لأموال الناس وحقوقهم ومشايخنا لا يجوز
 فإن الحالم المستفتى ينبغي المفتة أن يفوض الأمر إلى رأي القاضيه. رجل أكره امرأته على أن تهب

مهر هامنه فوهبت ثم انكرت الهبة واراد الزوج ان يحلفها قال بعضهم لها ان تحلف لان
 الزوج يدعى عليها هبة جائزة وهي تنكز ذلك فتحلف. والمختار للفتوى ما قال الفقيه
 ابو الليث رح ان المرأة تقول للحاكم سله يدعى على الهبة عن اكراه او اختيار فان ادعى الزوج
 الهبة عن اختيار حينئذ يحلف المرأة بالله ما وهبت بغير اكراه وتكون صادقة فيمينها
 وفي هذا اشار في الحيل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى على انسان
 ما لا يراه رهن عند صاحب المال فاراد صاحب المال ان يأخذ المال منه بغير رهن
 ولو ادعى المطلوب الرهن ويقر بالمال وبما لا يمكن اثبات الرهن فيؤخذ بالمال فيقول
 المطلوب للقاضي سله يدعى على ما لا يراه رهن او ليس به رهن فان قال ليس به رهن فح
 يحلف السلطان اذا كان يطلب رجلا لياخذ به تهمة فاخذ رجلا اخر واراد ان يحلف
 بالله ما تعلم احدا من غير مائه ولا من اقربائه لياخذ منهم شيئا وهو يعلم لا يسعه ان يحلف
 لان اليمين الكاذبة لا تنجح عند الضرورة لكن ينبغي له ان يحلف ويدكر اسم ذلك الرجل
 الذي يطلبه السلطان وينوي غيره رجل مات وعليه دين وارثه يعلم بذلك فتشهد
 عدلان عند الوارث ان اباك قد قضى دينه لا ينبغي لهذا الابن ان يحلف عند القاضي
 ان لا يعلم بان له دينا على ابيه لان شهادتهما عند لا تثبت قضاء الدين رجل مات
 وخاف وارثا ودينا على رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فحلف الغريم انه ليس
 للمدعى عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجوان لا يكون حائضا
 ان علم بموت المورث الصحيح انه يحنث فيمينه لانه اذا علم يريد ان يحلفه ليس
 عليه شيء لا بطريق الاصاله ولا بطريق الوراثة وهو كاذب في ذلك رجل قال لغيره
 كبر اكلت من تمرى فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من تمر عشرة لا يكون حائضا
 وكاذبا ولو كانت يمينه بطلاق او عناق لا يقع شيء وكذا الوكيل لرجل بكم اشترت هذا

العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذبا. ولو حلف على ذلك بطلاق
او عتاق لا يلزمه شيء. وهو نظير ما قال في الجامع اذا حلف ان لا يشتري هذا الثوب بعشرة
ما اشتراه باثنى عشر حنت في يمينه لانه اشتراه بعشرة وزيادة. رجل هرب في دار رجل
فحلف صاحب الدار بانه لا يدري اين هو واراد بانه لا يدري في اي مكان هو من داره
لا يحنت في يمينه لانه صادق فيما قال رجل كان على سطح مع جماعة فاراد ان يذهب
فمنعوه فوضع رجله على ناحية من السطح وقال ان بت الليلة واكلت ههنا فامرأته
طالق واراد به موضع رجله فنام واكل في غير ذلك الموضع من السطح لا تطلق امرأته ديارا
وتطلق قضاء السلطان اذا حلف رجلا انه لا يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكر انه كان عالما
بذلك الا انه نسي وقت اليمين قالوا ان رجلا لا يكون حاشا لانه ما كان عالما وقت اليمين
رجل حلف بطلاق امرأته انه ليس في منزله الليلة مرقاة وقد كان في منزله مرقاة قالوا
ان كانت المرقاة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عند مرقاة لا يحنت في يمينه وان كانت
كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا يحنت في يمينه ايضا لانه لا يراد باليمين هذا
المرقاة وان كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حنت في يمينه. رجل قال لابنه ان سرقت
من داري شيئا فامك طالق فسرق من داره اجرة اولبنة او نحو ذلك قال ابو يوسف رحان
كان الاب يبخل بذلك المقدار عن ابنه حنت في يمينه والا فلا واجاب محمد رح او لانه
في يمينه فلما بلغه جواب ابي يوسف رح استحسن قوله. رجل قال ان كان في بيته ناس
نارأته طالق فاذا في بيته سراج قالوا ينظر ان كان حلف لاجل ان بعض جيرانه يطلبوا منه
النار للاصطلاء او الخبز لا يحنت في يمينه لان يمينه عند ذلك لا يقع على السراج. وان كان
حلف لاجل انهم يطلبوا منه النار ليستوقدوا به حنت في يمينه وان لم يكن ليمينه سبب ولم
ينوشئ لا يحنت لان السراج لا يسمى نار مطلقا. رجل زرع ارضا لامرأته فطنا ثم قال

حلال بروى حرام اكر از غله اين زمين بخانه وى در آيد ثمران امرأته رفعت من ذلك القطن
على راسها ليذهب الى الحلاج ودخلت البيت والقطن على راسها ثم خرجت حنت الحالف
فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك

رجل قال ان فعلت كذا قال الف درهم من مالى صدقة ترفعك وليس له الامانة درهم تكلموا
فيه قال الفقيه ابو الليث رج لا يلزمه الصدقة الا بما كان عنده. وهكذا روى عن محمد بن
وان كان عنده عرض او خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق. وان كان يساوى عشرة
يتصدق بعشرة. وان لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه لكن اوجب على نفسه الف حجة يلزمه
بقدر ما عاش في كل سنة حجة. رجل قال هزار درهم الهمال من بدر ونيشان داده وهو يريد
ان يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فمه قالوا يتصدق احتياطا. وان كان ذلك
طلاقا وعتا قال لا يقع شئ. رجل قال ان كملت كفاية بمال او نفس فله على ان اتصدق بفلس
ثم كمل بمال او نفس يلزمه التصديق بفلس واذا اراد الرجل ان يكمل لاحد ينبغي ان يقول
ان كملت فله عليا ان اتصدق بفلس فاذا اطلبوا منه الكفاية يقول انه خلعت ان لا اكمل ولو
اضطر الى كفاية يكمل ويتصدق بفلس. رجل قال مالى صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا
فحنت وتصدق على فقراء بلخ او بلدا اخرى جاز ونجى عن النذر كما لو وجب عليه صوم او
بمكة فقصي عليه جاز رجل قال ان يموت من هذا الغم الذي انا فيه فعلي ان اتصدق بعشرة دراهم
خبرنا فتصدق بغير الخبز او بثلث الخبز بحرية. رجل قال ان زوجت ابنتي قال الف درهم من مالى صدقة
لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الالف حجة الى مسكين واحد جاز. رجل قال ان برأت من
مرضه هذا بعت شاة فبرأ لا يلزمه شئ الا ان يقول ان برأت من كذا فله على ان اذبح شاة رجل
قال ان اتجرت براس مالى وهي الف درهم فزنتى الله تعافى بها ربحا اخرج حاجا لله تعالى فاحفظ
يفضل له كثير شئى قالوا هذا النذر لا يلزمه شئى. رجل قال ان فعلت كذا فصلى صوم شهر

كصوم رمضان وحث قال بعضهم يلزمه صوم شهر متتابع وقال بعضهم لا يلزمه المتتابع
 الا ان ينوي المتتابع. رجل قال ان فعلت كذا فله علي ان اضيف جماعة قريه فحث
 لا يلزمه شيء ولو قال لله علي ان اطعم كذا او كذا يلزمه ذلك. رجل قال ما له حبة في
 المساكين لا يصح ذلك الا ان ينوي الصدقة. ولو قال ان فعلت كذا فله علي حج او قال
 لله علي صوم سنة فحث واختلف فيها فقهاء البلدة قال بعضهم يخرج عن العهد بكفارة
 اليمين وقال بعضهم لا يخرج فانه يأخذ بقول من هو افقه الناس عنده. والمستحب هو
 الوفاء بالنذر حتى يخرج عن العهد في قولهم. رجل قال ان فعلت كذا فله علي صوم سنة
 الا الايام التي مرض فيها وكان به علة وقال عنيت به هذه العلة صدق في ذلك وليس
 عليه قضاء الايام التي مرض فيها. رجل قال لله علي المشي الى بيت الله والا الكعبة او الى
 مكة ان فعلت كذا وحث في القياس لا يلزمه شيء وفي الاستحسان يلزمه حجة او عمرة
 وهو بالخيار في رواية الاصل ان شاء ركب واحرق دما وان شاء مشى. ولو قال علي المشي
 الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم او الى المسجد الاقصي لا يلزمه شيء. ولو قال علي المشي
 الى الحرم او الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء في قول ابي حنيفة رح. وقال صاحباه رح يلزمه حجة
 او عمرة. وعلى هذا الخلاف اذا قال علي المشي الى الحجر الاسود او الى الحجر. ولو قال علي المشي
 الى بيت الله تعالى بنوي بيت المقدس او بنوي مسجد بيت المقدس او مسجد اخر
 لا يلزمه شيء. ولو قال علي احرام ان فعلت كذا فحث يلزمه حجة او عمرة في قولهم. ولو قال
 انا احرم او انا محرم او اهدي او امشي الى بيت الله ان فعلت كذا فهو علي وجوه ثلثة: ان
 نوى الايجاب او لم ينو شيئا يلزمه ساذكر. وان نوى العدة لا يلزمه شيء. ولو قال علي الطواف
 بالبيت او السعي بين الصفا والمروة او علي ان اقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء. ولو
 قال علي المشي الى اخر ان فعلت كذا لزمه ذلك في قول محمد رح. ولو قال علي عشر حجج في هذه

السنة قال محمد رح يلزمه حج في عشر سنين والله اعلم بالصواب

فصل في الكفارة

كفارة اليمين مانص الله تعالى في كتابه من عليه كفارة اليمين اذا اعطى ثوباً خلقاً
عن كفارة اليمين قالوا لا يجزيه عن القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في
نصف مدة المجدد لا يجوز. وان علم انه ينتفع بالمجدد ستة اشهر وبهذا التوفيق
اربعة اشهر اكثر مدة المجدد يجوز ولا يعتبر القيمة لانه منصوص عليه كذا ذكره الفقيه
ابو جعفر. اذا اعتق عبد امرئ يربى ويخاف عليه جاز ان كان لا يربى لا يجوز لانه
سيت حكم رجل مات وعليه صلوة شهر او نحو ذلك ولم يترك ما لا فاستقرض ورثته
تغير خطة وتصدق قواعلى المسكين ثم المسكين تصدق بك على بعض ورثته ثم دفع
الوارث الى المسكين عن صلوة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم تغير خطة جاز
ولا يعتبر عدد المساكين في هذا وانما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا وصدة
الفطر سواء رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلوة نصف صاع من الخطة و
في الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لان صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة ولو ادى عن
است صلوات احد عشر يوماً الى مسكين ومنا الى مسكين اخر اوى ثنى عشر منها الى اربعة عشر
عشرين مسكيناً اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز كما في صدقة الفطر ادى الى مسكين
منا ومنا الى مسكين يجوز. وبعضهم فرقوا بين الصلوة وصدقة الفطر فقالوا في الصلوة اذا
اعطى الى مسكين اقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يؤد الى كل مسكين نصف صاع كما
في كفارة اليمين وفي كفارة الصلوة اذا ادى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر
ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمين يعتبر العدد الا ان في كفارة الصلوة يعتبر القدر
حتى لو ادى الى مسكين واحد اقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر يعتبر

جوزوا التفرقة في الصلوة ايضا كما في صدقة الفطر والصحيح هو الاول ولا يعطى كفارة اليمين
 اباه وان علا ولا ولد وان سفل. وكذا الصدقة المندورة. ولو اعطى في كفارة اليمين لكل مسكين
 ثلاثة اذرع من الكرباس لم يجوز واذ لك ما لم يكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل
 عند البعض. وعن محمد رح انه يجوز السراويل لانه يجوز فيه الصلوة. وعند ابي يوسف
 رح المعتبر في الكسوة ما يسترا كثرا لبدن فان اعطى السراويل للمرأة لا يجوز عندهما
 وروي ابن سماعه عن محمد رح انه يجوز الازار في كفارة اليمين في قوله وقول بالحنيفة
 رح. ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس من غزلها سراويل يحنت في يمينه. اذا اعطى
 في كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مائة مثقال استغنا ثم افتقر واثم اعاد عليهم
 مائة مثقال عن ابي يوسف رح انه لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا صارو بحال لا يجوز صرف
 الكفارة اليهم فيبطل ما ادى كما لو ادى الى مكاتب مائة مثقال ثم ردت الرق ثم كوتب ثانيا ثم اعطاه
 مائة لا يجوز ذلك. رجل اعطى كفارة يمينه امرأته وهي امه لغيره ومولاها فقير لا يجوز ذلك
 لان الصدقة تتم بقبولها لا بقبول المولى وهي ليست بحل لاداء كفارته فلا يجوز كماله
 اعطى اباه او امه وهما مملوكان لفقير لا يجوز ذلك. كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز
 صرف الكفارة اليه. ومن له دار وخادم يجوز صرف الكفارة اليه كما يجوز صرف الزكاة اليه
 اذا حنت الرجل وهو معسر ثم ايسر لا يجوز له الصوم. وان حنت وهو موسر ثم اعسر اجزاء
 الصوم. يعتبر في الكفارة حاله عند الاداء. اذا صام المعسر يومين ثم ايسر لا يجوز له الصوم
 الحائث اذا اختار التكفير بالاعتاق يجوز فيها من الرقاب ما يجوز في كفارة الظهار وان
 اختار الكسوة فقد بينا. وان اختار الاطعام فهو على نوعين طعام تمليك وطعام ابا^{حة}
 وطعام التملك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من خضرة او دقيق
 او سوق او صاعا من شعير كما في صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين

مداد ان اعاد عليهم مداد جازوان لم يعد يستقبل الطعام لانه لا بد من مراعاة عدد
 المساكين ومقدار الوظيفة ووظيفة كل مسكين نصف صاع. وكذا الرجل اذا اوصى
 ان يطعم عنه عشرة مساكين كفارة ليمينه فعدى الوصى عشرة مساكين فمات
 المساكين قبل ان يعشيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى. رجل اعطى كفارة
 يمينه مسكينا واحدا خمسة اصوع لم يجوز لانه اخل بعدد المساكين الا اذا اعطى مسكينا
 واحدا في عشرة ايام فيقوم عدد الايام مقام عدد المساكين فان اعطى مسكينا حنطة
 ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية. ولو اطعم خمسة مساكين وكسح خمسة مساكين
 فان كان الطعام طعام تملك جاز ويكون الاغلى منهما بدلا من الارخص ايهما كان
 اغلى وعن ابي يوسف رخص لا يجوز ذلك الا ان ينوى ان يكون الاغلى بدلا عن الارخص وان كان
 الطعام طعام اباحة ان كان الطعام ارخص جاز وان كان اغلى لا يجوز لان في الكسوة تملكها
 وليس في الاباحة تملكها فاذا كان الطعام ارخص جاز ان يجعل الكسوة بدلا عن الطعام
 بخلاف ما اذا كان على العكس. وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا. وطعام
 الاباحة اكلتان مشبعتان غداء وعشاء او غداء ان او عشاء ان او عشاء ^{والمستحب}
 ان يكون غداء وعشاء بخبز وادام وان اعطاهم غداء وعشاء خبز بغير ادم جاز عندنا ^{فيه} يعتبر
 الاشباع دون مقدار الطعام. ولو قدم ثلثة ارغفة بين يدي عشرة مساكين فاكلوا و
 شبعوا جاز يروى ذلك عن ابي حنيفة رخص فان كان واحد من العشرة غير شبعان اختلفوا فيه
 قال بعضهم ان اكل من ذلك مقدار ما اكل غير جاز. وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع
 العشرة. وان غداهم وعشاءهم وفيهم صبي فطيم لم يجوز وعليه ان يطعم مسكينا اخر مكانه ولا يجوز
 التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوص عليه في
 الكفارة او يملك بدله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسه ويستعورته

وقوت يومه. ومن الناس من قال قوت شهر وعن أبي يوسف رج إذا كان له فضل عن المسكن والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم ولكن يشترط أن يكون الفضل قد رما يصير به غنيا وإن كان له عبد وهو يحتاج إلى الخدمة لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق من ملك ما لا وعليه دين مثل ذلك ووجب عليه الكفارة فقصه دينه بذلك المال جاز له التكفير بالصوم. وإن صام قبل قضاء الدين اختلفوا فيه. قال بعضهم يجوز له الصوم. وقال بعضهم لا يجوز وفي الكتاب إشارة إلى القولين. وإن كان له مال غائب أو دين على رجل وليس في يده ما يكفر عن ممينه جاز له الصوم. قالوهذا إذا لم يكن المال الغائب عبداً فإن كان عبداً يجوز في الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق. رجل مات وعليه كفارة يمين أو قتل تسقط عنه أما كفارة الظهار قال بعضهم تسقط أيضاً. وقال بعضهم لا تسقط لأنها حق المرأة. رجل حلف أن لا يفعل كذا ففسخه أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه إلا أن يتذكر والله أعلم

فصل في ممين الفضولي اليمين مما يتوقف كالطلاق والعتاق وغير ذلك

رجل قال لامرأة الغيران دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ثم دخلت الدار طلقت لأن اليمين تصرف يملك الزوج مباشرة فيتوقف من الفضولي على اجازته. ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق ^{عند} الاجازة فإن عادت ودخلت بعد الاجازة طلقت كذا ذكر في الجامع. وفي المستقى إذا دخلت قبل الاجازة فقال الزوج اجزيت الطلاق على فهو جائز ولو قال اجزت هذا اليمين على لزمته اليمين ^{يقع} ولا ينعى الطلاق حتى تدخل بعد الاجازة. امرأة قالت جعلت امرئ بيدي واخترت نفسي والزوج حاضر فاجاز او كان غائبا فبلغه فاجاز صلوا الأمر بيدها في مجلس علمها بالاجازة ولا يصح اختيارها فإن اختارت نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق لأن اختيارها نفسها مما لا يتوقف فلا ينفذ بالاجازة. ولو قالت جعلت امرئ بيدي وطلقت نفسي فقال الزوج

اجزت يقع الحال واحدة رجعية ويصير الامر بيد هاتين لو طلقت نفسها في مجلس علمها يقع
عليها تطليقة اخرى وهي بائنة بحكم التفويض ولو ان فضوليا قال لامرأة الغير جعلت
امرك بيدك فاخترت نفسها فبلغ الزوج فاجاز الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق ويصير
الامر بيد هاتين لو قال لامرأة الغير اختاري يعني الطلاق فاخترت نفسها او قال لها
امرك بيدك فاخترت نفسها او قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت فقال الزوج قد
اجزت ذلك فهي طالق لان قوله اجزت اجازة للامر من جميعا ولو قال الزوج اجزت قول الفضول
امرك بيدك وقوله اختاري لا يلزمه الطلاق الا ان تختار نفسها بعد الاجازة رجل قال ان
دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن
عبد الله اشهد واعلي بذلك ثم دخل الدار يلزمه الطلاق رجل حلف مملوكه بالطلاق وعق
كل مملوك يملكه الى كذا وبصدقة كل مال يملكه الى كذا سنة ان هو ساله البيع او شكاه وكتب
ذلك في كتاب والمملوك حاضر يسمع ويفهم ما يقول المولى فلما فرغ المولى عن ذلك قال المملوك
لمن حضر اشهد واعلي بذلك ثم ساله البيع او شكاه حنت ويلزمه كل ذلك رجل حلف رجلا على
طلاق وعتاق وهدى وصدقة ومشى الى بيت الله وقال الحالف لرجل اخر عليك هذه الايمان
فقال نعم يلزمه المشى والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعتاق لانه في الطلاق والعتاق بمنزلة من
قال لله علي ان اعتق عبدي او اطلق امرأته فلا يجبر على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له ان
يعتق وان قال الحالف لرجل اخر هذه الايمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعتاق
ايضا رجل قال لاخر هل دخلت دار فلان امس فقال نعم ولم يكن دخل فقال له السائل بالله
لقد دخلتها فقال نعم قال فهذا حالف ولو قال له دخلت دار فلان امس فقال لا وقد دخلها
فقال بالله ما دخلتها فقال لا قال فهو ايضا حالف وهذا جواب لكلام السائل وكذا لو قال له
فعبدك حر ان كنت دخلتها فقال لا فان عبدا حرا الذي يمكن له نية من قبل ان هذا جواب

لما سال عنه وبه حلفه وان كان نوى بقوله لا اى ليس عبدى حر لا يعتق عبداً وعن ابي يوسف
 رجل قال لغيره عليك عهد الله ان لم تفعل كذا فقال نعم لا شئى على القائل وان نوى بها
 يمينا. ولو قال اقسم واقسم بالله او احلف واحلف بالله لتفعلن كذا فقال نعم قال
 هو على القائل الاول ولا يكون على قائل نعم شئ وان نوى يمينا. رجل قال امرأة زيد
 طالق وعليه المشي الى بيت الله ان دخل هذا الدار فقال زيد نعم فقد حلف بجميع
 ذلك لانه تصديق. ولو قال زيد اجرت لا يكون خالفاً ولو قال اجرت ذلك علي والزمت
 نفسه ذلك ان دخلت الدار كان لافاً ولو قال امرأة زيد طالق فقال زيد اجرت او
 رضيت يقع الطلاق. رجل قال ان بعث هذا العبد من زيد فهو حر فقال زيد اجرت
 او رضيت ثم اشتراه لا يعتق لانه اجاز يمين البائع وبيمين البائع لا يعتق العبد بعد
 البيع. ولو قال ان اشترى زيد من هذا العبد فهو حر فقال زيد نعم ثم اشتراه عتق لانه لما
 قال نعم صار كانه قال ان اشتريته فهو حر فيعتق اذا اشتراه. رجل قال لغيره امرأتك طالق
 ان لم تقض حقه فقال الغريم نعام ولم يرد جوابه فقال الطالب قل نعم فقال نعم واراد به
 جوابه قال محمد رح الغريم خالف لان الكلام واحد ما لم ياخذ في كلام اخر او يطول ذلك
 لا ينقطع ويكون موصولا

فصل في اليمين الموقته

التوقيت مرة تكون بالفاظ التوقيت ومرة تكون بالتقييد بالوقت. والفاظ التوقيت ما
 ومادمت وما لم والى وحتى وقبل. رجل قال ان فعلت كذا مادمت ببخارا فامرأته طالق
 فخرج من بخارائه عاد وفعل ذلك لا يبحث في يمينه لان يمينه كانت موقته الى غاية فلا تبقى
 بعد الغاية. وكذا لو قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق ففارق
 الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا تطلق لانه تزوج بعد انتهاء اليمين. ولو حلف لا يشرب

النبذ مادام بخار افقارق بخار اثم عاد وشرب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربح ان فارق بخار بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا يحث الا ان ينوي لا يشرب مادام
 بخار او طناله فان نوى ذلك ثم فارق بخار اثم عاد وشرب حث لبقاء وطنه بها رجل
 قال لابويه ان تزوجت امرأة مادمتما حيين فهي طالق فتزوج امرأة في حيوتها طلقت
 فان تزوج اخرى في حيوتها لا تطلق لان كلمة ان لا توجب التكرار ولو قال كل امرأة اتزوج
 مادمتما حيين او قال بالفارسية هر زني كه بخوام تا ايشان زند اند تطلق كل امرأة
 يتزوج في حيوتها لان كلمة كل توجب تعميم النساء وان مات احد ابويه فتزوج
 امرأة تكلموا فيه وعن محمد رح انهما لا تطلق وتسقط اليمين بموت احدهما وبه اخذ ^{الفقهاء}
 ابو الليث رح لان شرط الحث التزوج في حيوتها ولم يوجد ولو قال لامرأته والله لا
 مادام ابوالحيين فكلها بعد ما مات احدهما لا يحث لما قلنا ولو قال كل امرأة اتزوجها
 حتى يموت فتزوج امرأة بعد ما مات احدهما طلقت لان شرط الحث ههنا التزوج قبل
 موتها رجل حلف ان لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة
 فخرج الامير الى بلدة اخرى لامر ثم اصطاد الحالف قبل عود الامير الى تلك البلدة او بعد ^{عوده}
 لا يحث لانتهاء اليمين بخروج الامير رجل قال لامته ان وطئتك ما دامت في هذه الحجرة فأتت
 حرة فتحو لا من تلك الحجرة ووطئها في حجرة اخرى او تحولا عن تلك الحجرة ولم يوطأها حتى عاد
 الى تلك الحجرة ووطئها فيها لا يعتق لان اليمين انتهت بالتحول عن تلك الحجرة رجل حلف
 ان لا يدخل هذه الدار مادام فلان في تلك الدار فخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الدار لا يحث
 وكذا لو قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق فتحو فلان من تلك
 الدار زمانا ثم عاد ودخلت تلك الدار لا يحث وفي النوازل رجل قال لغيره والله لا اكلمك ما ^{دامت}
 في هذه الدار فاليمين على الكلام مادام ساكنا فيها ولا يبطل اليمين الا باستقال يبطل به السكنى

لان معناه قوله مادمت في هذه الدار ما سكنت في هذه الدار وما بقي في الدار من قصبها
 وقد يكون ساكنا في قول ابي حنيفة ربح وعلى قول صاحبيه لا يكون ساكنا بذلك والفتوى
 على قولهما والمسئلة تأتي بعد هذا في موضعه ان شاء الله تعالى اذا كان فلان ممن ينسب
 اليه الدار بالسكنى وان لم يكن بان كان فلان في عيال غيره او كان ابنا كبيرا يسكن مع ابيه او كانت
 امرأة تسكن في بيت زوجها فخرجت بنفسها وبقيت اقمتها في تلك الدار لا تبقى ساكنة.
 وهذا اذا كان اليمين بالعربية. وان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على عزم ان لا يعود لا يبقى
 ساكنا ببقاء الامتعة على كل حال. رجل حلف ان لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان
 فباع فلان بعضه ثم اكل الخالف ما بقى لا يحث لان شرط الحث الاكل حال بقاء الكل في ملك
 فلان ولم يوجد. رجل حلف ان لا ينام على الفراش مادام في الغربة فتزوج امرأة في بلد ونام على
 الفراش قال الفقيه ابو بكر الباقر رح ان تزوج على عزم ان يطلقها او يدب بها فهو في الغربة
 وان لم يكن من عزمه ذلك فليس بريب. رجل حلف ان لا يعمل عملا المرأت فلان فاليمين على
 العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلوة او طهارة او اكل او نحوه ذلك
 رجل قال ان اكلت من خبز والدي ما لم تزوج فاطمة فكل امرأة تزوجها فني طالق
 فاكل من خبز والد شيئا قبل ان يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلقت لانه علق بالاكل قبل
 نكاح فاطمة طلاق كل امرأة يتزوج فاذا اكل يصير قاتلا لكل امرأة تزوجها فني طالق يدخل
 في اليمين فاطمة وغيرها. ولو قال كل جارية تشتريها ما لم اشتري فلانة سمج جارية فهي حرة
 ثم غابت المحلوف عليها او ماتت فاشتري جارية اخرى في الغيبة تعتق لوجود الشرط
 حال بقاء اليمين. وفي الموت لا تعتق في قول ابي حنيفة ومحمد رح لان عندهما فوات المحلوف
 عليه يبطل اليمين. مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الخميس
 فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حث في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية

والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غايه اخراج. ولو قال لا قضين
دينك الخمسة ايام لا يحث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين
بخمسة ايام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة ايام فصارك انه قال لا قضين دينك
قبل مضي خمسة ايام وكذا لو حلف ان لا يكلم فلانا العشرة ايام كان اليوم العاشر اخلا
في المين وكذا لو قال لغيره لا يجيئك العشرة ايام يدخل فيه اليوم العاشر وكذا لو قال ان
تزوجت امرأة الخمسين في طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان السنة
الخامسة داخله في اليمين. وكذا لو اجر داره الخمسين تدخل السنة الخامسة
في الاجارة. ولو قال اكرم من امسال زن خواهم كانت اليمين على بقية السنة الى انسلخ
ذي الحجة كما لو قال لا صوم من هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها
رجل قال كل عبد اشترته وهو حر السنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعتق حتى يمضي
عليه سنة بعد الشراء لانه ذكر السنة بعد العتق فلا يعتق قبل السنة. كما لو قال لامرأته
انت طالق السنة عندنا يقع الطلاق بعد السنة. رجل قال كل عبد اشترته الى
فهو حر فاشترى عبدا قبل السنة عتق من سلته لانه ذكر السنة قبل العتق فكانت
السنة غايه اليمين. رجل قال ان رزقي الله تعالى امرأة موافقة قبل وقوع الثلج فعلى
ان اصوم كل خميس ان اراد به وقت وقوع الثلج لانفس الوقوع فهو على وقت وقوع الثلج
وكذا اذا لم يكن له نية ووقت وقوع الثلج هو اول شهر الذي يقع بالفارسية اذ ران
اراد به حقيقة الوقوع فهو على حقيقة الوقوع وذلك بان يقع على الارض من الثلج ما
الناس اليك نفسه وان طار في الهواء ولم يستبين على الارض او استبان على الحشيش او على
راس الجبل ران ذلك لا يعتبر والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما ينفق عليها
زوجها باذنها نفسها اذا اراد الزوج التمتع بها فان تزوج بمثل هذا قبل وقوع الثلج او قبل وقت الوقوع يلز

الوفاء بما التزم. ولو قال بالفارسية بافلان سخن نگويم تابرف بر زمين نيابد ونوى الوقوع
 حقيقة لا وقت الوقوع فوق الثلج في بلد آخر فتكلم الخالف يحث لان مراد الناس
 من هذا وبيع الثلج في البلد الذي فيه الخالف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه الثلج يتأبد
 اليمين. ولو حلف لا يكلم فلانا الى الصيف او الى الشتاء او الخريف والربيع ان كان الخا
 من بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بالحساب ينصرف اليمين الى ذلك ان
 لم يكن لهم حساب اختلف الناس في معرفة هذه الاوقات. قال محمد بن محمد بن محمد بن
 فيه الحر على الدوام والشتاء ما يشتد فيه البرد على الدوام. والربيع ما ينكسر فيه البرد
 على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام. وقال بعضهم الصيف ما يكون
 على الاشجار ثمار واوراق والشتاء ما لا يكون على الاشجار ثمار واوراق. والخريف ما
 لا يبقى فيه الثمار وبقي الاوراق والربيع ما ينحج فيه الاوراق ولا ينحج الثمار وهذا
 اقرب الاقوال الى الضبط والاحاطة ولما اختلف باختلاف البلدان الا انه يتقدم
 في بعض ويتأخر في بعض ولو حلف لا يدخل فلانا الى النيروز فهو على نيروز المسلمين
 لا على نيروز المجوس ولو حلف لا يفعل كذا الى قدوم الحاج او الى الحصاد والدياس
 ولم ينوشيا فهو على اول الحصاد والدياس وعلى اول حاج يقدم اذا وجد ينتهي به اليمين
 لان اليمين ينتهي باول جزء من الغاية. ولو حلف لقضين دين فلان اذا اصله الاول
 لم ينوشيا فله وقت الظهر الى آخره لان صلاة الاولى صلاة الظهر فصار كانه قال اذا اصل
 الظهر ولو قال ذلك كان له وقت الظهر الى آخره. ولو قال ليلة القدر فان كان الخالف
 عاميا لا يعرف اختلاف العلماء فيه فبمبته ينصرف الى ليلة السابع والعشرين من شهر
 رمضان يكون بعد اليمين لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين من
 رمضان. وان كان الخالف فقيرا فعند اي حقيفة ربح ان كانت بمبته في النصف من رمضان

لا يصل شرط الحنث ما لم يمض كل رمضان من السنة الثانية لأن عند ليلة التدرج تقدم
وتأخر فمضى يكون ليلة القدر في السنة الأولى في النصف الأول من رمضان وفي السنة
الثانية تكون في النصف الآخر من رمضان فلا ينتهي اليمين بيقين حتى يمضي كل رمضان من
السنة الثانية وهو المختار للفتوى. رجل قال لغريم لا أخرج من البلد حتى أريك نفسي فأراه
نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحنث المحالف وكذلك الواراه من فوق حائط وقال انا
فلان لا يحنث وان كان لا يصل اليه فلان لأنه قد أراه. رجل قال لامرأته ان وضعت جنبك
لليلة حتى اضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها في تلك الليلة ونامت جالسة ولم توضع
جنبها لا يحنث المحالف لأنها لم توضع جنبها. رجل حلف لا ينام حتى يقرأ كذا وكذا فنام ^{لها} جا
من غير قصد لا يحنث لأن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه فيكون مستثنى عن اليمين. رجل قال لأخ
ان مت فلم اضربك فكل مملوك له فهو حر فمات المحالف ولم يضرب لم يعق بمأنيته لأنه حنث
بعد الموت. رجل حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان عند خلاها معاً لم يحنث المحالف
وكذا لو حلف لا يشتري أمة حتى يشتري عبداً فاشتري عبداً وأمة في عقد واحد لا يحنث
وكذا لو قال لا أكلمك حتى تكلمني توقع كلامهما معاً. وكذا لو حلف لا يصلي حتى يصلي فلان
فافتح الصلاة معه معادركما وسجد لم يحنث في قول أبي يوسف رح. وكذلك جميع
الأفعال. وقال محمد رح يحنث في جميع ذلك ولو قال ان كلمتك الا ان تكلمني فكذلك
ولو قال ان ابتدأتك بكلام فعبدى حر فالنقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه معاً لا يحنث
عندهما. وكذا لو قال ان كلمتك قبل ان تكلمني توقع كلامهما معاً لا يحنث في قولهما. رجل
قال ان خرجت من هذه الدار حتى اكلم الذي هو فيها فأمرأته طالق وليس في الدار رجل
فخرج لا يحنث في قول أبي حنيفة رح. رجل قال لأخ وأخواله لا أعطيك مالاً حتى يقض علي
قاضي فوكل وكذا في خاصه المفاضة فقضى على وكيل المحالف فهو قضاء على المحالف

ولا يَحْتَبِثُ بعد ذلك رجل قال لغريمه والله لا افارقك حتى يستوفي منك حقي ثم انه اشتري
من مديونه عبداً بذلك الدين قبل ان يفارقه ولم يقبض دينه حتى فارقه قال محمد بن
علي قول من لا يجعله حاشاً اذا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه
لا يَحْتَبِثُ وهو قول ابي حنيفة رَجَّحَ لانه فارقه وليس عليه شيء فمَهْنَأْ يَنْبَغِي ان لا يَحْتَبِثُ
لان المديون حين باع العبد منه بدينه ملك ما في ذمته فلا يَحْتَبِثُ الخالف وعلى
قول من يجعله حاشاً في الهبة وهو قول ابو يوسف رَجَّحَ يكون حاشاً ههنا اذا فارقه
قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقه حتمت العبد عند البائع ثم فارقه حث ولو باع
المديون عبداً لغيره بذلك الدين ثم فارقه الخالف بعد ما قبض العبد ثم ان للمولى
استحققه ولم يحجز المبيع لا يَحْتَبِثُ الخالف لان المديون ملك ما في ذمته بهذا المبيع لان
تمن المستحق مملوك ملكاً فاسداً فلا يَحْتَبِثُ الخالف فلو باع المديون عبداً على انه
بالخيار فيه وقبضه الخالف ثم فارقه حث ولو كان الدين على امرأة فحلف لا يفارقها
حتى يستوفي حقه منها فترجها الخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء
لما عليها من الدين ولو باع المديون بما عليه عبداً او امة فاذا هو مدبر او مكاتب
او ام ولد او كان المدبر او ام الولد لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا
يَحْتَبِثُ الخالف ولو وهب الطالب الالف من الغريم فقبلها منه او احال الطالب جلاله
عليه مال بما له على مديونه او احال المطلوب الطالب على رجل وابراً الطالب المطلوب
الاول لا يَحْتَبِثُ الخالف في هذا كله مَدْيُونٌ قال الرب الدين والله لا قضين ما لك اليوم
فاعطاه ولم يقبل ان وضعه يَحْتَبِثُ لو اراد ان ياخذ يناله يد لا يَحْتَبِثُ والمغضوب منه
اذا حلف ان لا يقبض المغضوب من الغاصب فجاؤ به الغاصب وقال سلمته اليك
فقال المغضوب منه لا قبل لا يَحْتَبِثُ ويبرأ الغاصب من ضمان الرد كمالو حلف

الرجل ان لا يؤدي زكوة ماله فمر على عاشر فاخذ العاشر زكوة ماله لا يحث الحالف
 ويصدق زكوة . مديون قال لرب الدين ان لم اقضك مالك غدا فعبدى حر
 فتاب رب الدين قالوا يدفع الدين الى القاضى فاذا دفع لا يحث ويبرأ عن الدين لان
 القاضى يرضى بغير نظر المسلمين فيقبله القاضى نظر الحالف . وذكر الناطق رح ان القاضى
 ينصب وكيله عن الغائب ويدفع المال الى الوكيل . وقال بعضهم اذا غاب الطالب لا يحث
 الدائن وان لم يدفع الى القاضى ولا الى الوكيل . وفي بعض الروايات يحث الحالف الدائن
 الى القاضى ليس بشئ والمختار هو الاول فان كان في موضع لم يكن هناك قاضى حث الحالف رجل
 حلف ان لا يأخذ ماله من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيله فقبض الوكيل بعد
 اليمين ذكر في المتن انه لا يحث في عيینه قال المصنف رح وينبغي ان يحث في عيینه كما لو وكل
 وكيله بالنكاح ثم حلف ان لا يتزوج فتزوج الوكيل حث الحالف ولو لم يقبضه وكيله ولكن
 احال رب الدين عليه رجلا له على المحيل دين قبل اليمين فاخذ المحال له من الغريم لا يحث
 الحالف ولو اخذ الحالف من مديونه رهنا بالدين فهلك الرهن فيه لا يحث رجل حلف
 ان يؤخر عن فلان ماله عليه شهر فاسكت عن التقاضى حتى مضى شهر لا يحث وهو كما لو حلف
 الشفيع ان لا يسلم الشفعة فلم يخاصم حتى بطلت شفيعته لا يحث وكذا لو اجر داره كل شهر
 ثم حلف ان لا يؤجر هذه الدار فتركها عند المستاجر شهورا لا يحث وان كان يتقاضى اجر
 كل شهر باجرة ماضية وان سأل له اجر شهر لم يسكنه المستاجر فاعطاه المستاجر حث لانه اذا
 طلب الاجر واعطاه يصير اجرا وكذا لو اخذ الرجل ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ وامر
 ان يصبغ فاتهمته امرأته في ذلك فقال الرجل ان صبغته فانت طالق ثم صبغه الصباغ لا يحث
 لانه لم يأمر الصباغ بعد اليمين بان يصبغ . رجل حلف ان لا يقبض دينه من غريمه اليوم
 فقبض من وكيله حث وان قبض من متبع لا يحث وكذا لو قبض من وكيله حث اذا كانت

الكفالة بامره وكذا لو احواله الغريم على رجل فاخذ الطالب من المحتال عليه حنت. وكذا لو
 احوال الطالب بعد اليمين رجل لا ليس له على المحيل دين فقبض المحتال له حنت الخالف لان
 المحتال له وكيل. ولو اشترى الطالب من الغريم شيئاً في يومه وقبض المبيع اليوم حنت وان قبض
 المبيع غداً لا يحنت ولو حط الطالب بعض حقه وقبض البعض اليوم لا يحنت لانه لم يقبض جميع
 ما عليه في اليوم. ولو اشترى شيئاً منه بعد اليمين في يومه شراء فاسد او قبضه فان كانت
 قيمته مثل الدين او اكثر حنت. وان كان قيمته اقل من الدين لا يحنت لانه لم يقبض جميع
 حقه وكلمة ما للتعميم. وان استهلك شيئاً من ماله اليوم فان كان المستهلك شيئاً مثلياً
 لا يحنت الخالف لانه يجب عليه مثله لا قيمته فلا يصير قاصداً دينه وان لم يكن مثلياً فان
 كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنت لانه صار قابضاً بطريق المقاصة لكن يشترط ان
 ينصب او لا ثم استهلكه فان استهلكه ولم يغصبه بان احرقه او ما اشبه ذلك لا يحنت
 الخالف لان شرط الحنت القبض فاذا غصب او لا وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضاً
 دينه بذلك اما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضاً دينه كمرطلين
 لهما على رجل دين مشترك فغصب احدهما من المديون ثوباً واستهلكه كان لشريكه ان يرجع
 عليه بحصته من الدين وان احرقه من غير غصب لا يرجع عليه شريكه بشيء. رجل له على رجل
 ثمن مبيع فقال ان اخذت ثمن ذلك الشيء فامرأته طالق فاخذ مكان ذلك حنطة وقع الطلاق
 لانه اخذ عوض الثمن واخذ العوض كالحق المعوض ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه
 ان يرجع عليه بحصته مديون حلف ليجدهن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع من
 متاعه ما كان القاضيه يبيع عليه اذ ارفع الامر الى القاضي رجل حلف ان لا يفارق شريكه ففارق
 شريكه لا يحنت. رجل حلف ان لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله عليه فقعد بحيث يراه و
 يحفظه فهو غير مفارق. وكذا لو احوال بينهما استراوا سطوانة من اساطين المسجد لا يكون

مفارقا. وكذا لو تعدل أحدهما داخل المسجد والأخر خارج المسجد والباب بينهما
مفتوح بحيث يراه وإن توارى عنه بمحاطة المسجد والمخرج المسجد فقد فارقته .
وكذا لو كان بينهما باب مغلق إلا أن يكون المفتاح بيد الحالف إذا دخله بيتا
وأغلق عليه وتعد على الباب فهذا لم يفارقته . وإن كان المحبوس هو مخالف والحلوف
عليه هو الذي أغلق الباب وأخذ المفتاح فقد حنث الحالف إذا كان الحالف هو
الذي فارقته . مديون قال لرب الدين إن لم أدفع إليك حقك قبل الجمعة فعبد
حرفمات الذمعة الدين قبل الجمعة لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة رح . وقال أبو
رح إن دفع إلى ذمته أو وصيه بر وإن لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنث . رجل لزم مديونا
فحلف المزموم ليأتيته غدا فاتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فإن كان
لزمه في منزله فحلف ليأتيته غدا فتحول الطالب إلى منزل آخر فآث الحالف المنزل
الذي كان فيه الطالب فلم يجد لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحول إليه . ولو قال لغريمي
والله لا أفارقك حتى تعطيني حق اليوم ونومي لا يترك لزمه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم
ولم يفارقته ولم يعط حقه لا يحنث فإن فارقته بعد ما مضى اليوم حنث . ولو قال والله
لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حق اليوم وهو ينوي ألا يترك لزمه فمضى اليوم ثم فارقته
لا يحنث . ولو قال لغريمي والله لا أفارقك حتى أخذ مالي عليك ففر منه الغريم لا يحنث ولو
كان قال لا تفارقني حنث . ولو قال والله لا أخذ مالي عليك الاضربة وله عليه عشرة
دراهم فجعل يزن درهما درهما يعطيه بعد أن يكون في وزنها لا يحنث . وإن أخذ في عمل
آخر في ذلك المجلس فهو حائث . ولو قال إن قبضت مالي على فلان شيئا دون شيء فهو
في المساكين يعنى ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها الرجل ثم قبض الدراهم
الباقية فانه لما قبض التسعة حنث ووجب عليه التصديق بها فاذا وهبها يضمن

مثلها ويلزمه التصديق بالدراهم الباقية ايضا اذا قبض. ولو قال والله لا انكح نكح
 من هذا الدار فطلب اليه فقال قد تركتك ثم اجماع ان يخرج فانه يحث اذا قال تركتك
 ولو قال لعزيمه ان لم الازمك حتى تنقض حتى فامراته طالق فامتنع عن الملازمة قبل
 قضاء الدين حث. وكذا لو قال ان لم اضربك حتى تدخل الليل او يشفع لفلان
 او حتى تبكي او حتى تصيح فامتنع عن الضرب قبل ذلك كان حاشا وكذا لو قال حتى
 تبول حتى تتغوط او حتى تستغيث. ولو قال ان لم اضربك بالسياط حتى تموت
 او لم يقل بالسياط فهو على المبالغة في الضرب. ولو قال ان اضربك بالسيف ضربة
 حتى تموت او حتى اقتلك فهو على القتل. ولو قال ان لم اخبر فلانا بما صنعت حتى
 اضربك فامراته طالق فاخبره بر في يمينه وان لم يضربه وكذا لو قال ان لم اضربك حتى
 تضربني او ان لم ائتك حتى تعذبني او ان لم تاتني حتى اغدبك. اذا ذكر فعلين كلاهما من
 واحد والاول مما لا يمتد بتعلق البر بوجوهها جميعا. ولو قال ان لم ائتك اليوم حتى
 اتغدي عند لقائنا ولم يتغدى عند ثم تغدى عند في يوم اخر من غير ان اتاه بر في يمينه

فصل فيما يكون على الفور او على الابد

رجل قال لغيره ان فعلت كذا فام فعل كذا قال ابو حنيفة ربح اذا لم يفعل ما قال على اثر الفعل
 المحلوف عليه حث في يمينه. ولو قال ان فعلت كذا ثم لم افعل كذا فهو على الابد. وقال
 ابو يوسف ربح هو على الفور ايضا. رجل قال لعبد ان قمت ولم اضربك فنشط البر
 الضرب قبل القيام ان قام قبل ان يضربه حث. ولو قال ان قمت فان لم اضربك فقام
 ولم يضربه لا يحث حتى يموت احدهما. ولو قال ان قمت فلم اضربك فهذا على فور القيام
 امرأة قالت لزوجها ان لم تحرم جاريته على نفسك فامكنتك من نفسي فما لصدقة فمكنت
 قبل التحريم قال محمد ربح لا تحث حتى يموت الرجل او الجارية قبل التحريم فهو على الابد. رجل

ثان ان رايته فلانا فلم اضربه فراه من قد رميل او اكثر قال محمد رح لا يمحت لانه لم يره
رجل قال لغيره ان لقيت بك فلم اسلم عليك ينبغي ان يكون السلام ساعة يلقاه فان
لم يفعل حنت وكذا لو قال ان استعرتك وابتك فلم تعرفني ينبغي ان يكون مع الفعل فان تو
غير ذلك لا يدين في القضاء. وكذا لو قال ان ادخلت هذه الدار فلم افعل كذا ينبغي ان يفعل
مع الدخول وعن ابي يوسف رح اذا قال لجاريته ان لم تحبيني الليلة حتى اجامعك مرتين
فانت حرة فجاءته من ساعته فجامعها مرتين في موضعين لا تعتق. وقال محمد رح اذا قال
لجاريته ان لم تأتني الليلة حتى اغشاك فانت حرة فانت في تلك الليلة فلم يغشها لا يمحت
وكذا في الضرب وغيره وهو نظير ما ذكر في الزيادات اذا ذكر فعلين احدهما منه والاخر من غيره و
بينهما كلمة حتى واخرهما لا يصلح غاية للاول ويصلح جزاء له لا يشترط للبر وجود الثاني رجل
قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني فعبدى حرفبعث اليه فانه ثم بعث اليه ثانيا فلم يات
حنت ولا يبطل اليمين بالبر حتى يموت مرة فمح يبطل اليمين. وكذا لو قال ان بعثت الي فلم تأتني
ولو قال ان اتيتني فلم تأتني او قال ان زررتني فلم ازرك فهو على الابد. رجل قال لامرأته
ان لم تطلقى نفسك فعبدى حرف قال ابو يوسف رح هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق
اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت. وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدى هذا فعبدى الى آخر
هذا حرف وهو اذن له في البيع وهو على الابد. ولو قال لغيره ان دخلت دارك فلم اجلس فهو
على الفور. ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبدى حرف فهو على ان يتزوج قبل الدخول
وان قال فلم اتزوج فهذا على ان يتزوج حين يدخل. ولو قال ثم لم اتزوج فهو على الابد بعد
الدخول. رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابدا فعبدى حرف تزوج غير فلانة حنت
رجل قال ان تركت ان امس السماء فعبدى حرف لا يمحت ابدا. رجل قال عبدى حرف ان لم
امس السماء حنت من ساعته. ولو قال ان لم امس السماء غدا فامرأته طالق

طلعت غدا في قياس قول أبي حنيفة ر. وقال أبو يوسف ر. تطلق الساعة رجل أفر يومًا
ثم قال والله لا صو من هذا اليوم لا يحث في قول أبي حنيفة وزفر ر. ويحث في قول أبي يو^{سف}
ر. رجل حلف ليا تين فلان في أول شهر رمضان فاته لتمام خمسة عشر يومًا لا يحث
فإن كان الشهر تسعًا وعشرين يومًا قال محمد ر. إن آتاه قبل الزوال من اليوم الخامس^{عشر}
ينبغي أن لا يحث وإن آتاه بعد الزوال من هذا اليوم حث. رجل حلف ليزورن فلان غدا
أو ليعودنه فآتاه فله ما يذن له فرجع ولم يصل إليه لا يحث. وإن آتاه فله ما يستاذن
حث في يمينه حتى يصنع في ذلك اليوم ما يصنع الزائر والعائد من الاستيذان. رجل حلف
لا يذهب إلى فلان فذهب يريد ثم تذكر يمينه فرجع فهو حاث والذهب والمخرج
سواء ولو حلف لا يأتي فلان فذهب على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه. ولو حلف لا يلقاه فآتاه
منزله لا يحث حتى يلقاه. رجل قال لأخرا ن رأيت فلان فلم أعلمك فعبدي حر فراه أول
مأراه إلى جنب الرجل الذي قال له لا يحث في قول أبي حنيفة ومحمد ر. ولا يفتق عبده لأنه
ليس هذا موضع الأعلام. وقال أبو يوسف ر. يحث ولو قال إن رأيت فلان فلم أتك
به فعبدي حر والمسئلة بحالها لا يعتق لأنه آت جنيته قبل أن يراه. وعن محمد ر. في بعض
روايات أنه يحث. رجل قال إن لم أدخل الليل المدينة ولم ألق فلان فامرأته طالق فدخل
المدينة ولم يصادف فلان في منزله ولم يلقه إلى أن أصبح قالوا إن كان عالمًا وقت اليمين
أنه غائب عن منزله حث والأفلا وهو كما لو قال إن لم أكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره
قبل غروب الشمس لا يحث في قول أبي حنيفة ر.

باب من الإيمان

أكثر مسائل الإيمان في هذا الباب والمسائل على نوعين أحدهما ما يكون الشرط من العقود
والثاني ما يكون من الأفعال. والعقود أنواع ثلاثة: منها ما يتعلق بحقوقه بمن وقع العقد

أبوالعاقدة كالنكاح والطلاق والعتاق والكتابة والمخلع والصدقة ومنها ما يتعلق بحقوقه
 بالعاقدة إذا كان العاقدة أهلاً لتعلق الحقوق به كالبيع والشراء والإجارة والقسمة و
 نحوها. والفصل بينهما أن كل ما جاز أن يثبت الحكم للعاقدة ثم ينتقل من العاقدة إلى غيره
 فهو من القسم الثاني. وكل ما لا يجوز أن يثبت الحكم للعاقدة ثم ينتقل منه إلى غيره
 فهو من القسم الأول ومن العقود ما لا حقوق له أصلاً كالإعارة والإبراء والقضاء
 والاقتضاء فنذكر كل جنس في فصل على حد أن شاء الله تعالى

فصل في التزويج

رجل حلف إن لا يتزوج فجن فزوجه أبوه لا يحنث ولو لم يحن ولكن وكل دكلاً بالنكاح
 ففعل الوكيل حنث الحالف لأن النكاح عقد يتعلق بحقوقه من وقع له العقد فكان
 العاقدة سفيراً محضاً لا يستغنى عن إضافة العقد إلى موكله فكان فعله كفعل الحالف
 إذا كان الحالف من أهل المباشرة والمجنون ليس من أهل المباشرة فلا يكون فعل الأب كفعل
 الحالف بخلاف الوكيل. وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين وزوجه الوكيل بعد اليمين حنث
 الحالف لأن الوكالة غير لازمة فكان للدوام حكم الابتداء ولو تزوج الحالف ففوضه فان كان
 عقد الفوضو قبل اليمين فأجاز الحالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث الحالف
 لأن عند الإجازة يستند النفاذ إلى حالة العقد فيصير الحالف متزوجاً قبل اليمين
 فلا يحنث وإن كان عقد الفوضو بعد اليمين لا يحنث ما لم يجز فان أجاز بالقول حنث
 هو المختار وعند البعض لا يحنث وهو رواية عن محمد بن عيسى أنه لا يحنث بنكاح الوكيل
 أيضاً وإن أجاز بالفعل كسوق مهرها وما أشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد بن عيسى أنه
 لا يحنث وعليه أكثر المشايخ منهم الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي
 والشيخ الإمام اسماعيل الزاهد البخاري رح. وقال بعضهم يحنث بالفتوى على قول أكثر

ولو تزوج الفسوة نكاحا فاسدا بعد اليمين فاجاز الحالف بالقول او بالفعل لا يحنث
ولا ينحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جائزا يحنث في يمينه لان الحالف لو تزوج
امراة نكاحا فاسدا لا يحنث فلا يحنث بالاجازة بطريق الاولى. وكذا لو وكل الحالف
رجلا بالنكاح فزوج الوكيل امراة نكاحا فاسدا لا يحنث الموكل. رجل قال لامراة
لا يحل له نكاحها ان تزوجتك فعبدى حرق فتزوجها حنت في يمينه لان يمينه
تنصرف الى ما يتصور فيها وهو النكاح الفاسد. وكذا لو حلف على امراة الغيرة
مدخوله ليعتزوجن هذه المرأة اليوم فتزوجها في ذلك اليوم بر في يمينه لان يمينه
تنصرف الى صورة العقد. عبد حلف ان لا يتزوج فزوجه مولاة امراة وهو كاره
لذلك لا يحنث لان لفظة النكاح وجد من المولى لأمن العبد والعبد لم يرض بحكمه
فلا يحنث في يمينه. ولو حلف الرجل ان لا يتزوج امراة فاكره على النكاح فتزوج
في يمينه لان الحالف الى بلفظة النكاح الا انه لم يرض بحكمه والرضا ليس بشرط
لصحة النكاح فيحنث في يمينه. ولو حلف الرجل ان لا يتزوج عبده فزوجه غيره فلما
المولى بالقول حنت. ولو حلف ان لا يتزوج ابنته الصغيرة او امته عن محمد بن زياد
الروائتين لا يحنث بالتوكيل ولا بالاجازة وعلى قول ابي يوسف رج يحنث بهما. وروى
الحسن عن ابي حنيفة رج انه لا يحنث بالتوكيل في الصغيرة خاصة. ولو حلف ان لا يتزوج
ابنته الكبيرة او ابنته الكبيرة لا يحنث الاب الا ان يباشر العقد بنفسه. ولو حلف
ان لا يتزوج ابنة اخيه او ابنة عمه فوكلت المرأة وكيلا بالنكاح فزوجه الوكيل
ثم قبض الولي الحالف مهرها او طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا يحنث الحالف
وان حلفت امراة ان لا تتزوج فوكلت وكيلا بالنكاح ففعل الوكيل حنت. والمرأة
بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا. رجل حلف ان لا يتزوج من اهل هذا الدار و

ليس الدار اهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم او قال لا اتزوج من بنات فلان وليس فلان
بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها الحالف لا يحنث في يمينه اذا حلف ان لا يتزوج من
اهل الكوفة فتزوج امرأة من اهل الكوفة لم تكن ولدت قبل اليمين حنث الحالف في
يمينه. واذا حلف ان لا يتزوج بالكوفة ثم اراد ان يتزوج ذكر الخصاص رح في الحيل وقال
بؤكل الرجل وكيلا والمرأة وكيلا ثم خرج الوكيلان من الكوفة ويعقدان النكاح خارج الكوفة
فلا يحنث الحالف لان المعتذر مكان العقد ومكان العقد مكان العاقد. رجل حلف ان
لا يتزوج امرأة على اربعة دراهم فتزوج امرأة على اربعة واحمل القاض عشرة لا يحنث الحالف
وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا يحنث رجل حلف ان لا يتزوج من نساء اهل
البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنث الحالف في قول ابى حنيفة
رح وان وطئت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذا الولادة وقال ابو يوسف رح لا يحنث
وهو على الوطن. رجل حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة باشة
ثم تزوجها قال محمد رح لا يحنث في يمينه لان يمينه ينصرف الى غيرها. ولو حلف ان لا يتزوج
امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة زوجها منه وصولي بغير امرها فجازت هي في
البصرة حنث الحالف ويعتبر في هذا مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها. ولو
لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حنث في يمينه. وعن محمد رح في رواية لا يحنث والمرأة في النكاح
لا تتناول الصغيرة. رجل حلف ان لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها
يدين فيما بينه وبين الله تعالى في القضاء. وان نوى كوفية او بصرية لا يدين اصلا. و
كذا لو نوى امرأة عوراء او امرأة كان ابوها يعمل كذا ولو نوى عريية او حبشية دين فيها
وبين الله تعالى لانه نوى جنسا دون جنس والطلاق بمنزلة النكاح في جميع ملائكتها. اذا
لا يطلق فوكل بذلك فطلق الوكيل حنث. وكذا لو طلقها فصولي او خاها فاجازيا قول

حنت. وكذا لو قال لها انت طالق ان شئت فشاءت او قال لها اختارى فاخترت
 او قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت او الى غيرها فمضت مدة الايلاء عندنا ^{يبحث}
 في يمينه. وقال زفرج لا يبحث. ولو كان الحالف عينا ففرق الفاضل بينهما بعد
 الاجل على قول زفرج لا يبحث في يمينه وعن ابي يوسف رح روايان. ولو حن الحالف
 فطلق امرأته لا يبحث. ولو قال لها طلق نفسك ان شئت او قال اذا شئت او
 قال لعبد اعتق نفسك ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يعتق فطلقت نفسها
 واعتق العبد نفسه حنت الحالف. وعن محمد رح لا يبحث ثم رجع. ولو قال لها ^{انت}
 طالق ان شئت او قال لعبد انت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يعتق فشاءت
 المرأة طلاقها وشاء العبد عتقه وقع الطلاق والعناق ولا يبحث في يمينه. وهو كما لو قال
 لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف ان لا يطلق فدخلت الدار يقع الطلاق
 ولا يبحث الحالف. رجل حلف ليطلقن فلانة اليوم وفلانة اجنبية او مطلقة ^{ثلاثا}
 او من لا يحل نكاحها فالبر في ذلك ان يطلقها بلسانه وان كان لا يقع وفي النكاح ^{سد}
 يقع على المشاركة. وجملة المسائل التي يبحث الحالف فيها بالباشرة والتوكيل ثمانية
 عشر النكاح والطلاق والعناق بمال او بغير مال والكتابة والايدي^٥ والاستبداع^٦
 والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة^٩ والاقتراض^{١١} والاستقراض^{١٢} والضرب في العبد^{١٣}
 والحياطة والذبح^{١٤} والبناء^{١٥} والقضاء^{١٦} والاقتضاء^{١٨}. رجل حلف ان لا يصالح فلانا من حق
 يدعيه فوكل الحالف رجلا فصالح الوكيل يبحث عند محمد رح لانه لا عهد في الصلح
 وعن ابي يوسف رح فيه روايان وفي الصلح عن دم العبد يبحث الحالف بصلح الوكيل
 ولو حلف ان لا يخاصم فلانا فوكل بخصومته وكلا لا يبحث. ولو حلف لا يقضي
 فلانا دينه فامر غيره فقضاء حنت. وكذا لو حلف لا يقضي من فلان شيئا فوكل

نفعل الوكيل حنت. ولو حلف لا يهب لفلان هبة فوهب ولم يقبل او قبل ولم يقبل
 حنت عندنا خلافا لفرج. وكذا لو هب هبة غير مقسومة حنت عندنا وكذا
 لو عمره او منحه او بعث بها اليه مع رسوله او امر غيره حتى وهب حنت المحالف
 ولا يحنت با الصدقة في يمين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فاعار لا يحنت
 ولو حلف ان لا يتصدق او لا يقرض فلانا قصد ق او اقراض ولم يقبل فلان حنت
 في يمينه. وعن ابي يوسف رج في القرض لا يحنت اذا لم يقبل. وقال في القرض اذا قال اقرضني
 فلان فلم اقبل او قال ولم اقبل صدق وفي الهبة لا يصدق. وعلى قول محمد رج كما
 لا يصدق في الهبة لا يصدق في القرض. ولو حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقبل
 حنت في يمينه. ولو حلف ان لا يهب عبده لفلان فوهبه غيره بغير امره فاجاز المحالف
 حنت في يمينه كما يحنت اذا وكل غيره بالهبة. ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه على عوض
 حنت في يمينه. رجل قال ان يهب لي فلان هذا العبد فهو حر فقال فلان وهبته لك فقال
 المحالف قبلت وقبضه قال ابو يوسف رج لا يعتق العبد لان الهبة قبل القبول. رجل
 حلف ان لا يكتب عبده فكتبه غيره بغير امره فاجاز المحالف حنت في يمينه كما
 بالتوكيل رجل حلف ان لا يعتق عبدا فادى العبد مكاتبته يعتق فان كانت المكاتبه
 بعد اليمين حنت المحالف وان كان قبل اليمين لا يحنت ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت
 ولم يخاصم حتى بطلت شفعته لا يحنت في يمينه وان وكل وكيل بالتسليم حنت في يمينه
 وكذا لو حلف ان لا ياذن لعبده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت لا يحنت. وكذا البكر
 اذا حلفت ان لا تاذن في تزويجها فسكت عند الاستيلاء ولا تحنت. رجل حلف ليضرب بن عبده
 فامر غيره بضربه بر المحالف. ولو حلف على حر ليضربه فامر غيره بضربه لا يبرأ الا اذا كان المحالف
 سلطانا او قاضيا لان في العبد صريح الامر حتى سقط الضمان عن الضارب. وفي الحر لا يصح لانه

لا يحل له ضربه فلا يملك التفويض الى غيره. رجل حلف لا يخطن هذا الثوب او لا يبين هذا
الدار فامر غيره بذلك ففعل حنت الحالف سواء كان الحالف يحسن ذلك او لا يحسن فان توبه
الغايه ذلك بنفسه دين في القضاء. وفيما اذا حلف ان لا يطلق فامر غيره وقال نويت ان لا ^{اطلق}
بنفسه لا يدين في القضاء وهو الصحيح. ولو حلف الاب ان لا يضرب ولده الصغير فامر غيره فضربه
بنفسه ان يحنت الحالف لان الاب يملك ضرب ولده الصغير فيملك التفويض الى غيره ويكون
بمنزلة القاضيه والسلطان. ذكر في الجامع الصغير انه لا يحنت ولم يفصل بين الصغير والكبير
واو حلف ان لا يجد دلامته ثوبا فامر غيره فاشترى بمال المولى حنت. رجل حلف ان لا يعير ثوبه
من فلان فبعث فلان الى الحالف وكلا واستعاره فاعاره الحالف حنت لان الوكيل بال^{استعارة}
سفير محض يحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان بمنزلة الوكيل بالاستقراض. رجل حلف
ان لا يستعير من فلان دابته فارده فلان على دابته لا يحنت لانه لم يستعير الاعارة لانه
الابا التسليم ولم يوجد. رجل حلف ان لا يأتمن فلانا على شيء فارى فلانا درهما وقال انظر اليه
لم يفارقه لا يحنت لانه لم يأتمنه. ولو دفع اليه دابته وقال امسكها حتى اصلي يحنت في الممين
لانه ائتمنه. رجل قال لاجيه وهو شريكه ان شاركك فحلال الله عليه حرام من المال والمرأة ثم
بدل لهما ان يشتركا قالوا ان كان للحالف ابن كبير ينبغي ان يدفع المال الى ابنه مضاربة ويحط
لابنه شيئا يسير من الربح فيأذن للابن ان يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا عمل
الابن مع العم كان للابن ما اشترط له الاب من الربح والفاضل على ذلك الى النصف يكون
للأب ولا يحنت الأب لانه لم يشارك المحلوف عليه. فان كان المضارب حلف لا يشارك
المحلوف عليه والمسئلة محالها يحنت المضارب ولو كان مكان الابن اجنيه فالجواب
كذلك. رجل حلف لا يشارك فلانا ثم ان الحالف دفع الى رجل ما لا بضاعة وامره ان يعمل
فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال ان لا يشاركه حنت

المحالف لأنه صار شريكاً للمحلوف عليه لأن المبضع لاحق له في الربح وكان العامل شريكاً
 لرب المال. أما المضارب فله حق في الربح وكان المحلوف عليه شريكاً للمضارب فإن كان
 المبضع حلف أن لا يشارك أحد فدفع المال شركة لا يحنث في يمينه. رجل حلف أن
 لا يعمل مع فلان شيئاً في قصارة ونحوها فعمل مع شريك فلان حنث. ولو عمل مع عبده
 المأذون لا يحنث لأن كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير المحالف عاملاً
 مع المحلوف عليه حكماً فيحنث. وأما العبد المأذون لا يرجع بالعهد على مولاه فلا يصير المحالف
 شريكاً لمولاه. ولو حلف الرجل أن لا يشارك فلان في هذه البلدة ثم خرجا عن البلدة وعقدا
 بعقد الشركة ثم دخلا البلدة وعملتا فإن كان المحالف نوى في يمينه أن لا يعقد عقد الشركة في
 البلدة لا يحنث. وإن نوى أن لا يعمل بشركة فلان حنث. وإن دفع أحدهما إلى صاحبه
 مضاربة فهذا الأول سواء لأن المضاربة شركة في عرفنا. ولو حلف أن لا يشارك فلاناً في
 الدراهم واشتركا حنث في يمينه قبل خلط المال. رجل حلف أن لا يشارك فلاناً في شركة
 بمال ابنه الصغير لا يحنث في يمينه لأنه ليس بشريك للمحلوف عليه إنما الشريك هو
 الابن. رجل حلف رجلاً أن يطيعه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع المرأة فجاء مع
 لأنه لا يراد بهذه اليمين ذلك رجل حلف أن لا يخدم فلاناً فحاط لفلان قميصاً باجراً لا يكون
 حاشاً لأن الخياطة باجراً لا تعد خدمة. وإن خاطه بغير أجر قالوا لا يخاف أن يكون حاشاً قال
 المصنف رج ويذبح أن لا يحنث لأن خياطة الثوب عند الناس لا تعد خدمة. رجل
 أن لا يعمل يوم الجمعة وعنده كرباس يريد أن يجعله قميصاً فحمله إلى الخياط يوم الجمعة وأمره
 أن يحيط له ثوباً لا يكون حاشاً لأن يمينه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الأيام. رجل قال
 أن عمرت في هذا البيت عمارة فأمرته طالق فخرّب حائط بيته وبين جاره في هذا البيت
 فبنى الحائط وقصد عمارة بيت الجار كان حاشاً في يمينه لأن شرط الحنث العمارة في

هذا البَيْت وقد وجد رجل حلف ان لا يستعير من فلان شيئاً فاستعار منه حائطاً
 ليضع عليه جلد وعاء كان حائطاً وان استسقى من بئر او دخل عليه فاضافه لا يكون
 حائطاً. رجل حلف ان لا يعامل فلاناً في شيء فدفع اليه مالا مضاربة لا يكون حائطاً
 لان المعاملة على مباشرة ذلك الفعل بنفسه رجل قال والله لا اشارك فلاناً ثم اتى
 ورثاءه او عبد لا يكون حائطاً لانه لم يشاركه وانما الزمه ذلك بغير اختياره. رجل ان
 ورثاً مالا او رقيقاً فقال احدهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان حائطاً.
 ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقل في شيء لا يكون حائطاً. رجل حلف ان
 لا يكسو فلاناً فاعطى فلاناً داهم يشترى بها كسوة لا يكون حائطاً ولو حلف ان لا يكسو
 فلاناً فامرسل اليه قلنسوة او خفين او غلبن يكون حائطاً الا ان ينوي ان لا يعطيه
 بيده. رجل حلف ان لا يستدين ديناً لا يحث بالنكاح ويحث بالقرض والسلم ولو
 حلف ان لا يكون من اكره فلان وهو من اكرهه او حلف ان لا يكون فزارعاً للفلان وار
 في يده بالمزارعة وفلان غائب لا يمكنه نقض ما بينهما من ساعته يصير حائطاً في يمينه
 لوجود شرط الحث وهو كونه من اكره فلان. ولو خرج في يمينه الرب الارض و
 ناقضه لا يكون حائطاً لان ذلك القدر مستثنى عن اليمين عادة وان كان رب الارض
 خارج المصرف مقام الخروج اليه فمادام مشغولاً بالخروج من طلب الدابة ونحو ذلك لا يكون
 حائطاً وان اشتغل بعمل آخر يصير حائطاً وهو كما حلف لا يسكن هذه الدار فقام للخروج
 فمادام في طلب المفتاح لا يكون حائطاً. وان اشتغل بعمل آخر حث. ولو منعه انسان عن
 الخروج الى رب الارض لا يحث في يمينه. وكذا لو كان صاحب الارض في المصرف منعه انسان
 عن طلب صاحب الارض لا يحث. ولو ان هذا المزارع حلف وقال ان لم اتولد المزارعة
 بيني وبين فلان فمنعه انسان عن الخروج الى رب الارض حث في يمينه لان شرط

المحنت في هذا عدم ترك المزارعة والعدم يحصل بدون الاختيار وهو كما لو قال ان
 لم اخرج من هذا الدار اليوم فامرأته طالق فقيد ومنع عن الخروج حث. وكذا لو قال
 الرجل لامرأته وهي في منزل والداها ان لم تحضري الليلة منزلي فانت طالق فمنعها
 الوالد عن المحذور قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يحنت في عيینه و
 قال الفقيه ابو الليث رح لا يحنت. كما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام للخروج
 فاذا الباب مغلق فلم يقد ر على الخروج او قيد ولم يقلد على الخروج ثم تكلموا فيه قال ^{بعضهم}
 يحنت في الباب المغلق ولا يحنت في القيد والصحيح انه لا يحنت فيهما والفقيه ابو الليث
 رح سوى بين ما اذا حلف لا يسكن هذه الدار وبين ما اذا حلف ان لم اخرج من هذه
 الدار وقال اذا منعه مانع لا يحنت في المسئلتين. والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رح فرق وقال في قوله ان لم اخرج اذا منعه مانع حث وفي قوله لا اسكن اذا منعه مانع عن
 الخروج لا يحنت. والفتوى على قوله لان في قوله لا اسكن شرط الحنت السكنى والفعل لا يتحقق
 بدون الاختيار وفي قوله ان لم اخرج شرط الحنت عدم الخروج والعدم يتحقق بدون ^{اختيار}
 رجل قال لامرأته ان تكفلي بمال فانت طالق فقالت اشهد واذا كفلت لفلان بماله على زوجي
 قال ابو حنيفة ومحمد رح الضمان باطل واليمين باقية. وقال ابو يوسف رح الكفالة تجازة
 واليمين منتهية لان عند ابو حنيفة ومحمد رح شرط الضمان اجارة المكفول له في المجلس
 فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فيقضي اليمين وعلى قول ابو يوسف رح ذلك ليس بشرط
 فلا يقضي اليمين. رجل قال ان كفلت لرجل بعد لية او بنصف عد لية فامرأته طالق
 ثم كفلت بعشرة دراهم غطريفية لا يحنت في عيینه لان في الايمان يعتبر اللفظ فلا يحنت كما لو
 حلف ان لا يهب لفلان درهما فوهبه دينار الا يكون حاشا لرجل حلف ان لا يعمل
 لفلان وهو خرازا مشترى من صاحب الدكان آلات الخرز وخرز ثم باعه من المحلوف

عليه لا يحنث في يمينه رجل له مستغلات في ايدي الناس بالغلة فقال زن ازوي بسه
 طلاق اكرپيش وي آن غله خانه رابعله دهد فاخذت المرأة الغلات من الناس ^{نفقت}
 بعضها واعطت بعضها الزوج لا يحنث في يمينه لانه حلف على العقد ولم يعقد فكذا
 لو تركها في ايديهم واستوى غلته كل مدة عند انقضاءهما رجل قال اكرپيش وي دكيي
 لان كند يا كد خدائي فلان كند فامرأته كذا اما اكركارى فرمايد ش نكند فينصب المخل
 وكلا اخرج جعل غيره كد خدائي ثم امر الحالف ان يجعل له عملا ففعل حنت الحالف لانه عقد
 اليمين على ان لا يكون وكلا ومن عمل لغيره بامر يكون وكلا فيكون حاشا الا اذا حلف
 ان لا يكون وكلا له في الاشياء التي كان وكلا فيها قبل ذلك

مسائل اليمين على التركة

رجل لجر داره سنة ثم قال للمستأجر والله لا اتركك في داري ثم قال له اخرج من داري
 يصير بارا رجل حلف ان لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للحالف فمنعه
 بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنت في يمينه فيكون شرطه المنع بالقول والفعل
 بقدر ما يطبق وان لم يكن الدار للحالف فمنعه بالقول دون الفعل حتى لم يدخل لا يكون
 حاشا رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون
 بارا لانه لا يملك المنع بالفعل رجل قال لابنه ان تركك تعمل مع فلان فامرأته كذا فان كان
 الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل فمنعه بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان
 شرطه المنع بالقول والفعل جميعا رجل عاتبت امرأته في شرب الشراب فقال الزوج
 ان تركت شربها ابد فان طالق وفي عزمه ان لا يترك شربها ابد لا يكون حاشا وان كان
 لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيما بينهم الشرب في بعض الاوقات لان يشرب على
 الدوام فلا يراد باليمين ذلك وانما يراد باليمين الترك من حيث العزم رجل ادعى ارضا

في يد صهره وقال ان تركت هذا الدعوى حتى اخذها فامرتك كذا قالوا ان خاصمه في كل
شهر مرة ولم يترك الخصومة شهرا كاملا لا يكون حاشا. وجعلوا هذه المسئلة في المسئلة
معروفة رجل حلف ليقضين حق فلان عاجلا فقضاه فيما دون الشهر بر في يمينه رجل
لازم غريمه وقال والله لا ادعك تذهب حتى تعطيني حقي ثم نام فذهب الغريم لا يبحث
اذا انتبه وتبعه حتى اعطاه حقه وان انتبه ولم يتبعه وتركه لان نصير حاشا. رجل قال
لغريمه والله لا ادع مال عليك اليوم فقد مدته القاض وحلفه لحلف بر في يمينه وكذا لو
اقر بحبسه بر في يمينه وان لم يحبسه يلزمه الى الليل. وان كان الدين موجلا لم يحل
يقه اليه اعطى ماله فاذا قال ذلك يصير بارا ولو قال والله لا ادعه يخرج من الكوفة فخرج
وهو لا يعلم ذلك لا يبحث وان راه يخرج فترك حث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب
لا يبحث ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرتك كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحاشا
لا يبحث. وان علم وله يمنعه حث. ولو قال ان ادخلت فلانا بيتي فامرتك كذا فشرط الحث
ان يدخل فلان بامره رجل قال لامرأته ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فانت
طالق فهرب منها وقامت لتصله فخرج الصبي لا يبحث في يمينه. رجل قال لغريمه والله
لا ارا فقلت فان كان معه في محل او كان كريمةا واحد وقطارهما واحد فهو مرافق وان
كان كريمةا مختلفا فليس بمرافق

مسائل في السرقة والاخذ والغضب

رجل حلف ان لا يأخذ من فلان ثوبا هرويا فاخذ منه جزءا بامره وادفيه ثوب
هروى دسه المحلوف عليه ولم يعلم به الحالف يبحث في يمينه قضاء لوجود
الاخذ وكذا لو حلف ان لا يأخذ من فلان درهما فاخذ منه فلوسا في كيس
جعل فيه المحلوف عليه درهما ولم يعلم بذلك الحالف حث في يمينه ولو قبض

المحالف منه قفيز دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنت اصلا لان الدرهم
 قد يجعل في الفلوس عادة ويؤخذ معه فكان اخذ الفلوس اخذ الدرهم واما
 الدرهم لا يجعل في الدقيق عادة ولا يؤخذ فيه فلم يكن اخذ الدقيق اخذ الدرا^{هم}
 وكذا لو اخذ ثوب فيه درهم مصروية ولم يعلم به المحالف لا يحنت كما في الدقيق
 وان علم المحالف بذلك يحنت في هذه المسائل لانه لما علم فقد قصد اخذه
 ولو حلف ان لا يأخذ من فلان درهما هبة لا يحنت في جميع ذلك علم بالدرهم
 او لم يعلم لان شرط الحنت اخذ بجهة الهبة والدافع لم يهب منه الدرهم فلا^{يحنت}
 ولو حلف ان لا يأخذ منه درهما وديعة فاحذ درهما فيما قلنا فهو بمنزلة
 الهبة. وكذا الصدقة. ولو حلف ان لا يشرب ماء فلان والماء كان يحبس في حانوت
 المحلوف عليه فاشترى كوزا ووضعه في ذلك الحانوت فاستقى اجيرا المحلوف
 عليه بذلك الكوز ماء من النهر فوضعه في الحانوت لئلا فلما اصبح المحالف دعا
 بالكوز فشرب الماء قالوا ان كان المحالف اشترى الكوز فوضعه في الحانوت^{ليستقى}
 له الاجير بذلك الكوز ماء يرجي ان لا يكون حائشا لانه صار شارب ماء نفسه
 رجل اخذ من مال والده شيئا فغضب الاب وقال ان كنت تزث من مال غير
 ما اخذت فعلي كذا ثم مات الاب فورث منه الابن لا يحنت المحالف لانه لو كان^ن
 حائشا يكون حائشا بعد الموت. رجل قال لوالديه والله لا اكل من مالكما فماتا
 فورث المحالف منهما مالا لا يحنت لانه اكل من مال نفسه. ولو قال من مالكما
 بعد موتكما انا حائشا وكان يمينه على اكل مالهما بطريق الارث. امرأة قالت لوالد^{ها}
 في صحتها بعث منك ما كل شيئا لبد درهم فقبلا ثم ماتت المرأة فخلف الاب ان ابنته
 لا تترك مالا قال ابو بكر البلخي رح بيعها باطل فان سلمت جميع ما كان لها الى ابوها

بحيث لم يسرق في يده شيء لا يحث الأب والأبوان حاشا. رجل دفن ماله في منزله ثم
 طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد رح ان لم يكن
 اخذ انسان ذلك المال ثم اعاده اخاف ان يكون حاشا الا ان ينوي بذلك انه طلبه
 فلم يجده. قصار ذهب من حانوته ثوب فقال لاجيره تومرازيان كرده فقال الاجير
 اكرت رازيان كرده ام فعليه كذا فتبين ان الاجير رفعه قال الفقيه ابو القاسم رح
 اخاف ان يكون حاشا لان يمينه يقع على ما في يد القصار دون ملكه. رجل ^{حلف}
 انه لم يسرق من فلان شيئا ولم يره وقد كان الحالف رآه قبل ذلك عند صاحب
 السرقة قال محمد بن سلمة رح لا يحث في يمينه لان يمينه يقع على النظر وقت السرقة
 الاكارا وكيلا حلف ان لا يسرق وهو يحمل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب
 الكرم الى بيته لئلا يجل الاكارا والوكيل للاكل لا يكون سرقة. واما ما كان من المحبوب
 اذا اخذ شيئا منفرد به لا للمحفظ فهو سرقة وغير الاكارا والوكيل اذا اخذ شيئا على
 وجه الخفية فهو سرقة. واما الاكارا والوكيل اذا اخذ شيئا لوراء صاحبه لا يظن بذلك
 بل يرضى به فالجواب كذا وان لم يكن ينبغي ان يكون حاشا. رجل قال لابنه ان
 سرت من مالي شيئا فامك طالق فسرق من دابة روى عن محمد انه سئل عن هذا فلم يجب
 شيئا فسئل ابو يوسف رح بعد ذلك فقال ابو يوسف رح ان كان الحالف يبخل بذلك
 القدر يحث فاجب محمد رح بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا
 ابو يوسف رح. رجل غاب فرسه عن خان فقال اكرين اسبي من برده باشند فوالله
 لا اسكن هنا قالوا يرجع الحالف ان نوى بقوله ايتجانباشم الحجرة او الخان او البلدة
 فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف يمينه الى الخان امرأة لها ابن يسكن مع اجنبي
 فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان بيتا ويسكن معنا فمضى اعطيته شيئا قليلا من

فانت كذا فجاء الابن فسكن معهما سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت اعطيت ابني
شيئا من مالي وحدثت في يمينك ان كذبهما الزوج كان القول قوله وان صدقهما الزوج
فان كانت اعطته قبل ان يجيء الابن ويسكن معهما طلقت سكران صحا فقال لاصحابه
كان في جيبه خمسة واربعون درهما فاخذتموها منه فانكروا فحلف وقال اكراموزد من
حمد وبنج درهم بنو^ه است چهل غطريفی وبنج عدلی فامرته كذا وقد كان في جيبه في
ذلك اليوم اربعون عدلية وخمس غطارفة فاصاب في الاجمال واخطأ في التفسير قالوا ان
وصل التفسير حنت لان الكل كلام واحد فاذا كان كاذبا في يمينه كان حاشا. وان فصل^{التفسير}
لا يحنت لان التفسير اذا لم يتصل باول الكلام صار كانه لم يفسر وان كانت في جيبه غطارفة
وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير اربعين غطريفيا فجمع وقال اكر
درجست من چهل غطريفی سوده است چدين غطريفی وچدين عدلی مصداق في المبلغ و
اخطأ في التفسير قالوا ان عدية عين الغطارفة كان حاشا اصاب في التفسير واخطأ وصل او
فصل لانه قال اربعون غطريفيا ولم يكن كذلك مصارح حاشا رجل حلف ان لا يغضب فلانا
شيئا ثم دخل الخالف على المحلوف عليه لئلا يسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه اوجاءه
الخالف في صحراء وسرق رطله من تحت راسه ولم يعلم المحلوف عليه او طرصرة دراهم
في كفه او دخل عليه ليلا فكارى وضرره واخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصبا بل
يكون سارقا يقطع به لو قطع عليه الطريق فاخذ متاعه كره ان يكون حاشا في يمين^{الغضب}
ولو كان حلف بغيره فقصم عليه الطريق يكون حاشا في يمين القطع وهو حاشا في يمين
لغضب ايضا لارطاع الطريق فاطع وعاصب رجل قال ان ذهب لي فلان عبده فامرته
طالق بذهب فلان فلم يقبل الخالف حنت الخالف رجل عليه دين فحلف ان لا يدفع
الى فلان ماله او لا يقضه اياه دينه او لا يبعده اياه ثم مر رجلا حنت عنه بعد^{من} بعد^{من}

بصمانه حنت الحالف لان الضمان اذا كان بامره كان له ان يرجع عليه فكان فعله
كفعل الامر وكذا لو احال الحالف صاحب دينه على رجل فاعطاء المحتال عليه حنت
وان كانت الكفالة والحوالة بغير امر الحالف لا يحنت الحالف كما لو تبرع رجل بالاداء
واما العقود التي يتعلق حقوقها بالعاقدة حسنة

البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن المال

رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا فاسلم الحالف اليه في ثوب كان حاشا لان السلم
بيع وكان الاسلام شهي. رجل حلف ان لا يشتري عبد فلان فاجرداره من فلان بعد
لا يحنت لان الاجارة ليست ببيع مطلق. ولهذا لو اجرداره بدار لا يستحق الشفعة
في الدار. رجل حلفه السلطان ان لا يشتري طعاما للبيع فاشترى طعاما البيته ثم
بدله فباعه لا يحنت لانه ما اشترى للبيع. هذا كما لو حلفت المرأة ان لا تخرج البيت
والدها فخرجت للمجلس ثم ذهبت البيت والدها لا تحنت رجل قال ان اشتريت
بهذه الدراهم شيئا فهذه الدراهم صدقة فاشترى بها شيئا الزمة التصديق لانه اشترى
بها وبعد الشراء بقيت على ملكه لانها لا تتعين بالبيع وكان له ان يبيع غيرها مكانها
رجل حلف ان لا يشتري لامته ثوبا جديدا فاجد يد في العرب ما لا يكون غسيلة رجل
حلف ان لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حاشا. بخلاف ما لو حلف
ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حاشا لان النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يفيد
ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لانه لا يختص بالمرأة
ما اعتبر ذكر المرأة. ولو حلف ان لا يشتري جارية فاشترى رضية او عجوزة كان حاشا
رجل حلف ان لا يشتري بطلا فاشترى ارضا بما فيها من الزرع والزرع بطل كان حاشا
لان الزرع لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر فصيله مبيعا مقصودا بالان كرفيكون حاشا

كما لو حلف أن لا يشتري رطباً ما اشترى الخلالا عليها رطب برطبة كان حائثاً. رجل حلف
 أن لا يبيع داره فتزوج امرأة على داره لا يحنث وأن تزوجها بالدينهم ثم جعل الدار عوضاً
 عن الدار ثم كان حائثاً. رجل حلف أن لا يبيع عبداً أو ثوبه أو غير مبيعة إلا ما لا يحنث
 الأمر لأن حقوق البيع تتعلق بالعاقدة وحكم العقد واقع للأمر فلم يكن المحالف بائعاً
 من كل وجه فلا يحنث فأن كان المحالف من الأشراف لا يبيع بنفسه حث لأن يمين
 مثله ينصرف إلى الأمر بالبيع وإن كان المحالف ممن يباشر العقد بنفسه حرة ويفوض إلى غيره
 أخرى تعتبر الغلبة. رجل حلف أن لا يأكل لحم ما يشتريه فلان فاشترى فلان سنجلة
 وذبحها فأكلمها المحالف لا يحنث رجل قال إن أجرت داري هذه فهي صدقة في المساكين
 ثم احتاج إلى الأجرة قالوا يبيعها المحالف من غير أن يؤكل المشتري المحالف فيؤجرها
 بعد القبض ثم يشتريها فيخرج عن يمينه بالأجرة على ملك المشتري. رجل حلف أن
 لا يشتري طعاماً فاشترى خبطة ذكر في الكتاب أنه يكون حائثاً قال الفقهاء أبو بكر
 البلخي رح في عرفنا الخبطة لا تسمى طعاماً إنما الطعام هو المطبوخ فلا يحنث بشرائه
 الخبطة. رجل حلف أن لا يدخل داراً اشتراها زيد فاشترى زيد داراً ثم إن المحالف
 اشتراها من زيد فدخلها لا يحنث ولو وهبها منه زيد فدخلها كان حائثاً لأن حكم
 الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع. رجل قال إن لم أبيع هذه التجارية اليوم فهي
 حرة فباعها علم أنه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا تعتق لأنه خرج عن يمينه بالبيع بشرط
 الخيار. رجل قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشترى عبداً فأسد ولم يقبضه ثم
 اشتراه شراء جائزاً لا يعتق لأنه صار حائثاً بالشراء الفاسد فأنحلت اليمين لا إلى جراء
 لعدم الملك فلا يحنث بالشراء الثاني مرة أخرى. رجل قال تجاريتك إن لم أبعك إلى شهر فأت
 حرة ثم ظهر بهامنه رجل في الشهر حل له أن يطأها في الشهر ثم يبطل اليمين في قولنا لا يحنث

محمد رج اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر ويحل له وطئها بعد ذلك. وعلى قول
 ابو يوسف رج يحنت ولا يحل له وطئها لانها صارت حرة. ولو قال لامته ان لم ابعك فانت
 حرة قد برها او ولدت منه قال ابو حنيفة رج تعتق. وقال ابو يوسف رج لا تعتق ثم رج
 لا يقول ابى حنيفة رج. رجل قال والله لا يبعن ام ولد فلان او قال والله لا يبعن هذا الز^{حل}
 لرجل قال ابو حنيفة رج هو على البيع الفاسد ان باعه بيعا فاسدا بر في يمينه. وقال ابو ي^{سف}
 رج في الرجل كذلك. اما في المرأة المحرة وام الولد البيع جائز متصور بعد الردة والسبي
 لا يخرج عن اليمين بالبيع الفاسد. رجل باع عبدا من رجل وسلمه الى المشتري ثم
 حلف البائع ان لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري اقال البيع وقبل البائع لا يحنت
 ولو كان الثمن الف درهم فاقاله المشتري بمائة دينار حنت. وكذا لو اقاله باكثر من الثمن
 الاول او باقل حنت هكذا ذكر في المنتقى قال مولانا رج وينبغي ان يكون هذا الجواب قول
 ابو يوسف ومحمد رج. اما على قول ابى حنيفة رج الا قاله تكون بالثمن الاول على كل حال
 ويبطل ذكر الثمن الثاني. رجل قال لامته ان بعت منك شيئا فانت حرة ثم باع نصفها من
 زوجها الذي ولدت منه او باع نصفها من ابيها لا يقع عتق المولى عليهم باحكم اليمين لان
 الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم فلا يقع عتق المولى وكذا لو قال ان
 اشتريت شيئا من هذه التجارية فهي مدبرة ثم اشتراها هو وزوجها الذي ولد
 منه فهي ام ولد لزوجها ولا يقع عليها تدبير المشتري كرجلين بينهما عبد مدبره احدهما
 واعتقه الآخر كالعتق اولا وكذا لو حلف احد الرجلين بتدبيره ان اشتراه وحلف الآخر
 بعتقه ان اشتراه ثم اشتراه فالعتق اولا. رجل حلف ان لا يشتري اليوم شيئا فاشترى عبدا
 بخمر او خنزير وقبض الم يقبض حنت في يمينه لوجود البيع والشراء وهو تملك المال بالمال
 فان اشترى بيمينه او بدم لا يحنت ولو اشترى عبدا من فضولي يحنت في يمينه ولو اشترى

مكتبا او مذبرا او ام ولد لا يحنث في يمينه . وكذا لو حلف ان لا يبيع اليوم صباح المذبر
او ام الولد او المكاتب لا يحنث في يمينه . ولو قضى القاضى بجواز بيع المذبر بنقض قضاؤه
ويكون ذلك فسخا للتدبير . ولو باع على انه بالخيار كان حاشا في يمينه في قول محمد رح
ولا يكون حاشا في قول ابي يوسف رح . ولو قضى القاضى بجواز بيع ام الولد لا ينفذ قضاؤه
في اظهر الروايات والمكاتب اذا جاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة
المستأخ وان بيع المكاتب برضاء حاز بيعه ويكون ذلك فسخا للكاتب . رجل حلف ان
لا يشتري لامرأته ثوبا فاشترى غمارا فاعطى النصف جاريتيه والنصف امرأته لا يكون حاشا
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الخمار في عرفنا لا يسمى ثوبا . ولو حلف بالفارسية
وقال الكر من زن راجامه حرم فعليه كذا فاشترى لها خمارا قال القاضى الامام ابو علي النسفي
رح لا يكون حاشا . رجل قال لامرأته ان اشتريت شيئا فانت طالق فاشترت الماء قالوا ان
اشترت قربة او انية طلقت وان دعت الحجة الى السقاء خيرا حتى يحمل لهما الماء لا يقع
الطلاق . رجل قال والله لا ابيع لفلان ثوبا فباع الخالف ثوبا للمخلوف عليه ليخبر صاحب
الثوب حث الخالف احرار المخلوف عليه اولم يحن . ولو باعه الخالف وهو لا يريد ذلك
ان يكون البيع للمخلوف عليه وانما يريد بيعه لنفسه لا يكون حاشا . رجل قال لعمره
ان بعت لك ثوبا فعبدى حر فهذا على ان يبيع ثوبا بامر المخلوف عليه كان الثوب
لا يخلوف عليه اولم يكن . ولو قال ان بعت ثوبا لك فهو على ان يبيع ثوبا مملوكا
للمخلوف عليه . رجل قال ان اشتريت اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى غلاما مجازا
لرمله التصديق رجل قال والله لا اشترى لفلان شيئا فاشترى لابنه الصغير ^{لعبه}
بامره لا يحنث رجل قال ان بعت غلامى احدا من الناس فعليه كذا فباعه من
ربلين حث . ولو قال ان بعت غلامى واحدا من الناس فباعه من رجلين

لا يحنث رجل قال والله لا اشترى بهذه الدراهم الا لحما فاشترى ببعضها لحما
وبعضها غير لحم لا يكون حاشا حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال والله لا اشترى
بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها لحما وبعضها غير لحم في القياس لا يكون
حاشا وفي الاستحسان يكون حاشا رجل حلف ان لا يأكل من رمان اشتراه فلان
فاشترى فلان مع غيره رمانا واكل الحالف حث ولو قال والله لا أكل من رمانة اشترها
فلان والمسئلة بجملها لا يكون حاشا رجل حلف ان لا يشتري الذهب والفضة
يدخل فيه التبر والمصبوغ والدراهم والدنانير في قول ابي يوسف رح وقال محمد
يبيع لا يدخل فيه الدراهم والدنانير وابو يوسف رح يعتبر الحقيقة في جنس
هذه المسائل ومحمد رح يعتبر فيه البائع ولو اشترى خاتم فضة حث وكذا لو ^{اشترى}
سيفا محل بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة
في سيف او منطقة وقد شتراه مع السيف ان كان الثمن ذهبا او فضة وان كان
الثمن حنطة او غير ذلك لا يكون حاشا رجل حلف ان لا يشتري حديدا يدخل فيه
المعول وغير المعول والسلاح في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يدخل فيه ما ^{يسمى}
بائع حديد او لا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا ^{يدخل}
فيه الابر والمسال فالواي عرف ديارنا لا يحنث في مسامير والافعال والصفرة ^{الشبه}
بمنزلة الحديد اذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعول وغيره والفلوس وغيره
في قول ابي يوسف رح قال محمد رح لا يدخل فيه الفلوس ولو حلف ان لا يشتري حديدا
فاشترى بابا بحديد قل بما فيه ذكر في النوادر انه لا يجوز وان اشتراه باكثر مما فيه
جاز البيع ويكون حاشا في ميمنه رجل حلف ان لا يشتري خاتما فاشترى خاتما فيه فص ^{ثنا} كان
وان كان ثمنه اقل من ثمن الحماقة رجل حلف لا يشتري ياتوته فاشترى خاتما فيه

يا قوته كان حاشا. ولو حلف ان لا يشتري زجاجا فاشترى خاتما فصد من زجاج ان كان
 الفصد لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد عليه كان حاشا. ولو حلف ان
 لا يشتري لبنا او اجرا او طينا فاشترى دارا مبنية بذلك لا يكون حاشا ولو حلف ان
 لا يشتري حايطا فاشترى دارا مبنية كان حاشا استحسانا فاشترى الدار يكون مشتريا
 للمحايط ولا يكون مشتريا للخص والطين. رجل حلف ان لا يشتري اخلا فاشترى حاطفا
 نخل حنت. وكذا لو حلف ان لا يشتري شجرا فاشترى ارضا فيها شجر كان حاشا لان الشجر هكذا
 يشتري. ولو حلف ان لا يشتري صوفا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حاشا
 وكذا لو اشترى اها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية. وكذا لو حلف ان لا يشتري لبنا فاشترى
 شاة في ضرعها لبن لا يكون حاشا وكذا لو اشترى لها لبن من جنسه في ظاهر الرواية هذا
 وبيع الشاة بالحم سواء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج يجوز على كل حال ولا يكون حاشا في
 بيعه ولا يشتري لبنا. ولو حلف ان لا يشتري قصبا او خرصا فهو على غير المعمول لا يحنث بشتراء
 البوارى والزنبيل ولو حلف ان لا يشتري حميا فاشترى شاة حية لا يحنث في يمينه وكذا لو حلف
 ان لا يشتري جديا فاشترى شاة حاملا مجدي لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يشتري صوفا فاشترى
 على غير المعمول ولا يحنث بشتراء الدسم والجوارب. رجل حلف ان لا يشتري خنازير في عرفه على ثوب
 الكنان. او حلف ان لا يشتري البدة فاشترى شاة مدبوحة كان حاشا وكذا لو حلف ان لا يشتري
 ابسا. ولو حلف ان لا يشتري شعيرا فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنث. ولو
 حلف ان لا يشتري بنفسجا او خطميا ذكر في الكتاب انه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا
 لا يحنث بشتراء دهن البنفسج. ولو حلف ان لا يشتري صوفا فاشترى اهابا حنت في يمينه
 ولو اشار الى شاة وقال لا ابيع هذا الصوف فباعها بدهن حنت في يمينه. ولو حلف ان لا
 يزد قالوا في عرفنا اذا اشترى دهن البزير لا يحنث وانما يحنث بشتراء البزير وجواب الكتاب

على العكس بناء على عرفهم. رجل حلف أن لا يتوضأ بكون فلان ولم ينو شيئاً فصلى فلان عليه الماء من كوزه فتوضأ حنثاً في يمينه. رجل أراد أن يشتري ثوباً فقال البائع والله لا أبيعك بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حاشاً. ولو قال المشتري والله لا اشتريه بعشرة فاشتريه بأحد عشر كان حاشاً. ولو قال البائع والله لا أبيعك إلا بعشرة فباعه بتسعة كان حاشاً. ولو باعه بدينار وخسة دراهم. ولو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون حاشاً. ولو قال والله لا أبيعك بعشرة حتى تزيد فباعه بتسعة لا يكون حاشاً قياساً ويحتمل استحساناً. رجل حلف أن لا يشتري الخبز فاشتري القطائف لا يكون حاشاً. رجل قال أن اشتري بهذا الثوب شيئاً فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لأنه صار حاشاً بعد خروج الثوب عن ملكه. رجل حلف أن لا يشتري بيضاً فهو على بيع الدجاج في الشراء وفي الأكل على بيع الطير والرأس في الأكل والشراء على ما يباع في الأسواق عادة. ولو حلف أن لا يشتري قميصاً فاشتري قميصاً مقطوعاً غير مخيط لا يكون حاشاً

فصل في الأكل

رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن مشرباً لا يحتمل وإنما يحتمل إذا شرب فيه واكل ولو حلف أن لا يشرب فاشرب فيه واكله لا يكون حاشاً فاعلم هذا اكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية فاكل أو شرب كان حاشاً وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يذوق اللبن فاكل أو شرب كان حاشاً في يمينه. رجل حلف أن لا يأكل طعاماً فهو على كل مطعوم وهذا يحتاج إلى التوكيد شراء الطعام. رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فاكل خبز غطاة أو شعيرة كان حاشاً. وإن اكل خبز الذرة والارز كان الحالف في بلد خبزهم من الذرة والارز كان حاشاً وإلا فلا. ولو اكل قرضاً وهو الذي يقر بالفارسية كليجة أو جوزيخا أو ميسرا وهو الذي يقال له

بالفارسية نواله قال محمد بن سلمه رج لا يحنت في جميع ذلك . وقال الفقيه
 ابو الليث رج لا يحنت في الجوزينج لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً ويحنت فيما سوى ذلك
 من القرص والميسر والبراق لانه اكل ما هو خبز مطلقاً وشيئاً احرمه . ولا يحنت
 باكل ما يقر له نان زرد الو . رجل حلف ان لا يأكل هذا الرمانه فمضاهما صلا يكون
 حاشا لانه لم يأكل . رجل حلف ان لا يأكل هذا الرغيف فاكل وبقية منه شيئ يسير حنت
 في يمينه فان نوى كله صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضره بقضاء في احد
 الروايتين . رجل حلف ان لا يأكل حراماً

لا يكون حاشا لانه مستثنى من الحرام .
 ١ - رجل حلف ان لا يأكل حراماً الا انه حرم
 في اكلها . ولو حلف ان لا يأكل من مال فلان فاعتصب منه خبطة وطحنها وخبزها و
 اكلها واعتصب منه دقيقاً وخبزه واكله حنت في يمينه . وقيل بان لا يحنت ولو قال
 والله لا اكل من طعام فلان اعتصبه منه والمسئلة بحالها كان حاشا . رجل حلف
 ان لا يأكل لحم شاة فاكل لحم غنم كان حاشا في جواب الجامع لان الشاة اسم للجنس وفي
 الفتاوى لا يكون حاشا سواه كان المحالف مصرياً او قروياً وعليه الفتوى لان جميع الناس
 يفرقون بينهما . رجل حلف ان لا يأكل هذا اللحم فاكله غير مطبوخ اختلفوا فيه قال ابو بكر
 الاسكاف لا يحنت في يمينه لان اليمين ينصرف الى الاكل المعتاد فلا يحنت كما لو حلف ان
 لا يأكل هذا الدقيق فاكل عجينه فانه لا يكون حاشا . وقال الفقيه ابو الليث رج يحنت
 باكل اللحم وان لم يكن مطبوخاً لان اللحم قد يؤكل بدون الطبخ الا انه غير معتاد والعادة
 لا تعتبر في المعين . اما الدقيق لا يؤكل كذلك فانصرف اليمين الى الخبز المعتاد منه . رجل
 اعترف من القدر بالمغرفة شيئاً ثم قال والله لا اكل من هذه القدر ثم اكل ما كان في المغرفة
 لا يكون حاشا لان يمينه وقع عليه ما في القدر . رجل حلف ان لا يأكل مع فلان طعاماً فاكل

هذا من اثناء وهذا من اثناء آخر لا يكون حاشا ما لم يأكل من اثناء واحد. ولو حلف ان
 لا يشرب مع فلان فالشرط ان يضمهما مجلس واحد وان اختلفت الأنية. رجل حلف
 ان لا يتغدى فالتغدى هو الأكل المترادف الذى يقصد به الشبع في وقت خاص وهو
 ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس بما يتغدى به عادة وغذاء كل بلدة ما تعارفه اهل تلك
 البلدة. رجل حلف ان لا يأكل طعاما فاكل دواء ليس له طعم او كان مما لا يكون حاشا لانه
 لا يسمي طعاما وان اكل دواء للحلاوة مثل الحلجيين حش فيمينه لان له طعما ويصلح غذاء
 رجل حلف ان لا يأكل من طعام فلان فاكل من خله بطنه ام نفسه او ذبته او ملحجه كان حاشا
 لانه اكل من طعامه. رجل حلف ان لا يأكل ملحجا فاكل طعاما ان لم يكن ما لمحا لا يكون حاشا
 وان كان ما لمحا كان حاشا كما لو حلف ان لا يأكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعمه
 حش والافلا. وقال الفقيه ابو الليث ربح لا يحش ما لم يأكل عين الملح مع الخبز او مع شيء
 آخر لان عينه ما كول بخلاف الفلفل وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على
 انه راد به الطعام المالح فهو على ذلك حلف ان لا يأكل خلافا كل سباجه لا يكون حاشا
 لانه لا يسمي خلا. حلف ان لا يأكل المحلو فاكل البطيخ لا يكون حاشا. رجل حلف ان
 لا يأكل غنبا فاكله ورمى بقشره وجبه وابتلع ماءه لا يكون حاشا وان رمى بقشره و
 ابتلع مائه وجبه كان حاشا لانه اكل الأكثر منه. ولو حلف ان لا يأكل شهيدا فاكل
 العسل لا يكون حاشا لان العسل اسم للصافي والشهد اسم للمختلط. ولو حلف
 ان لا يأكل بقلًا فاكل بصلًا لا يكون حاشا الا اذا نواه. رجل حلف في رمضان ان لا يتعشى
 الليلة فاكل بعد مضي نصف الليل لا يكون حاشا لانه لم يرتعش بل تسحر فلا يكون
 حاشا. كما لو حلف ان لا يتغدى اليوم فاكل بعد انتصاف النهار لا يكون حاشا
 رجل قال لامرأته ان لم تتعشى الليلة فعبدى حر فلم تأكل الا لقمة واحدة كان حاشا

لان اللقمة الواحدة لا تكون عشله رجل حلف ان لا يأكل حراما فاكل لحميا او خبزا ^{اغصبه}
 حث في يمينه فان باع الغصب بشيء واكل ذلك الشيء لا يحث لان الثاني ليس بحرام
 مطلقا وان غصب حنطة فطحنها ان اعطاها مثلها قبل ان يأكل لا يحث في يمينه
 لانه ملكها باداء الضمان وان اكلها قبل اداء الضمان وقبل قضاء القاضيه عليه حث
 في يمينه لان الحرمة باقية ما لم يؤد الضمان وقالوا فيمن غصب طعاما فاكله وقد كان
 حلف ان لا يأكل لا يحث في قول ابي حنيفة رح لانه استهلك بالمضغ فصار اكلاما ل
 نفسه ولا اعتماد على هذا لان بالاستهلاك لا يملك المغصوب خصوصا على اصل
 ابي حنيفة رح فان عنده المغصوب بعد الهلاك باق على ملك المالك حتى لو ا
 على اضعاف قيمته جاز ويكون ذلك صلحا عن الغصب لاعن القيمة اذ لو كان
 صلحا عن القيمة لا يجوز كما لو صالح بعد قضاء القاضيه على اكثر من قيمة ولا نه لوصار
 مالكا بالمضغ لا يتصور اكل مال الغير وقد قال الله تعالى الذين يأكلون
 اموال النمامي ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وقال عليه السلام كل لحم ثبت
 من الحرام فالنار اوله به رجل معه دراهم فحلف ان لا يأكلها فاسترى بها دنانيرا
 وقلوسا ثم اشترى بالدنانير او بالقلوس طعاما فاكل قال محمد رح يكون حاثا
 في يمينه وان حلف ان لا يأكل هذه الدراهم او الدنانير فاشترى بها عرضا ثم باع
 العرض بطعام فاكله لا يكون حاثا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى
 بالشعير طعاما فاكله لا يكون حاثا قال اذ حلف على ما لا يؤكل ان لا يأكله فاشترى
 به شيئا مما يؤكل واكله حث وان حلف على ما يؤكل ان لا يأكله فاشترى ما لا يؤكل
 فاكله لا يكون حاثا رجل حلف ان لا يأكل من مال فلان ثم تناهد فاكل الخالف لا
 في مسه لانه يعد اكلاما ل نفسه عرفا رجل حلف ان لا يأكل من هذا الطعام مادام

في ملكه ببيع بعضه ثم اكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رح لا يحنت في يمينه . قال
 المصنف رح وهذا مما يصح اذا حلف ان لا يأكل هذا الطعام . واما اذا حلف ان لا يأكل
 من هذا الطعام ينبغي ان يحنت رجل حلف ان لا يأكل من مال فلان فمات المحلوف عليه
 مورثه الحالف ركل . قال نصير رح حنت في يمينه وقال غيره لا يكون حاشا اذا لم يكن له
 وارث سواء اوقفوا الميراث لانه اكل مال نفسه . رجل حلف ان لا يأكل من مال ابنة
 وبسببها حب من خل قال عصام رح ان كان الابن كبيرا يقاسمه ثم يأكل نصيب نفسه
 وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه ويشترى نصيب الابن فيأكل . قال المص
 نف رح وينبغي ان لا يحتاج الى هذا التكلف وله ان يأكل قدر نصيب نفسه ويكون ذلك
 بمنزلة القسمة واحد اشريكين في المكيل والموزون منفرد بالقسمة اذا كان اجنبيا
 فالأب اوله . رجل حلف ان لا يأكل هذا الشيء فاكل بعضه قال ابو بكر الاسكاف رح
 ان كان الشيء يمكنه ان يأكل كله في عمره لا يحنت باكل بعضه . وقال بعضهم اذا اكل بعض
 ما لا يمكن اكل كله في مجلسه يحنت في يمينه وهو الصحيح . حلف ان لا يأكل اللبن فطبخ
 به ارزا فاكله قال ابو بكر البلخي رح لا يحنت في يمينه وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى
 يمينه كما لو حلف ان لا يأكل هذا الخل فاتخذ به سكباجة واكلها لا يحنت في يمينه . رجل
 حلف ان لا يأكل هذا اللبن فجعله جينا واكله لا يحنت في يمينه لان ينوى اكل ما يتجاءر
 منه . وهو كما لو حلف ان لا يأكل من هذه الخنطة فاكل خبزها او سويقها لا يحنت
 في قول ابي حنيفة رح وانما يحنت باكل الخبز في قول صاحبيه رح لان عين الخنطة لا يؤكل
 عادة فانصرف اليمين الى خبزها . رجل حلف ان لا يأكل السمن فاكل سويقا ملنوتا
 بالسمن ذكر في الاصل ان كان السمن مستبينا بحيث يجد طعمه كان حاشا في يمينه
 لانه ليس بمستهلك . وذكر الحاكم في المختصر ان كان السمن مستبينا بحيث لو عصر تسيل

منه السمن حث وان لم يكن كذلك لا يحنث وان وجد طعمه قال المصريح وينبغي ان يكون
الجواب في مسألة الارز على هذا التفصيل. ولو حلف ان لا يتناول هذا اللبن فخلطه
بالماء او بالخمير ان كان المحلوف عليه غالباً حث في يمينه وان كان مغلوباً لا يحنث لان
المغلوب في مقابلة الغالب كالمستهلك. وان استويا حث استحساناً ثم عن محمد رح في
الاصل ما يدل على انه يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون والطعم جميعاً
وعن ابي يوسف رح يعتبر الغلبة من حيث اللون والطعم جميعاً غالباً او مغلوباً وقيام احد
لايكفي ولا يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء ولو حلف ان لا يشرب لبن هذه البقرة وخلطه بلبن
بقرة اخرى فعند ابي يوسف رح هذا وما لو خلطه بالماء سواء. وعند محمد رح المجنس
لا يغلب المجنس فيحنث على كل حال رجل حلف ان لا يأكل اللحم اكله حراماً كان او حلالاً
نياً كان او مطبوخاً او مشوياً حث في يمينه الا السمك. وعن محمد رح كل ما يسكن الماء
لا يحنث باكله والكبد والطحال وجميع ما كان في البطن كالكرش ونحوه لحم قيل هذا في بلد
يباع ذلك مع اللحم. وان كان في بلد لا يباع مع اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون
لحمها والرأس والاكارع لحم في يمين الاكل وليس بلحم في يمين التشرأ وتشم البطن ليس بلحم
والآلية ليست بلحم ولا تشحم. وتشم الظهر لحم اذا حلف ان لا يأكل شحمًا فاكل شحم الظهر وهو
اللحم السمين لا يحنث في قول ابي يوسف رح ويحنث عندهما رجل حلف ان لا يشرب من داء
فلان فاكل منها شيئاً قال محمد بن سلمة رح يحنث في يمينه لان المقص من هذه اليمين الامتناع
عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يحنث في يمينه الا ان ينوي جميع المأكولات
والمشروبات قال رضي هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية ان خان فلان يبيع
خيز منخووم يتناول المأكول والمشروب رجل وضع لقمه في فمه فقال له رجل ان اكلتها فامراً
طالق فقال له اخر ان اخرجتها فعبدى حر قالوا يلقي بعضها وياكل بعضها ولا يحنث احدُهما

رجل حلف ان لا يأكل هذا البيضة لا يحنث ما لم يأكل كلها. ولو حلف ان لا يأكل
 النخل الذي في هذه الخابية فاكل بعضها حنث لانه لا يمكن اكل كلها في مجلسه. رجل
 حلف ان لا يأكل من لبن هذا البقرة فاكل من محيضها حنث. وان اكل عروقة اتحنث
 من محيضها لا يحنث. رجل حلف ان لا يأكل او حلف ان لا يشرب فذاق شيئاً بطناً
 ولم يدخله عوفه لا يحنث في يمينه. رجل حلف ان لا يأكل طبعنا ان نوى جميع المطبوعات
 فهو على ما نوى وان لم ينوش شيئاً فهو على اللحم المطبوخ استحسننا. قالوا هذا اذا طبخ
 اللحم بالماء اما القلية اليابسة لا تسمى طبعنا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقعة مع
 الخبز ولم يأكل اللحم كان حاشا. رجل حلف ان لا يأكل من هذه الخنطة ان نوى تأكلها
 حاشا فهو على ما نوى وان لم ينوش شيئاً فاكل من خبزها لا يحنث عند ابن حنيفة ر.ح
 وعند صاحباه ر.ح يحنث. وان اكل عين الخنطة هل يحنث عندهما فالصحيح
 انه يحنث واليه اشار في الجامع الصغير. وان اكل من سويقها لا يحنث عند ابن حنيفة
 واية يوسف ر.ح وهو الظاهر من قول محمد ر.ح. وان حلف ان لا يأكل من هذا الدقيق
 ناكل من خبزه حنث عندهم. وان اكل عين الدقيق احتلفوا فيه. والصحيح انه لا يحنث
 ولو حلف ان لا يأكل طعاما فاكل خبزا او كاهة او غير ذلك مما يؤكل على وجه النظم كان
 حاشا. وان اكل ماله طعم لكن لا يؤكل على وجه النظم كالسقمونيا ونحو ذلك لا يحنث في
 يمينه. ولو حلف ليأكلن هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام او كله غيره او مات
 الخالف حنث في يمينه. وان وقته بوقت فقال ليأكلن هذا الطعام اليوم فمات الخالف
 قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع. وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث
 قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة. ولو عجلها لا يجوز واذا مضى اليوم
 اخطئوا فيه. قال ابو حنيفة ومحمد ر.ح لا يلزمه الكفارة. وقال ابو يوسف

رج يلزمه الكفارة. وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا قضين دين فلان غدا ففضله
 اليوم او وهبه منه او ابرأه عندهما لا يحنث وعند ابي يوسف رج يحنث ولو مات المطلوب
 لا يحنث بالاجماع. وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق او عتاق رجل حلف ان
 لا يأكل الشواء فهو على اللحم الا ان ينوي كل مشوي فان اكل بيضة مشوية كان حاشا
 رجل حلف ان لا يأكل من طعام فلان ولا يه له فاشترى الحالف منه الطعام او وهب فلان
 من غيره فاشترى الحالف من ذلك واكل لا يحنث في يمينه. ولو حلف ان يأكل من
 خبز فلان الحجاز فاكل من خبزه بعد ما اشترى كان حاشا في يمينه. رجل حلف ان
 لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئا من فلان او وهبه له فلان فاكل لا يحنث في يمينه
 ولو وردت الحالف من محلو ف عليه فاكل كان حاشا في يمينه. ولو حلف ان لا يأكل من
 مال ابيه فمات الاب فورثه الحالف واكل لا يحنث الحالف وهو الصحيح قد ذكرنا
 ولو حلف ان لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة او وهب له فباعه واكل
 ثمنه لا يكون حاشا. ولو باعت فلانة غزاهما ودعت اليه الثمن فاكل الحالف حث
 في يمينه. رجل حلف ان لا يأكل شيئا من اشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز
 ملقاة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج لا يحنث في يمينه. وقال القاضي
 الامام ابو علي النسيبي رج يكون حاشا في يمينه. وقال الفقيه ابو بكر البلخي رج ان كانت
 الكسرة بحال يعطى مثلها للفقير كان حاشا والا فلا رجل حلف ان لا يأكل من كسب فلان
 فشر به من ماء الحمد الذي وضعه على الطريق قال ابو بكر البلخي رج اخاف ان يكون حاشا
 رجل حلف ان لا يأكل من جلد فلان فتناول من ماء جمل قالوا لا يكون حاشا في يمينه قيل
 هذا في الشتاء اما في الصيف يحنث. رجل حلف ان لا يأكل شيئا مما حمل فلان بعنه
 اورده فلان فاكل من جلد حمله فلان قالوا لا يكون حاشا. رجل حلف طائعا او مكرها ان لا يأكل

كذا ولا يشرب كذا ثم اكره في اكله حنت. وكذلك لو اكل بعد ما اغنى عليه او جن. وان اوجر
 اوصب في حلقه مكرها لا يحنت في يمين الشرب. رجل قال والله لا اذوق طعاما ولا شربة الا اذا
 احدهما كان حاشا. ولو قال والله لا اذوق طعاما وشربة الا اذا احدهما لا يحنت. وقال ابو القاسم
 الصفار رح يحنت في يمينه لان المراد من مثل هذا الكلام في العرف في كل واحد منهما. وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ينوي في ذلك فان لم ينوش شيئا لا يحنت بل احدهما وعليه
 الفتوى. رجل حلف ان لا يأكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس او حلف ان لا يأكل لحم الجاموس فاكل
 لحم البقر قال بعضهم يكون حاشا وقال بعضهم ان حلف ان لا يأكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس
 حنت وان حلف ان لا يأكل لحم الجاموس فاكل لحم البقر لا يحنت. وهذا اصح من الاول قال المصنف
 رح ينبغي ان لا يحنت في الفصلين جميعا لان الناس يفرقون بينهما وهو كما لو حلف ان لا يأكل
 لحم النشاة فاكل لحم المغز. رجل قال كلما اكلت اللحم فله علي ان اتصدق بدرهم عن ابي يوسف رح
 ان عليه في كل لقمة درهما وكذا لو قال كلما شربت الماء فعلي درهم يلزمه بكل نفس درهم
 رجل حلف ان لا يدق الخمر فاكل خبزا عجن بخمر قال شدد رح لا يحنت في يمينه كما لو حلف
 ان لا يدق الزيت فاكل خبزا عجن بزيت لا يحنت. رجل قال ان اكلت من خبز الذي عالم اتزوج
 فاطمة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم تزوج امرأة يقر لها فاطمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رح طلقت التي تزوجها لانها لم تقصر معرفة فانه لم يقل فاطمة هذه ولم ينسبها الى
 الاب والمجد وبدون ذلك لا يحصل التعريف فبقيت نكرة الا اذا كان قبل ذلك ما يدل على
 التعريف. رجل حلف ان لا يأكل خبزا فاكل ثريد لا يحنت في يمينه لانه لا يصح خبز مطلقا. وكذا
 لو اكل لأكسة لا يحنت في يمينه. رجل حلف ان لا يأكل مرققة فاكل سبوس اب اولطه لا يكون
 حاشا. رجل حلف ان لا يأكل من شيء فلان فجعل فلفل فلان في قدر طيخت امرأته واكل
 الخالف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح حنت في يمينه لان الفلفل هكذا

يوكل فيحنت إلا إذا كان بينهما سبب يدل على غير هذا. رجل حلف أن
 لا يأكل البطيخ فاكل من حذجه قالوا لا يحنت فيمينه. منهم الشيخ الإمام أبو بكر بن
 الفضل رح وهذا إذا كان بحال لا يسبح بطيخا. رجل حلف أن لا يأكل من كرم فلان
 شيئا هذه السنة قالوا يقع يمينه على اثني عشر شهرا. قال المصريح وينبغي أن يكون
 على بقية السنة التي هو فيها كما لو حلف أن لا يكلم فلان هذه السنة. أو قال لله
 على أن اصوم هذه السنة إلا أن ينوي شيئا عشر شهرا. رجل حلف أن لا يأكل ربا
 فاكل عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حاشا في يمينه لأنه مغلوب
 مستهلك إلا أن يكون الرب قائما بعينه على العصيدة. رجل حلف أن
 أن لا يأكل من هذا الدقيق فامتحن منه خبيصا قالوا يخاف أن يكون حاشا
 خبز القضاة كذلك رجل قال أن اكلت هذا الرغيف اليوم فامرأته طالق
 وإن لم ياكله اليوم فاسته حرة فاكل نصفه اليوم لا يحنت في الطلاق ولا في
 العتاق لأن الرغيف مما يوكل في مجلس واحد فكان شرط الحث اكل
 الكل أو ترك الكل ولم يوجد. رجل قال هذا الرغيف علي حرام فاكل بعضه
 ذكر في المجرى عن أبي حنيفة رح أن عليه كفارة اليمين قال مشائخنا رح الصحيح أنه
 لا يكون حاشا لأن قوله هذا الرغيف علي حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف ولو
 قال هكذا لا يحنت باكل البعض. رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فأوصى انسان
 لفلان بشيء فاكل الحالف منه عت لأن الموصي له يملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسبا^{له}
 وإن ورث فلان ما أاكل الحالف منه لا يحنت لأنه ملكه غير صنعه فلا يكون كسبا ولو وهب المحلوف
 عليه للمحالف طعاما فقبل وقبض ثم اكل لا يحنت لأن الحالف اكل كسب نفسه وكذا لو وصيه له
 المحلوف عليه لا يحنت لما قلنا وإن ورث الحالف من المحلوف عليه واكل حنت لأن كسب

المحلوف عليه انتقل الى الحالف لا يصنع فيه فبقي كسبا للمحلوف عليه. حلف
 ان لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعه فاكل الحالف حنث. رجل حلف ان لا يأكل
 مما يبيح به فلان يعنى من الطعام وغيره فدفع الحالف الى المحلوف عليه كما
 لطبخه فالتقاء المحلوف عليه في قدر والقه فيه قطعة من كرش فطبخ القدر
 فاكل الحالف من الموقدة قال محمد ربح لا اراه حاشا اذا اقع فيه المحلوف عليه مالا
 يطبخ وحده وان كان مثله يطبخ وحده ويكون له مرقه فاكل الحالف يكون حاشا. رجل
 حلف ان لا يأكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشا يحنث في الظاهر وذكر في المتن ما يدل
 عليه انه لا يحنث. ولو حلف ان لا يأكل هذه الحدة فاكلها بعد ما طبخت اختلفوا فيه
 والصحيح انه لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا يأكل هذا العنب فاكله بعد ما صار زيبا
 او حلف ان لا يأكل هذا الرطب او البسر فاكله بعد ما صار تمرا لا يحنث في يمينه وكذا
 لو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فاكله بعد ما تقنت لا يحنث لانه لا يسمي خبزا. حلف ان
 لا يأكل من هذا الكرم فاكل من عصيره او خله او ربه او فلا تنجيه او ما اشبه ذلك لا يكون
 حاشا. ولو اكل من عنبه او زبيبه او خوخه او كثيرا يابس او غير يابس كان حاشا لان
 عين هذه الاشياء يخرج من الكرم من غير ان يتعلق حصوله بصنع للعبد. فاما القسم الاول
 لا يخرج من الكرم من غير صنع. حلف ان لا يأكل من هذه المبطنة فاكل منها حدة
 او بطيخة كان حاشا. كما لو حلف ان لا يأكل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها. حلف ان
 لا يأكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حاشا. ولو حلف
 ان لا يلبس ثوبا اشتراه فلان او لا يدخل دارا اشتراها فلان او لا يسكن دارا
 اشتراها فلان فاشترى فلان مع غيره دارا او ثوبا فلبس الحالف او دخل او سكن لا يكون
 حاشا لان نصف الثوب لا يسمي ثوبا ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام

رجل قال لا يأكلن هذه الرمانة فاكلها الاحبة او نحوها كان بارا. وان تركت ثلث حبات
 كان حاشا. وكذا لو حلف لا يأكلن هذا الرغيف فاكله الاكسرة كان بارا الا ان ينوى
 ان لا يترك شيئا من الرمانة ولا شيئا من الرغيف. رجل قال لامرأتين له ايتكما اكلت
 هذه الرمانة فهي طالق فاكلتاها جميعا لم تطلق واحدة منهما لان شرط الحث ان تاكل
 الواحدة جميع الرمانة. رجل حلف ان لا يأكل من خبز فلان فاكل من خبز بيده وبين غيره
 حث. ولو قال من رغيف فلان لا يحنث. رجل حلف ان لا يأكل جوزا او لوزا او مستقا
 فاكل منه الرطب واليابس كان حاشا. كذا لو حلف ان لا يأكل خبيصا يحنث باكل
 اليابس والرطب ولو حلف ان لا يأكل تمرا فاكل قسبا لا يكون حاشا لان القسب هو
 اليابس من البسر. ولو حلف ان لا يأكل تمرا فاكل جيسا كان حاشا لان الجيس تمر يجعل
 في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل. وكذا لو اكل عصيدة كان حاشا لبقاء اسم القوم لو حلف ان
 لا يأكل
 من هذا السمسم فاكل من دهنه لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا يأكل من هذا اللبس
 فاكل من اقطه او مصله لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا يأكل من هذا الدجاجة فاكل
 يعضها او فرخها لا يكون حاشا. وكذا لو حلف ان لا يأكل من هذا البيضه فاكل من فرخها لا يكون
 حاشا. ولو حلف ان لا يأكل غلة ارضه فاكل من ثمن الغلة كان حاشا فان نوى ان لا يأكل
 عين ما يخرج من الارض كان مدينا في القضاء رجل حلف ان لا يأكل الخنطة فاكل
 شعيرا في رجا حبات خنطه حبة حبة كان حاشا. وان اكلها حفنة حفنة قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يكون حاشا الا ان يكون الغلبة
 للخنطة. رجل حلف ان لا يأكل من طبع فلانة فسخنت له ندر اطبخها
 غيرها فاكل الحالف لا يكون حاشا حلف ان لا يأكل فاكهة فاكل من ثمار
 الاشجار كالنقاخ والاحاص والخوخ والمشمش ونحوها كان حاشا. وكذا

التوت والبطيخ. وأما العنب والرومان والرطب ليست من الفواكه في قول ابن حنيفة رح
وقال صاحباه فاكهة. والزبيب والتمر وجب الرومان اذا يبس لا يكون فاكهة. وقيل الزبيب
والتمر من الفواكه اليابسة. وعن ابي يوسف رح اللوز والعناب فاكهة. وكذا الجوز. وعن محمد رح
اليابس من الجوز لا يكون فاكهة. والقثاء والخيار والجوز ونحو ذلك ليست بفاكهة. وان ^{حلف}
ان لا يأكل فاكهة يابسة فاكل اللوز والجوز ذكر في الأصل انه يكون حائثا. قالوا هذا في غيرهم
اما في عرفنا لا يكون حائثا. وعن محمد اذا حلف ان لا يأكل من فاكهة العام فان كان في ايام الفا ^{كهة}
الرطبة فهو على الرطب ولا يحتب باكل اليابس. وان كانت اليمين في غير وقت الرطب
فهو على اليابس استحسانا. وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح. ولو ^{حلف}
ان لا يأكل اداما ولم ينوش شيئا فاكل الخل واللين والزبيب او التريلوما شبه ذلك مما يلتزق
بالخبز ويصطبغ به يحتب عند الكل. واما الحمص والبيض والسمك واللحم المطبوخ واشباه
ذلك ليس بادام في قول ابن حنيفة وابي يوسف رح. وقال محمد رح وهو رواية عن ابي يوسف
رح في الاما اليه ادام وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح واختلف المناجرون في البطيخ والعنب قال
بعضهم هو على الاختلاف ايضا. وقال الشيخ الامام شمس الائمة الخراساني رح هو ليس بادام
عند الكل هو الصحيح. رجل حلف ان لا يأكل اليوم الارغيف فاكل رغيفا مع الخل او الزبيب
او الفلاح الرطب او اللس لا يكون حائثا لان الاستسقاء يقتضي المجانسة في المعنى المطلوب
وهذه الاشياء لا تجانس الرغيف في المعنى المطلوب وهو الاكل. رجل حلف ان لا يأكل
من طعام فلان فاكل من خله او ملحاه او كاسمحه او بصله او زيتته مع طعام نفسه كان
حائثا في قول محمد رح. وكذلك في قول ابي يوسف رح. رجل قال ان اكلت من مال ختي ^{شيئا}
فامرأته طالب بقوله اليه من عجيين ختنه فجعله في عجيين اخر وخبره واكلة لا يكون حائ ^{ثا}
رجل حلف ان لا يأكل من ملح فلان او خلف ان لا يشرب من شرابه فاحذ ماء وملحها

للمحلول عليه وجعلها في عجين واكل من ذلك الخبز لا يحث لانه صار مستهلكا
 رجل حلف ان لا يأكل من لبن هاتين الشاتين فاكل من احدتهما او قال لا اكل من لبن
 هذا الغنم فاكل من لبن شاة واحدة كان حاشا. وكذا لو قال والله لا اشرب من ماء هذا
 النهار فشرب من ماء نهر واحد كان حاشا. ولو حلف ان لا يأكل هاتين البيضتين لا
 حتى يأكلهما وكذا لو حلف ان لا يأكل هذا البيضة لا يحث حتى يأكلها. قال محمد مع كل شيء
 يأكله الرجل في مجلس واحد ويشرب شربة واحدة فالحلف على جميعها لا يحث باكل البعض
 وكل شيء اذا حلف على الواحد منه يحث في قليله فاذا جمع بين اثنين او اكثر فانه يحث
 في قليلة. رجل قال لامرأتين له ان اكلتما هذين الرغيفين فعبد حرقا كنت كل واحدة
 منهما رغيفا واكلت احدهما الرغيفين الاشياء اكلت الاخرى الباقية عتق عبد. رجل
 حلف ان لا يأكل ارضا فحسب من الارض حسوا لا يكون حاشا لان ذلك ليس باكل. قال
 اذا حلف على اكل ما يؤكل لا يحث بالشرب. وكذا لو كانت اليمين على العكس هذا اذا
 كان بالعريضة. وان كان بالفارسية كان حاشا لما قلنا. رجل حلف ليعدين امراته اليوم
 بالف درهم فاشترى رغيفا بالف درهم وغداها كان بارا رجل قال بغيره والله لا اكل من طعام
 شيئا فان اكلت منه شيئا فهو عليه حرام فاكل من طعامه لقمة حثت في اليمين الاولى فان عاد
 واكل حثت في قوله فهو عليه حرام ويلزمه كفارتان. رجل اكل شيئا سيرا فقال له رجل اخر
 تعبدت فقال عبده حراما كان تغدي قالوا لا يكون حاشا حتى يأكل اكثر من نصف الشبع
 حلف ان لا يدوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئا ادخله في فمه ولم يصل اليه
 جوفه كان حاشا وهو على الذوق. وان كان قال له رجل تغد عندى اليوم فحلف ان
 لا يدوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق. رجل قال
 الخمر على حرام والخنزير على حرام اختلفوا فيه والصحيح انه يكون يمينا. وذكرنا ناطقة

إذا أكل من الخنزير لقمة وشرب من الخمر شربة يلزمه الكفار ثمان، رجل حلف أن لا يأكل
 حراماً فاشترى بدهم الغضب طعاماً واكلاً لا يكون حاشاً. قال الفقيه أبو الليث
 الحرام المطلق في اليمين ما هو حرام عند الكل بدليل لا شبهة فيه

فصل في اليمين على الشرب

رجل حلف أن لا يشرب بنبيذ زبيب فشرب بنبيذ المشمش كان حاشاً لأنه زبيب
 رجل حلف أن لا يشرب هذا الماء فامجد فأكله لا يكون حاشاً فان ذاب وعاد ماء
 فشرب كان حاشاً. رجل حلف أن لا يشرب من قدح فلان فصب من قدح فلان على يديه
 وشرب لا يكون حاشاً لأن الشرب من القدح أن يصب منه على القدح. رجل حلف
 لا يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث
 أو الربع كان باراً. رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره
 مرة وفي بستانه مرة قالوا إن كانت الضيافة واحدة كان حاشاً. رجل حلف أن لا يشرب
 ماء فشرب ماء القلية لا يكون حاشاً لأنه ليس بماء مطلق بمنزلة ماء القضايا
 رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في بروجها وفي ضياعها قالوا إن
 في عمران القرية أدنى كروم متصلة بالقرية كان حاشاً. وإن شرب فيما لا يكون متصلاً
 بال عمران لا يكون حاشاً. رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه
 ودخل جوفه قالوا إن دخل جوفه بعير فعله لا يكون حاشاً فان شرب بعد ذلك كان حاشاً
 ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حش. رجل عاقبته امرأته في شرب المسكر
 فقال إن تركت شربه فعلى كذا فمادام يعزم أن لا يترك شربه إلا أنه لم يشرب لا يكون
 حاشاً. رجل حلف أن لا يشرب شراً يسكر منه فصب شراً يسكر في شراجه لا يسكر
 فشرب منه إن كان المختلط بمحال لو شرب منه يسكر كان حاشاً. رجل حلف بطلاق

امرأته ان لا يشرب الخمر مادام ببخارا فخرج القصر المجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح ان نوى بقوله مادام ببخارا اقامة السكينة وكان سكنا ببخارا
 كان حاشا وان نوى اقامته ببذنه فاذا خرج القصر المجوس لا يبقه اليمين وان لم يكن له
 نية فخرج بنفسه كفاه رجل حلف اكر من نبيذ خورم قال الشيخ الامام هذا رح هو على النية لان
 شارب الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خوار ولو قال اكرمي خورم قال رح هذا يقع على كل مسكر
 كان او لم يكن. وقال القاضي الامام ابو علي النسيبي رح في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر
 من ماء العنب نيا كان او مطبوخا واسم حي يقع على الخمر خاصة وسيك يقع على كل مسكر من
 العنب ايضا وعليه الفتوى. رجل حلف ان لا يشرب خمر او لا مثلثا ولا كذا وكذا من
 الاشربة تشرب واحدا منها كان حاشا. كما لو قال والله لا اكل خبزا ولا لحما فاكل احدهما كان
 حاشا ولو عطف ولم يعد حرف النفي قال لا يشرب خمر او مثلثا كذا فكذلك الحواش. رجل حلف
 ان لا يأكل من اللحم الذي يحثي به فلان فجاء فلان بلحم نشواه ووضع تحته خبزا او
 جودا باء اكل الحالف من الحذاب الذي اصابه دسم اللحم كان حاشا. وكذلك حلف ان لا يأكل
 مما يحثي به فلان فجاء فلان بمحصر فطخه واكل الحالف من تلك المرقلة وفيه طعم الخمر
 كان حاشا. رجل خاصته امرأته من جهة تشرب الخمر فحلف ان لا يشرب حراما من
 هذا الجنس ثم قاء فاكل قبيته لا يكون حاشا. رجل قال بالفارسية اكر كس را نبذد هم
 وامرأته كذا فاليمين على ما نوى ان نوى السقي لا يحث بالاهداء وان نوى الهداء لا يحث
 بالسقي وان شوشيا فان دفع وسقي كان حاشا في يمينه. رجل قال لعبد ان سقيت
 الخمار فانت حر فذهب العبد بالخمارة الى الماء فلم يشرب عتق العبد لانه سقاه وان
 لم يشرب. حلف ان لا يشرب من هذا الماء العذب فصب في ماء مالح فغلب الماء فشرب
 لا يحث. وكذا لو ساق على الماء المالح فصبه على العذب ولو حلف ان لا يشرب

لبن المغز واخذ لبن المغز وخلطه بلبن الضأن ولبن الضأن غالب فشربه لا يحنث
 ولو حلف على مغز بعينه ما ان لا يشرب لبنها فخلط لبنها بلبن ضأن ولبن الضأن غا^{لب}
 ثه شربه كان حائثا بخلاف غير المعين. ولو حلف ان لا يشرب اللبن فخلط لبن النعم
 بالماء ان ظهر لون اللبن وطعمه كان حائثا. ولو حلف ان لا يشرب من هذا الحب فاخذ
 الماء من الحب باناء وشربه لا يحنث في قول ابي حنيفة رج ما لم يضع فاه على الحب قبل هذا
 اذا كان الحب ملأ ان لم يكن فاعترف منه وشرب يحنث في قولهم وكذا لو حلف ان لا ^{يشرب}
 من هذا البئر او الحرة فان كانت ملأ ان عند ابي حنيفة رج لا يكون حائثا ما لم يضع فيه عليها
 وكذا لو حلف ان لا يشرب ماء زمزم فشرب ماء زمزم باى وجه شرب كان حائثا. وان ^{صب}
 ماء زمزم في ماء اخر يعتبر فيه الغالب. ولو حلف ان لا يشرب ماء السماء فاجتمع المطر في
 مكان فشرب كان حائثا باى وجه شرب ولو حلف ان لا يشرب من الفرات فشرب منه كوا
 كرا كان حائثا في قولهم وان اخذ الماء بانية او اعترف او سقاء غيره لا يحنث في قول ابي ^{حنيفة}
 رج ولو شرب من نهر يأخذ الماء من الفرات لا يحنث في قولهم ولو حلف ان لا يشرب من ماء
 الفرات فشرب من ماء الفرات بانية او بالاعتراف او كرا او شرب من نهر يأخذ الماء من
 الفرات كان حائثا. وان شرب من نهر لا يأخذ الماء من الفرات وانما يأخذ من وادى
 اخر كالدجلة ونحوها لا يكون حائثا. ولو حلف ان لا يشرب ماء فراتا او من ماء فرات فشرب
 ماء عدنان من رجلة او نحوها كان حائثا. رجل حلف ان لا يشرب عصيرا فغصيرة عنب.
 او عبقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثا ولو قال لا يدخل
 العصير في حلقه كان حائثا في الوجهين. قال رض هذا في عرفهم. اما في عرفنا ينبغي ان لا يكون
 حائثا لان ماء العنب لا يسرى عصيرا في اول ما يعصر رجل حلف ان لا يشرب الشراب
 ولم ينوشا كانت اليمين على الخمر قال رض في عرفنا تقع اليمين على كل مسكر رجل قال لا امرأ^ة

و في يد هاتلج من ماء ان شربت هذا الماء او وضعتة او صببتة او اعطيتة
 انسانا فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوبا او قطناً حتى تنشف الماء قال رض وهذا
 اذا قال في عييه او شيئاً منه فان لم يقل او شيئاً منه فشرب البعض وصبت البعض
 لا يكون حاشا. رجل عوتب على شرب الخمر فحلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا
 الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعايه كلام الناس

فصل في اللبس والكسوة والخياطة

رجل حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها ان نوى ^{الغزل}
 لا يكون حاشا لانه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كما لو حلف ان لا يشرب الماء
 ونوى جميع المياه تصح نيته وان نوى ما لا يمكن. ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من
 غزلها فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها لا يكون حاشا وان كان غزل غيرها جزء من
 مائة جزء سواء كان غزلها مخمط او كان غزل كل واحد منهما طرف. وهذا كما لو
 حلف ان لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حاشا.
 ولو حلف ان لا يلبس من سجع فلان فلبس ثوبا يسجه فلان مع غيره كان حاشا
 ولو قال ثوبا من سجع فلان فلبس ثوبا يسجه فلان مع غيره ان كان يسجه واحد
 يسجه اثنان لا يكون حاشا. وان كان ثوبا لا يسجه الا اثنان فلبس كان حاشا
 ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها
 كان حاشا وان كان غزل فلانة خيطا واحدا. ولو حلف ان لا يلبس من سجع فلان
 فلبس ثوبا يسجه فلان فلان ان كان فلان يسجع بنفسه لا يكون حاشا وان
 كان لا يسجع بنفسه يكون حاشا. ولو حلف ان لا يلبس من غزل فلانة فلبس
 ثوبا خيط غزل فلانة لا يكون حاشا. وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزلها

ولولبس تكة من غزلها حث في قول ابي يوسف رج ولا يحنث في قول محمد رج
 والفتوى على قول محمد رج. ويكره لبس التكة من الحرير في قولها ما جيعا لانه مستعمل
 للحرير وان لم يكن لابسا ولو كانت العروة او الزر من غزلها لا يكون حاشا في يمين
 اللبس ولا يكره وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حاشا. وكذا الزيق عند البعض
 والرقعة التي يقر لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها روى عن محمد رج
 انه يكون حاشا واذا كان حاشا في الرقعة كان حاشا في اللبنة والريق ايضا لانه
 لا يسمى لابسا. وكذا الرقعة التي تكون على الجيب. ولو اخذ الحالف خرقة من غزلها
 قد رثب من ووضع على عورته لا يكون حاشا لانه لا يسمى لابسا. ولولبس من
 غزلها قد نسوة او شبكة يقال لها گلوته كان حاشا. وكذا المجورب. ولو حلف
 ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس من غزلها عمامة لا يكون حاشا لانه ليس
 بثوب حتى لا تجوز في الكفارة وان لم يقل ثوبا فتعم غزلها كان حاشا. وقال بعض الناس اذا
 رفع قميصه مخرقة من غزلها لا يكون حاشا سواء قال لا يلبس من غزلها او قال لا لبس
 من غزلها ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يده في كمه رزح
 بعد تحت اللفاف كان حاشا لانه لا لبس ولو حلف لا يلبس السراويل او الخفين فادخل احد
 رجله في السراويل او لبس احدي خفيه لا يكون حاشا ولو حلف ان يلبس هذا الثوب
 فالتى عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال البلخي رج لا يكون حاشا وقال الفقيه ابو الليث
 رج وعن عيسى بن ابان ومحمد رج انه يكون حاشا قال الفقيه القياس وقال البلخي وبه قال
 وان التى عليه وهو نائم فلما انتبه القاه من نفسه لا يكون حاشا وان تركه حتى استقر
 عليه كان حاشا. ولو التى عليه وهو منتبه حث علم بذلك او لم يعلم كذا قال ابو نعيم
 رج. ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كساء من غزلها كان حاشا لانه ثوبه

ولو قال الكر شنة تؤبتن من اند رايد فانت طالق فوضع يده على غزلها او خاطبها قميصا
لا يكون حاشا حكي عن ابي مطيع رح انه سئل عن هذا في آخر عمره فاشار براسه انه لا يقع
الطلاق قال الفقيه ابو الليث رح هذا دليل على ان المفتي اذا سئل عن مسئلة فحركه ^{سه}
بالجواب بلا او نعم يؤخذ بذلك بخلاف الوصية فانه لا يؤخذ فيها بالاشارة وكذلك
في الشهادة لان ذلك امر يتعلق باللفظ رجل حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس
ثوبا من غزلها وعلمه من غزل غيرها كان حاشا لان العلم تبع محض لا يعتد وكذا الحلف
ان لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا علمه من غزل فلانة لا يكون حاشا وان كان في
الثوب شيء يسير غير العلم من غزلها كان حاشا وكذا لو لبس ثوبا علمه من الحرير لا يكره
ذكره النوادر ولم يقدّر العلم بشيء وعلل فقال لان العلم تبع محض وكذا ذكر شمس الائمة
السرخسي رح في شرح السير لانه لا بأس بالعلم من الحرير ولم يقدّر العلم بشيء وعلل فقال
لان العلم تبع ولو لبس ثوبا للينة من الحرير كره في ظاهر الرواية وفرق في ظاهر الرواية بين ^{وبين}
العلم في حكم الكراهة وجهاء وان ما هو المقص من لبس الثوب وهو رفع الحر والبرد
يتعلق تمامه باللينة فلا يكون اللينة تبعا بخلاف العلم ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من
غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها الا ان غزل غيرها في آخر الثوب او في اوله فقطع
من الثوب ما هو من غزلها ولبسه فان كان يبلغ اذا اراد اورداء كان حاشا وان لم يبلغ ذلك
لا يكون حاشا ولو لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما هو من غزل غيرها لا يكون
حاشا ولو حلفت امرأة ان لا تلبس من غزل نفسها ثوبا فلبست خمارا او مقنعة لا تمت
في يمينها وكذا العمامة لان ذلك ليس بثوب ولهذا لا يجوز في الكفارة الا ان تكون عمامة
لو تلففت بها كانت اذا اراد اورداء او يقطع من مثلها قميص او سراويل فيم تكون
جائزة لان ذلك يجوز في الكفارة حلف الرجل ان لا يدخل ثمن غزلها في سودزيانه

فباع الحالف ثوباً من أمراًته واشترى بثمن الثوب كسوة لولده الصغير قال الفقيه
 ابو جعفر رح ان اشترى بثمن الثوب لولده الصغير ثوباً يقضيه بمثل ذلك الثوب
 حق الولد عليه كان حائناً سواء اشترى ثوباً لولده باذنها او بغير اذنها لانه
 قضيه بثمن الثوب حقاً على نفسه وصار كانه اشترى الثوب لنفسه فيحنت
 وان اشترى لولد افضل مما يستحق عليه فان اشترى باذنها لا يكون حائناً
 لانه لما اشترى باذنها صار مشترياً لها فان اشترى بغير اذنها كان حائناً لانه
 صار مشترياً لنفسه . ولو قال لامراته اكرسيما ن تو مرايكا رايد يا بسود و
 زيان من در آيد فكذا فباعته غزلها فاشترت بثمنه نقاعاً وسقت زوجها
 لا يكون حائناً في يمينه لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في سود و يانه لان الدخـ^ل
 ل في سود و يانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد . ولو قال اكر ازرشته تو
 يا كار كوده تو بسود و زيان من در آيد فكذا فغرلت والبست نفسها وصبيانها
 لا يحنت الزوج لانه لم يدخل في ملكه شيء . وكذا لو قضت ديناً على زوجها بغير
 اذنه او علت في البيت من الخبز والطبخ ونحو ذلك . رجل حلف ان لا يأكل ثمن
 غزلها و هبت الثمن لابنها ثم وهب الابن للحالف فاشترى الحالف به شيئاً
 واكل لا يحنت في يمينه . وان اشترت هي قبل ان تهيب فاكل الحالف حنت لان
 في هذا الوجه اكل عوض ملكها فكان اكل الثمن غزلها اما اذا وهبت لابنها ثم وهب
 الابن للحالف فقد اختلف الملك واختلاف الملك كاختلاف الامم فلا يحنت
 امرأة حلفت ان لا تلبس هذه المقنعة فاتيها منها علم للفرقة ثم نقض وردها
 فتقنعت حنت في يمينها لانها عادت مقنعة لا بصنعة جديدة فتحننت كما لو
 حلف الرجل ان لا يجلس على هذا البساط فخط جانباه وجعل خراجاً ثم نقض

وعاد بساطا فجلس عليه كان حاشا. رجل قال لامرأته ان منى على ثوبك فانت طالق
فانتكأ على وسادتها وجلس عليها لا يكون حاشا وان اضطجع على فراشها او وضع جنبه
او اكتر بدنه على ثوب من ثيابها كان حاشا ولو قال لها اكر من ثيابي وشانم ازكار كرده
خولش فانت طالق ثم ان المرأة دفعت الى زوجها كرا باسا لينسجعه لها باجرو فاحل الاجر ونسج
فلبست لا يحث لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من
الزوج فكذلك لان شرط الحث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبست
بغير امره لا يكون حاشا لعدم الالباس رجل سأل محمد بن فقال ايه حلفت باطلاق ان
لا البس من غزل امرأته وكنت نائما على ملأه فجاءت المرأة والقت على قميصها وهو من غزلها
وبسطت القميص على قال محمد بن اخاف ان تكون حاشا قالوا والصحيح انه لا يكون حاشا
لانهم لم يلبس رجل قال اكر شتة فلانه ما يكرا ايد فامرأته كذا فباع كرا باسها واشترى
ثوبا اخر فلبسه قالوا لا يكون حاشا لان المراد من هذا لبس الثوب الا اذا نوى ان لا يصير
الى حاجته. وان اتخذ منه مشبكة واصطاد بها الصحيح انه يكون حاشا لانه استعماله
ينما يليق به رجل حلف ان لا يلبس من غزل امرأته فلبس ثيابا ظهرها رته من غزلها وبطانتها
من غزلها غيرهما كان حاشا. وكذا لو لبس جوربا من غزلها. ولو لبس ثوبا سدا من غزلها
او لحته من غزلها والباقي من غزل غيرهما لو كانت اليمين على ان لا يلبس من غزلها كان حاشا
وان كانت يمينه على ان لا يلبس ثوبا من غزلها لا يكون حاشا. رجل حلف ان لا يكسو
عبدا او لا يحمل لعلامة ثوبا فاعاده ثوبا عشرين سنين او اعاده للسف لا يكون حاشا لان
الثوب لم يصير ملكا للعلامة الا ترى انه لو كاتبه كاتب الثياب للمولى ولو كان للعلامة لا يعود
الى المولى للكتابة. رجل حلف ان لا يلبس ثوبا من غزلها فاشترى لها خمارا لا يكون
حاشا لان الخمار لا يسمى ثوبا. ولو قال اكر ثوبا يكتسبه بغير خمر فاشترى ثوبا طالق كذا فاشترى

لها بالدعوى لا تطلق امرأة تريد ان تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالفارسية انك راين قباء
 كه تو مزجي برى اكون من پوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلقت
 لانه ليس للفور رجل قال لامرأته ان بعث غزوات فانت طالق فباع غزولا لانس وفيها
 غزلهما كان حاشا وان لم يعلم بذلك رجل حلف ان لا يلبس ثوب فلان فوضع قباءه على
 كتفه كان حاشا لان الرداء هكذا يلبس. وان قال لا لبس قباء فلان فوضع قباءه على كتفه ولم يد
 يديه في كفيه ذكر في المناسك اذا فعل المحرم فذلك لا يكون لباسا للخيطة فعلى هذا لا يكون حاشا
 وان قال لا لبس هذا القباء فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه في كفيه كان حاشا في يمينه
 لان في المنكر يعتبر اللبس المعتاد في القباء اما في المعين لا يعتبر اللبس المعتاد لان الاوصاف
 في المعين لغو فعلى هذا اذا حلف ان لا يلبس هذا الثوب فانزربه او ارتدى كان حاشا
 ولو حلف ان لا يلبس قميصا فانزربه بقيص او ارتدى او تعم لا يكون حاشا. ولو قال هذا
 القميص فانزربه او ارتدى او تعم كان حاشا. ولو حلف ان لا يلبس ثوبا فوضع على عاتقه
 للجمل لا يكون حاشا لانه ليس بلباس بل هو حامل. ولو حلف ان لا يلبس هذه العمامة
 فطرحها على عاتقه حش. ولو قال عمامة لا يحش. رجل حلف ان لا يلبس خرا فلا يلبس ثوبا
 خالصا من خرا وكان سدا. من القطن او الابرسم ومحمته من الخز كان حاشا. وكذا لو حلف
 ان لا يلبس كتانا فلا يلبس ثوبا خالصا من كتان او من قطن وكتان كان حاشا سواء كانت الكتان
 سدا او محمته. ولو حلف ان لا يلبس حريرا او ابريسما فلا يلبس ثوبا سدا. حريرا او ابريسما
 لا يكون حاشا وان كان محمته حريرا كان حاشا لان السدا اذا كان من الابريسم او الحرير
 او اللحمية من الخرا والقطن يصير السدا مستهلكا باللحمية لا يرى فلا يعتبر بخلاف القطن
 والكتان فان السدا في القطن والكتان لا يصير مستهلكا باللحمية لان كل واحد منهما
 رقيق فيصير مستورا باللحمية لا يرى. ولو حلف ان لا يلبس ثوب كذا ان فلبس ثوبا من

قطن وكثان لا يحث كانت اللحية من الكثان او القطن. ولو حلف لا يلبس ثوب
 ابراهيم فلبس ثوبا من ابراهيم وقطن ان كانت اللحية من الابراهيم حث و
 الا فلا. ولو حلف ان لا يلبس ثوب خرمن غزلها فلبس ثوبا سداه ابراهيم
 ولحمته خرمن غزلها كان حاشا. ولو حلف ان لا يلبس طيلسان صوف
 فلبس طيلسان لحمة صوف وسداه ابراهيم او قطن لا يحث ولا يشبه الطيلسان
 غيره. حلف لا يلبس قطنا ولم يدكر ثوبا فلبس ثوبا من قطن وكثان حث. ولو حلف
 ان لا يلبس ثوبا فلبس مسحا او طفسة او وسادة لا يحث ويحث في عيين الشراء
 ولو حلف ان لا يلبس حليا فلبس سيفاً محلياً او منطقة مفضضة لا يكون حاشا
 وهو على حلي النساء رجل قال لامرأته والله لا لبس من غزلك ثوبا فلبس من غزلها
 سراويلاً حث ولو كان عليه ثياب فلبس السراويل فوق الثياب لا يحث في عيينه
 ولو حلف لا يلبس قميصين فلبسهما متفرقين لا يحث حتى يلبسهما معا وكذا
 لو حلف ان لا ينام على فراشين لا يحث حتى ينام عليهما معا ولو عينهما بالاشارة
 فلبسهما مجتمعاً او متفرقاً كان حاشا. ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذ منه
 قلنسوة فوضعها على راسه لا يكون حاشا. رجل حلف ان لا يلبس السواد فهو
 على الثياب ولو قال لا لبس شيئا من السواد فانه يحث في القلنسوة وغيرها
 رجل قال لغيره والله لا اكلمك مادام عليك هذا الثوب او ما كان عليك هذا
 الثوب فنزع الثوب ثم لبسه فكلمه لا يحث ولو قال والله لا اكلمك وعليك
 هذا الثوب او قال والله لا ادخل هذه الدار وانت ساكنها فخرج منها ثم عاد اليها
 او نزع الثوب ثم لبسه وكلمه كان حاشا. رجل قال لامرأتين له ان لبسنا هذين
 الدرعين فبعدني حر فلبست كل واحدة منهما درعا لا يحث حتى تلبس كل

واحدة منهما الذرعين. وكذا لو قال ان كلمتا هذين الرجلين اودخلتما هذين
 الدارين ولو قال ان اكلتما هذين الرغيفين فاكلت واحدة منهما رغيفا ^{اكلت} او
 احدتهما الرغيفين الاشياء واكلت الاخرى الباقية كان حاشا رجل اوجب على نفسه ان ^{يلبس}
 الصوف حتى يموت يريد به العبادة والخير فله ان يلبس غيره ليس هذا من الترتيب بل ^{يكو}
 الشهيرة في اللباس والا ان ينوي بذلك اليمين فيكون يمينا. رجل حلف ليقطع
 يوم من هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصا واحدا وخطاه ثم تنقه وخطاه مرة اخرى قال محمد رح
 حث في يمينه. ولو كان حلف ليخيطن منه قميصين والمسئلة بحالها قال محمد رح
 بر في يمينه. ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطع قميصا وخطاه ثم تنقه ثم قطعه
 قميصا اخر على غير ذلك القطع بر في يمينه رجل حلف ليقطع من هذا الثوب قميصا و
 سراويل لا قطع منه قميصا ثم قطعه سراويل ابر في يمينه لان شرط البر ان يقطع الثوب
 قميصا وسراويل وقد وجد لان اسم الثوب لا يزول يجعله قميصا. ولو حلف ليقطع
 من هذا القميص قباء وسراويل على الترتيب كان حاشا لان اسم القميص يزول يجعله قباء
 رجل حلف ان لا يلبس هذا الثوب فقطعه سراويلين ولبسهما على التعاقب لا يحنث
 لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يحنث كما لو اتخذ جوارب او ثوبا لفسوة
 ولبس فانه لا يكون حاشا ولو اتخذ منه قميصا ولبس حث وكذا لو اتخذ منه قميصا ^{منه} فضد
 مقدار لبنة هـ ن حاشا لان هذا القدر يسير فلا يعتبر كما لو حلف ان لا يأكل هذا الرمان
 فاكلها الا حبة او حبتين كان حاشا

فصل في تعيين المحلوف عليه

رجل حلف ان يلبس هذه الحبة ففتقت ثم خيطت وجعل فيه ما حشو اخر فلبسها كان
 حاشا لانها عين الاولى. ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص فنقضه ثم استأنف خطاه

ولبسه ذكر القدرى رح انه يجنت في يمينه وشكنا ذكر في النوادر. وكذا القباء ^{والجبة}
 لان اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق. وكذا
 لو حلف ان لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشبا ثم اعيدت سفينة
 فركبها ذكر في النوادر انه يكن حاشا. وذكر في الجامع انه لا يجنت لانه لا يعود قميصا ^{قما}
 ولا سفينة الا بصنعة حادثة. ولو حلف ان لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع ^{حشا}
 وجعل لها حشوا اخر ولبس كان حاشا. وكذا لو كانت الجبة مبطنة فنزع بطانتها وجعل
 لها بطانة اخرى ولبس كان حاشا لان اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشوا والبطا ^{نة}
 بخلاف ما اذا نقضت خياطتها. رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فاخرج منه الحشوا
 ونام عليه قالوا لا يكون حاشا لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشوا ولو
 اخرج ما فيه من الصوف او القطن ونام على ذلك الصوف او المحلوج لا يجنت في يمينه لان
 مجرد الحشوا ليس في فراشا وانما يقال له بالفارسية جغت. رجل حلف على فسطاط
 مضروب ان لا يدخل في هذا الفسطاط فقلع من ذلك الموضع وضرب في موضع اخر ودخل
 كان حاشا. رجل حلف ان لا يأخذ شعر فلان فحلق فلان رأسه ثم نبت فاخذ شعره كان
 حاشا. وكذا لو حلف ان لا يكسر سنة فسقطت سنة ثم نبت فكسر الثانية جنت في يمينه
 لان المقصد مع نفسه عن الحاق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقيد السن القائم
 والشعر القائم وقت اليمين رجل حلف ان لا يطعن فلانا بنصل هذا السكين او بزع
 هذا الرمح ثم نزع ذلك النصل او ذلك الرمح وجعل له نصل اخر وزجرا اخر فطعنه
 بالثاني لا يجنت في يمينه لانه لم يطعنه بذلك النصل والرمح. رجل حلف ان لا يكتب بهذا
 القلم فكاتبه ثم برأ فكاتب به لا يجنت في يمينه لانه لا يكتب قلم بعد الكسر وانما صار قلم ^{بصنعة}
 حادثة فكان الثاني غير الاول. رجل حلف ان لا يلبس هذا النعل فقطع شركه وشركته ^ك

أخر وليس حنث في يمينه لأنه يبقى فعلا بدون الشراك حلف أن لا يطحن عليه هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة فحول الماء من ذلك النهر إلى نهر آخر وعلى النهر الثاني طاحونة أخرى فطحن بهما أن كان الماء الذي حلف عليه أقل من الماء الذي في النهر الثاني لا يحنث في يمينه لأن العبرة للغالب. حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فأتخذ منه خبيصا أو قلائف فاكل منه يكون حاشا لأن عين الدقيق لا يؤكل فكانت العين على ما يحنث منه وقد مر قبل هذا رجل حلف أن لا يجلس إلا هذه الاستوانة وهي من أجرة أو من حصص أو حجارة فنقضت ثم بنيت ثانيا بحجارة أخرى ليس بها إلا حنث وكذا الحائط رجل حلف أن لا يأكل من هذا الكفري فصار يسرا ومن هذا البسر فصار رطبا ومن هذا الرطب فصار تمرا ومن هذا اللبن فصار زبدا فكل من ساءت أو ساءت ولو حلف أن لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما شاع كان حاشا. ولو حلف أن لا يأكل تمرا فاكل نسيبا أو يسرا مطبوخا أو غير ذلك كان حاشا إلا أن ينوي ما يكون من ذلك. ولو حلف أن لا يأكل رطبا فاكل يسرا من نباتا وحلف أن لا يأكل يسرا فاكل رطبا فيه يسرا كان حاشا في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. امرأة حلفت أن تلبس هذه الملحفة فخط جانبها فصار درعاً لم تبس لأنكون حاشة. ولو فتقت فعادت ملحفة ولم تبس حنث. حلف أن لا يقرأ في هذا المصحف فقرأ الأوراق وطلع التاليف ثم ألقه وخرز دفتيه فقرأ حنث في يمينه حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت ورجعت يستأجرها ما أو مسجد أو كانت صغيرة فجعلت بيتا واحدا وجعل بابها إلى الطريق الأعظم ودخله لا يكون حاشا الزوال اسم الدار والله أعلم بالصواب

فصل في الدخول

حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا أو ماشيا أو محمولا بامر حنث في يمينه. وكذا لو نزل من سطحها أو صعد شجرة أغصانها في الدار فقام على غصن أو سقط بسقط في الدار حنث.

وكذا لو قام على حائط منها وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كانت الحائط مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حائطا هذا اذا كانت اليمين بالعريضة فان كانت بالفارسية فارتقى شجرة اغصانها في الدار وقام على حائط منها او صعد السطح لا يحنث في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في العجم ولو قام على كنيف شارع او ظلة شارع ان كان مفتوح الكنيف او الظلة في الدار كان حائطا وان قام على اسكفة بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو اغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وان كانت داخلية كان حائطا ولو دخل احدى رجله لا يكون حائطا قبل هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار مهبطا فدخل احدى رجله كان حائطا لان اكثره يكون داخل وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الصحيح انه لا يكون حائطا ولو حلف ان لا يخرج من هذه الدار فارتقى غصن شجرة لو سقط يستط في الطريق لا يحنث اذا كانت الشجرة في الدار ولو حلف ان لا يدخل فادخل راسه ولم يدخل قدميه لا يكون حائطا. وكذا لو ادخل يده في الدار واخذ من متاع الدار ولو ادخل راسه واحدى قدميه كان حائطا وان احتمله انسان وادخله فيها فان كان الخائف لا يقدر على الامتناع لا يحنث في قولهم وان كان يقدر ولم يمتنع وهو راض بقلبه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنث مروى ذلك عن ابى حنيفة رح. ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار فبأى بابها وهو يشتد في المشي فتعثر رجله او زلق رجله ووقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنث وان رفعته الريح ووقعه في الدار اختلفوا فيه. والصحيح انه لا يحنث اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فادخله في الدار ان كان يقدر على منعها وامساكها حنث والا فلا وان ادخله مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه. والصحيح انه يحنث. ولو حلف

ان لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينوشيا فتقب للدار باب وودخل حنت. وان نوى
 الباب الذي كان صدق ديانة لا قضاء. ولو حلف ان لا يدخل من هذا الباب لا يحنت
 في الوجه كلها اذا لم يدخل من ذلك الباب. ولو حلف ان لا يدخل دار فلان فحفر سر دابا
 تحت دار فلان او حفر شرابا او طريقا لا يحنت. وكذا لو حفر تحت الدار قناة فان كان
 للقناة موضع مكشوف في الدار ان كان كبير استغنى منه اهل تلك الدار حنت اذا بلغ
 الخالف الموضع المكشوف لان اهل الدار اذا كان ينتفع به كانت القناة من الدار وان
 كان الانكشاف يسيرا لا ينتفع به اهل تلك الدار فانما كان لضوء القناة لا يحنت في يمينه
 رجل حلف ان لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف ان لا يخرج منها فقاما على
 سطح هذه الدار لا يحنت احد منهما. اما الذي حلف ان لا يخرج فظاهر واما الذي
 حلف ان لا يدخل فلان العجم لا يعد وانه دخولا. هذا كما لو حلف احدهما ان لا يدخل وحلف
 الاخر ان لا يخرج فوضع الذي حلف ان لا يدخل احدى قدميه في الدار والاخر احدى
 قدميه خارج الدار لا يحنت احد منهما في يمينه رجل حلف ان لا يضع قدمه في دار فلان فوضع
 احدى قدميه فيها لا يحنت في يمينه لان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول فصار كما لو
 حلف ان لا يدخل فوضع احدى قدميه. رجل حلف ان لا يدخل في هذه السكة فدخل
 دارا من تلك السكة لا من السكة بل من السطح او غيره اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنت
 اذا لم يخرج الى السكة. ولو حلف ان لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد اى تلك السكة
 ولم يدخل السكة لا يحنت لان هذا لا يعد دخولا في السكة. رجل حلف ان لا يدخل هذا
 البيت فادخل فيه وهو نائم لا يكون حائطا. ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشيا فدخل
 دارا يسكنها فلان باجاجة او اعارة ذكر الناطق رج انه يحنت في يمينه فان دخل
 دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنت ايضا. وكذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان

فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باجارة او اعارة كان حاشا. ولو حلف ان لا يدخل دار
فلان لم يدخل دار ابن فلان وغيره لكن فلان يسكنها حث وان لم يكن فلان يسكنها
لا يحث. ولو حلف ان لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بين فلان وغيره كان حاشا رجل حلف
ان لا يدخل دار اخته فباعت اخته الدار منه فدخل المحالف لا يحث. رجل حلف
ان لا يدخل دار زيد ثم حلف ان لا يدخل دار عمرو فباع زيد داره عمر وسلمها اليه فدخل
المحالف حث في اليمين الثانية في قول ايحنيفة رج لان عند السمت بعد اليمين يدخل
في اليمين ولا يحث في اليمين الاولى لزال الاضافة المزيد. رجل حلف ان لا يدخل دار
فلان فاجر فلان داره فدخلها المحالف هل يكون حاشا فيه روايتان، قالوا ما ذكرانه
لا يحث بذلك في قول ايحنيفة وايه يوسف رج لان عندهما كما يبطل الاضافة بالبيع سطل
بالاجارة والتسليم وملك اليد للغير اصل المسئلة اذا حلف ان لا يركب دابة فلان
فركب دابة عبده على قول ايحنيفة وايه يوسف رج لا يحث في ميمنه الا ان ينوي دابة العبد ان
ملك اليد والتصرف للعبد، وملك الرقبة للمولى ومالك اليد للعبد يحصل بالاضافة الى
المولى فلا يحث في ميمنه من غيرية سواء كان على العبد دين او لم يكن الا ان عند ايحنيفة رج
اذا كان على العبد دين يحبط برقبته لا يحث. وان نوى وعلى قول ايه يوسف رج يحث اذا نوى
وهذا بناء على ذلك. رجل حلف ان لا يدخل هذا البيت فانهم سقفه وفي حيطانه ودخل
حثه وان انهم سقفه وحيطانه فدخل العرصه لم يحث. وكذا لو بنى بيتا بعد ذلك
فدخله لا يحث. ولو حلف ان لا يدخل بيتا فدخل بيتا انهم سقفه وفي حيطانه لا يحث
ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل مسجدا انهم سقفه وحيطانه حث. وكذا لو بنى
مسجدا آخر بعد الانهم فدخل حث لان التلغيعين الاول بخلاف البيت، رجل جالس
في بيت من منازل فحلف ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه

لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا. هذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية
 فاليمين على الدخول في ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عديت دخول ذلك البيت الذي
 كنت جالسا فيه صدق ديانته لا فضله لان في الفارسية خانه اسم للكل والبيت اسم خاص
 كقوله تاجخانه وكاشانه وزمستانه هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان اشار الى بيت بعينه فاعبر
 للاشارة. امرأة حلفت ان لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج انما كانت نوت ان يدخل
 دار تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم تكن لها مائة فاليمين على دار مملوكة لها فاذا باعته
 لا يمتنع اليمين في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال بعضهم ينظر السبب اليمين ان كانت اليمين
 لغية من صاحب الدار يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لغية فبطلت الدار وانما كانت لضرر
 المحيران ونحو ذلك لا يبطل اليمين في مثل ذلك بالبيع رجل حلف ان لا يدخل دار فلان وفلان
 يسكن في دار امرأته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان لم يكن لفلان دار مملوكة
 تنسب اليه سوى هذه الدار يحث رجل حلف ان لا يدخل دار فلانة ودخل دارها و
 زوجها ساكن فيها لم ينوت تلك الدار لا يحث لان السكنى نصيب الزوج لا المرأة ولو حلف
 ان لا يدخل دار فلان وباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاشيا وان تحول فلان
 عن الدار لا يحث في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ويحث في قول محمد رح وكذا لو حلف
 ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يحث في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
 رجل حلف ان لا يدخل دار امرأته فباعته دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري
 ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحث. وان كانت للكراهة لاجل الدار حث وذكر الناطق
 رح في الواقعات رجل حلف ان لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دار اليملاكة فدخل الحالف
 حث ولو دخل دارا مملوكة لفلان وسكنها غيره حث ايضا رجل حلف لا يدخل دار فلان
 الا يجزي شكفت بود فنزلت بهم بليّة من قتل او هدم او حرق او موت فدخل الحالف

لا بحث لان قوله چیزی شكفت بور . . . عن الاشياء . رجل حلف ان لا يدخل محلة
 كذا فدخل دارها بايان احد هما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة اخرى حثت
 في يمينه لان الدار ينسب الى كل واحد من المحلتين . وفي النوادر عن ابي يوسف رح
 اذا حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل حاوتا منه عامن دار فلان الى الطريق الاعظم
 وليس للمحاثوت باب من الدار حثت في يمينه لان الدار اسم لها ادير عليه الحائط وهذا المحاثوت من
 جملة ما احاطت به حدود الدار وداثرته الا ان هذا يشكل بما من مسئلة القناة . اذا
 حفر الخالف قناة تحت الدار قال ان لم يكن للقناة موضع مكشوف في الدار قال لا بحث
 الخالف رجل حلف ان لا يدخل الحمام اذ به سر شستن فدخل الحمام لا اجل ذلك بل
 ايسلم على الحمامي ثم غسل طسه في الحمام لا بحث لان دخوله ما كان للغسل . وعن بعض
 المشايخ رح اذا حلف الرجل ان لا يدخل الحمام فدخل بيت المساح لا بحث لانه
 لا يواد بدخول الحمام ذلك رجل حلف وقال لامرأته طالق ان دخلت دار فلان فمات
 صاحب الدار فدخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا بحث لانها انتقلت الى الورثة
 وان كان عليه دين مسغرق قال محمد بن سلمة رح بحث في يمينه لانها بقى على حام ملك
 الميت وقال الفقيه ابو الليث رح لا بحث في يمينه وعليه الفتوى لان التركة لا يملكها
 الورثة لقيام الدين فلا نفى على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من اهل الملك و
 بما بقيت على حام ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه . رجل حلف ان لا يدخل
 دارا اشتراها فلان فاشترى فلان دارا وباعها من الخالف فدخل الخالف لا ^{بحث}
 ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الخالف فدخل الخالف حثت لان حكم شراء
 الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبه . رجل حلف ان لا يدخل بلخ فهو
 في المصر دون القرى . وكذا لو استاجر دابة الى بلخ كانت الاجارة الى المصر وهذا

استحسان في الاجارة. ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة وبها
لان الرض بعد من المدين وان اراد الحالف مدينة خاصة فهو على مانوى. ولو
حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنت ويكون اليمين على عمرانها وكذا
لو حلف ان لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرب في كرومها وضياعها لا يحنت الا ان يكون
المكروم الضياع في العمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران
لان البلدة اسم لما هو داخل الرض. ولو حلف لا يدخل كورة كذا اورستاقا كذا
فدخل الاراضي حنت. ولو حلف ان لا يدخل بغداد فمن اي الجانبين دخل حنت
ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنت ما لا يدخل من ناحية الكوفة لان اسم
بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا. ولو حلف لا يدخل ري ذكر شمس الائمة
الشرعية رح في شرح الاجارات ان ري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي وروى
هشام عن محمد رح انه اسم مدينة خاصة حتى لو استأجر دابة الى ري ولم يبين المدينة
ولا رستاق بعينه في ظاهر الرواية يفسد اجارته وفي رواية هشام رح لا يفسد اجارته
قال رضا اما سمرقند واورجند اسم للمدينة خاصة وسغد وفرغانة وفارس اسم
للامصار والقرى وبجار اسم للبلد بنواحيها اول حدود بخارا كرميذيه واخره قرين
رجل حلف ان لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة روى هشام عن محمد رح انه يحنت في يمينه
وقال ابو يوسف رح لا يحنت ما لم يخرج الى الجند واليمين ينصرف الى الجند وهذا بخلاف
الصلوة فان البغدادى اذا جاء من الموصل في السفينة فدخل بغداد وادركته الصلوة
وهو في السفينة يلزمه صلوة الإقامة. رجل حلف ان لا يدخل الفرات فركب
سفينة في الفرات او كان على الفرات جسر فر على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى
داخلا في الفرات ما لم يدخل الماء. رجل حلف ان لا يدخل هذا المسجد فوجد فيه طائفة

من دار بجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحث. ولو حلف أن لا يدخل مسجد بني
 فلان والمسئلة بجانبها يحث. وكذا لو حلف أن لا يدخل هذا الدار فزيد فيها فدخل
 الزيادة لا يحث. ولو قال دار فلان فدخل الزيادة حث. رجل حلف أن لا يدخل على
 فلان ولم يسم بيتا ولم ينو شيئا فدخل عليه في بيت رجل آخر حث. ولو حلف أن لا ي^{دخل}
 بيتا وفلان فيه فدخل المسجد وفلان في المسجد لا يحث وكذا لو دخل الكعبة. ولو حلف
 أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم يسأل دخول عليه لا يحث. ولو حلف
 أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو ينوي بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع
 المحلوف عليه أو دخل يريد أحد الامتعة التي تكون في المنزل لا يحث لأنه لم يدخل
 عليه. رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل أحدهما في المنزل معا ^{حث}
 لأنه لم يدخل أحدهما على صاحبه. رجل قال لا تمنع فلانا من دخول دارى فمنعه مرة ثم
 يمنعه فان رآه مرة ثانية ولم يمنعه لا شيء عليه. رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل
 دار فلان مساكن فيهما مع امرأته والدار للمرأة حث. وكذا لو قال لا ادخل دار فلانة وهي في
 دار زوجها تنسكن معه كان حاثا. رجل حلف أن لا يدخل على فلان فدخل عليه في حمام أو ^{مسجد}
 أو ظلة أو دكان لا يحث وكذا الفسطاط وبيت الشعر إلا أن يكون المحلوف عليه
 من أهل البادية وعن محمد رج في الفسطاط يحث والظاهر هو الأول قيل في زماننا
 يحث إذا دخل عليه في المسجد لأن الناس يتزاورون في المساجد. ولو دخل
 على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم المخالف به فعن محمد رج أنه يحث والظاهر
 يعتبر العلم فان علم ونواهم بالدخول دونه دين فيما بينه وبين الله تعالى. ولو قال
 لا ادخل عليه هذه القرية ولا يحث بدخول القرية. رجل حلف بطلاق امرأته أنه
 لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو هت وحلف بطلاق امرأته الأخرى أنه قد دخلها

اليوم يلزمه طلاق الأولى ولا يلزم طلاق الثانية لأنه يقول اليمين الأولى كذب
والثانية صدق فلا يبحث في الثانية. رجل حلف بعق عبد أنه دخل هذه الدار
اليوم ثم قال لم ادخل وحلف بعق عبد آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم رجع وقال قد ^{دخلتها}
اليوم وحلف بعق عبد آخر عتق العبيد الثلاثة جميعاً لأن الأولى عتق بالكلام
الثاني والأوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بالكلام الأول لأن المحالف زعم أنه كاذب
في الكل فيلزمه عتق الكل. رجل له دار في مابستان فحلف أن لا يدخل هذه الدار
فدخل بستانها وباب البستان البيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر
وعلم الدار والبستان حائط واحد محيط بهما قال محمد ربح لا يبحث المحالف بدخول
البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها وإن كان البستان وسط
الدار وحول البستان بيوت الدار بحث المحالف بدخول البستان. وعن أبي ^{سفيان} يوسف
رح فيه روايتان في رواية كما قال محمد ربح لا يبحث إلا أن يكون البستان في وسط
الدار وفي رواية يبحث وإن لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال أبو يوسف ربح
لوبياع الدار علم اسم البستان يدخل البستان في البيع في هذه الرواية. وقال
أبو يوسف ربح لو كان للبستان بابان أحدهما في الدار والآخر خارج الدار فإن
البستان يكون من الدار أيضاً. رجل حلف أنه لا يدخل هذه الدار فاشتري ^{حطبها}
بجنب الدار بيتاً وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها فسد الباب
الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل المحالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه
الدار قال محمد ربح يكون حائلاً لأن البيت صار من الدار. رجل قال لغيره إن
دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار
طالق فقال محمد بن عبد الله اشهد وأعي بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق

رجل قال والله لا ادخل هذه الدار وهذا الحجر ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجر
 فانه لا يبحث حتى يدخل الحجر ويكون اليمين عليهم جميعا. رجل حلف ان لا يدخل دار ابنته
 وابنته تسكن في بيت زوجها وحلف لا يدخل دار امه وامه تسكن في دار زوجها فدخل
 الحالف حنت وهو نظير ما ذكرنا. رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارا يسكنها فلان
 باجارة او اعارة حنت عندنا ولو دخل دارا اجرها فلان وهي مملوكة لأخرجت ايضا. قيل
 هذا قول محمد بن ابي حنيفة وابي يوسف رج لا يبحث وقد مررت للمسئلة قبل هذا
 رجل قال لغيري دخلت دار فلان امس فقال لا فقال بالله ما دخلتها قال لا ذكر في الكتاب
 انه يكون حانتا وهذا جواب للكلام السائل وكذا لو قال لرجل دخلت دار فلان امس
 فقال المخاطب لا فقال السائل فبعد لك حر ان كنت دخلتها فقال لا قال يعتق عبده
 وان لم يكن له نية وان كان نوى بقوله لا اي ليس عبدي حر الا يعتق عبده
 رجل حلف ان لا يسكن حانوتا فلان فسكن حانوتا اجرة فلان ان كان فلان ممن
 يسكن الحانوت لا يبحث الحالف في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج لا يبحث في
 قول محمد بن رج. وان كان فلان ممن لا يسكن حانوتا حنت عند الكل رجل قال ان
 دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبدي حر فان دخل قبل التزوج حنت ولو قال فلم اتزوج
 فهذا على ان يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم اتزوج فهو على ان
 يتزوج بعد الدخول على الابد. رجل قال والله لا اقع في هذه الدار ولم ينوشيا
 قال ان كان ساكنا فيها فهو على السكن وان لم يكن ساكنا فيها فهو على القعود
 رجل قال لغيري ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذا اليوم فعبدي حر
 على تلك الدار في ذلك اليوم. رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره
 فدخل الحالف لا يبحث في قولهم وكذا العبد والذابة وكل شيء يكون مضاعا بحكم الملك ولو

قال لا ادخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل المحالف لا يحنث في قول ابي حنيفة ر
واحدى الرايتين عن ابي يوسف ر. وعند ابي يوسف ر. في رواية يحنث في قوله دار فلان
هذه. وقال محمد ر. يحنث كما قال ابو يوسف ر. في رواية وردي هشام ر. انه رجع الى قول
ابي حنيفة ر. وان لم يكن لفلان دار يوم اليمين فملك دارا بعد اليمين فدخل المحالف يحنث
في قول ابي حنيفة ومحمد ر. والله ولا يحنث في قول ابي يوسف ر. والله اعلم

فصل في الخروج

رجل قال لامرأته ان خرجت من هذا الدار الا لامر لا بد منه. فانت طالق وللمرأة حق على رجل
ارادت ان تدعى ذلك وتخرج لاجله فانوا ان كانت تقدر على ان توكل بذلك فخرجت حنت
المحالف وان لم تقدر على ان توكل فخرجت لا يحنث رجل خلف بطلاق امرأته ان لا تخرج امرأته
الا بعلمه فخرجت وهو يراها فسمعها لم يحنث. ولو اذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا يحنث
وان لم ياذن لها فخرجت وهو يراها لا يحنث ايضا. ولو قال لها ان خرجت من هذا الدار بغير
اذني فانت طالق فاذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت حنت. كما لو اذن لم او هي
ناائمة او غائبة لم تسمع فخرجت حنت. ولو قال لها ان خرجت من هذا الدار بغير اذني فانت
كذا فاستأذنت للخروج الى بعض اهلها فاذن لها ولم يخرج في ذلك لكنها كانت تكس البيت
فخرجت الى باب الدار تكس الباب حنت لانها خرجت بغير اذنه. وان اذن لها بالخروج الى
بعض اهلها ولم يخرج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض اهلها قال الفقيه ابو الليث ر. اخا
ان يكون حائشا. رجل اتهم امرأته بجار له فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت كذا
ثم قال لها اذنت لك فيما يبذل لك الاباء باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي اتهمه
ان لم تكن نوبت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امر باطلا سواء لا يحنث. وان حلت
منها بعد الخروج امر باطل وان كانت نوبت عند الخروج دخول ذلك المنزل فان كانت

دخول ذلك المنزل عند الزوج من الأمر الباطل حث لأنها خرجت لأمر باطل عند الزوج
 رجل حلف أن لا يخرج امرأته إلا بأذنه فقال لها اذنت لك بالخروج كلما أردت فخرجت
 مرة بعد أخرى لا يحث فإن نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيها في
 قول محمد رح وبه أخذ الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح حتى لو خرجت بعد
 ذلك حث. ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نهيتك فقد اذنت لك فنهاها
 لا يصح نهيها. ولو قال لها لا تخرجي إلا بأذني تحتاج إلى الاذن في كل خروج فإن قال
 عنيت الاذن مرة واحدة قال أبو يوسف رح أنه لا يدين في القضاء وعليه الفتوى
 ولو قال لها إلا أن اذن لك أو حتى اذن لك تحتاج إلى الاذن مرة واحدة. ولو قال إن
 خرجت من الدار إلا بأذني ثم سمع سائلا يسأل شيئا لامرأته فقال ادفعي هذه الكسرة إلى
 السائل فإن كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على أن تدفع الكسرة إليه إلا بالخروج
 فخرجت لا يحث وإن كانت تقدر فخرجت يحث. وإن كان السائل حين قال لها
 ادفعي إليه الكسرة بحيث لا تقدر المرأة على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل إلى
 الطريق فخرجت المرأة إليه حث. ولو حلف أن لا يخرج امرأته في غير حق فخرجت جنازة
 الوالدين أو عيادتهما أو ذى رحم محرم منها أو عرس لا يحث. ولو حلف أن لا يخرج
 وهي في بيت من الدار فخرجت إلى الدار لا يحث. ولو قال لها إن خرجت من هذه الدار بغير
 اذني فانت طالق فقالت المرأة له تريد أن أخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت
 طلقت لأن كلام الزوج هذا يكون للتمهيد لا للاذن. وإن قامت على أسكفة الباب
 وبعض قد مياها خارج من الباب بحيث لو أغلق الباب يكون ذلك البعض خارجا فإن
 كان اعتمادها على البعض الخارج حث والأفلا. ولو قال إن خرجت من البيت فانت طالق
 وهو قاعد فأخرج قد ميه وبدنه في البيت لا يحث لأن الخروج من البيت لا يكون إلا

بالقيام على القدمين خارج البيت فان قام عليه قد ميه حنث لانه خرج من البيت. هذا اذا
 حلف وهو قاعد. فان كان مستلقيا على ظهره او على بطنه او جنبه فاخرج الاكثر من جسد^{حنث}
 لان المستلقي والمستلمع يعد خارجا من الدار بخروج اكثر الاعضاء. ولو قال لها ان خرجت
 من هذه الدار الاباذني فانت طالق ثلثا فطلقها باثنا فخرجت بغير اذنه لا يحنث لان
 يمينه تقيدت بحال قيام ولاية المنع عن الخروج ولاية المنع نزول بالطلاق البائن. وهو
 كالسلطان اذا حلف رجلا ان لا يخرج من البلدة الاباذنه او الكفيل بالنفس اذا حلف
 الاصيل ان لا يخرج من البلدة الاباذنه فعزل السلطان وقضى الاصيل دين الطالب ثم
 خرج الحالف بعد ذلك لا يحنث. ولو ان الحالف تزوج المرأة بعد ما ابانها فخرجت بغير اذنه
 لا تطلق لان اليمين بطلت بالابانة فلا تعود بعد ذلك وذكر في السير اهل الحرب اذا حلفوا
 الاسير ان لا يخرج الاباذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه لا يحنث
 وكذا لو قال الرجل لعدو ان خرجت بغير اذنه فانت حرفا عه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا يعتق
 رجل خرج مع الوالي فحلف ان لا يرجع الاباذن الوالي فسقط عن الحالف شيء فرجع لاجله لا^{يحنث}
 لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة. امرأة قالت لزوجها ائذن لي بالخروج الى منزل اخي
 فقال الزوج ان اذنت فعبدى حر ثم قال لها اذنت لك بالخروج لا يحنث الرجل. ولو استاذنه
 عدو في نكاح امة لرجل فقال له المولى ان اذنت لك بتزوجها فانت حر فقال اذنت لك في
 تزوج النساء او قال اذنت لك في التزوج حنث المولى اما في قوله اذنت لك في تزوج النساء
 فلانه اذن له بنكاح جميع النساء فيدخل فيه نكاح تلك الامة. واما في قوله اذنت لك في
 التزوج فلانه اذن له بالنكاح مطلقا والنكاح لا يكون الا بالمرأة فكان اطلاق النكاح اطلاقا للنساء^{مختلفا}
 المسئلة الاولى رجل قال لامرأته ان خرجت بغير اذنه فانت طالق فخرجت بغير اذنه^{حنث}
 ثم لا يحنث بعد ذلك. ولو حلف ان لا يخرج امرأته من هذه الدار فارقت في الدار وشجرة

اغصانها خارج الدار فصارت بحال لو سقطت تسقط على الطريق لا يحنت كما لو
دخلت كنيفا فمشرعا من الدار وبابها في الدار لا يحنت وكذا لو صعدت السطح لا يحنت
سواء كانت اليمين بالعربية او بالفارسية . رجل قال والله لا اخرج من بلد كذا فهو
على ان يخرج ببذنه . ولو قال لا اخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها باهله ان كان
ساكن فيها الا اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج ببذنه . رجل حلف وهو في منزله
ان لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدا له فرجع
لا يحنت الا ان يجاوز ابيات مصر على نية الخروج الى بغداد . رجل حلف ان لا يخرج
من داره فخرج من باب داره ثم رجع حنت وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع
قبل ان يخرج من باب الدار لا يحنت . حلف ان لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من ابيات
المصر ماشيا يريد مكة ثم ركب حنت . ولو خرج راكبا ثم نزل فمشى لا يحنت حلف ان
لا يركب سفينة الى بغداد فركب السفينة حتى سار الى فرسخ ثم خرج منها لا يحنت .
ولو حلف ان لا يركب الى مكة فمشى بعض الطريق ثم ركب لا يحنت . ولو حلف ان
لا ياتي بغداد ماشيا فركب حتى دله منها فدخلها ماشيا حنت لانه اتاها ماشيا . ولو
لا يمشى الى بغداد فمشى بعض الطريق وركب البعض لا يحنت ولو حلف ان لا يخرج
من الري الى الكوفة فخرج الى مكة فركب الكوفة قال محمد بن ابي نعيم خرج من الري ان لا يركب الكوفة
ثم بدا له بعد ما خرج فركب الكوفة لا يحنت حلف ان لا يخرج من باب داره هذه وهو ينوي باب
فدفع الباب ثم خرج لا يحنت وان لم ينو باب الخشب فخرج من موضع الباب حنت . ثلثة حلفوا
رجلا ان لا يخرج من بخارا الا باذنهم فجن احدى وخرج الخالف باذن الآخرين حنت . وان
احدهم فخرج لا يحنت لان اليمين تقيدت باذنهم وقد فات اذنهم بموت احدى فلم يبق اليمين
وفي الوجه الاول لم يقع الياس عن اذنهم . رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت ابيك فانت كذا

فخرجت ناسية ثم تذكرت فرجعت فهذه ثلث مسائل الخروج والأتیان والذهاب قال الشيخ
الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح في الأتيان لا يحنت اذا لم تصل الى دار ابية هارة الخروج يحنت و
اختلفوا في الذهاب والصحيح ان الذهاب كالأتيان قال رحمه ويبلغ ان ينوي في ذلك ان نوى
بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً يحمل
على الأتيان لان الناس يريدون به الأتيان والوصول ولو قال لها اخرجي الى منزل امك فانت
كذا او قال ان ذهبت فهو على الخروج عن قصد. ولو قال ان اتيت فهو على الوصول قصدت
الخروج الى منزله ولم تقصد. وعن الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح لو قال لها بالفسار^{سية}
اخرجي فانت يد روى فخرجت ثم مدت في الطريق فعادت يحنت الزوج. رجل قال لامرأته ان
خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار ذكر في الكتاب
انه لا يحنت وقيل بانه يحنت لان الناس يريدون به الخروج عن الدار لا التقييد بالباب
ولان باب السطح من ابواب الدار وان عين الباب وقال ان خرجت من هذا الباب
تقيد بذلك الباب. امرأة كانت تخرج من دارها الى سطح دار جارها فغضب الزوج وقال لها
ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار والى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح الجار الاخر
لا يحنت في يمينه لان يمينه تقيد بذلك الجار دلالة فان لم يكن هناك مقدمة تحت لعموم
اللفظ. امرأة حلف ان لا تخرج الى اهلها فخرجت الى ذي رحم محرم منها قالوا ان كان لها ابوان
لا يحنت اذا خرجت الى غيرهما وان لم يكن لها ابوان فاهلها المحارم من ذوي ارحامها وان كان
لها اب وام لكل واحد منهما منزل على حدة وزوجا منها غير ابية هار فاهلها منزل الاب رجل حلف
وهو في منزل من داره ان لا يخرج الى الجنابة فخرج من المنزل الى الدار للجنابة ثم رجع
لا يحنت وان خرج من الدار ثم رجع حنف. رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار
فانت كذا فخرجت الى البستان فان كان البستان في وسط الدار على الوجه الذي ذكرنا في

فصل الدخول لا يحنت وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكرت
الدار يفهم البستان بذكر الدار ولو خرجت المرأة الى البستان لا يكره الزوج لا يحنت
وذكره النوادر انه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق قد خلت
كما في الدار ان كان الكرم يعد من الدار بان كان يفهم الكرم بذكر الدار لا يحنت. وان كان
لا يفهم ولا يعد يحنت. وانما يعد من الدار ويفهم بذكر الدار اذا لم يكن كبيرا ولم يكن مفتحة
الى غير الدار. رجل قال لامرأته انت طالق ما لم اخرج الى الكوفة فمضى في وجهه الى المكاري فمكث
ساعة بما كس المكاري فتكاري وذهب لا تطلق امرأته لان اليمين كانت على الفور وهذا
القدر لا ينقطع الفور. وان اشتغل بالوضوء لصلوة مكتوبة او بصلوة مكتوبة لا ينقطع
الفور ويكون ذلك مستثنى عن اليمين عادة. وان اشتغل بصلوة التطوع او بالوضوء للتطوع
او بالاكل او بالشرب او مكث ساعة في غير طلب الكراء انقطع الفور وتطلق امرأته. رجل خرج
من مخار الى سمرقند وطلب من امرأته ان تخرج معه الى سمرقند فابت فقال لها بالفارسية
اكرسي من بيرون نيائي بافلانة فامرأته طالق فلم تخرج معه حتى رجع الزوج من سمرقند الى بخارا
فخرج الزوج الى سمرقند مرة اخرى قالوا ان لم تكن فلانة خرجت الى سمرقند لا يحنت الخالف
بطلت يمينه ولا يحنت ابدا لانه جعل شرط حنته ان لا تخرج مع فلانة كانه قال لها اذا خرجت
فلانة ولا تخرجي معها فانت طالق فاذا لم تخرج فلانة فلم يوجد شرط الحنت فلا يحنت وبطلت اليمين
لعوان شرط الحنت وهو عدم خروجها مع فلانة في ذلك الخروج لا في خروج آخر فان كانت فلانة
خرجت الى سمرقند قبل رجوع الزوج من سمرقند ولم تخرج معها امرأته حنت ويقع الطلاق اوجوب
شرط الحنت هذا اذا نوى الزوج ان يتعلق بطلاقها بعد خروجها اذا خرجت فلانة فان نوى
ان يكون الطلاق معلقا بعدم خروجها فخرج فلانة فاذا لم تخرج امرأته ولم تخرج فلانة حتى رجع الزوج
من سمرقند حنت في يمينه. رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه اليوم فان رجعت الى سنده

فانت طالق ثلثا فخرجت اليوم الى الصلوة او غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب اليمين
خروج الانتقال او السفر لا تطلق. رجل قال لامرأته عند خروج المرأة من المنزل ان رجعت الى
منزلي فانت طالق فجلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ورجعت الى منزله والرجل يقول نوت
الفور قال بعضهم لا يصدق وقيل بعضهم يصدق وهو الصحيح. رجل قال لامرأته ان صعدت
هذا السطح فانت كذا فارقت بعض السلم لا يحنث وهو الصحيح. ولو قال لها ان ارتقيت هذا
السلم او قال ان وضعت رجلك على هذا السلم فانت كذا فوضعت احدى رجليها ثم رجعت
كان حائشا في الوضع وفي الارتقاء كذلك قال رض. وينبغي ان لا يحنث في الارتقاء بوضع احدى
القدمين لان ذلك لا يعد ارتقاء. ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فوضع احدى
قدميه لا يحنث لان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول. ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار
ووضعت رجلك في المسكة فانت طالق فوضعت احدى قدميهما في المسكة حنث في يمينه لانه
لما قصد المبالغة صار حائشا بوضع القدم رجل قال لامرأته ان خرجت الى ارضي او
بارادي فهو كقولها الا بادي تحتاج الى الاذن في كل مرة. ولو قال لها الان ارضي او اريد فهو كقولها
الان اذن اذا اذن مرة واحدة تبطل اليمين ولو قال الابا عمري لا بد من الامر في كل مرة ولو قال الا
ان امر فهو على الامر مرة واحدة. ولو قال ان خرجت بغير رضائي او الى ارضي فاذا نزلت فخرجت فليسمع او سمعت
فلم تفهم بان كان الاذن بلسان لا تعرفه المرأة لا يحنث في قولهم اذا خرجت لان الرضاء يتحقق
بدون علم المرأة. ولو قال لها الا بادي فاذا نزلت فخرجت فليسمع او لم تسمع لم يكن ذلك اذا قال بعضهم
هذا قول ابي حنيفة ومحمد راجع الى قول ابي يوسف وزفر راجع الى قول بعضهم الاذن
بدون العلم والسمع في قولهم انما الخلاف بينهم في الامر على قول ابي حنيفة ومحمد راجع لا يثبت
بالمرء دون العلم والسمع والصحيح ان على قولهما الاذن لا يكون الا بالسمع. واجهوا على
ان اذن العبد في التجارة لا يكون اذا بدد وادب. وكذا لك التوكيل. رجل قال لعبيده

ان خرجت الاباذية فانت حرثم قال لغيره ائذن له بالخروج فاذن له المامور بالخروج فخرج
العبد حنت المولى وكذا لو قال المامور للعبد ان مولاك قد اذن لك. ولو قال المولى اذنت له
بالخروج فاخبره انسان بذلك فخرج لا يحنت المولى. قيل هذا اذا كان المخبر مامورا بالتبليغ
فان لم يكن لا يعتبر ذلك. ولو قال العبد ان خرجت بغير اذني فانت حرثم قال له ان فعلت كذا فقد
اذنت لك لم يكن ذلك اذنا لان الاذن لا يصح تعليقه بالخطر. ولو قال المولى لهذا العبد اطع
فلانا في جميع ما امرتك به ثم اذن له فلان بالخروج فخرج حنت المولى. وكذا لو قال المولى اميد بعد^{اليمن}
ما امرتك به فلان فقد امرتك به فاذن له فلان بالخروج فخرج حنت المولى. حلف ان لا يخرج امرأته
من بيته يعني من هذا البيت فخرجت الى الدار حنت. قالوا هذا في عرفهم لانه الدار لا يسمى بيتا في
عرفهم اما في عرفنا يسمى الكل بيتا فلا يحنت وعليه الفتوى. وكذا لو حلف ان لا يدخل فلان بيته
فدخل فلان داره لا يحنت في عرفهم وفي عرفنا يحنت وعليه الفتوى حلف ان لا يخرج امرأته لا
في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت في غير ذلك يحنت الا ان يعين عيینه بالمرّة الاولى فيلزم فيما
بينه وبين الله تعالى حلف ان لا يخرج امرأته مع فلان فخرجت مع غيره ثم حكمها فلان لا يحنت
لانها لم تخرج مع فلان. حلف ان لا يخرج امرأته الاباذية وقال عنيقت الاذن مرة واحدة ذكرنا^{طغ}
رح انه يدين في القضاء. حلف ان لا يخرج امرأته الاباذية ثم قال لها اذنت لك شهرا وفي كل
مرة صبح ذلك. وكذا لو قالت ائذن لي اليوم في الخروج فقال اذنت فخرجت مرة في ذلك اليوم لا يحنت
وكذا لو قال لها اخرجي كلما شئت كان ذلك اذنا في كل مرة. ولو قال ان خرجت الاباذية او قال
الا ان اذن لك ثم قال لها اخرجي اما والله ان فعلت كذا ليجزيناك الله تعالى ونحو ذلك
قال محمد رح لا يكون اذنا. وكذا لو غضبت المرأة وتمهيات للخروج فقال الزوج دعوها تخرج
لم يكن اذنا الا ان ينوي الاذن. وكذا لو قال الزوج في غضب اخرجي ينوي التهديد^{يعني}
الزجر حتى تطلقى لم يكن ذلك اذنا. رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق

فخرجت قبل ان يقول الزوج انت طالق لم يبحث حتى تخرج مرة اخرى بعد ذلك الا ان يكون
ابتداء اليمين لمنازعة كانت بينهما على الخروج فاذا كان كذلك لا يبحث وان خرجت
بعد ذلك لان اليمين كانت على الخروج الاول وقد خرجت قبل ان يتم ميمينه رجل قال
لامرأته والله لا اكلمك حتى اخرج من بغداد قال الخروج من الامصار يكون ببدره فاذا
خرج بنفسه بروان لم يخرج بعياله رجل قال لا اخرجن مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه
وحاوز السيوت ووجب عليه قصر الصلوة فقد بروان بدأ له ان يرجع رجع ولو قال والله
لا اخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حائث رجل قال تجاريسه ان
خرجت الاباذنة فانت حرة وهي تشتري لمولاهما حوائجهم من السوق فقال لها المولا تشتري
بهذه الدراهم تجاريسه فاذن لها بالخروج ولا يبحث رجل قال لامرأته ان خرجت الاباذنة فانت
طالق فاستأذنته بالخروج الى ابيها فاذن لها فخرجت الى بيت اختها قال محمد رج لا تطلق
من قبل انه اذن لها بالخروج فلا انا الى اذهبت الى الذي امرها به او لم تذهب ولو قال
لها ان خرجت الى احد الاباذنة فانت طالق فاستأذنته للخروج الى ابيها فاذن لها فخرجت
الى اختها طلقت رجل قال لغيره ان كلمت فلانا فبعدك حر فقال المخاطب الاباذنة
قال ابو يوسف رج هذا جواب اذا كلمه بغير اذنه حث رجل حلف بطلاق امرأته ان يخرج
من بغداد الاباذنه ثم خرج فقالت لم اذن لك وقال الزوج قد اذنت لي كان القول قوله
ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا او تعلمين منزل فلان فانت طالق فقالت انا اعلم
واعرف لا يصدق في شيء من ذلك لان هذا امر ظاهر يقف عليه غيرها بخلاف الحب
والبغض والله اعلم بالصواب

فصل في المساكنة والسكنى والكون

رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله ومثاعه فيها ان كان الحالف

في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحث
 في يمينه وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الا ان يدخل في النقلة من ساعته لانه لا بد له
 على السكنى سكنى ثم ان عند ايمحيفة رح يشترط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها
 وقد امكنسة كان حائثا وعلى قول ابي يوسف رح اذا نقل الاهل واكثر المتاع بر في يمينه ^{والفتوة}
 على قوله وعلى قول محمد رح اذا نقل الاهل وما يقوم به الكد خلائية صار بارا وافقهوا
 على ان نقل الاهل والخدام شرط للبر فان نقل الكل الى السكنى او الى المسجد ولم يسلم الدار
 الا غيره اختلفوا فيه والصحيح انه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى
 غيره بان اجر داره المملوكة او كان ساكنا في الدار بالاجاره او بالاعارة فردها على ما اكتمها
 ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فاراد نقل الاهل
 والمتاع فانت المرأة ان تخرج كان عليه ان يجتهد في اخراجها فاذا صارت غالبة وعجز عن
 اخراجها فخرج الحالف وسكن دار اخرى لا يحث في يمينه . او وحده الحالف الباب مغلقة
 ولم يقد ر على فتحه لا يحث الحالف وكذا اذا قيد ومنع من الخروج . وكذا لو قد ر على
 الخروج بطرح بعض الحائط لا يحث وليس عليه ذلك انما يعتبر القدرة على الخروج
 من الوجه المعروف عند الناس ولو قال ان لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرته طالق فقيده
 ومنع من الخروج ايا ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يحث الحالف وهو
 الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع من الخروج فانه لا يحث
 والفرق ما ذكرنا قبل هذا ان في قوله ان لم يخرج شرط الحث عدم الخروج وقد تحقق
 اتمام المسئلة السكنى بشرط الحث السكنى وانه فعل والفاعل اذا كان مكرها في الفعل
 لا يضاف الفعل اليه فلا يحث في يمينه . رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه
 واشتغل بطلب دار اخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا اخرى ايا ما ديمكن

ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائشا. وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لم ينقل عليها
الامتعة ولم يجد او كانت اليمين في جوف الليل فلم يمكنه ان يخرج حتى اصبح او كانت ^{متعة} الا
كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه ان يستكرى دوابا فلم يستكر لا يحث في جميع ذلك
وهذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائشا قالوا
هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال من بدين خانه اندر بنا قسم فخرج
بنفسه على قصد ان لا يعود لا يحث في يمينه وان خرج على قصد ان يعود يكون حائشا. اذا
قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين في الليل فهي معدودة الى ان
تصبح لانها تنحاف الخروج في الليل فاعتبرت عاجزة. رجل حلف ان لا يسكن هذا المصرو
فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فيه لا يحث وان كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا
فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصرو هو الصحيح ذكره الكرخي في
مختصره والسكة والمحلة بمنزلة الدار. رجل حلف ان لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على
ان يساكنه في دار منها. رجل حلف وقال درين ديه نباشم فخرج باهله ومتاعه ثم عاد ويسكن
كان حائشا. وكذلك كل فعل يمتد لا يبطل اليمين فيه بالبر. حلف الكرامسال درين ديه ^{شهم}
فامرأته كذا فانسكن الا يوما من بقية السنة. او حلف ان لا يسكن هذا الدار شهر فانسكن
ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحث ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم يحث ذكره في الجامع
الكبير وذكر في المنتقى انه اذا حلف ان لا يسكن الزقة شهر فانسكن ساعة كان حائشا. ولو قال
لا اقيم بالزقة شهر لا يحث ما لم يقيم جميع الشهر. ولو قال ان لم اخرج من هذا الدار او قال ان
لم اذهب ونوى عين الذهاب وعين الخروج لم يرد السكينة فسكن فيها لا يحث اذ الم يرد الفور
وان نوى بذلك السكينة يعني لا اسكن فسكن بعد اليمين حث. وكذا لو نوى بالخروج الخروج
على الفور او دل الدليل على الفور ولم يخرج على الفور حث في يمينه. وكذا لو قال بالفارسية لكر

ازين خانه نروم فسكن بعد اليمين حث اذا نوى الفور ولو قال ان سكنت هذا الدار
 مكرأيند ورونده فعلي حجة وهو على الاتيان للضيافة والزيارة فاذا انتقل باهله ^{مع} متا
 من ساعته ثم جاء زائرا وضييفا لا يحث لانه استثناء عن اليمين رجل حلف ان لا يساكن
 فلانا فنزل الحالف وهو مسافر فنزل فلان منزله فسكن يوما او يومين لا يحث ولا يكون
 مساكن فلان حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما. وهو كما لو حلف ان لا يسكن الكوفة
 فبرها مسافرا ونوى الإقامة بها اربعة عشر يوما لا يحث. وان نوى خمسة عشر يوما
 كان حاثا. ولو سكن جميعا في حانوت في السوق يديه ان لا يحث ويكون اليمين
 على المنازل التي اليها الماوى وفيه اهل والعيال لان السكنى عادة تكون في الماوى
 ولو حلف ان لا يساكن فلانا فدخل فلان دارا الحالف غصبا فاقام الحالف معه
 حث علم الحالف بذلك او لم يعلم. وان خرج الحالف باهله واخذ في النقلة حتى نزل
 الغاصب لم يحث. ولو سافر الحالف فسكن فلان مع اهل الحالف قال ابو حنيفة
 رح يكون حاثا. وقال ابو يوسف رح لا يحث وعليه الفتوى وذكر في المنتقى لو خرج
 المحلوف عليه مسيرة ثلثة ايام او اكثر وسكن الحالف مع اهل المحلوف عليه لا يحث
 في قول ابي يوسف رح وان كان اقل من ذلك حث. رجل قال اكر من امشب ^{شهر} درين
 باشم فامرأته كذا فاصابته الحمى وعجز عن الخروج فلم يخرج حتى اصبح قالوا لا يحث في ^{بمنه}
 لانه يمكنه ان يستأجر من ينقله من البلد. رجل حلف ان لا يكون من اكرة فلان
 وهو من اكرته او حلف ان لا يكون مزارعا لفلان وارض فلان في يده وفلان غائب
 لا يمكنه ان ينقض ما بينهما من المزارعة حث لان شرط الحث كونه من اكرة فلان
 وقد وجب. وان كان رب الارض غائبا فخرج الرب الارض من ساعته وناقضه لا ^{محث}
 لان هذا القدر مستثنى عن اليمين. وهو كما لو حلف ان لا يسكن هذا الدار فقام

الطلب القساح فمادام مشتغلا بذلك لا يحنت وإن طال ذلك وكذلك ههنا. وإن
 اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض حنت لأنه غير معدور. ولو منعه انسان عن
 الخروج إلى الأرض لا يحنت لأن شرط الحنت أن يكون مزارعا فلان وذلك لا ي^{جد}
 مع المنع حتى لو قال إن لم أترك مزارعة فلان فمنعه انسان عن الخروج إلى الأرض كان
 حاشا عند بعض المشائخ زج. رجل هو ساكن مع غيره في دار فحلف أن لا يسكن معه في
 الدار فذهب المتاع من غير أو ودعه أو أعاره خرج بنفسه وليس من رأيه العود لا يحنت في
 يمينه. ولو خرج من ساعته وقال نويت الخروج بنفسه لا يحنت في يمينه. وإن مكث في الدار
 بعد اليمين ساعة ثم قال أردت الخروج بنفسه لا يصدق قضاء لأنه لما مكث بعد اليمين
 صار حاشا فلا يصدق في إبطال الحنت. رجل حلف أن لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج
 بنفسه وبات خارج المنزل وأهله وسنعه في المنزل لا يحنت في يمينه. وهذا اليمين تكون
 على نفسه لأعلى المتاع حلف أن لا يبيت على سطح هذا البيت وعلى هذا البيت الذي حلف عليه غرة وأرض
 العرفة سطح البيت يحنت أن بات عليه. ولو حلف أن لا يبيت على سطح فبات على هذا لا^{يحنت}
 في يمينه. ولو حلف أن لا يسكن فلانا والحالف في دار مع عياله وأهله والدار أخرى يجب
 هذه الدار فيه باعذائه ودوابه ومطبخه وبعض حراسه فسكنها المحلوف عليه وعلى الدارين
 باب والكل واحد منهما باب الطريق لا يحنت الحالف. حلف أن لا يسكن فلانا في المحلوف
 عليه ونزل في داره غصبا فاقام الحالف معه حنت وإن خرج بأهله ولحق في النقلة من نزل
 الغاصب لم يحنت وإن سكن معه حنت علم ولم يعلم. رجل كان ساكنا مع رجل فحلف أن
 لا يسكنه شهر كذا فسكنه ساعة في ذلك الشهر حنت لأن المساكنة مما لا يمتنع رجل
 حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فسكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حده لا^{يحنت}
 وإنما يتحقق المساكنة إذا سكننا بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهما في بيت من هاتئنا^{يحنت}

داهله وثقله ان كان له اهل فاما اذا كان في الدار مقاصير وكل مقصورة مسكن
 على حدة فلا يحنث. واهل البادية اذا جمعتهم خيمة فالخيمة كدار واحدة وان تفرقت الخيام
 لا يحنث وان تقاربت. وان نوى بالمساكنة ان يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة
 حث لانه نوى بالمساكنة المساكنة الناقصة. وعن ابي يوسف رح هذا اذا كانت الدار
 كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح ببخارا لان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم
 بهذه الصفة يحنث من غيرنية سواء كانت مشتملة على البيوت او على المقاصير ولو حلف
 ان لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحد فهو في بيت واحد من غير اهل ومتاع لا يحنث
 عندنا. ولو حلف ان لا يسكن فلانا في دار وسمى دارا بعينها فاقسمها ورضي بايها
 حاثطا وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة ^{حنث}
 الحالف لان قيل البناء لو سكن كل واحد منهما في طائفة كان حاثطا فكذا بعد البناء
 ولو حلف ان لا يسكن فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت
 وضرب بينهما حائط لا يحنث لان اليمين اذا عقدت على دار بعينها يحنث بعد زوال ^{البناء}
 فبعد التغيير بالقسمة او له واما في غير المعين لا يحنث بدخول دار لا بناء فيها فكذا
 بعد القسمة. رجل قال ان لم اسافر سافرا طويلا ففلانة طالق فان نوى ثلثة ايام واكثر
 فهو على ما نوى وان لم يفوشيا قال محمد رح هو على سفر شهر. رجل قال والله لا اكون في منزل فلان
 غدا فهو على ساعة من الغد. ولو قال والله لا ابني في منزل فلان غدا فهو باطل الا ان ينو
 الليلة الجائية. وكذا لو قال بعد ما مضى اكثر الليلة لا ابني الليلة في هذه الدار فهو باطل
 لعل خرج في سفر معه آخر وهو يريد موضعا قد سماه فحلف ان لا يصحب هذا في غير هذا
 السفر فلا اسار بعض الطريق بدله فعاد الى مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو ثوبان
 رح لا يحنث في يمينه لانه على السفر الاول. رجل حلف ان لا يمشي اليوم الا ميلا فخرج من منزله

ومشي ميلًا ثم انصرف الى منزله قال محمد رح حثت في يمينه لانه مشي ميلين رجل قال
والله لا اصاحب فلان فان كان الحالف يسير في قطار المحلوف عليه في قطار آخر قال محمد
رح لا يكون مصاحباً وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر
في آخره. وكذا اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة
لان دخولهما وخروجهما واحد. ولو قال والله لا ارافق فلان قال ابو يوسف رح ان كان
طعامهما واحداً في مكان وهم يسيرون في جماعة كانت مرافقة وان كانا في سفينة وطعامهما
ليس بمجتمع لا يأكلان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رح اذا حلف ان لا يرافقه
فخرجاً في سفر فان كان في محل او كان كريهما واحد الوقطار هما واحد فهو مرافق وان كان
كريهما مختلفاً لم يكن مرافقاً وان كان يسيرهما واحد والله اعلم

فصل في الركوب

رجل حلف ان لا يركب دابة ولم ينو شيئاً فركب حماراً او فرساً او برذوناً او بغلاً كان حاشاً
فان ركب غيرها انحوا البعير وغيره لم يحث استحسننا الا ان ينوي فان نوى الخيل وحده
لا يدين في القضاء اذا كانت اليمين بطلاق او عتاق. وان حلف ان لا يركب ولم يقل دابة
ونوى الخيل وحده لا يدين اصلاً. ولو حلف لا يركب فرساً فركب برذوناً لا يحث. وكذا لو
حلف ان لا يركب برذوناً فركب فرساً لان الفرس اسم للعري والبرذون للعجي. وهذا اذا
كانت اليمين بالعربية وان حلف بالفارسية اسب نرشتيند حث على كل حال. ولو حلف
ان لا يركب دابة فحمل على الدابة مكرهاً لا يحث في يمينه. ولو حلف لا يركب ولا يركب مركباً
فركب سفينة او محملاً او دابة كان حاشاً لان المركب اسم لما يركب عادة والسفينة يركب
عليها في البحر عادة. ولو ركب آدمياً ينبغي ان لا يكون حاشاً لانه لا يركب عادة. ولو حلف لا يركب
هذا السرج فزاد فيه او نقصه وركب حث لانه عقد اليمين على المعين فلا يبطل اليمين

بتبديل الصفة وذكر في المنتقى اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فوافق وجلس
ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حنت قال وليس هذا كقوله والله لا اسكن هذه

الدار والله اعلم بالصواب

فصل في الكلام والقرأة

رجل قال لامرأته ان كلمت فلانا وفلانا فانت طالق فكلمت احدهما لم تطلق كما
لو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لم يعلق ما لم تدخل الدارين فان نوى
انها تطلق بكلام احدهما صححت نيته لانه نوى ما يمكن تصحيحه باضمار
حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرطين وان كان ذلك في موضع يريدون
تعلق الجزاء بكلام كل واحد على الانفراد تطلق بكلام احدهما قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح في عرفنا يحنت بكلام احدهما ولو قال والله لا اكلم فلانا
فلانا او قال لا اكلم هذا وهذا وكلم احدهما لا يحنت وان نوى ان يحنت بكلام
احدهما فهو على ما نوى ولو قال والله لا اكلم هذين الرجلين او قال بالفارسية
با اين دو تن سخن نگويم لا يحنت بكلام احدهما وان نوى ان يحنت بكلام احدهما
قالوا لا يصح نيته قال رض ويصح ان يصح نيته لان المشي يذكروا ويراد به الواحد
فاذا نوى ذلك وفيه تغليب على نفسه فيصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام
فكلم احدهما روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يحنت وهذه الرواية توافق من يقول
اذا قال والله لا اكلم فلانا وفلانا فكلم احدهما يحنت لان قوله كلام فلان وفلان
عليه حرام بمنزلة قوله والله لا اكلم فلانا وفلانا والاختار للفقوى انه لا يحنت ثمه الا ان
نوى ذلك ولو قال والله لا اكلم الفقراء والمساكين او قال لا اكلم الرجال فكلم احدا
حنت لان الجمع المعروف ينصرف الى الجنس ولو قال رجالا او نساء لا يحنت

لم يكلم ثلثا لان جمع المنكر ينصرف الى التثنية. ولوقال كلام هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد
 عليه حرام فكلهم احد هم حنت. ولوقال والله لا اكلم اخوة فلان ولفلان اخ واحد فكلهم
 فان كان الخالف يعلم بذلك حنت لانه ذكر الجمع واراد به الواحد وان لم يعلم لا يحنت
 لانه لم يرد الواحد. وهو كما لو حلف ان لا يأكل من هذه الخوان ثلثة ارغفة وليس فيه
 الارغيف واحد وهو لا يعلم به. ولوقال والله لا اكلم فلانا يوما ويوما فهو كقوله يومين
 ينتهي اليهين بمضى اليومين. ولوقال يوما ويومين فهو كقوله والله لا اكلم ثلثة ايام و
 فارسيته سخن نكويم با فلان يكرور و دوروز. ولوقال والله لا اكلم فلانا يوما ويومين ينقضه
 اليهين بمضى اليومين وفارسيته سخن نكويم با فلان فيك روز و نه دوروز. ولوقال والله
 لا اكلمك اليوم ولا غدا وبعد غد فهو كقوله والله لا اكلمك ثلثة ايام يدخل فيه الليالي
 ولوقال والله لا اكلمك اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه بالليالي لانه لما افرد
 كل يوم بنفي على حدة صار كل يومين منفيا بنفي على حدة ولا يدخل فيه الليل ولوقال والله
 لا اكلمك في كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله في تلك الجمعة ليلا ونهارا مرة واحدة حنت
 ولوقال والله لا اكلمك في كل يوم من ايام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلم في كل يوم. ولو ترك كلامه
 به واحد لا يحنت وان كلمه في كل يوم لا يحنت الامرة واحدة وله ان يكلمه في الليالي وهو
 كما لو قال انت علي كظهر امي كل يوم لا يقر بها ليلا ونهارا حتى يكفر اذا كفر بطل الظهر ^{ولو قال}
 انت علي كظهر امي في كل يوم كان له ان يقر بها في الليالي فيكون مظاهرا في كل يوم بظهرها ^{حلف} ووجد رجل
 الله لا يكلم فلانا فكلهم الحائط وقال يا حائط اصنع كذا ولا تصنع كذا وقال قد كان كذا فانه لا يحنت
 وان كان قصدا اسماع فلان كذا ذكره انما لطيفه روح في الوقعات. روى عن عبد الرحمن
 بن عوف رضي بعد ما حلف ان لا يكلم عثمان رضي كان يفعل كذا لك رجل حلف ان لا يكلم
 صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او اخوه من يضاف لاجلهم الملك فترى فلان ^{امرأة}

بعد اليمين او ولد له ولد بعد اليمين فكله الحالف لا يحنث. وان كلم امرأته بانها فلان
 بعد يمينه او كلم رجلا عاده فلان بعد يمينه لا يحنث الحالف في قول ايحنيقة وايه يوسف رح.
 الحالف قال في يمينه زوجة فلان هذا اوصديق فلان هذا فكل بعد زوال الزوجية والصدقة
 في قولهم جميعا. حلف ان لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دواب فلان او لا يلبس ثياب فلان فهو
 الثلثة لما ذكر في ظاهر الرواية اذا كلم ثلثا من عبيد العشرة حنث. وكذلك دواب والثياب وان
 كلم اثنين منهم لا يحنث فلا بد من الجمع. ولو حلف ان لا يكلم اخوة فلان او بني فلان لا يحنث
 ما لم يكلم الكل وكذا بني فلان. حلف ان لا يكلم فلانا ففرغ فلان الباب فقال الحالف كيست
 او قال كيست ان او كيست ابن قال بعضهم يحنث في الوجه كلها. وقال بعضهم لا يحنث
 الا ان يقول كى تو هو المختار لانه خاطبه بخلاف ما تقدم. ولودعاه الحالف وهو نائم
 وايظنه حنث وان لم يستيقظ بدعائه فيه روايتان ذكر شمس الائمة السرخس رح
 انه لا يحنث وقال غيره يحنث وان لم يستيقظ وقيل هذا قول ايحنيقة رح لان عند
 السائم كالمتنبه. ولو مر الحالف على قوم فيهم المحلفون عليه فسلم الحالف عليهم حنث
 وان لم يسمع المحلفون عليه الا ان يقصد السلام على غير المحلفون عليه. ولو قرأ الحالف
 كتابا على المحلفون عليه والمحلفون عليه يكتب ان قصد الحالف املاء المحلفون
 عليه قالوا يخاف عليه الحنث. ولو ام الحالف قوما فيهم المحلفون عليه فسلم في آخر
 الصلوة لا يحنث لا بالتسليم الاولى ولا بالثانية هو المختار لان هذا لا يعد كلاما
 في العرف هذا اذا كان الحالف اماما فان كان مؤتما قالوا لا يحنث في قول ايحنيقة وايه يوسف
 رح لان عندهما بسلام الامام لا يخرج المؤتم عن الصلوة. ولو كان المحلفون عليه
 اماما والحالف مقتديا به ففتح على الامام لا يحنث في يمينه. ولو علمه القرآن في
 غير الصلوة حنث في عرفهم. ولو شتم المحلفون عليه انسانا فاراد الحالف ان يمنعه

فلما قال المحالف مك تذكريمينه فسكت، لا يبحث المحالف لان هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما. وهذا بخلاف المصلحة اذا قال ذلك في صلوته تفسد صلوته شتم المحلفون عليه ابا المحالف فقال المحالف لا بد انت حنت. رجل قال لامرأته ان شكوت مني الى اخيك فانت طالق فجاء اخوها وعند هاصبه لا يعقل فقالت امرأته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع اخوها لا تطلق لانها خاطب للصبي دون الاخ وهذا مسئله الحائض سواء. ولو قال ان شكوت بين يدي اخيك والمسئلة بمجالها قالوا هذا اشد من الاول يعنى اخاف عليه الحنت والظاهر انه لا يبحث لان المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه. رجل قال لامرأته وقد كلمته في انسان ان اعدت ذكر فلان فانت طالق فقالت لا اعيد عليك ذكر فلان او قالت لانه ميت عن ذكر فلان لا اذكر فلانا لا تطلق لان هذا القدر مستثنى عن اليمين. ولو قالت لانه ميت عن ذكر فلان طلقت لانها ممنوعة عن هذا القدر عادة. رجل حلف ان لا يكذب فسأله رجل عن شيء فحرك راسه بالكذب لا يبحث ما لم يكلم به وقد ذكرنا قبل هذا ان جواب السائل قد يكون بتحريك الراس والاشارة ووجه الفرق بين هذا وبين ما تقدم ان فيما تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة والسؤال عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة اما الاشارة لا تكون كلاما. رجل حلف ان لا يكلم فلانا فاداه من مكان بعيد ان كان بحيث لو اصى اليه اذنه لا يسمع لا يبحث ان كان بحيث لو اصى اليه اذنه يسمع الا انه لم يسمع لانه كان اصم او كان مشغولا بعمل حنت وان كتب اليه او ارسل اليه رسولا لا يبحث ولو قال لا اقول لفلان كذا وكذا فكتب اليه بذلك وارسل به اليه رسولا حنت. ولو قال لا اكلم فلانا بهذا لا يبحث بالكتابة والرسالة. رجل قال لا اكلم فلانا قريبا او سريعا واجلا فلذلك على اقل من شهر في قول ابن خنيفة رجح ولو قال

لا اكله الا بعيد فهو على اكثر من شهر في قول ابى حنيفة ربح. ولو قال لا اكله مليا او طويلا
 ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم. ولو حلف ان لا اكله
 فلانا ايامه هذا قال ابو يوسف ربح هو على ثلثة ايام ولو قال لا اكله ايامه فهو على العزم
 ولو قال لا اكله الا ايام فهو على عشرة ايام في قول ابى حنيفة ربح. وقال صاحباه ربح هو
 على سبعة ايام. ولو قال اياما فهو على ثلثة ايام عندنا اكل في ظاهر الرواية. ولو قال لا ^{كلت}
 يوما بعد الايام عن محمد ربح ان كلمه في سبعة ايام لا يموت وبعد السبعة يموت واو
 قال شهر بعد شهر فربما على شهرين. ولو قال شهر ابعد هذا الشهر قال محمد ربح لان
 يكلمه في هذا الشهر باليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر. ولو قال لا اكل جمعة
 ولانيه له فهو على ايام الجمعة. ولو قال جمعتين فهو على ايام الجمعيتين وان قال ثلثة جمع
 فعليه ان يستكمل احدا وعشرين يوما من يوم حلف. وان نوى الجمع خاصة لا بد
 في القضاء. ولو حلف لا اكله بضع عشر يوما فهو على ثلثة عشر اية تسعة عشر ولو
 حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات
 او من الايام او من الشهور او من السنين فهو على ما نوى لان كذا اسم عدد مجهول من
 الواحد الى العشرة وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد لانه الاقل ساعات الا ان ما
 دون اليوم لا يمكن صيغها فانصرف الى اليوم. ولو قال لا اكله الى كذا كذا ان نوى شيئا
 من الساعات او من الشهور فهو على احد عشر يوما وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم
 وليلة ولو قال لا اكله الى كذا وكذا ان نوى شيئا بما ذكرنا ينصرف الى احد وعشرين من
 ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة. رجل قال لامرأته كلما تكلمت كلاما حسنا
 فانت طالق ثم قال سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلقت واحدة
 وان لم يقل كلاما حسنا طلقت ثلثا. ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله

طلقت ثلثاً في اليمين. رجل قال والله لا يكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان
 بكلمه اول اليوم ثم قدم فلان في آخره حنت وان لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك
 اليوم اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنت. رجل قال لغيره ان تركت كلامك شهراً فبعد
 حرف اليمين على ترك كلامه شهراً من حين حلف ان كلمه في شهر لا يحنت. رجل قال لامرأته
 ان كلمتك الليلة قبل ان تكلمني فانت طالق ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل ان تكلمني
 فعبدي حرم ثم قال لها الزوج اعطى السائل شيئاً لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة. رجل
 قال لغيره ان ابتدأت بك بكلام ابدا فعبدي حرم وقال ان كلمتك قبل ان تكلمني فسلما
 معاً لا يحنت لان البداية والسبق يخالف القرآن. لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني
 او الا ان تكلمني او حتى تكلمني فسلما معاً خالف في قول محمد بن زيد ولا يحنت في قول ابي يوسف ^{زيد}
 وعمر وادعيان نسب ولد جارية بينهما وقضى القاضيهما بالنسب فقال رجل
 ان كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل اخر ان كلمت ابن عمر فعبده حرم ^{هذا} فكلمها
 الابن حشاً جميعاً. رجل حلف ان لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلوة او كبر او هلى او
 سبح ان كان اليمين بالعربية لا يحنت. وان قرأ خارج الصلوة او كبر او هلى او
 سبح او دعى حنت وان كان اليمين بالفارسية لا يحنت في الصلوة ولا في غير الصلوة
 جل قال والله لا اكلم فلاناً يوماً ثم قال والله لا اكلم فلاناً شهراً ثم قال والله
 لا اكلم فلاناً سنة فكلهم بعد ساعة حنت في الايمان الثلث. وان
 كلمه غداً حنت في اليمين. وان كلمه بعد شهر حنت في يمين واحدة وان كلمه بعد
 سنة لا يحنت ولا شيء عليه. رجل قال والله لا اكلم فلاناً استغفر الله
 ان شاء الله قال ابو يوسف رج يكون مستغفر ولا يحنت ريانة. رجل
 قال والله لا اكلمك مادمت في هذا الدار فهو على مادام ساكناً فيها

ان ان ينتقل والخلاف في الانتقال الذي يبطل اليمين ما قلنا. ولو قال والله لا اكلمك
 اذ مت ببغداد فخرج بنفسه لا يبقى اليمين. ولو قال لا اكلمك تا برف برزمين تتابد وقوع ^{الشيء}
 في بلدة اخرى فاليمين باقية الى ان يقع الشيء في البلدة التي حلف فيها وان كان اليمين
 ببغداد. وهذا اذا عني الخالف عن الشيء لا وقت وقوع الشيء. حلف ان لا يكلم فلانا اما هذا
 فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف. رجل حلف ان لا يكلم
 صهرته فدخل على امرأته وشاجر معها فقالت له الصهرة مالك هكذا فقال الزوج خوش
 محارم ونوش محرم ثم قال لو ارد به جواب الصهرة وانما عتبت امرأته قالوا هو مصدق لا
 ليس في كلامه ما يجعله جوابا. قال رضى وينبغي ان لا يصدق قضاء لان هذا الكلام يذكرونه
 وجه الجواب عرفا. حلف ان لا يكلم امرأته فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا ^{حنت}
 لان حين استفهم وليس معها غيرها فقد كلمها. ولو كان معها غيرها لا يحنت. ولو قال ليت شعري
 من وضع هذا لا يحنت لانه استفهم نفسه. جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم
 من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الخالف طلق امرأته لان كلمة من للتعميم والخالف لم يحج
 نفسه عن اليمين فيحنت. كما لو قال ان دخل هذه الدار احد فامرأته طالق ثم دخل الخالف ^{حنت}
 لان احدا نكرة والخالف لم يصبر معرفة فبقى داخل فيها بخلاف ما لو قال ان دخل دارى احد فامرأته ^{حنت}
 طالق فدخل الخالف لا يحنت لانه صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكرة
 رجل حلف انما يكلم فلانا فم يقوم فيهم المحلوف عليه فقال السلام عليكم الا واحد او قال عني
 به المحلوف عليه دين في القضاء. رجل قال في بعض الشهر والله لا اكلم فلانا شهر فهو على عدة
 الايام الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها فدخل فيه الليل والنهار وكذا لو قال في بعض
 النهار لا يكلمه ثلثين يوما. وان كانت اليمين في الليل يترك كلامه من تلك الساعة الى
 ان تغرب الشمس من يوم الثلثين. ولو قال في بعض النهار لا يكلمه يوما فانه يترك

الكلام المثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد. وكذا اذا حلف في خلال الليل
لا يكلمه ليلة فهو على هذا. ولو قال في بعض اليوم والله لا اكلمه اليوم فهو على ما بقى من
اليوم. ولو حلف ليلا ان لا يكلم في هذا اليوم فانه يحث بالكلام في تلك الليلة الى ان تغيب
الشمس من الغد. وعن محمد رح انه باطل. رجل قال والله لا اكلمك شهرا الا يوما
وشهرا غير يوم ولانيه له في اليوم فله ان يختار اي يوم شاء من شهر ولو قال شهرا
الانقضاء يوم فهو على تسعة وعشرين يوما وهو مخالف الاول. رجل قال لرجل
والله لا ابغاك شيئا او قال لا اذكر لك شيئا فكتب لي يحث ولو قال لا اذكر لك شيئا قال محمد رح هذا
عندي على المواجبة. رجل حلف ان لا يكلم فلانا في الموسم قال محمد رح يكلمه اذا أصبح يوم النحر
وقال ابو يوسف رح يكلمه اذا زالت الشمس من يوم عرفة والله اعلم بالصواب

مسائل في القراءة والصلوة

رجل حلف ان لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلوة او في غيرها حث. وكذا لو حلف ان
لا يركع او لا يسجد ففعل في الصلوة او في غيرها حث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن
الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حث وان لم ينو ما في السورة النمل او نوى غيرها لا يحث
لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للاقراءة وقرأتها لا على وجه قراءة
القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه التناء والدعاء ومشائخ عراق من اصحابنا
رح اختاروا في صلوة المجتازة قراءة الفاتحة بعد التكبير الاولى على وجه التناء والدعاء.
ولو اراد هذا الحالف ان يصلح يصلح خلف الامام بجماعة حتى لا يحث. وان سبق بركعة
فقضاها حث وان اراد الوتر في غير رمضان ينبغي ان يقتدي بمن يوتر كيلا يحث.
ولو حلف ان لا يقرأ سورة من القرآن فنظر في المصحف حتى اتم الى اخره لا يحث في قوائمه
ولو حلف ان لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه حث في قول محمد رحمه الله

حصول المقصود من القراءة هو العلم بما في الكتاب ولا يبحث في قول أبي يوسف رجع لعلم
القراءة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاباً فلا يقرأ سطر من كتاب فلا يحنث ولو
قرأ نصف السطر لا يحنث لأن ما هو المقصود لا يحصل بقراءة نصف السطر ولو قال أن قرأت
كل سورة من القرآن فعلى أن قصد بقدرهم قال محمد رجع هذا على جميع القرآن والله أعلم

فصل في مسائل الصلوة

رجل قال لعبد ان صليت ركعة نانت حرف فصل ركعة ثم تكلم لا يعقق ولو صلى ركعتين ثم تكلم
عقق بالاول. رجل قال لامرأته ان لم تصلح الساعة ركعتين فانت طالق فقامت وترعت في
الصلوة ثم حاضت حدث في يمينه. وكذا لو قال لها ان لم تصومي غدا فانت طالق فشرعت في
غدا وحاضت حدث لوجود شرط الحنث وهو عدم الصوم والصلوة. وهذا كما لو قالت
لله علي ان اصوم غدا وغدا يوم حضها صحيح. وهذا لو قالت لله علي ان اصوم يوم حضتي
لا يصح. رجل حلف ان لا يوم غدا فشرع في الصلوة ونوى ان لا يؤم احدا فحاض قوم و
اقتدوا به حدث قضاء لانه اعمهم وقصده ان لا يؤم احدا امرينه وبين الله تعالى ان نوى
ذلك لا يحنث ديانة. وان اشهد هذا الحالف قبل الشروع في الصلوة ان يصلي صلوة نفسه
ولا يؤم احدا لا يحنث قضاء وديانة. وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس الجمعة ونوى ان لا يؤم
احدا فاقضى به الناس جازت الجمعة استحسانا ولا يحنث ديانة ولو ام الناس في صلوة الجحاة
او في سجدة التلاوة لا يحنث لان يمينه تنصرف الى الصلوة المطلقة وهي المكتوبة او النافلة
وصلوة الجحاة ليست بصلوة مطلقة. وذكر الناطق في ح اذا حلف ان لا يؤم احدا فصلى و
نوى ان لا يؤم احدا فصلى خلفه رجلا ن جازت صلواتهما ولا يحنث لان شرط الحنث ان
يقصد الامامية ولم يوجد. ولو حلف ان لا يؤم فلانا الرجل بعينه فصلى ونوى ان يؤم الناس
فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حدث الحالف وان لم يعلم به لانه نوى ان يؤم

الناس فصل دخل فيه هذا الواحد رجل قال والله لا يصلي خلف فلان ما تتدري بفلان وقام
 عن يمينه حنت. وإن كانت نيته أن يكون خلفه حقيقة لا يحنت في القضاء رجل قال لغيره
 والله لا يصلي معك فصليا خلف امام حنت الحالف وإن كان نيته أن يصلي معه ليس معها
 نيرهما لا يحنت في يمينه. رجل حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر
 معه ثم أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد ما خرج الإمام من الصلوة فأنتم صلواته لا يحنت
 ولو حلف أن لا يصلي الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر مع فلان وقام في الركعة
 الأولى حتى فرغ الإمام من تلك الركعة ثم انشبه وصلى تمام صلواته معه حنت ولو حلف
 أن لا يصلي الجمعة مع فلان ثم أحدث الإمام فقدم الحالف فصل بهم الجمعة لا يحنت
 ولو حلف أن لا يصلي الظهر بصلوة فلان فدخل معه في الظهر فأحدث الإمام في أول
 الصلوة أو بعد ما صلى ثلث ركعات فقدم الحالف فصل الحالف ما بقي فسام فقد
 صلى الظهر بصلوة فلان وهو حانت. وكذا لو أدرك معه منها ركعة وصلى ما بقي
 فقد صلى بصلواته فيكون حانتا. رجل حلف أن لا يصلي صلوة فصل ركعة ثم
 لا يحنت. ولو حلف أن لا يصلي فصل ركعة ثم قطع حنت رجل حلف أن لا يصلي الجمعة
 مع الإمام فسبق بركعة فصل الركعة الثانية مع الإمام ثم قام بعد فراغ الإمام
 وصلى ما سبق بها لا يحنت. وإن أدرك الركعة الأولى حنت وكذا لو افتتح
 الجمعة مع الإمام ثم نام أو أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد فراغ الإمام واتم
 صلواته حنت. ولو قال عبد حر أن أدرك الظهر مع الإمام فادرك الإمام في التشهد
 ودخل في صلواته حنت. رجل قال لغيره أن لم اصل الظهر معك اليوم فاحرأته طالق
 بركعة وصلى معه ثلث ركعات حنت ويلزمه الطلاق ولو قال أن صليت الظهر اليوم
 إلا معك والمسئلة تحالها لا يحنت وإنما يحنت فصل الكل واحدة والله اعلم

فصل في المعرفة والرؤية

رجل خلف ان لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لا يبحث لان معرفة الرجل لا تكون بدون معرفة الاسم. روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل تعرف فلانا قال نعم فقال هل تدري اسمه قال لا قال فانك لا تعرفه فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى. وان لم يكن لفلان اسم بان ولد الولد فرأى الجار الولد قبل ان يسمى فخلف الجار انه لا يعرف الولد فهو حانت لانه يعرف بوجهه ويعرف بنفسه وليس له اسم فلا يشترط معرفة الاسم. خلفان لا ينظر وجه فلانة تنظر اليها في النقاب او رأى عينها من النقاب قال محمد رح لا يبحث ما لم يكن الاكثر من الوجه مكشوفاً. خلفان لا ينظر اليه فلان فراه خلف ستر او زجاج يستبين وجهه من خلفه حث. ولو نظر في امرأة او ماء فرأى وجهه لا يبحث. وقد مر هذا في النكاح في حرمة المصاهرة. رجل قال لعبد. ان لقيت كذا فلم تضربك فامرأته كذا فرأى العبد من قد رميل او على ظهر بيت لا يصل اليه لا يبحث لان يمينه مقيدة بموضع الضرب كانه قال ان لقيت في موضع يمكنني ضربك فلم تضربك وهذا كما لو قال ان رايت فلانا فلم اعلمك به فعبدني حر فرأى مع هذا الرجل لا يبحث لان يمينه مقيدة بموضع الاعلام فاذا راه معه لم يكن ذلك موضع الاعلام قال محمد رح اذا كان بينه وبين فلان قد رميل او اكثر فلم يلقه. رجل قال ان رايت فلانا فامرأته كذا فراه ميتا مكفنا قد غطي وجهه حث والرؤية بعد الموت والرؤية في الحيوة سواء. ولو خلف ان لا ينظر اليه فلان فنظر اليه رأسه او يده او رجله قال محمد رح ان نظر اليه يده او رجله فلم يره وانما الرؤية على الرأس والوجه او البدن وان نظر اليه رأسه فلم يره وان رااه هو لا يعرفه فقد رااه. ولو قال ان رايت فلانا فامرأته كذا فراه مسجى بثوب يستبين منه الرأس والحسد حتى يصفه الثوب حث. فان نظر اليه ظهره او اكثر بدنه حث. وكذا

لو نظر إلى مقدمه فرأى الصدر والبطن فقد نظر وكذا لو رأى أكثر صدره وبطنه
 فقد رآه لأن ذلك أكثر البدن. وإن كان رأى شيئاً قليلاً منه يكون أقل من النصف فلم يبرأ
 ولو كانت اليمين على رؤية امرأة فرأها متقنعة أو متقنعة تحت إلا أن يعنى رؤية وجهها
 فيدين فيما بينه وبين الله تعالى. رجل قال إن لم أكن رأيت فلانا على حرام فامرأته كذا فرأه
 قد خلا بأجنبية قال أبو يوسف ح. يكون حاشا لأن ذلك ليس بحرام بل هو مكروه.
 كذا لو حلف أن لا ينظر إلى حرام فنظر إلى وجه أجنبية لا يمحت رجل قال لا أنظر إلى وجهي اليوم
 أو إلى راسي فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف ح. يكون حاشا فإن كانت نيته غير ذلك
 يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لا أنظر إلى راسي اليوم فنظر في الشمس فإن كانت
 نيته ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى والله أعلم بالصواب

فصل في اليمين على الشتم والقذف

امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج إن شمتيني فانت طالق ثم قالت المرأة لولدها الصغير
 أي بلبابه يحبه قالوا إن قالت ذلك لغيري كرهته من الولد لا تطلق وإن قالت لشيء كرهته
 من الزوج حلت لأنها شتمت زوجها. رجل قال لامرأته إن شمتت أي أو ذكرت ما بسوء
 فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك قالت لأبل أمك قالوا إن كانت اليمين
 في موضع يسمون السائل سلام عليك حلت لأنه صار كأنها قالت أمك متكديّة وإن
 كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكر بسوء لا يمحت في ديارنا لا يعدون
 ذلك شتما. رجل جرت المشاجرة بينه وبين امرأته بسبب اخته فقال لها إن سببت
 اختي بين يدي فانت طالق فدخل الزوج عليهما فوجد امرأته تشاجر مع اخته وسببتاها
 فسمع الزوج أنها سببت اخته والمرأة ترى زوجها طالقت لأنها سببت اخته بين يديه
 رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال لها ابن الزانية حلت في يمينه وهو المختار في الفتوى

لأن في زماننا وديارنا بعد هذا قد قاله. ولو حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا
 فشم ميتا أو قذف ميتا حث رجل قال لعبد. ان شمتك فانت حر ثم قال لعبد لا بآرك
 الله فيك لا يعق لأن هذا دعاء عليه وليس بشتم رجل قال لامرأته ان شمتني فانت
 طالق وان لعنتني فانت طالق فلعنته يقع واحد لأن الزوج ميز بين اللعن وبين الشتم
 فكان احدهما غير الآخر في دعوته ولو قال لامرأته ان شمتني فانت طالق فلعنته قالوا
 طلق رجل قال لامرأته ان شمتك عند اخيك غذا بكل قبيح في الدنيا فانت كذا قالوا
 اذا ذكر ثلاثة من انواع القبيح والفواحش عند اخيها برأته لا يراد بهذا جميع الافعال
 القبيحة لأن ذلك لا يتصور وانما يقع على اقل الجمع وذلك ثلاثة فان ذكر ثلاثة منها بر
 وكان عليه التوبة والاستغفار ان كان كاذبا فيما قال وان لم يذكر شيئا حث رجل شاجر
 اخيه واخذه فقال لهما بالفارسية اكر من شمارا يكون خرا ندر كنكم تكلموا فيه والصحيح
 انه يراد بهذا القهر والغلبة فلا يحنث حتى يموتا او يموت الحالف رقد حر هذا في
 الطلاق والله اعلم

فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك

رجل حلف أن لا يضرب عبده فامر غيره فضربه المأمور حث. وكذا لو حلف ليضرب
 عبدا فامر غيره فضربه المأمور بر الحالف. فان نوى الحالف أن لا يلي ذلك بنفسه
 دين في القضاء ولا يحنث وان حلف على حر لا يضربه فامر غيره فضربه المأمور لا يحنث
 الا ان يكون الحالف قاضيا او سلطانا لأن القاضى يملك ضرب الأحرار جدا وتغري
 فصح امره وصار فعل المأمور كفعله والاب في حق الولد ينبغي أن يكون بمنزلة القاضى
 لأنه يملك ضرب الولد تاديبا. رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقصصها أو عضها
 أو خققها أو ما يشترها حث فيمينه قالوا هذا ان لم يكن في الملاعبة فان كان في الملاعبة

لا يَحْتِثُ وهو الصحيح. وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يَحْتِثُ.
 قيل هذا إذا كانت اليمين بالعربية فلن كانت بالفارسية لا يَحْتِثُ في جميع ذلك ^{والصحيح}
 أنه يكون حاشا إذا كان على وجه الغضب فإن تنف شعرها تكلموا فيه. ^{والصحيح أنه}
 يكون حاشا إذا كان في الغضب وإن تعد غيرها فاصابها لا يَحْتِثُ. وكذا لو نفض الثوب
 فاصاب وجهها فاجعها لا يَحْتِثُ وإن رماها بمجر أو فتشابه أو نحوها ذكر في النوادر
 أنه لا يَحْتِثُ لأن ذلك رمي وليس بضرب. وإن دفعها ولم يوجعها لا يَحْتِثُ. رجل قال
 لامرأته إن لم اضربك حتى اتركك لأجبة ولا ميتة قال أبو يوسف رح هذا إذا كان
 يضربها ضربة موجعا شديدا فإذا فعل ذلك بر في يمينه. رجل حلف ليضرب عبده
 بالسياط حتى يموت أو حتى يقتله فهو على المبالغة في الضرب. ولو قال حتى يبول أو ^{يعش}
 عليه أو حتى يبكي أو حتى يستغيث فهو على الآخرين. ولو قال إن لم اضربك بالسيف
 حتى تموت فهو على أن يضربه بالسيف ولو حلف ليضرب فلانا بالسيف ولم ينوشا فضربه
 بعرضه بر في يمينه وإن نوى الضرب محله لا يبرم لم يضربه محله وإن لم يكن له نية فضربه ^{بالسيف}
 غملا لا يبر. كما حلف ليضرب فلانا بالسوط فلف السوط في ثوب وضربه فانه ^{لا يكون}
 ضربه بالسوط. ولو حلف ليضرب فلانا بالسيف فضربه بالسيف في غملا ففصل
 السيف غملا وخرج حله وخرج المضرب بر في يمينه. ولو قال إن ضربت فلانا فعبدت
 حره فضربه بعد الموت لا يَحْتِثُ. رجل قال لعبده إن لم اضربك مائة سوطا
 حر فأت العبد قبل الضرب مات حر لا رجل ضرب رجلا بمقبض فأس على رأسه
 ثم حلف أنه لم يضربه بالفأس لا يَحْتِثُ. ولو حلف أن لا يضرب فلانا بصل
 هذا السهم أو السكين أو بزع هذا الرمح فزاع ذلك النصل وبذل غيره وضربه
 لا يَحْتِثُ. رجل قال لامرأته إن لم اضرب ولدك اليوم على الأرض حتى يانشق بنصفين

فانت طالق فضره على الارض ولم ينشق فمضى اليوم طلقت امرأته وجعل هذا بمنزلة
 ما لو قال ان لم اضرب حتى تبول فانه يكون على الامرين رجل قال لغيره ان مت فلم اضربك
 فكل مملوك له حر فمات ولم يضربه لم يعتقوا ولو قال ان لم اضربك فمات قبل الضرب
 حث الخالف في اخرج جزء من اجزاء حيوته ولو قال لعبد ان لم اضربك حتى اموت ارفما
 بينه وبين ان اموت فانت حر فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد رجل اراد ان يضرب
 ولده فحلف ان لا يمنع احد عن ضربه فمنع انسان بعد ما ضربه خشبة او خشبتين
 وهو يريد ان يضربه اكثر من ذلك قالوا حث في يمينه لان مراده ان لا يمنع احد
 حتى يضربه الى ان يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حث في يمينه رجل قال لامرأته
 ان وضعت يدي على جاريتي فحررة فضر بها قبل ان تكاث اليمين لأجل المرأة
 لا يحث لان مراده من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة وضع اليد على وجهه ^{تضر}
 به المرأة ويغنيها وهي لا تضر به يضرب الجارية رجل قال لغيره ان ضربتني ولم اضربك
 فهذا علي ان يضرب الخالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعد فهو على الفوز رجل
 قال لامرأته انت طالق ثلثا او والله لا اضربك هذا الخادم في اليوم فضر به الخادم في
 اليوم بر في يمينه وبطل الطلاق رجل قال ان كنت خربت فلانا هذا بن السوطيين
 الا في دار فلان فعبدى حر فضر به احد السوطيين في دار فلان والاخر في غير دار فلان
 لا يحث ولو قال ان لم اكن ضربه هذين السوطيين في دار فلان فعبدى حر
 والمسئلة بحالها حث رجل حلف ليضرب امرأته حتى يقتلها او حتى ترفع ميتة فهو على
 اشد الضرب رجل حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولم ينوشيا فهو على ان يضربه
 كلما شكر بحق او باطل ولا يكون يمينه على نود الشكاية ما لم ينو ذلك رجل حلف ليضرب
 فلانا الف مرة فهو على ان يضربه مرارا كثيرا ولو حلف ليقتل فلانا الف مرة فهو

اشد القتل رجل قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق واراد ان يضربها فقالت
 المرأة ان من عضوك عضوي فعبدى حر قال الحيلة في ذلك ان تبيع المرأة عبد هان
 يشق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم فيبر الزوج ويحل يمين المرأة الى جراء ثم
 يشتري عبد هان فلا يعق العبد ولو ضربها الزوج بخشبة من غير ان يضع يده عليها
 ولم تباع المرأة العبد لا يعق العبد لانه لم يمسه عضوه عضوها وانما تحتاج المرأة
 الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضربتني فعبدى حر رجل قال لامرأته كلما ضربتك
 فانت طالق فضربها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل
 بالكف فلم يتكرر الضرب وان ضربها بيده جميعا طلقت ثنتين وقد عرفت المسئلة
 في كتاب الطلاق رجل حلف بانه ان يضرب بنته عشرين سوطا ليس له ان يكفر
 عنه ولا يضرب الا ان يعجز عن الضرب بموته او بموتها ولكنه يضربها شمراخ وان
 حلف ان لا يضرب عبدا من السياط فضربه بسوط له شعبتان جاز اذا ^{قعت}
 متفرقة وان كان فوق الثياب وخفف اذا او لم رجل حلف ليضربن فلانا اليوم وفلان
 ميت ان علم بموته لا يمحت وان لم يعلم فكد لك ولو كان حيا وقت الحلف ثم مات
 لا يمحت في قوله ابى بحقيقة ومحمد رح ويمحت في قول ابي يوسف رح رجل حلف ان
 لا يقتل فلانا بالكوفة فضربه بالسواد ومات بالكوفة حنت ويعتبر فيه مكان الموت
 وزمانه لا مكان الحج وزمانه رجل ضرب انسانا ضربا وجعا فقال المضروب اكر من سزاي
 وى نكتم فامرأته كذا فمضى زمان ولم يجاز قالوا هذا لا يقع على المجازات الشرعية من
 القصاص او الارش او التعزير او نحوه وانما يقع على الاساءة باى وجه يكون فان نوى
 السوء فهو على الفور وان لم ينو ذلك يكون مطلقا رجل اساء اليه رجل فقال اكر يشتر
 مرا باوى نرود فامرأته كذا قالوا هذا اللفظ يقع على المخالطة والموافقة بعد اليمين

رجل حلف ان لا يعذب فلانا فحبسه لا يحث الا ان ينوي ذلك. ولو قال ان لم ^{حبس}
 فلانا جاعا فامرته كذا فحبسه فاشبعه غيره في السجن لا يحث. رجل قال لامرأته ان
 تركتني اذ خادارك فلم اشتر لك حلياً فانت طالق فتركته حتى دخل دارها ذكر الناطقي
 رح ان اشترى لها الحلي على الفور لا يحث والا يحث قال رض هذا قول محمد رح اما على
 قول ابي يوسف رح لا يعتبر الفور ولا يحث وانما جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياساً على
 المسئلتين ذكرهما في النوادر. احدهما اذا قال لغيره ان ركبت دابتك فلم اعطك ^{دابة}
 فبعدى حر روى ابن سماعة رح عن محمد رح انه ان ركب دابته ينبغي ان يعطى ^{نفسه} دابة
 ساعته ولا يعتق عبده لان حرف الفاء للتعقيب بلا فصل. والثانية رجل قال لامرته
 اذا استبان حملك فلم اعتقك فامرأة طالق روى هشام عن ابي يوسف رح ان الاستبانة
 تكون بالولادة ثم اليمين في العتق الى الموت فلا يكون على الفور قال رض ^ف اما ذكرنا هذا المحلا
 يعرف الجواب من جنس هذه المسائل وان لم تكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم والله اعلم
بالبصيرة

كتاب البيوع

البيوع انواع بيع الدين وهو السلم والاستصناع وبيع العين وبيع المنفعة وبيع الثمن بالثمن
 وهو الصرف باب السلم هذا الباب يشتمل على فصلين
احدهما في بيان ما ينعقد به السلم وفيه بعض شرائط السلم. والثاني ما يجوز فيه السلم
 وما لا يجوز. اما الاول السلم ينعقد بلفظ البيع والشراء عند استجماع شرائط السلم
 ولهذا لو باع عبد يتوب موصوف في الذمة الى اجل جاز وبكون ذلك بيعاً في حق العبد
 حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو اسلم الدراهم في ثوب فانه يشترط
 قبض الدراهم في المجلس وانما يظهر احكام السلم في الثوب حتى يشترط فيه الاجل
 ولا يجوز بيع الثوب قبل قبضه والاجل شرط مجوز السلم عند فاو ادناه شهر هو المختار

ولا يبطل الأجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالاً. ومن شرائط السلم أن يكون موجوداً من وقت العقد إلى وقت محل الأجل ^{انقطاع} بلا انقطاع في البين والانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصرو ولا يعتبر الوجود في البيوت. ولو استصنع فيما فيه تعامل كالخف ونحوه وضرب لذلك أجلاً يصير سلمياً في قول أبي حنيفة ربح حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الإيفاء ونحوه وإن استصنع فيما لا تعامل فيه كالتياب وضرب لذلك أجلاً قال بعضهم هو على الخلاف أيضاً وقال بعضهم ينقلب سلماً جائزاً عند الكل إذا استجمع شرائط السلم عند دليل علان انعقاد السلم لا يختص بلفظ السلم. وإن أسلم في غير المنقطع ثم انقطع بعد حلول الأجل يخير رب السلم أن شاء فسخ السلم وأخذ رأس المال وإن شاء انتظر حتى يجيء أو أنه. وإن أسلم في حنطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كندم نيك أو قال كندم نيكو أو قال كندم سره جاز هو الصحيح لأن هذا اللفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى الكل الحميد

فصل فيما يجوز فيه السلم وما لا يجوز

ت
يجوز السلم في المكيلات والوزونات والعدديات المتقاربة ولا يجوز فيها المثل له كالخبثا والعدديات المتفاوتة إلا للتياب خاصة والمكيل ما يدخل تحت الكيل وإدناه نصف صاع والصاع أربعة أمناء حتى لو باع حفنة من الحنطة بحفنتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمناء من الحنطة بعشرة أمناء منها لا يجوز. وكذا لو باع الوز في مجنسه مكايلاً لا يجوز إلا في رواية شاذة عن أبي يوسف ربح. ولو باع الحنطة بالدراهم موازنة جاز ولو باع مدلاً من الحنطة بمدين منها لا يجوز لوجود الجنس والقدر في أحد العوضين. ولو أسلم في الحنطة وزناً روى الحسن عن أبي حنيفة ربح أنه لا يجوز. وروى الطحاوي عن أصحابنا ربح أنه يجوز وعليه الفتوى لتعامل الناس. ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح إذا أسلم في

المحنطة وقال في نفخة كذا منا لا يجوز. ولو قال كذا منا من المحنطة جاز. ولو أسلم في الفلوس
 عددا جاز في ظاهر الرواية. ويجوز السلم في الخبز وزنا هو المختار. ولا يجوز سلم المحنطة
 في الخبز. والديق في قول أبي حنيفة ربح ويجوز السلم في الكاغذ عددا. وكذلك قرضه لأنه
 عددي متقارب. ويجوز السلم في الآلية والشحم عند الكل. ولو أسلم قطناً هروياً
 في ثوب هروياً جاز لأن الثوب لا يجانس القطن. ولو أسلم شعراً في مسح ^{الشعر} من
 أن كان المسح بحيث لو نقص لا يعود شعراً جاز وإن كان يعود لا يجوز. ولو أسلم فلوساً في
 صفراً وسيفاً في حديد أو قصباً في بوارى لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب. ويجوز السلم
 في الباذنجان عدداً لأنه عددي متقارب. وكذلك الكثرى والمشمش ذكر الزند ^{وغيره}
 ربح. ويجوز في البيض وفي الجوز عدداً أو كيلاً. رجل دفع الدرهم إلى خازن يأخذ منه الخبز
 ينبغي له أن يقول كلما أخذ الخبز هذا على ما قاطعتك عليه. ولو دفع الدرهم إلى خباز
 قال اشتريته بهذا الدرهم مائة من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناء فالبيع
 فاسد وما أكل فهو مكروه لأنه أكل بعقد فاسد. ولو أعطاه درهم جعل يأخذ منه كل
 يوم خمسة أمناء بدرهم ولم يقل في ابتداء اشتريت منك جاز وهو حلال وإن كانت
 نيته وقت الدفع الشراء لأن مجرد النية لا ينعقد البيع وإنما ينعقد عند الأخذ وعند
 الأخذ المبيع معلوم وتمنه معلوم وإذا أسلم في الماء وزنا وبين المزارع جاز وإذا حاز في الماء
 جاز في الجهد أيضاً. ويجوز السلم في اللبن والأجزاء ذكر عدداً معلوماً ومليئاً معلوماً. وكذلك
 السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرباسا كان أو حريراً. ولا يشترط
 ذكر الوزن في الكرباس واختلفوا في الحرير والصحيح أنه يشترط. ولو أسلم في ثوب الخروبين
 الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز وإن ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة
 لا يجوز. وروى أنه إذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضاً إلا يباع

وزنا. ولو باع ثوب خربشوب خريداً بيده لا يجوز لانه لا يباع الا وزناً. وإذا أسلم في اللبن
كيلاً او وزناً جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون نصاً فيجوز كيف ما كان. إذا أسلم الدراهم
في حنطة والدراهم لم تكن عنده فدخل بيته واخرج الدراهم فان توارى عن عين المسلم
اليه عند دخول البيت بطل السلم والا فلا لان المفسد افترقهما قبل القبض والافتراق
انما يقع اذا توارى كل واحد منهما عن عين صاحبه المتعاقد ان انعقد السلم والمتصداقاً
اذا سارا ميلاً او اكثر قبل القبض جاز ما لم يفترقا. ولو ناما او نام احدهما ان كانا حاليين
لم يكن ذلك فرقة لتعدرا الاحتراز عنه وان كان مضطجعين فهو فرقة. رجل له على
رجل عشرة دراهم فاسلم الى المديون الدراهم التي له عليه وعشرة دنانير في كرحنطة
فسد السلم في كل عند ابي حنيفة رح. وكذا لو أسلم العشرة التي له عليه وعشرة اخرى من
غير جنسها. ولو كانت من جنسها جاز في حصة النقد في قولهم رب السلم اذا وهب المسلم
فيه من المسلم اليه كانت اقالة للسلم ويلزمه رد رأس المال. وكذا لو ابرأ المسلم اليه من
نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموا فيه قال ابو نصر رح بطل السلم في النصف وبقي في
النصف. كما لو اشترى شيئاً فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك
اقالة في النصف بنصف الثمن رجل أسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجد به عيباً كان
عند المسلم اليه وحديث به عيب عند رب السلم بافّة سماوية او بفعل اجنبي قال
ابو حنيفة رح خير المسلم اليه انشاء قبله معيباً بالعيب الحادث ويعود السلم وان شاء
لم يقبل ولا شئ عليه لا من رأس المال ولا من نقصان العيب ويجوز السلم في الدقيق
كيلاً وزناً وكذلك قرضه ذكره الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رح اما بيع الدقيق
بالدقيق كيلاً ذكره في النوادر انه يجوز اذا تساوى وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رح اما يجوز اذا كانا مكبوسين. ويجوز اسلام الخبز في الحنطة والدقيق في

قولهم. وأما اقراض الخمر وزنا يجوز به رج يوسف رج وعليه الفتوى أما اقراض اللحم
عند أبي يوسف ومحمد رج يجوز كما يجوز السلم عندهما وعن أبي حنيفة رج فيه روايتان
وذكر في المنتقى انه يجوز قرض اللحم ولم يذكر فيه خلافا. وإذا اتلف لحم انسان يضمن قيمته
الصحيح. وإذا اشترى شيئا بلحم في الذمة ذكر في الاجارات انه اذا استأجر شيئا بلحم في الذمة
جار وما يصلح اجرة في الاجارات يصلح ثمنًا في البيعات. ولا يجوز السلم في الرأس والاكارع
كما لا يجوز في اللحم وكذلك في الاواني المتخذة من الزجاج لانها عديمة متفاوتة. ويجوز في الطابق
اذا بين نوعا معلوما. وفي الاواني المتخذة من الخرف ان بين نوعا يصير معلوما عند الناس
ولا يجوز في البطيخ والرومان والسفرجل لانه عديم متفاوت. ولا يجوز في جلود الحيوان و
يجوز في المسوح والبسط والأكسية والجوايق والاقبية وما كان من جنس الثياب ولا
في الدراهم والدنانير ولا يجوز اسلام الخنطة في الدراهم المؤجلة عندنا. وإذا لم يصح
سلما قال عيسى رج يبطل العقد اصلا وقال ابو بكر الاعمش ينقلب بيعا لخنطة
بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الخنطة في المجلس. ويبطل العقد بهلاك
الخنطة واستحقاقها قال شمس الأئمة السرخسي رج الصحيح ما قال عيسى لان العقد
المضاف الى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه. وفي بيع العين المبيع
هو العين فلا يصح قال رج فعلى هذا اذا اضاف الزوج الخلع الى نفسه لا يصح وما ذكر
في النوادر فذلك قول أبي بكر رج يبطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع
على المسلم اليه بمثله. وكذا لو قبض السلم فوجد به عيبا فرده لا يبطل العقد ولا يرد مائتة
الرؤية. وإن استحق رأس المال بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل السلم وإن اجاز
لا يبطل السلم. ولا يجوز السلم اذا افتراقا لهما واحد هما خيار شرط ولو اخذ المسلم
اليه برأس المال رهنا فهلك في المجلس بقي العقد على الصحة. وإن افتراقا والرهن

قائم يبطل السلم ولو أخذ بالمسلم فيه رهنا فهلك الرهن يصير مستوفيا للسلم ولو أبرأ
 المسلم إليه رب السلم عن رأس المال وقبل البراءة يبطل السلم وإن رد البراءة لا يبطل ولا يجوز
 الاستبدال بالمسلم فيه ولا عن رأس المال ولو أعطاه السلم جيدا مكان الردي يجرى برب السلم
 على القبول عندنا. وإن أعطاه رديا مكان الجيد لا يجرى. ولو كان السلم ثوبا جيدا فحاجب بثوب
 ردي وقال خذ هذا واردي عليك درهمي فهذه ثمان مسائل أربعة في المذروعات وأربعة في
 المكيلات والموزونات أما المذروعات إذا كان السلم ثوبا فحاجبه المسلم إليه بزيادة وصفا
 أو ذريعا وقال خذ هذا وزدني درهما جاز ويكون زيادة الدرهم بمقابلة الجودة والذرع
 الزائد. ولو جاء بثوب ردي أو بما هو أنقص ذريعا فقال خذ هذا واردي عليك درهمي ففعل
 لا يجوز لأنه أقال في الصفة والأقال لا تصح فماله حصه من رأس المال ورأس المال لا يقابل
 الصفة والذرع في المذروعات صفة. ولو أعطاه الردي وقال خذ هذا ولم يقل واردي عليك
 درهمي فقبل جاز ويكون ذلك أبرأ عن الصفة ولو أبرأه عن المسلم فيه جاز ولا يكون
 أقالة فكذلك إذا أبرأه عن الصفة. وإن كان المسلم فيه من المكيلات والموزونات بالسلم
 عشرة دراهم في عشرة أفرق من الخنطة فانه بخنطة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهما لا يجوز
 لأنه جعل الدرهم بمقابلة الجودة والجودة في الأموال الربوية عند المقابلة يحسنها
 لا قيمه لها. ولو جاء بأحد عشرة أفرق وقال خذ هذا وزدني درهما وجاء بتسعة أفرق وقال
 خذ هذا واردي عليك درهمي فقبل جاز ويكون ذلك أقالة السلم في غير واحد. وأقاله السلم
 لما يجوز في الكل يجوز في البعض. ولو جاء بعشرة أفرق ردية وقال خذ هذا واردي عليك درهما
 لا يجوز لأنه أقال في الصفة. وعن أبي يوسف رجا أنه يجوز في الفصول كلها. ولو أسلم على رجل
 ديناله عليه وأقر قاض البعد لا يجوز وإن نقد قبل الافتراق جاز وإن أسلم ديناه على
 ثالث لا يجوز وإن نقد قبل الافتراق. وإن صالح عن السلم على رأس المال يكون أقالة.

السلم. وإن جاء المسلم إليه الدرب السلم وخط بيته وبين السلم يصير قابضا بالتخليه كما
 في دين آخر. ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غرائرك أو قال كله واغره في بيتك ففعل
 لا يصير رب السلم قابضا. ولو دفع إليه غرائره وقال كل مالي عليك في غرائري ففعل ورب
 السلم غائب لا يصير قابضا. ولو اشترى طعاما بعينه على أنه كرود دفع الغرائر إلى البائع وقال
 كله فيه يصير قابضا. ولو دفع رب السلم غرائره إلى المسلم إليه وفيها طعامه وقال كل مالي
 عليك في الغرائر ففعل ورب السلم غائب اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يصير قابضا
 ولو أمر رب السلم المسلم إليه ليطحن له الخطة ففعل كان الدقيق للمسلم إليه ولو أمر رب
 السلم غلاما للمسلم إليه أو ابنه بقبض السلم ففعل كان جائزا. رجل استقرض من رجل كرامن
 طعام وقبضه ثم إن المقرض باع المقرض ما عليه والقرض قائم في يد جاز في ظاهر الرواية
 وعن أبي يوسف رجا أنه لا يجوز. ولو باع المقرض الكرامن المقبوض جاز بالاجماع. ولو كان القر
 ض شيئا لا يتعين كالدرهم والدنانير فباع المقرض من المقرض ما في ذمته جاز. ولو استقر
 ض من إنسان كرامة قضاء المقرض كرا بغير كيل جاز للمقرض أن يتصرف فيه قبل الكيل. ولو اشترى
 كرا وقبضه لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيله رجل استقرض من رجل عبدا أو حيوانا آخر
 ليقتضيه به دينه فقبضه وقضيه به دينه كان عليه قيمته لأن فرض الحيوان فاسد والقرض
 الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع ببيع فاسد ولا يجوز السلم في الطيور ولا في محرمها وإن كان
 شيئا لا يتفاوت كالعصفور. رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر بعينه كان فاسدا وإن
 أسلم في طعام ولاية نحو خراسان وما وراء النهر كان جائزا. وإذا أسلم في شيء واخذ بالسلم
 كقبلا ثم صاح الكفيل رب السلم على رأس المال بتوقف ذلك على جازة السلم إليه كانت
 الكفالة باعوه أو بعير أمه إن أجاز الصلح جاز الصلح رأس المال وإن لم يحز بطل ويبقى السلم
 على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد رجا. وكذا لو صاح اجنبي ويرد رب السلم على ذلك هذا

إذا كان رأس المال من النقود فإن كان عينا كالعبد والثوب ونحوه يتوقف الصلح
على إجازة المسلم إليه في قولهم وإن أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
هو الصلح سواء وقال بعضهم يتوقف الصلح في قولهم رجلا ناسما إلى رجل في طعام فصالح
أحدهما على رأس المال أي على حصته من رأس المال يتوقف الصلح على إجازة الشريك في
قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما أن إجازة عليهما ما يكون المقبوض من رأس المال وما بقي من السلم
بينهما وإن رد الشريك بطل الصلح ويبقى السلم رجل وكل رجلا بان يسلم له عشرة دراهم
في كرخطة فاسلم الوكيل ودفع الدراهم من مال نفسه جاز ويرجع بالدراهم على المؤكل
كالوارث إذا قضى دين الميت من مال نفسه كان له أن يرجع في التركة ولهذا للوكيل
أن يقبض السلم وإذا قبض كان له أن يحبس عن الأجر حتى يستوفي الدراهم فإن هلك المقبوض
في يده إن هلك قبل أن يحبس من المؤكل يهلك أمانة وإن هلك بعد الحبس قال أبو يوسف
رحمهما يهلك هلاك الرهن وقال محمد رحمهما يسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثرت كما يسقط
الثلث يهلك المبيع قبل القبض وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن هذا قول أبي حنيفة
رجل وكل وكيلا بان يأخذ له عشرة دراهم في كرخطة تفعل كان العقد للوكيل دون الأمر
الوكيل بالسلم إذا قبض المسلم فيه دون من المشروط جاز ويكون ضامنا للمؤكل مثل المشروط
كما إذا أبرأه عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما وكذا لو وهب الوكيل من السلم إليه السلم قبل
القبض أو قال السلم أو احتال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم إليه جاز ويكون ضامنا للمؤكل مثل السلم
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما وقال أبو يوسف رحمه الله لا يصح هذه التصرفات من الوكيل. وعلى هذا
الخلاف الوكيل بالبيع إذا فعل ذلك في الثمن واجمعوا على أن رب السلم إذا قبض السلم أو المؤكل
بالبيع إذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشتري بذلك الثمن شيئا من المشتري أو صالح
من الثمن على شيء جاز واجمعوا على أن الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض

لا يصلح هبته وعلى ان الثمن لو كان عينا من النعود فقبضه ثم وهبه من المشتري
لا يصح وما ذكرنا في الثمن فذلك في السلم ايضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على
الموكل يصير الثمن قصاصا بدين الموكل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ويضمن الوكيل
للموكل مثل ذلك وان كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعا يصير الثمن قصا
بدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئا ولو احتل الوكيل الثمن على رجل عندهما يصح المحوالة
كان المحتمل عليه مبيع من المشتري او دونه والاب والوصي اذا اجلا او ابرا ما هو واجب
للمصير بعقد هما يكون على الخلاء وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبل
المحوالة على شخص دون المحيل في الملاءة ان وجب بعقد هما فهو على هذا الخلاف وان لم يكن
واجبا بعقد هما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء اذا اقال البيع لا يصح اقل في قولهم رجل
وكل رجلين ان يسلم له عشرة دراهم في كرخطة فاسلم احدهما لا يجوز وان اسلم جميعا
ثم تارك احدهما لا يجوز في قولهم واذا وكل رجلا بان يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي
عليه في كرخطة فاسلم لا يكون السلم للأمر في قول ابي حنيفة رحم الوكيل بالسلم اذا اسلم وتحمل
الغن الفاحش لا يجوز لانه وكيل بالشراء فلا يتحمل منه الا ما يتغابن فيه الناس الوكيل بالسلم
اذا اسلم الى نفسه او مفاوضه او عبده لا يجوز وان اسلم الى شريك له شركة عان جازا ^{يكن} اذا لم
ذلك من تجارتها وان اسلم الى ولد او زوجة او احد ابويه لا يجوز في قول ابي حنيفة رحم خلافا
لصاحبه رحم رجل وكله رجلا ن كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد
منهما على حد فاسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم اسلم كان السلم له ويكون ضامنا
لهما بالخطأ رجل دفع الى رجل دراهم فامر ان يسلم له في خطبة فاسلم الوكيل ان تصادق
الوكيل والموكل انه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادق انه نوى السلم لنفسه
كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الوكيل والموكل في نيته بحكم النقد

وان تصادقانه لم يحضره النية قال ابو يوسف رح يحكم النقد وقال محمد رح يكون القول
للوكيل . وان وكل رجلا بشراء شئ ثم تصادقانه لم يحضره النية اختلف المشايخ فيه قال
بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول للوكيل عند الكل . والوكيل بشراء شئ
بعينه اذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسه وصدقه المؤكل كان مشتركا للمؤكل رجل
دفع الى رجل عشرة دراهم ليشتري له بها ثوبا قد سماه فانفق الوكيل على نفسه دراهم للمؤكل
واشترى ثوبا للأمر يد دراهم نفسه كان الثوب للمشتري لا للأمر لان الوكالة تقيدت بتلك
الدراهم فبطلت الوكالة بهلاكها . ولو اشترى ثوبا للأمر ونقد الثمن من مال نفسه وامسك
دراهم الأمر كان الثوب للأمر ويطيّب له دراهم المؤكل استحسانا كالوارث والوصي اذا قضى
دين الميت من ماله نفسه ولو دفع رجل الى رجل دراهم راحمه بان ينفقها على عيال الأمر فانفق
للمأمور دراهم نفسه وامسك دراهم المؤكل فكذلك الجواب . ولو انفق الوكيل دراهم
في حاجة صار ضمانا . فان انفق من دراهم نفسه على عيال الأمر بعد ذلك ذكر في النوادر ان
على قول ابي يوسف رح يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رح لا يخرج . الوكيل بالشراء اذا
أخذ السلعة على سوم الشراء فاداه المؤكل فلم يرض ورددها على الوكيل فهلك عند الوكيل
قبل ان يردّها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع بها على المؤكل اذا لم يكن
المؤكل أمره بالاخذ على سوم الشراء والأمر بالشراء لا يكون أمرا بالاخذ على سوم الشراء فان كان
الأمر أمره بالاخذ على سوم الشراء فهلك عند الوكيل كان الوكيل ان يرجع بها على المؤكل رجل
أمر تليده ان يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وامسك الثمن حتى هلك لا يضمن
بتأخير الاداء . رجل دفع الى رجل عشرين درهما ليشتري له بها اضحية فاشترى بخمسة وعشرين
لا يلزم الأمر . وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين لزم الأمر . وان كانت لا تساوي الأمر
فصل قال لا خراشترى هذا الثوب عشرة دراهم فاشترى له باحد عشر واخر الأمر انك تغلب

له الأمر خذ درهماً آخر ودفن فيه الدرهم واخذ الثوب فافترقا كان الثوب للأمر وينعقد البيع بينهما
 بالتعاطي رجلاً يده ثوب فقال وكلني فلان ببيعه وان لا انقص من عشرة دراهم فطلب منه انسان ^{بتسعة}
 واشتراه فان وقع في قلب المشتري ان الوكيل انما قال ذلك ليروجه بعشرة وسع للمشتري
 ان يشتريه بتسعة لان الوكيل فعل ما هو معتاد عند الناس فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه ان
 يشتري وان لم يقع لا يسعه رجل وكل رجلاً بان يشتري له عبد فلان بالف درهم فقطعت
 يد العبد ثم اشتراه لا يجوز ولو وكله بشراء عبد بغير عينة فاشترى عبد قد قطعت يده
 جاز على الأمر لان في الوجه الاول لما اشار الى عبد سليم تقيدت الوكالة بصفة السلامة
 وفي الوجه الثاني الوكالة مطلقة فجاز شراؤه على الأمر اذا اشتراه بمثل قيمته رجل باع عبد
 ثم امر انساناً بان يشتري له عبد فاشترى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الأمر رجل امر غيره
 ببيع ارض فيها اشجار او ببناء فباع المأمور ارض بينائها واشجارها ثم اختلفا فقال
 الموكل كنت نهيته عند التوكيل عن بيع الاشجار والبناء وانكر الوكيل كان القول قوله
 لانه انكر التوكيل ببيع الاشجار وياخذ المشتري ارض يحصتها من الثمن ان شاء
 ولا يفسد البيع ومسائل الوكالة تأت في كتابها ان شاء الله تعالى المسلم اليه اذا وجد
 رأس المال ستوقه او رصاصا ان كان ذلك قبل الافتراق واستبدل مكانها جاز
 وان كان بعد الافتراق ففسد السلم وان استحق رأس المال فجاز المستحق
 قبل الافتراق او بعد جاز وان لم يحجز اخذ دراهمه ان كان قبل الافتراق و
 استبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يحجز وان وجد هازيوقاً وتجاوز بها جاز قبل
 الافتراق وبعد وان ردها واستبدل مكانها ان كان قبل الافتراق جاز وان
 استبدل بعد الافتراق فكذلك في قول ابي يوسف ومحمد رجس قل المردود ^{كثراً}
 وقال زفر رجس يبطل السلم بقدر المردود قل او كثر وقال ابو حنيفة رجس ان كان

المردود قليلا لا يبطل وان كان كثيرا يبطل بقدر المردود وما دون النصف قليل
 وما فوقه كثير وعنه في النصف روايتان. وان جاء المسلم اليه بزيوف، انكر رب السلم
 ان يكون الزيوف من درهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الا ان يكون قض
 واقترانه قبض رأس ماله واقترانه قبض حقه واقترانه استوف رأس المال فيحسد
 لا يقبل قول المسلم اليه ولو اقترقبض الدرهم ثم ادعى انه وجد هاريزوفا قبل قوله
 وان ادعى انها ستوقه لا يقبل. وان قبض ولم يقر بشيء ثم ادعى انها ستوقه قبل قوله
 ولو وجد بعض المقبوض ستوقه فقال رب السلم هي دراهمي لكنهما هي ثلث رأس
 المال ولي عليك ثلث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلي نصف
 السلم كان القول قول المسلم اليه. ان وجد بعض رأس المال زيوفا بعد الاقتران
 فردها ثم اختلفا في قدره على هذا الوجه كان القول قول رب السلم كما لو اشترى
 حنطة حنطة بعينها بدرهم وقبضها ثم وجد بالحنطة عيبا واراد استرداد الثمن
 واختلفا في قدر المردود كان القول قول بائع الحنطة: رجل اسلم في حنطة حنطة فجاء
 المسلم اليه بحنطة وقال هي جيدة وقال رب السلم هي رديئة فان القاضي يريها ^{بعين} حلتين
 ذلك فان قال هي جيدة يعمل بقولهما عند ابوخيفة رج: رجل دفع اليه رجل درهمين واخر
 درهما ودبعة فاختلفت الداهم ثم وجد منها درهما زائفا وكل واحد منهما من صاحب الودعة
 ينكر ان يكون الزائف درهمي قال ابو خيفة رج يقسم الدرهم الزائف بينهما اثلاثا ^{بينهما} والباقي
 اثلاثا. رجل عليه عشرة دراهم فاوقاهم اثني عشر غلطا قال ابو خيفة وابو يوسف رج يكون الزيادة
 اما عند القابض ان هلك لا يجب عليه شيء وما بقي يكون بينهما خمسة اسداسها
 للقابض وبسدسها للدافع. رب السلم والمسلم اليه اذا اختلفا في قدر رأس المال او
 جنسه او وصفه او اختلفا في جنس المسلم فيه او قدره او صفته او درعان ثوب السلم

فانهما يتخالفان. وان اختلفا في مكان الايفاء قال ابو حنيفة رح القول قول المسلم اليه
ولا يتخالفان وقال صاحبه رح يتخالفان وقيل الخلاف على العكس والاول اصح. ولو اختلفا
في اصل الاجل فادعى احد هما شرط الاجل والاخر ينكر قال ابو حنيفة رح ايهما ادعى الاجل ^{فالقول}
قوله والعقد صحيح وقال صاحبه رح ان كان المسلم اليه يدعى الاجل ورب السلم ينكر
كان القول قول رب السلم والعقد فاسد وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان ^{القول}
قول رب السلم مع يمينه والبينة بينة المسلم اليه. وان اتفقا على قدر الاجل واختلفا
في مضيه كان القول قول المسلم اليه والبينة بيئته ايضا. اذا شرط الايفاء في المسلم في
مصر كذا جاز ويكون للمسلم اليه ان يوفي في اي محلة شاء. وان اختلفا فقال رب السلم
شرطت عليك الايفاء في محلة كذا وقال المسلم اليه بل لكن ادفع اليك في محلة كذا يجزى
السلم على القبول وكذلك لو شرط الايفاء في منزل رب السلم جاز السلم. واذا السلم ^{المسلم}
اليه في محلة اخرى يجزى رب السلم على القبول ولو اشترى دتمه حطب كان على البائع ان يات به
الى منزل المشتري عرفا حتى لو هلك في الطريق يهلك على البائع كما لو استأجر دابة العصر كذا
فدخل المصر كان له ان يبلغ عليها الى منزله استحسانا ولو اشترى دتمه حطب على ان يوفيه
في منزله جاز استحسانا وهو قول ابي حنيفة واليه يوسف رح ولو اشترى دتمه حطب على
ان يحمل البائع الى منزل المشتري يفسد البيع. رجل اشترى شيئا على ان يوفيه الثمن في بلد
كذا ان كان الثمن موجلا جاز واذا احل الاحل ان كان الثمن شيئا له حمل ومؤنة كان
عليه الايفاء في المكان المشروط وفيما الاجل له ولا مؤنة لصاحب الدين ان يطالبه في اي
مكان شاء. وان لم يكن الثمن موجلا او كان الاجل مجهولا يصح البيع كان له حمل ومؤنة
او لم يكن وعن ابي يوسف رح اذا لم يكون له حمل ومؤنة جاز استحسانا وله يطالب حيث شاء

البيع لا ينعقد إلا بلفظين يبينان عن التملك والتملك على صيغة الماضي أو الحال نحو ان
 يقول البائع بعث منك هذا بكذا او يقول ابيعك هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت او قبلت
 او رضيت او اجزت. ولا ينعقد بلفظة الامر بان قال المشتري بعني هذا الثوب بكذا فيقول
 بعث او يقول البائع اشترني هذا العبد بكذا فيقول اشتريت وكما لا ينعقد بلفظة
 الامر لا ينعقد بلفظة الاستقبال نحو ان يقول البائع سابيعك هذا العبد بكذا فيقول
 المشتري اشتريت وقد يكون البيع بالآخذ والعطاء من غير لفظ البيع ويسمى هذا ^{البيع}
 بيع التعااطي. وتختلف المشايخ في ذلك. قال بعضهم هذا البيع يختص بالاشياء الخمسة
 كالنقل واللحم والخبز والحطب. وقال بعضهم ينعقد في الكل واليه اشار في الجامع
 الصغير في الوكالة. وقال قاضي الامام ابو الحسن علي السغدري رح هذا البيع لا يكون
 الا قبض البدلين جميعا. وقال بعضهم قبض احد هما يكفي وينعقد البيع بالهبة
 بشرط العوض عند قبضهما ويسمى عليها احكام البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوها
 ولو قال بعتك هذا العبد بالف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان بيعا ولو قال
 بعث منك هذا العبد بالف درهم ثم قال بعث منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري
 قبلت كان البيع بالثمن الثاني. ولو قال بعث منك هذا العبد بالف درهم فقبل المشتري
 ثم قال بعث منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس او غيره وقال المشتري اشتريت
 ينعقد البيع الثاني وينفسخ البيع الاول. ولو قال البائع بعث منك هذا العبد بالف
 درهم فقال المشتري اشتريته منك بالف درهم ذكر في النوادر انه ينعقد البيع بالف
 والالف الاخرى زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح وكذلك لو ابتداء المشتري فقال اشتريت
 منك هذا العبد بالف درهم فقال البائع بعث بالف درهم كان ذلك خطأ لأحد الطرفين
 ولو قال بعث منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشتريته غير ثمن لا يصح ولو بدأ

وهما يمشيان قال بعضهم لا ينعقد البيع لتفرق المجلس بالخطوات قبل القبول كما لو قال ^{بعت}
فقام المشتري ثم قبل. وقال بعضهم ينعقد اذا اجاب المخاطب موصولا بالمخاطب فانه ذكر
في الطلاق اذا قال لها اختاري وهما يمشيان فقالت اخترت موصولا بالمخاطب يقع الطلاق
ولو قال اقبلك هذا العبد بالف درهم فقال الاخر قبلت اختلفوا فيه. وقال ابو بكر الاسكافي
ينعقد البيع بينهما بلفظه الاقالة. وقال الفقيه ابو جعفر ^{الليث} لا ينعقد وبه اخذ فقيه ابو
وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله فانه قال في المتبائع ان اذا تقابلا البيع بأكثر من الثمن الاول او باقل
او بخمس آخر في ظاهر الرواية عنه يكون ذلك فسحا بالثمن الاول في حقهما. وروى الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله الاقالة بيع بعد القبض فسخ قبله وقال ابو يوسف رحمه الله الاقالة بيع الا اذا
تعد رجعه ايعابان كان المبيع منقولا وتقابلا قبل القبض فسخا وقال محمد رحمه الله ان
تقابلا بأكثر من الثمن الاول او بخمس آخر يكون بيعا. وقال زفر رحمه الله الاقالة فسخ في حق الكل
حتى لا يتعلق بها الصفقة رجل قال لآخر اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضىتها
فهي لك بالف درهم فذهب بها جاز. وكذا لو قال ان رضىتها اليوم فهي لك بالف درهم
جاز وهو بمنزلة قوله بعتك هذا العبد بالف درهم على انك بالخيار اليوم ولو باع عبدين
فقال بعتك هذين العبدان بالف درهم فقبل المشتري احدهما او قال للرجلين بعتكما هذا
العبد فقبل احدهما لا يجوز الا ان يرضيه البائع في المجلس وحصله من الثمن معلومة
فيجوز ويكون ذلك عقدا جديدا في الباقى. ولو قال بعتك هذين العبدان هذا بمائة
وهذا بمائة فقبل المشتري البيع في احدهما ذكر في بعض المواضع انه يجوز وذكر في الجامع
انه لا يجوز الا ان يقول بعتك هذين العبدان بمائة وبعتك هذا بمائة فقبل
المشتري في احدهما جاز اما اذا لم يعد لفظة البيع وان سمى لكل واحد ثمنًا كانت الصفقة
واحدة فلا يصح قبول احدهما. رجل قال لغيره بعتك عبدي هذا بالف درهم فقال

قد اخذته بالف درهم وعشرة دنانير فهو جائز وله الالف والزيادة . رجل قال اخبرم بعتك عني
 هذا بالف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك جوابا ولا يكون حرا في قول محمد واحدى الروايتين
 عن ابوخليفة ربح ولو قال فهو حر كان جوابا وعتق العبد ويصير قابضا للعبد . ولو قال له
 رجل بعت غلامك هذا بالف درهم فقال قد بعتك بالف درهم فقال المشتري هو حر قال
 ابو خليفة ربح في رواية هو حر ويصير قابضا قال محمد ربح لا يعتق فلا يصير قابضا . رجل عليه
 دين الف درهم لرجل فقال المديون اصاح الدين اعطيك بدينك دنانير فسادمه بالدينار
 ولم يبيع وفارقه ثم جاء بالدينار فدفعها اليه يريد الذي كان ساومه عليه ثم فارقه ولم يستأ
 يها قال محمد ربح وهو جائز الساعة . وكذا الرجل اذا اراد ان يشتري شيئا فسادمه ولم يكن
 معه وعاء ياخذ فيه وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه الدرهم قال هو جائز . رجل ساومه رجلا
 بثوب فقال البائع ابيعه بمجمعة عشرة وقال المشتري لا اخذ الا بعشرة دراهم فذهب به
 ولم يقل البائع شيئا فهو بمجمعة عشرة ان كان ابيع في يد المشتري حين ساومه وان كان يريد
 البائع فاخذ منه المشتري ولم يمنعه البائع فهو بعشرة . ولو كان عند المشتري فقال المشتري
 لا اخذ الا بعشرة وقال البائع لا ابيعه الا بمجمعة عشرة فردّه على المشتري ثم تناوله من يد البائ
 فذهب البائع اليه لم يقل شيئا وذهب المشتري فهو بعشرة . ولو اخذ ثوبا من رجل
 فقال البائع هو بعشرين قال المشتري لا اريد له على عشرة فاخذ وذهب به وضاع عنده قال
 ابو يوسف ربح هو بعشرين ولو اخذ ثوبا على المساومة فذهب البائع وهو يساوم والبائع
 يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرده عليه المشتري وان ساومه فقال
 المشتري حتى انظر اليه فذهب وضاع منه فليس على المشتري شيء لانه انما اخذ للنظر
 وان اخذه على غير النظر ثم قال حتى انظر اليه لا يخرج من الضمان وهو على ما اخذ عليه ^{اول}
 مرة . وان قال المشتري للبائع هاته حتى انظر اليه فذهب البائع وقال لا انقص من خمسة

عشر وقال المشتري قد اخذته عشرة فسكت البائع وذهب بالمشتري على ذلك فمضى
عشر رجل قال لصاحبه عبد بعني عبدك هذا بالف درهم او قال اتبيع عبدك هذا
بالف درهم على وجه الاستفهام فقال نعم فقال المشتري قد اخذته قال انه يوسف رج هو
بيع لازم وان اشترى ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال اليس قد بعني ثوبك هذا بالف
درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا
تاركا للبيع الفاسد فهو جائز اليوم رجل باع من رجل عبد بالف درهم وقال ان لم ^{تحتج}
بالثمن اليوم فلا بيع بيني وبينك وقيل المشتري ولم يأته بالثمن اليوم فليقه غدا فقال
المشتري قد بعني عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته فهو شراء الساعة
لان ذلك الشراء قد انقضى ولا يشبه هذا البيع الفاسد رجل كان يبيع رجلا و
يشترى منه الثياب فقال المشتري كل ثوب اخذ منك فلك فيه ربح درهم وكان يأخذ
منه الثياب والبائع يحجزه بالشراء حتى اجتمع عند المشتري عشرة اقواب او اكثر
فحاسبه واعطاه لكل ثوب الثمن وربح درهم قال ابو يوسف رج ان ارسله والثياب
عنده على حالها فالربح جائز وان لم يكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز
الربح رجل قال لرجل يبيع الخنطة بكم تباع فقال كل قفير بدرهم فقال كلني خمسة
اقفزة حول له وذهب بهما فهو بيع وعليه خمسة دراهم رجل قال لغيره هذا
الثوب لك بعشرة دراهم فقال هات حتى انظر اليه وخر اريه غيري فاخذ على هذا
فضاع قال ابو حنيفة رج لا شيء عليه وان قال هاتته فان رضيه اخذته فضاع قطيعه
الثلث ولو قال ان رضيت اشتريته فهو باطل وقال ابو يوسف رج ابيع رجلا درهم
رجلا ثوب فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري لا بل عشرة فذهب به ^{المشتري}
على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري ان استهلك

الثوب يلزمه عشرون درهما وله ان يرد ماله يستهلكه قال ابو حنيفة وابو
 يوسف رح القياس ان يكون عليه قيمته ولكن تركنا القياس بالعرف ويلزم
 عشرون. رجل قال لغيره عبي لي لك هذا بالف درهم ان اعجبك فقال
 قد اعجبني قال ابو يوسف رح يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد
 واقفني او قال ان هويت فقال هويت فهذا كله بيع وجواب رجل قال لغيره
 اعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كلم البائع انسانا في حاجة له بطل البيع
 ولو قال البائع بعد الايجاب رحمت فقال المشتري معا قبلت كان الرجوع اولى ولو اوصى
 ببيع داره من رجل فقال داري بيع منك بالف درهم ومات فقيل الموصي له بعد موته جاز كما
 ذكر ابو يوسف رح في النوادر رجل استلم ملك طعام رجل ثم اشتراه منه بثمن ونقد الثمن فوجد
 البائع في الثمن زيو فابعد الافتراق روى الحسن عن ابى حنيفة رح انه الى النصف يرد الزيو
 ويستبدل وان زاد على النصف فرده ينتقض البيع في المردود. وقد مر في السلم انه اذا رجا
 رأس المال زيو فابعد الافتراق واستبدل مكانه ان كان المردود قليلا لا ينتقض السلم في ^{المردود}
 ان كان كثيرا ينتقض وعلى هذا الرواية جعل النصف قليلا رجل قال لغيره بعك هذا بالف
 درهم فقال انا اخاف لم يبحر او قال انا اخذته جاز. رجل قال لغيره بعك هذا بالف درهم
 فقال لا اقبل بل اعطيتك خمسمائة ثم قال قد اخذته بالف درهم قال ابو يوسف رح ان
 دفعه اليه فهو رضاء والا فلا. رجل قال لغيره اشترت منك هذا بكذا فقص في ربه على
 هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل ان يتفرقا جاز وكذا لو قال اشترت منك هذا الثوب ^{قطعة}
 ثم افعل البائع قبل ان يتفرقا رجلا استمرى ثوبا فقال للبائع المثلث فيه فاقطعوا منه
 ففعل البائع المثلث. اذا اخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان النقص فملك فيه ثوبا كان عليه
 قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري الوكيل بالشراء اذا اخذ الثوب

على ثوب الشراء فأراه الموكل فلم يرص به الموكل ويرد عليه فهلك عند الوكيل قال
 الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بهما على الموكل
 إلا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء فح إذا ضمن الوكيل رجع على الموكل
 رجل قال لغيره بعتك هذا بالف درهم ثم قال لأخر بعتك نصفه بخمسائة فقبل الثاني
 قال أبو يوسف رجع صح قبول الثاني ولا يصح قبول الأول بعد رجوع البائع عن النصف
 وكذا لو قطعت يد الجارية بعد الأيجاب وأخذ البائع أرسنها أو ولدت الجارية
 أو تحمرا العنبر ثم صار خلا لا يصح قبول المشتري رجل قال لغيره بعتك عبدي هذا بألف
 درهم فسلت ثم قال قد بعتك أمته هذه بالف درهم فقال المشتري قبلت أو قال أجزت
 فهو على البيع الثاني ولو قال بعتك هذا بالف درهم وبعتك هذه بالف درهم فقال قبلت
 كان قبولا لهما جميعا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري
 يكون قبولا لهما جميعا رجل طلب من رجل ثوبا للمشتري فأعطاه البائع ثلثة أثواب فقال
 هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأحمل الثياب المنزلك فأى ثوب ترضى بعته
 منك فحمل الثياب فأحترق الثياب عند المشتري قال الشيخ الأجل أبو بكر محمد بن الفضل
 رجع إن هلك الكل جملة أو على التعاقب ولا يدرى الذي هلك أو لا والذي بعد ضمن
 المشتري ثمن كل ثوب وإن عرف الأول ثمعه ثمن ذلك الثوب والثوبان أمانة عنده وإن
 هلك الثوبان وبقي الثالث فانه برد الثالث لأنه أمانة وأما الثوبان فيلزمه نصف ثمن
 كل واحد منهما إذا كان لا يعلم أيهما هلك أو لا وإن هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه ثمن الهالك
 ويرد الثوبين وإن احترق الثوبان وبعض الثالث نكته أو ربيعة ولا يعلم أيهما احترق أو لا يرد
 ما بقى من الثالث ولا ضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد من الثوبين
 معا سادس بجلا بقديح فقال لصاحب القديح أرني قد حك هذا فدفعه إليه فنظر إليه الرجل

فوقع منه على افلاح اصحاب الزجاج فانكسر القدر والافلاح قال محمد ربح لا يضمن القدر
لانه امانة ويضمن سائر الافلاح لانه ا تلفها بغير اذنه رجل قال لقصاب زن لمن هذا
اللحم بكذا درهما ففعل ذكر في النوادر عن ابي يوسف ومحمد ربح ان ذلك لا يكون بيعا وكان
للأمر ان يمتنع عن اخذ اللحم. ولو قال زن لمن موضع كذا من هذا اللحم بكذا درهما فوزنه
من ذلك الموضع لا يكون له ان لا يأخذ. وكذا لو دفع الى قصاب درهما وقال اعطني بهذا
الدراهم وزنه وضعه في هذا الزنبريل حتى اجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكلت
الهرة قال يهلك على القصاب لان الوكالة لم تنصح لانه لم يبين موضع اللحم فان بين موضع
اللحم فقال من الذراع او من الجنب فح يكون الهلاك على المشتري وهو كما لو اشترى حنطة
ودفع غرائره الى البائع وقال كلها فيه ففعل يصير المشتري قابضا ولو كانت الحنطة بغير ^{بعينها}
بان كان سلما او ثمن السلعة قد دفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه راعى بان يكتل السلم فيه
ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضرة رب السلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
وكذا الجواب في شراء الكراباس اذا اشترى ذراعا من هذا اللث لا يجوز ان قال من هذا
الجنب جاز ولو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطع البائع كان للمشتري ان يرد
ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري
وكما ينقذ البيع بالخطاب من الحاضر ينقذ بالكتاب الى الغائب اذا كتب الرجل الى رجل
غائب وكتب فيه بعت عبي فلان منك بكذا فبلغه الكتاب وقرا وقال قبلت ثم البيع بينهما
والبيع انواع باطل وفاسد وموقوف ولازم مكروه

فصل في البيع الباطل

بيع الخمر والميتة والدم وذبيحة الجوسم والمحرم والمرتد ومتروكة التسمية عند ابيع الصبي
الذي لا يعقل والمجنون وهوام الارض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان الا السمك

ناطل وكذا لو باع ما لا متقوم بهذه الاشياء كان باطلا الا النحر والخنزير وبيع ربيع الادى
 باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد ربح انه جاز وبيع السرقيين والبرجائز ولو
 جعل النحر والخنزير ثمنًا بمال متقوم كان فاسدا ولو باع النحر والخنزير كان باطلا ^{بها}
 من مسلم او مسلم والبيع الباطل لا يفيد الملك وان اتصل به القبض حتى لو كان البيع
 عبدا فاعتقه لا ينفذ اعتاقه والفاسد عندنا يفيد الملك اذا اتصل به القبض وبيع
 شعر الادى باطل وكذا بيع شعر الخنزير وبيع الكلب المعلم عندنا جائز. وكذلك بيع
 السنور وسباع الوحش والطير جائز عندنا معلما كان لو لم يكن. وبيع الفيل جائز
 وفي القردة روايتان عن ابي حنيفة ربح وبيع جلود الميتات باطل اذا لم تكن مذبوحة
 او مذبوغة ويجوز بيع عظامها وعصبها وصوفها وظلفها وشعرها وقرنها. وبيع النخل
 باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النخل
 وبيع دود القرباطل عند ابي حنيفة ربح وكذلك بيع بذره. ولو باع شيئا فقال بعثك بغير
 ثمن او قال بعثك على ان لا ثمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان
 فاسدا وبيع العلق جائز عند محمد ربح. ولو باع ام الولد وسلمها لايملكها المشتري
 وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا. ولو باع ما لا متقوم بما يكتب او مدبر او
 ام ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا. ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكذلك بيع
 المدبر من نفسه ويضمن المكاتب والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وام الولد
 لا يضمن بالغصب والبيع الفاسد عند ابي حنيفة ربح والمشتري بالميتة والدم لا يملك
 وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن. وذكر شمس الائمة السرخسي
 انه يضمن هو الصحيح. ولو باع شيئا معينا وسماه باسم آخر بان قال بعثك هذا الثوب
 على انه هروي فاذا هو مروى لا يجوز البيع لان الهروي مع المروى جنسان مختلفان

باختلاف الصفة ثم اختلفوا انه باطل او فاسد قال بعضهم هو باطل لا يملك بالقبض
 وذكر الكرخي رح انه فاسد ولو باع فضاء على انه ياقوت فاذا هو زجاج او اشار الى مملوك
 فقال بعتك هذا الغلام فاذا هو جارية كان البيع باطلا لانها جنسان مختلفان فيكون
 هذا بيع المعلوم وكذا لو اشترى من رجل شيئا بلدين له عليه وهما يعلمان انه لا دين عليه
 كان باطلا كما لو اشترى شيئا على ان لا ثمن له وبيع الكلاء الذي نبت في ارضه بغير اقباطه باطل
 لانه ليس بمملوك وكذا بيع الماء في الخوض او في البئر وبيع آلات اللهو كالربط والطبل
 والمزمار والدف جائز في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يجوز وكذلك بيع آلات
 اللعب كالنرد والشطرنج وان اتلفها انسان فان كان الاتلاف بامر القاضى لا يضمن وان
 لم يكن يضمن فكذلك في قول ابي يوسف ومحمد رح رجل اسلم غنما لغيره او خنزيرا بعينه في
 حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الاجل ملكها ملكا فاسدا لانه اشترى الحنطة بالخنزير
 الخنزير فيملك المبيع وعليه مثلها ان هلكت في يد كذا هو الحكم في البيع الفاسد رجل
 اشترى بذرا البطيخ فظهر انه كان بذرا القثاء يرد المشتري مثله ويرجع بالثمن لان الخنفس
 مختلف فيبطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع بالثمن رجل قال لغيره بعت منك هذا العبد
 بالف درهم فقال فعلت ثم البيع بينهما ولو قال نعم اختلفوا فيه قال بعضهم يتم البيع بينهما
 ايضا وقال بعضهم لا يتم وجعلوا هذا بمنزلة ما لو قال لامرأته اختارى نفسك فقالت فعلت
 كان اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا رجل قال لغيره بعت منك هذا العبد بهذا النشاة
 الذكية فاشترى وقبض العبد فاعتقه فاذا هي ميتة بطل اعتاقه رجل قال لبايع المحط بك
 تباع هذا الوقر من المحط فقال بد درهم فقال سق الحمار اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون
 بيعا ما لم يسلم المحط وينقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانها تراضيا على التملك ^{والتملك}

باب البيع الفاسد

المفسد للبيع انواع وهذا الباب يشتمل على فصول

الفصل الاول في فساد البيع بجهالة احد البديلين وفيه اجمع بين الموجود والمعد وهو اجمع بين المال ^{وفيه المال} ورجل قال لغيري بعت منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والذواب والثياب والمشتري لا يعلم بما فيهها كان فاسدا لان المبيع مجهول. ولو جاز هذا لجاز اذا باع ما في هذه المدينة او ما في هذه القرية. ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا. ولو قال بعت منك جميع مالي في هذا البيت. بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثرة. واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجوالت. رجل قال بعت منك نصيب من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار. وان لم يعلم به البائع لكن يشترط قصد يق البائع فيما يقول. وان لم يعلم المشتري نصيبه لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم علم البائع بذلك او لم يعلم. رجل اشترى موزونا في وعاء على ان يزن الظرف ويحيط حصه وزن الظرف من الثمن جاز. ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفتها جيرانها. رجل باع رقبة الطريق على ان يكون للبائع فيها حق المرور جاز. وكذا لو باع صاحب الدار السفلى على ان يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا ذكره ^{شمس} الأئمة السرخسي رحمه في القسمة. ولو باع نخلة في ارض صحراء له بطريقها من الارض ولم يبين واضح الطريق قال ابو يوسف رحمه يجوز وله ان يذهب الى النخلة من اي ناحية شاء. رجل باع الجدة اختلف المشايخ فيه الاصح انه يجوز سلم او لا ثم باع او باع ثم سلم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر رحمه. والاحوط انه يسلم ولا ثم يبيع فان باع وسلم في يومه او قبل ثلاثة ايام جاز وان سلم بعد الايام الثلاثة لا يجوز لانها تدوب في كل ساعة الا ان النقصان اليسير غير معتبر الكثير معتبر وقبل الايام الثلاثة يقل النقصان وبعد الايام الثلاثة يكثر ويكون له قسط من الثمن ولا قسط للقليل من الثمن. وقيل ذلك يختلف في الصيف والشتاء والغلاء والرخس ^{خص}

فينظر الى ما عليه الناس ان عد الناس كثيرا كان كثيرا ذكر الحمد واذا راد به الحمد لموضع الحمد
 لان موضع
 الحمد بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال. ولو باع الحمد او القصب او
 الخطب
 او قارا او احمالا او خرصا لا يجوز ولو حمل الحمد او الخطب على الدابة ثم باع الوقر جاز باع من
 آخر كرا من الخنطة ان لم يكن الخنطة في ملكه بطل البيع. وان كان في ملكه اقل مما سمح بطل
 البيع في المعلوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه الخنطة في موضعين او من نوعين مختلفين
 لا يجوز البيع وان كان من نوع واحد في موضع واحد الا انه لم يصف البيع الى تلك الخنطة
 لكن قال بعت منك كرا من الخنطة جاز البيع واذا علم المشتري بمكانها كان له الخيار ان شاء
 اخذها من ذلك المكان بذلك الثمن وان شاء ترك. ولو قال بعتك عبدا او جارية ذكر
 في المتن في موضع رجل قال لغيره عندي جارية بيضاء فبعتهما منك بكذا فقال المشتري
 قبلت لم يكن ذلك بيعا الا ان يبين الموضع او غيره فيقول ابيعك جارية في هذا البيت
 او يقول جارية اشتريتها من فلان فخ يتم البيع. وذكر في موضع اذا قال بعتك جارية جاز
 اذا لم يكن عندك الاجارية وان كان عندك جارتان فسد البيع. وذكر شمس الائمة
 الشريفة رح اذا اضاف الجارية الى نفسه فقال بعتك جارية جاز البيع. وان لم يصف
 الى نفسه لا يجوز رجل قال لغيره بعتك مائة ذراع من داري او ارضي ولم يبين ذرها
 وموضعها لا يجوز في قول ابي حنيفة وزفر رح. وقال ابو يوسف ومحمد رح يجوز
 يصبر المشتري شريكا للبائع بمائة ذراع من الدار رجل اشار الى بيض وقال بعتك من هذا
 البيض عشرة بكذا روى ابي يوسف عن ابي حنيفة رح انه لا يجوز في القياس مثل الرمان
 واشباهه وجاز في الاستحسان وهو مثل الطعام ونحوه. رجل اشترى من السقاء
 كذا كذا قربة من ماء الفرات قال ابو يوسف رح انه ان كانت القربة بعينها لجانا كان
 التعامل وكذا الراوية والحجرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف

قد رها وهو قول أبي حنيفة نج. ولو قال بعثك هذا الطعام كل كرمائة درهم كان
 البيع على كرواحد فان كان الطعام كثيرا وكال البائع كله وعلم المشتري بذلك فله
 الخيار ان شاء اخذ كله. ولو قال بعثك هذا الجراب او هذا الرزمة كل ثوب^{بمئتين}
 درهما فالبيع فاسد فان عدها البائع وعلم المشتري بعد دها في المجلس فقال رضيت
 بذلك جاز البيع ولم يكن للبائع ان يمنعه ولو اشترى مائة جوز من جوز كثير فلما عدها
 البائع له قال لا ارضع ليس له ذلك. ولو اشترى من قصاب لحما بدرهم فقطع القصاب
 اللحم ووزنه وهو ساكت ثم قال لا ارضع فله ذلك حتى يقول بعد الوزن قد رضيت
 بخلاف الجوز لان الجوز شي واحد فلما يتفاوت رجل باع ثوبا برقمه ثم ان البائع
 باعه من آخر قبل ان يبين الثمن جاز بيعه من الثاني ولو ان البائع اخبر الاول بالثمن
 فلم يخرج حتى باعه البائع من آخر لم يجز بيعه من الثاني لان البائع لما بين الثمن توقف البيع
 على اجازة المشتري الاول الا ترى ان المشتري لو استهلكه بعد العلم بالثمن كان عليه^{الثمن}
 ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته. رجل قال لمد يونه الذي عليه عشرة
 دراهم بعته هذا الثوب الاخر بما بقى من العشرة فقال نعم قد بعته فهو جائز وان قال بعته
 هذا بعض العشرة وبعته هذا الاخر ببعض العشرة فقال نعم قد بعته كان فاسدا لان بقى
 من العشرة شيء مجهول بخلاف الاول فان ثمة لم يبق من العشرة شيء رجل عند حنطة او وكيل
 اخر او موزون ظن انها اربعة آلاف من ضاعها من اربعة نفر لكل واحد منهم الف من ثمن
 معلوم ثم وجد ناقصا قال بعضهم لهم الخيار ان شاءوا اخذوا من الموجود بحصته من الثمن
 وان شاءوا تركوا والصحيح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم جملة فلكل^{ال}
 وان باع منهم على الناقب فالنقصان على الاخر دون الاولين وهو بالخيار ان شاء اخذها
 وان شاء ترك رجل باع حنطة مجموعة في بيت او محفورة في ارض والمشتري لا يعلم مبلغها

ولا منتهى الحفورة قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك
وان كان يعلم منتهى الحفورة الا انه لا يعلم مبلغ الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا ان يخرج تحتها
دكان او مثل ذلك رجل اشترى عشرة اقفة فاستحق بعضها قبل القبض خيرا المشتري لفرق
الصفقة وان استحق بعد القبض لا يخير وكذا اذا اشترى مكبلا وموز وناعلى انه كره فوجد
ناقضا جاز البيع في الباقى وهل يخير المشتري ان لم يكن قبض المبيع او كان قبض البعض يخير ان شاء
اخذ وان شاء ترك وان كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق رجل اشترى امة
بعد وتقابضا فهلك احد البدلين ثم زاد احدهما في البيع شيئا معلوما صحت الزيادة لانهما
لوقتا فلا العقد بعد هلاك احد البدلين صحت الاقالة فكذا الزيادة ولو اشترى عبد من راء
المشتري في ثمن احد هما ولم يسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة والمشتري ان يجعل
الزيادة مع ايها شاء وكذا لو زاد البائع ثوبا او ما شبه ذلك صحت الزيادة وله ان يجعل الزيادة
مع ايها شاء رجل جاء الخباز او قصاب فقال اعطني بدرهم خبزا اذ قال اعطني بدرهم لحماء
سعر اللحم والخبز مشهور في البلد ومتفق عليه فاعطاه الخباز اقل من ذلك قال الفقيه ان يكره
البلخي رج شراؤه على ما هو اصطلاح الناس وسعر البلد ويرجع المشتري بحصة النقصان من
الدرهم وان كان المشتري غريبا فالشراء على ما سلم عليه ولا يرجع بشيء وهذا في اللحم فاما في الخبز
فالشراء على ما هو سعر البلد لان سعر الخبز في البلد قلما يختلف رجل ان قصا باكل يوم بدرهم
وكان القصاب يقطع اللحم ويزنه بسنجة والمشتري ينظر اليه ويطن انه من كاهو وسعر البلد
فوزنه يوما فاذا هو ثلثون استارا قالوا يبيعها يكون على من واحد من سعر البلد فاذا انتقص
عن ذلك له ان يرجع بحصة النقصان من الثمن لا من اللحم لا يبيع اللحم لا يبيع قبل اعطاء اللحم رجل
قال لا خربت منك من هذه الحنطة قد رمايملأ هذا القفزة وهذا الطست جاز رجل له
زرع قد استحصد فباع حنطتها جاز لانه باع موجودا بقدره على تسليمه ولو باع تنديا

لا يجوز لان التبن لا يكون الا بعد الدوس والتذرية فكان هذا بيع المعدوم ولو باع
ساق الحنطة دون الحنطة جاز ولو اشترى حنطة في سنبلها وشرط التذرية والدوس
على البائع جاز لانه باع الحنطة فكانت التذرية عليه رجل اشترى بالعدل شيئا فكسد
قبل القبض ففسد البيع في قول ابي حنيفة ربح وكذا اذا اشترى بالخلوس فكسدت
يعني لا تروج رواج الاثمان وان غلا او رخص لا يفسد البيع ولا خيار لاحدهما وان
استقرض عدليا او فلو سا فكسد عند ابي حنيفة ربح عليه مثناها كاسدة ولا يضمن
قيمتها وقال ابو يوسف ربح عليه قيمتها من الذهب والفضة يوم قبضها.
وقال محمد ربح عليه قيمتها من الذهب والفضة في آخر يوم كانت رابحة فكسد
رجل قال لغيرك في يدى ارض خربة لا تساوي شيئا فبعها منى بسنة دراهم فقال بعت
والبائع لا يعرفها جاز وان كانت قيمتها اكثر من ذلك رجل اشترى حنطة فطحنها
البائع قبل التسليم يفسخ البيع ولو باعها البائع من غير فطحنها الثانية لا يفسخ
البيع ويخير المشتري الاول ان شاء فسخ البيع الاول وان شاء ضمن المشتري مثلها
رجل اشترى شيئا بقيمته او بحكمه او بما يريد او بما يرضى لا يجوز وكذا الوبا^دع بالف^د
الدينار او بمائة دينار او درهم او باع بثوب او كرخصة او باع برأس ماله او بما اشتره
فلان او بمثل ما اشترى فلان او بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا ان يكون شيئا لا يتفاوت
ثمته كالخبر واللحم فان علم المشتري بالثمن في المجلس عاد جائزا ويخير المشتري ان شاء اخذ و
ان شاء ترك ولو اشترى غنما او عدل زطى واستثنى شاة او ثوبا بغيره لا يجوز ولو استثنى
واحد بعينه جاز ولو اشترى عشرة اجرة من مائة جريب من هذه الارض او عشرة اذرع من ماء
من هذه الدار لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح ولو نظر الى ابل او بقرا وغنم او رقيق او ثياب وقال اخذ
كل من هذا بل درهم ولم يسم جماعتها ففسد البيع في الكل عند ابي حنيفة ربح وكذا لو اشترى دارا

او ارضا او ثوبا لكل ذراع بذلك ولم يبين جملة الذراع فسد البيع في الكل في قول
 ابي حنيفة ربح وعند صاحبيه يجوز في الكل وان كان عدل في مكيل او موزون او عددي
 متقلب عند ابي حنيفة ربح يجوز في الواحد وان علم الجملة في المجاس جاز في الجملة و
 يخير المشتري وعلى قول صاحبيه يجوز البيع في الكل ولو اشترى غنما او بقرا او ثيابا
 كل اثنين منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكيل والموزون والعددي
 المتقارب وان اشترى عدل لظط على ان فيه خمسين ثوبا بالف درهم فوجدها احد
 وخمسين او تسعا واربعين فسد البيع ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة و
 يجوز في النقصان وقيل على قول ابي حنيفة ربح لا يجوز في النقصان ايضا ولو اشترى
 صبرة على انها كذا فقير فوجدها اكثر رد الزيادة سمى لكل قفة ثمتا ولم يسم ولو ^{حدها}
 انقص اخذ الموجود بثمن الموجود ويسقط عنه ثمن النقصان ولو اشترى ثوبا على انه
 كذا ذراعا ولم يسم لكل ذراع ثمتا فوجد اطول اخذ الثوب ولا خيار له وان وجد ^{انقص}
 اخذه بكل الثمن ان شاء وان شاء ترك بان باع على انه عشرة اذرع كل ذراع
 بدرهم فان كانت الزيادة نصف ذراع او النقصان نصف ذراع عند ابي حنيفة ربح اذا
 وجد عشرة ونصف اخذ باحد عشر درهما وان وجد تسعة ونصف اخذ عليه عشرة ^{دراهم}
 وله الخيار وقال ابو يوسف ربح في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم
 وعشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد ربح في تسعة ونصف يلزمه تسعة
 دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ولو اشترى ذراعا من ثوب من طرف معين ^{يجوز}
 وقيل ان كان ثوبا لا ينتقص بالتقطع جاز ولو اشار الى جملة وشعر فقال ابيعك ^{ثمين}
 الصبرتين كل فقير بدرهم قال ابو حنيفة ربح يجوز البيع في فقير واحد منها وقال صاحبه
 يجوز في الصبرتين رجل اشترى عبد بن بالف درهم ولم يسم لكل واحد منهما ثمتا

فاذا كان احدهما حرا فسد البيع عندهم جميعا. وان سمي لكل واحد ثمانا فذلك في قول
 ابى حنيفة وقال صاحبه روح يجوز في القن وان كان احدهما مدبرا او مكاتبا او ارام ولد و
 اجل الثمن جاز في القن عندنا ويخير المشتري. وفي الشاتين اذا ظهرت احدهما مميصة
 او ذبيحة مجوسية او محرم او متروكة التسمية عمدا وفي دني الخلل اذا كان احدهما حرا عند
 ابى حنيفة روح هذا وما لوجع بين حرو عبد سواء. رجل قال لا يبيعك هذا الثوب من هذا ^{الطرف}
 الى هذا الطرف وهو ثلثة عشر ذراعا فاذا هو خمسة عشر فقال البائع غلطت لا يلتفت اليه
 ويكون الثوب للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الديانة لا تسليح له
 الزيادة. رجل باع جوزا او بطيخا او قثاء فوجده فاسدا لا ينتفع به ان كان
 قليلا يسترد كل الثمن وان كان كثيرا بان كان البطيخ او القثاء و قوامثلا
 يرجع بالنقصان ولا يسترد كل الثمن لان الكثير يصلح علفا للبدواب
 وله قيمة عند الناس فلا يسترد كل الثمن وكذلك الجوز اذا كان كثيرا يصلح طباقا اذا
 وجد جميع ما اشترى فاسدا فان وجد البعض فاسدا فالقياس ان يبطل بيع الفاسد ويفسد
 العقد في الباقي في قول ابى حنيفة روح وفي الاستحسان اذا كان الفاسد قليلا يجعل عفو ولا ^{يسترد}
 شيئا من الثمن قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي روح الواحد في المائة قليل يجعل عفو
 واما اليسير اذا وجد مذرة لكنه لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له ان يرد الفاسد ويمسك
 الباقي بحصته من الثمن وان كان الفاسد نصف ما اشترى جازا لبيع فيما ليس بفاسد
 بحصته من الثمن كما في الجوز وقال بعضهم يفسد العقد في الكل. وان كان الفاسد اكثر
 من النصف لا يجوز العقد اصلا عند الكل وقال عامة المشايخ روح فسد البيع في الباقي
 وان كان الفاسد واحدة من الالف لان الفاسد منها دم وليس بمال فيفسد العقد في
 الكل كما لو اشترى الف جلد فوجد واحدة منها جلد ميتة او الف شاة فوجد واحدة منها ^{ميتة}

لا يجوز البيع أصلاً. رجل جاء إلى قصاب وأراه الدراهم وقال أعطني بها لحمًا فأعطاه اللحم
فوجد الدراهم زيفًا ونهرجة فانه يرد ما ويرجع بالحياد لأن الإشارة إلى الدراهم
بمنزلة التنصيص على الدراهم والدراهم في البياعات تنصرف إلى الحياد ولو وجد المقبوض
ستوة أو رصا فسد البيع وكان عليه قيمة اللحم. رجل أراد أن يشتري جارية فجاء بصرة
فقال اشترت هذه الجارية بهذه الصرة أو قال بما في هذه الصرة ووجد البائع ما فيه بخلاف
نقد البلد فله أن يرد ما ويرجع بنقد البلد لأن مطلق الدراهم في البيع ينصرف إلى
نقد البلد. وإن وجد ما نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما إذا قال اشترت هذه
الجارية بمائة من الحامية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لأن في الصرة يعرف
مقدار ما فيه من الخارج وفي الحامية لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخيار و
يسمى هذا خيار الكمية لأخيار الرؤية لأن خيار الرؤية لا يثبت في النقود. رجل باع ألف من
من القطن ثم ادعى البائع أنه باع القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن أو قال انفتت القطن
الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع عند الخصومة ألف من من القطن يقول اضبته
بعد البيع ذكر في المتن أنه يقبل قول البائع مع ميمته أنه لم يبيع منه هذا القطن. رجل باع جارية
ثم ادعت الجارية أنها حرة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح أن باعها وسلمها
إلى المشتري وهي ساكنة ولم تقل شيئاً لا يقبل قولها إلا ببينة. وعنه رجل باع نصيبه من
البطيخة المشتركة قال أن كان القلع يضره لم يحجز البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما
لم ينقص البيع قيل له لو أن الشريك الذي لم يبيع أجاز البيع الشريك هل له أن يضره بعد الإجازة
قال له ذلك لأن في قلعه ضرر والانسان لا يحجز على تحمل الضرر. وعنه رجل باع قطناً
فأراد المشتري أن يذهب الورام ولا يعطي للورام ثمنا قال بناء الأمر في هذا على ما هو رسم
البلد في مثله فإن كان في رسمهم للقطن ورام يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك

وعنه رجل استباع قوسا فقال له البائع مد القوس فمد فانكسر قال يضمن قيمته وان
 باذن البائع. ولو قال له البائع مد القوس فانكسر فلا ضمان عليك فمد فانكسر قال
 يضمن ايضا قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح هذه اذا اتفقا على الثمن فان الرجل
 لو اخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعد ما اتفقا على
 الثمن فهلك يضمن كذلك ههنا الاب والوجيه اذا باع عقارا للمصير فرأى القاضي نقض
 البيع اصلح للصغير قال الشيخ الامام هذرح له ان ينقض ذكره في الماذون. وعن الشيخ
 الامام هذرح رجل اشترى من بعض السدنة ستر الكعبه قال لا يجوز فقيل له الوان المشتري
 نقله الى بلدة اخرى قال يتصدق به على الفقراء. وعنه رح رجل باع شيئا بيعا حارثا وخر
 الثمن الى الحصاد والدياس قال يفسد البيع في قول ابى حنيفة رح وعن محمد رح انه لا يفسد
 البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كما لو
 كفل به مال الى الحصاد والدياس وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رح هذا يشككها اذا فرض
 رجلا وشرط في القرض ان يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو افترض ثم اخر لا يصح ايضا وكان
 الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع اجله الى هذه الاوقات في البيع او بعد
 وعن الشيخ الامام هذرح الاراضى الخراجية اذا مات اربابها وعجز اهل القرية عن اداء خراجها
 فارادوا تسليمها الى السلطان قال السبيل فيها اجارتها واستيفاء الخراج من الاجرة فان
 تعذرت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان اراد ان يشتريها لنفسه فالأحوط له ان يبيعها
 من غيره ثم اشترىها من المشتري. وعنه رح اذا وقعت قطرة من الدم او البول في خل او زيت
 لا يجوز بيعه. وعنه رح رجل قال لغيري بعت منك قفيزا من الحنطة التي في هذا الخف او من
 الكدس ثم اعطاه الحنطة من موضع اخر لا يجوز لان ما سوى النقود يتعين بالتعيين. وعنه
 رجلا او قد نارا في خطبه ثم باعه قال ان صار فخا جانا لان الفحم عين الجمر الا انه يبرد فيصير

فما كان بائعا عنده ويحوز وان صار بماد الا يحوز لانه باع ما لم يكن عنده. وعنه رجل له ارض فيها قطن قد ادرك بعضه فقال لغيره بعت منك مائة من من قطن هذه الارض بكذا درهما فقال ينظر ان كان اكثرها مدركه جاز والا فلا مثلا لو كان قطن الارض الف من فباع مائة من ان كان المدرك مائة من او اكثر جاز البيع والا فلا. رجل اشترى ثوبا على انه ايضا فوجد مصبوغا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح البيع فاسد لانها لم تكن تسليمه بدون الصبغ. وكذا لو اشترى دارا على انه لا بناء فيها فاذا بناها لم يلزم ارضا على انها بيضاء لا تخل فيها فاذا فيها تخل او باع دارا على ان بناءها من اجزائها هو من اللبن كان فاسدا. ولو باع دارا على ان فيها بناء ولا بناء فيها او قال بعلوها وسفلها ولا بعلوها جاز البيع ويخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك. وكذا لو باع باجدا عمرها او بابوابها ولا جذع فيها جاز البيع ويخير المشتري فان كان فيها جذع جاز البيع ولا يخير المشتري ولو قال بعتكما بما فيها من الاجذع والابواب وليس فيها شيء جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع اشجارا على ان الكل مثمرة فوجد واحدة منها غير مثمرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح فسد البيع لان المثمرة وغير المثمرة جنسان فاذا لم يدخل غير المثمرة في العقد ^{ثمن} وان جملة فسد العقد كما لو باع مائة شاة الواحدة ولم يبين ثمن كل واحدة فسد البيع وان بين ثمن كل شجرة و ثمن كل شاة جاز البيع ويخير المشتري. رجل اشترى وزنيا في ظرفه على ان يوزن الطرف فما ظهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلو ان المشتري باع السلعة قبل ان يوزن الطرف عن ابي حنيفة رح انه لا يحوز بيع المشتري. وقال ابو يوسف رح يحوز رجل له جملة مشمش او تفاح فباع منها بعضها غير ثمرة قال الفقيه ابو حفص رح المشمش والتفاح والنحوار ربي اذا كان من شجرة واحد فهو من العددي المتقارب فاذا باع بعضها غير ثمرة رطاه غير متفاوتات حذا البيع وان كان ذلك من شجرين فباع منها بعضها غير ثمرة يحوز.

ولو اشترى عدد امن بطيخ او خيار او رمان فيه الصغير والكبير بكذا درهما والجملة
 اكثر مما باع لا يجوز فان افرد عدد او عزل ذلك من الجملة وتراضيا جاز البيع ويقع البيع
 على المعزول عند التراضي وهكذا روي عن ابي يوسف رح. رجل باع متروك التسمية عمدا
 وقضى القاضي بجواز البيع لا يجوز كما لو قضى بجواز بيع ام الولد. رجل اشترى دهنًا ورفع
 القارورة الى الدهان قال للدهان ابعث القارورة الى منزلي على يد غلامك فانكسرت القارورة في الطريق
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يهلك الدهن من مال البائع. وان قال
 الدهان ابعث القارورة على يد غلامي والمسئلة بحالها يهلك على المشتري. رجل باع
 جارية الغير بغير اذن المولى وزوجها رجل اخر بغير اذن المولى واعتقها فصولي فاخبر المولى
 وقال اجزت جميع ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح نفذ العتق ويبطل ما
 سواه. رجل اشترى منا من الفانيذ فوجد المشتري واحدا اسود ورده على البقال فاعطاه فانيذا
 اخر بغير وزن جاز. وكذا لو وجد اخرى فردها واعطاه مكانها بغير وزن وان ردها ثلثا
 فاعطاه البقال ثلثا بغير وزن لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فلا يجوز الا ان يوزن قال وفي
 الخبر اذا وجد واحد محترقا فرد على الخبز فاعطاه خبزا اخر لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن
 فان لمحمسة اساتير وعشرة اساتير وزنا وحجرا فلا يجوز فيه المجازفة. ارض فيها زرع فباع
 الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع
 وان باع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز الا ان يكون الزرع بينه وبين الاكار فيبيع
 الاكار نصيبه من صاحب الارض جاز. وان باع صاحب الارض نصيبه من الاكار لا يجوز
 هذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض فان كان من قبل الاكار ينبغي ان يجوز ولو
 باع نصف الارض مع نصف الزرع جاز. رجلان بينهما دار فباع احدهما نصفها شأ^ن
 من بيت معين من تلك الدار ذكر في المنتقى انه لا يجوز في قول ابي حنيفة رح

شريكه يتضرر بذلك عند القسمة. وكذا لو باع بيتا معيناً من تلك الدار لا يجوز
 رجلان بينهما عشرة اغانام او عشرة اثواب هروية فباع احدهما نصف ثوب معين
 من الجملة ذكر في المنتقى انه يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما ارض ومحل
 فباع احدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كما لو كانت الدارين رجلين فباع احدهما
 قطعة بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منهما وكذا لو كانت الدار
 لرجل فباع نصف بنائها من غير ارض من رجل لا يجوز. ولو باع من الشاة المسلوخة
 اثنان او الارجل اختلف المشايخ فيه قال ابو القاسم الصفار رح لا يجوز لانها مختلفان
 في القطع وقال محمد بن سلام رح يجوز والصحيح هو الاول. بيع ورق الفرساد قال الشيخ ^{الامام}
 ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يجوز مادام في الزيادة ويجوز بعد التناهي. ولو اشترى رطبة من
 البقول او قثاء على الساق قال الشيخ الامام هذا لا يجوز لانه ينوم من اسفله ساعة فساعة
 كالصوف والوبر والشعر فيحتمل البيع بغير المبيع فلا يجوز واختلف المتأخرون في قوائم الخلاف ^{العيس}
 قال بعضهم لا يجوز لانه يزداد ساعة فساعة. وقال بعضهم يجوز لان موضع القطع معلوم
 عرفاً والقوائم ينوم من اعلاه لا من اسفله. رجل باع الجنين فولدت قبل الافتراق وسلمه
 الى المشتري قال الشيخ الامام المعروف بمخاها زاده رح لا يجوز. وكذا اذا باع الابن وسلمه
 قبل الافتراق رجل اشترى عشرة اقفره خطه بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض
 بخير المشتري لتفرق الصفقة قبل التمام. مريض باع عيناً من اعيان ماله من وارث
 بمثل القيمة لا يجوز عند ابي حنيفة رح وكذا لو باع الصحيح من مورثه الصحيح
 رجل اشترى داراً مع بنائها بالفدرهم فاستحق البناء قبل القبض قالوا بخير المشتري ان شاء
 اخذ الارض بحصةها من الثمن وان شاء ترك. وان استحق بعد القبض كان للميت اخذ الارض
 بحصةها من الارض ولا خيار له. وكذا اذا اشترى ارضاً مع اشجارها فاستحق الاشجار

قبل القبض خير المشتري على الوجه الذي ذكرنا. وإن استحو بعد القبض بأخذها
 بحصة من الثمن فليس له أن يردّها وإن احترق الأشجار أو قلعها طالم قبل القبض
 المشتري أن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء ترك وليس له أن يأخذ بحصة من الثمن
 وبعد القبض يكون الهلاك على المشتري. رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها ختلف المسألة
 في جواز هذا البيع. والصحيح هو الجواز وإن اشترى بشرط القطع جاز قيل هذا إذا بين موضع
 القطع فإن لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وإن لم يبين وإذا جاز كان له أن يقلعها
 من الأصل عند البعض وعند بعضهم يقطعها من وجه الأرض ولا يقلع. وإن اشترى بها
 مطلقاً فهي بمنزلة ما لو اشترى بها بشرط القطع كان له أن يقلعها بأصلها. وهل يدخل في
 البيع ما تحت الشجرة من الأرض فيه روايتان والصحيح أنه يدخل كما لو أقر إنسان بشجرة
 يدخل في الأقرار ما تحتها من الأرض وكذلك في القسمة. وإذا دخل ما تحتها من الأرض
 في البيع يدخل مقدار غلط الشجرة وقت البيع ووقت الأقرار ووقت القسمة حتى لو زاد
 غلطها بعد ذلك كان لصاحب الأرض أن يأمره بنحت الزيادة. ولا يدخل من الأرض
 ما ينشأ إلى العروق والأغصان. وإن اشترى شجرة للترك لأجل التمرجار وهل
 يدخل في البيع ما تحت الشجر من الأرض فهو على الروايتين على قول أبي يوسف رحمه الله لا يدخل
 وقال محمد رحمه الله يدخل بعرضها الذي يستقر عليه الشجرة لا بمقدار طول العروق. وإن
 اشترى أرضاً دخل في البيع الأشجار المثمرة بغير ذكر واختلفوا في غير المثمرة والصحيح أنها
 تدخل صغيراً كان أو كبيراً. وأما قوائم الخلاف هل يدخل في البيع تبعاً لأصولها اختلفوا فيه
 قال بعضهم يدخل تبعاً لأصولها والصحيح أنها لا تدخل لأنها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع
 الأرض ما على الأشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في شجرة القطن والصحيح
 أنه لا يدخل. وأما الكراس وما كان مثله فما كان على ظاهر الأرض لا يدخل في بيع الأرض

واما ما كان مغيبا من الارض من اصوله اختلفوا فيه والصحيح انه يدخل. واما قوائم
الباء فبحان قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح تدخل في بيع الارض. وقال
الشيخ الامام الحروف بجواهر زاده يجب ان يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم
القطن رجل باع ارضا فيها زرع بيته وبين الاكارف باعها بنصيبه من الزرع ذكر في المنتقى
ان المشتري ان طلب تسليم للبيع يفسد البيع وان قال انا اسكت حتى استحصل
الزرع فهو جائز ولا يتصدق المشتري بشئ من الزرع لانه زاد في ارضه. وكذا لو باع دارا
اجرها من غيره فقال المشتري انا اسكت حتى يتم الاجارة فهو جائز. وان طلب التسليم
في الحال فسد العقد. رجل باع ارضا قد اجرها من غيره قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
رح روي في بعض الروايات عن ابي يوسف رح ان المشتري اذا كان عالما بذلك جاز البيع
ولا خيار له وهكذا قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي وجعل هذا بمنزلة العيب
والجارية التي باعها مولاها وهي في نكاح الغير فعلم المشتري بذلك جاز البيع ولا خيار له و
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح هذا خلاف ظاهر الرواية وهكذا قال القاضي
الامام ابو علي الشافعي رح اختلف الروايات في بيع المرهون والمستاجر رجل دفع ارضه
مزارعة ثم باع الارض بزرعه والزرع بقول ذكر في المنتقى ان المزارع ان اجاز فهو جائز وان
اجاز المزارع على ان يكون نصيبه في الارض على المزارعة فهو فاسد. وأشار في الاصل
الى انه اذا باع الارض مع نصف الزرع لا يجوز رجل باع ارضا فاستحق منها طائفة فمعلو^{مة}
طريق العامة او المقبرة لا يفسد البيع في الباقية لان الوقف والطريق مال متقوم فلا^{يفسد}
البيع فيما ضم اليه كما لو جمع بين قن ومدبر وباعهما صفقة واحدة جاز البيع في القن وان
ظهر ان بعض الارض كان مسجدا ذكر في المنتقى ان المسجد ان كان مسجدا جماعته فسد
البيع في الباقية وان كان مسجدا خاص لا يفسد قال ومسجد الجماعة مسجدا جماعات

المسلمين. وكذا لو كان المسجد في دار لو أغلق باب الدار يكون للمسجد أهل في الدار
يصلون فيها جماعة ولا يمنعون الناس عن الدخول والصلوة معهم فهو مسجد جماعة ^{يكون} ولا
محلا للبيع خرابا كان أو عامرا ولو كان لو أغلق باب الدار لا يبقى للمسجد أهل في الدار
فليس لهذا حكم المسجد ضنعوا الناس عن الدخول ولم يمنعوا ولد الوباغ فربيه فيها
مسجد قديم ولم يستثن المسجد فهو فاسد. وفي القتاوي رجل باع كرماء فيه
مسجد قديم ولم يستثن المسجد قالوا إن كان المسجد عامرا فسد البيع وإن كان
خرابا لا يفسد لأن العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب ما حوله واستثنى الناس
عن الصلوة فيه قال بعضهم يبقى مسجد. وقال بعضهم يعود إلى ملك البائع أو إلى ملك
وارثه ولا يبقى مسجد. وكان هذا المسجد بمنزلة المدبر. وعن غيره هم باع فريه ولم يستثن
المقبرة والمسجد فسد البيع من غير تفصيل رجل باع أرضا فآثر المشتري بعد ذلك
أنها مسجد ومقبرة أو آثرها طريق لعامة المسلمين فأنفذ القاضي عليه إقراره ^{محضر}
من خاصه فيه للعامة وسلم إلى الذي خاصه ثم أراد المشتري أن يرجع بالثمن على ^{بائعه}
فأقام بيينة على ذلك ولم يحضر الذي خاصه فيه للعامة ذكر في المنتقى أن فيه قياسا و
استحسانا في القياس يقبل البيينة كما لو اشترى عبد ثم آثر أنه فأنفذ القاضي عليه إقراره
ثم خاصه البائع وأقام البيينة أنه حر الأصل والصيد يحد الحرية فأنه يقبل بيينة المشتري
ويرجع بالثمن على بائعه فكذلك هذا في الاستحسان فرق بين هذا وبين الأرض قال
في الأرض إذا آثر المشتري أنها مقبرة أو طريق أو مسجد وأنفذ القاضي إقراره ثم أقام البيينة
على ذلك محضر من البائع يرجع عليه بالثمن لا يقبل بيئته إلا بمحضر من خاصه فيه للعامة
فيكون البيينة بيينة من خاصه فيه للعامة. رجل باع دارا وأرضاً ثم ادعى أنه باع ما هو
وقف اختلف المشايخ في ذلك قال بعضهم لا يسمع دعواه كماله باع شيئا ثم ادعى أنه غير

وباعه بغير امر صاحبه فانه لا يسمع دعواه وما ذكر في المنتقى اذا اقران ما اشتراه
مقبرة او مسجد او طريق للمسلمين وانفذ القاضي اقراره عليه ثم اقام البيعة على
ذلك ليرجع بالثمن على بائعه قال لا يقبل الا محضر من خاصمه فيه للعامة اشارة
الى هذا القول. رجل قال اغير بعثك هذا البيت وما اعلق عليه با به لم يكن المشتري
شيئ من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت. وكذا لو قال بعثك
هذا بما فيه من شيء فلهذا والاول سواء وان قال بعثك هذا البيت على ما فيه من
المتاع فهو جائز. ما دخل فيه ما في البيت من المتاع. رجل اشترى دجاجة بيضة ولم
يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشتراها بيضة بغير قبضها
فانه يقسم البيضة التي هي ثمن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فاما
الدجاجة من الثمن ياخذ الدجاجة محضها وما اصاب البيض ياخذ حصه
ما يصيب البيض يعني يسلم له ذلك ويصدق بقيمة البيض وان كان اشترى الدجاجة
بيضة بعينها والمسئلة بحالها يسلم له كل ذلك. وكذا لو اشترى نخلا من رطب
بغير عينه ولم يقبض النخل حتى حمل رطباً فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب ^{الحا}
يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة. وان كان اشترى
النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشيء. اذا كانت الشجرتين اثنتين فباع احدهما
نصيبه من اجنبيه لا يجوز. وان باع من الشريك جاز ولو كان بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه
من احد شريكي لا يجوز. وان باع منهما جاز ولا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا
ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضاء وانه لا يصلح قاضياً في حق نفسه ولهذا ^{البيعة} لا يزوج
من نفسه لا يجوز. ولو كان القاضي اشترى مال اليتيم من اوصيه او من مال اليتيم ^{قبل}
الوصي جاز وان كان الوصي وصياً من جهة القاضي ولا يجوز ان يبيع القاضي مال اليتيم

ويقيق وعلى المبرسم والمعنى عليه ألا إذا كان العاقد وكليهما فاقته لأن هذا العوارض بمنزلة
 النوم في حق الحكم رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز ولو كانت الخطة في
 سبيلها نباءها جاز ولا يصح بيع النواة في التمر ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره
 الفقيه أبو الليث رحمه الله واشترى البذر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وإن رصيصا
 البطيخ بأن يقطع البطيخ ولو ذبح شاة فباع كرسها قبل السليح جاز وكان على البائع أن
 وتسليمه إلى المشتري والمشتري خيار الرؤية دجاجة ابتعت لؤلؤة فباعها معه لؤلؤة
 التي ابتعت فسد البيع وإن كان المشتري رأى اللؤلؤة حين ابتعت ولو كانت الدجاجة
 ميتة فباع اللؤلؤة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري إن كان رآها إلا إذا تغيرت ^{بكن} وإن لم
 المشتري رأى اللؤلؤة فله الخيار إذا رآها ولو اشترى لؤلؤة في صدق قال أبو يوسف رحمه الله حوز البيع
 وله الخيار إذا رأى وقال محمد رحمه الله لا يجوز وعليه الفتوى ولو اشترى بمكة فوجد في بطنها
 لؤلؤة إن كانت اللؤلؤة في الصدق وكانت للمشتري لأن الصدق يكون على المشتري
 كل ما كان غداء للحيوان يكون للمشتري وإن لم يكن اللؤلؤة في الصدق فانهما تكونان سائعا ويلحق
 في بدء منزلة اللقطة ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع ومرد عليه
 رجل باع دارا على أن للبائع فيها طريقا من هذا الموضع إلى باب الدار يكون فاسدا وكذا لو شرط
 الطريق لأجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا ولو قال أبيعك هذه الدار لا طريقا
 منها من هذا الموضع إلى باب الدار وضعف الطول والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو
 لغيره لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابلة الغير المستثنى فلا يفسد
 البيع أما في الأول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فذا شرط منها طريقا لنفسه أو لأجنبي سقط
 حصه الطريق من الثمن وأنه محمول فيصير الباقي مجهولا ألا ترى أنه لو قال لغيري بعثتك عبدا
 هذا بألف درهم على أن لي رבעه كان للمشتري ثلثة أرباع العبد ثلثة أرباع الثمن ولو قال

بعثك هذا العبد بالف درهم الأربعة كان للمشتري ثلثة ارباع العبد بجميع الثمن وكذا
 لو قال ابيعك داري هذه بعشرة آلاف درهم على ان هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا
 هذا البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت. ولو قال ابيعك هذه الجارية بمائة
 دينار على ان لعشرها كان للمشتري تسعة اعشارها بتسعة اعشار الثمن ولو قال الا
 عشرها كان للمشتري تسعة اعشارها بجميع الثمن ولو قال بعثك داري هذه الخارجة على
 ان تجعل لي طريقا الى داري هذه الداخلة لا يجوز. ولو قال بعثك داري هذه الخارجة الا
 طريقا الى داري هذه الداخلة جاز وطريقه مقدار عرض باب الدار الخارجة. ولو قال بعث
 منك هذه الدار الابناء ها لا يدخل البناء في البيع لا يرجع عن الايجاب قبل قبول المشتري
 فصيح رجوعه. ولو باع ارضا له هذه الشجرة بعينها بقرابها جاز البيع وليس يشرى
 ان يمنع البائع عن تدلي اغصان الشجرة في ملكه لان المستثنى مقدار غلط الشجرة
 دون الزيادة. ان شترى امة وفي بطنها ولد اخير البائع بالوصية فجاز صاحب
 الولد بيع الجارية فجاز ولا يكون لصاحب الجنين شيء من الثمن وان لم يكن صاحب
 الجنين بيع الجارية لا يجوز بيعه لان الولد مادام محتيا يكون مبرلة اجزاء الجارية
 فيصير كانه باع الجارية واستثنى منها اجزا معينة. ولو اجاز صاحب الولد بيع الجارية
 بعد ما ولدت الجارية ان ولدت عند المشتري لا يكون للولد قسط من الثمن
 لانه ولد المبيع بعد القبض وان ولدت عند البائع اخذ الولد قسطا من الثمن. رجل ان
 اشترى اسبغا محلا وتواضعا على ان يكون لاحدهما حلية وللآخر فضله كان السيف المحل
 بينهما وان خاتم مع الفص كذلك. ولو اشترى ادا را على ان لاحدهما الارض وللآخر البناء جاز
 كذلك. ولو اشترى بغير او تواضعا على ان لاحدهما راسه وجلده وقوائمه وللآخر بدنه
 تواضعا في ذلك ولم يذكر للبائع شيئا فالكل لصاحب البدن لان البدن اصل وغيره منزلة

البيع ولو تواضعا على ان لاحدهما راسه وجلده وقوائمه والاخر كحمة فهو بينهما نصفان
لان كل واحد من ذلك لا يحتمل الافراد بالبيع واحدهما ليس باصل فكان الكل بينهما اذا
باع الرجل شيئا وامتنع من الاشهاد على البيع اختلف لمشايخ راج فيه. قال محمد بن سلمة
له ذلك ولا يجبر على الاشهاد. قال محمد بن الازهر يشهد اثنين ثم الشاهد ان يشهد ان
على مشهادتهما. وان رفع الامر الى القاضي ورأى ان يامره بالاشهاد له ذلك ولو امتنع البائع
عن كتابة الصك لا يجبر عليه. وان كتب لمشتري صكا وجاء بالعدد الى البائع وكلفه ان يقر
بالبيع ليس للبائع ان يمتنع فان الى ان يقر حضره مجلس القضاء فان اقر بالبيع عند
القاضي كتب القاضي له سجلا ويشهد عليه. رجل اصاب دسما كاتم القاه في خفية
وباعها ان امكن اخذها من غير صيد جاز البيع والا فلا وان باع طيرا له يطير في الهواء
ان كان ذاجنا يعود الى بيته ويقدر على اخذه من غير تكلف جاز بيعه والا فلا باع
المغصوب من غير الغاصب ان كان الغاصب جاحدا يدعى انه له ولم يكن للمغصوب
منه بينة لا يجوز بيعه وان كان له بينة جاز بيعه ولا يجوز بيع الابق الا اذا باعه
من في يده واختلف الروايات في بيع المرهون والمستاجر والصحيح انه موقوف ^{ليس}
للبائع ان يفسخ. رجل باع ذراعا من تراب هذه الارض ليحفرها المشتري جاز هي
مسائل بيع الكردار رجل امر رجلا ليحمل ترابا من منزله ويرميه فحمله المامور وباعه
جاز البيع للأمر ويكون الثمن للأمر لانه لما رضى برميته كان ارضه ببيعته وكذلك كشور الرمان
والبطيخ جبل فيه كبريت او ملح فحمل رجل من ذلك شيئا ارجل شيئا من احجاره وباع ان كان
الجبل مباحا جاز بيعه وكذلك الفستق والحطب لانه ملكه بالاحراز فيملك ببيعته. رجل
اشترى تراب الصواغين بعرض ان وجد في التراب ذهبا او فضة جاز بيعه لانه باع ما لا
ميقوما وان لم يجد فيه شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود ^{فيه}

من الذهب والفضة. وقال أبو يوسف رح لا ينبغي للصايغ أن يأكل ثمن التراب الذي ^{بأ}
لأن ما فيه مال الياس إلا أن يكون الصائع قد زاد للناس في متاعهم بقدر ما سقط ^{منه}
في التراب وكذا الدهان إذا باع الدهن وبقي منه الدهن شيء في الأوعية. باع طينا يأكله
الناس إن كان ينتفع به في غير الأكل جازيعة وإن كان لا ينتفع به سوى الأكل يكره عند ^{العض}
ولا يجوز بيع لحم ما لا يؤكل لحمه ولا بيع جلد إن كانت ميتة وإن كانت مذبوحة فباع لحمه
أو جلده جاز لأنه يطهر بالكوفة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد ويجوز الصلوة معه هو
المختار وبإباح الانتفاع به بأن يؤكل سنورا وما أشبه ذلك إلا التخزين فإنه لا يجوز بيع لحمه
ولا بيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وأن كان مذبوحا. وفي بعض الروايات أنه لا يجوز بيع لحم
السباع والكلب وذلك محمول على أنه إذا لم يكن مذبوحا وذلك قول بعض المشايخ
ولأبأس ببيع عظم الفيل وعظم كل شيء الأعظم الأديمي والتخزين فإنه لا يجوز بيعه رجل
اشتري من رجل دجاجة تسادى عشر بيضات بخمس بيضات بعينها فلم يقبض الدجاجة حتى
باضت عند البائع خمس بيضات فإن المشتري يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة مع البيضات
الحادثة ولا يتصدق بشيء لأنه لو اشتري دجاجة وخمس بيضات بعينها جاز البيع كما لو
باع بيضة ببيضتين. وإن كان المشتري اشتري الدجاجة بخمس بيضات بغير عينها فإن
المشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا وإن كان البائع استهلك البيضات الحادثة فإن ^{المشتري}
يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضات لأنه لما باضت خمس بيضات واستهلك البائع
البيضات الحادثة وصارت البيضات مقصودة بالاستهلاك فإذا كانت قيمة الدجاجة
عشر بيضات يقسم الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة أثلاثا فيكون ثلثا الثمن
وذلك ثلث بيضات وثلاث بيضات ثمن الدجاجة والباقى ثمن البيضات ^{البيضا} فيسقط ^{البيضا}
من الثمن ولا فرق في هذا بين ما إذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها وبغير عينها

رجل اشترى طعاما بآناء لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمكائلة ولا بمجازفة
ولا يجوز بيع مسيل الماء وهبته ولا بيع الطريق بدون الارض وكذلك بيع الشرب. و
قال مشايخ بلخ رح بيع الشرب جائز. ولا يجوز بيع الدهن في السمسمة ولا بيع العصير في ^{الغيب}

فصل في الشروط المفسدة

رجل باع عبدا على ان لا يبيعه المشتري او لا يهبه او لا يتصدق به كان فاسدا وقال ابن
ابي ليلى رح جاز البيع ويفسد الشرط. وقال ابن شبرمة رح يجوز البيع والشرط ولو باع
عبدا بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا فان اشترى على هذا الشرط واعتقه ينقلب البيع
جائزا وفي قول ابي حنيفة رح عليه ثمنه ولو باع ثوبا على ان لا يزيله عن ملكه يبيع اوهبه
او نحو. جاز البيع ويبطل الشرط. ولو باع عبدا على ان يبيعه من فلان كان فاسدا. وان ^{اشترى}
جارية على ان بطأها او لا يطأها قال ابو حنيفة رح يفسد البيع فيهما. وقال محمد رح جاز البيع
وقال ابو يوسف رح ان باع بشرط الوطي جاز وان باع بشرط ترك الوطي لا يجوز وان باع عبدا
على ان يطعمه المشتري جاز وان باع على ان يطعمه خبيصا او كحما كان فاسدا. ولو باع جارية
على ان يستولدها المشتري او باع عبدا على ان يدبره كان فاسدا. وكذا لو باع شيئا على ان ^{يهرق}
له المشتري او يتصدق عليه او يبيع منه شيئا او يقرضه كان فاسدا ولو باع على ان ينرض
فلانا الاجنيح كان جائزا. ولو باع على ان يعطيه المشتري بالثمن رهنا فان كان رهنا ^{بهم}
كان فاسدا وان كان معلوما واعطاء الرهن في المجلس جاز استحسانا. ولو باع على ان يعطيه
بالثمن كفيلا فان كان الكفيل غائبا عن المجلس وكمل حين علم ولم يكفل كان فاسدا وان كان
الكفيل حاضرا في المجلس او كان غائبا عن المجلس وحضر قبل الافراق وكفل جاز استحسانا
ولو باع على ان يحبل البائع احدا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا. ولو باع على
ان يحبل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز استحسانا. رجل باع ثوبا

هذا ولو اشترى جارية للظئورة على أنها حامل لم يحجز البيع لما قلنا. رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهرًا أو دابة على أن يركبها البائع يومًا كان فاسدا. ولو اشترى شاة أو بقرة على أنها تحلب كذا ففسد البيع. وأن اشترىها على أنها حلوب روى الحسن عن أبي حنيفة ^{ابن حنيفة} رح أنه جائز. وهكذا ذكر الطحاوي وبه أخذ أخذ الفقيه أبو الليث رح. وروى ابن سماعة عن محمد رح أنه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي وإلى مال الشيخ الإمام محمد بن الفضل رح. ولو اشترى فرسا على أنه هملج جاز البيع لأن الهملج لا يصير غير هملج فيجوز كما اشترى عبد الله بن خباز أو كاتب باع حيوانا واستثنى ما في بطنها ففسد البيع لأن الحنين لا يجوز أفراده بالعقد فلا يصح استثنائه. ولو اشترى جارية ثيبا على أن البائع لم يكن وطئها فاذ كان البائع وطئها لزم البيع ولا يكون للمشتري أن يردّها. ولو باع جارية على أنها ما ولدت فظهر أنها كانت ولدت كان له أن يردّها. باع عبد الله على أن يسلمه البائع إلى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا. واختلفوا في العلة قال أبو يوسف ^{سفيان} رح لأن العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن إذا لم يكن الثمن موجبا فلا شرط ما لا يقتضيه البيع ففسد البيع. وقال محمد رح إنما لا يجوز البيع لأنه تضمن أجلا مجهولا. فحينئذ لو سلم الوقت الذي يسلم فيه المبيع دار رجل باع شيئا وقال بعث منك بكذا على أن أحط من ثمنه كذا جاز البيع. ولو قال على أن أحب لك من ثمنه كذا لا يجوز لأن الحب لا يلحق بأصل العقد فيبقى العقد بما وراء المحطوط ولا كذا لك الهبة. ولو قال بعث منك بكذا على أن حطت عنك كذا أو على أن وهبت لك كذا جاز البيع لأن الهبة قبل الوجوب حطوفه الوجه الأول شرط الهبة بعد الوجوب. باع عبد الله على أن يؤدي إليه الثمن في بلد آخر ففسد البيع لأنه شرط أجلا مجهولا هذا إذا كان الثمن حالا. فإن باع بالف إلى شهر على أن يؤدي الثمن إليه في بلد آخر جاز البيع بالف إلى شهر ويبطل شرط الأيفاء في بلد آخر لأنه

باع بالف الاجل معلوم وانما ذكر الايفاء في بلد آخر لتعيين مكان الايفاء وتعيين مكان
 الايفاء فيما لا محل له ولا مؤنة لا يصح وان كان شيئاً له حمل ومؤنة يصح تعيين مكان
 الايفاء ويجوز البيع ايضاً رجل اشترى شيئاً على ان يحمله البائع المعنول المشتري قالوا
 ان قال ذلك بالعربية لا يجوز البيع وان قال بالفارسية جاز لان في العربية تفرق بين الحمل
 والايفاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحمل بمنزلة شرط الايفاء اشترى خطياً
 في قرية شراء صحيحاً وقال موصو لا يبيع واحمله المعنول جاز البيع لان هذه مشورة و
 ليس بشرط ان شلوا حمل وان شاء لم يحمل باع خفا به خرق على ان يجوز البائع جاز كان
 اشترى نعلان على ان يحمدوه البائع وكذا لو اشترى من خلقاية ثوباً به خرق على ان
 يخططه البائع ويجعل عليه الرقعة جاز ولو اشترى كرايا ساع على ان يقطعوه البائع فبصا
 ويخططه لا يجوز لانه لا يعرف فيه بخلاف ما تقدم رجل باع ارضاً على ان المشتري ان احد
 فيها احد قائم استحقها النساء كان البائع ضامناً لهما احد منهن المشتري كان البيع قائماً
 لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما احدثه المشتري اذا كان الحث
 زيادة كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك اما اذا كان نقصاناً كالحفرة ونحوه لا يرجع به
 على البائع فاذا شرط الرجوع مطلقاً كان فاسداً رجل اشترى من رجل سكنى كان لبايع
 في حائوت رجل اخر مراكباً يمكنه نزعها من غير ضرر وقد اخبره البائع ان اجرة الحائوت
 ستة دراهم فظهر ان الاجرة كانت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الحائوت ان يكلف
 المشتري برفع السكنى من الحائوت لانه شاغل ملكه وان كان المشتري يتضرر به
 رجل باع داراً وشرط الفناء في بيع الدار فسد البيع لان البائع لا يملك الفناء فلا يملك
 المشتري باع ارضاً على ان فيها كذا نخل فخذها المشتري ناقصة فان البيع
 يخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشئ يدخل في بيع

الارض تبعا فلا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على ان فيها كذا كذا
بيتا فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخير المشتري على هذا الوجه .
ولو باع أرضا على ان فيها كذا كذا انخله عليها ثمارها فباع الكل بثمارها وكان
فيها انخله غير مثمرة ففسد البيع لان الثمرة له قسط من الثمن فان كانت الواحدة
غير مثمرة لم يدخل المعد ومن في البيع وصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا
ابتداء العقد في الباقي بثمن مجهول فيفسد البيع . كما لو باع شاة مذبوحة فاذا
رجلها من الفخذ مقطوعة ففسد البيع لان الفخذ له قسط من الثمن فاذا لم
يجب حصة الفخذ من الثمن صار ثمن الباقي مجهولا فيفسد البيع . باع ثوبا على
انه مصبوغ بالعصفر فاذا هو بيض جازا البيع ويخير المشتري كما لو باع دارا
على ان فيها بناء فاذا الابناء فيها جازا البيع ويخير المشتري بخلاف ما لو اشترى
ثوبا على انه ابيض فاذا هو مصبوغ بالعصفر كان فاسدا لان الصبيغ لم يدخل
في البيع فلا يسلمه البائع مع الصبيغ فيقعان في المنازعة فيفسد البيع . كما
لو باع دارا على ان لا بناء فيها فاذا فيها بناء يفسد البيع لانه يفرض في المنازعة
لما قلنا . وكذلك لو باع ثوبا على انه مصبوغ بالعصفر فاذا هو مصبوغ بالزعفران
فسد البيع . اذا اشترى كرايا على ان سده الف فاذا هو الف ومائة سلم
الثوب للمشتري لان هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة الذرعان . ولو اشترى
على انه سدا سى فاذا هو خماسى خير المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء
ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما يخير لانه
وجد دون ما شرط . ولو اشترى ثوبا على انه وداي فاذا هو زندي نجى بطل البيع لان
الجنس مختلف فيبطل البيع كما لو اشترى ثوبا على انه هروي فاذا هو مروي

ولو باع ثوبا على انه خزما ذا هو لمحمته خزوسدا قطن جاز البيع لان السدي تبع للحمية ولو
اشترى جرابا على ان فيه عشرين ثوبا لكل ثوب كذا فوجد اكثر لا يسلم الزيادة للمشتري فان
عاب البايع قالوا يغرل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسانا اخذ به
محمد بن نظر للمشتري. اشترى سويقا على ان البايع لثته بمن من الثمن وتقابضا والمشتري
ينظر اليه فظفر انه لثته بنصفين جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان
فاذا عاينه انتفى الغرور. وهو كما اشترى صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الذهب ثم ^{ظهر}
انه اتخذ من اقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء. وكذا لو
اشترى قميصا على انه اتخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز
البيع ولا خيار للمشتري لما قلنا. ولو باع من اخرا بر يسما فوزنه البايع على المشتري
فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا ان كان يعلم انه انتقص
من الهواء لا شيء على البايع. وكذا لو كان النقصان بما يجري بين الوزنين وان لم
يكن النقصان من الهواء ولا يجري بين الوزنين فان لم يكن المشتري اقرانه قبض
كذا منافله ان يمنع حصة النقصان من الثمن ان كان لم ينقده الثمن وان كان
نقده رجع عليه بذلك القدر. وان كان المشتري اقرانه قبض كذا منافثم قال
وجدته اقل من ذلك فليس له ان يمنع من البايع شيئا من الثمن ولا يسترده. رجل
باع جارا من طعام ثم ظهر النصف تبثا فانه ياخذ بنصف الثمن لان الحب مما يقبل
به الحنطة فكان بالمعاينة مقدرة فاذا المجد البعض رجع بحصته من الثمن
وهذا بخلاف ما لو اشترى بيرا من حنطة على انه عشرة اذرع فوجد اقل بخير
المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك. وكذا لو اشترى حنطة
مجموعة في بيت فوجد تحتها دكانا فانه يخير كما يخير في البير لان البيت

والبيع مما لا يقدر به الخطأ فكان الداخل في البيع ما كان موجودا وانما يخير المالك
 القدر المشتري سمكة على انها عشرة ارطال فوزها البايع على المشتري ثم وجد المشتري
 في بطنها حجرا وزن ثلثة ارطال قالوا يخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن و
 ان شاء ترك ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فيجبر كما لو اشترى ثوبا
 على انه عشرة اذرع فاذا هو تسعة خير المشتري ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء
 ترك فان كان المشتري شوهاها قبل ان يعلم بذلك يقوم السمكة عشرة ارطال ويقو
 سبعة ارطال فيرجع بحصة النقصان من الثمن. ولو اشترى نفقة على انها ربح دار
 خالصة فقبضها وكسرها فلم يكن كذلك كان له ان يردّها لان فوات الشرط بمنزلة
 العيب ولو اشترى كتابا على انه كتاب النكاح من تاليف محمد بن ميمون فاذا هو كتاب الاطلا
 ق او كتاب الطب او كتاب النكاح لا من تاليف محمد بن ميمون بل من تاليف مالك والحسن
 بن زياد فلهما يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك حسن واحد
 وانما يختلف النوع واختلف النوع لا يمنع الجواز. ولو اشترى ثوبا على انه ثياب
 فاذا هي مغز جاز البيع ويخير المشتري لانها حسن واحد. ولهذا يكمل بكتاب محمد بن
 بالآخر والركوة ولو اشترى بغيره على انه خراسي فلم يجد خراسيا كان له ان يردّه
 كما لو اشترى عبدا على انه خزاز او كاتب فوجده غير خزاز. ولو اشترى رطل زعفران
 على انه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج الدود ظهر انه غير مروزي و
 بين المروزي وغير المروزي تفاوت فاحش فكان على البايع رد الثمن ان كان قبض من المشتري
 وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كما لو اشترى بندق البطح فزرعه فوجد بندقا راقعا
 كان على البايع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض. ولو اشترى ارض خراج على ان
 خرجها على البايع ابدان شرط جميع الخراج على البايع ففسد البيع كما لو باع شيئا على

ان يقضى المشتري دين البائع. وان شرط بعض الخراج على البائع ان كان ما شرط على البائع
شي من خراج هذه الارض فكذا لك الجواب. وان كان الذي شرط على البائع زيادة على
خراج الاصل جاز البيع كما لو باع وشرط على المشتري ان يتحمل الظلم. ولو اشترى ارضا
على ان خراجها ثلاثة دراهم وظهر ان خراجها اربعة دراهم فهو على وجهين. احدهما ان
يظهر الزيادة على ما شرط والثاني ان باع على ان خراجها اربعة فاذا هو ثلثة تكلموه في ذلك
قال بعضهم نفس العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها اقل ما شرط او اكثر من غير
تفصيل. وقال بعضهم ان ظهر اقل ما شرط لا يفسد به العقد وان ظهر اكثر مما شرط يفسد
العقد اذ لم يكن لتلك الارض طاقة لتلك الخراج. وقال بعضهم ان كان خراجها اكثر مما
شرط فان كان المشتري يعلم بذلك ففسد البيع كما لو شرط ان يكون بعض الخراج على البائع
وذلك ففسد البيع وان لم يكن المشتري عالما بذلك جاز البيع والمشتري الخيار ان شاء
استلمها بخراجها وان شاء ردّها. اذ لم يعلم بذلك ظن ان خراجها اقل ولا يكون في
هذا شرط بعض الخراج على البائع. اما اذا باعها على ان خراجها اربعة وخراجها ثلثة دراهم
والمشتري يعلم ان خراجها ثلثة دراهم ففسد البيع لانه شرط ان يكون على المشتري خراج
ارض اخرى للبائع من حيث المعين فيفسد البيع وان لم يكن المشتري عالما بذلك جاز
البيع ولا يخير المشتري. ولو باع ارضا ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرط في البيع جاز البيع
ثم ينظر ان كان خراجها اكثر من ثل ما بعد ذلك فيبذل الناس بخير المشتري بسبب العيب
وان لم يكن كذلك فلا خيار له. رجل باع ارضا لم يشر فيها خراجية وهي خراجية ففسد
البيع على قياس ما تقدم ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري انها ارض
خراج ففسد البيع وان لم يكن عالما بذلك جاز البيع ويخير باع. فان عدلته عشرين
دراهما فاذا هي خمسة عشر ان اراد بذلك ان علمتها فافهم ما فيه كالتعدي عشرين دراهم

لان ما مضى لا يعتبر بان اراد بذلك ان غلتهما فيما يستقبل عشرون فسد البيع لان الشوط
 موهوم فيفسد كالو باع حيوانا على ان ياكل يوم تحلب كذا وان لم يبين مراعاة فسد البيع
 لان الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل اشترى ارضا على ان البايع يتحمل خراجها
 فقبضها المشتري فاخذها الشفيع بالشفعة على ظن ان البيع بهذا الشرط جائز ثم ظهر انه كان
 فاسدا قل القاضي الامام ابو علي الشافعي رحمه الله البيع بهذا الشرط فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت
 للشفيع حق للشفعة ما لم يبطل حق البايع في الاسترداد فان كان الشفيع اخذها بتخصيها
 كان ذلك بيعا مبتدئا وان شرط ان لا يأخذ بالشفعة ان يتحمل البايع خراجها كان الشفيع
 ان يرد والا فلا اشترى قلنسوة على ان حشوها قطن فمفقها المشتري فوجد الحشو صوفا
 اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد البيع فيردها المشتري ويرد معها نقصان الفتق وقال
 بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لان الحشوة تبع وتغير التبع لا يفسد البيع وهذا اصح
 اشترى
 جوزا على انه فاسد لا يجوز البيع الا ان يكون كثيرا يشترى مثله للخطب باع زراعا وهو
 يفسد على الميرسل المشتري فيهما دوابه جاز استحسانا وعليه الفتوى وفي القياس يفسد
 وبه اخذ بعض المشايخ باع عبدا على ان يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع على ان يبيعه
 جاز اشترى لرضا ثم امتنع عن ايفاء الثمن وقال اشتريتها على انها جارية ان فاذا هي انقص
 وقال البايع بعثك كما هي وما شرطت لك شيئا كان القول قول البايع في انكار الشرط مع
 باع حمارا وقال بان شرطى فروشم كمنهارة است كان المشتري ان يرد وكذا لو قال بعثك
 على ان لا ترجع علي بالثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا لانه شرط ما يتخالف مقتضى
 العقد وهو سلامة البيع للمشتري وسلامة الثمن للبايع رجل باع جارية وقال البيعك
 هذه الجارية على انك ان بعتهما بربح كان الربح بيننا نصفان كان البيع فاسدا اشترى
 ديكاً فوجد يصيح في غير الوقت كان لهما ان يرد لان ذلك يعد عيبا عند الناس اشترى

ن
 يقل

بغير علمه ان لا يصح فوجد يصح كان له ان يرد وهذا الجواب ظاهر فيما اذا كان
يصح زيادة على المعتاد بحيث يعد ذلك عيبا عند الناس. ذمي اشترى ارضا
من مسلم علم ان يتخذها بيعة جار البيع ويبطل الشرط. ويكره للمسلم ان يبيعه
بهذا الشرط. وكذلك بيع العصير علم ان يتخذ خمرا لان هذا شرط لا يخرجها
عن ملك المشتري وليس ههنا احد يطالب بتحصيل الشرط فيجوز البيع كما لو
قال ابيعك ارضا علم ان يتخذ منزلا او باع طعاما علم ان يأكله المشتري. ولو باع
دارا علم ان يتخذها مسجدا للمسلمين ففسد البيع. وكذلك لو باع علم ان يتصدق به
على الفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى الله تعالى. وكذلك لو باع بشرط ان يجعلها سقا^{ية}
او مقبرة للمسلمين ففسد البيع. ولو باع بشرط ان لا يهدمها او بشرط ان يهدمها جاز
البيع. رجل قال لغيره بع عبدك من فلان علم ان اجعل لك مائة درهم جعل علم ذلك
فباعه من ذلك الرجل بالف درهم ولم يذ كر الشرط في البيع جاز البيع ولا يلزمه الجعل
وان كان اعطاه كان له ان يرجع فيه وكذلك لو قال بع عبدك من فلان علم ان اهب^{لك}
مائة درهم. رجل اده على رجل دينار فاشترى منه ثوبا بد ينار علم ان لا يجعله قصا^{صا}
بما عليه كان البيع فاسدا اشترى جارية علم ان يكسوها النحر او علم ان لا يصربها
او علم ان لا يؤذيها ففسد البيع. رجل قال لرجل بعتك عبيدي بالف درهم علم ان
تعطيني عبدك هذا او قال علم ان تجعل له عبدك هذا ففسد البيع لانه شرط
المهبة في البيع. ولو قال بعتك عبيدي هذا بالف درهم علم ان تعطيني عبدك
هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن اشترى با زيا علم انه صيودا وكلب
علم انه معلم صيودا لا يجوز البيع لانه عيب لا يصيد وان كان صيودا. قال له بعتك
هذا العبد علم ان يبيعه وتعطيني ثمنه كان فاسدا. ولو قال ابيعك هذا

بثلاثمائة درهم وعلى ان يخدم مني سنة او قال بثلاثمائة درهم على ان يخدم مني
 سنة او قال ابيعك عبدى هذا بثلاثمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا
 لان هذا بيع شرط فيه الاجارة. وكذا لو قال ابيعك عبدى هذا بخدمة منك
 سنة رجل قال ابيعك عبدى هذا بالف درهم وتبيعني عبدك هذا بمائة دينارا
 او قال ابيعك عبدى هذا بالف درهم وتهب لي عبدك هذا كان فاسدا. رجل
 باع شيئا على ان يشترى له نفسه لا يجوز البيع. ولو قال بعت منك هذا بمائة
 درهم سحتا ورشوة جاز البيع. اذا باع شيئا بالف درهم على ان يقرضه فلان ^{جنى} الا
 لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين احد العاقدين وبين الاجنبي مثل هذا
 لا يفسد البيع ولا خيار للبايع ان لم يقرضه الاجنبي. رجل قال لغيره بيع عبدك من
 فلان بالف درهم على ان يكون الثمن على والعبد لفلان المشتري في ظاهر الرواية
 لا يجوز هذا البيع. وقال الكرخي رح يجوز البيع. ولو قال بيع عبدك من فلان بالف
 درهم على ان يضمن لك بخمسمائة درهم من الثمن جاز. ولو قال لغيره بعتك هذا ^{العبد}
 بالف درهم وعلى ان تقرضني عشرة دراهم جاز البيع ولا يكون ذلك شرطا في البيع. اذا
 اشترى شيئا بشرط ان يكفل فلان بالدرهم للمشتري فهو بمنزلة ما لو باع بشرط
 ان يعطيه بالثمن رهنا او كفلا بنفسه ان كان الكفيل حاضرا في المجلس وكفل جاز و
 كذلك لو كان الرهن معلوما ولو باع بشرط ان يعطيه بالثمن رهنا ولم يذكر الرهن كان فاسدا
 فان اتفقا على تعيين الرهن في المجلس او اعطاء المشتري الثمن حال الاجاز. ولو شرط
 ان يعطيه بالثمن كحظة جيدة رهنا ولم يعين الكرجاز. ولو شرط رهنا معيناتم امتنع
 للمشتري عن تسليم الرهن عندنا لا يجبر على تسليم الرهن لكن يقال للمشتري اما
 ان تدفع الرهن او قيمته او تفسخ العقد. رجل اشترى عبدا بالف درهم على انه ان

لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فاعتقه المشتري في الأيام الثلاثة قبل أن ينقد
 الثمن نقد اعتاقه لأن هذا البيع بمنزلة البيع بشرط الخيار للمشتري. ولو مضت الأيام
 الثلاث ولم ينقد الثمن أشار في المأذون إلى أنه يفسخ البيع والصحيح أنه يفسد ^{ينفسخ} ولا
 حق له واعتقه بعد الأيام الثلاثة نقد اعتاقه أن كان في يد المشتري وعليه قيمته وإن كان
 في يد البائع لا ينقد اعتاق المشتري. ولو اشترى عبدا ونقد الثمن على أن البائع إذا رد
 الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما جازا استحسانا وهو بمنزلة ما لو باع على أن البائع
 بالخيار ثلاثة أيام أن اعتقه البائع صح اعتاقه وإن اعتقه المشتري لا يصح. ولو اشترى
 عبدا وقبضه ثم وكل المشتري رجلا على أنه أن لم ينقد الثمن إلى خمسة عشر يوما فإن
 الوكيل يفسخ العقد بينهما جازا البيع لأن الشوط لم يكن في البيع فيجوز البيع ويصح الشرط
 حتى لو لم ينقد الثمن إلى خمسة عشر يوما كان للوكيل أن يفسخ. ولو اشترى جارية على
 أنه أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينقد الثمن حتى مضت
 الأيام الثلاثة جاز بيع المشتري وللبيع الأول على المشتري الأول الثمن كما لو باع بشرط الخيار ^{للمشتري}
 لزوم البيع. ولو كان المشتري وطهما وهي بكر أو ثيب أو جنة عليها أو حدث بها عيب
 لا يفعل أحد ثم مضت الأيام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن خير البائع أن شاء أخذها مع
 النقصان ولا شيء له من الثمن وإن شاء ترك وأخذ ثمنها واختلفوا في البيع الذي ^{يسمى}
 الناس بيع الوفاء أو بيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الإمام أبو شجاع والقاضي
 الإمام أبو الحسن علي السغدري حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمنه المشتري
 بالأكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الأكل إلا بأباحة المالك ويسقط الدين بهلاكه
 إذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة إذا هلك لأبصنعه وللبيع أن يسترد إذا

قضه الدين والصحيح ان العقد الذي جري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم
 ينظر ان ذكر شرط الفسخ في البيع ففسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا بلفظة البيع
 بشرط الوفاء او تلفظا بالبيع المجاوز وعندهما هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم فكذا ان
 ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعيد
 قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس . رجل باع سفل داره على ان يكون له حق قرار
 العلو عليه جاز ذكره شمس الأئمة السرخسي رح في القسمة . وكذا الوبايع رجل رقبه الطريق
 على ان يكون للبائع حق المرور فيه جاز . واكر باع خريد بدان شرط كه فوشتند ديوار باع
 بزند فسد البيع . ولو قال له البائع اشتر حتى ابني الحوائط جاز البيع ولا يجبر على البناء لكن
 المشتري اذا لم يبين ان شاء امسك وان شاء رد رجل اشترى حنطة بعيها على انها عشرة اقفزة
 فوجد بها كذلك جاز . ولو اشترى بها على انها اكثر من عشرة فوجدها اكثر جاز وان وجدها
 عشرة او اقل من عشرة لا يجوز . ولو باعها على انها اقل من عشرة فوجدها اقل جاز وان وجدها
 عشرة واكثر لا يجوز وعن ابي يوسف رح انه يجوز ذكر المسائل في الماذون الكبير . ولو اشترى
 دارا على انها عشرة اذرع جاز في الوجه كلها . رجل اشترى نصف ما في الكرم من العنب على الزرا^{حين}
 على ان يكون خمسمائة من فوجدها كذلك جاز . وان اشترى ميلا او موزونا على انه
 كذا فوجد اقل جاز البيع فيما وجد وهل يخير المشتري ان كان لم يقبض المبيع او قبض
 البعض له ان يرد وان كان قبض الكل لا يخير . اشترى عبد اعلى انه خصه فاذا هو فحل
 قال ابو حنيفة رح لا يرد . وان اشترى على انه فحل فاذا هو خصه كان له ان يرد . ولو اشترى
 عبد فوجد عتيبا قال ابو يوسف رح له ان يرد وهي من مسائل العيب . رجل اشترى
 دارا على انه ان رضى جيرانه اخذها اختلفوا فيه قال ابو القاسم الصقار رح لا يجوز
 البيع . وقال المفقيه ابو الليث رح ان سمي الجيران فقال ان رضى فلان وفلان الى ثلاثة

ايام اخذها جازوا الا فلا يجوز اشتري عبدا على ان يكون سرقة على البايع ابدا
 وجنونه عليه الى ان يستهل الهلال فجن قبل ان يستهل الهلال فرده
 على البايع فلم يقبضه البائع فهلك عند المشتري قالوا البيع بهذا الشرطا ^{سد}
 فاذا رده على البايع بحيث تنال يد فقد برئ منه ولا شئ للبائع عليه رجل اشترى شئيا
 شراء فاسدا وقبضه ثم رده على البايع لفساد البيع فلم يقبل فاعاده المشتري الى منزله ^{فهلك}
 عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا الغاصب اذا راد المصوب الى المصوب منه فلم
 يقبل فحمله الغاصب الى منزله فضاع عند لا يضمن ولا يجرد الغصب بالحمل الى منزله اذا
 لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تنال يد ثم حمله مرة اخرى الى منزله فضاع كان ضا ^{منا}
 اما اذا كان في يد المنيعة عند المالك فقال للمالك خذك فلم يقبله يصير امانة في يده وقال
 ابو نصر بن سلم ان كان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فرده على البايع برئ المشتري
 عن الضمان ان لم يقبل البايع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يبرئ المشتري الا ^{القبض}
 البايع او قبضاء القاضي وقال ابو بكر الاسكاف يبرأ في الوجهين وما قال ابو نصر اشبه
 لان احد العاقدين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الاقبضاء او رضاء كما في خيار
 البلوغ وفسخ الاجارة للعذر ونحو ذلك

فصل في احكام البيع الفاسد

رجل باع جارية بيعا فاسدا فقال البايع بعد ما قبضها المشتري هي حرة لا تعتق لان
 اعتاق البائع صادف ملك المشتري فان قال مرة اخرى هي حرة تعتقت لان الكلام الاول
 كان فسخا اذا كان بحضور المشتري فاذا قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادفها
 بعد ما عادت الى ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام الاول بحضور المشتري لا يصح ^{الكلام}
 الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر من صاحبه اذا كان بعد القبض وان كان قبل ^{القبض}

كل واحد منهما ينفع بالفسخ بمحض من صاحبه. أما بعد القبض إن كان الفساد
لمعنى يصلب العقد ولا ينعقد جائزاً كالبيع بالخمر والخنزير ونحو ذلك فكذلك وإن كان
الفساد لشرط فاسد أو لأجل فاسد فكذلك في قول أبي حنيفة وإليه يوسف ربح وقال
محمد ربح إن كان الفسخ ممن له منفعة في الشرط فهو لأجل اللفظ والقطاف والخيار المطلق
يصح فسخه بمحض من صاحبه وإن لم يقبل الآخر. وإن كان الفسخ ممن ليس له
منفعة في الشرط لا يصح الفسخ إلا بقبول الآخر أو بالقضاء. وإن كان الجواب في المسئلة
الأولى على هذا التفصيل برجل يبيع جارية يباع فاسداً فولدت عند المشتري من
غيره ثم ماتت الجارية فإن المشتري يرد قيمتها ويرد الولد أيضاً لأنها لو كانت قائمة
يردها ويرد ولدها فكذلك إذا هلك رد قيمتها لأن القيمة قامت بمقام الأم. وإذا
لواكتسب الكسب عند المشتري يرد هاهنا مع الكسب. رجل يبيع غلاماً يساوي خمسمائة
بخمسمائة يباع فاسداً وقبضه المشتري فأردت قيمته فصار يساوي الفاقم يباعه
نفذ بيعه ويغرم قيمته يوم قبضه خمسمائة. ولو غصب عبداً قيمته ألف فأردت
قيمته من السعر إلى الف درهم ثم إن الغاصب اشتراه من المالك شراء فاسداً ثم مات العبد
فإن كان وصل إلى الغاصب بعدما اشتراه كان عليه الفان وإن لم يصل إليه كان عليه ^{الف} ألف
لأن الزيادة قبل الشراء كانت أمانة لأنها زيادة الغصب فلوصارت مضمونة بالشراء تصير
مضمونة بالقبض فلا بد من القبض بعد الشراء. رجل اشتراة شراء فاسداً فلم يقبضها
حتى اعتقها فاجاز البايع اعتقه عتقت على البايع ولا شيء على المشتري لأنها قبل القبض
مملوكة البايع فيتوقف اعتاق المشتري على اجازة البايع. ولو اشتري عبداً شراء فاسداً
فقال للبايع قبل القبض اعتقه عني فاعتقه البايع عنه كان العتق عن البايع دون المشتري
وإذا لو اشتري حنطة شراء فاسداً فامر البايع أن يطحنها فطحنها كان الدقيق للبايع

وكذا لو كانت شاة فامر البايع بذبحها فذبحها. ولو اشترى ففيزحطة شراء فاسدا
وامر البايع قبل القبض ان يخطها بطنه ام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا ^{من}
المشتري وعليه مثلها للبايع هكذا ذكر المسائل في المستقى. رجل باع عبدا بيعا فاسدا
ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم ابرأه البايع من القيمة ثم مات الغلام عند المشتري ^{كان}
على المشتري قيمة الغلام. ولو قال ابرأتك عن الغلام ثم هلك الغلام عند المشتري
كان المشتري برياً عن الغلام لانه اذا ابرأه عن الغلام فقد اخرج الغلام من ان يكون
مضمونا وصار امانة فلا يضمن عند الهلاك. اما في الوجه الاول ابرأه البايع عن القيمة
وليس عليه قيمة قبل الهلاك فبطل البراء. رجل اشترى عبدا شرا وجائزا وقبضه
ثم تقائلا البيع ثم ان البايع ابرأ المشتري عن الثمن فهلك الغلام عند المشتري
لا شيء على المشتري لان في البيع الجائز الغلام بعد الاتفاق مضمون على المشتري
بالثمن فلا ابراء عن الثمن صح ابرأؤه اما في البيع الفاسد حق البايع بيعا فاسدا في المبيع لا
في القيمة وانما ينتقل حقه الى القيمة عند الهلاك فاذا ابرأه عن القيمة قبل الهلاك
فقد ابرأه قبل الوجوب فلا يصح حتى لو قال ابرأتك عن الغلام كان برياً لانها ابرأه
عن الغلام لا بقيمة فلا يضمن قيمته عند الهلاك نظيره ما لو قال بعثك هذا
الشيء بعشرة دراهم ورهبت لك العشرة ثم قبل المشتري البيع جازا لبيع ولا يبرأ المشتري
عن الثمن لان الثمن لا يجب الا بعد قبول البيع فاذا ابرأه عن الثمن قبل القبول
كان ابراء قبل السبب فلا يصح. رجل اشترى ثوبا شراء فاسدا وقبضه وقطعه ^{يضمن}
قيصا ولم يخطه حتى اودعه عند البايع فهلك ضمن المشتري نقصان القطع وانه
قيمة الثوب لانه لما اودعه البايع فقد رد على البايع الا قدر نقصان المقطع لان الرد
بحكم الفساد مستحق فاما لو وصل الى البايع باي وجه وصل يقع عن المستحق رجل اشترى

دارا شراء فاسدا وقبضها فخرت عند خرابا فاختارتم خاصمه البايغ الى القاضى فقط
 القاضى للبايع بقيمة الدار يوم قبض المشتري كان للتشيع ان ياخذها من المشتري
 بلك القيمة رجل اشترى عبد اشرا فاسدا وقبضه ثم اغتقه او قتله وقيمته يوم القتل
 والاعتاق اكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض بخلاف الغصب .
 رجل اشترى امة شراء فاسدا وقبضها فولدت عنده من غيره ولد فاعتقه كان
 على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعتاق لان الولد كان امانة
 فيضمن قيمته يوم الاعتاق ولو قتلها رجل وتوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام
 ولا يضمن قيمة الولد ثم يتبع البايغ القاتل بقيمة الولد . رجل اشترى امة ^{سدا} شرعا
 وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البايغ خاصم المشتري لفساد البيع فان
 القاضى ينقض البيع ويرد الجارية على البايغ ويعزم المشتري نقصان التزويج وجرمها
 والنكاح جائز على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري على الزوج . اذا اشترى طعاما شرا
 فاسدا وقبضه يملكه ولا يحل له اكله . وكذا لو اشترى جارية شرا فاسدا وقبضها
 يملكها ولا يحل له وطئها ولا يثبت الملك بالعقد الفاسد الا باتصال القبض به فان
 قبض في المجلس صح قبضه ما لم ينه البايغ . وان قبض بعد المجلس ان قبض باذن
 البايغ صح قبضه والا فلا يصير قابضا بالتخلية كما في البيع الجائر . والبايع ان يسترد
 المبيع ما لم يوحده ما يبطل حق الفسخ . ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة ولا بموت المشتري
 لان الملك الفاسد ينتقل الى وارث المشتري ويقوم الوارث مقام المشتري اما محرج
 الحق فلا يورث . ولو باع ثوبا بيعا فاسدا فصبعه المشتري احمر يبطل حق الفسخ . وعن
 محمد رح انه لا يبطل . والبايع ان يعطي ما زاد الصبغ فيه ويأخذ الثوب . ولو باع ارضا
 بيعا فاسدا فجعله المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين في ظاهر الرواية فان

بناء بطل في قول أبي حنيفة ربح وغرس الأشجار بمنزلة البناء. وكذا لو وهبها لا يبطل حق
الفسخ بها الميراث. ولو أوصى بها المشتري ومات بطل حق الفسخ. ونقصان الولادة
في البيع الفاسد يكون بمنزلة نقصان الولادة في الغصب. ينجر بالولد. ولو خرج البيع
عن ملك المشتري ثم عاد إليه الملك الأول يصير كأنه لم يخرج. إن لم يكن القاضية قضي
على المشتري بالقيمة للبائع. ولو ادعى المشتري شراء فاسداً أنه باعه من فلان الغائب
وأقام البينة على ذلك لم يقبل بيئته وللبيع أن يسترده. وإن صدقه البائع في ذلك
بطل حق الفسخ ويقضى بالقيمة للبائع. فإن رهن المشتري شراء فاسداً وسلم إلى الميراث
بطل حق الفسخ. فإن اقتك الرهن ولم يكن القاضية قضي عليه بالقيمة عاد حق الفسخ
وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة بقضاء أو غير قضاء كان على هذا التفصيل. وإن اشترى
شيئاً بمئة أو بدم وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى وإن اشترى بخمراً أو
خزيراً وما أشبه ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة إلا أنه لا يحل
أكله إن كان طعاماً ولا الوطئ إن كان جارية. ولو اشترى جارية شراء فاسداً واستولد^{ها}
بطل حق الفسخ كما لو اعتقها. ولا يغير قيمتها للبائع. واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة
وأبو يوسف ربح أنه إذا غرم القيمة لا يجب العقر. وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل
في الأكثر. وإن وطئها ولم يستولد هاردها على البائع. ولا يغير العقر للبائع عند الكل باتفاق الروايات
والغاصب أو طئ المغصوبة بشبهة كان للمالك أن يأخذها وعقرها وإن غرم الغاصب قيمتها
لا يغير عقرها. ويشتت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبداً بالف
درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار ثلثة أيام وقبض المشتري العبد واعتقه في الأيام الثلثة
لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ اعتاقه المشتري بعد القبض. غاصب العبد إذا
اشترى من المغصوب منه شراء فاسداً واعتقه نفذ اعتاقه لأنه اعتقه بعد القبض

اذا اشترى شيئاً فاسداً وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد نقد الثمن
 كان للمشتري ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كما في البيع الجائر. ولو اشترى من مدين
 شراء فاسداً وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون للمشتري ان يحبس المبيع
 لاستيفاء ما كان له على البائع. وكذا لو أجز المديون من رب الدين اجارة فاسدة ولو كان
 البيع جائزاً او الاجارة جائزة ثم انفسخ البيع بينهما بوجه كان للمشتري ان يحبس المبيع
 حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع. رجل اشترى عبداً فاسداً بالف و
 قبضه ثم باعه من البائع بمائة دينار ان قبضه البائع كان ذلك فسخاً للبيع الفاسد
 وما لم يقبضه لا يفسخ. اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعى الصحة والاخر الفساد
 ان كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسداً واجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة
 والبينة بينه مدعى الفساد باتفاق الروايات. وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد
 لمعنى ففسل العقد بان ادعى انه اشتراكم بالف درهم ورطل من خمر والاخر يدعى البيع
 بالف درهم فيه روايتان عن ابى حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة
 والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول. وفي رواية القول قول من يدعى الفساد ولو ادعى
 عبداً في يد رجل انها اشتراه منه بالف درهم وقال البائع بعثك بالف درهم وشرطت
 لا تباع ولا تهب او ادعى المشتري ذلك وانكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط
 الفاسد والبينة بينة الاخر. وكذلك لو كان مكان الشرط الفاسد شرط الخمر والنخز
 او التبخ الذي لا يحل مع الف. وان اختلفا في اصل الثمن فقال البائع بعثك عبدى هذا
 بعبدك هذا وقال المشتري اشتريته بالف درهم ورطل من خمر تخالفوا وتراذا فان
 قامت لهما بينة يوجب بينة البائع. والاصل في هذا انه اذا اختلف الثمنان
 واتفقت بينة البائع والمشتري على ثمن واحد وزادت احدى البيعتين

على ما يفسد البيع فالقول قول من ينكر الفساد والبينة بينة الفساد وإن كان
الثمان من صنفين مختلفين واحد هما يفسد البيع فالبينة بينة البائع وإن ادعى أحدهما
بيع الوفاء والأخر بيعا بائنا كان القول قول من يدعى بيع البات والبينة بينة الوفاء
لأن بيع الوفاء أمان يعتبر رهنا كما قال البعض أو بيعا فاسدا كما قال بعضهم فإن
اعتبر بيعا فاسدا كان القول قول من يدعى الصحة وإن اعتبر رهنا كانت البينة
بينة البائع لأن في الرهن والبيع إذا ادعى أحدهما البيع والأخر الرهن كان القول قول من ينكر
البيع وإن اختلف لعاقدان فادعى البائع أن البيع كان بشرط الخيار للبائع والأخر
يدعى أن البيع كان بائنا في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رجع القول قول من ينكر الخيار وعنه رواية
أن كان البائع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول قوله وعند محمد رجع القول
قول من يدعى الخيار والبينة بينة الآخر وإن كان المشتري يدعى الخيار لنفسه والبائع
يدعى البتات كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رجع على الروايتين جميعا وإن ادعى
أحدهما البيع عن طوع والآخر عن إكراه اختلفوا فيه والصحيح أن القول قول من يدعى
الطوع كما في الصحيح والفساد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والأقارب
كان القول قول مدعى الطوع والبينة بينة الآخر في الصحيح من الجواب وقال
بعضهم بينة الطوع أولى وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان بالتجئة والآخر
ينكر التجئة لا يقبل قول مدعي التجئة إلا ببينة ويستتلف الآخر بصورة
التجئة في البيع أن يقول الرجل لغيره أنه أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع في
الحقيقة بل هو تجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون
باطلا بمنزلة بيع المازل وعن محمد رجع في التجئة إذا قبض المشتري العبد فاعتقه
لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري المكره لأنه بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما

رجل باع عبدا من رجل وتصادقانه كان أبقا فقال البائع بعثك في أباقه وقال
 المشتري بعثنيه بعد ما أخذته كان القول قول مدعى الصحة أيهما يدعى
 الصحة. وكذا لو اشترى خلا ثم ادعى أنه اشتراه بعد ما صار خلا وقال البائع
 لأبل بعته حين كان خمر كان القول قول مدعى الصحة وإن أقام بالبينة كانت
 الشهادة على بيع العبد بعد الأخذ وعلى بيع الخمر بعد ما صار خلا ولو

فصل في البيع الموقوف

إذا باع الرجل مال الغير عند ما يتوقف البيع على إجازة المالك ويشترط الصحة الأجـ^{زة}
 قيام العاقدين وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن إن كان الثمن من النقود
 فلا كان من العروض يشترط قيامه أيضا. وإذا مات المالك لا ينفذ بإجازة الوارث
 وعند إجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع
 قبل الإجازة. ولو غصب جارية فباعها فقطعت يدها ثم أجاز المصوب منه
 البيع صححت الإجازة. ولو قتلت أو ماتت ثم أجاز لا يصح الإجازة. وحقوق العقد
 من قبض الثمن وغيره عند الإجازة ترجع إلى العاقد وإيهما فسح العقد قبل
 الإجازة صح فسحه. وإذا هلك البيع عند المشتري كان للمالك الخيار إن شاء
 ضمن المبيع قيمته وإن شاء ضمن المشتري وعند اختيار تضمين أحدهما برئ
 الآخر. وإن ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري أن يسترد الثمن من
 البائع إن كان نقده. وإن كان ضمن البائع قيمته ينفذ بيع البائع إن كان البيع ^{ضمنا}
 البائع عند التسليم. وإن لم يكن المبيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع
 ثم اختار المالك تضمين البائع لا ينفذ بيع الفضولي وشراء الفضولي لا يتوقف و
 يكون مشتريا لنفسه وهو على وجه أربعة. أحدها أن يقول البائع بعث هذا

من فلان الغائب بالف درهم ويقول الفضولي اشتريت لفلان او يقول قبلت
 لفلان او قال قبلت ولم يقل لفلان فهذا العقد يتوقف على اجازة الغائب ان اجازة
 يكون الشراء لفلان وان لم يحجز بطل العقد. والثاني ان يقول المالك بعت هذا
 منك بكذا فقال الفضولي قبلت واشتريت ونوا الشراء لفلان فان الشراء ينفذ
 عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشتريت هذا لفلان يكذب او قال البايع بعت
 منك قيل فيه روايتان والصحيح انه باطل لا يتوقف والثالث ولو قال البايع
 بعت من فلان بكذا او قال الفضولي اشتريت لاجله او قال قبلت لاجله او ابتدأ المشتري
 فقال اشتريت هذا لفلان فقال البايع بعت لاجله او لم يقل لاجله فانه يتوقف
 على اجازة الغائب. والرابع ان يقول المالك بعت منك هذا بكذا لاجل فلان و
 قال المشتري اشتريت او قبلت او قال المشتري او لا اشتريت هذا لاجل فلان
 فقال البايع بعت فانه ينفذ على المشتري ولا يتوقف. ولو قال الفضولي اشتريت
 هذا لفلان بكذا على ان فلانا ذلك بالخيار ثلثة ايام فانه ينفذ ولا يتوقف وانما يتوقف
 شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار. رجل اشترى عبدا واشهد انه يشترى لفلان فقال
 للبائع اشتريت منك هذا العبد لفلان وقال البايع بعت وقال فلان قد رضيت فذكر
 الناطق في رح ان للمشتري ان يمنع العبد من فلان لان الشراء وجد نفاذا على العاقل
 فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت العهدة للبائع على المشتري وهو العاقل
 ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقبل جرى بين المشتري وبين فلان
 رجل باع ثوبا لغيره بغير امره من ابن صغير ما ذون لنفسه او من عبده ما ذون له في
 التجارة وعليه دين او لادين عليه ثم اخبر رب الثوب انه باع ثوبه بكذا ولم يبين ممن باعه
 فاجاز المالك قال محمد رح لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان

وكيل بالبيع لا يجوز بيعه من احد من هؤلاء ما خلا عبد الذي كان عليه دين امرأة جاءت
الى رجل بالف درهم وقالت اشترى هذا الداراهم هذا الدار لابي الصغير هذا واب الصغير
حي فاشترى الرجل الدار فاجاز والد الصغير لك قال محمد رح الدار للمشتري واجازة ابا
الصغير باطله ذكرها في المنتقى رجل باع عبد غيره بغير اذن المولى بعض بعينه او بشئ بعينه
الدراهم والد ناني ثم اجاز المولى بيعه جار بيعه والمشتري بالعبد يكون المشتري وعليه
قيمة العبد مولا لان شراء ذلك الشئ لا يتوقف فكان مشتري النفسه قاضيا ثمة بالعبد باذن
المولى فيكون المشتري بالعبد له رجل باع امة غيره فولدت عند المشتري ثم اجاز المولى
البيع كان الولد مع الام للمشتري رجل قال لغيره اشترت عبدك هذا من نفسي بالف درهم
ومولى العبد حاضر فقال المولى قد اجرت وسلمت قال محمد رح يجعل كلام المولى بيعا
المساعة رجل باع عبد لغيره فاجاز له فقال المولى قد احسنت او اصبحت او وفقت لم
يكن كلامه اجازة للبيع وله ان يرد لانه يدكر على وجه الاستهزاء وان قبض الثمن يكون اجازة
وكذا لو قال كفيته مؤنة البيع واحسنت فجزاك الله خيرا لم يكره ذلك اجازة للبيع الا ان محمدا
رح قال قوله احسنت او اصبحت يكون اجازة استخسانا دار بين رجلين باع فضولي نصفها
فاجاز احد الشريكين بيعه قال محمد رح يجوز البيع في ربع الدار فرق محمد رح بين هذا وبين
ما اذا باع احد الشريكين نصفها فان ثمة يجوز البيع في نصف الدار لان بيع المالك انصرف
الى النصف الذي كان له اما بيع الفضول انصرف الى النصف الشائع فاذا اجاز احد هما
ضحت اجازته في ربع الدار رجل غصب عبدا وباعه من رجل فاجاز المصوب منه بيع
الغاصب ولا يعلم ما حال الغصب قال محمد رح يجوز البيع حتى يعلم انه مالك وهو قول ابي
يوسف رح الاول ثم رجع وقال البيع فاسد حتى يعلم ان العبد قائم فان قال المشتري
كاد العبد ميتا يوم الاجازة وقال البائع كان حيا وقت الاجازة كان القول قول البائع ^{حلا}

بينهما صبرة من طعام فباع احدهما قفيزا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع
 فاجاز الشريك بيعه او لم يجز فجاز البيع ويكون لجميع الثمن للبايع وان باع احدهما قفيزا
 فاجاز الشريك كاله للمشتري وضاع ما بقي كان للشريك على البايع نصف قفيزا ^{سبيل}
 له على المشتري ولو لم يكن الشريك اجاز البيع حتى ضاع ما بقي من الطعام اخذ الشريك من
 المشتري نصف الطعام الذي باع ولو عزل احدهما قفيزا من الصبرة المشتركة وباع
 ذلك القفيز فاجاز ذلك الشريك بيعه كان الثمن بينهما نصفين ولو لم يجز الشريك بيعه
 واخذ من المشتري نصف ما باع فاراد المشتري ان يرجع على البايع بتمام القفيز ليس
 له ذلك ولكنه بالخيار ان شاء رجع بنصف الثمن على البايع وان شاء ترك البيع رجل باع
 ثوبا من رجل ولم يقبضه المشتري حتى باعه البايع من رجل آخر بفضل عشرة دراهم
 ثم اجاز للمشتري بيع البايع لا يصح اجازته لانه بيع ما لم يقبض رجل باع امة وفي
 بطنها ولد قد اوصى به لرجل آخر فاجاز الموصى له بالولد البيع قال ابو يوسف ح
 يصح اجازته ولا يكون له شيء من الثمن اذ ولدته بعينه قبض المشتري وان ولدته
 قبل القبض فاجاز صاحب الولد البيع جاز ويكون له حصة من الثمن والمشتري
 بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء اجاز دار لرجل وبنائها لأخرباعهما احدهما
 باذن الآخر بثلثين واحدهم احترق بعض البناء قبل القبض خیر المشتري ان شاء
 اخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة البناء صحيحا وعلى قيمة الارض فما
 اصاب البناء يكون لصاحب البناء وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض
 وان انهلك كل البناء او غرقها واحترق خیر المشتري ان شاء اخذ الارض بمحضها
 من الثمن ولا شيء لصاحب البناء قال وهذا بمنزلة ما لو جاء رجل واستحق
 البناء وثمره تطرح حصة البناء من الثمن وكذلك هذا والشجر في هذا بمنزلة

البناء رجل أو صر لرجل بشاة والأخر صوفها ومات الموصر فباع صاحب الشاة
الشاة كان الثمن كله لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لأن
الصوف على ظهر الشاة لا يباع فلو جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع وكذا
الشاة وما في بطنها بخلاف البناء والشجر رجل باع عبد رجل بغير إذنه فبلغ
المولى بيعه فقال للبائع وهبت لك الثمن أو قال تصدقت به عليك فهو أجازة
للبيع أنكر العبد قائماً جارية بين رجلين باعها أحدهما بغير إذن الشريك و
قبضها المشتري فاعتقها ثم أجاز الشريك البيع لا يجوز البيع في حصته رجل باع عبد
رجل بغير إذنه بمائة درهم فجاء المشتري المولاه واخبره أن فلان باع عبداً بكذا
فقال المولى إن كان باعك بمائة درهم فقد اجرت قال محمد رح إن كان فلان باعه
بمائة درهم أو أكثر فهو جائز ولو كان باعه بأقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة
دينار لا يجوز البيع وأجازته يكون على الوصف الذي ذكر وكذا لو قال إن كان
بائعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفنا ولو كان المولى قال إن كان باعك بمائة
درهم اجرت ذلك لم يجز لا يكون ذلك أجازة بل يكون عدة فان باعه بعد هذا
فإن شاء أجاز وإن شاء لم يجز وهذا لا يكون أجازة لما مضى رجل غصب عبداً
رباعه ودفعه إلى المشتري ثم إن الغاصب صالح المولى من العبد على شيء قال
محمد رح إن صالح على الدراهم والدنانير كان ذلك بمنزلة أخذ القيمة من الغاصب
فينفذ بيع الغاصب وإن صالح على شيء من العروض كان هذا بمنزلة البيع من
الغاصب فيبطل بيع الغاصب رجل باع عبد رجل بغير امره ثم اشترى العبد من
مولاه ثم أقام البائع البينة أنه اشترى العبد من مولاه بعد بيعه أو ورثه بعد البيع
قال محمد رح يقبل بينته ويبطل البيع الأول ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور

الذي يعقل البيع والمشتري يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده او وصيه او جده
او القاضي. وكذا المعنوه والصبي المحجور اذا بلغ سفيفها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة
الوصي والقاضي والعبد المحجور اذا باع شيئاً من مال المولى او مما وهب له واشترى
شيئاً يتوقف ذلك على اجازة المولى والرجل اذا باع عبد الماذون المديون بغير
اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء. وقال بعض المشايخ رح بيعه بغير اذن الغرماء
تاسد لان محذarach قال في الكتاب بيعه باطل والصحيح انه موقوف ومعنى قوله باطل
اي سيبطل. واذا باع المولى العبد الماذون من غير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك
عنده ثم اجاز الغرماء بيعه صححت اجازتهم ويهلك الثمن على الغرماء. وان اجاز بعضهم
البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا يصح الاجازة ويبطل البيع. ومن
الموقوف اذا باع المريض في عرض الموت من وارثه عينا من اعيان ماله ان صح جازيعة
وان مات من ذلك المرض ولم يحجز الورثة يبطل البيع. ومنه المرتبة اذا باع واشترى
يتوقف ذلك ان قتل عليه دته او مات او لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان اسلم
جاز ونفذ بيعه. ومنه الرهن اذا باع الرهن او الاجر اذا باع المستاجر يتوقف ذلك
على اجازة المرمين والمستاجر في اصح الروايات الا ان المرمين يملك نقض البيع
ويملك اجازته والمستاجر يملك الاجازة ولا يملك النقض فان لم يحجز المستاجر حقه
انفسخت الاجارة بينهما نفذ البيع السابق. وكذا المرمين اذا لم يفسخ البيع حقه
فك الرهن نفذ البيع. ولو كانت الاجارة طويلة فباع ثم جاء ايام الفسخ نفذ بيعه
عند اكثر المشايخ. وكان للمستاجر ان يحبس المستاجر لاستيفاء الاجرة المججلة
فان كان المستاجر مما يحتمل الهلاك فهلك عند المستاجر بعد الحبس لا يسقط
الدين بخلاف الرهن. وكذا الرجل اذا دفع ارضه من اربعة مدة معلومة علم ان يكون

البذر من قبل العامل وزرعها العامل ولم يزرع فباع صاحب الأرض أرضه
يتوقف البيع على اجارة المزارع الراهن اذا باع الرهن ثم باعه من آخر فجاز للمرتهن
بيع الاول والثاني نفذ ما اجاز والآخر اذا باع المستاجر ثم باعه ثانيا من رجل آخر
فجاز للمستاجر البيع الاول والثاني نفذ البيع الاول وبطل الثاني ولو باع الراهن
الرهن ثم رهن عند آخر او اجار و هب وسلم فجاز للمرتهن الاول الرهن الثاني او
الاجارة او الهبة نفذ البيع وبطل ما سواه. ومن البيوع الموقوفة البيع بشرط الخيار
باب الخيارات الخيارات انواع

منها خيار اجارة عقد الفضولي وقد ذكرنا. ومنها خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار
العيب ومنها خيار تفرق العقود عليه بهلاك البعض قبل القبض والاستحقاق
اما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لاحد المتعاقدين او لهما جميعا عندنا وكذلك
خيار الشرط للاجنبي جائز عندنا وهو موقت بثلاثة ايام او اقل. وان شرط اكثر من ثلاثة
ايام ففسد البيع في قول ابي حنيفة ربح كما لو شرط الخيار ابدا. وقال صاحباه اذا ذكر
وقتا معلوما شهرا او سنة او اكثر جاز. وان شرط الخيار الى الليل او الى وقت الظهر
او الى ثلاثة ايام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة ايام ولا ينقضي الخيار
مالم تمض الغاية في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحباه لا يدخل الغاية في الخيار. ولو شرط
الخيار لهما جميعا لا يثبت حكم العقد اصلا. وان كان الخيار لاحدهما لا يثبت حكم
العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عندنا ويخرج
التمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحب
يدخل. ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج التمن عن ملكه في قولهم ويخرج المبيع عن
ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول ابي حنيفة ربح وعندهما يدخل

بيان ذلك في مسائل منها إذا باع عبدًا تجارية على أن بايع العبد بالخيار ثلثة
 أيام فاعتق البايع العبد في الأيام الثلثة نفذ اعتاقه في قولهم وبطل البيع لأنه
 اعتق ملك نفسه وإن اعتق التجارية جاز ويكون إسقاط الخيار ويتم البيع
 وإن اعتقهما في كلام واحد نفذ عتقه فيهما ويغرم قيمة التجارية للبائع ولا ينفذ
 اعتاق المشتري لأف العبد ولا في التجارية. أما التجارية لأنها خرجت عن ملكه ^{العبد} عندهم وأما
 لأنه لم يخرج عن ملك بايعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا
 ولو كانت التجارية بنتا البايع العبد والخيار لبايع العبد لا تعق التجارية. ولو كانت
 زوجته لا يفسد النكاح بينهما لأنها لم تدخل في ملكه في قول أبي حنيفة ربح ولكنه لو
 اعتقها نفذ اعتاقه فيهما ويكون ذلك إسقاطا للخيار ولو قال لعبد إن اشتريتني
 فانت حر ثم اشتراه على أنه بالخيار ثلثة أيام عتق عليه في قولهم جميعا وسقط خياره.
 والمسئلة بفروعهما معرفة ولو كان البيع بشرط الخيار لهما فمات أحدهما لزم البيع في ^{جانبه}
 والأخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا رجل باع عبدا بثمن في الذمة على أنه ^{الخيار} باع
 ثلثة أيام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار أو أبرأه عن الثمن أو اشتري ^{شئيا} من المشتري
 بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأه وهبته ويبطل خياره لأن الثمن في الذمة بمنزلة العر ^ض
 ولو اشتري من غير المشتري شيئا بذلك الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه. ولو كان الثمن
 دينارا فوفاه المشتري فقبض وتصرف فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع
 المبيع للمشتري لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للمشتري فأبرأه البايع عن الثمن لا يصح
 أبرأه في قول أبي يوسف ربح وقال محمد ربح إذا تم البيع بينهما بمضي مدة الخيار أو بإسقاط ^{الخيار}
 في المدة ينفذ أبرأه البايع. ولو كان الخيار للبائع أو المشتري فقال من له الخيار إن لم ^{افعل}
 كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره. وكذا لو قال في خيار العيب

ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خياري ولم يرد اليوم لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك
ولكنه قال ابطلت خياري غدا او قال ابطلت خياري اذا جاء غدا فجاء غدا ^{المنتقى} ذكره
لانه يبطل خياره وقال ليس هذا كالاول لان هذا وقت صحيح لا محالة بخلاف الاول رجل باع جارية
على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اعتقها او دبرها او كاتبها او وهبها وسلم او رهن وسلم
او اجر كان ذلك نقضا للبيع. وكذا اذا فعل بالبيع ما يدل على استبقاء الملك بان اشتراها
او وطئها او قبلها بشهوة او نظر الخ ^{بشهوة} كذا في ذلك نقضا للبيع علم الاخر بذلك
او لم يعلم. ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك كان ^{بشهوة} للعطس للبيع وكذا في خيار
الرؤية والعيب ولو قال المشتري قبلتها بغير شهوة كان القول قهله ولا يبطل خياره
والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون اطلا للبيع ولا اسقاطا للخيار. ولو قبلته ^{بشهوة} الامه
بطل خياره في قول ابي حنيفة ^{بشهوة} وكذا ان اقر المشتري انها قبلته بشهوة وقال محمد رج بفعل
الامه لا يبطل الخيار الا اذا قبلته فتركها ولم يمنعها. وان دخلت فرجها في فرجها وهو كاره او
مطواع بطل خياره عند الكل. من له الخيار اذا اجاز البيع واسقط الخيار جاز على كل حال كان
صاحبه حاضرا او غائبا. واما اذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضرا جاز ان كان غائبا ^{تف}
فسخه في قول ابي حنيفة ومحمد رج ان علم صاحبه بذلك في مدة الخيار جاز وقال ابو يوسف
والشافعي رج يجوز الفسخ على كل حال كما يجوز امضاء البيع هذا اذا كان الفسخ بالقول فان
كان بالفعل جاز كما قال ابو يوسف والشافعي رج. وفي الاجارة الطويلة اذا فسخ احدهما
في ايام الخيار عند غيبة الآخر قالوا يجوز واخذوا في ذلك بقول ابي يوسف والشافعي
رج. ولو كان الخيار للمشتريين ففسخ احدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه رجل
اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض المبيع باذن البائع ثم اودعه البائع فهلك
عند البائع بطل البيع في قول ابي حنيفة رج. وقال صاحباه رج يتم البيع ويتقرر الثمن

على المشتري ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري اودعه
البائع فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل ولو كان البيع بائنا
فقبض المشتري المبيع باذن البائع او بغير اذنه والتمن طامو مؤجل والمشتري
خيار رؤية او عيب فاودعه البائع فهلك عند البائع تم البيع ولزمه الثمن عند
الكل رجل باع شيئاً علم انه بالخيار ثلثة ايام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من
المشتري لم يكن ذلك فسخا للمبيع ولا ابطال للخيار رجل باع عبداً علم انه بالخيار
ثلثة ايام علم ان يستغله من الغلة ويستخذه ما جاز وان فعل ذلك لا يبطل خياره
ولو باع كروماً علم انه بالخيار ثلثة ايام علم ان ياكل من ثمره لا يجوز البيع لان الغلة والمنفعة
لا يقابلها الثمن فلم يكن متلفاً جزءاً من المبيع بخلاف الثمر رجل اشترى شيئاً وقبضه
ثم قال له البائع بعد ايام انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس ويكون هذا بمنزلة
قوله لك اقالة هذا البيع ولو قال انت بالخيار ثلثة ايام فله الخيار ثلثة ايام كما قال
هو الصحيح رجل اشترى شيئاً وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان يفسخ
البيع ولم يكن ذلك للبائع وان شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام فسد البيع في قول
ابن حنيفة وزفر والشافعي رحم فان اسقط الخيار في الايام الثلثة او عمق العبد
او مات العبد او المشتري او حدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزاً
في قول ابن حنيفة رحم ويلزمه الثمن وان حدث به عند المشتري في الايام الثلثة
عيب ان كان عيباً محتمل زواله في مدة الخيار كالمرض لا يبطل خياره الا انه لا يملك
الرد قبل زوال العيب وان حدث به ما لا يحتمل الزوال لزمه البيع رجل اشترى
شيئاً في رمضان علم انه بالخيار ثلثة ايام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول
ابن حنيفة رحم لان عند ما قبل الشهر يكون داخل في الخيار فيصير بمنزلة شرط

الخيار أربعة أيام فيفسد العقد عندئذ وقال محمد رح له الخيار في رمضان و
ثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع. وكذا لو كان الخيار للبايع على هذا الوجه.
ولو شرط المشتري على البايع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلثة أيام
بعد رمضان أو قال البايع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلثة
أيام بعد مضي رمضان ففسد البيع عند الكل لأنه لا وجه لتصحيح هذا
العقد. رجل اشترى عبدا علم أنه بالخيار ثلثة أيام لا يكون للبايع أن يطالبه بالثمن
قبل سقوط الخيار رجل اشترى شاة أو بقرة علم أنه بالخيار ثلثة أيام فحلب لبنها
روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رح أنه بطل خياره. وقال أبو يوسف رح لا يبطل خياره
حتى يشرب اللبن أو يستهلك. ولو اشترى جارية علم أنه بالخيار ثلثة أيام وقبضها
فدعاها إلى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبايع ندعاها إلى
فراشه لا يبطل خياره ولو باع رحي علم أنه بالخيار فطحن البايع فيها كان فسخا للبيع. و
لو كان الخيار للمشتري فطحن فيها يعرف مقدار الطحن لا يسقط خياره. وإن زاد على ذلك
عند قلة الماء أو كثرت بطل خياره. وذكر الفقيه أبو جعفر أن ما زاد على يوم وليلة
كثير يبطل خياره وما دون ذلك قليل لا يبطل خياره. ولو اشترى ثوبا علم أنه بالخيار
أو خادما فلبس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يبطل خيار الشرط وإن استخدم مرتين
أو لبس الثوب مرتين أو كانت دابة فركبها مرتين بطل خيار الشرط. ولو ركب الدابة
ليسقيها أو ليردها على البايع في القياس يبطل خياره وفي الاستحسان لا يبطل. وأبو
عبد بن علي علم أنه بالخيار فبهما وقبضهما المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لا يجوز البيع
في الباقي وإن ترضيا على إجازة البيع لأن البيع بشرط الخيار غير منعقد في حق الحكم فإذا
هلك أحدهما كانت الإجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالحصة فلا يجوز. ولو قال

البائع في حصة العبد ينقض البيع في هذا بعينه او نقضت البيع في احد هما كان نقضه
 باطلا لانه لم يتكلم بالنقض وفي الخياريهما. وكذا لو باع عبدا واحدا على انه بالخيار ثلاثة
 ايام ثم قال نقضت البيع في نصفه كان باطلا لانه لم يتكلم به. رجل له دار فيها رجل يسكنها
 باجر نباعها من رجل على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ورضي به الساكن فطلب المشتري
 الاجر من الساكن في مدة الخيار كان ذلك امضاء للبيع ولو اشترى دارا هو ساكن فيها
 على انه بالخيار ثلاثة ايام فدام على السكنى لا يبطل خياره. ولو ابتدأ السكنى بطل خياره .
 رجل اشترى جارية على انه بالخيار ثلاثة ايام وقبضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها
 وانكر البائع كان القول للمشتري وللبيع ان يملك الجارية ويطأها لان المشتري حين
 ردّها على البائع قد ملك الجارية منه فللبائع ان يرضى بهذا التمليك. وكذا القصار اذا
 رد ثوب نفسه على صاحب الثوب وقال هذا ثوبك. وكذا الاسكاف رجل باع بيضا او
 كفري على انه بالخيار ثلاثة ايام فخرج الفرخ من البيض او صار الكفري تمر في مدة الخيار
 بطل البيع لانه لو بقى من غير خيار يضر به البائع ولو بقى الخيار كان له ان يلزم المشتري
 بعد التغيير ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة مما لها بقية خياره لان المشتري لا يتضرر
 ببقاء الخيار. ولو اشترى نصيلا لشراء بائنا فصار حيا قبل القبض بطل البيع في قول ابى حنيفة
 رح ولا يبطل في قول ابى يوسف رح. رجل اشترى عبدا شرا بائنا فلما تم البيع بينهما قال
 البائع للمشتري قد جعلتك بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر قال ابو يوسف ومحمد رح ثبت
 الخيار من ساعته شهر وثلاثة ايام وقال ابو حنيفة رح يلتحق الخيار كما قالوا ويفسد العقد
 ولو الحق بالعقد الصحيح مكان الخيار شرطا فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول
 ابى يوسف ومحمد رح قال ابو حنيفة رح يلتحق الشرط الفاسد ويفسد البيع. ولو الحق
 بالعقد الصحيح شرطا جائزا او خيارا جائزا يلتحق في قولهم. رجل باع أرضا على ان يملكها بالخيار ثلاثة

ايام وتقابض اثان البايع نقض البيع في الايام الثلاثة تبقى الارض مضمونة بالقيمة
 على المشتري وكان للمشتري ان يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه الى البايع
 فان اذن البايع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الارض سنة فزرعها تصير
 الارض امانة عند المشتري وكان للبايع ان ياخذها من المشتري
 متى شاء قبل ان يودي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري ان يحبسها لاستيفاء
 الثمن الذي كان على البايع لان المشتري لما زرعها باذن البايع صار كانه سلمها
 الى البايع . رجل اشترى جارية على انه بالخيار ثلاثة ايام فولدت عند المشتري
 بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم ينقصها الولادة لا يبطل خياره . ولو حدثت الزيادة
 عند المشتري في ذات المبيع كالسمن ونحو ذلك بطل خياره في قول ابي حنيفة وايرى
 رج . رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام فمرض العبد عند المشتري ثم ان المشتري
 البايع وقال للبايع نقضت البيع ورددت عليك العبد فلم يقبل البايع ولم يقبض
 فان مضت الايام الثلاثة والعبد يمض لزم المشتري وان صح العبد في الايام الثلاثة
 ثم مضت الايام الثلاثة كان للمشتري ان يرد العبد على البايع بذلك الرد الذي
 كان منه . رجل اشترى دابة على انه بالخيار ثلاثة ايام فقص حوافرها واخذ شيئا
 عرفها لا يبطل خياره ولو نزعها بطل خياره . رجل اشترى شيئا على انه بالخيار ثلاثة ايام
 نجاء المشتري في الايام الثلاثة الى باب البايع ليورد المبيع فاخفى البايع منه وطلب
 المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البايع ليرده عليه اختلفوا فيه .
 قال بعضهم ينصب خصما نظر للمشتري وقال محمد بن سلمة رج لا يجيبه القا
 في ذلك ولا ينصب خصما لان المشتري لما اشترى ولم ياخذ منه وكلام مع
 الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له . فان لم ينصب القاضي خصما وطلب

المشتري من القاضى الاعلان عن محمد رح فيه روايتان في رواية يمجبه القاضى الى ذلك فيبعث مناديا ينادى على باب البائع ان القاضى يقول ان خصمك فلانا يريد ان يرد المبيع عليك فان حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاضى البيع من غير اعلان وفي رواية لا يمجبه القاضى الى الاعلان ايضا قيل لمحمد رح كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يستوثق فياخذ منه كفيل ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع يرد على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار ثلاثة ايام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري اما ان تفسخ البيع واما ان تاخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجوز البيع او يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ونحوها وحج المدعى عليه واقام المدعى بيينة على ما ادعى ويخاف فسادها في مدة التزكية فان القاضى يأمر مدعى الشراء ان ينقد الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضى يبيعها من اخرواخذ ثمنها ويضع الثمن الاول والثاني على يدي عدل فان عدلت البيينة يقضى لمدعى الشراء بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول الى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يضيع الثمن الثاني من مال مدعى الشراء لان بيع القاضى كبيعه وان لم تعدل بيينة مدعى الشراء فانه يضمن قيمة السمكة للمدعى عليه لان البيع لم يثبت فبقاخذ المال الغير بمهمة البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة وهذا قول الى يوسف رح ولوباع شيئا يتسارع اليه الفساد يبيعا باثنا ولم يقبضه المشتري ولم ينقد الثمن حتى غاب كان للبائع ان يبيعه من اخرواحل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم بذلك لان المشتري الاول رضى بهذا البيع والفسخ دلالة فحل للبائع ان يبيع واذا

حل للبائع ان يبيع حل للمشتري الثاني ان يشتري رجل باع عبد اعلم انه بالخيار
 ثلثة ايام ثم انه عرض العبد على البيع لم يبطل خياره لانه لا يملك فسخ البيع عند غيبة
 صاحبه رجل باع شيئاً بثمن مؤجل على انه بالخيار ثلثة ايام يعتبر الاجل من وقت
 سقوط الخيار لا من وقت العقد وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو باع دار اعلم ان
 المشتري بالخيار ثلثة ايام وللدائر شفيع فان الشفيع يطلب الشفعة وقت العقد
 اذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفصول يطلب الشفعة وقت الاجازة وفي البيع
 الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية
 يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح والمسائل تاتي في كتاب الشفعة
 رجل باع دار اعلم انه بالخيار ثلثة ايام فصالحه المشتري على دراهم مسمية او على عرض بعينه
 على ان يسقط الخيار ويمضي البيع جازد للحد ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار
 للمشتري فصالحه البائع على ان يسقط الخيار فيمحق عنه من الثمن كذا او يزيد هذا
 العرض بعينه في البيع جازد لك الوكيل بالبيع اذا باع على انه ما انفاد ثلثة ايام او الوصي باع
 على انه بالخيار ثلثة ايام او الرجل باع بنفسه وشرط الخيار لغيره فمات الوكيل او الوصي
 في الايام الثلاثة او مات الموكل او الصغير او مات الذي باع بنفسه او الذي شرط
 لخياره في الايام الثلاثة قال محمد رحم يقيم البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم
 حق في الخيار والجنون في هذا بمنزلة الموت ولو باع الاب او الوصي مال اليتيم على
 انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ اليتيم فمدة الخيار قال ابو يوسف رحم يقيم البيع ويبطل الخيار
 وعن محمد رحم فيه ثلث روايات في رواية يكون الخيار لليتيم ان شاء نقض البيع و
 ان شاء اجاز في مدة الخيار وبعد انقضاءها يكون هذا خيار الاجازة لا خيار
 الشرط وفي رواية ينتقل خيار الشرط الى اليتيم موقفاً بالايام الثلاثة كما كان وفي

رواية تبقى الخيار للاب ان نقض البيع في المدة او اما جاز وان لم يصنع شيئا حتى مضت
المدة ثم البيع. والمكاتب اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام ثم عجزوا العبد الماذون اذا باع على
انه بالخيار ثلثة ايام ثم حج عليه المولى يتم البيع ويبطل الخيار رجل باع عبدا على انه بالخيار ثلثة
ايام ثم قال البايع للعبد ان دخلت الدار فانت حرم لم يكن ذلك نقضا للبيع لا ابلا للخيار
وكذا لو قال لهذا العبد انت حر اذ هذا العبد اخر له. وكذا لو كان الخيار للمشتري فحلف
بذلك. رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم قال المشتري قد اجرت شراءه
او مثقت اخذه او رضيت اخذه بطل خياره. ولو قال هو يت اخذه او احببت او اردت
او قال قد اعجبني او قال قد وافقني لا يبطل خياره. رجل اشترى كتابا على انه بالخيار ثلثة
ايام فانسخ منه لنفسه لا يبطل خياره لان الكتاب لا يشتري لاجل الفسخ منه وانما يشتري
لاجل الدرس والمخف فلا يبطل خياره كالنساج اذا اشترى ديباجا على انه بالخيار ثلثة
ايام ثم نظري في نقوش الديباج لا يبطل خياره. ولهذه الواو انتسخ من كتاب
الغير ولم يرفعه ولم يحوله لا يصير غاصبا وان انتسخ لغيره لا يبطل
خياره قالوا ولو قيل بالانتساخ يبطل خياره وبالدرس لا يبطل خياره فله
وجه يجوز اخذ به لان في الكتابة استعمالا اما الدرس يكون للنظر ^{متح} والانتسخ
انه هل هو صحيح ام لا فيكون بمنزلة الاستخذام مرة واحدة وذلك لا يبطل
الخيار من له خيار الشرط اذا قال ابطلت خيارى بطل خياره ومن له خيار الرؤية
اذا قال ابطلت الخيار لا يبطل خياره. رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار يوما وقبضه
ثم جاء برده بالخيار وفيه عيب فقال البايع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل
هو ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف رج القول قول المشتري والبينة للبائع
وكذا لو كان الخيار للمبيع. وكذا اذا لم يكن في البيع خيار الشرط واراد ان يرمده

بمخيار الرؤية وإن كان يريد الرد بالعيب فالقول فيه قول البائع ولو باع جارية على أنه
 بالمخيار ثلاثة أيام فاكتملت اكسابا عند البائع أو عند المشتري أو ولدت أو لا فإن
 الكل يدور مع الأصل إن تم البيع بينهما ما يكون للمشتري وإن انفسخ البيع بينهما ما يكون
 للبائع. ولو كان الخيار للمشتري فاكتملت اكسابا أو ولدت أو لا عند البائع فذلك
 الجواب وإن اكتملت عند المشتري ذكر في الكتاب أن الكسب يكون للمشتري ثم البيع بينهما
 أو انتقض قيل هذا قولهما لأن عندهما خيار الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه بمنزلة
 خيار الرؤية والعيب عند الكل أما على قول أبي حنيفة رخص يدور الكسب مع الأصل لأن عند
 خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملك المشتري. ولو اشترى عبدا على أنه بالمخيار
 ثلاثة أيام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رخص ولا يبطل
 في قول محمد رخص وعن أبي يوسف رخص فيه روايتان. ولو قطع البائع يده قبل التسليم إلى المشتري
 لا يبطل خيار المشتري عند الكل. ولو قطع أجنبي عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل
 رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن الباعين بالمخيار فوضعه أحدهما بالبيع
 ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول أبي حنيفة رخص رجل اشترى ابنه على أن البائع بالمخيار ثم مات
 المشتري فاجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرث أباه

فصل في خيار الرؤية

خيار الرؤية ينبت في كل عين ملك بعقد يحتمل الفسخ كالبيع والإجارة والقسم^{والصلح}
 عن دعوى المال وكما ثبت بالمخيار في البيع للمشتري ينبت للبائع في الثمن إذا كان عينا والمكيل
 والموزون إذا كان عينا فهو بمنزلة سائر الأعيان وكذا التبر من الذهب والفضة والأواني
 ولا ينبت خيار الرؤية فيما ملك دينارا ذممة كالسلم والدرهم والدنانير عينا كان أو
 دينا والمكيل والموزون إذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الدرهم والدنانير ولا ينبت خيار

الرؤية في كل عين ملك بعقد لا يحتمل الفسخ بالرد كالمهر وبذل الخلع والصلح
عن القصاص. من له خيار الرؤية اذا فسخ العقد قبل الرؤية صح فسخه وان
اجاز العقد وابطل الخيار قبل الرؤية لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد ذلك كان
له خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء ورضا وهو فسخ على كل
حال قبل القبض وبعد ولا يورث خيار الرؤية كما لا يورث خيار الشرط ويورث
خيار العيب ولا يتوقت خيار الرؤية بوقت بل يقع لان يوجد ما يبطله ويبطل
ما يبطل به خيار الشرط كالتيدير والبيع والأجارة والرهن والهبة فان باع بعد
القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بعيب بقضاء قاض او بما هو فسخ من كل وجه وفك
الرهن واستقضت الأمانة لا يعود خيار الرؤية هو الصحيح ولو باع بعد الرؤية
على انه بالخيار ثلاثة ايام او عرضه على بيع او هب ولم يسلم بطل خياره وان فعل
شيئا من ذلك قبل الرؤية لا يبطل خياره وان هلك بعض المبيع عند المشتري
بطل خياره لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فاذا تغذ رد البعض بالهلاك او
بالعيب بطل خياره ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند
محمد رح ولا يبطل في قول ابي يوسف رح ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد ما رآه بطل
خياره عند محمد رح ولا يبطل عند ابي يوسف رح ولو ارسل رسولا بقبضه فقبضه
الرسول لا يبطل خياره ولو وكيل وكيل لا بقبضه فراى الوكيل وقبضه بطل خيار
الموكل في قول ابي حنيفة رح كما لو كان الوكيل عاقدا فقبض بعد ما راى لم يكن للموكل
خيار الرؤية وقال ابو يوسف ومحمد رح في الوكيل بالقبض لا يبطل خيار الموكل
بقبض الوكيل بعد الرؤية. كما لو قبضه الوكيل قبل الرؤية ثم اسقط خيار الرؤية
لموكل لا يبطل خيار الموكل واجمعوا على ان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل

بعد العلم بالعيب. ولو اشترى شئاً لم يره ثم وكل رجلاً بالروية وقال له ان رضىته
فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رؤية الوكيل بالروية كروية الموكل. الوكيل بالشراء اذا اشترى
شيئاً كان راء المؤكل ولم يعلم به الوكيل كان للوكيل خيار الروية ثم المبيع لا يخلو اما ان
يكون من بني آدم او البهائم او من العرض او من العقار فان كان من بني آدم وهو عبد
او جارية فراى الوجه وضحى به ولم يرسائراً لعضاء بطل خيار الروية. وان كانت الجارية
مستقبة فراى صدرها وظهورها ولم يروى وجهها لا يبطل خياره. وكذا لو كان عبداً
فهو بمنزلة الجارية فان راى وجهه من وراء الزجاج كان رؤية وان كان المبيع دابة
او ابلاً او غنماً او بغلاً روى عن محمد بن ابي العجر ورضى به بطل خياره وعن ابي
روح لا يبطل ما لم يروى وجهه وموخره وان كان المبيع شاة اللحم لا بد من الجس مع الروية
حتى يبطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو اللحم وذلك لا يعرف الا بالجس وان كانت
شاة قنية لا بد من النظر الى ضرعها مع الروية الى جسدها. وان كان المبيع منقولاً
ليس بحيوان فان كان شئاً منه مقصوداً كالوجه في المغافر واشباه ذلك لا يبطل خياره
ما لم يروى وجهه وان لم يكن شئاً منه مقصوداً كالكراس اذا راى البعض ورضى به
بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة ولو كان ثوباً يختلف قيمته باختلاف
العلم يعتبر رؤية العلم ايضاً لا بطل خيار الروية وان كان الثوب مطوياً فراى موضع
الطى ورضى به بطل خياره وان كان اثواباً ما لم يركل ثوب لا يبطل خياره لان الثوب من
العدييات المتفاوتة وفي العدييات المتفاوتة يعتبر رؤية الكل وان كان المبيع
عقاراً ذكر في عامة الروايات انه اذا راى خارج الدار ورضى به لا يبيح خياره
قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل او ما
هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار بمنزلة الوجه وبني آدم وان كان

كما ذكر في الكتاب انه اذا راى رؤس الاشجار من خارج وراى كل شجر ورضي به لايقة
 له خيار الرؤية. هذا اذا كان المبيع شيئاً واحداً فان كان اشياء فهو على وجهين .
 اما ان كان من العدييات المتفاوتة كالبطيخ والبرمان والسفرجل او من العدييات
 المتقاربة كالجوز واللوز والبيض والتفاح والاجاص والمكيل والموزون فان كان
 كيليا او وزنيا في وعاء واحد او لم يكن في وعاء واحد بل هو موضوع على الارض فهو كشيء واحد
 اذا راى منه جفنة او اكثر ورضي كان روية اذا كان غير المرءة مثل المرءة وان كانت الخنطة
 او الشعير في جوالقين او الزعفران في سلتين او الدهن في الزقين اختلف فيه المشايخ
 قال مشايخ بلخ ما كان في وعائين فهو بمنزلة شيئين مختلفين وقال مشايخ العراق هما
 كشيء واحد. وهكذا ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح ان روية احد هما يكون كروية
 جميعا واتفقوا على انهما كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد بما في احد الوعائين عيبا
 ان كان قبل القبض يمسكهما او يردهما وان كان بعد القبض يرد المبيع خاصة كما لو
 وجد باحد الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان
 الحال فيه بعد القبض كالحال قبله اما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان
 المير في صفقة المرءة فان لم يكن في خيار الرؤية فان قال المشتري لم اجد البائة على تلك الصفة
 وقال البائع لا بل هو على تلك الصفة كان القول قول البائع والبينة للمشتري وان كان
 المبيع من العدييات المتفاوتة كالرمان وغير ذلك ما لم ير الكل لا يبطل خياره. ولو استتر
 وقربطخ ما لم ير الكل لا يبطل خياره اذا كان البطيخ في غرارة. وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رح اذا كان البطيخ نوعا واحدا فرأى البعض ورضي به بطل خياره وان
 كان البطيخ في شريحة ان كانت الشريحة بحال يرى ما في داخلها بطل خياره. وان اشترى
 شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل والثوم والشليم والفجل ذكر الشيخ الامام علي

بن محمد البزدوى رح قال اذا قلع البائع بعضها او قلع المشتري باذن البائع فراه ورضيه
 به عن ابي حنيفة رح فيه روايتان في رواية بطل خياره فيما راه وله الخيار فيما لم يره
 في رواية ما لم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره وعامة المشايخ قالوا لم يذكر هذه المسئلة
 فظاهر الرواية وانما ذكرها في الاما لي عن ابي يوسف رح انه قال ان كان المغيب في الارض
 مما يكال او يوزن بعد القلع كالثوم والبصل والحزرق فقلع المشتري شيئا باذن البائع
 او قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا راى المقلوع ورضيه
 لم يبيع في الكل ويكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد البات كذلك وان كان
 المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد رح انه قال ما لم ير الكل
 بعد القلع لا يبطل خياره هذا اذا قلع البائع او قلع لمشتري باذن البائع فان قلع المشتري شيئا بغير
 اذن البائع ان كان المقلوع شيئا له ثمن لزمه البيع في الكل رضى به ادم يرضى لان المقلوع ^{لقلع} با
 يتعيب فانه قبل القلع كان ينمو ساعة فساعة وبعد القلع لا ينمو وان كان المقلوع ^{قليل}
 لا ثمن له لا يبطل خياره والفتوى في هذه المسائل على قول ابي يوسف رح وفي الفجل اذا قلع
 البعض فراه ورضيه لا يبطل خياره لانه عدوى متفاوت هذا اذا كان المغيب معلوما
 وجوده في الارض فان باعه قبل النبات او بعد ما نبت في الارض الا انه لا يدري ^{بت} هو
 في الارض او ليس بنابت لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل و
 نحوه وقلع البائع شيئا من موضع وقال ابيك على ان في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا ^{يجوز}
 بيعه ولو اشترى كروحين من الجند فقلع احدهما فوجد احدا الكروحين جيدا وقلع
 الاخر فوجد معيبا لم يرد شيئا منه لانه تعيب بالقلع ولكنه يرجع بنقصان العيب ولو
 اشترى جزرا في جوالق فوجد في اعلاه جذرا طويلا في اسفله قصيرا صغيرا فان كان ^{القصير}
 لا يشتري به يشتري به الطويل كان عيبا فيرجع بالنقصان ولو اشترى كراثا و ^{طبة}

محمد ربح لا يجوز البيع والفتوى عليه قوله فاذا اشترى نافحة مسك فاخرج المسك
 منها لم يكن له ان يرد بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه يتعيب بالاعراج حتى لو لم
 يخرج المسك كان له ان يرد بخيار الرؤية والعيب رجل اشترى لبناعا على ان يحمله
 البائع المنزل المشتري ان كان البيع بلفظ الفارسية جاز البيع واذا جاز البيع
 فان لم يكن المشتري راى اللبن فراه بعد ما حمله البائع المنزل قال الفقيه ابو القاسم
 ربح لم يكن له ان يرد بخيار الرؤية لانه لو رد يحتاج الى الحمل فيصير ذلك بمنزلة تعيب
 حدث عند المشتري رجل اشترى جبة مبطنة وراى بطناتها كان له
 خيار الرؤية اذا راى ظهارتها لان المقص هو الظهارة فكان له الخيار فان كانت البطانة
 مقصودة بان كان عليها ثوب فان لم يكن الظهارة مقصودة لخيارتها والبطانة مقصودة
 اذا راى البطانة لا يبق له خيار الرؤية ولو كانت الظهارة مقصودة فبإى الظهارة لا يبق
 له خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة مقصودة ايضا فلا يكتفى برؤية احدهما رجل اشترى
 ارضا لم يرها وكان لها الكار فترك المشتري الارض فبإى الكار بالاكارة فزعمها الاكار ثم اراد
 المشتري ان يرد ها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك لان فعل الاكار منتقل اليه فصار كانه
 زرعها بنفسه ولو اشترى دار لم يرها فبيعت دار مجنبها فاخذها بالشفعة لا يبطل
 خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار الشرط لان الاخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية
 لا يبطل بصريح الرضا فلا يبطل بدليل الرضا وخيار الشرط يبطل بصريح الرضا فيبطل بدليل
 وكذا لو عرض للمشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية وخيار الرؤية يبطل
 بالقبض مع الرؤية وكذا بنقد الثمن مع الرؤية رجل اشترى ثوبا مملوفا قد كان راى قبل
 ذلك فاشترى وهو لا يعلم انه ذلك الثوب كان له خيار الرؤية رجل راى شيئا ثم اشتراه
 بئذ لم يغفل وجدته متغيرا قال بعضهم لا يصدق وقال شمس الائمة السرخسي ان كان

الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وإن
 اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالباً كان القول قول المشتري
 كما لو راى جارية ثم اشتراها بعد عشرين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان
 القول قوله وعليه الفتوى. رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقلل البائع للمشتري
 سلمتها إليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان
 له أن يردّها بخيار الرؤية فإن لم يردّها يوم البيع بان يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة
 أو يبعث وكيله إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه. رجل اشترى مكاناً
 مربوطاً وجوهها فنظر إلى ظهورها يعني إلى صرحها كان له خيار الرؤية. رجل اشترى فداناً
 من تراب المعدن بعينه فله خيار الرؤية إذا خرج ما فيه. ولو اشترى خفين أو
 مصراعين أو نعلين فرأى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا راى الثاني. رجل اشترى
 خفًا لم يره فجاء البائع بالخف والبسد المشتري وهو نائم ثم قام المشتري ومشى فيها
 كان له أن يردّها بخيار الرؤية أن لم ينقصها ذلك. رجل اشترى جارية بعد و
 ألف درهم وتقابضاً ثم رد العبد بخيار الرؤية لا ينقض البيع في حصّة ألف من
 الجارية. رجل اشترى راوية بعينها من ماء وقد شرط أنه من دجلة فهو منها كان
 له خيل الرؤية قال لأن بعض المواضع أطيب من بعض. ألا عني إذا اشترى شيئاً جازياً
 شراؤه وقال الشافعي رجح أن كان بصيراً فاعمى جازياً ولو كان أكمه لا يجوز وإذا جاز شراؤه
 عندنا كان له خيار الرؤية. ثم تكلموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا إن كان شيئاً
 مما يقلب ويحس فاذا قلب وحس كان ذلك بمنزلة الرؤية وإن كان مما لا يقلب
 ولا يحس بان كان عقاراً أو ثماراً على رؤس الأشجار قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
 السرخسي في هذا يقول أبي حنيفة رجح أن يؤكل بصيراً بالقبض فإذا

قبض الوكيل وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله يوصف المبيع عند
الاعمى بابلغ ما يكون فاذا قال الاعمى بعد ذلك رضيت بطل خياره وعن ابي يوسف رحمه
روايتان في رواية يقاد الاعمى الى موضع المبيع فاذا صار بحيث لو كان بصيرا لراه
ووصف له فقال رضيت بطل خياره وفي رواية لمس الحيطان والاشجار ثم يقول
رضيت يبطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشم بمنزلة النظر حكمه ان
اعميين اشترى كل واحد منهما ارضا فدخل احدهما ارضه وجعل يحبس الارض
بينه فلم يجد فيها الشواك والكلأ فردها فقال انها لا تطعم نفسها وكيف تطعمني
اخر دخل ارضه فجعل يحبس حشيشها ويتعرف غلط ساق الحشيش وطولها
فوجد ملتقا غليظا فرضى بها وقال ان الارض اذا طابت تربتها استغلت ^{حشيشها}
واذا المتطيب وكانت خبيثة نرة لا تخرج نباته الا نكد رقيقا ضعيفا اذا اختلف
العائدان في الرؤية فقال البائع بعثك ما رايت وقال المشتري لم اراه كان القول
قول المشتري مع يمينه وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك
وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب اذا اراد ^{المشتري}
ان يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وانكر البائع ان يكون العيب عند
كان القول قول البائع

فصل في العيوب

كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك انواع منها ما يكون ظاهرا معينا
كالعور والشلل والصمم والخرس والعرج والسن الساططة والسوداء والساغية
والاصبع الزائد والامراض والقروح وفي غير الحيوان كالهشم في الاواني والمخروق ^{لعقوة}
في الثياب والنزول الشيخ في الاراضى اذا لم يعلم به المشتري فعلم كان له ان يرد الا ان

يثبت البراءة عن العيب. ومنهما ما يكون باطنا في الحيوان والجواري والغلمان فالسبيل
 في ذلك الرجوع الى اهل البصر ان اخبر بك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والذئبي
 وان شهد بك عدلان وشهد انه قد تم كان عند البائع يرد على البائع وما كان باطنا
 في الجواري يعرفها النساء ولا ينظر اليها الرجل كالقن والرق اذا خبرت امرأة واحدة بك لك
 يثبت العيب في حق الخصومة لا في حق الرد في ظاهر الرواية. ومنهما ما يكون عيبا في الجواري
 لا في الغلمان كالبحر فانه يكون عيبا في الجواري ولا يكون عيبا في الغلمان الا ان يكون فاحشا
 مثله في عامة الناس فيكون عيبا. وكما ان الزنا عيب في الجواري وليس عيب في الغلمان
 ومنهما ما يكون عيبا في بعض الاحوال دون البعض كالبول في الفراش فانه لا يكون عيبا في
 الصغير الذي لا ياكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي ياكل وحده ويلبس وحده
 وكذا السرقة مروى ذلك عن ابى حنيفة وابى يوسف رح. ولو كان اشترى عبدا قد كان ابو
 ارسر او بال في الفراش عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري فقال ابو بكر بن سعد
 البلخي رح له ان يرد. وقال ابو جعفر الاسكافي لا يرد ما لم يعد عند المشتري وهو
 الصحيح. والعنة عيب. وكذا الخشاء. ولو اشترى عبدا علم انه خضع فوجده فحلا لا يرد.
 ولو اشترى عبدا علم انه فحل فاذا هو خضع كان له ان يرد. والادرة عيب في الغلام لانه لا يسرع
المشي ولا يقدر على القتال راكبا. والغفل في النساء عيب وهو ورم في الفرج يمنع الجماع.
 وقبل هي التي يكون مسلها واحدا وعدم الختان في الغلام والحيض في الجارية اذا كانا
 جليين لا يكون عيبا وان كانا مولدين صغيرين فكذلك وان كانا كبيرين فهو عيب
 وهذا عندهم اما عندنا عدم الحيض في الجواري لا يكون عيبا. ولو اشترى جارية علم انها بكر
 ثم قال هي ثيب فان القايم يريها النساء ان قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا يمين عليه
 وان قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع يمينه. وان رطمها المشتري فعلم بالوطى فان

زایلها كما علم انها ليست بكر بل ابنت والا لزمته الجارية هكذا ذكر الشيخ ابو القاسم ج
 وعن ابي يوسف ج انه يرد لها بشهادة النساء والنكاح عيب في العبد والجارية
 وكذا لو كانت الجارية في العدة عن الطلاق الرجعي وان كانت عن طلاق بائن فليست
 بعيب والاحرام ليس بعيب في الجارية. وكذا لو كانت الجارية محرمة الوطى على
 المشتري برضاع او صهرية لا يكون عيبا. ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان لها
 زوجا داراد ان يرد لها فقال البائع كان لها زوج عندي ابانها او مات عنها قبل البيع
 كان القول قول البائع ولا يرد عليه ولو اقام المشتري البينة على قيام النكاح للمحال
 لا يقبل بيئته ولو اقام البينة على اقرار البائع بذلك قبل بيئته. ولو قال البائع
 كان زوجها عندي فلان ابانها قبل البيع والمتنكر للطلاق كان القول قول
 البائع فان حضر المقر له بالنكاح وانكر الطلاق كان للمشتري ان يرد لها ولو قال البائع
 كان لها زوج عندي يوم البيع فابانها او مات عنها قبل القبض او بعد والمشتري
 ينكر الطلاق كان للمشتري ان يرد الجارية. ولو كان لها زوج عند المشتري فقال
 البائع كان زوجها عندي غير هذا الرجل ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول قول
 البائع. رجل اشترى حطة فوجد هاردية لا يرد لها لان الرداءة ليست بعيب وان
 وجد هاستوية او غفنة كان له ان يرد لها وكذا لو اشترى اناة فوجد هاردية
 من غير غش لا يرد. ولو اشترى جارية فوجد هاقبيحة او سواد الوجه لا يرد لها.
 ولو وجد هاستوية او غفنة لا يستبين لها قبح ولا جمال كان له ان يرد لها. ولو اشترى
 جارية قد كانت ولدت عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان
 له ان يرد لها في احدى الروايتين وعليه الفتوى. وفي رواية اخرى لا يجعل
 نفس الولادة عيبا فلا يرد اذا لم يوجب الولادة نقصانا ظاهريا ولو اشترى جارية

وبعضها قال انهما لا تحيض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يسمع ^{دعوه}
 المشتري الا ان يدعى ارتفاع الحيض بالحبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يسمع ^{دعوه}
 ويرىها القاضي النساء ان قلن هي حبل يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده
 وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الثيابة وفي ^{دعوه}
 الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة داء باطنها يرجع الى اطباء ثم في الداء يرد ^{بشهادة}
 رجلين اذا شهدا انه قديم. وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق وشحود
 اختلفت فيه الروايات واخر ما روى عن محمد رح انه ان كان قبل القبض ^{دعوه}
 لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول ابي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمأ ^{تان}
 فيه سواء والمرأتان اوثق. واما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد
 بشهادتهن رجل اشترى خفين فاذا احدهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل لعله
 في رجله لا يرد وان كان لا يدخل لعله في رجله بل يضيق الخف كان له ان يرد وان كان
 الخفان ضيقين لا يدخل رجله فيهما لم يكن له ان يرد رجل اشترى عبدا فابق من يده ^{دعوه}
 كان ابق عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا ابقا في قول ^{حقيقة}
 رح وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب رجل
 اشترى مصيفا لعله جامع فاذا فيه ايتان او اية ساقطة كان له ان يرد رجل اشترى ^{دعوه}
 فسرق عنده اقل من عشرة وقد كان سرق عند البائع مثل ذلك كان له ان يرد ^{دعوه}
 كذا الواجب عنده الى ما دون السفر كان له ان يرد لانه يسمع ابقا وسارقا وكذا لو كان
 العبد نقب البيت ولم يخرج شيئا كان له ان يرد رجل اشترى غلاما وبركته ورم فقال
 البائع انه ورم حديث اصابه ضرب فاورمه فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه كان قديما ^{دعوه}
 قال المصنف وهذا اذا لم يبين السبب فاما اذا بين السبب ثم ظهر انه كان بسبب آخر غير

الذي بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا هو محمول فقال البائع هو محمول غيب فاذا هو ^{ذلك}
كان له ان يرد لان العيب يختلف باختلاف السبب رجل اشترى عبدا كان محمولا
عند البائع ياخذ الحكي كل يومين او ثلاثة ايام ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند
المشتري ذكر في المنتقى ان للمشتري ان يرد ولو انه صار صاحب فراش بذلك عند
المشتري فهذا عيب اخر غير الحكي فوجع بالنقصان ولا يرد. وكذا لو كان به قرحة فانفجر ^{او}
كان جذريا فانفجر كان له ان يرد. وان كان به جرح فله هبت يده من ذلك عند ^{المشتري}
لو كانت موضحة فصارت امة عند المشتري ليس له ان يرد رجل اشترى عبدا
وقبضه فحمم عند وقد كان يحمم عند البائع ولم يعلم به المشتري قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح المسئلة محفوظة عن اصحابنا انه ان حم عند المشتري
في الوقت الذي كان يحمم عند البائع كان له ان يرد وان حم عند المشتري في غير
ذلك الوقت لا يرد فليل له لو اشترى ارضا فنزت عند المشتري وقد كانت تنزل ^{عند}
البائع قال له ان يرد لان سبب النزوح واحد وهو تسفل الارض وقرب الملو فكان ^{الثاني}
عين الاول الا ان يحج ماء غالب او كان المشتري رفع التراب عن وجه الارض فيعلم
انها نزلت لرفع التراب او للماء الغالب الذي جاء من موضع اخر فيكون النزوح عند
المشتري غير الذي كان عند البائع او يشتبه فلا يرد ري انه عين ذلك او غيره فلا
يكون له ان يرد قال القاضي الامام ابوالحسن السعدي رح الجواب في مسئلة
الحج والنزما قال الشيخ الامام الا انه يشكل بما ذكر في الزيادات في رجل اشترى
جارية بيضاء احدى العينين وهو لا يعلم بذلك فانجلى البياض عند المشتري
ثم عاد ليس له ان يرد وجعل الثاني غير الاول ولو اشترى جارية بيضاء احداً
العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى انجلى البياض ثم عاد بياضها عند

البائع لا يكون للمشتري ان يردّها وجعل الثاني عين الاول الذي رضي به اذا
 كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين الاول اذ لعاد البياض عند المشتري
 وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا كنت اشاور شمس الائمة الحلواني رح وهو
 يشاور معي فيما كان مشكلا اذا اجتمعنا فشاورة في هذه المسئلة فما استقدت
 منه فرقا رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا للمشتري وابق وقد كان سرق عند
 البائع بعد بلوغه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ليس للمشتري ان
 يخصم البائع مادام العبد حيا باقانا عاد من الاباق كان للمشتري ان يخصم
 البائع ويورد عليه بالحجة رجل اشترى جارية وقبضها فلم يخص عند المشتري
 شهر او اربعين يوما قال القاضي الامام هذا ارتفاع الخيض عيب واذا شهر واحد
 فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له ان يرد اذا اثبت انه كان عند البائع
 اشترى جارية وادعى انها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع
 اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع ان يسترد ذلك من المشتري رجل
 اشترى جارية وقبضها وخصم البائع في عيب بالحارية ثم نزل الخصومة اياها
 ثم خصمه وقال له البائع لم امسكها طول المدة بعد ما اطلعت على عيب
 فقال المشتري امسكها لانظر هل يزول العيب قال الشيخ الامام هذا يحل
 ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يردّها على البائع رجل اشترى
 حطة فوجد فيها ترابا قال الشيخ الامام هذا رح اذا كان التراب مثاهل يكون في
 الحطة ولا يعد عيبا عند الناس ليس له ان يردّه ان كان يعد عيبا عند
 الناس الا انه ليس باحضر كان له ان يرد وان كان التراب فاحشا كان الخيار
 للمشتري ان شاء اخذ الحطة تنقسطها من الثمن وان شاء رد الحطة وبأخذ

كل الثمن كما لو اشترى حطبه على اهل عشرة اقفزة فوجدها تسعة كان له الخيار
على هذا الوجه. وعن ابي يوسف ربح اذا اراد ان يميز التراب فيرد التراب بمسك
الخطبة بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الخطبة لا تخلو عن قليل تراب هذا
اذا علم المشتري بذلك قبل التمييز ما كان المشتري يميز التراب من الخطبة فوجد
التراب فاحتيا بعد ذلك عيبا عند الناس لا يمكنه ان يخلط التراب بالخطبة ويردها
بذلك الكيل على البائع من غير نقصان يرد الكل على البائع وليسترد الثمن لانه ردها
كما قبض وان كان بعد الخلط لا يمكنه الرد بذلك الكيل لان نقاصها بالتذرية لا يرد
لانه لا يمكنه الرد كما قبض لكن بمسك من الثمن حصاة نقصان الخطبة الا ان يرد
البائع ان ياخذها ناقصة فيكون له ذلك. وكذلك كل ما لا يخلو عن التراب فهو
مثل الخطبة على التفصيل الذي ذكرنا. ولو اشترى مسكا فوجد فيه صا
كان له ان يميز الرصاص ويرده على البائع بحصته جعل ابو يوسف ربح كخمس هذه
المسائل اصلا فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قليله كان له
ان يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فيميز كثيره ويسامح في قليل
التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية. ولو اشترى خمس
نقرة فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس كان له ان يرد الحجر بمسك من الثمن بحساب
ذلك الا ان يشاء البائع ان ياخذها كذلك ويورد الثمن لان في قليل الحجر لا يسامح
في النحاس فكان له ان يميز الحجر كالرصاص في المسك رجلا ان يبايع ببيعين
وتقاضا فوجد احدهما بالبيع الذي اشتراه عيبا غمات عند البعير لا يرد من
عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام هذا ربح بخير الذي وجد بالبيع الذي
اشتراه عيبا ان شاء ربح بحصة العيب من البعير الاخر وان شاء ربح بحصة

من قيمة البعير الآخر صحيحا غير مريض وانما ينجبر لمريض البعير الآخر رجل اشترى جارية
 فظهر انها كانت مخضوبة الرأس قال الشيخ الامام هذاج ان ظهر بها شمتا كان له ان
 يرد ها وان ظهر بها شقرة لم يرد الا ان يكون سواد الشعر شرطا في البيع والصهوة وهي
 لون بين الصفرة والحمر بعد عيبا في التركيبة والهندية لانه الرومية والصقالية لان عا
 شعورا هل الردم تكون كذلك ولو اشترى عبد امر فوجد محلوقة الحية او منتوفة الحية
 كان له ان يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم انه كان عند البايع رجل اشترى
 خيلا بدرهم فوجد خبزا واحدا محترقا فرده على البايع فدفع البايع
 اليه خبزا اخر جزافا من غير وزن قال الشيخ الامام هذاج لا يجوز ذلك ما لم يوزن لان
 هذا القدر مما يدخل تحت الوزن فمقدار خمسة اساتير او عشرة اساتير له حجر على حدة
 فلا يجوز الا بالوزن وان كانت اقل من ذلك مما ليس له حجر معلوم على حدة فلا بأس به رجل
 اشترى ثوبا لنفسه ثم قطعه فمصاص نوى عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد
 ولا يرجع بالنقصان ولو نوى عند القطع لابنه البالغ كان له ان يرجع بالنقصان لان
 الهبة لا تتم في البالغ بدون القبض رجل اشترى حزمة بقل فوجد في جوفها حشيشا
 قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا البقل بعد عيبا عند الناس خير المشتري ان شاء
 اخذ بجميع الثمن وان شاء رد وهو بمنزلة الزبد في السمسم رجل اشترى ارضا او كرما
 فظهر ان شربه على ناوقة توضع على ظهر نهرا وموضع اخر كان له ان يرد لان ذلك
 بعد عيبا عند الناس وذكر في المنتقى رجل اشترى بيتا من دار بجميع حقوقه يدخل
 فيه طريقه بان لم يقل بجميع حقوقه ولم يشترط الطريق فلا طريق له وله ان يرد البيع اذا
 قال ظننت ان له مفتحا الى الطريق وكذا لو اشترى ارضا او مخرلا لا يستحق الشرب
 بدون الشرط فان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا ارضه كان له ان يرد لما

قلنا ان ما يعد الناس عيبا يكون له ان يرد بذلك وعدم الشرب والطريق يعد عيبا عند
الناس وان كان لا يستحق ذلك بدون الشرط. رجل اشترى جبة مبطنة فوجد فيها ^{رقعة}
ميتة كان ذلك عيبا. وكذا لو اشترى ثوبا بنجسا ولم يبين البائع ذلك جازا البيع ثم ^{نقط}
ان كان ثوبا ينقص قيمته بالغسل يكون عيبا وان كان لا ينقص لا يكون عيبا
وان كان فيه دهن فهو عيب لان الدهن قلما ينزل كله فيعد عيبا. رجل اشترى
جارية لا تحسن التركيبة والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم او كان المشتري يعلم بذلك
لكن لا يعلم انه يعد عيبا عند التجار ان اتفق التجار على انه يعد عيبا كان له ان يرد
وان اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم
يكن له ان يرد اذ لم يكن عيبا بينا عند الكل وان كان يعلم كل واحد ان له عيب
كالعور والشلل وغير ذلك فان علم بذلك وقبض لم يكن له ان يرد. رجل اراد ان ^{يشترى}
جارية فرأى بها قرحة ولم يعلم انها عيب فاشتراها ثم علم انها عيب قال محمد بن
سلمة رح له ان يرد ها لان هذا مما يشتبه على الناس فيما زان يشتبه عليه فلا ^{يشب}
الرضا يا العيب. رجل اشترى جارية لها لبن فارضعت حبيبا له ثم وجد بها عيبا
كان له ان يرد ها ^{فان} هذا بمنزلة الاستخدام والاستخدام يمنع الورد رجل اشترى جارية
فولدت بعد البيع عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا قال ابو حنيفة رح له ان يرد
بمحضتها من الثمن وقال ابو يوسف رح يرجع بنقصان العيب ولا يرد. ولو انهما
ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار ان شاء
اخذها وان شاء تركها في قول ابي حنيفة واياه يوسف رح. رجل اشترى دارا ثم باع
بعضها ثم وجد بها عيبا قال ابو حنيفة واياه يوسف رح لا يرد ولا يرجع بشيء. رجل
اشترى شيئا فوجد به عيبا قبل القبض فقال للبائع رددته عليك يتنقص البيع ^{بمنها}

قبل البائع أو لم يقبل ولو قال ذلك عند غيبة البائع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد
 ح. رجل اشترى خشبة ليتخذ عامدة شرطه ذلك في البيع فقطعها في الليل و
 اقترانه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط ففطر اليها بالنه فوجدها معيبة
 كان له ان يردها لأن البيع الأول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب بها لا يعتبر إذا ظهر ^{عيب} ^{تقديم}
 رجل اشترى برءونا وكان يا حدى يديها جرح اندمل ونبت عليها الشعر ولم يعلم
 المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام يسيل منه الدم قالوا ان كان مثل هذا ^{العيب}
 لا يحدث بعد البيع كل ان يرد والا فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند ^{المشتري}
 رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال ابو القاسم ان علم بفسادها ولم ^{يستهلك}
 منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رد حصه
 النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخ وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان للمشتري
 بعد ما علم بفسادها استهلكها واستهلك بعضها بان اطعمها اولاده او عبيده لا شيء له على
 البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل
 حال. رجل باع خلافا صبه في خابية المشتري بحضرة المشتري ظهر انه ممنون لا ينتفع
 به قال ابو بكر البلخي هو امانة عند المشتري ان هلك او فسد لا ضمان عليه وان
 اهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة واشتهر على ذلك شاهدين لا شيء على المشتري
 رجل اشترى شجرة فوجد بعض اشجارها معيبة قال ابو بكر هذا رجع يرد الكل او يأخذ الكل
 وليس له ان يرد المعيب خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال المصريح ان كان ذلك
 قبل القبض فكذلك الجواب وان كان قبضه الفسخ وليسرى الشجرة بارضها فكذلك. وان
 اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة. رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا
 فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم ان المشتري

ان اثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البايع. ولو اشترى بغير قبض فوجد
لا يعتلف ثم ظهر به ربح فوق فان كسرت فخره فانه لا يرجع بالنقصان على البايع. رجل
اشترى بغير فلما ادخله داره سقط فذبحه انسان فنظر الى امعائه فاذا هي ^{سدة}
فساد اقدم ما ان كان الذابح ذبحه بغير امر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب
الضمان على الذابح. وان ذبحه بامر المشتري او ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول
ابن حنيفة ربح وقال صاحبه يرجع بالنقصان. رجل اشترى شيئا وتقابضا ثم تقائلا البيع
ولم يسلم المشتري الى البايع حتى اشتراه ثانيا من البايع جاز الشراء فان وجد به عيبا
تقدما كان له ان يرد على البايع ولم يكن للبايع ان يرد على بايعه وكذا لو اشترى
شيئا وتقابضا ثم باعه من البائع ثم اشتراه من البائع فوجد به عيبا قد يرد على البائع ولم يكن ^{لله}
ان يرد على بايعه وكذا لو اشترى شيئا وقبضه ثم ان المشتري مع البايع جدد
البيع باكثر من الثمن الاول ثم وجد به عيبا قد يرد على البايع لم يكن للبايع ان
يرده على بايعه. رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فاراد
ان يرد ها على البايع كان للبايع ان لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو
قبلها بغير قضاء لا يكون له ان يرد ها على بايعه. رجل اشترى بقرة فوجد ها تأخذ
بضر عها وتمص جميع لبنها قالوا هو عيب له ان يرد ها على البايع بالحجة. رجل ^{اشترى}
دعنا في زرق فوجد به عيبا فانه يرد به بالعيب في البلد الذي اشتراه فيه. رجل
باع سكنى له في حانوت لغيره فاخبر المشتري ان اجرة الحانوت كذا فظهر
ان اجرة الحانوت كان اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكنى بهذا
السبب لان هذا ليس بعيب في الحانوت. رجل اشترى بقرة على انها زخما
فقبضها فاذا بها ذم تكثر زخما ركان له ان يرد ها لان فوات المشروط بمنزلة

العيب. رجل اشترى عبدا فوجد مخشا كان له ان يردّه قالوا هذا اذا كان
التخنت بالعمل القبيح فان كان التخنت في المشي او في القول لا يكون عيبا. وان
وجد كافرا كان له ان يرد. وان اشتراه على انه كافر فوجد مسلما لا يردّه ^{عندنا}
ولو اشترى حمارا فوجد حرونا وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع
من غير ما نفع كان له ان يرد. ولو اشترى عبدا او جارية فوجد يسيل الدمع من
عينيه كان له ان يردّه ولا يرجع بالنقصان. ولو اشترى خفين او مصراعين
باب فوجد باحدهما عيبا وباع الآخر فانه لا يرد المعيب ولا يرجع بالنقصان
والحال على شفة الجارية وجفنها يكون عيبا. ولو اشترى عبدا او جارية فظم ان له
وجع الضرس ثابت مرة بعد اخرى كان له ان يرد. رجل باع عبدا وذهب الثمن ^{للمشتري}
ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليس له ان يردّه وان علم
بالعيب قبل قبض المبيع كان له ان يرد في قولهم لانه امتناع عن اتمام العقد رجل اشترى
ارضا فوجد فيها طريقا يمر فيها الناس كان له ان يرد بالجملة. ولو اشترى كروا فوجد
فيه بيوت الفل كثيرا كان له ان يرد. رجل اشترى شاة فوجد لها مقطوعة الاذن ان
اشترى لها للاضحية كان له ان يردّها. وكذلك كل ما يمنع التضحية وان اشترى لها
لغير التضحية لا يكون له ان يردّها الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف
البائع والمشتري فقال المشتري اشتريتها للاضحية وانكر البائع ذلك فان كان ذلك
في زمان الاضحية كان القول قول المشتري اذا كان من اهل ان يضحي. رجل اشترى
جارية على انها صانعة جاز البيع فان لم تكن صانعة لا يكون للمشتري ان يردّها رجل
اشترى عبدا فوجد به عيبا فضربه بعد ذلك ان اثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان
وان اطمه او ضربه سوطين او ثلثة ولم يؤثر فيه كان له ان يردّه اشترى عبدا فقتله رجل

عند المشتري وقتل به القاتل ثم علم بعيب فانه لا يرجع بالنقصان. رجل اشترى عبدا و
قبضه ثم باعه من البايع فوجد البايع به عيبا قد يما قال ابو يوسف ربح وهو قول ابي حنيفة
رجل له ان يرد. على المشتري الاول. رجل اشترى من رجل دنانير بدراهم وثق بضائنه
ان يشتري الدنانير باع الدنانير التي اشتراها بالدراهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم
وجد المشتري الثاني في الدنانير عيبا فردها على بائعها الاوسط وقبلها الاوسط بغير قضاء
قال محمد ربح للبايع الاوسط ان يرد ما بذ لك العيب على البايع الاول قال ولا يشترط فيه الصرف
في هذا بالعرض لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها. وكذلك رجل له على رجل دراهم
وقبضها منه وقضاها اخر فوجد فيها زيوفاء فردها عليه بغير قضاء كان له ان يرد ها على الاول
رجل اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه
ثم وجد بالمشتري عيبا قد يما كان له ان يرد الا انه يسأل القاضي حتى ينصب خصما
عن الميت فيرده الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرده على بائع ابيه وان كان الميت وارث
اخر يرده الابن على ذلك الوارث ثم يرده على بائع الميت. ولم يفصل محمد ربح في الكتاب
بين ما اذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما اذا لم يستوف. واطلاق محمد ربح في الكتاب دليل
على التسوية بين الوجهين. وهذه المسئلة دليل على ما قلنا ان الرجل اذا باع شيئا ثم انه و^{هب}
الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا كان له ان يرد. ولو اشترى رجل عبدا
وقبضه ثم باعه من مورثه ثم مات المورث فورث الابن اياه ثم وجد بالعبد عيبا قد يما
لا يرد. على احد بخلاف الاول عبد ما ذون مديون باع من مولاه عبدا من اكسابه بمثل
القيمة جازا فان وجد المولى بالمبيع عيبا وكان ذلك قبل القبض كان له ان يرد. على
عبد. وان كان بعد القبض والثمن من النقود لا يرد. على عبده. رجل اشترى جوزا
فكسر بعضه فوجد فاسدا لا ينتفع به ولا قيمة له كان له ان يرد ما بقي ويسترد

كل الثمن وان كان الفاسد مما يتفقد به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسور ولا الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب . رجل اشترى بدرهم بطيخا عدا فاكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة لا يستفاد بها كان له ان يرجع بحصتها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على فساد ما بقي . وليس الباطن في هذا كالجوز لان الجوز شئ واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا يستفاد به برد الكل . وكذا اللوز والفندق والفسق والبيض . واما في البطيخ والرومان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة . رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد على فلان ولا ارد على فلان فذل له في قول ابى حنيفة واليه يوسف . رجل اشترى شاة فخر صوفها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجوز نقصانا له ان يرد لها قال محمد بن رجاء والجوز عندى ليس بنقصان قيل له وان اشترى كروما فاشترى عندك تقطف ثمرته ووضعها على الارض ثم وجد بالكرم عيبا لم يعلم به ان كان القطف لم ينقصه شيئا فله ان يرد . ولو اشترى نخلا فله ثمر بموضعه من الارض او ثمره وقبض ثم جاز التفرغ لم ينقصه الجذاذ شيئا ولم ينقص النخل ثم وجد باحد هما عيبا لم يكن له ان يرد احدهما دون الآخر وله ان يرد هاجيبا بالعيب الذي وجد باحد هما لانه اذا قبض قبل الجذاذ انصارا بمنزلة شئ واحد . وليس هذا كالقبض والخاتم اذا ميزا احدهما من الآخر وليس فيه ضرر لان التبريض النخل يخرج منه واما الفصل ليس من الفضة . رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فاستقاله فانه ان يقيله كان له ان يرد به بالعيب وليس هذا بمنزلة مالو علم بالعيب ثم عرضه على بيع فانه يبطل حقه في الرد . رجل اشترى جوايا وشيا باهرويا فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان اكلف الجواب ذكر في المنتقى ان له ان يرد الثياب بجميع الثمن . قال المصريح وينبغي ان يكون الجواب

كما في الجارية والعبد اذا وجد بالجارية عيبا بعد ما اتلف ثوبها كان له ان يردّها
 بجميع الثمن. رجل اشترى عبدا خيلزا او كاتبافسيه ذلك عند المشتري ثم وجد
 به عيبا كان له ان يردّه. رجل اشترى شاة او بقرة مع ولدها فعلم بعيب ثم ارتضع
 منها الولد كان له ان يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو ارسل الولد
 عليها. وان احتلب المشتري من لبنها شيئا فشرب او سقاه ولد بعد ما علم ^{لعيب} بال
 كان ذلك رضا بالعيب. رجل اشترى جارية فوجد بها قرحة فلداها وان داواها
 من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب. وان داواها عن عيب حدث فيها ^{عن} لا
 القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب. ولو احتجم العبد بعد ما علم بالعيب فيه
 روايتان رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه الى الموهوب له
 ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له ان يردّه في
 قول ابي حنيفة وايه يوسف رج وعن محمد رج ان له ان يرد. رجل اشترى غلاما
 وقبضه فادعى انه يبول في الفراش فان القاضة يضعه على يدي عدل لينظر
 فيه. رجل اشترى جارية قد بلغت فادعى انها خنته قال محمد رج يحلف البائع
 البتة ما هي كذ لك لانه لا ينظر اليها الرجال ولا النساء. رجل اشترى عبدا فعلم
 بعيب قبل القبض فاراد ان يردّه فصالحه البائع من العيب على عبد آخر وقبض
 المشتري ثم استحق احدهما فانه يرجع على البائع بحصة المستحق من الثمن كانه
 اشترى عبد بن يذ لك الثمن ويجعل العبد الثاني زيادة في البيع. ولو كان المشتري
 قبض العبد الذي اشتراه ثم وجد به عيبا فصالحه من العيب على العبد ثم
 استحق العبد المشتري بطل الصلح في العبد الثاني وقيل بانه لا يبطل الصلح
 في العبد الثاني كما قبل القبض. رجل اشترى عبدا وقبضه فاكتسب اكسابا

عند المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد الذي اشتراه عيبا ثم اتلف الكسب
لم يكن اتلاف الكسب رضا بالعيب رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من
آخر فوجد المشتري الثاني بها عيبا يحدث واراد ان يرد ها فقال المشتري الاول ^{هذا}
العيب حدث عندك واقام للمشتري الثاني البينة ان هذا العيب كان عند
البائع الاول فردها القاضيه على المشتري الاول كان للمشتري الاول ان يرد ها
على بايعه بذلك العيب في قول ابي يوسف رح وقيل هو قول ابي حنيفة رح ولا يثر
في قول محمد رح رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل اخر فقال للمشتري
لا عيب به فلم يتفق البيع بيغها ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله و
اقام البينة على ان هذا العيب كان عند البائع كان له ان يرد ه وقول المشتري
للذي ساومه ليس به عيب لا يبطل حقه فالرد. وقال مشايخنا ان كانت ^{المسئلة}
في الثوب اذا قال المشتري للذي ساومه لا عيب به ثم وجد به عيبا لا يكون له ان
يرده لان عيوب الثوب مما يوقف عليه فصح اقراره بنفي العيوب اما في العبد
من العيوب ما لا يوقف عليه فيجعل اقراره بنفي العيوب كذبا فلا يقبل ولو قال ^{المشتري}
ليس به اصبع زائدا او ما اشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المسئلة
ثم وجد المشتري بالعبد ذلك العيب كان له ان يرد ه لان القاضيه بين كذبه
في نفي ذلك العيب فبطل كلامه رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وباعه من
آخر فوجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة
وامسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له ان يرد ه
على بايعه ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة
ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له ان يرد ه على

بائع. ولو ان المشتري الثاني ادعى ان البيع الذي جرى بينها كان تلحثة او كان
بشئ من العطاء او كان فيه خيار شرط او ردية وصدقه المشتري الاول في ذلك ثم
وجد بالعبد عيبا كان له ان يردّه على بائعه. بخلاف ما اذا تنازل المشتري الاول
والثاني البيع او رده الثاني على الاول بعيب بغير قضاء رجل اشترى عبدا فاراد ان يردّه
بعيب فاقام البائع البينة على اقاربه انه باع العبد قبلت بينة وليس له ان يردّه
بالعيب ولو اقام البائع البينة انه باعه من فلان وفلان حاضر بمحمد والمشتري الاول
بمحمد ايضا كان مجودهما بمنزلة الاقالة ولا يرد. رجل اشترى عبدا بصفقتين بكل
صفقة نصفه ثم وجد به عيبا كان عند البائع واراد ان يرد احد النصفين دون
الاخر كان له ذلك

فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد

اذا اشترى شيئا فتعيب عند المشتري بفعل المشتري او بفعل اجنبى وباقعة سمارة
ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد. وطريق معرفة النقصان
ان يقوم صحيحا للعيب به ويقوم وبه العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة
كان حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع ان يأخذ معيبا بالعيب الذي حدث
عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك. وان زاد للبيع عند المشتري بان اشترى
ثوباً فصبغه بعصفرا وزعفران واشترى ارضا فبني فيها بناء او غرس شجرا ثم وجد بها
عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع انا قبلته كذلك
وارد كل الثمن لم يكن له ذلك. وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع
لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند ابى بحنيقة والى يوسف
رجع وبعض الروايات عن محمد رج لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان العيب لانيما

باع ولا فيما يقر عن محمد راج في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقهاء
 أبو جعفر والفقهاء أبو الليث وعليه الفتوى. وأن اشترى طعاما فاكل بعضه ثم علم بعيب كان عند البايع
 لا يرد الباقي ولا يرجع بشيء في قول أبي حنيفة راج وفي قول أبي يوسف راج بنقصان العيب في الكل ولا يرد
 الباقي وقال محمد راج يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما اكل ويعطى لكل
 بعض حكم نفسه وعليه الفتوى. هذا إذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاءين
 كان في وعائين أو في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فاكل ما في أحدهما أو باع
 ثم علم بعيب كان ذلك عند البايع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لأن
 المكيل أو الموزون إذا كان في وعائين كان في حكم العيب بمنزلة شيئين مختلفين. وأن
 اشترى طعاما في وعاء فوجد فيه عيبا تعرض بعضه على البيع قال محمد راج يلزمه هذا
 العرض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لأن عند البايع النصف ثم وجد به
 عيبا كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك إذا عرض على البيع لأن عند المكيل
 والموزون بمنزلة الأشياء المختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدین والنوين
 ونحو ذلك. وكذا لو اشترى دقيقا فخبز بعضه ثم علم أنه كان محررا كان له أن يرد الباقي
 ويرجع بنقصان عيب ما خبز وكذا لو اشترى سمنا ذاتيا فاكله ثم اقر البايع أنه
 كان وقع فيها فارة وماتت كان له أن يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو قول أبي
 محمد راج كما لو اشترى طعاما فاكله ثم علم بعيب عند البايع يرجع بنقصان العيب. و
 لو اشترى جبة فلبسها واشتقت باللبس ثم علم بفارة ميتة فيها فانه يرجع بنقصان
 العيب إلا أن يأخذها البايع ويضرب بنقصان اللبس ولو اشترى ثوبا وكفن به
 ميتا ثم علم بعيب فانه لا يرد لتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب أيضا لاحتمال
 أن يفترسه سبع فيعود إلى ملك المشتري من غير نقصان فيتمكن من الرد على البايع

وما لم يقع اليأس عن الرد لا يرجع بنقصان العيب كما لو اشترى عبدا فابق من يده
ثم علم بعيب فانه لا يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا لاحتمال ان يعود من الابق
ولو اشترى ارضا فجعلها مسجدا ثم وجد به عيبا فانه لا يرد في قولهم. واختلفوا في الرجوع
بنقصان العيب والمختار للفتوى انه يرجع كما لو اشترى ارضا فوقفها ثم علم بعيب ذكر
هلال رح انه يرجع بنقصان العيب وجعله بمنزلة ما لو اشترى عبدا فاعتقه ثم علم
بعيب فانه يرجع بنقصان العيب. رجل اشترى ضيعة مع ما فيها من غلات ثم وجد
بها عيبا قالوا ينبغي ان يرد ها كما علم بالعيب لانه لو جمع الغلات بعد ما علم او يتركها
كذلك ينتقص فلا يمكنه الرد بعد ذلك اشترى شجرة ليتخذ منها بابا او نحو ذلك
فقطعها فوجد ها لا تصلح لما اشتراها فانه يرجع بنقصان العيب الا ان يأخذها
البائع مقطوعة ويرد الثمن. اذا اشترى عبدا فاجره ثم وجد به عيبا كان له ان ينتقص
الاجارة ويرد العبد لان الاجارة تفسخ بالعدر وقد تحقق العذر ولو كان رهن
العبد وسلم ثم وجد به عيبا فانه لا ينتقص الرهن ويرده بعد الفك لان الرهن
لا ينتقص بالعدر. ولو اشترى الوارث او الوصي شيئا من التركة كنها للميت ثم وجد
عيبا كان له ان يرجع بنقصان العيب. بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بذ لك رجل اشترى
عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني بعيب كان عند البائع الاول فان
المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان
العيب على البائع الاول لان البيع الثاني لم يفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء
البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الاول. اشترى جارية وهي بيضاء احدى العينين
لم يعلم بذ لك ولم يقبضها حتى انجلت البياض عن عينها ثم عاد بياضها فاعلم به كان له
ان يرد ها. ولو قبضها وهي بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذ لك انجلت البياض عن

عينها ثم عاد بياضها لا يكون له ان يرد هالان في الوجه الاول لما انجل البياض ثم
عاد جعل كان الاول لم يكن وابيضت عينها قبل القبض كان له ان يرد هالان في الوجه
الثاني اذا انجل البياض في يد المشتري سلمت له التجارية بصفة السلامة فلا يكون له
الرد يعود البياض بعد ذلك اذا اشترى جارتين ولم يقبضهما حتى وجد باحدهما
عيبا فقبض المعيبة لزمته جميعا لانه رضى بالمعيبة والاخرى صحيحة وان قبض الـ
لا عيب بهما كان له ان يرد هما جميعا لانه لم يرض بالمعيبة وهو لا يملك التفريق فيرد
جميعا وان باع السليمة بعد ما قبضها او اعتقها قبل القبض او بعده لزمته المعيبة
لانه عجز عن رد السليمة فيتعذر رد الاخرى لانه لا يملك التفريق ولو اشترى مصرعا
باب وقبض احدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فانه يهلك على البائع والمشتري
ان يرد الاخران شاء لان المقبوض يغيب بغوات الاخر فكان له ان يرد ولا يجعل قبض احدهما
كقبض هما جميعا ولو ان المشتري قبض احدهما معيبة وهلك الآخر عند البائع يهلك
على المشتري لان المشتري بتعييب المقبوض صار معيبا للاخر فيصير قابضا لهما جميعا
فيكون الهلاك على المشتري وكذا لو اشترى خفين او نعلين وكل ما يتعلق بالمنفعة
ببقائهما كان تعيب احدهما تعيبا للاخر اشترى بعيرا فلما ادخله داره سقط ذنبه
انسان بامر المشتري فظهر له عيب قد يم كان للمشتري ان يرجع بالنقصان على البائع
في قول ابي يوسف ومحمد رج وبه اخذ المشائخ رج كما لو اشترى طعاما فاكل بعضه ثم
علم بعيب فان عند هما يرجع بنقصان العيب فيما اكل الا ان ثم تغير طباقة وههنا لا يرد فيرجع
بنقصان العيب هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم ذبحه هو او
غيره بامرة او بغير امره لا يرجع بشئ اشترى برذونا وخصاء ثم علم بعيب كان له ان يرد لانه
ليس بتعييب فلا يمنع الرد ولو اشترى عبدا بجارية وتقا بضا ومشتري التجارية وطى

التجارية ثم وجد المشتري العبد بالعيب فأنقذه وان شاء رجع على المشتري التجارية
 بقيتها يوم قبضها وان شاء أخذ التجارية ولا يضمنه النقصان ان كانت بكر او لا العقر
 ان كانت ثيبا لان المشتري التجارية وطع ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان ^{المشتري}
 عبد اعلم انه خازا وطباخ او نحو ذلك فوجد المشتري بخلاف ذلك ومات عند قبل الرد
 كان له ان يرجع بفضل ما بينهما وعن ابي حنيفة ربح في رواية لا يرجع رجل اشترى
 تجارية وقبضها فوجد بها عيبا فردها على البائع ثم علم البائع بسبب حدث ^{المشتري} عند
 كان للبائع ان يرد ها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع ارض العيب ^{المشتري}
 كان عند البائع او يمسك التجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب اخر عند البائع بعد
 الرد فان البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري الا ان يرضى ^{المشتري}
 ان يقبلها من البائع رجل اشترى تجارية وقبضها فوطئها اقبلها بشهوة ثم وجد بها
 عيبا لا يرد ها ولكنه يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع ان ياخذ ها ولا يدفع
 النقصان ولو وطئها المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب او قبله لا يرجع
 بنقصان العيب ولو اشترى عبد قد حل دمه بقصاص او بردة فقتل عند المشتري
 بذلك رجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول ابي حنيفة ربح قال صاحباه يقوم
 حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشتراه وهو
 حلال اليد بان كان سارقا فقطعت يده عند المشتري فعليه ابي حنيفة ربح بخير المشتري
 ان شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء امسك العبد ويرجع عليه ^{بنصف}
 الثمن وقال لا يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن او
 يترك الخصومة وليس له غير ذلك رجل اشترى تجارية فولدت عند البائع ^{قبضها}
 فوجد بها عيبا يرد ها بحصتها من الثمن في قول ابي حنيفة ربح ولو اشترى تجارية

فولدت عند البائع ثم علم بعيب بالجارية قبل القبض ان شاء اخذها وان
 شاء تركها في قول ابى حنيفة رج رجل باع نفس العبد من عبده بجارية ثم وجد
 بها عيبا كان للمولى ان يرد الجارية ويأخذ من العبد قيمة نفسه في قول ابى حنيفة
 رايه يوسف رج وقال محمد رج وهو قول ابى حنيفة الاول رجح بقيمة الجارية .
 الزوائد المنفصلة بعد القبض كالولد والتمر والارش تمنع الرد بالعيب ويرجع
 بالنقصان . واما الزوائد المتصلة كالسمن والجمال الصحيح انها لا تمنع الرد رج
 اشترى ارضا ليس عليها خراج فوجد بها عيبا ثم وضع عليها الخراج لا يكون له ان
 يرد ها ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على البائع بخيار الشرط والرؤية او عيب
 ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن . وان ذهبت عيناه
 يضمن النقصان ولا خيار للبائع . ولو اشترى دارا باع بعضها ثم وجد بها عيبا
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رج لا يرد ولا يرجع بشئ . رجل اشترى جارية كان بها
 حمل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لاشئ على
 المشتري . رجل اشترى حنطة فيها غبار فذهب الغبار عنها عند المشتري وانقص
 كيلها ليس له ان يرد . وكذا لو كان فيها رطوبة فحجفت عند المشتري او اشترى
 خشبة رطبة فنبست عنده . رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فساومه البائع
 فقال له هل تبسها مني فقال نعم بطل حقه في الرد وعن ابى يوسف رج اذا اشترى ثوبا
 فوجد به عيبا فقال له البائع اذهب به وبع فان لم يشتروا منك فردوه علي ففعل
 بطل حقه في الرد . ولو وجد بالدراهم القبوضة عيبا فقال له انفقها فان لم ترج
 فردها علي لا يبطل حقه في الرد اشترى عبدا فكاتبه ولم يؤد شيئا من البدل حقه
 وجد به عيبا فانه يرجع بنقصان العيب . ولو اشترى جارية فاعتقها ثم وجد

ذات زوج فانه يرجع بنقصان العيب . فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقاً بائناً
 كان للبائع ان يسترد منه ما ادى اليه من النقصان . ولو اشترى جارية و
 قبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني
 عيباً كان عند البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع
 بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول يرجع بالنقصان على بايعه في قول الشيخ
 رح . وقال محمد رح يرجع هو ايضاً بالنقصان على بايعه . رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه
 من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذي كان عند البائع الاول فردّه الثاني على
 الاول بغير قضاء قبل القبض كان للمشتري الاول ان يردّه بذلك العيب وغيره على
 بايعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضع . رجل اشترى
 عبداً فوجد به عيباً فقال للبائع ان لم اردّه اليك اليوم فقد وضيت بالعيب قال محمد رح
 هذا القول باطل وله ان يردّه بالعيب . رجل اشترى داراً وقبضها فادعى رجل فيها
 مسيل ماء واقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء امسكها بجميع الثمن
 وان شاء رد . رجل اشترى عبداً وقبضه ثم وكل رجلاً ببيعته ثم وجد الموكل به عيباً فباعه
 الوكيل ان يباعه الوكيل بمحض من الموكل ولم يقل له الموكل شيئاً كان ذلك رضا
 بالعيب . رجل اشترى دابة فوجد بها عيباً فركبها فقال البائع ركبتها في حوائجك
 فلم يبق لك حق الرد وقال المشتري لا بل ركبتها لاردّها عليك كان القول قول المشتري
 رجل اشترى عبداً قد سرق عند البائع ولم يعلم به المشتري فسرق عند المشتري ^{سرقته}
 اخرى فقطعت يده في السرقتين جميعاً كان للمشتري ان يرجع على البائع بنصف
 النقصان وهو ربع الارش . رجل اشترى عشرة اقفزة خطة وقبضها فاصابها ماء
 فانفخت وصارت احد عشر قفيزاً وذلك لا يبعد عيباً ثم وجد المشتري بالخطبة

عيبا فقال البايع انا اقبلها فان المشتري يرد ها بزيادة لان هذا فسح من كل وجه
 رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم اقر المشتري ان البائع كان اعتقه قبل
 البيع او دبره او كانت جارية فاقتران البايع كان استولى لها وانكر البايع ذلك وحلف
 فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصير مبرا وام الولد تعتق بموت البايع .
 وكذا لو ادعى ان العبد هو الاصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند
 البايع فانه يرجع بنقصان العيب على البايع استحسانا . ولو اقر المشتري ان البايع
 باعه منه وهو عبدا فلان وجد البايع وصدا قتل المقر له واخذ منه العبد واجاز البيع
 ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على البايع بشيء وان كذب المقر له
 فيما اقره المشتري بالملك ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده بالعيب على بايعه هذا اذا
 اقر المشتري بالعبد لغير قبل رؤية العيب فان اقر بعد ما رأى العيب فكذلك وان
 صدقه المقر له فيما اقر لا يرجع المشتري بالنقصان على بايعه اجاز له المقر له البيع او نقض
 واخذ العبد وان كذب في الاقرار رده بالعيب ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من
 فلان بعد ما اشتريته واعتقه فلان وكذب المدعى عليه فيما قال فان العبد يعتق
 على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد ذلك لا يرجع على البايع بشيء . ولو ادعى المشتري
 انه باعه من فلان ولم يذ كر ان فلانا اعتقه وجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه
 يرد على البايع . رجل اشترى بعيرا على انه ان وجد به عيبا رده ثم وجد به عيبا فطرب
 البعير في الطريق عند الرد قالوا يهلك على المشتري وان اثبت المشتري العيب فانه
 يرجع بنقصان العيب . رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره
 ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البايع بشيء وان قتله هو وحده ذكر في المتن انه يرجع
 بنقصان العيب

فصل في البرائة عن العيب

رجل اشترى عبدا وبرئ اليه البايع من كل غائلة ثم وجد به السرقة والابق والزنا فلا
لا يرد وان وجد به مضارده والمراد من الغائلة في البيع السرقة والابق والزنا ولا يدخل
فيه الكي والاثر والرمل والثلول والأمراض ولو برأ البايع من كل عيب يدخل فيه
العيوب والأداء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض لا يدخل فيه الكي ولا الأصبع الزائدة
ولا الثورج قد برئ. وعن أبي حنيفة رج الداء والمرض الذي يكون في الجوف من طحال أو
كبد أو نخو ذلك رجل باع عبدا أو جارية وقل أنا بري من كل داء ولم يقل من كل عيب فإنه
لا يبرأ عن العيوب لأن الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء ولو باع جارية
وقال برأت اليك من كل عيب بعينها فإذا هي عوراء فإنه لا يبرأ وكان له ان يرد. وكذا لو
قال برئت اليك من كل عيب بيد ما فإذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لأن البراءة عن عيب
اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لأحال عدمهما. وإن كانت مقطوعة أصبع
واحدة برئته وإن كانت مقطوعة أصبعين فهما عيبان ولا يبرأ إذا كانت البراءة عن
عيب واحد باليد وإن كانت الأصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد
ولو باع جارية وقال أنا بري من كل عيب بها. ولو قال أنا بري منها لا يبرأ عن العيوب
رجل قال لغيره أنت بري من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب رجل اشترى ثوبا
فأراه البايع فيه خرقا فقال المشتري قد أبرأتك عن هذا الخرق ثم جء المشتري
بعد ذلك يريد ان يقبض الثوب من البايع فإني الخرق فقال المشتري ليس
هذا مثل ما أبرأتك منه كان ذلك شيئا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول ^{المشتري}
وكذلك في زيادة بياض العين وكذلك لو أبرأ عن كل عيب بها أو أبرأ عن عيوبها
ثم قال المشتري هذا حدث بعد لا يبرأ وكذلك. لو قال قد أبرأتك عن هذا

البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد البراء ولو قال قد أبرأتك من البرص
 او عن العيوب او قال عن كل برص او قال عن كل عيب ولم يقل بها فهذا براءة عن
 كل عيب فاذا رأى المشتري بعد ذلك عيبا فقال ما كان هذا العيب بها يوم ^{اشترى} ^{بها}
 وقل البايع كان هذا العيب بها يوم اشترى بها كان القول قول البايع الا ان يقيم
 المشتري البينة على ذلك فيكون له حق الرد في قول محمد رح لان عنده اذا قال
 المشتري أبرأتك عن العيوب او قال البايع انا برئ من العيوب لا يدخل فيه
 العيب الذي يحدث عند البايع. اما في ظاهر مذهب ابن حنيفة
 رح واليه يوسف رح يدخل فيه العيب الموجود وقت العقد والذي يحدث
 قبل التسليم وتصح البراءة عن الكل رجل باع عبدا وقال برئت اليك من كل عيب
 بهذا العبد الا الا باق فوجد أبقا كان له ان يردّه ولو قال برئت اليك من كل
 عيب بهذا العبد الا الا باقة فوجد أبقا لا يردّه لانه اخبره انه أبق. رجل اشترى
 عبدا فضمن رجل للمشتري بحصة ما يجد فيه من النيب من الثمن قال ابو حنيفة
 وابو يوسف رح يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا ورده على البايع كان له ان يرجع
 على الضامن بحصة العيب من الثمن كما يرجع على البايع وعن ابي يوسف رح اذا
 اشترى رجل عبدا فقال له رجل ضمننت لك عمامة وكان اعمر فردّه على البايع فأ
 لا يرجع على الضامن بشيء من الثمن. ولو قال الضامن ان كان اعمر فعلى حصة العم
 من الثمن فردّه بالعمى كان له ان يضمّنه حصة العمى ولو اشترى عبدا فوجد به
 عيبا فقال له رجل قد ضمننت هذا العبد لا يلزمه شيء المشتري الثاني اذا وجد
 بالبيع عيبا وتعدّر رده على بايعه بعيب حدث عنده فرجع على بائعه بنقصان
 العيب لم يكن لبايعه ان يرجع بالنقصان على البايع الاول في قول ابن حنيفة رح

وقال صاحبا. له ان يرجع. رجل اشترى عبد او باعه غيره فمات العبد عند الثاني
ثم اطلع الثاني على عيب كان عند البائع الاول فانه يرجع بنقصان العيب على بايعه و
ليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان في قول ابي حنيفة رج خلافا لما حقه
لوصالح للمشتري الاول مع بايعه عن النقصان على شئ لا يصح الصلح في قول ابي حنيفة
رج. رجلان شهدا على رجل على البراءة من كل عيب في هذا العبد ثم اشتراه احد المشاهدين
بغير بلاء ثم وجد به عيبا كان له ان يردّه. وكذا لو شهد على البراءة من الاباق ثم اشتراه
احد الشاهدين فوجد ابقا كان له ان يردّه. ولو شهد على البراءة من اباقة ثم اشتراه
احد الشاهدين فوجد ابقا ذكر شمس الائمة السرخسية رج فقال ليس له ان يرد بخلاف
الوجه الاول لان في الوجه الاول لم يضاف الاباق اليه فلا يكون ذلك اقرارا بعيب الاباق
فيه اما في الوجه الثاني اضاف الاباق اليه فكان ذلك اخبارا بانه ابق وقد مر نظيره قبل
هذا رجل باع ثوبا على انه بريء من كل شئ به من الخرق وكانت فيه خروق قد خاظمها او
رقعها او رفاها فهو بريء من ذلك لان هذا خروق وان كانت مخيطة او مرقية او مرقوعة
وكذلك لو كانت فيه خروق من خرق نار او عفوفة فهو بريء منها ولو باع عبد او قال
برئت اليك من القروح التي فيه فكانت فيه اثار قروح قد برأت قال هو بريء مما برأ و
مما لم يبرأ وان كانت فيه اثار من كى كان له ان يردّه لان الكى غير القروح. يهودي باع
يهوديا زينا قد وقعت فيه قطرات من النخمر جاز البيع ولا يكون له ان يردّه لان هذا
ليس بعيب عندهم. ولو باع شئ على انه بريء من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب
ولو شرط البراءة عن عيب واحد او عيبين كان ذلك اقرارا بذلك العيب بانه اذا
باع عبدا على انه بريء من كل عيب بهذا العبد بعينه وسلمها الى المشتري حقا
احدهما ووجد المشتري بالآخر عيبا الزمه المبيع بمحضته من الثمن فيقسم الثمن

على العبد وهما صحيحان لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبد من بئمن واحد على انه برئ من عيب واحد بهذا العبد ثم استحق احد هما فوجد بالذي يبرئ عن عيب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر وبه عيب واحد فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن. وكذا لك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع وقال للذي يريد شراؤه اشتره فانه لا عيب به فلم يتفق بينهم ما بيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له ان يردّه. وقوله اشتره فانه لا عيب به لا يكون اقرارا بعدم العيب ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتره فانه ليس باق ثم وجد ابقا لا يكون له ان يخاصم بايعه

فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك

رجل اشترى خلا في خابية وجعل المشتري في جرة وحملها الى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت الفارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في خابيتك كان القول قول البائع لان المشتري يدعى عليه حق الرد وهو ينكر ولو اشترى دهنيا في انية ثم قبضها ورأس الانية كانت مشدودة ففتحها فوجد فيها فارة ميتة وانكر البائع ان يكون ذلك عنده كان القول قوله لما قلنا رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وزعم انه مخلوق اللحية والبائع ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه منكر للعيب فان اقام المشتري البينة انه مخلوق اللحية اليوم فان لم يكن الا على البيع وقت يتوهم فيه خروج اللحية عند المشتري كان له ان يرد لانه اثبت العيب عند البائع وان اذ على البيع وقت يتوهم فيه خروج اللحية

عند المشتري لا يرد ما لم تقم البينة أنه كان محلولاً للحجة عند البائع أو يستخلف
البائع فينكل المشتري إذا ادعى بالمبيع عيباً وانكره البائع فاقام المشتري بينة
ورده عليه كان للمدعي ودر عليه ان يردّه على بايعه وان كان المشتري انكر العيب ^{او لا}
القاض حين رده عليه قد ابطال قوله في انكار العيب رجل اراد ان يبيع شيئاً
فيه عيب وهو يعلم بذلك ينبغي له ان يبين العيب ولا يدلس فان باع ولم
يبين قال بعضهم يصير فاسقاً مردود الشهادة والصحيح انه لا يصير مردود
الشهادة لان هذا من الصغائر رجل اشترى شيئاً فعلم بعيب قبل القبض فقال
ابطلت البيع بطل البيع ان كان بحضور من البائع وان لم يقبل البائع وان قال
ذلك فغيبه البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال ابطلت البيع
فالصحيح انه لا يبطل الا بقضاء او رضاء اشترى ثوباً بخمسة دراهم وهو يساوي
عشرة فوجد به عيباً ينقصه خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو
درهمان ونصف درهم ولو اشترى ثوباً بدرهمين وهو يساوي خمسة فوجد به
عيباً ينقصه درهمين ونصف درهم على المشتري على البائع بنصف الثمن وذلك درهم
واحد باع جارية بزيب وتم بيعتهما وتقابضتا ثم ان بايع الجارية وجد التمر ^{سداً}
فانه يقسم الجارية على قيمة الزيب والتمر ولا عيب بهما فما اصاب التمر من الجارية
يسترد ذلك القدر من الجارية ويرد الثمن لان الجارية انقسمت على قيمة الزيب
والتمر وهما صحيحان لا عيب بهما لانهما دخلتا العقد بصفة السلامة لا بصفة
الفساد رجل اشترى جارية فوجد بها عيباً فاراد ان يردّها فاصطلحا على ان يدفع
احدهما شيئاً من الدراهم ينظران اصطلاحاً على ان يدفع بايع الجارية الدراهم الى
المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جاز لانه صالح عن العيب وان اصطلاحاً على ان

يدفع المشتري الدراهم الى البائع ليقبل البائع التجارية لا يجوز لان المشتري يلتزم
 الزيادة لا عوضا عن شئ فيكون ربوا فان قصدا لتحصيل قصد هما يبيع المشتري
 التجارية من بايعها باقل من الثمن الاول ان كان نقد الثمن. رجل اشترى عبدا فوجده
 عيبا قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت على التجارية زيادة في
 البيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما
 حتى لو وجد باحد هما عيبا رده بحصة من الثمن. وان كان هذا الصلح بعدما قبض
 المشتري العبد كانت التجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها
 بحصة عيب العبد من الثمن. الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض
 تأييد البائع عن العيب ورضي صح ابراءه ويلزم الأمر ولو وجد عيبا بعد القبض ابرأ البائع
 عن العيب ورضي بالعيب يلزمه ولا يلزم الأمر لان العيب قبل القبض لا تسقط عنه
 الثمن وبعد القبض له قسط من الثمن فلا يلزم الأمر والرد بالعيب يكون للوكيل و
 عليه ما دام الوكيل حيا عاقلا من اهل لزوم العهدة فان لم يكن من اهل وجوب العهدة
 بان كان عبدا محجورا او صيا محجورا كان الرد الى الموكل وان كان من اهل وجوب العهدة
 فمات الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل. وكذا المكاتب اذا اشترى
 عبدا ووجد به عيبا كان حق الرد للمكاتب فان عجن المكاتب ورده في الرق كان للمولى ان يرد
 الا ان المكاتب هو الذي يله الرد فان بيع المكاتب ومات كانت الخصومة في الرد للمولى
 يرد. على البائع الوكيل بالشراء اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجد الموكل به عيبا رده
 على الوكيل ثم الوكيل يرد. على البائع. الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا قبل
 القبض فان رده بالعيب صح رده. وان رضى بالعيب ان كان العيب يسيرا يلزم الموكل ان
 كان فاحشا ان يرد الموكل للموكل ذكر في كتاب الصرف في باب الوكالة ان ما لا يفوت

جنس المنفعة كقطع إحدى اليدين وفقاً إحدى العينين فهو يسير وما يفوت
جنس المنفعة كقطع اليدين وفقاً العينين فهو فاحش. وذكر شمس الأئمة السرخسي
أن ما لا يدخل تحت تقويم القومين يعيد لا يقوم به أحد مع العيب بقيمة الصحيح
فهو فاحش وجعل العيب اليسير كالغبن اليسير وذكر في المنتقى أن على قول
ابن خنيفة رج إذا كان المبيع مع العيب يساوي الثمن الذي اشتراه به فريضته
الوكيل فإنه يلزم الأمر وهذا قريب مما قاله شمس الأئمة السرخسي رج وفي الزيادة
الوكيل إذا رضيه بالعيب أن كان قبل القبض لزم الأمر وإن رضيه بعد القبض فإنه يلزم
الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير والفاحش والصحيح ما ذكر في المنتقى
سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لأنه إذا رضيه بالعيب فيصير كأنه اشتراه
مع العلم بالعيب. وإن كان لا يساوي بذلك الثمن لا يلزم الأمر الوكيل بالشراء
إذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض بهذا العيب فريضته ^{يلزم} فهو
الأمر وهو بمنزلة ما لو رضيه به الوكيل بعد القبض الموكل إذا أبرأ البائع عن
العيب صح إبراءه ولا يبقى للوكيل حق الرد. الوكيل بالشراء إذا اشترى بالغبن اليسير
يلزم الموكل. وأن اشترى بالغبن الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ
الإمام المعروف بخواهر زاده هذيلما ليس له قيمة معلومة عند أهل البلد كالأ
والثوب ونحو ذلك لأن قيمة هذه الأشياء لا تعرف إلا بتقويم القومين. وأما
ماله قيمة معلومة عند أهل البلد كالحب والسم ونحو ذلك إذا زاد الوكيل بالشراء
عليه ذلك لا يلزم الأمر قلت الزيادة أو كثرت. الوكيل بالشراء إذا اشترى جارية للموكل
ولم يسلمها إلى الموكل حتم وجلبها عيباً كان له أن يرد ما كان الموكل حاضر أو غائباً أو
بعد التسليم إلى الموكل لا يملك الرد إلا بامر الموكل. وإن ادعى البائع في الوجه الأول

ان المؤكل رضى بالعيب والموكل غائب وطلب يمين الوكيل او يمين المؤكل ليس له ذلك
عندنا فان اقام البائع بيئته على ما ادعى قبلت بيئته. وان اقر الوكيل ان المؤكل رضى بالعيب
صحيح اقراره حتى لا يثبت له حق الخصومة. وان اقر الوكيل انه كان ابرأ البائع عن العيب
صحيح اقراره على نفسه ولا يصح على الأمر الوكيل بالبيع اذا باع ثم خصم في عيب فقبل المبيع
بغير قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون للمبيع للوكيل ولا يكون للوكيل ان
يخاصم الموكل. فان خاصمه واقام البيئته على ان هذا العيب كان عند المؤكل لا يقبل
بيئته. لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجعل في حق الموكل كان الوكيل اشتراه
من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قدما لا يحدث ذكر في بعض
روايات البيوع انه يلزم الأمر. وذكر في عملة روايات البيوع والرهن والوكالة والملاذون
انه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله لان الرد
بغير قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان العيب قدما او لم يكن. وان كان الرد
بقضاء القاض فان كان بالبيئته لزم الموكل قدما كان العيب او حديثا وان كان القضا
بنكول الوكيل فكذلك عند علمائنا. وقال زفرج ان كان العيب مما يحدث فهو بمنزلة
قضاء القاض باقراره وهو ليستوي بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق اذا استحق
المبيع على المشتري باقراره او بالنكول لا يظهر في ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره
بقضاء القاض ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل كما لو رد على الوكيل
بالبيئته او بالنكول. وان كان عيبا يحدث مثله لزم الوكيل وللوكيل ان يخاصم الموكل
فان اقام الوكيل بيئته ان هذا العيب كان عند الموكل رد على الموكل وكذا الرجل اذا اشترى
جارية وقبضها وباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردها على المشتري الاول
اقراره بقضاء القاض ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول ان يردّها

على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فرده على المشتري الاول بقضاء
القاضي باقراره لم يكن ذلك ردا على البائع الاول الا ان البائع الثاني لو اقام البينة على ان
هذا العيب كان عند البائع الاول قبلت بينته ويرد على البائع الاول رجل اشترى
عبد او جارية فزوج الجارية من العبد ثم وجد بها عيبا لا يملك الرد لان النكاح عيب
فيهما فان ابانها قبل الدخول بها كان له ان يردهما لان العيب الحادث قد زال ولا يقال
بالنكاح وان زال فقد بقى المهر والمهر زيادة منفصلة فيمنع الرد بالعيب ^{اذا} نقول ^{اختلف}

المشايخ فيه قال شمس الائمة الشريفة لا يجب المهر بهذا العقد لانه لو وجب
للمولود المولى لا يستوجب على عبد دينا وقال الشيخ الامام المعروف بخوهر زاده يجب
المهر ويسقط من ساعته لا يصنع المشتري فيكون له ان يردهما كما لو اشترى جارية فولدت
ولدا ثم وجد به عيبا لا يرد فان مات الولد كان له ان يرد الجارية رجل اشترى عبد
فوجد به عيبا فانكر البائع ان يكون عبد فاقام المشتري شاهدين شهدا حدهما انه بلاءه
وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل كما لو ادعى عينا في يد رجل
انه له فشهد احد الشاهدين انه ملكه وشهد الآخر على اقرار ذي اليد انه ملكه لا يقبل
هذه البينة مسائل الاقالة وجمود البيع رجل باع جارية ثم انكر

البيع والمشتري يدعى الشراء لا يحل للبائع ان يطأها فان غرم المشتري على ترك الخصومة
وسمع البائع من المشتري انه غرم على ترك الخصومة كان للبائع ان يطأها لانهما اتفاقا سخا
البيع رجل اشترى بيتا لامرأته واعطى لها البيع ثم جاء البائع وقال للمشتري بيع من
بازده فقال المشتري دادم لم يصح هذه الاقالة قالوا صورة هذه المسئلة اذا كان
الزوج وكلا الامرأتين في شراء البيوت والوكيل بالشراء ذكر شمس الائمة الشريفة
ان الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة في قولهم فلا يصح هذه الاقالة ولو كان الوكيل يملك

الاقالة فالاقالة لا تصح بلفظة الامر في قول ابى حنيفة ومحمد رحم فان البائع لو قال للمشتري
 اقلني هذا البيع فقال المشتري اقلني لا تتم الاقالة عندهما ما لم يقل البائع قبضت رجل
 باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد اقلتك بيع الثوب فاقطعه قيمه فاقطع البائع قيسا
 قبل ان يتفرقا ولم يتكلم بشئ كانت الاقالة تامة رجل اشترى من رجل وفروضة بدرهم
 معلومة وقبض الخطة وسلم بعض الثمن ثم جاء البائع ليقبض منه بقية الثمن فقال
 المشتري انه قام علي ثمن غال فرد البائع عليه ما قبض من الثمن واخذ المشتري قالوا لم
 ذلك اقالته لان الاقالة بمنزلة البيع فالبيع بالقول لا يكون الا بايجاب وقبول وان كان
 بطريق التعاطي فذلك لا يكون الا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض
 المشايخ رحم اما على قول البعض قبض احد البديلين يكفي لان عقلا البيع وهو الصحيح وقد
 ذكرنا هذا في اول الكتاب رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بالحمار بعد اربعة ايام فرده
 على البائع فلم يقبل البائع صريحا واستعمل الحمار اياما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة
 كان له ذلك لانه لما رد كلام المشتري بطل كلامه فلا يتم الاقالة باستعماله

فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية

رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من الثالث ثم ادعت الجارية
 انها حرة فردها الثالث على بايها بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على
 الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان الاول ان لا يقبل
 لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كان
 حين بيعت وسلمت انقادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق فهذه انقادت للبيع
 والتسليم فقد اقوت بالرق وان لم تكن انقادت ثم ادعت انها حرة لم يكن للبائع الاول
 ان لا يقبل لان القول في حرية الاصل قولها فاذا استحققت نفسها بما هو حجة على

الكل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل. وقال بعضهم اذا بيعت تجارية ثم ادعت انها
 حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من
 اشترى تجارية كان الاحتياط في ان يتزوجها حتى تحل له اما بالنكاح او بملك اليمين
 والصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية
 والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن بقولها. ذكر في المتن رجل اشترى تجارية وتجارية
 لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري ولم تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر
 والتجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت التجارية انا
 حرة الاصل فان القاضي يقل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن. فان قال المشتري
 الاول ان التجارية اقوت بالرق وانكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري
 الاول يد على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول
 والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرارا تجارية بالرق. رجل اشترى
 عبدا وقبضه فوهبه من اخيه وتصديق به على رجل ثم جاء رجل واستحقه من يد الموهوب
 له او من يد المتصدق عليه كان للمشتري ان يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى
 عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول
 بالثمن على بائعه قبل ان يرجع المشتري الثاني عليه في قول ابي حنيفة ر. ولو كان المشتري
 الاول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يدي المشتري
 الثاني لا يرجع المشتري الاول على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له
 ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من رجل وسلم
 فاستحق من يد الثاني كان للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على بائعه. رجل اشترى رق
 سمن او غسل او جرة زيت او سلة زعفران او جوالق دقيق او حنطة ثم جاء رجل واستحق

بعض ذلك قبل القبض او بعد قال ابو يوسف رحم مجير المشتري ان شاء اخذ الباقي بحسابه من الثمن وان شاء ترك البيع لانه شيء واحد ولو اشترى قوصرة تمر او جرة زيت او خاربية في ظل او كرى حنطة او شعيرة وعائين فاستحق احد هما ان استحق قبل القبض خير المشتري كما قلنا في الوجه الاول وان استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسابه من الثمن ولا يكون له ان يرد الباقي رجل اشترى غلاما شراء صحيحا ثم ادعى رجل ان كان له اعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل من المدعي البينة على الملك فان اقام البينة على الملك عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن له بينة يستخاف المشتري على دعوى الملك ^{خصم} المدعى المشتري في هذا الدعوى لانه يثبت العتق والولاء لنفسه رجل اشترى عبدا واختلفا في الثمن وحلفا فقال البائع ان بعته الا بالف درهم فهو حر وقال المشتري ان اشتريته الا بخمس مائة فهو حر فالبيع لازم للمشتري ومجبر المشتري على الثمن الذي اقر به ولا يعتق العبد لان البائع اقر ان المشتري يحنث في ممينه وعتق عليه العبد فلا نقض البيع ولا يعتق العبد افكان على المشتري الثمن الذي اقر به لانهم ائساد قاعلى ثبوت الملك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي اقر به لانه ينكر الزيادة رجل اشترى من رجل ارضين فاستحق احد هما ان استحق قبل القبض مجير المشتري ان شاء اخذ الباقي بحصته من الثمن وان شاء ترك وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له مستاجر حانوت باع كردار حانوت في يده وسمى الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان الكردار له وحال بين المشتري والمبيع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته ومجارتها كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشيء من الثمن وان لم يكن الكردار من الآ

عمل المساجر لكنه شيء لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك بان كان يملوا على
سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المساجر وان كان البناء شيئا لو اختلف
صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كالبناء المتصل بالحانوت لانه الحانوت كالمشترى
ان يرجع على البائع بالثمن لان الممول فيه قول صاحب الحانوت والثابت بقول من يكون
القول فيه قوله كالثابت بالبينة فان كهل لهذا المشتري انسان بالدرك ففيه كل موضع
لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما
يضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق. رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه
رجل بالبينة وقبض العبد ثم ان المستحق اجاز البيع اختلف الروايات في ذلك في ظاهر
الرواية لا يفسخ البيع مالم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى. رجل اشترى
عبدان بالف وقبضهما ثم استحق من احدهما بعينه نصفه فان العبد الاخر يكون لازما
للمشتري وله الخيار في الذي استحق نصفه في قول ابن حنيفة واياه يوسف ر. ⁴ رجل اشترى
نصف عبد ثم اشترى رجل اخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء
رجل اخر واستحق من هذا العبد بعضه فما استحق يكون من النصفين جميعا وان كان
المشتري الاول قبض ولم يقبض الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضاه جميعا
فما استحق فهو منهما جميعا. رجل معه قفيزا خطاة في جوالق فباع من ذلك قفيزا من
رجل بدرهم ولم يقبض المشتري حتى باع من آخر قفيزا منه بدرهم ثم استحق احد القفيزين
فان البيع الاول جائز والثاني باطل ورجل في يد كراان فباع احدهما من رجل ولم يسلم حتى باع
من آخر كراودفع اليه ثم باع الكرا الباقي من آخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الاول ووجد
المشتريين جميعا فانه ياخذ ما كان في يد المشتري الثالث لان البائع بعد ما باع الاول
كان يملك بيع الكرا الثاني فجاربعه لانه باع ما يملك واذا باع الكرا الاخر من المشتري

الثالثة يجوز بيعه لأنه للمشتري الأول فيأخذ ما كان في يد الثالث. فان حضر المشتري الأول ولم يجد المشتري الثالث وجد المشتري الثاني فانه يأخذ من الثاني نصف ما في يده لأنه لما باع من الثاني كراصار الكران مشتركين بين الأول والثاني فجميع ما في يد الثالث يكون بينهما نصفان. ولو ان المشتري الأول وجد الثالث يأخذ جميع ما في يد الثالث ^{ولو كان مكان} الكرين عبد أبيع نصفه من رجل آخر ودفعه ثم باع نصفه من ثالث ودفع اليه رجل اشترى من رجله ارباب الف درهم وتقدر الثمن وقبض الدار فقام اخ المشتري البينة ان الدار كانت لابيها وتركها ميراثا له ولاخيه هذا للمشتري فانه يقضي للمدعي بنصف الدار فان كذب به ^{كان} المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء رد النصف الباقي على البائع ويسترد منه كل الثمن ^{كان} ان تقدر وادنا شاء امسك ويرجع بنصف الثمن وان كان المشتري صدق اخاه المدعي بقى النصف في يده بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن رجل اشترى ارضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد رح يحير المشتري ان شاء اخذ الأرض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذلك المسيل. وان استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الأرض واحداث فيها بناء او غرسا او زرعافان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل جعل محمد رح هذا أصلا فقال كل ^{شيء} اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شيء اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره لا يجوز فاذا استحق كان له حصته من الثمن رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم فباع الرجل مع اخيه بعض هذه الضيعة بضیعة اخرى ثم مات اخوه فادعى ورثة الاخ الضيعة المشتراة وما بقى من الضيعة الأولى بطله ان شاء الضيعة الأولى اشترى الضيعة الثانية مع مورثهم فكان نصفها لمورثهم قالوا الضيعة المشتراة تكون بين الاخوين نصفين لانهما اشترى الضيعة الثانية فكانت مشتركة

بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميراثا لورثته ويرجع الاخ الحي في تركه الميت
 بنصف قيمة ما باع من الضيعة الاولى لان الاخ الميت اشترى نصف المشتراة
 لنفسه وقضى الثمن بمال اخيه وصار الاخ الحي بمنزلة المقرض له ولا حق لورثة
 الميت فيما بقى من الضيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الضيعة الاولى الا شريك
 اخيه في شري الضيعة الثانية ببعض الضيعة الاولى وهذا لا يكون تملكاً منه
 لما بقى من الضيعة ولا اقراراً بملك الاخ في الضيعة الاولى. رجلان اشترى عبدان ^{سنتق}
 نصفه ثبت الخيار للشريطين لان الشراكة في العبد عيب فان قال احدهما رضيت
 سلم له ربع العبد بربع الثمن والاخر على خياره ان شاء ربح الربع الباقي وان شاء رضى
 في قياس قول ابي يوسف ومحمد ربح وفي قياس قول ابي حنيفة ربح ليس للاخران ربح
 اصله مسئلة الخيار رجل ادعى على رجل انه باعه وقلنا الغائب هذا العبد بالغ
 درهم فاقام البينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن فان حضر الغائب ان اعاد
 المستحق البينة يقضى له عليه بنصف الثمن ايضا والا فلا لان ^{الخصم} اصلهما ليس
 عن الاخر الا اذا كان كل واحد من المشتريين كفيلا عن صاحبه باعوه فربما يكون ^{البضاعة}
 على احد هما فضاء على الاخرين. رجل باع عقارا وامرته وولدا او بعض اقراره ^{غير}
 يعلم بالبيع وقع التقابض بينهما وتصرف المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض عن كذا
 حاضر في البيع ان العقار له ولم يكن للبائع قال مشايخهم من ذريته لا يسمع دعوى المدعى
 سدا لثواب التلبيس. وقال مشايخنا ربح يسمع دعواه فينبغي للمفتي ان ينظر في ذلك
 ان كان البائع والمدعى معروفا بالتلبيس والخصومات الباطلة ينبغي للمفتي ان يفتي
 بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتي بصحة الدعوى وهذا اذا لم يكن السلطان
 استند في تلك الخصومة في تقليد القاضي. رجل باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعها

بعد ما وقف اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يسمع دعواه كما لو ادعى انه باعه و
هو لغيره بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حرا وادعى انه اعنته ثم باعه فانه يسمع
دعواه رجل اعير عليه درابه فوقع البعض في يد انسان فذهب به الى السوق
ليبيعه فظهر له رجل يريد ان يشتري ثورا واستامه ثم انعم النظر فيه فاذا هو ثوره الذي اعير عليه
فادعى انه هلكه لا يسمع دعواه لان الاستيلاء اقرار منه انه ليس له رجل اشترى عبدا و
قبضه ونقد الثمن فاستحقه رجل بالبينة ثم حضر البائع واقام البينة ان المستحق كان
باعة منه بكذا قبل البيع وقضى القاضى ببينة البائع فاراد المشتري ان ياخذ العبد قال ابو
رجح لا يسبيل للمشتري على العبد وهذا في غير ظاهر الرواية. واما في ظاهر الرواية بنفسه الاستحقاق
لا يفسخ البيع بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن ويقضى القاضى له
او ينزل شيئا على ذلك رجل عنده كرسية باع من رجل نصفه ثم باع النصف الآخر من رجل آخر
فلم يقبض احد منهما حتى استحق منه محتوم واحد كان المستحق من البيع الاخر فان هلك نصف
ما بقى بعد استحقاق المحتوم يكون الخيار للمشتريين ياخذان ما بقى على حساب ذلك الحق
الاول في نصف كرسى الثاني في نصف كرسى لا محتوم واحد فيضرب كل واحد منهما في النصف
بخصته ولو لم يستحق جزء قبض المشتري الثاني محتوم ثم استحق محتوم الثالث تسمى الاول والثاني
بالخيار ويما يعرض فيه المشتري الثاني بنصف كرسى لا محتومين ولا نصف كرسى يكون
الباقى بينهما على حساب ذلك رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق منه ثمن الثمنان
المشتري اقام البينة انه اشتراها من المستحق ولم يوقت لذلك وقتا قال يرجع يرجع
المشتري على البائع بشيء من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فاعادها فاشترىها المشتري
من المدينى ايضا فانه لا يرجع على البائع بشيء ولو اقام المشتري البينة انه اشتراها من المدينى
بعد استحقاق النصف قبلت بيئته وكان له ان يرجع على البائع بنصف الثمن رجل

سات وترك ابني وادادني احد الابنين ان اباهما كان باع هذه الدار من هذا الرجل اليه
 درهم وانكر المدعي عليه وكذب به ابن الآخر فان القاضي يقضي على المدعي عليه بنصف الثمن
 المدعي البيع ونصف الدار المدعي عليه ولا خيل للمدعي عليه في رد الدار ان لم يسلم له
 النصف الدار وليس هذا كما لو اشترى دارا فاستحق نصفها فان المشتري يبيع لان
 ههنا البيع انما انتقص في نصف الدار بمحذور المدعي عليه لولا وجوده كان القاضي يقضي
 بكل الدار رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل البيع
 الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع ولو اشترى شيئا قد اقرانه فملك
 للبائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه
 الى البائع رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يده الثاني فان المشتري
 الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني في قول ابي حنيفة رجع وقال
 ابو يوسف رجع له ان يرجع قال الا ترى ان المشتري الثاني لو كان ابرأ الاول عن الثمن كان
 للاول ان يرجع على بائعه اذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد حرا رجع كل واحد
 على بائعه بالثمن قبل ان يرجع عليه الآخر

فصل في مسائل الغرور

المغرور يرجع باحد الامرين اما بعقد المعاوضة او قبض يكون للدفع كالوديعة والمبا^{رة}
 اذا هلكت الوديعة او العين المستاجر ثم جاء رجل واستحق الوديعة والمستاجر ضمن
 المودع والمستاجر فان المودع والمستاجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان في معناه
 وفي الامارة والهمة لا يرجع على الدافع بما ضمن لان قبض المستعير كان لنفسه رجل اشترى
 دارا وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع بالثمن و
 يسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبيعا يوم تسليم البناء

الى البائع فان كان المشتري بنى بالجص والأجر والساج والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زمانا حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحققت الدار لم يكن المشتري ان يرجع على البائع الا بقيمته يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الجص والأجر والساج ثم استحققت الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعشرين الفا واكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى مكان انفق فيه ومن استحققت الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرني وهو غائب قال ابو حنيفة ربح لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فيسلم المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ للنقض واما اذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان المشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقى من البناء قائما يسلمه اليه فيهدم البائع ^{بها} ويكون النقص له وان شاء المشتري نقض كله يكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول ابو حنيفة وابو يوسف ربح في ظاهر الرواية وروى محمد عن ابو حنيفة ربح وهو قول الحسن ان القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقص فاذا طفرت بالبائع فسلم النقص اليه ويقض لك عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي ربح ان المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن الاول وهذا اقرب الى النظر رجل اشترى دارا ثم باعها من آخر فبني المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فان المقضى عليه هو المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة البناء والبائع الثاني يرجع بالثمن على بائعه ولا يرجع بقيمة

البناء في قول ايخيفه رح وعلى هذا لا يشتري جارية وقبضها فباعها من غيره فولدت من
 الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقية الولد والبائع
 الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول ايخيفه رح. وعلى هذا الخلاف اذا ^{اشترى}
 عبدا وباعه من آخر فتدولته الأيدي ثم وجد المشتري الآخر به عيبا قد يما كالا صبع الزائدة
 وقد تعيب العبد عند بيعه حادث كان له ان يرجع على بائعه بنقصان العيب وليس
 للبائع الثاني ان يرجع على البائع الاول بالنقصان في قول ايخيفه رح. رجل اشترى دارا ^{فبيع}
 فيها بناء وغاب ثم ان البائع باعها من رجل آخر ونقض المشتري الثاني بناء الاول وبنى فيها
 بناء آخر ثم جاء المشتري الاول واستحقها فان كان المشتري الثاني بنى فيها بالآلات نفسه
 فان المشتري الثاني يضمن للمشتري الاول ضمان ما تنقض من بناء الدار العامة بنقصه
 بئله الاول ويكون النقص للمشتري الاول ان كان قائما وان كان المشتري الثاني استهلك ذلك
 النقص يضمن له قيمة النقص ايضا ويدفع المشتري الثاني البناء الذي احدثه وليس للاول
 ان يمنع من ذلك لان البناء المجازات ملك الثاني وان كان الثاني يبيع البناء المجازات ينقص
 الاول فان المشتري الثاني يضمن للاول ما قلناه للاول ان يملك البناء الثاني وليس للثاني
 ان يرفعه لان البناء الثاني اذا كان ينقص الاول كان ملكا للمشتري الاول فان كان المشتري
 الثاني زاد في ذلك اعطاء المشتري الاول قيمة الزيادة ولا يعطيه اجر العمل لان العمل لا يتقوم
 الا بعقد لم يوجد العقد اما الزيادة عين مال متقوم. وعن ابي يوسف رح اذا اشترى دارا
 فبيع فيها بناء ثم استحققت الدار فنقض المشتري البناء كان للمشتري ان يرجع على بائعه ^{بالنقصا}
 يقوم الدار مبنيا وغير مبنية ويرجع بالنقصان. وكذلك الارض اذا غرسها المشتري ثم ^{استحققت}
 فقلع المشتري الشجر كان له ان يرجع على بائعه بالنقصان. رجل اشترى ارضا فغرس فيها
 شجر افسنت الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر

بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك
 وان شئت فحمله حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان ارضك فان امر بقطع الشجر ^{المشتري} و قطع
 ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ^{ضمن} ولا بما
 من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ^{مسك}
 الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة
 الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانه لما
 اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول البيهقي
 واية يوسف رح وقال الحسن رح القاضي يبعث امينا ليقوم بالنات في الارض ثم يقول
 القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى ان ظمرت بالبائع فسله اليه وتأخذ بقيمة
 نابتة وان لم يستحق الارض حتى اتمر الشجر وبلغ الثمر ولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق
 الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان
 للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر نابتة في الارض ويسلم الشجر قائمة الى البائع و
 لا يرجع على البائع بقيمة الثمر ويجبر المشتري على قطع الثمر ببلغ الثمر ولم يبلغ ويجوز البائع
 على قطع الشجر وان كان المشتري زرع في الارض خطا او شيئا من اصناف الرياحين
 والحبوب والبقول ثم استحققت الارض قال ابو يوسف رح يؤمر المشتري حتى يقطع
 الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على بائعه بشئ وان كان الزرع اضر بالارض فللمستحق
 ان يضمه نقصان الارض لا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن وان المشتري قد كرى
 في الارض نهرا او حفرا ساقية او قطر على النهر قطر ثم استحققت الارض فان المشتري
 يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما احدث في الارض من بناء القطر ولا يرجع مما انفق
 في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسناة صغارها من التراب وان جعل المسناة من حجارة

اولين او قصب او شيء له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الارض
ثم يؤمر البائع بقلع ذلك رجل ورث جارية من ابية واستولد هاتم جاء مستحق و
استحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بثمن الجارية وبقيمة الولد على بائع
مورثه ويحلف الورث بائع المورث في ضمان الغرور كما لو وجد بهاعيبا كان له ان
يردها على بائع المورث. والموصى له بالجارية اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه
لا يرجع على بائع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد كما لا يردها بعيب وجد بها رجل اشترى
دار فنجاء رجل واستحق العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصة
ثم بنيت البناء ولحق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال البائع لا بل بعك
العرصة والبناء جميعا فليس لك ان ترجع علي بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع
لا تمنكر حق الرجوع. ولو اشترط البائع في البيع ضمان ما احدثه المشتري فسد البيع لان
المشتري اذا حفر فيها بئر او ما يشبه ذلك لا يكون له ان يرجع بذلك على البائع عند
الاستحقاق وانما يرجع البناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما احدثه مطلقا
فسد البيع وان قيد الضمان فقال انا ضامن ما احدثه المشتري من بناء او غرس او
زرع او نحو ذلك جاز ويكون ضامنا رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال
لستولدها شريته بثلث فلان بكذا وصدة فلان وكذا به المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعي
عليه حرية الولد بحكم الغرور وهو ينكر فيكون القول قوله. ولو انكر البائع ذلك وصدة
المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع احدهما على البائع بشيء رجل اشترى جارية و
قبضها ووهبها من رجل ثم اشترىها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء رجل و
استحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه
مغرور رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها وورد المشتري ما بقى على البائع

كان له ان يرجع على البائع بالثمن وينصف قيمة البناء لانه غرور النصف ولو استحق نصفه بعينه فان كان البناء في النصف المستحق خاصة رجع المشتري بقيمة البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له ان يرد الباقي ولا يرجع بشيء من قيمة البناء رجل اشترى جارية فادعاهما آخر فاشترىها له ايضا ثم استحققت الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد رجع رجوع المشتري بالثمنين على الباعين فان كانت ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على احدهما رجل اشترى جارية من صبي غير ملاذون او من عبد محبوس واستولكها ثم جاء رجل واستحقها كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولد المغرور والله اعلم

باب ما يدخل في البيع من غير فكه وما لا يدخل في الباب فصول خمسة
 الاول في الدار والثاني في الحمام والحانوت والثالث في الكرم والتخل والرابع في الارض
 والخامس في المنقول اما الاول رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكره فلا بد
 يكن للدار طريق فاشترىها على ظن ان لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان
 باع دارا وقال بحقوقها وبمرفقها او قال بكل قليل وكثير له فيها داخل وفيها خارج فلا بد
 كان له الطريق وكذا لو اقر الانسان بدار او صاح على دار او صعد بدار ولم يذكر الطريق ولم
 يذكر بحقوقها وبمرفقها لا يدخل فيه الطريق ولو اشترى دارا فيها بستان فدخل البستان في البيع
 كان البستان او كبيرا فان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان
 له باب في الدار كما قال ابو سليمان وقال الغفيرة ابو جعفر رجوع ان كان البستان في دار
 من الدار ومفتحا الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان اكبر من الدار لم يدخل
 الدار لا يدخل في بيع الدار والمسئلة تدبر في باب العيين في الخروج وان كان البستان في دار
 دارا بكل حق هو لها وفيها رجا ابل فان الرجا ومنازع الرجا لا يكونان في البيع

المشتري لأن الرضا ومتاع الرضا ليس من حقوق الدار ولو باع ضيعة بكل حق هو لها أو
فيها رضاء فان الرضا يكون للمشتري لأن ذلك يعد من توابع الضيعة رجل له دار
فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بمرافقتها ثم أراد البائع أن يرفع باب الدار الأعظم و
إلى المشتري لم يكن للبائع أن يرفع لأنه باع بعض البيوت بمرافقتها وباب الدار الأعظم من
مرافق البيوت. وكذلك لو باع بعض البيوت بمرافقتها وحقوقها ولو باع بيتا بعينه من منزل
بحقوقه وحدوده فأراد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول ويأمر
بفتح الباب للسكة فإن كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له
أن يمنعه عن الدخول في المنزل وإن لم يبين له طريقا معلوما اختلف المشايخ فيه والجمهور
له أن يمنعه عن الدخول ليس له أن يمنعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له أن ^{يمنعه}
عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لأن عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب الأعظم
فيما إذا باع بعض البيوت فله أن يدخل الطريق في المنزل. رجل له دار كان لها في القديم
طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها كان للمشتري الطريق
الثاني دون الأول لأنه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع
رجل باع دارا الحدود هاسورا جاهلية يقال له سور المدينة ولا يدرى أنه
كان ملكا في الأصل ولم يكن والسورة وسط المدينة تود أهلها وأجارتها دور كثيرة
وذكر في البيع ثلث حدودها على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دور الجيران التور
السور وقبض الثمن وسلم الدار إلى المشتري فمات البائع وأدعى ورثته فساد
البيع يحكم بإدخال السورة في البيع فأدعى المشتري أن السور له وعند الناس هو
مشهور بسور المدينة قالوا ههنا فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لأن مثل
هذا الخاطئ لا يكون من حيطان الدار وإدخاله في البيع يكون مفسدا للبيع وإن

كان مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك المشتري
 لانه في يده. وأما في الفتوى ان اضاف البيع الى هذا الدار مشاهدة او اشار الى الدار
 قد عرفها جميعا جازا البيع فيما بينهما وبين الله تعالى رجل باع دارا ليس فيها بناء و
 فيها مخجج وبير مطوى بالأجر وغيره كلها متصلة بالبير دخل الكل في البيع لانها داخله
 في الحبل وقد كانت داخله في البيع. وأن باع دارا فيها بير وعلمها بكبرة وحبل فذلك لو كان
 باع الدار بمرفقها يدخل الدلو والحبل لانها من المرافق وان لم يقل بمرفقها لا يدخل الدلو
 والحبل ويدخل البكرة في البيع على كل حال لانها مركبة بالبير. اشترى دارا واختلفا في
 باب الدار فقال البائع هو لي وقال المشتري لا بل هو لي ان كان الباب مركبا متصلا
 بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع او في يد المشتري لان ما
 كان مركبا يكون من جملة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان مقلوعا فان كانت الدار
 في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري
 لان الباب اذا لم يكن مركبا يكون بمنزلة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار
 فيكون القول فيه قول صاحب اليد. رجل اشترى دارا فوجد في جدارها هم ان قال
 البائع هي لي كانت له ويردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع
 وان قلنا البائع ليست له كانت بمنزلة اللقطة. رجل له علو وسفل فقال لرجل بعت
 منك علو هذا السفل بكذا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل
 والمشتري حق القرار عليه. وكذا لو انهم هذا العلو كان للمشتري ان يبيع يده
 علوا اخر مثل الاول لان السفل اسم لمنزلة سقف فكان سطح السفل سقفا للسفل
 ويدخل في بيع الدار السترة التي تكون على السطح كانت من اجار وخشب لانها مركبة
 في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلا ليم في بيع البيت والدار ان كانت مركبة

لانها من جملة الدار فان لم تكن مركبة استلغو فيه فالصحيح انها لا تدخل. ومفتاح البيت
 والدار يدخل في البيع استحسانا والقياس ان لا يدخل. والمغلي يدخل قياسا واستحسانا لانه
 مركب. وان كان باب البيت والدار مفتوحا فلا يدخل القفل في البيع. والتصور يدخل في بيع
 الدار ان كانت مركبة. وان لم تكن مركبة لا تدخل والاجار اى السطح يدخل في بيع الدار
 سواء كان من قصب او من لبن لانه مركب. ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل فيه العلو
 بيت له علو وسفل فقل رجل اشترى منك هذا البيت ولم يزد عليه لا يدخل فيه العلو
 وكذا لو قال بكل حق هو له الا ان يقول اشترى منك هذا البيت مع البيت الذي في
 علوه. ولو اشترى دارا يدخل فيه علوها وسفلها وان لم يقل بمقوقها وحرافقها. وان اشترى
 منزلا ان قال اشترى منك هذا المنزل لا يدخل فيه علوه. ولو قال اشترى منك
 هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلو وان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العلو
 قالوا هذا في عرفهم اما في عرفنا العلو يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان
 في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرا او كبيرا. ولو اشترى دارا لها طلة يعنى ساباط احد جانبيه
 على الدار والاخر على الاسطوانات في السكة او على دار الجار الذي يقابلها ان اشترى الدار
 بكل حق هو لها يدخل الطلة في البيع وان لم يقل بكل حق هو لها لا يدخل الطلة في قول الشيخية
 ر. وقال صاحباه يدخل الطلة في البيع ان كان مفتوحها في الدار وان لم يكن مفتوحها في
 الدار يدخل الطلة في بيع الدار في قولهم الا يدخل الطلة. والكنيف الشائع في الدار يدخل في
 بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمرافق دار لها طريقان احدهما الى الشارع والاخر خاص في دار
 رجل اخر فباع الدار ان لم يقل بكل حق هو لها لا يدخل فيه الطريق الخاص. وان قل بكل
 حق هو لها يدخل فيه الطريقان الطريق الظاهر لكونه الى الشارع والاخر يدخل في الحقوق
 ولو اشترى دارا فيه مطبخ ومخرج ومربط وبير ماء ولم يذكر الحقوق والمرافق دخل الكل

في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه الربط والمخج ويتر الماء وان قال بكل حق هو له ما لم
 يذكر هذه الاشياء وذكر المرافق في هذه المسائل كذكر الحقوق والقرية مثل الدار فان كان في
 القرية او في الدار باب موضوع او خشب ولبن او جص لا يدخل شي من ذلك في البيع وان ذكر
 الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا يدخل في البيع كما لا يدخل
 فيه المتاع الموضوع. وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل او كثير هو فيها او منها لا يدخل
 شي مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها او منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء
 غير متصل بالدار ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له او بكل قليل او كثير هو فيه ذكر
 محمد رح في الشرط ان له الحجر الاعلى والاسفل. وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصولا بالارض
 وقيل الحجر الاعلى لا يدخل في البيع ورب بين خمسة فربيع احد هم نصيبه من الطريق قال
 ابو حيفة رح ليس لاصحاب السكة ان يبيعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة و
 قسمتها منعوا من ذلك لان للناس حقا في هذه السكة فان الطريق الاعظم اذا اكثر
 فيها الزحام كان للناس ان يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام من العلماء
 من قال اذا باع واحد من اصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز
 البيع وليس للمشتري ان يمر في هذا الطريق الا ان يشتري دارا كان للبائع في هذه
 السكة رجل اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار الاسكة غير نافذة والمشتري في هذه
 السكة دار اخرى ليس للمشتري ان يجعل للدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى
 بذلك جميع اهل السكة الا واحد كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك فان رضى الكل كان
 ذلك اعارة ويكون لهم ان يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك
 زقيقة في هذا ان الرجلين لكل واحد منهما دارا واحد هما ان يغلظ بابا على راس السكة
 كان للآخر ان يمنعه ولو رفع احدهما الباب القديم ثم وضعه ليس للآخر ان يمنعه من ذلك

باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم في سكة غير
 نافذة الا ان صاحب الدار قد سد بابا في القديم فاراد المشتري ان يفتح بابا في القديم
 ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد رح في النوادر فقال ان اقراهل تلك السكة
 ببابا في القديم كان له ان يفتح بابا في هذه السكة وان شاء يفتح بابين او اكثر وان محمد
 اصحاب السكة كان القول قول اصحاب السكة مع ايمانهم اذ لم يكن له بينة على ذلك
 وان نكلوا صاروا مقوين فيثبت له الطريق. وان حلف واحد من اهل تلك السكة
 ليس له ان يفتح بابا في السكة وسقط اليمين عن الباقيين. وان نكل واحد كان له ان
 يحلف الثاني فان نكل الثاني كان له ان يحلف الثالث هكذا فان نكل الكل غير واحد منهم
 ليس له ان يفتح بابا بحق هذا الواحد. وان كانت السكة واسعة فاقرب بعضهم بحق المدعى
 وجميع انصباثهم يجعل انصباثهم في ناحية ويجعل لهذا المدعى طريقا في ذلك الجانب
 دار لرجل فيها ابيات فباع بعض الابيات بموافقتها ثم اراد البائع ان يمنع المشتري عن
 الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ليس له ذلك لانه
 باع بعض الابيات بموافقتها وباب الدار من موافقتها. وكذا لو قال بموافقتها من حقوقها
 لان بقوله من حقوقها دخل الطريق في البيع فاذا دخل الطريق في البيع دخل الباب
 لان الباب منصوب على الطريق. ولو باع بيتا من منزل بمحده وحقوقه وصاحب
 المنزل يمنع عن الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة قال الشيخ الامام هذا
 ان من صاحب المنزل له طريقا معلوما لم يكن له ان يمنعه عن الدخول وان لم يكن
 كان له ان يمنعه ويفتح المشتري لبيته الذي اشتراه بابا الى السكة وليس له ان
 يفسخ البيع وقوله بحقوقه ينصرف الحقوق هذا البيت في السكة. رجل وضع
 راس خشبة على حائط جاره او خفر سرح ابا تحت دار جاره ثم ان جاره باع تلك الدار

فطلب المشتري رفع الخشب والسرداب قال بعض العلماء والمشتري ان يفعل
 ما كان له ان يفعله الا ان يشترط في البيع تركه فليس للمشتري ان يغير شيئا من ذلك
 رجل باع دارا والاخر فيها مسيل ماء فوضع صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان كان له رقبته ^{المسيل}
 كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وان كان له حق جري الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل
 من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالبيع مكن او صر بسكنى دار لرجل فبيعت الدار ورضى الموصى
 له بالبيع بطلت وصيته ولو لم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حقه في المسيل
 بطل حقه ان كان له حق جري الماء فقط وان كان له الرقبه لا يبطل حقه لان قوله ابطلت حقه
 لا ينزل ملكه حائطا مشتركا بين رجلين ولا حدهما في بيته ثلث طاقات من اللبن ورأس
 الطاقات على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد المشتري ان
 يرفع الطاقات ويضع مكانها سطحى من الخشب قال ابو القاسم ان كان ثقل الثاني مثل
 الاول او اقل وضربه كذلك ليس للجار ان يمنع وان كان ثقل الثاني اكثر من الاول كان له
 ان يمنع الا ان يضع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحمل رقيقة غير
 نافذة لا قوام ففتح جارها بابا من داره في سكة اخرى في هذه السكة باذن اهلها ورضاهم
 ثم اشترى رجل اخرا دارا في تلك الرقيقة واراد ان يمنع الجار الذي لحدث بابا في هذه الرقيقة
 عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح للمشتري ان يمنع الجار
 عن المرور في هذه الرقيقة وليس له ان يامر برفع الباب دار بين رجلين باع احدهما نصفها
 شاعا من بيت معين من هذه الدار لرجل قال ابو حنيفة مرح لا يجوز البيع لان شريكه
 يتضرر بذلك عند القسمة وكذا لو كان بين الورثة دار مشتمل على سيوت فباع احد
 بيتا من تلك الدار لا يجوز ولو كان بين رجلين عشرة اغنام او عشرة اقواب هرديه فباع
 احدهما من ثوب معين نصفا شاعا من رجل جازا البيع وهذا لا يشبه الدار ولو كانت

بينهما ارض ونخل فباع احدهما نصف شجرة بعينها الا يجوز امرأة لها حجرتان ومستراح احدي
الحجرتين في الحجرة الاخرى ومفتاح المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباعته الحجرة التي فيها ^{المستراح}
وليس رأس المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى التي رأس المستراح فيها وقد
كتبت لكل واحد منهما ماصكا قال ابو بكر البلخي رح ان كانت كتبت في الصلوة الاول انه اشتراها
بسفها وعاوها ولم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فالمستراح في هذه
الحجرة لمشتريها على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دون المستراح الذي رأسه في
الحجرة الاخرى فلمشتري الحجرة الاولى ان يرفع المستراح عن حجرتة او يسد مفتحه والمشتري
الثاني بالخيار ان شاء اخذ حجرتة بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان كانت البائعة شرطت
له المستراح في البيع رجل باع ثلث كرمه من رجل علم ان لا يكون له الطريق في الثلث الباقي و
كتب في الصك وطريقة التي هي له قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي ان اتفق المبتاعان على
انهما شرطتا في البيع ان لا يكون له طريق في هذا الثلث كان كذلك وان انكر البائع الطريق
كان القول قول المشتري وله ان يبرئه رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جارها يستويان
فأخذ المشتري بجارها حتى يتخذ حائطاً بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان
لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد ان يمنع جارها من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان
يصعوده يقع بصره في دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم
اذا كانوا على السطح لا يمنعونه عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الآخر رجل في داره شجرة
فرصاد فباع اغصانها ولو ارتقاها المشتري يقع بصره على عورات الجار قالوا يرفع الجار
الى القاضي والمختار فيه ان يخبرهم وقت الارتقاء في يوم مرة او مرتين حتى يستروا انفسهم
طاعة للتحقين جميعا فان لم يفعل ذلك يرفع الجار الى القاضي فان رأى القاضي ان يمنع
عن الصعود والارتقاء فعل رجل باع ضيعة فيها اغصان اشجار الجار متدلية كان

للمشتري ان ياخذ الجار بتفريغ الضيعة عن اغصان اشجاره لان المشتري يقوم مقام
 البائع فيما كان للبائع وكان للبائع ذلك فيثبت للمشتري. وكذا لو مات صاحب الضيعة
 كان لو ارثه ان ياخذ الجار بازالة الضرر وتفريغ الضيعة عن الاغصان. رجل استاذن
 جاره في وضع جذوعه على حائط الجار وفي حفر سرباب تحت داره فاذن له بذلك
 ففعل ثم ان الجار باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع والسرباب كان له ذلك الا اذا
 شرط في البيع ترك ذلك فمح لا يكون للمشتري ان يطلب ذلك. رجل له داران في
 سكة غير نافذة اسكن كل واحدة منهما رجلا فبني احد الساكنين ساباطا ووضع
 خشبة على حائط الدار التي هوفيهما وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر
 وجعل باب الساباط الى الدار التي هوفيهما الا غير ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الباني
 طلب من رب الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هوفيهما فباعه بحقوقها ومراقفها
 ثم طلب الساكن الثاني من البائع ان يبيع منه الدار التي هوفيهما كذلك فباع ثم ^{اقتصر}
 المشتريان فاراد المشتري الثاني ان يرفع خشب الساباط عن حائطه كان له ذلك
 لان الباني وان بنى الساباط باذن صاحب الدار لم يصير ذلك من حقوق الدار فلا
 يستحق بالبيع. رجل احدث بناء او غرفة على سكة غير نافذة ورضيها اهل السكة
 فجاء رجل من غير اهل السكة واشترى دارا من هذه السكة كان للمشتري ان يبايع
 صاحب الغرفة برفع الغرفة. رجل اشترى ارضا بجاريها ثم اشترى ماء فاراد ان يجر
 الماء في ذلك المجري الى ارضه ان اراد ان يجري فيه الماء من نهر قرية اخرى لا يجوز في
 قولهم وان اراد ان يجري من نهر هذه القرية اختلفوا فيه قال محمد بن سلمة رج له ذلك
 والمختار انه ليس له ذلك وهو قول العامة لان بهذا لم يرد احد مقدر شرب هذا الارض
 فلا يجوز اذا طلب المشتري من البائع ان يكتب له صكاً للشراء وابي البائع ذلك له

يجبر عليه لانه ليس عليه ان يكتب بمال نفسه صكا وان كتب المشتري بماله نفسه
صكا وطلب من البائع ان يخرج الى الشهود ليشهد لهم لا يجبر البائع على ان يخرج وان جاء
المشتري بشهود البائع وطلب منه ان يشهد لهم فامتنع البائع عن ذلك فان ^{المشتري}
يرفع الامر الى القاضي فان اقر البائع عند القاضي بالبيع كتب القاضي له سجلا ويشهد
الشهود على ذلك. وان طلب المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجبر ^{عليه}
فان احتاط المشتري يكتب من صك البائع لنفسه صكا مثل ذلك ويثبت فيه اسمي
الشهود الذين نزلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو جاء البائع الاول يومه ووجد
البيع او جاء وارثه واراد ان ياخذ المبيع من يدي المشتري يعرف المشتري شهود البيع
فيستشهد لهم ويدفع الخصومة فان كان شهود الصك القديم اثنين او ثلثة ^{يكتب}
شهادتهم وياحرمهم بالاشهاد على شهادتهم فان الاشهاد على الشهاداة من غير عذر ^{لشهود}
جائز. فان ابى البائع ان يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكا هل يجبر
البائع على ذلك اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه حكيم ان رجلا
اشترى ضبعة ثم غضبها البائع وخذ البيع وكان صك البيع وديعة عند رجل او دعه
رجل غير المشتري فجاء المشتري الى شهود البيع وطلب منهم الشهاداة على البيع فقالوا
لا نشهد حتى نرى خطوطنا ووجاء المشتري الى الذي في يده الصك وطلب منه الصك
الا اودع ان يدفع اليه وقال اودعني غيرك فلا ادفع اليك فتحير المشتري ورجع
الى ائمة زمانه فاختلغوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك اليه صيانة
لحق المشتري وقال بعضهم لا يجبر المودع لانه اودعه غيره وقال الفقيه ابو جعفر رجح
المودع ان يعرض الصك على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع الى المشتري فاخذ العلماء
بقوله لان فيه صيانة حق المشتري من غير ان يتضرر به غيره فلكل المشتري اذا ^{طلب}

من البائع ان يعرض الصك القديم ليكتب من ذلك صكاً. وههنا مسألة اخرى الشاهد اذا امتنع عن اداء الشهادة هل يسعه ذلك ان كان صاحب الحق يجد سواء شاهد بن يقبل القاضيه شهادتهما الا بأس للشاهد ان يمتنع عن اداء الشهادة وان كان لا يجد شاهد بن يقبل القاضيه شهادتهما الا يحل له ان يمتنع عن اداء الشهادة وان كان المدعى يجد سوى هذا الشاهد شاهد بن يقبل القاضيه شهادتهما الا ان شهادة هذا الشاهد عند القاضيه تكون اسرع قبولاً من شهادة غيره لا يسعه ان يمتنع عن اداء الشهادة دار الحماطريق ومسيل ماء الدار الجوارق فباع صاحب الدار داره مطلقاً لم يقل بحقوقها ولا بمراقبتها ولا بكل قليل وكثير هو لها لم يدخل الطريق والمسيل الذي كان في دار الجارية رواية الاصل وفي رواية نوادر ابن سماعه يدخل مسيل الماء في البيع ولا يدخل الطريق الذي في سكة غير نافذة. وقال الحسن بن زياد روح اذا باع بكل قليل وكثير هو له فيها ولم يقل منها يدخل في البيع العبيد والجوارق وما كان فيها من الحيوانات ولا يدخل الاحرار. وقال زفر روح يدخل فيه الاحرار ايضا وفسد البيع. ولو قال منها لا يدخل وفي رواية هشام لا يدخل شئ في ذلك رجل اشترى داراً ولم يقل بحقوقها وليس لها طريق ذكر الناطق ان له الخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه وقد مرت المسئلة قبل هذا

فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحنوت

رجل يبيع حانوتاً وذكر الحقوق والمرافق او لم يذكر يدخل فيه الالواح وان لم يذكر. ولو باع الحانوت بمراقبه وللحانوت ظلة كما تكون للحنوتية في الاسواق يدخل فيه الظلة وان لم يذكر المرافق لا تدخل. ولا يدخل القفل في بيع الحانوت والدور والبيوت وان كان الباب مقفلاً ذكر الحقوق والمرافق او لم يذكر ويدخل فيه مفتاح القفل استحسننا. ولو باع الحانوت حانوته لم يدخل كور الحانوت في البيع وان لم يذكر المرافق وكور الصائغ لا يدخل وان ذكر

المرافق لأن كور الحد مركب متصل وكور الصائع لا يكون مركبا ولا متصلا بالمبيع وزق الحد الذي ينفخ فيه لا يدخل. وكذلك قد راقصا الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل في البيع لأنه ليس بمركب ولأن الحقوق أيضا لأن حق الشيء ما يكون متصلا به ومقلاة السواقين التي يقلع فيها السويق من الحديد أو من النحاس لا يدخل في البيع لأنها ليست من جملة المبيع. وقصاع الحمام لا تدخل في البيع وإن ذكر المرافق لأنها منفصلة عن الحمام

فصل فيما يدخل في بيع الكرم والأراضي وما لا يدخل

رجل باع أرضا فيها زرع ولم يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع في البيع من غير ذكر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح هذا إذا صار الزرع متقوما فإن لم يكن متقوما يدخل الزرع من غير ذكر قال وإنما عرف قيمته أن يقوم الأرض بمذورة وغير مذورة فإن كانت قيمتها بمذورة أكثر من قيمتها غير مذورة علم أنه صار متقوما. وإن كانت قيمتها بمذورة مثل قيمتها غير مذورة علم أنه لم يصير متقوما فيدخل في البيع من غير ذكر كما يدخل أوراق الشجر والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وذكر محمد رح في النوادر إذا باع أرضا بمذورة بكل حق هو لها لا يدخل الزرع في البيع. وذكر الفقيه أبو الليث رح إذا بذر أرضه ولم يصير له قيمة لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد رح في النوادر. وكذلك قال لو باع الأرض بعد القاء البذر قبل النبات لا يدخل الزرع في البيع. ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الأرض مطلقا يدخل في الأجرة والقسمه والرهن والوقف رجل اشترى أرضا فيها أشجار ولم يذكر شيئا دخل الأشجار المثمرة في البيع واختلفوا في غير المثمرة ^{الصحيح} أنها تدخل ولو باع أرضا فيها أشجار صغار تحول في فصل الربيع وتباع فإن كانت تقلع من أصلها تدخل في البيع وتكون للمشتري. وإن كانت تقطع من وجه الأرض لا تدخل في البيع من غير شرط. رجل اشترى أرضا فيها رطبة أو زعفران أو خلافا يقطع في كل ثلاث سنين

أورياحين أو يقول ولم يدكر في البيع ما فيها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى على وجه الأرض يكون بمنزلة الثمر لا يدخل في البيع من غير شرط وما كان أصولها في
الأرض يدخل في البيع لأن أصولها يكون للبقاء بمنزلة البناء وكذا كان فيها نصب أو حشيش أو حطب
نابت ما هو على الأرض لا يدخل في البيع من غير ذكره أو أصولها في الأرض يدخل
وآختلفوا في قوائم الخلاف قال بعضهم يدخل لأنها شجرة واختار أنها لا تدخل لأنها
تعد من الثمر وإن كان في الأرض شجر قطن فبيعت الأرض لا يدخل ما عليها من
القطن وآختلفوا في أصل القطن وهو الشجر والصحيح أنه لا يدخل وإن كان في
الأرض كرات فبيعت الأرض مطلقا فما كان على ظاهر الأرض لا يدخل في البيع المطلق
وآختلفوا فيما كان مغيبا منه في الأرض والصحيح أنه يدخل لأنه يبيع سنين فيكون
بمنزلة الشجر وأما قوائم الباذيخان قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الشرحي أنها
تدخل في البيع المطلق من غير ذكره وقال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاد الدين إن
يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في شجر القطن ولو باع الأرض وقال بمرافقها لا يدخل
الزرع والثمر في البيع في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يدخل ولو قال بكل قليل
أو كثير هو له فيها أو معها يدخل ما كان فيهما من الزرع والثمر لا يدخل فيه الطريق
والشرب وإن كان فيه أزرع قد حصدت وثمار صومت وقال بكل قليل أو كثير هو له
فيها أو منها لا يدخل ذلك في البيع ولو قال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو منها أو من
حقوقها لا يدخل فيه الزرع والثمر ولو اشترى أرضا فيها أشجار وعليها ثمار وقال في
البيع بثمارها فاكل البائع الثمار سقطت حصة الثمار من الثمن وهي خير المشتري
في أخذ البائنه ذكره البيهقي أنه مخير إن شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن وإن شاء ترك
وذكر في بعض الكتب أنه لا يخير في قول الباع حصة رج كما لو اشترى شاة بعشرة فوعد

المشاة عند البائع ولداً قيمته خمسة فأكله البائع قال أبو حنيفة يلزمه المشاة بخمسة دراهم
 لا خيار له والصحيح أن في مسئلة الثمار يخير لأنه لما قال بثمارها صار الثمر مبيعاً مقصوداً
 فإذا أكل البائع تفرقت عليه الصفقة فيخير ولو كان في الأرض ذرع فباع الأرض بدون ^{الموع}
 أو الزرع بدون الأرض جاز وكذلك لو باع نصف الأرض بدون الزرع وإن باع نصف الزرع من اجنبى بدون الأرض ^{بجواز}
 وكذلك لو باع رب الأرض نصف الزرع من المزارع لا يجوز وإن باع المزارع نصيبه من رب الأرض جاز ولو باع
 أحدهما نصيبه من اجنبى لا يجوز. رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار وباع الوكيل الأرض
 بأشجارها فقال الموكل ما أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 القول قول الوكيل والمشتري يأخذ الأرض بخصتها من الثمن إن شاء. وكذلك لو كان مكان
 الأشجار بناء. رجل اشترى أرضاً بشجرها والبائع في القناة الرئيسية منها الأرض ماء كثير
 ذكر في النوادر أنه يقضى للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراً مع
 الأرض. رجل اشترى أرضاً لاجنبى ها قد فُت بين الأقذاف والأرض مسناة عليها الأشجار ^{فقد}
 وجعل حدود الأرض في البيع الأقذاف كانت المسناة وما عليها من الأشجار للمشتري.
 رجل باع أرضاً بشجرها جازاً بالبيع وإن لم يبين مقدار الشجر لأن الشجر مبيع الأرض فإذا كان
 الأرض معلومة فجهالة التبع لا تمنع الجواز ولو اشترى نخلة بطريقة في الأرض ولم يبين موضعه
 الطريق وليس لها طريق معلومة في ناحية قال أبو يوسف ربح يجوز البيع ويأخذ للنخلة
 طريقاً من أي نواح شاء لأنه لا يتفاوت فإن كان متفاوتاً لا يجوز البيع. رجل باع كروماً مجرى
 مائه وبكل حق هوله ومجرى مائه في سكة غير نافذة بينه وبين رجلين وعلى ضفة النهر
 أشجار فإن كان رقبته المجري ملكاً للبائع كانت الأشجار للمشتري لأن رقبته المجري
 دخلت في البيع فدخلت الأشجار تبعاً للرقبة فإن لم يكن رقبته المجري ملكاً للبائع بل كان له
 حق من الماء فإن الأشجار تكون للبائع هذا إذا كان العاقد هو البائع ولم يكن العاقد

معلوما فان كان الغار من غير البائع كانت الاشجار للغارس . رجل اشترى كروما فيها اشجار الغار
 وشجرة الورد وعلى شجرة الفرساد ثوت واوراق وعلى شجرة الورد ورد وقال بكل حق هو له لا يدخل
 الثوت واوراق الفرساد في البيع . وكذلك الورد لانه بمنزلة الثمر . رجل اشترى شجرة بشرط
 ان يقطعها فكلموا في جواز الصحيح انه يجوز والمشتري ان يقطعها من اصلها . وان اشترى
 الشجرة بشرط القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع او كان موضع القطع معلوما عند النا
 جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله ان يقطعها من وجه
 الارض فاما عروقها في الارض لا يكون الا بالشرط واذا جاز البيع هل يدخل في البيع ماتحتها
 من الارض ان اشترى بشرط القطع لا يدخل وان اشترى بشرط القلع واشترىها مطلقا
 قال ابو يوسف رح يدخل الشجرة بعروقها ولا يدخل في البيع ماتحتها من الارض . وقال محمد رح
 يدخل من الارض مقدار ما تنبت عليه الشجرة ولا يدخل مقدار طول العروق واجمعوا على ان في
 القسمة والاقرار بالشجرة والوصية بالشجرة وهبة الشجرة يدخل من الارض مقدار ما
 تنبت عليه الشجرة ولا يدخل مقدار ما يتناهي اليه العروق والاعضان وفي الموضع الذي
 يدخل الارض انما يدخل مقدار غلط الشجرة وقت هذه التصرفات حتى اذا زاد غلط الشجرة ^{بعدها}
 فان لم يصعب الارض ان يامر بنحت الزيادة . وان اشترى شجرة للمترك ولأجل الثمر ورضي
 به البائع جاز ولو اشترى نالة صغيرة وتركها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان
 للبائع ان يامر بقطعها ويكون الكل للمشتري وان تركها بغير اذن البائع حتى أثمرت ^{المشتري} يصدق
 بالثمر . ولو اشترى اشجارا مثمرة او غير مثمرة ليقطعها فقطعها ثم نبت من اصل عروقها
 اشجار فان النابت يكون للمشتري لانه غناء ملكه فيكون له . وان اشترى شجرة باصلها
 وقد نبت من عروقها اشجارا ان كانت الاشجار بحيث لو قطعت الشجرة التي بيعت ^{تيسر}
 بقطع الشجرة كان الكل للمشتري لانها اذا كانت تريد بقطع تلك الشجرة تكون نابتة من

عروقتها والأفلا رجل المشتري شجرة لي قطعها فتأخر قطعها حتى جاء الصيف واشتد
الحر إن كان قطعها الأرضية بالأرض ولا بأصل الشجرة كان له أن يقطعها وإن كان القطع
بضرب الأرض وبأصول الشجرة اختل وإن ذلك قال بعضهم له أن يقطعها. وقال الفقيه أبو
ريح غير المشتري إن شاء تركها الوقت القطع وإن شاء لم يترك فإن لم يترك يخير البائع إن شاء يرضى
بالقطع وإن شاء بدفع إليه قيمتها قائمة والمشائخ أخذوا بقوله. وقال بعضهم الصحيح
أنه يخبر إن شاء يرضى بالقطع وإن شاء يفسخ البيع لا يخرج عن تسليم المبيع من غير ضرر فكان
أن يفسخ البيع كما في نظائرها قال المصنف ويغير أن يكون الجواب على التفصيل إن كان ذلك
قبل القبض كان له أن يفسخ البيع لأن الحادث قبل القبض بمنزلة المقارن للعقد و
إن كان بعد القبض ليس له أن يفسخ كما قال بعض المشائخ. مشجرة بين رجلين
باع أحدهما نصيبه من رجل بغير إذن الشريك بدون أرضها قالوا إن كانت ^{شجار} الأشجار
بلغت أو أن القطع جاز البيع وإن لم تبلغ أو أن قطعها المجرى كما لو باع نصيبه من الزرع
المشتري قبل الحصاد مبرجلة مشجرة جعل على بعض أشجارها علامة فباع المشجرة
الأشجار التي عليها العلامة فقطع المشتري الأشجار فادعى البائع على المشتري
أنه قطع بعض الأشجار التي لم تدخل في البيع وأفسد أغصان بعضها وأفكر المشتري
ذلك وقال لم أقطع شيئاً من أشجارك ولم أكن متعمداً في إفساد الأغصان قال الفقيه
أبو جعفر في القول قول المشتري في إنكاره قطع الأشجار التي لم تدخل في البيع ونقصان
الأغصان ينظر إلى نقصان الشجر إن كان مما لا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه
أيضاً ويكون ما ذكرنا بذلك دالة شجرة أصلها واحد ولها فروعان فباع صاحبها أحد
الفرعين إن بين موضع القطع وطمعها الأرضية بالأرض جاز رجل باع شجرة عليها ثمر
قداء ركة ولم يدرك جاز البيع وعلى البائع أن يقطع الثمر من ساعته إذا انفقه

الثمن لانه ملكها من المشتري فكأن عليه تسليمها فارغة. وكذا لو اوصى بخلة فمات الموصي
 وعليها البسر مجبر الوارث على قطع البسر هو الصحيح. رجل طلب من رجل ان يبيع منه
 اشجارا في ارضه المحطب فانفق البائع والمشتري على رجال من اهل البصر يعرفون
 انها كم وقرا من المحطب فانفقوا على انه يكون خمسة وعشرين وقرا فاشترى المشتري
 ثمن معلوم وقطعها فكانت اكثر من خمس وعشرين فاراد البائع ان يمنع الزيادة ليس
 ذلك لان القدر في الاشجار وصف بمنزلة الذرع والمذروعات فيسلم الزيادة
 للمشتري مشحرة بين قوم فباع احدهم نصيبه مشاعا ان كانت الاشجار تناهت
 وبلغت او ان القطع جازو للمشتري ان يقطع. رجلان اشترى نخلة وتباضعا على ان
 يكون لاحدهما النخلة وللآخر الرطب جازو يضم الثمن عليهما على قيمتهما وكذا لو اشترى
 ارضا فيها شجرة على ان يكون لاحدهما الشجر وللآخر الارض جازو اصلب الشجر ^{بقلم} ان
 الشجر ان لم يكن في قاعه ضرر ظاهر الا كان الكل بينهما الا انه صار بمنزلة شئ من لاء كن
 نزع احدهما الاضرر فيكون الكل بينهما كالقصص مع الحائاة والسيف مع الحلبا رجلان
 بينهما نخلة عليهما ثمر ارض فيها زرع فباع احدهما الشريكين نصيبه من الثمرة والنخل او
 من الارض والزرع قال الناطق ربح لادكرها في الاصل وينبغي ان يجوز لان المشتري قام مقام
 البائع في جميع ذلك ولا يتضرر به الشريك. رجل دفع ارضه الى رجل مائة بالنصف مدة
 معلومة على ان يغرس فيها فيكون الغراس بينهما فغرس ومضت المدة ثم باع صاحب الارض
 ارضه مع نصيبه من الغراس جازو ان باع المشتري من آخر قالوا لا يجوز البيع لانه مشغولة
 بنصيب العامل فيكون البيع قبل القبض. قيل هذا قول محمد ربح اما على قولهما يجوز البيع
 لان عندهما بيع العقار قبل القبض جائز. رجل اشترى شجرة باصلها يقلعها قال بعضهم
 لا يجوز هذا البيع والصحيح انه يجوز ثم اذا اشترى على هذا الوجه ثم استاجر ارضها صحت

الاجارة وهذا دليل على دخول ما تحتها من الارض في البيع. نهر في الشارع على حافته اشجار قال
 الفقيه ابو جعفر ان كان حافته للساقية كانت الاشجار لهم وان كانت العامة كانت الاشجار
 للدار التي يقابلها الاشجار الا ان يعلم شراءه بعد غرس الاشجار. وقال المصريح هذا اذا
 لم يكن الغارس معلوما فان كان معلوما كانت الاشجار له

فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر

رجل باع عبدا واجارية كان على البائع من الكسوة قدر ما يوارى عورته فان بيعت في ثياب
 مثلها دخل الثياب في البيع للبائع ان يمسك تلك الثياب ويدفع غيرها من ثياب مثلها
 يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب او وجد بالتوا
 عيبا لا يرجع على البائع بشيء ولا يرد عليه الثوب. ولو هلك الثياب عند المشتري لم يعيب
 ثم وجد بالجارية عيبا ردها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن
 باع اناثا لها جحش او بقرة لها عجول اختلفوا في ذلك قال بعضهم العجول يدخل في البيع من غير ذكر
 والجحش لا يدخل الا بذكر. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع هما سواء ولا يدخل
 في البيع من غير ذكر ولو باع حمارا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع لا يدخل الا كاف في البيع
 من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحمار موكفا ولم يكن وهو الظاهر
 لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة هي فروشهم فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في
 الفرس. وقال غيره من المشايخ يدخل الاكاف والبردعة في البيع كان الحمار موكفا وقت البيع
 او لم يكن واذا دخل الاكاف والبردعة في البيع من غير ذكر كان الحكم فيه ما قلنا في ثوب العبد و
 الجارية ويدخل العذار في بيع الفرس من غير ذكر. وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في
 بيع الحمار من غير ذكر لان الفرس لا يقاد الا بمقود والبعير كذلك بخلاف الحمار باع عبدا له
 مثل ان يذكر المال في البيع فانه لم يولاه الذي باعه لانه كسب عبده. وان باع العبد مع ماله

فقال بعته مع ماله بكذا ولم يبين المال ففسد البيع. وكذا لو سعى المال وهو دين على
الناس أو بعضه دين ففسد البيع. وإن كان المال عينا جازا لبيع أن لم يكن من الأثمان و
أن كان من الأثمان فإن كان مال العبد دراهم والثلث كذا لك فإن كان الثلث أكثر جاز و
أن كان مثله أو أقل منه لا يجوز وإن لم يكن الثلث من جنس مال العبد فإن كان الثلث
دراهم ومال العبد دنانير أو على العكس جاز إذا تقابضا في المجلس وكذا لو قبض مال
العبد وتقد حصته من الثلث فإن افترا قبل القبض بطل العقد في مال العبد. رجل
اشتري سمكة فوجد في بطنها أولوة فان كانت الأولوة في الصدف تكون للمشتري
وإن لم تكن في الصدف فإن كان البائع اصطاد السمكة يرد لها المشتري على البائع و
تكون عند البائع بمنزلة اللقطة يعرفها حولا ثم يتصدق. وإن اشتري
دجاجة فوجد في بطنها أولوة يرد لها على البائع. وإن اشتري سمكة فوجد في بطنها
سمكة تكون للمشتري

فصل في بيع الثمار والزرع

رجل قال لغيره ابن خراز اربو فروخه ثم بدد دم وكان ذلك قبل أن يخرج الخدجة قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجح يجوز البيع ويكون البيع على شجرة الطيخ دون ما
يخرج من الخدجة فإن أخرجت الخدجة بعد ذلك كان الخدجة للمشتري لأنها ماء
ملكه. وإن كان البيع بشرط الترك لا يجوز البيع فإن كانت المبطنية مشتركة فباع أحدهما نصيبه
من المبطنية لا يجوز كما لا يجوز بيع النصيب من الشجر المشترك فإن باع نصيبه من
المبطنية وسلم إلى المشتري كان نصيب البائع للمشتري ما لم يتقضى البيع. ولو أجاز
الشريك الذي لم يبيع صاحبه ورضي به كأنه أن لا يرضى بعد ذلك لأن الإنسان لا يجبر
على تحمل الضرر. رجل اشتري الثمار على رؤس الأشجار أن اشتريها مما جازة كان القطع

على المشتري ولو اشترى اوراق فرصاد بعد ما ظهرت على الشجر ولم يقطعها حتى ذهب قته
قال الفقيه ابو جعفر رح ان اشترى الاوراق باغصانها وبين موضع القطع لا يكون للمشتري
ان يرد البيع بحكم ذهاب الوقت ويجبر على القطع الا ان يكون قطع الاغصان يضرب بالشجر
فحينئذ يبيع البائع ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى بالقطع وان اشترى الاوراق بدون ^{اغصان}
ان استراها على ان ياخذها من ساعته جاز وان اشترى اوراقها على ان ياخذها شيئا فشيئا ^{يكون}
لانه يزاد فيختلط البيع بغير المبيع وكذا لو اشترى اوراقها على ان يتركها على الشجر وان اشترى اوراقها
ولم يشترط شيئا فان اخذها في اليوم حاز وان لم ياخذها حتى مضى اليوم فسد البيع لان ما
يحدث بعد البيع بمضي الساعات لم يمكن الاحتراز عنها فجعل عفووا وان اراد المشتري ان
يحتاط في ذلك ينبغي ان يشتري الشجرة باصلها حتى لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة
للمشتري ان اشترى الاوراق او الثمار واستاجر الاشجار مدة معاودة لترك الثمار كانت
الاجارة باطله وتضرب اجارة فكان له ان يرجع بعد ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رح بيع اوراق الفرساد لا يجوز ما دام في الزيادة وانما يصح اذا تناهت زيات
عن الزيادة ولا يدخل اوراق الفرساد في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخلاف ^{اشترى}
رطبة من البقول او ثناء او شيئا بموساة وساعة لا يجوز كما لا يجوز بيع الصوف والحرير
على ظم الغنم الا ان يجرهما من ساعته الناس في بيع قوائم الخيل كذلك وانما اجازة كان
التعامل ولانه ينهون من اعلاء لامن اسفلد وبيع الكراث جائز وان كان ينهون من اسفلد لكان
التعامل فاما ما لا تعامل فيه وهو ينهون ساعة فساعة لا يجوز اذا اشترى ازال الكرم و
هو حصرم جاز وهل للبائع ان يامر بقطع العنب في الحال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رح ان اشترى مطلقا كان له ان يامر به وان اشترى بشرط الترك الى النضج ففسد
البيع وان اشترى ازال الكرم وبعض النزل في بعض قد نضج فان كان اليهض من كل نوع

سجا جاز وان كان بعض الأثرال نيا وبعضها نضي كما يجوز والكبرى قالوا لا يجوز
 عند البيع ولو اشترى الخوخ والكثري قبل النضج قال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز البيع
 لان يكون به ضمة قد نضج فيجعل البعض تبعا للبعض فيجوز كما قال ابو يوسف رح فمن
 باع الفيلق وبعضه ولبق وبعضه ود يجوز ويجعل البعض تبعا للبعض ولو باع الثين
 فان باع بعد ما نضج جاز البيع فان لم يقض المشتري حتى خرج تين آخر يفسد البيع لا خلاط
 لمبيع ففي المبيع وعامة المسائح لم يجوزوا بيع الثمار قبل ان تصير منتفعا انتهى النبي عليه
 والسلام عن بيع الثمار قبل ان يبدؤ صلاحها. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 جاز بيعها بعد ظهورها فقل له اليس ان النبي عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك فقال ذلك
 محمول على بيعها قبل خروجها وظهور صلاحها للاستفاد بها في الزمان الثاني هكذا ذكر محمد رح في
 الجامع والقديري كذلك. رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركها حتى اخرجت ثمرة اخرى
 قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما ما سدد العقد فان كان ذلك بعد التخلية لا يفسد و
 يكون الثمر من البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري. رجل قال لعمري بعت منك
 عنب مد الكرم كل وقر بكذا قالوا ان كان وقر لعب معلوم ما عندهم والعنب جنس واحد
 ينبغي ان يجوز البيع في وقر واحد عند ابي حنيفة رح وعند صاحبه يجوز البيع في الكل وجعلوا
 هذه المسئلة فرعا للرجل باع صبرة حنطة فقال بعت منك هذا الصبر كل قصير مد رشم
 عند ابي حنيفة رح يجوز البيع في قصير واحد وعندهما يجوز في الكل وان كان عنب مد ارجا
 فالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في شئ في قول ابي حنيفة رح وان كان الوقر معروفا وعندهما يجوز
 في الكل كما لو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاء بكذا عند ابي حنيفة رح لا يجوز
 البيع اصلا وعندهما يجوز البيع في الكل والفتوى على قولهما تيسير على الناس ولو انتهى
 الرجل يبيع وقد يطبخ فقال بكم عشر بطيخات من هذا البطيخ فقل البائع بكذا اغتري

عشر بطيخات بغير عنبها ثم يوزن المائتان عشر بطيخات فقبلها المشتري ومضيا على ذلك القول والمطبخ متفاد من هذا البيع استحسننا. وكذا الرمان وهذا بمنزلة رجل قال لقصاب بغير قرين هذا اللحم بكذا فباعه منه وقطع له منا واحدا على ذلك كان له الخيار ان شاء اخذ واحد القطع وان شاء لم ياخذ فكذلك لك لهما ولو انتموه الى مائة شاة وقال لكم عشر منها فقال بكذا فلهذا باطل لانه اعتبر التعامل في البطيخ والرمان ولا تعامل في الغنم والرقيق. رجل اشترى الخوخ وفيها خوخ لا يفصل ^{البيع} وكذلك الكثير. وهذا على قول من لا يجوز بيع الثمر قبل ان يصير مشتقاً ^{ممن} كرم بين رجلين باع احدهما نصيبه من نزاله وهو حصوم لا يجوز كما لو باع نصيبه من الزرع المشترك رجل اشترى مطبخه فاداد الصحة وكل ما يخرج منها يكون للمشتري ينبغي ان يشترى اشجار البطاطيخ باصولها ببعض الثمن وليست اجزاء الارض ببقية الثمن مدة معلومة و يقدم بيع الاشجار ويؤخر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الارض تكون مشغولة بالاشجار الاجز قبل البيع فلا يضح الاجارة وينبغي ان يشترى الاشجار باصولها لانه ولو باع اشجار البطيخ واعاد الارض يجوز ايضا الا ان الاجارة لا تكون لارمى ويكون له ان يرجع بعد ها الا ان له عمارة في سبعة رجل فباع العمارة اذ كانت العمارة بناء واشجارا جاز البيع اذا لم يشترط الترك في الارض وان كانت كرايا او كرى انهار ومخوذلك لا يجوز لان ذلك ليس بعين مال متقوم رجل في ارضه خشيش فباعه ان كان الخشيش نبات بانياته بان سقاها لاجل الخشيش جاز البيع كما لو اخذ سمكة والقاها في الماء ثم باعها وهو يقد رعاها من غير صيد وان كان الخشيش نبات بنفسه لا يجوز بيعه لانه ليس بماء بل هو مباح يجوز لغيره ان ياخذه رجل باع زرعاً وهو نقل فان باع على ارضه فله ان يرسل رايته فيه جاز البيع وان باعه على ان يتركه حتى يدرك لا يجوز

وكذا الرطبة والبقول. رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز أن لم يفسخ البيع
حتى أدرك الزرع جاز لزال المانع كما لو باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه
البايع جاز. قض بين شريكين في أرض رجل فباع أحدهما نصيبه من شريكه أو من أخيه قبل
أن يدرك لا يجوز كما قلنا في الزرع. ولو كان الفطن بين الأكار وصاحب الأرض فهو على التقضا
أن باع الأكار نصيبه من صاحب الأرض جاز. ولو باع صاحب الأرض نصيبه من الأكار لا يجوز
ذكوته إذا أدى. من اشترى أرضاً فيها زرع يزرعها والزرع نقل فله رفعها المستزى. ومن
القبض مزارعة بالنصف إلى البائع قال لا يجوز لأن هذا بمنزلة اجارة الأرض المستزاة قبل
القبض وقيل هذا ليس بصحيح لأن دفع الزرع بالنصف يكون معاملة وفي المعاملة صا
الأرض يكون مستأجر للعامل ولا يكون مواجراً للأرض. رجل اشترى الثمار على رؤس الأشجار
فترأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية حتى لو ضربه يلزمه. وأن باع ما هو مغيب في
الأرض كالجذر والصل وبصل الزعران والسموم والتجد والسليم أن باع بعدد القيمة الأرض قبل
النبات أو بعت إلا أنه غير معلوم. جواز البيع. وأن باع بعد ما ثبت بباتاً معلوماً يعلم وجوده تحت
الأرض يجوز البيع ويكون مشترياً شيئاً لم ير. عند أبي حنيفة لا يرجح لا مطلق خياره ما لم ير الكل ويرضيه
به وعلى قول صاحبه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى فإن كان ذلك
مما يكال أو يوزن بعد القلع كالجوز واللوز والصل ماذا قلع البائع شيئاً من ذلك أو قلعه المشتري
بإذن البائع ينظر إن كان المقلوع يدخل تحت الكيل والوزن ثبت للمشتري خيار الرؤية حتى
لو رضيه يلزمه الكل وإن رد بطل البيع وإن كان المشتري قلعه بغير إذن البائع فإن كان
المقلوع شيئاً له قيمة يلزمه الكل لأنه قبل القلع كان يتم وبعد القلع لا يتم والعيب الحادث
عند المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية. وإن كان المقلوع يسيراً لا قيمة له لا يعتبر ذلك والقلع
وعدم القلع سواء. وإن كان المغيب مما يباع بعد القلع عدداً كالفجل فقلع البائع بعينه

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في البيع ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا وان غلا
 بخص لا يفسد العقد ولا خيار لاحدهما في ظاهر الرواية. واذا اشترى بالدرهم الرايحة
 شيئا ونقد بعض الثمن ثم كسدت ففسد العقد بقدر ما لم ينفذ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 فساد طار بمنزلة الهلاك فينقد ربه. ولو اشترى شيئا بالدرهم الكاسدة فان كان
 الدرهم بعينها جاز لانها بعد الكساد صارت ساعة فان لم تكن بعينها قالوا لا يجوز
 البيع. قال المصريح وينبغي ان يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع وزنا فقد باع بموزن
 في الذمة وان كانت تباع عددا فقد باع بعدد في الذمة عدد معلوما ولو تزوج
 امرأة على الدرهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك فان كانت
 قيمتها دون العشرة يكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان له الثوب
 وخمسة اخرى وان تزوجها على الدرهم الرايحة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها
 وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى لهما قيمة الدرهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو
 الصحيح لان النكاح اذا اوجب المهر وقت العقد لا ينقلب وجبا مهر المثل كما لو تزوج
 امرأة على عبد وثوب فمهلك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب والعبد ولا يصح
 المهر المثل. ولو استقرض العلوس الرايحة او العبد المفسدت قال ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى يجب عليه مثلها كاسدة ولا يغرم قيمتها. وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى قيمتها يوم
 وقال محمد رحمه الله تعالى يغرم قيمتها في آخر يوم كانت رايحة وعليه الفتوى. وكذا لو غصب الفلوس
 الرايحة فكسدت فهو على هذا الخلاف. ولو اشترى شيئا بالدرهم الرايحة وتقابضا
 ثم كسدت ثم تقايلا البيع صححت الاقالة ان كان المبيع قائما وكان على البائع رد مثل تلك
 الدرهم كاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في الاستقراض. رجل اقترض دراهمه البخارية
 بخارائه ثم لقي المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدرهم قال ابو يوسف وهو قول أبي حنيفة

رح بهله قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا اذا
 لقيه في بلد يفوق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا
 فاما اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يعمر قيمتها وكذا الوبايع بالدراهم البخارية شيئا من
 التقيا في بلدة اخرى لا توجد فيها تلك الدراهم. ولو ان رجلا استقرض الدراهم المكسرة على ان
 يؤدي صحاحا كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفحة الا ان يستقرض مطلقا فيؤ
 بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط. وتأجيل القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض او بعد
 ما اقترضه. ولا يجوز القرض الا فيما كان مثليا فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة
 رحمه قال ابو يوسف ومحمد رحمه يجوز وزنا وقيل الى الثلث يجوز عدد ادلا يجوز الزيادة. وان اقترض
 الحنطة وزنا لا يجوز فانه استقرضها واكلا قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فان
 اختلفا في مقدارها كذا وفقيها كان القول قول المستقرض مع يمينه. ولو اشتهرت ملك على انسان
 حنطة في سبيلها كان عليه قيمتها. ويجوز استقرض الكاغذ لانه عدي كالخمر والبعض
 واستقرض اللحم وزنا جائز في قول محمد رحمه. وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه اما عند محمد رحمه
 فلا لانه مثل يباع وزنا ويجوز السلم فيه عنده. واما عند أبي حنيفة رحمه فلان القرض يكون
 حالا غير مؤجل فلا يفضى الى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه كل ما يكال ويوزن او يعد
 يجوز قرضه. رجل له على رجل جيا فاحد منه زيوفا ونهجرة او ستونة ورضي بها جازو
 ان انفقها كره. وان بين ذلك وعن ابي يوسف رحمه انه يكره استقرض للزينة والنمهرجة وعلى
 المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها رجل اشترى من رجل كرو حنطة بعينه ثم
 قال للبائع اقترضني قفيز حنطة او قال اقترضني هذا القفيز واخطب به الكرو الذي اشتريته
 منك ففعل وصحب الشراء على القرض او القرض على الشراء قال ابو يوسف رحمه يصير باعها
 لهما جميعا وهكذا روى عن محمد رحمه رجل اقترض قال استقرضت من فلان المفازيوفا وقال الفا

بهرجة وانفقته او ادعى المقرض انها كانت جياذا قال ابو يوسف رح القول قول المستقرض
 في البهجة ونزيف اذا وصل ولا يصدق اذا فصل رجل قال غيره استقرض من فلان
 عشرة دراهم فاستقرض المأمورة قبض وقال فقعه المأمور محمد الأمر ذلك فان المال يكون
 على المأمور ولا يصدق المأمور على الأمر ولو بيعت رجل بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعت
 الى فلانة اقضالك على فبعت مع الذي اوصل الكتاب روى ابو سليمان عن ابن يوسف
 رح انه لم يكن من مال الأمر حتى يصل اليه. ولو ارسل رسول الى رجل فقال ابعت الى بعشرة
 دراهم قرضا فقال نعم وبعث بها مع رسوله كان الأعضا من مالها اذا اقران رسوله قبضها
 الوكيل بالاستقراض من رجل مهر اذا استقرض ان قال الوكيل للمقرض على وجه
 الرسالة ان فلانا يقول لك اقضني كذا كان القرض للموكل وان لم يقل الوكيل ذلك و
 استقرض كان القرض على الوكيل رجل في يد دنانير فقال اشهدوا لي اشتريت
 هذه الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل ان يرون الدراهم كان ذلك باطلا لانه
 العاقد فيعتبر قبضه قبل الافتراق كذا روى عن محمد رح رجل استقرض من رجل دراهم
 فأتاه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض القها في الماء فالقها قال محمد رح لا شيء
 على المستقرض رجل استقرض طعاما بالعراق فاخذ صاحب القرض بمكة قال ابو ي^{سف}
 رح عليه قيمته بالعراق يوم اقضه قال محمد رح عليه قيمته بالعراق يوم اختصا وليس
 عليه ان يرجع معه الى العراق فيأخذ طعامه رجل له على رجل الف درهم قرض
 فصاحه على مائة منها الى اجل صح الخط والمائة حالة وان كان المستقرض جاحدا
 للقرض فالمائة الى الاجل رجل استقرض من رجل لعامة في بلد الطعام فيه خص
 نلقيه المقرض في بلد الطعام فيه غال فاخذ الطالب بحقه فليس له ان يجبس
 المطلوب فيوم المطلوب بان يوثق له حتى يعطى طعامه اياه في البلد الذي استقرض

فيه رجل استقرض طعاما لاجل ومؤنة او غضب فالتقى في بلدة اخرى الطعام ^{منه} اقل او ارضى ^{في}
ويوسف عن ابى حنيفة ر.ح ان كان الغضب قائما في يده يوم بالتكليم اليه ان كانت قيمته في
الوضعين سواء او كانت قيمته في هذا الموضع اكثر وان كانت قيمته في هذا البلد اقل ان شاء طالبه
بقيمة مكان الغضب وان شاء اخذ الغضب وان شاء ^{يكره الغضب} يخرجه يسلم القيمة مكان الغضب ان لم
تأتم في يده وقيمته في البلدة التي التقي اقل من قيمته في بلد الغضب كان للمغضوب
منه خياران ثلثة ان شاء اخذ مثله فمها ان كان مثليا وان شاء اخذ قيمته يوم الغضب
سئل الغضب وان شاء ينتظر ليأخذ ببلد الغضب وان كانت قيمته في هذا المكان اكثر
من الغضب ان شاء اعطى مثله وان شاء اعطى قيمته في بلد الغضب وان كانت قيمته في
الموضعين سواء فلم يغضوب منه ان يطالبه بالمثل رجل استقرض شيئا من الفواكه كيلا
او وزنا فلم يقضه حتى انقطع فانه يحبر صاحب القرض على تأخيرها الى ان يجيئ الحديث ان
يتراضيا على القيمة ولا يشبه هذا الفلوس اذا كسدت لان هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس
الكاسدة رجل عليه عشرة دراهم من قرض او بيع او غضب وله على صاحب العشرة مائة
دينار فتبا دينا ر بالعشرة وافترا فجاز البيع لان البيع وقع على مائة درهمه كل واحد منهما
ومائة درهمه كل واحد في يده حكما فلا يبطل بالافتراق الا ترى انهما لو تقاضا الدنانير بالدينار
جاز والمقاصة بخلاف الجنس لا تكون الامبادلة وكذا لو كان عليه كرحضة لرجل ثم له
صاحب الكر كرا من شعير ثم تباعا الكر بالكر جاز ولا يبطل له قد باده فارق رجل اقرض
رجلا كرا من حنطة ثمان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدراهمه جاز سئل
القرض قائما في يد المستقرض او لم يكن اما اذا لم يكن قائما فهو قول الكل وان كان قائما فلا
في قول ابى حنيفة ومحمد ر.ح وقال ابو يوسف ر.ح لا يجوز شراؤه لان عندهما ملكا لنفس
القبض وعند ابى يوسف ر.ح لا يملك معادام قائما فلا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه فسخا

للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بالدنانير ثم اشتراه بالدراهم فان البيع الثاني يكون
فسخا الاول لان القرض لا يحتمل الفسخ لان سبب الملك بالقرض القبض وهو قائم
فلا يفسخ القرض اذا قال المستقرض وجدت القرض زيوفا ونبهه رجة وكان ذلك بعد
ما استهلكها لا يرجع على المقرض بشيء ولكنه يرد مثلها اذا اقترض الجوز كيلا يجاز لانه
يكال مرة ويعد ماخرى. رجل اقترض صبيبا او معتوها فاستهلكه الصبي والمعتوه لا يضمن في قول
ابن حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يضمن. وان اقترض عبدا محجورا فاستهلكه
لا يواخذ به قبل العتق عند هذا وهذا. ولو دية سواء. رجل عليه الف لرجل قد دفع اليه
الطالب دنانير فقال اصرفها وخذ حقتك منها فاخذها فهلك الدراهم في يدك قبل ان يصرفها
هلكت من مال الدافع. وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت الدراهم في يده قبل ان
ياخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وان اخذ منها حقه ثم ضاع كان داخل في ضمانه.
ولو دفع للطلوب الى الطالب دنانير وقال بعها بحقتك فباعها بدراهم مثل حقه واخذها
يصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع رجلا ان تصارفا الدراهم بالدنانير وتقابضا ثم
تقابلا واقر قاتل القبض بطلت الاقالة ويعود الصرف لان الاقالة بمنزلة البيع فيعتبر
القبض قبل الافتراق

باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل القبض وما لا يجوز
البائع اذا خلع بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري
قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل ان يقبضه حقيقة يهلك عليه. وكذا لو خلع المشتري بين
البائع والتمن. ولو قبض المشتري المبيع بغير اذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع ان
يسأله فان خلع المشتري بين الثمن وبين البائع لا يصير البائع قابضا لم يقبضه
حقيقة. اجمعوا على ان التخلية في البيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان

والصحيح انه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون
قبضاً باتفاق الروايات. واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر الفقهاء ابو الليث انه لا يصير
قابضاً بالتخلية في قول ابي يوسف رج وذكر شمس الأئمة أكلوا في رج انه يصير قابضاً
لم يد كوفيه خلافاً. ولو باع تمر على التخييل وخلع بينه وبين المشتري صار قابضاً ولو
ذهب تمر على التخييل وخلع بينه وبين الموهوب له لا يصير قابضاً لانه في معنى المشاع
الذي يحتمل القسمة ولو باع داراً وسلمها الى المشتري وفيها قليل متاع للبائع لم يكن
ذلك تسليمها حتى يسلمها فارغة. وأن ادع المتاع عند المشتري باذن للمشتري بقبض
الدار والمتاع جميعاً صح التسليم لان الكل صار في يد المشتري. ولو باع داراً ليست
يحضر تهما فقال البائع سلمتها اليك وقل المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية ان
التخلية في الدور والعقار لا تكون قبضاً الا بدنو منهما. وذكر في النوادر اذا قال البائع
لمشتري سلمتها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بحضرتهما يصير المشتري
قابضاً في قول ابي حنيفة رج. وقال ابو يوسف ومحمد رج ان كانت الدار بقرب منهما بحث
بقدر على الدخول والاعلاق يصير قابضاً والا فلا وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم
يذكر في هذا الصريح ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريباً يتصور فيه القبض
الحقيقي في الحال في مقام التخلية مقام القبض اما اذا كان بعيداً لا يتصور القبض الحقيقي
في الحال فلا تقام التخلية مقام القبض وكذلك في الهبة والصدقة ولو باع الدار وسلم المفتاح فقبض
المفتاح ولم يذهب الى الدار يكون قابضاً قبل هذا اذا دفع اليه مفتاح هذا العلق اذا لم يكن ذلك
يمكن تسليمه لانه لا يقدر على الدخول بهذا المفتاح فلا يكون قبض المفتاح كقبض الدار. وفي دفع اليه
المفتاح ولم يقل خليت بينك وبين الدار فقبضه لم يكن ذلك قبضاً بل استر وقرط بفتح مضمومة
المشتري مع البائع الى البيت المشتري فاعتصب كخطب انسان فلذلك يكون من مال البائع لا من مال
المشتري

لان على البائع ان ياتيه المبتلى المشتري رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في طريق
 والمشتري قائم عليها وعلى البائع بيئته وبينهما فلم يحركها المشتري من موضعها حتى
 جاء رجل واحد فها كان للمشتري ان يضمنه فان استحقها رجل كان المستحق ان يضمن
 المحرق ولا يضمن المشتري رجل اشترى عبدا بالف ولم يقبضه حتى رهنه البائع
 بمائة دينار واوجره او اودعه فمات يفسخ البيع ولا يكون للمشتري ان يضمن احدا
 من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجعوا على البائع ولو اعاروا او وهبوا فمات عند المستعير
 والموهوب له او اودعه فاستعمله المودع فمات من ذاك كان المشتري بالخيار ان
 شاء مضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له وان شاء فسخ البيع لانه ان
 ضمن هؤلاء ليس للمضامن ان يرجع على البائع ولو كان البائع يابسه من رجل فمات عند
 المشتري الثاني من عمله او من غير عمله كان المشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ البيع
 وان شاء ضمن المشتري ثم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن وانما
 ينقده لا يرجع بشئ واذا اشترى عبدا فامر البائع رجلا فقتله كان للمشتري ان يضمن
 القاتل قيمته الا ان القاتل اذا ضمن لا يرجع على البائع ولو باع شاة ثم امر البائع رجلا فذبحها
 فان كان الذابح يعلم بالبيع فله المشتري ان يضمن الذابح ولا يرجع الذابح على الامر ولو ان
 رجلا له شاة امر رجلا ان يذبح ثم باع الشاة قبل ان يذبح ثم ذبحها المامور كان للمشتري ان يضمن
 الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الامر وان لم يعلم المامور بالبيع قال ابو حنيفة رح ^{التخيلة}
 بين البيع والمشتري تكون قبضات بشرائط ثلاثة احدها ان يقول البائع خليت بينك
 وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت والثاني ان يكون المبيع بحضرة
 المشتري بحيث يصل الى اخذه من غير مانع والثالث ان يكون المبيع مفردا غير
 مشغول بحق الغير فان كان شاغلا بحق الغير كالحنطة في جوالق البائع وما

أشبه ذلك فذل للذي منع التحلية. وأخلف أبو يوسف ومحمد رحم في التحلية في دار
 البائع قال أبو يوسف رحم لا يكون تحلية وقال محمد رحم يكون تحلية. من ذلك رجل
 باع خادما فقال البائع خلعت بينك وبين الخادم فاقبضها والخادم في منزل البائع
 محضن ها يصل إلى قبضها فقال المشتري دعها إلى الغد وإني إن يقبض فهلك الخادم
 فأبى له ومن من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف رحم ولو
 اشترى غلاما أو جارية فقال المشتري للعالم تعالى معي أو أمس فخطب معه فهو قبض
 ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا. ولو قال خذ يكون تحلية إذا
 كان يريد أن يأخذ. وأما المشتري شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركه رهنا ذلك
 ببقية الثمن أو قال تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضا. رجل اشترى شاة من
 فخطب أحدهما للآخرى قبل القبض فهلكت خير المشتري أن شاء قبض الباقي
 بحصة الثمن وأن شاء ترك. وكذا لو اشترى حمارا وشعيرا فاكل الحمار الشعير
 قبل القبض لأن فعل العجاء جبار فصار كأنها هلكت بأفقه سم أو ية. ولو اشترى
 عبدا فقتل أحدهما الآخر قبل القبض خير المشتري أن شاء أخذ الباقي بجميع الثمن
 وإن شاء ترك. وكذا لو اشترى عبدا وطعاما فاكل العبد الطعام قبل القبض فيسقط
 شئ من الثمن لأن فعل الأدمي معتبر فصار المشتري قابضا لذلك بفعل الأول. ولو
 باع عبد أبرغيف بعينه فلم يتقابض حتى اكل العبد الرغيف يصير البائع مسئولا
 الثمن لأن جناية العبد في يد البائع مضمونة. على البائع فصار البائع قابضا للثمن
 العبد ولو باع حمارا بشعير بعينه فلم يتقابض حتى اكل الحمار الشعير فيفسخ البيع
 البائع مستوفيا للثمن لأن فعل الحمار غير مضمون فيصير الشعير ما كان قبل القبض
 بأفقه سماوية فيفسخ البيع. ولو رهن دابة وقفير شعير عند رجل فاكل الدابة

الشئ لا يصير المرتبة مستوفيا شيئا من دينه لأن علف الدابة لا يكون على المرتبة
 اما علف دابة المبيع قبل القبض يكون على البائع فيصير البائع متلفا بفعل الدابة ^{المشتري}
 عبدا ولم يقبضه ثم ان المشتري قال للبائع قبل القبض مرة ليعمل لي كذا فامر البائع
 بذلك فعمل وعطب في العمل فانه يهلك على المشتري كما لو امره المشتري ليعمل له كذا
 فعمل. المشتري اذا حدث في المبيع عيبا قبل القبض يصير قابضا. وكذا لو امر البائع بذلك
 فعمله البائع. اذا اشترى حنطة وامر البائع بطحنها فطحن فان الدقيق يكون المشتري و
 يصير المشتري قابضا للمبيع. رجل اشترى خفين او ثخين او مصراعى باب فقبض احدهما
 فهلك للقبوض عند المشتري والاخر عند البائع كان على المشتري حصة ما هلك
 عند وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري بقبض احد هاتين
 لهما جميعا. ولو احدث المشتري باحد هاتين عيبا قبل القبض يصير المشتري قابضا لهما
 جميعا. ولو قبض المشتري احدهما واستهلكه واحدث به عيبا ثم هلك الاخر عند
 البائع كان المشتري قابضا لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن هناك بيع فانه يهلك
 اجزئيه احدهما كان للمالك ان يسلم اليه الباقي وياخذ قيمتهما. رجل اشترى دهننا معينا
 ودرغ اليه الانية وامر البائع ان يزن فيه فوزن فيه ثم هلك ان كان البائع وزنه ^{بمحضه}
 المشتري فانه يهلك على المشتري لان المشتري صار قابضا بوزن البائع. وان كان
 ذلك في بيت البائع او حانوته فان كان البائع وزن الدهن في غيبة المشتري فهلك ^{هلك}
 على البائع لان الواحد لا يصلح ان يكون مسلما ومتسلما اما اذا كان المشتري غائبا
 وان صح امر المشتري بوزن الدهن في الانية لا يمكن جعله قابضا تقديره لا يصير
 المشتري قابضا. هذا اذا اشترى دهننا بعينه. فان كان بغير عينه لا يكون المشتري
 قابضا كان المشتري حاضرا او غائبا لان الدهن اذا لم يكن معينا كان امر المشتري بالوزن

• صاد فاسلك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كما لو استقرض
 من آخر حنطة ودفع اليه الجوالق وامره بان يكيل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين
 ولما اشترى من الدهان عشرة ارطال دهن معين بذرههم ودفع القارورة اليه
 وعنه بان يزن فيها الدهن فلما وزن رطلا عنها انكسرت القارورة وسال الدهن
 دهما لا يعلم بانكسارها فصب البائع الباقية فيها فلما وزن قبل الانكسار كان ذلك ^{للمشتري}
 هذا اذا دفع قارورة صحيحا فانكسرت وان كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك وامر الدهان
 بصب الدهن فصب والبائع ايضا لا يعلم بالانكسار فذلك كله على المشتري وان دفع القارورة
 الى الدهان وكانت القارورة في يده وامر البائع بصب الدهن فيه كان الهلاك في جميع ذلك
 على المشتري. وذكر في المتن رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظرا فامره بان يزن فيه وفي
 الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء على المشتري
 وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كانا يعلمان جميعا يكون المشتري قابضا ^{للسبع}
 وعليه جميع الثمن وذكر فيه ايضا رجل اشترى كرامن صبرة وقال للبائع كاه في جوالق ودفع
 اليه الجوالق ففعل كان المشتري قابضا. وكذا لو قال للبائع امره بجوالق هذا وكله له فيه
 ولو قال امره بجوالقك ولم يقل هذا وكاه لا يفعل فليس هذا بقبض من المشتري وذكر
 القدوري رحمه الله ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا او افلا وقال محمد رحمه الله لا يكون قابضا
 في الوجهين الا ان ياخذ الجوالق ثم يدفعه الى البائع وامره بان يكيل فيه. ولو اشترى دهن
 ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان ابعت القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في
 الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان قال للدهان ابعت علي ^{عليه}
 ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها تملك على المشتري. ولو قال ابعت علي ^{عليه}
 فبعث فهلك في الطريق فالحالك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري يكون ^{ملك}

المشتري. واما اعلام البائع بمنزلة البائع. ومن مسائل التخلية رجل له رماك
في حظيرة فباع منها واحدًا وبينهما رجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة
واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعاكجها وانفلتت وخرجت من
باب الحظيرة وذهبت قال محمد بن ارجان سلم الرمكة للمشتري في موضع يقدر على اخذها
بوهق معه وهق والرمكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان
كانت تقدر على ان تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس يقبض. وكذا لو كان المشتري
يقدر على اخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق او كان يقدر على اخذها
ان كان معه اعوان ولا يقدر على اخذها وحده وليس معه اعوان فانفلت لا يكون
ذلك قبضا. وان كان المشتري يقدر على اخذها بغير رجل ولا اعوان فخل البائع بينه و
بينها فانفلت كان المشتري قابضا. وان كانت الرمكة في يد البائع فمسكها بعمامة
فاشترها رجل ونقد الثمن فقال له البائع هاك الرمكة فوضعها في يده فانفلت
عن المشتري بعد ما صارت في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرمكة في يد البائع
والمشتري جميعا فقال البائع خلت بينك وبينها وولست امسكها منعابيد لها وانما امسكها حتى
انفلتت ايديهما فهو قبض من المشتري. وان كانت الرمكة في يد البائع لم تصل الى يد المشتري
فقال البائع خلت بينك وبينها فاقبضها فانه امسكها لك فانفلتت من يد البائع
قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على اخذها من يد البائع وضبطها ^{للمشتري}
هذا قبض من المشتري. ولو اشترى فوسا او دابة والبائع راكبا فقال له المشتري
احملني معك فحمل فطبت الدابة هلكت من مال المشتري. ولو كانت الرماك كثيرة
في حظيرة عليها باب مغلق لا يقدر الرماك على الخروج فباعها من رجل وخلي بينه
وبين الرماك ففتح المشتري الباب فغلب الرماك فوضعت كان الثمن لازما على المشتري

سواء كان يقدر على اخذ الرمانة او لا يقدر وان لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه بالخرق
او فتح الرمح حتى خرجت الرمانة يحظر ان كان المشتري لو دخل المحطير يقدر على اخذها يكون
ثابتا والا فلا وان اشترى طير يطير في بيت عظيم الابانة لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب
والمشتري يقدر على اخذ الطير انه رغبة البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب
فخرج الطير فذكر الناظر انه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب غير المشتري او فتحه الرمح لا يكون
المشتري قابضا وان كان الطير لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب رجل باع خلافا دن في بيته
وفي بيته وبين المشتري ففتح المشتري على الدن وتركه في بيت البائع فمات بعد ذلك
طيره فلا بد من ان المشتري في قول محمد بن علي الفقيه ولو اشترى ثوبا وامره البائع ^{يقبضه}
فلم يقبضه حتى يذهب ان كان كان حين امره البائع بالقبض امك ان يمد يده ويقبض من
الخرق او من المشتري ثم اذا خلا رجل اخرج فصار ايجاز يمد يده ويضع الخاتم الى المشتري
وانه ان كان يمد يده فله الخاتم عند المشتري ان كان المشتري يقدر على اخذه
من غير ضرر كان على المشتري ثمن الفص لا غير لان المشتري كان امينا في الخاتم فاذا كان يقدر
على نزع الفص من غير ضرر صح التسليم وان كان لا يقدر على نزع الفص الا بضرر لا شيء
على المشتري لانه تسليم البيع لم يصح وان لم يهلك الخاتم خير للمشتري ان شاء تريض جيد
نوعه البائع وان شاء نقص البيع ولو اشترى صوف في فراش وابى البائع ان يفتقه فانه
اميركن في فتقه ضرر من البائع على ان يفتق مقدار ما ينظر المشتري في الصوف فان
رضيه يجبر على ثقب الكلب وان كان في فتقه ضرر لا يجبر البائع على الفتق لانه لا يبيع
على احتمال الضرر رجل باع خبانا في بيت لا يمكن اخراجها الا بفتح الباب بان البائع يجبر
على تسليمه خارج البيت فان كان لا يقدر الا بضرر كان له ان ينقص البيع رجل اشترى
بقرة وقال للبائع سقها الى منزلك حتى اخرج خلفا الى المنزلك واسقوها الى منزلي فماتت

البقرة في بيت البائع فانها تملك على البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه. رجل دفع الى قصاب درهما وقال اعطني بهذا الدرهم لحما وزنه وضعه في هذا الزنبيل فحانوتك حية اجيئك بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكلت الحرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد رح ان لم يبين موضع اللحم كان الهالك على القصاب وان بين فقال من التجنب او من الذراع او غير ذلك يكون الهالك على المشتري وهو نظير ما ذكرنا من القد وري. رجل اشترى خنطة بعينها ودفع القرارة الى البائع وقال اصنع كما فيها ففعل صار المشتري قابضا ولو كانت الخنطة بغير عينها بان كان سلا او ثمنا ودفع القرارة الى المسلم اليه وامره بكيدها فيها لا يصير قابضا الا ان يكون رب المسلم حاضرا قال رح وكذا لو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري. ولو بين الجانب فقال من هذا الجانب فقطعه البائع لزم المشتري ولا يكون للمشتري ان يرد. رجل اشترى عبدا فقتله انسان عمدا قبل القبض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد رح ^{خير} الفضل رح المشتري في قول ابي حنيفة رح ان اختار امضاء البيع كان القصاص له وان نقض البيع كان القصاص للبائع. وعند ابي يوسف رح ان اختار امضاء البيع كان القصاص ^{للمشتري} وان اختار نقض البيع فلا قصاص ويكون القيمة للبائع. ومحمد رح استحسَن فقال يجب القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة مالو كان القتل خطأ. وذكر المسئلة في النوادر على هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رح رجل اشترى عبدا ولم يقبضه فامر البائع ان يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب لمجازية الهبة وبصر المشتري قابضا. وكذا لو امر البائع ان يواجره من فلان فعين او لم يعين ففعل جاز وصار المستأجر قابضا للمشتري او لا ثم يصير قابضا لنفسه والاجر الذي ياخذ البائع من

المستاجر يجب من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو اعاد البائع العبد من رجل قبل التسليم
 الى المشتري او وهب او رهن فاجاز المشتري ذلك جاز ويصير قابضا. ولو ان
 المشتري اعاد العبد المشتري قبل القبض او هبته او تصدق به على رجل او رهنه عند
 انسان رقبته لم يرهن جاز. ولو باع او اجر قبل القبض لا يجوز كل تصرف يجوز من غير قبض
 اذا فعله المشتري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطا للمرتهن
 والموهوب له القبض فيصير المشتري قابضا بقبضه. رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم
 ينقد الثمن فقال للبائع لا تمسك عليه او ادفعه الى فلان فيكون عنده حتى ادفع اليك الثمن
 فدفعه البائع الى فلان فهلك عنده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يمسكه بالثمن
 لاجل البائع فيكون يده كيد البائع. رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها او اوطأها
 او كان طعاما فقال كله ففعل فان ذلك يكون فسخا للبيع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون
 فسخا. اما الاكل والوطي فان البائع لا يصلح نائبا عن المشتري في ذلك فيجعل مجازعا عن الفسخ
 حتى يكون واطا او اكلا مال نفسه. واما البيع فهو على وجه ثلاثة ان قال بعه لنفسك
 فباعه يكون فسخا. ولو قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخا. وقال بعه من شئت فباعه
 كان فسخا ويجوز البيع الثاني للما مور في قول محمد رح وقال ابو حنيفة رح لا يكون فسخا وهو
 كقوله بعه لي. ولو اشترى ثوبا وخطه فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رح ان كان ذلك قبل قبض المشتري كروية قبل الرؤية فيكون فسخا وان لم يقل
 البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية. وان قال بعه لي اي كن وكيله والفسخ
 قائم يقبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا. وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون
 فسخا ويكون توكيلا بالبيع سواء قال بعه او قال بعه لي. باع المبيع من البائع قبل القبض
 لا يجوز البيع الثاني ولا يفسخ الاول. ولو وهب من البائع لا يجوز الهبة ويفسخ

ولو اشترى عبداً وقبضه ثم تقابلا لبيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه
ولو باعه البائع بعد الأقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه اشتري دارا وعقارا فودعها
قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وإليه يوسف
رح ولا يجوز في قول محمد رح ولو أجرها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل
وكذا لو اشترى أرضا فيها زرع يزرعها فندفعها إلى البائع معاملة بالنصف قبل القبض
لا يجوز لأنه أجر الأرض فان دفع الزرع معاملة يكون استيعا العامل ولا يكون اجارة
الأرض وإنما لا يجوز لأنه باع نصف الزرع قبل القبض رجل اشترى فحمايه بيت البائع
في جوارته فوضع المشتري يده عليه وقال قبضت ثم باعه من غيره قبل الإخراج قالوا يجوز
بيعه لأنه باع بعد القبض وهذا قول محمد رح وتاويله إذا كان البائع دخل بيته وبينه شيء
رجل اشترى دابة عرضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون ههنا الليلة فان ماتت
فهلكت هلكت من مال البائع لا من المشتري رجل باع مكيلا في بيت مكايلة أو موزة
موازنة وقال للمشتري خليت بينك وبينه ودفع إليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار
المشتري قابضا ولو أنه دفع المفتاح إلى المشتري ولم يقل خليت بينك وبينه فاقبضه
لا يكون قابضا باع مكيلا مكايلة أو موزة أو موازنة أو معدودا أو موزة وعال كان اجرة
الكيال والوزان والزرع والمعداد على البائع لأن ذلك من باب التسليم ولهذا صار المشتري
قابضا بكل البائع عند حضرته ولو اشترى الثمار على رؤس الأشجار كان اجرة اجزاء
على المشتري لأنه يتحقق التسليم بالتخلية ووزن الثمن يكون على المشتري وإن كان
اجرة الناقد في ظاهر الرواية وقال بعضهم إن قال المشتري دراهم مستقدة كأنه اجرة الناقد
على البائع وإن قل غير مستقدة فاجرة الناقد تكون على المشتري والصحيح أنها تكون على
المشتري على كل حال ولو اشترى حنطة أو شيئا في جراب كان فتح الجراب على البائع

واخراج الثياب على المشتري. وقيل كما يجب الكيل على البائع فالصب في وعاء المشتري
 يكون عليه ايضاً. وكذا لو اشترى ماء من سقاء في قربة كان صب الماء على السقاء
 والمعتبر في هذا العرف. ولو اشترى حنطة في سبيلها جاز وكانت التذرية ^س الكد
 والتخليص على البائع. ولو اشترى عنباً جازاً كان القطف على المشتري. وكذا لو
 اشترى شيئاً مغيباً في الأرض كالثوم والجوز والبصل ونحو ذلك كلها اشتراؤه جزاً
 فإخراج ذلك يكون على المشتري. ولو اشترى كيلياً مكيلاً أو موزوناً موازنة فقال
 البائع بخضرة المشتري قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح يكفيه كيل
 البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكيله. وقوله عليه الصلوة والسلام ^س حتى
 فيه صاعان محمول عليهما إذا كانت الحنطة تسليماً أو ثمناً على رجل فاشترى المديون
 كرام من رجل أخو امرأ صاحب الدين بقبض الكرم من غريمه فإن صاحب الدين يحتاج إلى
 الكيل مرتين مرة لبايعه ومرة لنفسه. ولو كان هذا في الذرعات إذا باع مذارعة فلم يذرع
 البائع وقبض المشتري بغير ذرع جاز له أن يتصرف فيه من غير ذرع وفي العدد ديات رؤي
 في رواية عن أبي حنيفة رح هو والذرع سواء وفي رواية هو والمكيلى والوزن سواء. ولو
 اشترى حنطة على أنها كرف قال له البائع هي كركلتها الآن لفلان فلم يأخذها فخذها بعشرة
 فآخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكمل مرة أخرى وكذلك الموزون
 فإن لم يكله حتى باع من غيره بعد القبض أو طنبها أو كل الخبز قالوا لا يطيب له لنهي النبي
 عليه الصلوة والسلام وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح النهي محمول على ما
 إذا الركن المشتري حاضر وقت كيل البائع فإن كان حاضراً رأى رأى العين لا يحتاج إلى
 الكيل بعد ذلك. قال وكذلك الجواب في القصاب والخباز إذا قال وزنت الآن لفلان إن لم
 يكن المشتري حاضر احتاج إلى الوزن مرة أخرى. وإن كان حاضراً حيزه في البائع كلف ذلك

وفي الذريعات اذا اشترى ثوبا وقال له البائع هو عشرة اذرع ذرعتة الآن وصدة المشتري
في ذلك كفاه وفي العدد ذيات هو على الروايتين

فصل في المقبوض على سوم الشراء

رجل ساوم رجلا بقدر وقال صاحب القدر ارم الى فدفعة اليه فوقع من يده على القدر
فانكسر لا يضمن القابض القدر المدفوع اليه لانه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن
فلا يضمن وعليه ضمان القدر الذي انكسرت بفعله رجل جاء الى رجلا فقال ادفع الى هذا
القارورة فاراها فقال الرجاء ارفعها فرفعها فوقعت وانكسرت لا يضمن الراجع لانه رفعها
بأذنه وان كان على سوم الشراء فالتمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضموما
الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان القابض قال للرجاء بكم هذا القارورة فقال الرجاء
تعال اخذها فاراها فقال الرجاء نعم فرفعها فوقعت من يده وانكسرت كان عليه قيمتها ولو
وقعت على قدر اخر فانكسرت القدر كان عليه ضمان ذلك القدر بين الثمن او لم
بين هذا اذا اخذها بأذن صاحبها فان اخذها بغير اذنه فان ضمانا بين الثمن او لم
رجل اشترى خلافا نظره في الخل اذا وقعت قطرة دم من انفه في الدين فنجس ولا يفسد
عليه ان نظره في الخل وان نظره بغير اذنه كان ضامنا اشترى قفعا او شرابا واخذ القدر
او الكوز من الفقاعي فوقع من يده فانكسرت لا يضمن لانه اعاد منه الكوز رجل اخذ من النرا
ثوبا فقال اذهب به فان رصيته اشتريته فضاع من يده لا يضمن ولو قال ان رصيته اشتريتها
بعشرة كان ضامنا الوكيل بالشراء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء بعد بيان الثمن
فاراها الموكل فلم يرض به الموكل فرد القدر على الوكيل فملك عند الوكيل كان على الوكيل
قيمتها لانه اخذها على سوم الشراء ثم رجع الوكيل بما ضمن على موكله ان كان امره للموكل
بالاخذ على سوم الشراء وان لم يكن امره بذلك لا يرجع لان الامر بالشراء لا يكون احكاما

على سوم الشراء رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها فهلك
 في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظر يكتم تباع قالوا يكون ضامنا والصحيح انه
 لا يضمن الا اذا قال صاحب السلعة بكذا رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة وقال
 هات حتى انظر فيه او قال حتى اريه غيري فاحذ على هذا فضاع في يده ذكر في المنتقى
 انه لا يضمن في قول ابى حنيفة واية يوسف رح ولو قال هات فان رضيت اخذته
 فضاع كان عليه الثمن رجل اخذ متاعا ليذهب به الى منزله فان رضى اشتراه
 ان لم يرض رده عليه فهلك في يده قال ابو الليث الكبير رح لا يضمن لانه اخذه
 على وجه الامانة لا على وجه المساومة وان اشترى متاعا على انه بالخيار الى ان
 يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه القيمة لانه لم يوقت للخيار وقتا
 فيفسد البيع الا انه ان هلك في ثلثة ايام كان عليه الثمن وان هلك بعدها
 كان عليه القيمة رجل دفع السلعة الى سائر لينادي عليها فطوب منه بدرهم
 معلومة فوضعه عند الذي طلبه وقال ضاعت مني او وقعت مني كان عليه قيمته
 لانه اخذ على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا لا شيء على المنادي وهذا اذا كان
 ما ذونا بالدفع الى من يريد شراء وقبل البيع فان لم يكن ما ذونا بذلك كان ضامنا

فصل في قبض الثمن

رجل باع متاعا بالف درهم فوزن المشتري الفا ومائتي درهم ودفعها اليه فضاغت عنده
 كان البائع مستوفيا حقه بالالف والزيادة امانة في يده ولا يلزمه شيء بهلاكها وان ضاع
 نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري على ستة لان المال المقبوض كان مشتركا بينهما
 على ستة خمسة اسداسه للبائع والسدس للمشتري فما هلك يهلك على الشركة وما بقى
 يبقى على الشركة ولو ان البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاغت المائتان بمنده

وبقي الألف كان الألف بينهما على ستة. ولو جعل الألف في كره ودفع المائتين إلى الغالب
 ليردها فسرق المائتين وسرق الألف من يده لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ من رجل
 اشترى جارية بألف درهم ودفع إلى البائع كيسا على ظن أن فيه ألف درهم فذهب به
 البائع إلى منزله فاذا فيه دينار فحملها ليردها إلى المشتري فهلك في الطريق لا يضمن
 البائع شيئا لأنه قبض بأذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمينا. ولو أن
 المشتري دفع إلى البائع دراهم صحاحا فكسرها البائع فوجدها بنهرجة كان له
 أن يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لأن الصحاح والمكسرة فيه سواء
 الدراهم أنواع جيد وزئوف وبنهرجة وستوقة. واختلفوا في تفسير هذه الدراهم
 قال بعضهم النهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان والزئوف هي الدراهم
 المعشوشة والستوقة هي صفرة مموهة بالفضة وقال عامة المشايخ الجياد فضة
 خالصة تروج في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزئوف ما ريفه بيت المال و
 يأخذها التجار في التجارات ولا بأس بالشراء بها لكن يبين للبائع أنها زئوف والنهرجة
 ما بهرجة التجار ولا تروج في التجارات ولها حكم الدراهم في الشرع حتى لو تجوزها في
 السلم والصرف يجوز والستوقة فارسية معربة ساهة وهول يكون الطاق الأعلى
 فضة والأسفل كذلك وبينهما صفر ليس لها حكم الدراهم في الشرع حتى لو تجوز
 بها في الصرف والسلم لا يجوز وإنما لا يضمن كاسر النهرجة لأنه لا قيمة لهذه الصنعة
 فيردّها على المشتري بغير شئ. وكذا لو دفع النهرجة إلى إنسان لينظر فيه فكسره
 لا يضمن. ولو باع شيئا بدراهم جياد وقبض الدراهم وأراد رجل أن نقدّها فوجد فيها
 قليلا بنهرجة واستبدل النهرجة ثم أراد البائع صرف الكل في حاجته فلم يأخذها
 وقالوا كلاما بنهرجة قالوا إن كان البائع اقرب قبض الجياد واقرب قبض حقه أو باستيفاء

الثمن لا يرد شيئا ولا يسمع دعواه انهما به مرجة الا اذا صدق المشتري انهما به مرجة
 فيرد هاهنا عليه وان لم يكن البائع اقربا قلنا ثم ادعى انهما به مرجة يسمع دعواه فكان له ان
 يرد. ولو اشترى شيئا بدرهم نقدا للبلد ولم يقبض حتى تغيرت فاذ كانت لا تروج في التجا
 رات نفسه البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الرائجة فكسدت قبل القبض و
 تلى مر قبل ذلك وان كانت الدرهم بعد التغير تروج في التجارات الا انه انتقصت قيمتها
 لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن ابي يوسف رجح له ان يفسخ البيع في نقصان القيمة
 ايض. وان انقطعت تلك الدرهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدرهم قبل الانقطاع
 عند محمد رجح وعليه الفتوى. وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فكسدت ففسد البيع
 عند ابي حنيفة رجح وان غلت او رخصت لا يفسد. ولو باع عرضا بالدرهم وسلم العرض
 ولم يقبض الدرهم حتى صارت لا تنفق ولا تروج في التجارات فان كانت لا تنفق في هذه البلدة
 وتنفق في غيرها على قول محمد رجح لا يكون ذلك كسادا لكن يثبت الخيار للبائع ان شاء
 اخذ تلك الدرهم وان شاء اخذ قيمتها في قول ابي حنيفة رجح وان كانت لا تنفق في هذه
 البلدة ولا في غيرها من البلد ان كان ذلك كسادا عند الكل يفسد العقد عند ابي حنيفة
 رجح وعندهما يثبت الخيار ولا يفسد العقد. رجل اشترى شيئا بدرهم ففلس
 ولم يدرك العذر في القياس لا يجوز البيع ويجوز استحسانا وعليه الفتوى. ولو اشترى
 بدرهم فلس في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز يؤخذ بالقياس ههنا. وقيل
 فيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد رجح القياس في قول محمد رجح والاستحسان قول ابي
 يوسف رجح واخذوا بقول محمد رجح في درهم فلس انه لا يجوز. ولو اشترى شيئا بدره
 او بدرهمين ولم يدرك شيئا الا الدرهم ولا الفلوس فالواي صرف ذلك الى الدنانير من الفلوس
 وهذا اذا كان المشتري شيئا خسيسا يشتري بدرهم فلس وعن ابي يوسف رجح اذا اشترى

دار بعشرة ولم يزد على ذلك فهو عشرة دنانير. وان اشترى ثوبا بعشرة فهي عشرة دراهم
وان اشترى بطيخا بعشرة فهي عشرة افلس المعتبر في هذا عرف الناس ما يباع بالدينار
كانت العشرة من الدنانير وما يباع بالدرهم كانت العشرة من الدراهم. رجل اشترى
الف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد منهما شيئا فلكل واحد منهما نقد الناس في
البلد ان كانا بالكوفة فيعلم دنانير كوفة لان الدنانير تختلف باختلاف البلاد من حيث
القياس واهل الشرط ذكروا في شروطهم في الدرهم وزن سبعة وارادوا بذلك ان يكون
وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل واصل ذلك ان الدرهم كانت مختلفة في عهد عمر رضي
عنه عنهما خفاف وزن الواحد منها عشرة قيراط وبعضها ثقيل وزن الواحد منها عشرين قيراطا و
بعضها بين الخفاف والثقيل وزن الواحد منها اثني عشر قيراطا وبسبب ذلك يقع الخصومة
بين الناس في تجارتهم فتشاور عمر الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فاتفقوا على ان يوزن كل نوع ثلاثة
فاخذوا ثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فبلغ ذلك اربعة عشر قيراطا
فصوبوا درهما وزنه اربعة عشر قيراطا ووزن الدنانير عشرون قيراطا وكان وزن دراهم
سبعة مثاقيل. رجل قال لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة جاز
ويكون النصف من هذا ونصف من ذلك. او باعه بعشرة دراهم بعضها من الصحاح و
بعضها من المكسرة فسد البيع باع عبدا بثوب موصوف في الذمة ان ذكر للثوب اجلا
وان لم يذكر له اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسلامي
والسلم لا بد له من الاجل فان ذكر للثوب اجلا فافترا قبل قبض العبد لا يفسد العقد
وهذا العقد يعتبر به اذ حق العبد المسلم في الثوب. ويجوز ان يكون للعقد الواحد حكم
عقدين فلهذا يشترط العوض وتعليق العتق باداء المال. رجل باع ثوبا ثم اتيه المشتري
فقال انك قد غلبت علي وبغيتني باكثر مما يساوي وقد كان باعه بعشرين فقال انك ابيع

قد بعثك بعشرة لا بعشرين فهو جائز وهو حط. وكذا لو قال البائع للمشتري قد ارضيت عليك وبعتك بنصف الثمن فقال المشتري اشتريته بعشرين جاز ويكون زيادة في الثمن. ولو لقبه البائع فقال بعد ما قال المشتري بعثك ثمانية عشرة فقبل المشتري او قال المشتري اشتريت منك ثمانية وعشرين وتراضيا على ذلك ينتقض البيع الاول وينعقد الثاني ولا يشبه هذا اذا ذكر الغاء والرخص فان ذلك زيادة وحط. رجل اشترى شيئا بالف درهم فقال المشتري بعد البيع نويت في قلبي نقد كذا وقال البائع نويت نقد كذا لا جود من ذلك فهو باطل وله نقد البلد فان كان نقدهم مختلفا كان ذلك على الغالب وان استويا فسد البيع

فصل في الاجل

رجل اشترى متاعا بالف درهم الى عشرة اشهر على ان يعطيه الثمن اى نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا. رجل باع شيئا بالف درهم على ان يعطيه على التفاريق ان كان ذلك شرطا في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطا في البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع ان يأخذه بالثمن جملة. رجل باع عبدا بالف درهم على ان يتقده كل اسبوع بعض الثمن حتى يتقده خمسمائة عند مضي الشهر كان فاسدا. رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويوزن والمشتري يظن انه من كذا اللحم يباع في البلد من ابد درهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجد ثلثين استارا وصدقا القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من اهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة النقصان من اللحم لان البائع اخذ حصة النقصان من الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك. وان كان المشتري من غير اهل البلد او كان القصاب ينكر انه دفع اليه على انه من فان المشتري لا يرجع على القصاب بشئ لان سعر البائعين

لا يظهر في حق الغراء. بلدة اصطاح اهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل
غريب الى الخبز فقال اعطني خبرا بدراهم وجاء الى قصاب وقال اعطني خماسا بدراهم
فاعطاه اقل مما يباع في البلدة والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبز بحصة
النقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا وجد اقل
يرجع بالنقصان لان في قدر النقصان باع خبز غير معين ولم يوجد التعاطي وفي
اللحم لا يرجع بشيء لان سعر اللحم لا يشيع كما لا يشيع سعر الخبز فلا يظهر في حق الغراء
رجل اشترى شيئا بثمن الى النيروز ذكر في الاصل انه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم
البائع والمشتري بما يقع الى النيروز فان علما جازا اشترى شيئا بثمن السنة كان على
البائع تسليم البع في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة قال ابو حنيفة رج يعتبر
الاجل من وقت التسليم. ولو كان في البيع خيار يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار
عنده. واجمعوا على انه لا يكون للبائع ان يحبس المبيع لاستبقاء الثمن بعد السنة من
وقت البيع. ولو باع شيئا بثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان اخر لا يقع الاجاء
ويجب الثمن على المشتري في قولهم. رجل عليه الف درهم من ثمن بيع طالبه الطالب
فقال ليس عندي شيء فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر عشر قلم يكن ذلك
تاجيلا وكان له ان يأخذه بجميع الثمن في الحال. رجل قال لغيره بع منك هذا الثوب
بعشرة على ان تعطيه في يوم درهما وكل يومين درهمين فانه يعطى العشرة في ستة ايام
درهما في اليوم الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع
ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس. اما في الاول يعطيه درهما فظاهر
وفي الثاني يعطيه ثلاثة لانه جعل اليوم اجلا لدرهم الواحد بكلمة توجب التكرار فكما جاء
يوم يلزمه درهم فيلزمه درهم في اليوم الثاني بمضى اليوم الثاني ودرهما بمضى يومين ودرهم في اليوم الثالث

بحلول نجم آخر ولم يحل للدرهمين اجل آخر وفي اليوم الرابع يلزمه ثلثة دراهم بمجي اليوم الرابع
 ودرهمان بمجي اجل آخر للدرهمين وفي اليوم الخامس يلزمه درهم بمجي اليوم الخامس ولم يحل
 للدرهمين اجل آخر بقي من العشرة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس رجل باع عبدا
 بثوب في الذمة ان ذكر الثوب اجلا جازوا لم يذكر لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة
 بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا يصح الا مؤجلا وان ذكر الثوب اجلا واقترا قبل القبض
 لا يفسد العقد لان هذا العقد بيع من عليه الدين المؤجل اذا قال برئت من الاجل وقال
 لا حاجة لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ذلك ابطالا للاجل ولو قال ابطلت الاجل او قال تركت
 الاجل يصير الدين حالا وكذا لو قال جعلت هذا الدين المؤجل حالا يصير حالا على هذا قالوا
 لو قال صاحب الدين لمديونه تركت ديني عليك او قال بالفارسية حق خویش بتود ادم يكون
 ابراء من عليه الدين المؤجل اذا قضى الدين قبل حلول الاجل فاستحق المقبوض على القابض
 لو وجد المقبوض زيوفا فرده كان الدين عليه الاجله ولو اشترى صاحب الدين المؤجل
 من مديونه بالدين المؤجل شيئا وقضه ثم تقاطلا البيع لا يعود الاجل ولو وجد صاحب الدين
 بالمشترى عيبا فرده بقضاء عاد الاجل ولو كان بهذا الدين المؤجل كفيل لا يعود الكفا
 في الوجهين صاحب الدين اذا وهب الدين من مديونه وبالدين كفيل فرد المديون
 الهبة عاد الدين على المديون ولا يعود الكفالة ولو أبرأ المكفول عن الدين فرد الأبواء
 بطل الابراء في حق الاصيل واختلف المشايخ في براءة الكفيل ولو ابرأ الدين عن
 الاصيل فرد التأخير بطل التأخير في حق الاصيل والكفيل جميعا

ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة

رجل اشترى دنانير بدراهم ثم باء الدنانير بمراجعة لا يجوز لان الدنانير لا تتعين في
 البيع فلم يكن المقبوض بعقد الصوف مبيعا في البيع الاول ولو اشترى متاعا بالف

درهم بخاراً ثم باعه بسمرقند بربح مائة درهم كان راس ماله نقد بخاراً والربح نقد سمرقند
لأن راس المال يصير مذكوراً في عقد المراجعة فينصرف البيع إلى ذلك. أما الربح ما
مطلقة فينصرف إلى نقد البلد الذي باع فيه مراجعة وأن باعه بسمرقند بربح
يأزده كان راس المال والربح من نقد بخاراً لأنه جعل الربح الجزء الحادي عشر فكان
الكل من نقد واحد ولو اشترى ثوباً بدينارهم جيا ونقد الزئوف مكان الجيا ثم باعه
مراجعة كان راس ماله الجيا لأن البيع الأول كان بالجيا فجعل غصب عبداً فابق من يده
نقضى القاض عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الأبق كان للغاصب أن يبيعه مراجعة
على القيمة التي غرم لأنه ملك العبد بتلك القيمة لكن لا يقال اشتريته بكذا وإنما يقول
قام على بكذا. وأن اشترى عبداً بجمرة وقبضه فابق من يده ونقض القاض عليه للبائع بقيمة
العبد بحكم فساد البيع يكون له أن يبيعه مراجعة على قيمته ويقول قام على بكذا. ولو
اشترى دابة أو عبداً وقبضه فأجره وأخذ الأجرة ثم باعه مراجعة على الثمن الذي ^{اشترى}
جاء وإن لم يبين أنه أجره وأخذ الأجرة لأن الأجر بدل عن المنفعة لا عن شيء من الدابة
الذي اشتراه وقد باع جميع ما اشتراه. رجل اشترى دجاجة وقبضها فباضت عنده
عشرين بيضة وأكثر وباع البيض بدينار ثم أراد أن يبيع الدجاجة مراجعة على الثمن الذي
اشتراه فآلوا أن كان انفق على الدجاجة بمقدار الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل ثمن
البيض عوضاً عما انفق وإن لم ينفق لا يجوز لأن البيض من أجزاء الدجاجة بخلاف الأجر

فصل في الأقالة والاستحقاق

رجل باع أمة فانكر المشتري الشراء لا يحل للبائع أن يطأ الجارية ما لم يعزم على ترك
الخصومة لأن البيع لا يفسخ بمحذور المشتري فإن عزم البائع على ترك الخصومة جاز
أن يطأها لأن محذور المشتري فسخ في حقه وإذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ

بمراضيهما فحل له الوطى وكذا الوبا عارية ثم انكر البيع والمشتري يدعى لا يحمل للبائع
ان يطأها فان تراءى المشتري الدعوى وسمع البائع انه ترك المخصوصة حل له الوطى
وهذا كما لو اشترى عارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض الجارية ثم ان المشتري رد
على البائع في ايام الخيار جارية اخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول قوله
لانه انكر قبض غيرها فان رضى البائع بما حل للبائع ان يطأها لان المشتري لما رد غيرها
اشترى فقد رضى بقاها البائع الثانية بالاولى فاذا رضى البائع بذلك تم البيع بينهما
بالنكاح وكذا القصار اذا رد على صاحب الثوب ثوبا له غير ثوبه ورضى به صاحب الثوب
وكذا الاسكاف وغيرهما رجل باع شيئا ثم قال للمشتري اقلني البيع فقال قد اقلتك لم يكن ذلك
اقالة في قول ابى حنيفة وعنده رجح في ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك قبلت وعن ابو
رجح انه يتم الاقالة بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال له البائع اقلني باع من آخر ثوبا
فقال له المشتري قد اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه فيصافق قطع البائع فيصا قبل ان
يتفرقا ولم يتكلم بشئ كانت اقالة رجل اشترى وقر حنطة بدراهم معلومة وقبض الحنطة
رسم بعض الثمن فجاء البائع بعد ذلك يطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على ثمن
قال فرد البائع ما قبض منه ولم يقل شيئا واخذ المشتري قالوا لا ينتقض البيع بينهما
ما لم يرد المشتري المبيع على البائع رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بعد ايام ورده على البائع
فلم يقبل البائع رده وقال لا اقبل ثم استعمله بعد ذلك اياما ثم اراد ان يردّه على المشتري ولا
الثنى كان له ذلك لانه لما قال لا اقبل بطل رد المشتري واقالته فلا يفسخ البيع بينهما
باستعمال البائع بعد ذلك لان الاستعمال وان كان دليلا على الرضا الا انه دون الصريح
فلا يطل به صريح الرد رجل اشترى من رجل صابونا رطبا وقبضه فحجف عنده وانتقص
وزنه بالجفاف ثم اتفاسخ البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شي من الثمن لاجل

النقصان لانه اذ افات شيئ من اجزاء المبيع رجل اشترى كحماوسه كالوشيا يندسار
اليه الفساد فذهب المشتري الى بيته يجمي بالثمن فطال مكثه وخاف البائع
ان يفسد كان للبائع ان يبيعه من غيره استخسانا والمشتري الثاني ان يشتري
من البائع وان كان يعلم بذلك لان البائع رضى بانفساخ البيع الاول والمشتري
الاول كذل لك ظاهرا ثم ينظر ان كان الثمن الثاني اكثر من الثمن الاول كان عليه ان
يتصدق بالزيادة وان كان انقص فالنقصان يكون من مال البائع ولا يكون على
المشتري الاول رجل اشترى عبدا ثم ادعى انه باع من البائع بالثمن اشتراه قبل
نقل الثمن وفسد البيع وادعى البائع انه اقال البيع كان القول قول المشتري في
انكار الاقالة مع يمينه ولو كان البائع يدعى انه اشتراه من المشتري باقل مما باعه
والمشتري يدعى الاقالة يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه الاقالة فتصح
في حق المتعاقدين عند ابي حنيفة رج ثقلنا اكثر من الثمن الاول او باقل او يحسن
اخر كانت الاقالة بالثمن الاول ويبطل ذكر الثمن الثاني ولا يصح الاقالة بعد الزيادة
المحاذرة بعد القبض ولا تصير الاقالة بيعا وعلى قول ابي يوسف رج الاقالة بيع
فان تعد رجعا بيعا بان كان المبيع منقولا وتقالا قبل القبض يصير فسخا وعلى قول
محمد رج الاقالة فسخ فان تعد رجعا فسخا بان تقال بعد حدوث الزيادة عند
المشتري يصير بيعا الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن في قول ابي حنيفة ومحمد
رج واما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام المعرف
بخوامرهم انه لا يملك الاقالة اما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة
وقبل قبض الاجر صح ذلك منها سواء كان الاجر عينا او دينا ولو وهب الوكيل الاجر
من المستاجر او ابراء عن ذلك فان كان الاجر شيئا بغير عينه او كان دينا ولم يشترط

التحويل جازيته وبراءه ويكون ضامنا الأخر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الوكيل
 السبع وأن كان الأجنبي يبيع عنه لا يصح إبراء الوكيل بهبته بعد استيفاء المنفعة
 عند التحويل رجل اشترى عبدا ألف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد فقال للبائع
 عند ما قبضه وهبت لك العبد والتمن كان ذلك نقضا للبيع ولا يصح هبة الثمن رجل
 اشترى من رجل عبدا بامانة وتقاضيا ثم ان المشتري العبد باع نصف العبد من رجل ثم
 قال السبع في الأمانة بعد ذلك جازت الأمانة وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو
 سبغ لكن قطعت يد العبد واخذ المشتري فقال السبع في الأمانة مسائل الاستحقاق
 رجل اشترى جارية وباعها من غيره وقد ارادها الأيدي فادعت عند المشتري الرا^{بع}
 انها حرة فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني على البائع الأول ان يقر بها
 قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق فله ان لا يقبل الجارية بقولها وان كانت ادعت انها
 حرة فلا يقبل وقد انقادت للسبع والتسليم بان يبعث وسلمت الى المشتري وهي مائة
 وللبائع ايضا ان لا يقبلها لان انقيادها على هذا الوجه بمنزلة الاقرار بالرق وأما ادعت بالرق
 ثم ادعت العتق لا يقبل قولها الأمانة وان انكرت البيع والتسليم ليس للبائع الاول ^{يقول} ادلا
 لانها اذا لم تقر بالرق فاقول قولها في الحرية وكان للمشتري ان يرجع على البائع بالتمسك
 كما لو ثبت الحرية بالبينة وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له ان يرد لها على البائع
 لكن ينبغي ان يتزوجها احتياطا حتى يحل له وطئها اما بملك اليقين ان كانت أمة او بملك النكاح
 ان كانت حرة وكذا كل من اشترى جارية ينبغي له ان يتزوجها احتياطا رجل اشترى عبدا
 شهيدا صحيحا فجاء رجل وادعى انه كان له اعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل من المدعى ^{البينة}
 على ما يدعى من الملك ولا يسأل على البينة الاعتقاد لانه اذا ثبت الملك ثبت العتق ^{أقر}
 وان لم يكن له بينة على الملك كان له ان يستخلف المشتري على دعوى الملك ^{سبغ} رجل

عبدًا واختلافًا في الثمن وحلف كل واحد منهما بمثله فقال البائع ان بعد الابانف درهم
فهو حر وقال المشتري ان اشتريته الابن خمسة اائة فهو حر لم العبد للمشتري و
يجبر المشتري على الثمن الذي اقربه ولا يعق العبد لان البائع يدعى ان المشتري
حدث في يمينه وعق عليه العبد فتقدر عليه فسخ البيع ولا يعق على المشتري
بإقرار البائع وكان على المشتري الذي اقربه لانه ينكر الزيادة. رجل اشترى ارضين
من رجل فاذا احدهما الغير البائع وام يعلم المشتري بذلك قبل البيع فان علم قبل القبض
كان له الخيار ان شاء نقض البيع ويرجع بجميع الثمن وان شاء اتم غير المستحق بحصتها
من الثمن لان الصفقة تفرقت قبل التمام وان علم بذلك بعد القبض يلزم بيع ^{المشتري}
بحصتها من الثمن ولا خيار خيار له لان الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالثوبين
والعبدين. مستاجر حانوت في يد كردار حانوت يدعى انه له فباع الكردار من رجل وسلم
الكردار و قبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى ان الكردار له ولم يكن للمستاجر حال
بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستاجر اليها في
صناعته وتجارته لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول
المستاجر وان كان الكردار بناء بان كان علوا على سفلى الحانوت وكان ذلك في يد
المستاجر كان القول فيه ايضا قول المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع
بالثمن لعدم استحقاق المبيع وان كان المبيع بناء متصلا ببناء الحانوت كان القول
فيه قول صاحب الحانوت لان ما يكون متصلا ببناء الحانوت قائما لا يكون حادئا فلا يكون
القول فيه قول المستاجر واذا جعل القول في ذلك قول صاحب الحانوت صار المبيع مستحقا
فيرجع المشتري بالثمن على البائع. رجل اشترى عبد من رجل بالف درهم وقبضها ثم ^{استحق}
نصف اعدهما فان العبد الثاني يكون لازما للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد.

الذي استحق نصفه في قول ابى حنيفة رح. رجل اشترى امة وقبضها ونقله الثمن ثم
استحق رجل لها بالبينة فاراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت انهم
شهود زور وشهدوا بالباطل وان الامة له فقال المشتري انا اشهد ان الامة لك وانهم
شهود زور ولا يبطل رجوعهما بالثمن على البائع باقراره ذلك الا ان التجارية لو وصلت
اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع. رجل في يديه عبد باع نصفه
من رجل ولم يكمل حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف اليه ثم جاء رجل استحق نصف العبد
بالبينة كان المستحق من البيعين جميعا. وان كان المشتري الاول قبض البيع ولم يقبض
الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول، وان قبض جميعا كان المستحق منهما جميعا
رجل مثله اجرة حطة باع منها قفيزا من رجل ثم باع منها قفيزا من رجل اخر ثم باع منها قفيزا من ثالثة
ثم كان لهم الاقربة الثلاثة ثم جاء رجل واستحق من كل قفيز فان المستحق يأخذ القفيز الثالث
لان صاحب البدين باع القفيز الاول باع ما يملكه وباع القفيز الثاني وهو يملكه وباع ^{القفيز}
الثالث وهو لا يملكه. رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل وادعى نصفها فاقام ^{المشتري}
البينة انه اشتراها من المستحق ولم يوقت قال محمد رح لا يرجع المشتري على البائع ^{بنصف}
الثمن انما هذا رجل اشترى دارا من رجل فادعاه اخر واشترها منه ايضا فانه لا يرجع على البائع
بالثمن ولو اقام المشتري البينة انها اشتراها منه بعد الاستحقاق فان المشتري يرجع على
البائع بنصف الثمن. رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم وهبه من اخر فاستحق من
يد الموهوب له قال ابو يوسف رح للمشتري يرجع على البائع بالثمن والصدقة بمنزلة
الهبه ولم يذكر في الكتاب خلافا في هذا المسئلة. وكذا لو اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لرجل
فوهبه الموهوب له من رجل اخر وسلمه اليه فاستحق من يد الموهوب له الثاني كان
للمشتري ان يرجع بالثمن على بائعه. ولو ان المشتري وهبه لرجل ثم ان الموهوب له باعه

من رجل فاستحق من يد المشتري لم يكن للمشتري الأول ان يرجع بالثمن على بائعه حتى
 يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع حينئذ يرجع المشتري الأول على بائعه
 رجل استحق من يد شيء يشهد به شاهدان عدلهما المشهور عليه قال ابو يوسف ^{سئل}
 ح اسال عن الشاهدين وان عدل رجع المقضي عليه بالثمن على بائعه وان عدل
 فانه يقضي على المشهور عليه لانه عدل لهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة
 الأقرار واللوكل رجلا بالخصومة فركب الوكيل الشاهدين وهذا ظاهر من
 اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل المشهور رجل ان تقرأ غلاما
 قبضه فاستحقه رجل بالبينة وقبضه ثم ان المستحق اخذ الثمن اجازا جازا حتى
 لا يرجع المشتري على البائع بالثمن وكان المستحق ان يرجع على البائع بالثمن لان البيع ^{سئل}
 لا يبطل الا ^{مسئلة} بخلاف فاذا اجازت اجازته ويصير البائع ولا في البيع وهذا
 اختلف فيها الروايات قال الشيخ الامام ^{هـ} يفتي في ذلك انه كالموكل به لانه امر له
 من اصحابنا البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع المقضي عليه بالثمن
 على بائعه رجلا ان اشترى عبدا فاستحق نصفه كان لهما الخيار فان رضى ^{سئل} احد المشتري
 وارسط الخيار سلم له ربع العبد بربع الثمن والمشتري الآخر ان يرد ربع العبد على
 بائعه ويرجع بنصف الثمن وهو قول ابى يوسف ومحمد رج اما في قياس قول ^{بحقيقة} ا
 رج اذا سقط احدهما الخيار لم يكن الآخر ان يرد لان عند ابى حنيفة رج من له الخيار
 في العبد لا يرد النصف واحد المشتريين بشرط الخيار لا ينفرد بالرد ^{رجل} اجل ادعى على
 المدعى باع من المدعى عليه وفلان الغائب عبدا بالف درهم بخضرة العبد واقام
 البينة فان القاضي يقضي المدعى على الحاضر بنصف الثمن ولا يقضي ببيع الكثر
 الحاضر انيس محض عن الغائب فان حضر الغائب بعد ذلك ان اعاد المدعى البينة

بمحضرته يقض المدعى على حاضر بنصف الثمن الا اذا كان كل واحد منهما كفيلا بالثمن
عن صاحبه بامره فيكون القضاء على احدهما قضاء على الآخر رجل باع عقارا وسلم له رآته
ولده او بعض اقاربه حاضرا لم يقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع
ان العقار له اختلف المشايخ فيه قال مشايخ سمرقند لا يسمع دعواه. وقال مشايخنا
تسمع دعواه فينظر المفتي في ذلك ان كان في رايه ان لا يسمع هذه الدعوى وافتر بذلك
كان حسنا ليكون سدا لباب التزوير وان لم يكن له راي في ذلك يفتر بقول مشايخنا
لان الفضول اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضرا ولم يقل شيئا لم يكن سكوته اجارة
وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى في تقليد القاض سماع هذه الدعوى. رجل باع عقارا
ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلف المشايخ فيه. والصحيح انه لا يسمع دعواه بخلاف
مالواشترى عبدا ثم ادعى انه حر حيث يسمع دعوى المشتري لان الوقف لا يزيل الملك
ولا يخرج من ان يكون محلا للبيع اما الحر ليس بحل للبيع وثمنه لا يملك فكان المشتري
مدعيادينا على البايع ولهذا الوجع بين الوقف وغير الوقف وباع الكل صفقة
واحدة فانه يجوز البيع في غير الوقف. ولو جمع بين حر وعبدا وباهما صفقة واحدة
لا يجوز البيع في القن. عبدا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل اخر بالف درهم صفقة
واحدة ذكر في المنتقى انه يجوز البيع في حصة العبد وحصة الشريك باطل ولا يشبه هذا
الا ب اذا اشترى ولدا مع رجل اجنبي فانه يجوز العقد في الكل

باب في بيع مال الربوا بعضهم اياه بعض

في الباب: فصلان فصل في البيع وفصل اخر في الاحتراز عن الربوا والمخارج عنها. اما
الاول فقاوالا اتباع المسببة وهي الغالب عليها الصفر في الغطريف واحد باثنين وذكر
محمد في الكتاب انه يجوز بيع الدراهم التي ثلثها صفر وثلثها مائة واحدة واحد باثنين

وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح في عرفنا لا يجوز بيع المسببة من
الغطر في المسببتين لانها صارت ثمنها لجميع الاشياء بمنزلة الذهب والفضة
ولهذا قلنا بوجوب الزكوة في الماشتين منها ولا يجوز بيع المحلوج من القطن بغير
المحلوج الامثلا بمثل وكذا بيع الثمر المشقوق الذي استخرج من النوى
بغير المشقوق. وكذا بيع الدقيق المنحول بغير المنحول. وبيع النخالة بالدقيق
عند ابي يوسف رح لا يجوز الا بطريق الاعتيار وهو ان يكون النخالة النخالصة
اكثر من النخالة في الدقيق. وعند محمد رح اذا تساوى ما وزنا يجوز بيع الخبز بالحنطة
والحنطة بالخبز وبيع الدقيق بالخبز والخبز بالدقيق قال بعض مشائخنا رح لا يجوز
لامتساويا ولا متفاضلا قيل هذا قول ابي حنيفة رح كما قال في بيع الحنطة بالدقيق
هكذا ذكر الطحاوي رح. وقال بعضهم يجوز متساويا ومتفاضلا وعليه الفتوى
لان الحنطة كيلى وكذا الدقيق والخبز وزنى فيجوز بيع احدهما بالآخر متساويا
ومتفاضلا اذا كانا نقدين فان كان احدهما نسيئة ان كان الخبز نقدا اجاز عند
اصحابنا وان كانت الحنطة او الدقيق نقدا او الخبز نسيئة لا يجوز في قول ابي حنيفة
رح لانه لا يجوز السلم في الخبز. وعند ابي يوسف رح يجوز وهو رواية عن ابي حنيفة
رح لانه يجوز السلم في الخبز والفقوى في بيع الحنطة والدقيق بالخبز على قول ابي يوسف
رح. ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة وزنا وان تساوى لان الحنطة كيلى فلا يجوز بيعها
بجنسها الا بشرط التماثل في الكيل فان بيع وزنا وعلم انها يمتاثلان في الكيل قيل
بانه يجوز. وكذا بيع الدقيق بالدقيق وزنا لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع
الحنطة بالدقيق وزنا ولو كان وزنا جاز هذا اذا باع من الحنطة قدر ما يدخل
تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يد - غل تحت الكيل جاز كما لو باع

الحفنة بالحفتين وادنه مايدخل تحت الكيل نصف صاع. فإن باع صاعاً من الحفنة
 الرديئة بنصف صاع صيد من الحفنة او باع نصف صاع من الحفنة بمادون نصف
 صاع منها لا يجوز اذا كان في احد الجانبين مقداره أيدخل تحت الكيل. وإن باع مادون
 نصف صاع من الحفنة بمادون نصف صاع واحدهما اكثر من الآخر جاز كما لو باع الحفنة
 بالحفتين ولو باع الحفنة بالشعير متفاضلاً لا يبد جاز وإن كان في الشعير حبات
 الحفنة قدر ما يكون في الشعير. وكذا لو بيعت الحفنة بالحفنة لا يجوز الامتساوياً
 لو كان في كل واحد من الجانبين حبات شعير لأن ما لا يخلو عنها الحفنة من حبات
 الشعير مغلوب بالحفنة فكان مستهلكاً. باع الكل بالعصير متفاضلاً لا يجوز لأن
 العصير يصير خلافاً للحال الثاني فيكون بينهما شبهة التجانس في الحال. والقرع
 الأبريسم بمنزلة الدقيق مع الحفنة. ولا بأس ببيع شاة على ظهرها صوف بصوف
 اذا كان الصوف المخرج أكثر مما كان على ظهر الشاة. وكذا الشاة التي في ضرعها لبن
 بلبن وعن أبي يوسف ر. ح. انه في اللبن يجوز لا بطريق الاعتبار الصحيح هو الأول. وإن
 اشترى شاة بلحمها فهو على وجه ثلاثة. ان اشترى بلحم الشاة مذبوحة مسلوخة واستخرج
 شحمها وامعاءها. ان تساويها وزناً جاز والا فلا. وإن اشترى بلحم الشاة مذبوحة غير
 مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوحة او مثله او لا يدرى لا يجوز وإن كان اللحم أكثر
 مما في المذبوحة جاز. وإن اشترى باللحم شاة حية في القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم
 أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد ر. ح. وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما ولو باع
 فقيراً من حنطة مبلولة بفقير مثلاً او اشترى فقيراً من الرطبة التي خرجت من سنبلة
 مثلاً والمبلولة باليابسة والرطبة باليابسة او باع فقيراً من التمر الذي اصابه ماء
 وانتفع مثله أو التبيب الذي اصابه ماء مثله جاز البيع في جميع ذلك في قول أبي حنيفة ر. ح.

ولأعتبر التقات الذي يكون بينهما عند الجفاف وكذلك عند أي وقت رجع إلى
 الحنطة الرطبة باليابسة فإن ذلك لا يجوز عند كما لا يجوز بيع الرطب بالتمر عند
 وعند محمد رجع لا يجوز بيع الرطبة بالرطبة ولا يجوز بيع المبلولة بالمبلولة ولا الزيت
 المنتفخ بغير المنتفخ أو التمر المنتفخ بغير المنتفخ ولا الرطبة باليابسة ولا المبلولة باليابسة
 إلا أن يعلم تساويهما في الكيل بعد الجفاف إلا بيع الرطب بالرطب فخير أو بغيره فإنه يجوز
 ذلك وإن كان أحدهما أكثر نقصا من الآخر عند الجفاف ولا بأس ببيع الناطقة بالتمر
 متفاضلا إلا أن يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه وزنا فإنه لا يجوز إذا كان نسيئة
 وإن كان في موضع يباع التمر فيه كيلا جازت النسيئة أي من العيب جنس واحد وإن
 اختلفت ألوانه وأسماءه وكذا الزيت لا يجوز بيع البعض بالبعض إلا مثلا بمثل ولا بأس
 ببيع محوم الطير واحدا باثنين يدا بيد لأنها لا توزن ولا خيرية نسيئة. ثم الأبل
 والبقر والغنم والباها اجناس مختلفة يجوز بيع البعض بالبعض متفاضلا يدا بيد
 ولا خيرية نسيئة. وكذا الآلية واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض
 بالبعض متفاضلا يدا بيد ولا خيرية نسيئة. وللمس من جنس اللحم لا يباع بالحم إلا متساويا
 لحم المعز والضأن ولبنهما جنس واحد لا يجوز البيع فيه إلا مثلا بمثل. صوف الغنم لا يبيع
 والأسود جنس واحد ولا يجوز بيع الغزل بالقطن إلا متساويا لأن أصلهما واحد وكلها
 موزون وإن خرجا من الوزن أو خرج أحدهما من الوزن فلا بأس به ولحد باثنين. وبيع
 الغزل والثوب جائز على كل حال ولا بأس بغزل القطن مع الكتان أو الصوف مع
 الشعر واحدا باثنين وإن كان أحدهما نسيئة لا يجوز لمكان الوزن. وعن محمد
 رجع أن يبيع القطن بالغزل لا يجوز متفاضلا وعنه أنه لا يجوز طلقا. وأوباع لبن
 صوف إن كان اللبد بحال لو نقض يوصوفا يعتبر المساواة في الوزن

وان كان يعود لغيره. الصوف والشعرو غيرهما جثمانان مختلفان. ولا بأس
بالسمنك واحد باثنين لانه لا يوزن فان كان جنس منه يوزن فلا خير فيما يوزن.
الامثلا بمثل. وكل مصر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس بان يباع طابق بطابق ^{يقين}
ينظر في ذلك الحال اهل البلدة. ولا يجوز بيع الجليب من لبن الغنم بالسمن
الا ان يعلم ان ما في الجليب من السمن اقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد. وكذا لو اشترى
انتم بالنوى لا يجوز الا ان يعلم ان ما في التمر من النوى اقل. ولا بأس ببيع الزيت
بالزيتون ودهن السمسم بالسهمسم والعصير بالعنب والشاة اللبون باللبن
والوطب بالدبس والمخلوج بالقطن والغزل بالقطن اذا كان يعلم ان الخالص
اكثر مما في الآخر وان كان لا يدري لا يجوز وانما يشترط ان يكون الخالص اكثر اذا كان
الشغل في البلد الآخر شيئا لقيمة. اما اذا كان شيئا لقيمة له كما في الزبد بعد اخراج
السمن منه فان في هذا الوجه اذا كان السمن الخالص مثل ما فيه من السمن يجوز
ذلك عن ابي حنيفة رح اذا باع الدقيق بالدقيق كيلا يكيل قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح يجوز اذا كانا مكبوسين. فان باع الدقيق بالدقيق موازنة
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فيه روايتان ذكرهما في النور في رواية
يجوز وفي رواية لا يجوز. باع حب القطن بالقطن فهو كبيع الشاة باللحم ان علم
ان الحب اكثر مما في القطن يجوز وان كان لا يدري لا يجوز. وكذلك بيع العنب
بالزبيب في قول ابي يوسف رح ان علم ان الزبيب اكثر من الزبيب الذي يحصل
من العنب هازر والا فلا وعلى قول ابي حنيفة رح يجوز على كل حال اذا تساوى كيلا وكذلك
بيع العصير بالعنب وبيع النحاس الاخر بالنحاس الابيض ان علم ان الاحمر اكثر
من الابيض حازر والا فلا وكذلك بيع دهن الجوز بلب الجوز. وكذلك بيع المسنف

الحلى بالفضة بفضة ناصة. وبيع المنطة المفضضة بالدرهم او بالتبر كما يجوز
 الان يعلم ان الفضة الخالصة اكثر وكذا الوباع حليا من ذهب فيه جوهر لا يمكن اخراجه
 الا بغير فباعه بذهب لا يجوز الا ان يكون الذهب اكثر مما في الحلى من الذهب ولو
 اشترى حنطة في سبيلها بحنطة مذراة لا يجوز عندنا الا ان يعلم ان المذراة اكثر
 ولو باع بلحما او تينا بطين غير مقطوف او تين غير مقطوف لا يجوز على كل حال
 توهم خروج الزيادة من الشجر بعد البيع. باع كوز ماء بكوزى ماء جازي قول ابي حنيفة
 وراي يوسف رح لان عندهما الماء ليس بكيل ولا بوزن فيجوز بيع احدهما بالآخر متقا^{صا}
 والمحمد ان كان يباع وزنا فيبيع بالمحمد يعتبر المساواة في الوزن. باع الخبز بالخبز متقا^{ضلا}
 عددا او وزنا جازي قول ابي حنيفة ومحمد رح يدا بيد ولا خيره فيه نسيئة عند ابي حنيفة
 الخبز ليس بوزن ولا عددي وقال محمد رح هو عددي وقال ابو يوسف رح هو وزن
 الا ان يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالاثنين وان كان كثيرا
 لا يجوز ولا يجوز بيع الحنطة المقلية بغير المقلية لان نقد اول نسيئة. وكذا لا يجوز
 بيع دقيق الحنطة بسويقها عند ابي حنيفة رح لا متساويا ولا مائة اضافة ضلا. ولا يجوز
 بيع الحنطة بدقيقها او بسويقها في قولهم. باع انا من حديد بمديد ان كان الاناء
 يباع وزنا يعتبر المساواة في الوزن والا فلا. وكذا لو كان الاناء من نحاس او صغرى باعه
 بصغرى والله اعلم

فصل فيما يكون فرارا عن الربوا

رجل في يد درهم اغتصبها فاشترى بها شيئا قال بعضهم ان يضيف الشراء الى تلك
 الدرهم يطيب له المشتري وان اضاف الشراء الى تلك الدرهم ونقد منها لا^{طوب}
 وذكر شدل عن ابي حنيفة رح اذا اشترى الرجل بالدرهم المغصوبة طعاما ان اضاف

الشراء اليها ونقد غيرها ولم يصف الشراء اليها ونقد منها لا يلزمه التصديق
 الا ان يصف الشراء اليها ونقد منها. وكذا ذكر الطحاوي ربح رجل حلف ان
 لا يشتري بهذه الدراهم قال لا يحدث الا ان يقع ذلك الدراهم الى البائع او لا
 ثم يشتري بها الطعام لان الدراهم لا تتعين في المبادلات. وقال بعضهم اذا اضاف
 الشراء الى الدراهم المغصوبة ونقد غيرها او لم يصف الشراء اليها ونقد منها
 او لم يصف الشراء اليها لكن كان من نيته ان يعطى الثمن من الدراهم المغصوبة
 ونقد منها لا يطيب له وهذا احوط. والفتوى على انه يطيب له الا اذا اضاف
 الشراء اليها ونقد منها. وذكر في الاصل رجل غصب الفاقا اشتري بها جارية ثم
 باعها وربح يلزمه التصديق بالربح وهذا محمول على ما اذا اضاف الشراء
 اليها ونقد منها. السلطان اذا اشترى بالدراهم المرسلة ونقص الثمن مما
 ياخذ من الناس ظلما قالوا بكرة لغيرهم تناول اطعمتهم فيكون زجر الهم عن الظلم
 رجل دفع مالا مضاربة الى جاهل وتصرف العامل فيه فربح حل لصاحب المال
 ان يأخذ من الربح ما لم يعلم انه اكتسبه من الحرام. وكذا لو صار المضارب
 ذميا جل اشترى من التاجر شيئا هل يلزم السؤال انه حلال ام حرام قالوا
 ينظر ان كان في بلد وزمان كان الغالب هو الحلال في اسواقهم ليس على المشتري
 ان يسأل انه حلال ام حرام ويبني الحكم على الظاهر ان كان الغالب هو الحرام او كان
 البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يحتاج ويسأل انه حلال ام حرام. رجل مات و
 كان كسبه من الحرام ينبغي للوارث ان يتعرفوا ان عرفوا اربابهم هارد عليهم وان لم يعرفوا
 قصد قوا به. رجل اشترى دارا فوجد في جدرها دراهم قال بعضهم هي بمنزلة
 اللقطة وقال بعضهم يرد هاء على البائع فان لم يقبل البائع فح يتهمة في هذا وهذا

اصوب رجل له على رجل عشرة دراهم فاراد ان يجعلها ثلثة عشر الى اجل قالوا يشتري من الدون
شيئا بثلث العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلثة عشر الى سنة فيتم التجوز
عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك رجل طلب
من رجل دراهم ليقرضه بده دوانده فوضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض فيقول
للمقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري المقرض ويدفع اليه الدراهم ياخذ
المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه ليحصل المستقرض مائة
درهم ويعود اليه متاعه ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والاوثق والاحوط ان
يقول المستقرض للمقرض بعد ما قدر المعاملة كل مقالة وشرطا كان بيننا فقلت ثم يقضي
ان يبيع المتاع وهذا المسئلة دليل على جواز بيع الوفاء اذ لم يكن الوفاء شرطا في البيع هذا اذا كان
المتاع للمستقرض فان كان المتاع للمقرض وليس للمستقرض شيء ويريد ان يقرضه عشرة
بثلثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلثة عشر فيسلم السلعة الى
المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من اجنيب بعشرة ويدفع السلعة الى الاجنيب ثم
الاجنيب يبيع السلعة من المقرض بعشرة وياخذ العشرة منه ويدفعها الى المستقرض فيبرأ الا^{جنيب}
من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض على
المستقرض ثلثة عشر الى اجل. وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة
بثلثة عشر الف. معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعه المستقرض من الاجنيب ثم
ان^{خاص} يقبل البيع مع الاجنيب قبل القبض او بعد ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة
وياخذ بعشرة فيحصل المستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلثة عشر فتصل السلعة الى المقرض
والمقرض وان صار مشتريا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن الا ان ذلك جائز لتخلل البيع الثاني
وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنيب. وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من

المستقرض سلعة بتمن مؤجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ن المستقرض يبيعها من
 غير باطل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى لتصل السلعة اليه بقيتها
 ويأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيصل المستقرض الى المقرض ويحصل الربح للمقرض
 وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد ربح. وقال مشايخ بلخ ببيع العينة في زماننا حين
 البيع التي تجوز في اسود اذا وعن ابي يوسف ح انه قال العينة جائزة ما جورة وقال اجره
 لمكان الفار من الحرام. رجل استقرض عشرة دراهم ثم اوفاه وزاد او انكالت الزيادة قليلة
 تجوز بين الوزنين كذا انق في المائة لا بأس به وان كانت كثيرة كدرهم في المائة لا يجوز
 عليه رد الزيادة واختلفوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم هو كثير لا يجوز. وقال
 بعضهم هو قليل فيجوز. ولو ان المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لانها مبهمة
 للشئاع فيما يحتمل التسمية. رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يدهمها باثني عشر درهما
 مكسرة لا يجوز لانه ربوا. فان اراد الحيلة يستقرض من المشتري اثني عشر درهما مكسرة
 ثم يقضيه عشرة جياد اثم ان المقرض يبرئه عن درهمين فيجوز ذلك ولو كان له على رجل عشرة
 دراهم مكسرة الى اجل فلما حل الاجل جاء المديون بتسعة صحاح وقال هذا التسعة بتلك
 العشرة لا يجوز لانه ربوا. فان اراد الحيلة ياخذ التسعة بالتسعة ويبرئه عن الدرهم
 المائة فان خاف المديون ان لا يبرئه عن الدرهم الباقي يدفع الى صاحب الدين تسعة
 دراهم صحاح ولفسا او شيئا يسيرا عوضا عن الدرهم الباقي جاز ذلك الامن
 رجل دفع الخباز درهما وقال اشترت بهما منك مائة من هذا الخبز وجب
 ياخذ خمسة امناء قالوا ما ياكله فهو مكروه. وان دفع الدرهم ولم يشتره
 لكن ياخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به وان كانت نيته وقت الدفع الشراء
 عبرة لتلك النية ما لم يتلفظ. ولو قال عند الاخذ هذا ما قطعك كان او

اراد ان يهب نصف داره مشاعا فالحيلة فيه ان يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم
ثم يبرئله عن الثمن

فصل فيما يخرج من الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه

المشتري شراء فاسدا اذا جاء بالمبيع الى البائع فلم يقبله البائع فاعاده المشتري الى منزله
فهلك لا يضمن. وكذا الغاصب اذا اراد المغصوب فلم يقبل المغصوب منه فاعاده الى
منزله فهلك لا يضمن. وان كان المشتري وضعه بين يدي البائع او المغصوب منه
فلم يقبله ثم حمله الى منزله فهلك كان ضامنا في الغصب والبيع الفاسد. وقال بعضهم
ان كان فساد البيع قويا غير مختلف فيه فالجواب فيه كذلك وان كان مختلفا فيه فجاء به
الى البائع فلم يقبله البائع فاعاده الى منزله وهلك لا يبرأ عن الضمان. والصحيح انه
برأ الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل وذهب به الى منزله فهلك فانه يكون
ضامنا لانه يصير غاصبا غصبا مبتدا اشترى امة شراء فاسدا وقبضها فولدت عنده
من غيره كان عليه ان يرد هاهنا مع الولد والكسب بمنزلة الولد. ولو هلكت الجارية
عنده وبقي ولد هارد الولد بقيمة الجارية ايضا. ولو اشترى عبدا يساوي خمسمائة
درهم فاسدا وقبضه فاوردت قيمته من حيث السعر فصار يساوي القابضه من غيره
ان عليه لبائعه خمسمائة قيمة يوم القبض. ولو غصب عبدا يساوي القابضه
منه الا انهم تراشروا من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد قالوا ان وصل الى
اليه بعد ما اشتراه كان عليه الفان لم يصل حتى مات فعليه الف لان
زيادة الحادثة كانت امانة ولا تصير مضمونة الا بالقبض. ولو اشترى امة فاشترى فاسدا
يقبضها حتى اعتقها فاجاز البائع اعتاقه نفذ العتق على البائع لانه اعتق مال البائع
وقف على اجازته. ولو اشترى عبدا فاسدا ولم يقبضه فاحر البائع ان يعتقه

فاعتقه البائع قالوا يجوز العتق على المشتري لأن المشتري صير قابضاً على مقضيه
اعتاق البائع. ولو أن المشتري هو الذي اعتقه قبل القبض أصبح اعتاقه لأنه اعتق
ما لا يملك رجل باع غلاماً بيعاً فاسداً وتقابضاً ثم أبرأ البائع عن القيمة ثم مات الغلام
عند المشتري كان على المشتري قيمته وأبرأ البائع باطل لأنه أبرأ قبل الوجوب
ولو قال البائع للمشتري أبرأتك عن الغلام ثم هلك الغلام كان للمشتري برئاً عن
لأنه لما أبرأه عن الغلام فقد جعله أمانة في يده. رجل اشترى عبداً وقبضه ولم
ينقد الثمن ثم تقاضا البيع ثم أن كان البائع أبرأ المشتري عن الثمن صح إبراءه حتى
لو هلك الغلام عند المشتري كان المشتري برياً عن الثمن لأن المبيع بعد الإقالة
مضمون على المشتري بالثمن فصح إبراء البائع. أما في البيع الفاسد انما يجب القيمة
على المشتري عند الهلاك فلا يصح الإبراء قبله. وهو نظير ما لو قال لغيره بعت منك
هذا الشيء بعشرة دراهم ووهبت لك العشرة فقال المشتري قبلت يجوز البيع ولا تصح
المدة لأنه أبرأه عن الثمن قبل الوجوب. رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة
لا يجوز لأنه اشترى ما لا يملك البائع وإن نقل إليه كان عليه أن يتصدق به على
الفقراء. رجل يبيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم إن كان الطريق واسعاً لا يتضرر
الناس بفقود ما لا يشاء منه. وقال بعضهم لا يكره الشراء على كل حال. وقال بعضهم
لا يشترى منه على كل حال لأن العقود على الطريق بغير إذن مكره وهذا الوجه بان
وهلك كان ضامناً والشراء منه يكون جلاً له على المعصية وإعانة له على ذلك
اشترى ثياباً فاسداً وقبضه فقطعه قيصاً ولم يخطه حتى أودعه البائع
عنده كان على المشتري نقصان القطع دون القيمة لأنه لما أودعه البائع بعد
فقد رد على البائع ما بقى بعد القطع. ويكره بيع الأمر من فاسق علم أنه يعصى

اعانة على المعصية. م لم اشترى عبدا مجوسيا فقال له العبد ان بعته من مسلم
قتلت نفسي جازاه ان يديه من المجوسية لانه يبيع الكافر من كافر ولا باس مبيع الزنا
من النصراني والقلنسوة من اليهود لان ذلك ليس باعانة على المعصية بل فيه اذلال
الكافر ويكره ان يبيع المكعب المفضض من الرجل اذا علم انه اشترى ليلبس صبيحا
الى القامى بغلس او يخنزو طلب منه شيئا ينفع به في البيت كالمخ والمخاض ونحو
ذلك جاز ان يبيع ذلك منه وان طلب منه جوا او فسقا ونحو ذلك مما يشترى
لنفسه عادة لا يبيع لان في الوجه الاول اعادون عادة وفي الفصل الثاني اصبح يبيع
ويشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك استباليغ فان كان حين اخبره عن البلوغ يحتمل
البلوغ بان كان سنه اثني عشر او اكثر لا يصبر جوده بعد ذلك لانه اخبر عن امر محتمل
فان اذ في الوقت الذي يبلغ فيه الصبي يحتمل اثنا عشر فاذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح
جوده بعد ذلك ان كان سنه دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح جوده حصير
المسجد اذا صار خلقا جازا ان يباع ويؤد في ثمنه ويشترى آخر رجل دخل كرم صدقة
فاكل منه شيئا وكان صدقة باع الكرم وهو لا يشربه قالوا الاثم عنه موضوع وينبغي ان
يستحل من ذلك ثمنه او يضمن له حل قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فبلغ ولم
يشربه قالوا ان كان ثرايا يحل شربه جازيعة لانه غيره مكره وان كان ثرايا لا يحل شربه
لا يجوز البيع لانه مكره قوم اجتمعوا ودفعوا ما لا الى رجل ليدخل دارا محروبا ويشترى
الاسراء قالوا ينبغي ان يشتري كل اسير بقيته لو كان عبدا في ذلك المكان او بقدر ما
يتغلب الناس فيه ولا يستامر الاسير في ذلك فانه لو استامر الاسير فامر الاسير ان
يشترى به وادى ثمنه من المال الذي كان عنده كان ضامنا لاصحاب الاموال ويكون
راادي من الثمن دينارا على الاسير كانه اقترضه ولا يكون الشراء لاصحاب الاموال

ولو قال له الأسير اشتريه وفكره يبيع للمامور ان يقول اشتريتك حسبة لأصحاب
الأموال ثم اشتريه بعد ذلك فلا يكون ضامنا. ولو كان الأسير عبدا أو أمة فاشتره
للمامور ونقد الثمن من الأموال التي في يد يكون ضامنا لأن العبيد والأمة صاروا
ممالك أهل الحرب فإذا اشتروهم كان مشتريا عبيدا أهل الحرب فيكون مشتريا
أنفسه فيكون ضامنا. رجل اشترى الأسير من أهل الحرب جازله ان يعطيهم الزيوف
والمغشوشة والعروض أكثر من قيمته لأن شراء الأحرار لا يكون شرعا حقيقة. وإن كان
الأسير عبيدا لا يسعه ذلك. رجل استام شيئا من رجل بثمن المثل فزاده رجل
آخر في الثمن لا يريد شراءه وإنما يفعل ذلك ليغيب المشتري في الزيادة وذلك مكروه
هو النجس المنهى. وإن كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس بغيره
ان يريد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته وهو ما جوز في ذلك. رجل باع
شاة من كافر يقتله خنقا أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه. وكذا يجوز
بيع ذبيحة الجوسي فيما بينهم وعن محمد ربح لا يجوز بيع ذبيحة الجوسي فيما بينهم. رجل
باع العصير من يتخذ خرا لا بأس به. وكذا لو باع الأرض من يتخذ كنيسة أو بيعة أو
بيت نار. ويجوز بيع بناء بيوت مكة. ولا يجوز بيع الأراضي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
رح. وكذا يجوز اجارة البناء. ولا يجوز اجارة أرضها وعن أبي حنيفة رح في رواية يجوز
بيع دور مكة وفيها الشفعة. ويكره اجارتها في الموسم مصر غزفيه الطعام ليس للأمام
ان يسرقان سعر فباع الخبز بأكثر مما سعر جاز ببيعة. قال محمد رح للأمام ان يجبر المحتكر
على البيع اذا خاف الهلاك على أهل مصر ويقول للمحتكر بيع ما يبيع الناس وبزيادة
يتحاشى الناس في مثلها. وقيل على قول أبي حنيفة رح لا يجبره الإمام على البيع لأنه جبر
وهو لا يرى الحجر. وقال القديري رح قد قال أصحابنا اذا خاف الإمام الهلاك على أهل

المصري اخذ الطعام من المحتكر ويفرقه عليهم فاذا وجد واردا مثله وليس هذا بحج انما
موضوعة. ومن اضطر الى مال الغير وخاف الهلاك كان له ان يأخذه بغير رضاه وعن ابي يوسف
رجل اقدم الاعراب الكوفة واراد ان يبتاعها كان للامام ان يمنعهم عن ذلك لان له
ان يمنع اهل البلد من الاحتكار فهذا اوله والله اعلم

فصل فيما يتضرر به الجيران ويخاصمه في ذلك

رجل اشترى دارا او بيتا في سكة وكان ذلك للدار باعته واراد المشتري ان يدفع فيها
قلل ابو القاسم رج ان كان يعمل ما فيه اذى الجيران على الدوام فانه يمنع عن ذلك قال
رضي الله عنه وهذا شيء استحسنه مشايخ نبلح اما عند ابي حنيفة رج لا يمنع عن ذلك
ويجوز بيع ارض الحياة باذن الامام فان احياءها بغير اذن الامام وباعها لا يجوز عند ابي حنيفة
وقال صاحباه يجوز رجل اشترى حجرة سطحية وسطح جاره مستويا فخذ جاره
حتى يتخذ حائطاً بينه وبين جاره ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في
ملكه ولو اراد الجار ان يمنع من الصعود حتى يتخذ سترة قالوا ان كان في صعوده
يقع بصره في دار جاره كان له ان يمنع من الصعود حتى يتخذ سترة وان كان لا يقع
بصره في داره لكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من الصعود لان جاره شاركه
في الضرر رجل له داره شجرة فصاد وقد باع اغصانها واذا ارتقاها المشتري يطلع
على عورات المسلمين قالوا للجيران ان يرفع الامر الى القاضي حتى يمنع عن ذلك. واختار
للقوي ان المشتري يخبر الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة او مرتين حتى يستروا ليكن
جميعا بين المحققين ومراعاة للخصمين. فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن الارتقاء
حينئذ يرفعون الامر الى القاضي فان راى القاضي ان يمنع كان له ذلك رجل باع
سبعة وله اشجار في ضيعة اخرى اغصانها متدللية في هذه الضيعة التي باعها

فلمشتري ان ياخذ بتفريع الضيعة المبيعة عن اغصان شجاره وكذا لو ورت
الرجل ضيعة وفيها اغصان لوارث آخر كان له ان ياخذ صاحب الاغصان برفع ضرر
الاغصان عن ملكه رجل وضع جذوعه على حائط جاره باذن الجار وحفر سداً في
داره باذن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري ان يرفع جذوعه وسد ابيه كان
للمشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسد اب تحت الدار فح
لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه
ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان للوارث ان يأمره برفع البناء والسد اب
على كل حال. ولو ان رجلاً زرع في ارضه ارذاً ويتضرر جاره بذلك فان كان يحجج ماؤه
الماضر جاره ويفسد ارض جاره بذلك كان للجيران يمنعه عن ذلك. ولو ان رجلاً
اراد ان يجعل بيته اصطبلًا ولم يكن في القديم كذلك قالوا ان كان وجوه الدواب الرحا^ط
الجار ليس للجيران يمنعه. وان كان حوافرها الرحا^ط الجار كان للجيران يمنعه وكذا
واراد ان يجعل في بيته ربا و ذلك يوهن بناء الجار كان للجيران يمنعه. وكل ما ذكرنا
من الجواب في جنس هذه المسائل قوله مشايخ بلخ رح وانه يخالف قول ابي حنيفة رح
فان عند ابي حنيفة رح من تصرف في ملكه لا يمنع عنه وان كان يتضرر جاره به .
وقال مشايخ بلخ اذا تصرف في ملكه وتضرر جاره بذلك ضرر ابينا دائماً كان للجيران
يمنعه وسيأتي جنس هذه المسائل في كتاب القسمة ان شاء الله تعالى

باب في بيع غير المالك

في الباب فصول الاول في بيع الوالد على الولد الصغير. امرأة اشترت لولدها
العدني ضيعة بمائة على ان لا ترجع على الولد بالثمن جازاً استحساناً وتكون الام مشترية
لنفسه لانها لا تملك الشراء لولدها الصغير في يصير هبة منه لولد الصغير

وصلة وليس لها ان تمنع النسيعة من ولدها. امرأة قالت لزوجها وبينهما ولد صغير اشترت منك مارك هذا لابننا بك. او قال الاب بعتها لجان لان الاب لما قبل البيع فقد جاز شرها للصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن فيقولت المرأة لهما اشترت منكها هذه الدار لابني بماله فقالا بمنا يجوز لان الاب لما جوز شرها فاجله الدار فقد ان لها بشراء الحمله امرأة باعت متاع زوجها بعد موته وزعمت انها وصيته ولزوجها ولاد صغيرا ثم قالت المرأة بعد مدة لم اكن وصيته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا تصدق المرأة على الشراء وبسبها موقوف البلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ انها كانت وصيته جاز بيعها وان كذبوها بطل البيع. فان كان المشتري سرقن الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة هذا اذا دعت المرأة بعد البيع انها لم تكن وصيته فان ادعى غير بالغ انها باعت ولم تكن وصيته يسمع دعوى الصبي اذ كان مازونا في التجارة او في الخصومة ممن له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي ونحوهما فان عجز عن استرداد الضيعة يضمن المرأة قيمة ما باعه على الرواية التي ضمن الغائب قيمة العقار بالبيع والتسليم. رجل مات ولم يوص الى احد فباع امرأة دارا من تركته وكفنته بثمن الدار بغير اذن بائع الورثة جاز البيع في حصتها اذا لم يكن على الميت دين يحيط بماله لانها باعت مال نفسه ما وهل ترجع في مال الميت ان كفنته بكذا المثل بان لها ان ترجع لان احد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في التركة. وان كفنته باكثر من كفن المثل لا ترجع لان احد الورثة لا يملك ذلك وهل لها ان ترجع بمقدار كفن المثل قالوا لا ترجع لان اختيارها ذلك دليل التبرع. وكفن المثل هو ما كان مثل ثيابه يخرج الصديق في حياته امرأة باعت مال ولدها الصغير غير امر القاضيه ولم تكن وصية تختلفوا فذلك قال بعضهم للولد ان يبطل ذلك البيع. وقال بعضهم ليس له ان يبطل قبل البلوغ رجل اعقار اوضيعة لولده الصغير بمثل القيمة او بغير يسير قالوا ان كان الاب محمودا

عند الناس أو مستورا جازيعة ولا يكون للولد أن يبطل ذلك البية جد البلوغ لكنه يطلب الثمن من والد فان قال الأب ضاع الثمن أو انفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله. وإن كان الأب فاسدا لا يجوز بيعه وللابن أن ينقض بيعه إذا بلغ إلا أن يكون البيع خيرا للصغير لأن الأب إذا كان محمودا ومستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه الخيرية بخلاف ما إذا كان فاسدا. وإن باع الأب غير العقار والضياع فكذلك الجواب إلا أن الأب إذا كان مفسدا في جواز بيعه روايتان في رواية يجوز البيع فيوخذ الثمن منه فيوضع على يدي عدل صيانة للمال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه إلا أن يكون خيرا للصغير وذلك بأن يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى. إذا باع الأب مال أحد الأبنين من الأخر جاز وإذا باعها كانت العهدة عليهم وإذا بلغ الابن علقا ثم جن بعد ذلك فباع الأب ماله أن دام جنونه شهر جاز تصرف الأب عليه بعد الشهر. وإن كان الجنون قصيرا لا يجوز تصرف الأب عليه بعد الشهر لأن القصير يكون بمنزلة الأغماء وتكلموا في الفاصل بين الطويل والقصير أبو حنيفة ربح قدر الطويل بالشهر كذا ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده والناطفي ربح وهو الصحيح لأن الشهر طويل أجل وما دون الشهر قصير عاجل. وعن أبي يوسف ربح روايتان في رواية قدر الطويل بأكثر من يوم وليلة وفي رواية قدر بأكثر السنة. وكان محمد ربح أو لا قدر الطويل بالشهر ثم رجع وقدره بسنة كاملة ويجوز تصرف الأب عليه بعد السنة. صغير له عبد سباه أهل الحرب فاشتراه رجل منهم وأخرجه إلى دار الإسلام كان للأب والوصي أن يأخذ من المشتري بالثمن فإن سلم الأب والوصي كانت قيمته قل من الثمن الذي اشتراه المشتري جاز تسليمهما في قولهم وإن كانت قيمته الثمن الذي اشتراه المشتري أو أكثر من ذلك فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف ربح هو وتسليم لنفسه سواء رجل اشتري تولد الصغير ثوبا أو خادما ونقد الثمن من مال نفسه

لا يرجع بالثمن على ولد إلا ان يشهد انه اشتراه لولد لا يرجع عليه وان لم ينقد الثمن
 ختمات يؤخذ الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الولد
 ان كان الميت لم يشهد انه اشتراه لولد وان اشترى لابنه الصغير شئاً ضمن الثمن ثم نقد^{الثمن}
 في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقد الثمن نقدته
 لا يرجع على الولد كان له ان يرجع على الولد الأب أو الوصي اذا باع عقار الصغير قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا راي القاضي نقض البيع خيراً للصغير كان له نقضه
 الصبي اذا باع واشترى ثم بلغ فاجاز ذلك جاز ولو طلق او اعتق ثم اجاز بعد البلوغ لم يجز
 لانه لا يحيز للطلاق والعناق حال وقوعه فلم يتوقف للبيع والشراء محيز حال وقوعه اذا
 كان البيع بمثل القيمة او بعين يسير فيتوقف ذلك على اجازة من له حق المباشرة وهو الأب
 أو الوصي والقاضي اما اذا كان بعين فاحش فهو الطلاق والعناق سواء الأب اذا باع ماله
 من ولده الصغير لا بصير قابضاً لولد بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل ان يصير
 بحال يتمكن من القبض حقيقة يهلك على الولد ولو اشترى الأب مال الصغير لنفسه
 لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيلاً للصغير فيأخذ الثمن من الأب ثم يومر الوكيل بالرد
 على الأب رجل باع ماله من ولده الصغير فقال بعت عبدي هذا بالف درهم من ابني
 هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك الى ان يقول قبلت وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد
 فقال اشتريت لنفسه عبداً ولدي الصغير هذا بالف درهم جاز فلا يحتاج بعد ذلك الى
 ان يقول قبلت ولو كان وصياً لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت مروى ذلك عن محمد
 رح الأب أو الوصي اذا باع مال اليتيم من اجنيته ثم بلغ الصغير فحق العقود ترجع الى الأب والوصي
 ولو اشترى الأب مال ولد لنفسه فبلغ الصغير كانت العهدة من قل الوالد على الولد

إذا باع الوصي مال اليتيم من القاضي جاز وان كان هذا القاضي هو الذي جعله وصيا ولو أصر
 الوصي رجلا بأن يشتري له شيئا من مال اليتيم فاشترى الوصي لو يئله لا يجوز ولو اشترى
 الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله إذا كان خيرا لليتيم تفسيره بالخير به في
 غير العقار ما قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله ان يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوي
 خمسة عشر بعشرة. وان يشتري لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر وتفسير
 التفسير في العقار عند البعض ان يشتري لنفسه بضعف القيمة وان يبيع من اليتيم
 بنصف القيمة. ويصح باع عقار اليتيم ومساوية اليتيم في بيعه الا انه يبيع لينفق ثمنه على نفسه
 قالوا يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم اذا انفق الثمن على نفسه، متغلب استولى على ضياع
 اليتيم فاسترده الوصي من المتغلب ولم يكن الوصي بينة على ذلك فيحلف ان يأخذ المتغلب
 بعد ذلك ويتمسك بما كان له من اليد فاذا اد الوصي ان يبيع العقار خوفا من المتغلب
 قالوا يجوز بيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه. رحمه الله وأوصى الى رجل وترك ورثة صفارا
 ذكر في الكتاب انه ينفذ تصرف الوصي على الورثة من البيع والشراء عروضا كانت التركة
 رقيقا وعقارا وان لم يكن هناك دين او وصية ولا يحتاج الورث الى الثمن الا انه يؤخر بيع
 العقار. قال الشرح شمس الأئمة المحلواي رحمه الله ذكر في الكتاب من بيع العقار ذلك جواب سلف
 اما على قول المتأخرين بيع العقار من الوصي لا يجوز الا ان يكون خيرا لليتيم وذلك بان يرغب
 المشتري في الشراء بضعف القيمة او كان خراجها وعلاقتها وموالاتها تزيد على غلاتها او كان على الميت
 دين لا يفي غير العقار بذلك الدين او كان الميت اوصى بمال مرسلا كالف او نحوها او كان بالصغير
 حاجة الى الثمن لاجل النفقة فان لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا اذا كانت الورثة
 صغارا فان كانوا اكبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فان الوصي لا يبيع شيئا من
 التركة. وان كانت التركة مستحقة للدين او كان الدين مستحقا للدين او كان الدين مستحقا للدين

ان يبيع التركة لقضاء الدين الا انه يبيع العروض ويؤخر بيع العقار فان مست الحاجة
 الى بيع العقار يبيعه فان قالت الورثة نحن يقض الدين وتنفذ الوصية من اموالنا
 ويستخلص التركة لانفسنا كان لهم ذلك وان كانت الورثة كبارا غيبا وليس عليهن
 دين ولا وصية فلو صي ان يبيع غير العقار استحسانا لان غير العقار يخشع عليه لتؤتى والتلف
 وكان البيع حفظا وتحصينا ويملك اجارة الكل فان كان بعض الورثة حاضرا وبعضهم
 غائبا او واحد منهم غائبا فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب من العروض لنقول والرقيق
 لاجل الحفظ واذا ملك بيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول الشيخ في
 ربح وعند صاحبيه ربح لا يملك. وهذا ربيع مسائل احدها هذه. والثانية اذا كان عليهن
 دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي
 عند الخليفة ربح يملك وعندهما لا يملك. والثالثة اذا كان في التركة وصية بمال محسب فان
 الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ به الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك و
 عندهما لا يملك. والرابعة اذا كانت الورثة كبارا فيهم صغيرا في يملك بيع نصيب
 الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب كبارا ايضا عندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصية
 الاب فكذلك في وصية وصيه ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه ووصي القاضيه ووصيه
 فوصي القاضيه بمنزلة وصي الاب الا في خصلة وهي ان القاضيه اذا جعل احدا وصيا في نوع
 كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل احدا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها
 واذا مات الرجل ولم يوص الى احد كان لبيده وهو الجدي بيع العروض والشراء الا ان وصي الاب لو
 باع العروض والعقار بقضاء الدين او بتنفيذ الوصية جاز والجدا باع التركة لقضاء الدين و
 تنفيذ الوصية ذكر الخصاص ربح انه لا يجوز وصي اب اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي
 ان يعزله. وان كان كافيا غير عدل يعزل القاضيه وينصب وصيا اخر. وان كان عدلا غير كاف

لا يعزله لكن يضم اليه كافيا. ولو عزله ينعزل وكذا لو كان ^ع لا كافيا فعزله ذكر
الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده انه ينعزل وذكر المقلد وري والطحاوي ان ليس
للقاضين ان يخرج الرضى من الوصاية ولا يدخل معه غيره فان ظهرت منه خيانة او كان
ناسقا معرذ فبالشر اخرجته وينصب غيره. ولو كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف
اذن معه غيره ولم يذكر انه لو عزله ينعزل. وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رح ان الوصية ان تجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضين يعزله. الوصية لا يملك اقراض
مال اليتيم والقاضية ذلك. اختافوا في الاب. والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي والاب
والوصي والقاضيان يبضع مال اليتيم ويودع. ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز
ولو فعل الاب جاز لان الاب لو باع مال اليتيم من نفسه بمثل القيمة تجاز والوصي لا يملك
البيع من نفسه الا ان يكون خيرا لليتيم. وذكر شمس الائمة الشريفة رح ان الاب بمنزلة
الوصي ليس له ان يقضه دين نفسه بمال اليتيم فيحتمل ان يكون في المسئلة روايتان. وذكر
في المنتقى عن محمد رح ليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم في قول ابى حنيفة رح واما انا فارى
انه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به. ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صداقا
لا مرة نفسه عند من لا يجوز استقراض الاب لا يجوز ذلك فاما الاب او الوصي اذا رهن
مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف رح. وذكر الاطفي في الاب
ان يرهن مال ولده بدين نفسه استحسانا. وان رهن الاب او الوصي مال اليتيم بدين نفسه
وقيمة اكثر من الدين فهلك الرهن عن المرتبهين ذكر في فتاوى ما وراء النهر ان الاب ^{يضمن}
بمقدار الدين والوصي يضمن جميع القيمة. وذكر شمس الائمة الشريفة رح انها ايضا
مالية الرهن وسوى بين الاب والوصي وهكذا ذكر المحاكم في المختصر. رجل له على ميت
دين وليس لصاحب الدين بينة الا ان الوصي يعلم بذلك فاختاف الوصي انه لو قضى

الدين يضمنه الوارث ا يظهر غريم آخر فيضمنه قالوا الحكمة له في ذلك ان يبيع
الوصي شيئاً من مال اليتيم بحسب الدين من صاحب الدين او يودع عند صاحب
الدين بعض التركة فيجحد رب الدين رجل مات واوصى له رجل بثلاث ماله و^{خلف}
ورثة صغار او ترك عقاراً الا يكون للوصي ان يبيع العقار على الوصي له بالثلاث القاضية
اذا باع ماله من اليتيم واشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك قضاء منه
وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع من نفسه كما لا يملك تزويج اليتيم من نفسه
رجل مات وعليه دين يستغرق التركة فباع الوارث شيئاً من التركة لا يجوز بيعه على
الغرماء ولا ينفذ الابضام احد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الاخر لا يجوز
في قول ابي حنيفة ترج لان عند احد الوصيين اذا باع مال اليتيم من اجنبي لا يجوز وكذا
اذا باع من الوصي الاخر الوارث يطالب القضاء الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى
الدين من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة فيصير التركة مشغولة بدينه وان
لم يقل وقت القضاء انه اقضى لارجح في التركة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواص^{زاده}
في المادون والذالفة ايضاً الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان التاجيل فحشاً با^ن
لا يباع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن يخاف عليه الجحود عند حلول
الاجل او هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجحود ولا هلاك الثمن
عليه جاز بيع الوصي رجل استباع مال اليتيم من الوصي بالف ورجل اخر استباعه بالف
ومائة والاول امل من الثاني قالوا ينبغي للوصي ان يبيع من الاول وكذلك رجل استاجر مال
اليتيم بثمانين وأخراستاجره بعشرة والاول امل فان الوصي ياجر من الاول وكذا لا يتولى
الوقف والوصي ان يودع مال اليتيم ويضعه فان صالح الوصي عن حق الميت على رجل فان
كان المديون عليه مقرباً للمال او على المال بدينه لو كان القاضية قصدياً لك او كان القاضية يعلم

بذلك لا يجوز صلح الوصي على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك جاز الصلح ولو صالح الوصي عن
 حق يدعي الإنسان على الميت إن كان للمدعي بينة على دعواه أو علم الوصي بذلك أو كان
 القاضية قضيه بذلك جاز صلح الوصي وإن لم يكن كذلك لا يجوز ولو احتال الوصي ^{اليتم} بمال
 إن كان الثاني أملي من الأول جاز وإن كان مثله لا يجوز ولو طمع السلطان في مال اليتيم
 فأعطاه الوصي شيئاً من مال اليتيم إن كان يقدر على دفع الظلم من غير إعطاء اليتيم لا يجوز له
 أن يعطيه وإن أعطى ضمن وإن كان لا يقدر على دفع الظلم إلا بإعطاء المال كان له أن يعطيه
 صيانة للباقي ولو أعطى لا يضمن وأقرار الوصي على الميت بدين أو عين أو وصية باطل
 والوصي إن يعطيه صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا يصح عن الصبي في ظاهر رواية
 وكذا الأب لا يصح عن الصغير من مال الصغير فإن صحى من مال نفسه يكون متبرعاً

فصل في تصرفات الوكيل

رجل دفع إلى غيره بيعاً وأمره بأن يكرهه ويشترى له بكراً البعير شيئاً سماه فعم البعير في
 يده فباعه وقبض الثمن وهلك الثمن في الطريق قال الفقيه أبو جعفر إن باعه في موضع لم
 يكن هناك قاض لا يضمن وإن كان أمكنه حرافعة الأمر إلى القاضيه ولم يفعل أو كان
 متمكناً من إمساك البعير والرد على صاحبه يضمن قيمته رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم
 ليشتري له ثوباً سمى به فأنفق الوكيل العشرة ثم اشتري بعشرة من عنده ثوباً لآخر قال أبو يوسف
 رجح يكون المشتري للأمر وقال محمد رجح لا يكون للأمر إلا أن يكون مال الأمر قائماً وقت الشراء
 هو والصحيح ولأن الوكالة تبطل بهلاك مال الأمر قبل الشراء مذ كور ذلك في البيع والزيادة
 دعامة المكتب وما روي عن أبي يوسف رجح كانه جعل الوكالة قائمة بهلاك مال الأمر به بدل
 في دمنته وهو الضمان فإن البيع يقع بعد هلاك المبيع عند البائع إلى البديل يكون على الأجنبي
 ملان يبقوا له بقاء بدل المال كان أوله رجل غاب وأمر تليذه بأن يبيع الأمتعة ويسلم

ثمها إلى فلان فباع ولم يسلم الثمن إلى فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رح لا يضمن التلميذ بتأخير التسليم إلى فلان. رجل دفع السلعة إلى رجل لبيعها
 في بلد آخر فحملها المأمور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العود
 إلى المكان الذي باع فيه ولكنه يجبر على أن يوكل رب المال بشهود أو بكتاب القاضي حتى
 يذهب رب المال ويقبض الباقي. امرأة أمرت زوجها أن يبيع جاريتها وتشتري بها أخرى
 ففعل ثم قال الزوج اشتريت الجارية الثانية لنفسه وجعلت ثمن جاريتك ديناً على نفسي
 قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج أنه اشتراها لنفسه. وكذا لو قال الزوج للمرأة
بعد الشراء هذه الجارية التي امرتني بشرائها فاشتريتها لنفسه فالجارية للمرأة ثلاثين ديناً
 قول الزوج. رجل امر غيره أن يبيع أرضه بدون أشجارها التي فيها فباع الوكيل الأرض ^{بأشجارها}
 قال قول الموكل أنه لم يأمره ببيع الأشجار وللمشتري الخيار أن شاء أخذ الأرض بمجمعتها
 من الثمن وإن شاء ترك. والبناء في هذا بمنزلة الشجر غاصب أخذ ثوباً من دار رجل
 فذهب وعجز صاحب الثوب عن الاسترداد فقال له رجل بعني حتى استرد منه فباعه
 بثمن معلوم فجاء المشتري إلى الغاصب وأراد أن يأخذ منه الثوب وقال هو لي وكذبه
 الغاصب فحلف المشتري بطلاق امرأته ثلثاً أنه ثوبه قالوا لا يكون طائلاً أن شراء
 المغصوب صحيح ذكره الأكرخي في مختصره غير أن البائع إذا عجز عن التسليم كان
 للمشتري حق الفسخ وهم هذا لما علم المشتري بالغصب وجب أن لا يكون له حق الفسخ
 كمن اشترى المرهون والمستاجر أن كان لا يعلم بذلك كان له الخيار أن ^{يعين} يفسخ أو يشاء
 الردت فكذلك الرهن وانقضاء مدة الإجارة. وإن علم المشتري عند الشراء ^{بأن} بالمرهون
 والإجارة روى عن أبي يوسف رح أنه لا يدنو له حق الفسخ والشاخص رح أخذوا بها
 الرواية وهم باعوا المشتري وقت البيع بالغصب وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المغصوب

من غير الغاصب ان يكره الغاصب مقر الغصب او كان للمعتصوب منه بينة. اما الموهون
والمستاجر ملك البائع ثابت عند الكل وهو يسبيل من الاسترداد عند انقضاء المدّة
وفكاك الرهن. رجل دفع الى رجل بضاعة ليبيعها في بلد آخر فغير اجر فحمل وباع واخذ الد^{هم}
وجعلها في بردة حمار مخوف الطريق ونزل رباطا مع القافلة فسرق الدابة والدراهم
فالواضمان عليه لانه بالغ في حفظ الوديعة. رجل في يد ثوب فقال الرجل وكلني صاحب
الثوب ببيعه بعشرة وانا الانقص من العشرة ثم باع بتسعة قالوا ان وقع في قلب المشتري
انه انما قال ذلك ليرد وجه بعشرة ويسع للمشتري ان يشتري منه بتسعة. رجل قال
لغيره اشتر لي جارية فلان فلم يقل المامور نعم ولا قال لاحته ذهب واشترى قالوا انك
قال وقت الشراء اشهد وانما اشتريتها فلان يعني الامر في ذلك لانه وجد منه ما يدل
على قبول الوكالة وان قال اشهد وانما اشتريتها لنفسه فهي للمشتري لانه وجد منه
ما يدل على رد التوكيل وان لم يقل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشتريتها للامره فان
كانت الجارية قائمة لم يحدث بها عيب كان مصداقا لبيعا وان كانت الجارية قد ملكت
او حدث بها عيب لا يصدّق لانه متهم. رجل اشترى عبدا واشهد انه اشترى لفلان
وقال للبائع اشترت منك هذا العبد لفلان فقال البائع بعت وقال فلان قد رضيت
فلم يشتري ان يمنع من فلان لان الشراء نفذ عليه فان سلمه الى فلان قال البائع
على المشتري لانه هو العاقد ويكون تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مستقبل جرى بين
وبين فلان. الوكيل بالشراء اذا اشترى عبدا الموكلة فاعتقه المؤكل قبل قبض الوكيل نفذ
اعتاقه عليه لانه اعتق ملك نفسه والبائع ياخذ الوكيل بالثمن لانه هو العاقد ولا يسبيل
الموكل كذلك في التدبير والاستيلاء. ولو قتل المؤكل ضمن المؤكل قيمته للموكل فبيع قيمته الى الوكيل
فتكون محبوسه عند الوكيل الى ان يأخذ الثمن من المؤكل. رجل دفع الى رجل عشرين درهما

ليشتري بها اضحية فاشتري الوكيل اضحية بخمسة وعشرين ^{من} من مشتري بالنفسه لا
 للوكيل وان اشترى بتسعة عشرين كان يساوي عشرين لزم الامر لانه خالفه الخير
 وان كانت تساوي تسعة عشرين يلزم الامر لانه خالف الامر من كل وجه فيكون مشتريا
 لنفسه رجل اشترى في دار الحرب خرا وعبد الف درهم بامر الجرحا وخرجهما الى دار ^{السلام}
 قالوا يقسم الف على قيمة العبد وعلى قيمة الحر لو كان عبدا فما اصاب قيمة العبد يكون العبد له
 بذلك وما اصاب قيمة الحر يكون ذلك ديناه على الحر حراسه العبد وقيل لو رجل في دار
 الحرب اشتري بالف درهم فاشترى ما اكثر من ذلك كان له على الاسير الف درهم ويكون ^{مستوعبا}
 بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى باكثر مما سماه الامر فانه يكون مخالفا ولا يستوجب
 شيئا على الامر لان في غير الاسير هو بامور بالشراء والشراء بالف غير الشراء بالف وزيادته فيكون
 الوكيل مخالفا فيما امر فلا يلزم الموكل اباشره الحر مباداة وتخليص وليس شراء حقيقة
 وقد رضي الامر بالتخليص بالف فيجب عليه الف كما لو امر رجلا ليقتضيه من دينه
 الفاقضيه من دينه اكثر من الف يرجع على الامر بالف ويكون مستوعبا في الزيادة وكذا لو قال
 الاسير لرجل اشترني بالف درهم فاشتره بمائة دينار وعرض جازوله ان يرجع على الامر بالف ^{كانه}
 قال خلصني بما امكنت الى الف درهم والوكيل بالشراء بائنا را هم اذا اشترى بمائة دينار وعرض
 لا يلزم المالك دفعه الى رجل شيئا ليعه ويدفع ثمنه الى زيد فجاء صاحب المال و
 بالثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعته ودفعته اليه
 الثمن قل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان البائع بائنا بغير اجر كان القول قوله
 ولا ضمان عليه وان كان بائنا باجر فكذلك في قوله يا بخيفة رح خلافا لصاحبه لان الثمن
 ليس بالمبيع كان امانته عند البائع عند يا بخيفة رح لان عند الاجير المشترك امين فذلك
 الثمن ولا ضمانا ولا زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه رجل ضع امسعة الناس ^{لبيها}

قبل المبيع بحضرة من الوكيل كان جحوده عز لا للوكيل بالبيع مطلقا اذا باع بشرط
 الخيار جازيعة وان فسخ البيع بحكم الخيار بعد ذلك صح فسخه ^{محمدة} لو قبل بالبيع اذا باع
 لموكل كان العهدة على وكيل الوكيل بالشراء اذا اشترى ولم يقبض فعلم بعيب كان له ^{محمدة}
 يعتبر ان كان العيب او فاحشا فان رضى بالعيب ان كان العيب يسيرا لم يمس لموكل وان كان
 فاحشا وهو ما يفوت جنس المنفعة كالعمى وقطع اليد لا قطع احد اهما ولا يباح احد
 العينين لموكل وذكر شمس الامة السرخسي رح اليسير ما يدخل تحت تقويم المنة من
 والفاحش ما لا يدخل وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده هذا التحديد صحيح
 لمن معلوم عند الناس كالعبد والثوب ونحو ذلك دام ما له قيمة معلومة عند
 كالتخزوا والمحم ونحو ذلك لا زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا يستغل على الامر قل
 كثر لان ماله قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقويم المتقويمين ولو قال
 للموكل للوكيل بعد ما علم بالعيب لاترض به فرض به الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر ان يلزم الوكيل
 وهو بمنزلة ما لو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرض به ان رضيه المولى جازوا ان لم
 يرض لموكل ذكر في المختار رجل امر رجلا ان يشتري له جارية بالف درهم فاشتراها
 ولم يقبضها حتى وجد بها عيبا كان بها قبل البيع او حدث بعد البيع فرض المشتري بالعيب
 وقبضها ان لم يكن العيب عيبا مستهلا لا يلزم الامر وان كان استهلاكا كالعمى ونحو ذلك
 كان الامر ان يلزم الوكيل في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة رح ماله سواء ويلزم الامر ان
 كانت مع ذلك العيب تساوى بالف او كان بينهما عيب يسير رجل دفع الى دينا عينا
 لبيعة فعرض الدال على صاحب الدكان فترك العين عند صاحب الدكان فذهب
 صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدال لانه ليس للدال ان يترك العين عند
 ولكنه يعرض رايه الامين الا ان يكون نليذ احب الدكان

حافوته او كان يعوئ جيانه فمح لا يضمن الدلال. دلال باع شيا واخذ الدلالة ثم استحو المبيع
على المشتري اور دعيب بقضاء او غيره لا يسترد الدلالة وان انفسخ البيع لانه وان انفسخ
لا ينظم ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله. الوكيل بالبيع اذا باع عم ايساوي درهما بالف درهم جاز
في قول ابي يوسف رح ولا يكره ذلك. وقال محمد رح يكره ذلك هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده. الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته له وحط عن الثمن قدر ما يتعابن فيه
الناس ذكر في رواية انه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز المحاباة في قول ابي حنيفة رح وذكر في
اللوذ انه لا يجوز البيع اصلا. امرأة اشترت من رجل شيئا ثم اختلفا فقالت المرأة كنت
ارزقي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لامل بعتك منك
الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع. ومن حكمة البيوع من غير الله
بيع الفضولي وقد مر في صدور الكتاب والله اعلم

باب الاستبراء

اذا ملك الرجل جارية ببيع او هبة او صدقة او قسمة او صلح عن دم عمد او خلع او كتابة
على جارية او اعتق عبدا على جارية او ورت جارية يحل له وطئها بكرة كانت الجارية أو
بكر ملكها من صغير او كبير او امرأة او عنين فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطئها حتى
يستبرأها خمسة. وان كانت أنثى او صغيرة يستبرأها بشهر واحد. وان كانت حاملا
لا يطأها حتى تضع حملها بعد القبض فان وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها كان عليه
ان يبرأها بعد ما خرجت من نفاسها. وان كانت شابة قد ارتفع حيضها لمرض
او غيره اختلف الروايات فيه ذكر في الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح انه لا يقربها
حتى يستبين انها غير حاملا. ولم يوقت لذلك وفي رواية لا يقربها سنتين وفي رواية
ثلاثة اشهر او اربعة اشهر. وعن محمد رحمه الله فيه روايتان في رواية لا يقربها

اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية شهرين وخمسة ايام قال الشيخ الامام شمس الائمة
 السرخسي كان محمد رح يقول ولا لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام ثم رجع وقال شهرين وخمسة
 ايام والمشائخ رح اخذوا بهذا الرواية رجل انكروا وجوب الاستبراء اخلف المشائخ فيه
 قال بعضهم يكفر لانه انكروا فيه اجماع المسلمين . وقال عامة المشائخ لا يكفر لان ظاهراً
 قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم يقتضيه اياحه الوطى مطلقا وانما عرف وجوب الاستبراء
 بالخبر فلا يكفر جاهد . كما لا يحل الوطى في مدة الاستبراء لا يحل الدواعي . ومن اراد
 ان يشتري جارية ولا يلزمه الاستبراء فالحيلة ما ذكر في الكتاب يزوجهما البائع من رجل
 شيق به ثم يبيعهما من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها زوجها . ويستحب للبائع
 ان يستبريها قبل ان يزوجهما . ويشترط ان يكون طلاق الزوج بعد قبض المشتري
 فان طلقها قبل القبض كان على المشتري ان يستبريها اذ قبضها في اصح الروايتين عن
 محمد رح لان طلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض بحكم العقد بمنزلة العقد فيصير كانه
 استبرأها في هذه الحالة وهي ليست في نكاح ولا عدة فيلزمه الاستبراء . وحيلة اخرى
 ان يبيعهما قبل التزويج ويأخذ الثمن ولا يسلم الجارية الى المشتري ثم يزوجهما المشتري
 من عبد او اجني ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الا ان في هذا نوع شبهة فان
 عند اليوسف رح واحد الروايتين عن محمد رح كما اشتراها يجب الاستبراء الا ان
 الوجوب يتأكد عند القبض فالتزويج بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد
 الا ان تحيض عند المشتري حيفة قبل الطلاق فح لا يجب الاستبراء في قولهم
 وحيلة اخرى انه اذا اراد ان يشتري الجارية يتزوجها المشتري قبل الشراء الم يكن
 فنكاحه حرة ثم يسلم اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما شرط تسليم
 الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح . وقال الشيخ الامام

الاجل ثم هيراندس سدي يشترط ان يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشراء لان
 ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجمع
 ملك اليمين فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء منكوخة ولا معتدة
 اما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء
 واذا اشترى جارية واراد ان يزوجهما قبل القبض وخاف انه لو زوجها من عبد او الحبيبة
 ربما لا يطلقها الزوج فالحيلة له ان يزوجه على ان يكون امرها بيد يطلقها متى شاء
 واجمعوا على ان ما لا يطل حق الغير لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تعلم الحيلة. واما فيما
 فيه ابطال حق الغير يكره الاحتيال. وفي منع وجوب الزكاة اختلاف على قول ابي يوسف رح
 لا يكرهه على قول محمد رح يكرهه. وكذا الاحتيال لمنع وجوب الاستبراء على هذا الخلاف
 والمشائخ في هذين الفصلين اخذوا بقول محمد رح وفي الاحتيال لمنع الشفعة اخذوا بقول
 ابي يوسف رح. واما الاحتيال لبطلان حق الشفعة بعد الثبوت لا يجوز عند الكل
 وكما يجب الاستبراء باثبات ملك لم يكن يجب باعادة ملك كان له رجل باع جارية وسلمها
 الى المشتري ثم ردت عليه بعيب بقضاء او بغير قضاء او بخيار رؤية او شرط او اقاله
 كان على البائع ان يستبرئها بحبيضة ولو انفسخ البيع بينهما قبل القبض فهذا
 الاسباب لا يجب الاستبراء ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقابل البيع في المجلس
 كان على البائع ان يستبرئها. وعن ابي يوسف رح اذا تقابلا قبل افتراق لا يجب ولو ^{ذهب}
 رجل لولده الصغير جارية كانت له او باع منه ثم اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء
 ولو باع شقها من جارية كانت له وسلم ثم اشتراها لزمه الاستبراء لانه لما باع الشقص
 حرم عليه وطئها فاذا اشترى بعد ذلك استحدث حل الوطئ فكان عليه الاستبراء
 وكذا لو اشترى احد الشريكين نصيب صاحبه من الجارية لثلاثة زكاة لزمه الاستبراء

ولو باع جارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري ثم ان المشتري ابطل
 البيع ورد الجارية يجب الاستبراء على البائع في قول ابي يوسف ومحمد رحم ولا يجب في قول
 ابو حنيفة رحم. ولو باع جارية ببعا فاسدا وسلمها الى المشتري ثم استردّها بقضاء او رضاه
 كان عليه الاستبراء. واذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم الى
 المشتري ثم استردّها المغضوب منه بقضاء او رضاه كان المشتري علم بالغصب لا يجب
 الاستبراء على المالك وطعمها للمشتري من الغاصب او لم يطأ وان لم يعلم المشتري وقت
 الشراء انها غصب لم يطأها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان وطئها في القياس
 لا يجب وفي الاستحسان يجب. ولو وهب جارية وقبضها الموهوب له ثم رجع او اهب
 في الهبة كان عليه الاستبراء. وكذا اذا اسر المولى وجارية لرجل واحد ^{المحرّب} ^{المحرّب}
 ثم اشتراها عنه مسلم او ذمى واخرجها الى دار الاسلام اخذها المولى القديم بالثمن
 من المشتري كان عليه الاستبراء عند ذلك. وكذا لو اسر المولى وجارية واخرها دار الحرب
 فاعتقها الغزاة اقتسموا الغنيمة فاخذها المولى من الذي وقعت الجارية في سهمه
 بالقيمة كان عليه الاستبراء. وان وجدها في الغنيمة قبل القسمة ياخذها ^{شيء} ^{شيء} ^{شيء}
 ويلزمه الاستبراء. ولو اُبقت جارية للمسلم الى دار الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام ^{الغنّيمة} ^{الغنّيمة}
 او اشترى واخذها المولى قال ابو حنيفة رحم لا يجب عليه الاستبراء وقاله اصحابه رحم
 هذا الذي ذكرنا اذا اخرجت عن ملك المولى ثم عادت اليه فان لم تخرج عن ملكه لكنها خرجت
 من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء. وصورة ذلك اذا كانت امة عجزت ورسيت في
 الرق لا يلزم الاستبراء. وكذا الجارية اذا ابقت ولم تخرج عن دار الاسلام فرجعت اليه
 لا يجب الاستبراء. وكذا لو غصب رجل جارية رجل ثم استردّها من الغاصب. وكذا
 اذا رهن جارية ثم فكت الرهن وباع جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري

ثم ابطال البيع في منتهى خيار لا يابسه الاستبراء. وكذا اذا باع لم يبرأ وام الولد وسلم
الى المشتري ثم استرد هما من المشتري قبل الولد لا يبرأ من الاستبراء وان استرد
بهم ما وطئها المشتري يلزم الاستبراء. ولو اشترى جارية وقبضها
واستبرأها ثم زوجها رجلا ثم طهرها الزوج قبل ان يقول لا يلزم الاستبراء
في ظاهر الرواية. وان اشترى جارية وقبضها ونكحها قبل الاستبراء ثم طهرها
الزوج قبل الدخول بهافي رواية. والمختار انه لا يجب الاستبراء على المولى
ولو اشترى من عبد الماذون جارية بعد ملاحظت عند العبد فان لم يكن العبد
مديونا لا يجب الاستبراء على المولى. وان كان مديونا في القياس لا يجب الاستبراء
وهو قول ابي يوسف ومحمد وفي الاستحسان يجب وموقوف ابي حنيفة. وان
اشترى العبد الماذون جارية فباعها من المولى قبل ان تحيض عنده كان على المولى
ان يستبرئها بحضه مديونا كان العبد ولم يكن. واذا ارتدت جارية الرجل ثم اسلمت
لا يجب الاستبراء على المولى. وكذا اذا حرمت تطوعا باذن المولى ثم حلت من احرامها
لا يجب الاستبراء على المولى. اذا اشترى المكاتب والدة له لو ابنته فحاضت عنده
حيضة ثم عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى ان يطأ البنت والوالدة قبل الاستبراء
ولو اشترى المكاتب عمته او خالته او بنت اخته او بنت لبيته ثم عجز المكاتب ورد في
الرق لا يحل للمولى ان يطأ من قبل الاستبراء حاضت عند المكاتب او لم تحض لان
ههنا المولى ملكهن بعد العجز فيلزمه الاستبراء. ولو اشترى المكاتب جارية وحاضت
عنده. حيضة ثم ادى الكتابة وعفق سلمت له الجارية لا يلزم الاستبراء. وان عجز
المكاتب ورد في الرق كانت الجارية للمولى ويلزمه الاستبراء ولو زفت جارية الرجل
عندها لا يجب الاستبراء على المولى قال زفر رجب. ولو اشترى النصراني جارية

نصرانية لا يلزمه الاستبراء. فإن وطئها ثم أسلم النصرانية الجارية يجب الاستبراء
 قياسا واستحسانا. وإن أسلم قبل الوطئ والحيض في القياس لا يجب في الاستحسان
 يجب. ولو اشترى المجوس جارية مجوسية فحاضت حيضة ثم أسلم معها لا يجب
 الاستبراء. وإن أسلم قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان. رجل أراد أن يزوج
 جاريته بعد الوطئ فالأفضل له أن يستبرئ بها بحيضة ثم يزوج. وكذا إذا أراد أن يبيع
 جارية فإن زوج الجارية قبل الاستبراء جاز النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى
 حيضة. قال محمد بن لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء. وكذا إذا زوج المدبرة أو أم
 الولد. ولو رأى امرأة تزني ثم تزوجها إن جلت من الزنا لا يطأها حتى تضع حملها وإن لم

تجل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض والله اعلم

تم الجلد الثاني من فتاوى

قاضي خان وبتلوه

الثالث

